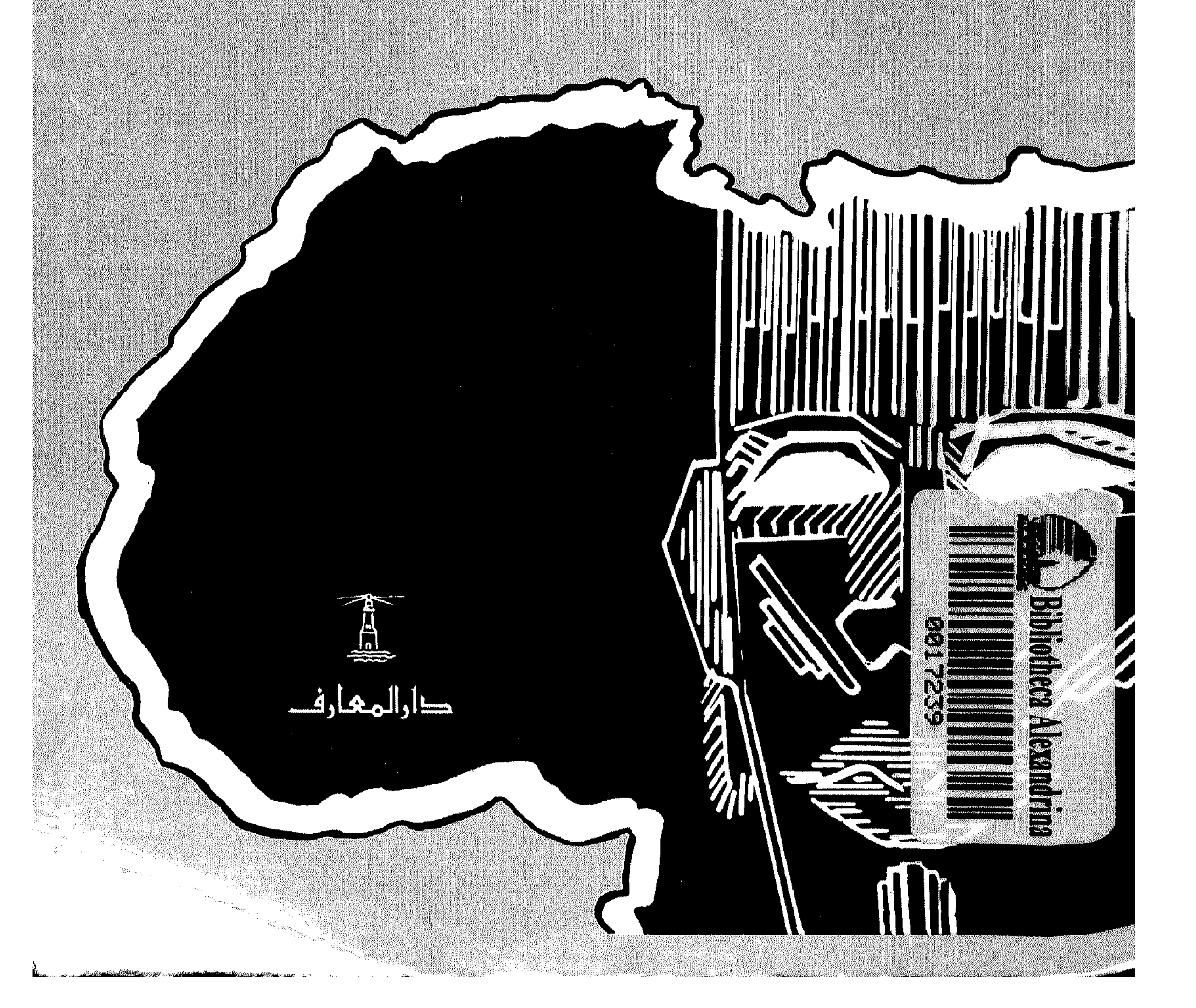
فيج. جي. دي

تاريخ غرب أفريقيا

ترجمة وتقديم وتعليق
دكتور السيد يوسف نصر
راجع الترجمة إلى العربية
دكتور بهجت رياض صليب



فيج . جى . دى

تاريخ غرب أفريقيا

ترجمة وتقديم وتعليق

دكتور السيد يوسف نصر

قسم التاريخ — كلية الآداب
جامعة أسيوط

راجع الترجمة إلى العربية

دكتور بهجت رياض صليب

قسم اللغة الإنجليزية — كلية الآداب
جامعة أسيوط

الطبعة الأولى

١٩٨٢



دار المعارف

الناشر : دار المعارف — ١١١٩ كورنيش النيل — القاهرة — ج٠م٠ع

تقديم المترجم

لم تقتصر أهمية منطقة غرب إفريقيا على النواحى الجغرافية فحسب بل أنه يوجد هناك أهمية تاريخية منذ القدم ؛ ويمكن التدليل على ذلك بما جاء فى كتب التاريخ التى كتبت حديثاً ، سواء أكانت هذه الكتب عربية أم أجنبية . ومن المعروف أن الفترة التى كتب فيها تاريخ غرب إفريقيا جاءت متأخرة ، والسبب فى ذلك يرجع إلى عدم وجود لمخلفات الإنسان الذى عاش على أرض هذه المنطقة منذ العصور القديمة ، وتتمثل هذه البقايا الأثرية فى أوانى الطهى وفى الأدوات الحديدية وفى الأسلحة وفى بعض الأشياء الأخرى وفى العصر الحديث تتمثل فى الخطابات واليوميات والمعاهدات وفى تقارير الحكومات ، وفى المواثيق الدولية ، هذا فضلا عن الصور الفوتوغرافية التى تخبرنا عن بعض مظاهر الحياة ، مع العلم فإن الصور الفوتوغرافية قد بدأت تستخدم منذ عام ١٨٠٠م ، وعلى وجه التحديد فى التسعينيات من القرن السابع عشر(١).

وأما عن جغرافية منطقة غرب إفريقيا ، فتتمثل فى أن هذه المنطقة تمثل إنبعاج القارة الأفريقية الذى يأخذ شكل الهلال أو الذى يمثل نصف الدائرة . وفضلا عن ذلك فإن هذه المنطقة تعتبر أقرب المناطق الأفريقية إلى أوربا الغربية ، بل وإلى منقطة شمال إفريقيا ، لذا نجدها تتعرض لمحاولات كشفية منذ التاريخ القديم ، وبخاصة من جانب قرطاجنة التى أرسلت القائدين هيملكون Himilcon وهانون Hanon وذلك ليكتشف أحدهما شواطئ أوربا الغربية ، ويكتشف الآخر شواطئ غرب إفريقيا ، ومن المحتمل أن يكون هانون قد واصل رحلته فى عام ٥٠٠ق . م حتى منطقة خط الإستواء ، ومن المرجح أيضا أن يكون قد أنشأ الكثير من الوكالات التجارية على الشاطئ المراكشى .

---

(1) Peter Kup : The Story of Sierra – Leonc. Cambridge, 1964. p. 6.

ويبدو أن الهدف من هذه الرحلات القرطاجية هو الكشف عن طبيعة هذه المنطقة من حيث سكانها ومواردها المعدنية والزراعية .(٢)

ولم تقتصر المحاولات الكشفية على قرطاجنة فحسب بل كان هناك محاولات كشفية أخرى من أهمها المحاولات التى قامت بها دولة البرتغال فى النصف الأول من القرن الخامس عشر ، والتى كانت تحق مقدمة للإستعمار الغربى لقارة إفريقيا وآسيا على حد سواء (وهذا ليس موضوع حديثنا) .

ويمكن إرجاع المحاولات الكشفية التى حدثت فى التاريخ القديم والحديث إلى أن منطقة غرب إفريقيا كانت غنية بمواردها المعدنية (معدن الذهب) (٣) الذى كان يمثل أهم مورد إقتصادى للملوك غرب إفريقيا فى العصور الوسطى ، هذا فضلا عن وجود بعض الموارد الإقتصادية الأخرى ، الممثلة فى زيت النخيل وجوز الهند والكاكاو والمطاط .

وأما الجانب التاريخى ، فيمكن القول بأن هذه المنطقة كانت فقيرة فى تاريخها على الرغم من أنها كانت فى وقت ما تتمتع . . . بوجود ممالك ذات شأن كبير ، فكان لهذه الممالك نظامها السياسى والإجتماعى والعسكرى والإدارى ، وكان لها علاقات قوية مع مصر وبلاد النوبة وشمال أفريقيا ، فتأثرت بحضارة هذه البلدان . . . وبخاصة بالحضارة المصرية القديمة (طريقة الحكم ، تقديس الملوك ، عادة الدفن) . وقد أمدنا الرحالة العرب بجزء يسير عن تاريخ هذه الممالك . لهذا وجد هناك صعوبة أمام مؤلف هذا الكتاب أوردها هو بإيجاز فى مقدمة كتابه ، فذكر أنه عانى الكثير بسبب محاولته الحصول على مصادر تاريخ غرب افريقيا فى العصور الحديثة.

---

(٢) شارل أندريه جوليان ، ترجمة طلعت عوضى أباظة : تاريخ افريقيا . القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٤٨ .

(3) Daniel chu and Elliott Skinner : Aglorious age in Africa. U.S.A, 1965. pp 1 – 12.

وعلى هذا الأساس فلم يكن هناك تاريخ مكتوب وواضح بالنسبة لمنطقة غرب أفريقيا وقد أدى ذلك بالتالى إلى وجود صعوبة أمام الباحثين الذين يرغبون فى كتابة تاريخ منطقة غرب أفريقيا .

ونظراً لكل هذه العوامل السالف ذكرها قمت بترجمة هذا الكتاب الذى يعتبر إلى حد كبير من الكتب الهامة التى كتبت عن تاريخ غرب أفريقيا ؛ حتى أضيف بذلك إلى المكتبة العربية كتابا يتناول تاريخ هذه المنطقة بشىء من التفصيل ، وحتى يجد القارئ العربى مصدراً ميسراً من مصادر تاريخ غرب أفريقيا .

ومن الملاحظ أن هذا الكتاب قد ضم بين صفحاته العديد من النقاط التى تحتاج إلى تفسير حتى يمكن تغطية أوجه النقص حتى تكتمل الصورة أمام القارىء ، ولكى أخفف من حدة هذه الصعوبة والإيجاز قمت بتفسير بعض النقاط غير المفهومة أو الواضحة ، ولعلى بهذه الطريقة أن أكون قد وفقت فى إضافة بعض الشىء حتى نسهل للقارىء العربى مهمة فهم هذا الكتاب لأهميته . وتوجد هـــذه التفسيرات فى هوامشه تحت . . . . . . أرقام مسلسلة .

ومما يثير الدهشة أن هذا الكتاب يضم بين صفحاته أيضاً العديد من الموضوعات التى تعتبر بحق على جانب كبير من الأهمية ؛ فكان من هذه الموضوعات ما هو خاص بالممالك الإسلامية القديمة (غانا — مالى — الصنغى وغيرهم) ومنها ما هو خاص بالكشوف الجغرافية لمنطقة غرب أفريقيا ، ومنها ما يتعلق بالعمل على وقف تجارة الرقيق فى هذه المنطقة . ثم تناول الكتاب أيضاً موضوعاً عن استعمار دول أوروبا الغربية لغرب أفريقيا ، وذلك بهدف استغلال مواردها ثم جعلها سوقاً لتصريف إنتاج أوروبا الصناعى الزائد عن حاجة أقطارها . ثم تناول

الكتاب كذلك محاولة الأفريقيين الحصول على إستقلالهم ، ثم تناول أيضاً مرحلة ما بعد الإستقلال ... إلخ .

ويرجع السبب وراء تناول مؤلف هذا الكتاب إلى هذه الموضوعات العديدة إلى طول الحقبة التاريخية التى تناولها بالدراسة فهى تبدأ من النصف الثانى من القرن التاسع الميلادى وحتى الستينيات من القرن العشرين ؛ أى بلغت هذه الفترة التاريخية ما يقرب من أحد عشر قرناً من الزمن ، فبالطبع تعتبر هذه الفترة الزمنية طويلة للغاية ولا يتناسب معها تأليف هذا الكتاب ، فهذه الفترة يمكن أن يكتب فيها العديد من المجلدات ، لأنها فترة زمنية طويلة للغاية ، ثم لأنها مليئة بالأحداث الجسام ، والتى تعتبر بحق على جانب كبير من الأهمية . فكل موضوع تعرض له المؤلف يصلح لأن يكون موضوعاً لرسالة ماجستير أو لرسالة دكتوراه ، والأمثلة على ذلك عديدة نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر (موضوع موقف بريطانيا من إلغاء تجارة الرقيق ، وموضوع كشف نهر النيجر والصحراء الكبرى ، والمستعمرات البريطانية فى غرب أفريقيا ، ودول غرب أفريقيا عقب حصولها على الإستقلال ... إلخ) .

ولكن على الرغم من ذلك فإن هذا الكتاب يعتبر على جانب من الأهمية ، لأنه يعتبر المرجع الوحيد المتخصص فى تاريخ منطقة غرب أفريقيا ، والذى كتب باللغة العربية فلا أبالغ حينما أقول أنه لا يوجد مرجعاً متخصصاً يتناول تاريخ هذه المنطقة فى فترة العصور الحديثة ، باستثناء وجود بعض المواضيع المتفرقة التى كتبت فى العديد من المراجع العربية والأجنبية ، ولكن على الرغم من ذلك فإنه لا يمكن الاعتماد إلى حد كبير على هذه المراجع التى تضم هذه الموضوعات المتفرقة وغير المترابطة .

وبعد هذا العرض الموجز آمل فى أن أكون قد وفقت فى هذا العمل حتى أحرز رضا الله أولا ورضى علماء التاريخ فى مصر والعالم العربى

ثانياً ، ولعلى أيضاً أن أكون قد وفقت فى إنجاز هذا العمل خدمة لأبنائنا الطلاب والباحثين حتى يكون فى إمكانهم الإستفادة من الموضوعات العديدة التى وردت فى هذا الكتاب بالدراسة والبحث ، والله ولى التوفيق .

المترجم
دكتور
السيد يوسف نصر

مقدمة المؤلف

كنت فى عام ١٩٤٩ سعيداً للغاية وسبب ذلك يرجع إلى أننى كنت أحد الأساتذة الأول لمادة التاريخ فى جامعة غانا . وقد لاحظت أثناء وجودى فى غانا ، بل ومنذ الوهلة الأولى أن طلاب الجامعة الأفريقية أى جامعة غانا ، كانوا لايعرفون تاريخ قارة أفريقيا بينما كانوا على دراية تكاد تكون تامة بتاريخ اوربا الغربية وبريطانيا . ومن الجدير بالذكر أننى حاولت جاهداً أن أقوم ببعض الأعمال التى تتيح لى إصلاح هذا الخلل غير الطبيعى والممثل فى جهل طلاب أفريقيا بتاريخ بلادهم . وكان من نتيجة ذلك أن أعددت كتابى الأول والمعنون بـ« مقدمة فى تاريخ غرب أفريقيا» . وكنت قد تمكنت من كتابة جزء كبير منه فى الفترة ما بين ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ م ، وصدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب فى عام ١٩٥٥ م .

وقد طبع هذا الكتاب ست مرات فى خلال عشر سنوات وكان الهدف من ذلك هو خدمة الأغراض العلمية فى القارة الأفريقية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، إيجاد وسيلة سهلة أمام أبناء أفريقيا ، حتى يتمكنون من الإلمام بتاريخ قارتهم . وفى هذه الطبعة الأخيرة قمت بعمل التصحيحات والتغييرات والإضافات الضرورية ، وكان إعتقادى فى ذلك هو أن الكتاب الذى طبع منذ ستة عشرة سنة ، لم يعد فى حاجة إلى تنميق هيكله ، بقدر ما هو فى حاجة إلى الهدم والتغيير ، وإعادة الطباعة على نطاق واسع .

وفى أوائل الخمسينيات كان كل غرب إفريقيا تحت السيطرة الأوربية ، باستثناء ليبريا ، ولكن فى هذا الوقت وجد إحساس ضئيل لدى سكان غرب إفريقيا ، يدعو إلى تحرير بلادهم من تحت نفوذ الأوربيين . وقد أدى هذا الإحساس أو الشعور إلى أن حصلت دول غرب إفريقيا فى الستينيات على حريتها وأصبحت دولا مستقلة ذات سيادة . ومن الجدير بالذكر أيضاً أننى جعلت تطور النفوذ الأوربى فى غرب افريقيا أحد موضوعات كتابى الرئيسية .

وقد إعتمدت فى كتابة تاريخ غرب إفريقيا على بحثين الأول منهما كان خاصا بالدكتور ديك Dr. Dike وكان عنوانه « التجارة والسياسة فى دلتا النيجر » وكان البحث الثانى خاص بالدكتور بايوباكو Dr. Biobaku وعنوانه ، قبائل الإيجبا وجيرانهم Egba Tribes فكان فى ذلك الوقت أحسن ما يلوحا فى الأفق بالنسبة لتاريخ غرب القارة . *

ويرجع السبب فى ندرة تاريخ غرب إفريقيا إلى أن جامعاتها كانت حديثة النشأه ، فلم يكن لديها الوقت الكافى ، بل وربما لم يكن لديها المقدرة على تجهيز المدارس اللازمة للبحث العلمى وتخريج مدرسي التاريخ ، وطلاب البحث العلمى ، مما أضطر أبنائها إلى الذهاب إلى أوربا وأمريكا ، كى يدرسوا فى جامعاتها ، وهناك فى أوربا كانوا يحاولون الإهتمام بفهم تاريخ قارتهم «أفريقيا» ورغم حاجة إفريقيا إلى هؤلاء الطلاب الإفريقيين الذين كانوا يدرسون فى الجامعات الأوربية ، إلا أن عددهم كان لا يكاد يذكر ، فكان هذا العدد لا يتجاوز طالبا واحداً أو إثنين على الأكثر ، ولكن فيما بعد زاد هذا العدد إلى العشرات من الطلاب . (لذا يمكن القول بأن السبب فى عدم وجود تاريخ لغرب افريقيا يرجع إلى أن جامعاتها كانت حديثة النشأة ، فكان لا يمكن بالتالى تخريج كوادر علمية تقوم بالبحث والتنقيب عن تاريخ قارتهم) وتجدر الإشارة ، إلى أنه فى الإمكان إضافة عنصر آخر ، هو أنه لم ينعقد مؤتمر على مستوى دولى لدراسة تاريخ إفريقيا ، هذا بالإضافة إلى عدم وجود دوريات متخصصة فى الدراسات الإفريقية بحيث تؤدى إلى تقدم هذه الدراسات .

وبعد ذلك يمكننا ملاحظة تطور البحث فى تاريخ إفريقيا من حيث الكم

(*) إذن فهذان هما البحثان اللذان أعتمد عليهما الدكتور فيدج Fage فى كتابه «تاريخ غرب افريقيا » .

والتكيف وبخاصة فى الخمسة أو الستة عشرة سنة الأخيرة . ففى الواقع أننا لازلنا فى حاجة إلى طرح أسئلة كثيرة تتطلب إجابات معقولة ؛ وقد طرحت بالفعل هذه الأسئلة ووضعت أمام العلماء كى يحددوا الهدف منها لكن لم يجب هؤلاء العلماء على هذه الأسئلة . وفيما بعد توفر لدى العلماء من المنجزات ما مكنهم من تناول تاريخ غرب أفريقيا على نفس الأسس من شمول النظرة التاريخية والإستمرارية الداخلية ، التى لابد أن تتهيأ للمؤرخين عندما يكتبون عن تاريخ العالم . ونتيجة لذلك فقد أعدت الجامعات سواء الإفريقية منها أم غيرها الكثير من الطلبة الإفريقيين الذين تخصصوا فى دراسة تاريخ غرب إفريقيا على كافة المستويات .

وينبغى أن يحذف من الكتاب الأصلى بعض الأقسام ، ومن الضرورى إضافة مادة جديدة يمكن بواسطتها وضع جانب من قضية التاريخ من وجهة النظر الإفريقية فى إطارها الصحيح ، فيعتبر الفصول الثلاثة الأول من هذا الكتاب جديدة تماماً ، ورغم ذلك فقد رأيت أنه من الضرورى إعادة تنظيم الفصلين الأولين من هذا الكتاب بهدف تطوير الموضوعات الرئيسية التى كتبتها عن غرب إفريقيا ، عما كانت عليه حتى القرن السادس عشر . ونتيجة لذلك فقد حل الفصلان السادس والسابع محل الفصل الخامس . ومن قراءة هذين الفصلين ، يمكن معرفة العلاقة بين تجارة الرقيق فى المحيط الأطلنطى وبين التغيير الإقتصادى فى غرب إفريقيا ، ويمكن ملاحظة ذلك على التطورات السياسية المعاصرة فى غينيا السفلى . وأما بالنسبة للفصل العاشر فهو جديد ، وكان الغرض من كتابته معالجة بعض مشاكل غرب أفريقيا فى القرن التاسع عشر ، مع أنه لم يكن له مقابل فى الكتاب الأصلى ، أى أنه لم يكن قد استبدل بفصل آخر ؟ كما حدث فى الفصلين السادس والسابع بل أنه كتب من مادة جديدة .

وفى طبعة عام ١٩٦٢ الموسعة ظلت الفصول السبع الباقية من الكتاب تحمل فى صفحاتها عناوين الكتاب الأصلى نفسها ، أو عناوين مشابهه فإن المؤلف لم يقم بإدخال تعديلات عليها ، والسبب فى ذلك يرجع إلى ضيق الوقت بالاضافة

إلى أنه أصبح فى السنوات الأخيرة ، أقل اهتماماً بكتابه تاريخ العالم الخارجى عامة و بتاريخ المستعمرات التى كانت على جانب كبير من الأهمية خاصة ، زد على ذلك أنه لم يعد فى مقدوره إعادة تشكيل تاريخ هذه المنطقة (*) على ضوء البحث الحديث ، ومع ذلك فقد نظر المؤلف إلى منطقة غرب أفريقيا بطريقة نقدية ، على الرغم من التغييرات التى شملت معظم فصول الكتاب ، فقد شملت حوالى ربع الفصول الرابع والخامس و الثالث عشر .

وكان من نتيجة التغييرات التى حدثت فى الكتاب والتى ذكرها أن أصبح الكتاب كبيراً إلى حد ما هذا إلى جانب أننى آمل فى أن تكون هذه التغييرات التى أجريتها فى كتابى بغرض إصلاح الخلل الذى حدث فى التاريخ الأفريقى أحسن حالا وأكثر نفعاً من الكتاب الأصلى الذى كتبته عن تاريخ غرب أفريقيا ، فى بداية الخمسينيات والذى لم يؤد الهدف المنشود منه ، وقد ترتب على هذه التغييرات الجديدة التى أدخلتها على الكتاب أن أصبح أكثر من نصف هذا الكتاب جديداً ، وراعيت فى هذه الأجزاء المعدلة أن أتجنب الخلط ، بل وكان على أيضاً أن أختار عنوانا مختلفا لهذا الكتاب هو « تاريخ غرب أفريقيا » History of West Africa .

ومن الواجب على إبعد هذا العرض السابق أن أعترف بالجميل لكثير من الأشخاص الذين تحدثت معهم مدة من الزمن عن تاريخ غرب إفريقيا ، والذين كان لهم الفضل فى إنجاز هذا الكتاب ، وأخص بالشكر الجيل الجديد من العلماء الأفارقة الذين كان من؛ حسن حظى التقائى بهم فى جامعات غرب أفريقيا وفى أى مكان آخر . وقد يتعرف الكثير منهم على بعض الأفكار التى تناولتها فى هذا الكتاب ، وأملى ألا أكون قد أحدثت فيها الكثير من التشويه وأعترف أيضاً أننى مدين بصفة خاصة إلى الأستاذ فيايب

(*) يعنى غرب أفريقيا .

دى كير تين Professor Philip De. Curtin الأستاذ بجامعة ويسكونسون Wisconsin على إتاحته الفرصة لى فى الإستفادة من أعماله التى لم تنشر بعد ، والخاصة بتجارة الرقيق فى المحيط الأطلنطى ، فكان قد أرشدنى بصفة شخصية إلى الصعوبات الإحصائية المتصلة التى كان من الضرورى الإطلاع عليها وكذلك أشكر الدكتور بيتر ميتشل Dr. Peter Mitchel والمستر جون ويلس Mr. John. R. Willis من جامعة برمنجهام اللذين كانا قد صححا لى بعض الإتجاهات فيما يتصل ببعض المشاكل التى عالجتها فى الفصلين وكذلك أشكر الأستاذ رولاند أوليفر Professor Roland Oliver الذى كان يعمل أستاذاً بجامعة لندن ، والذى كان حريصاً على أن يوفر لنفسه بعض الوقت كى يتمكن خلاله من المراجعة والتعليق على أصول الكتاب ، وفى النهاية أقدم خالص شكرى وتقديرى إلى جامعة برمنجهام التى منحتى إجازة دراسية لمدة فصل دراسى ، وكذلك أشكر الآنسه ل . م . ب سكاربره Miss. L. M. P Scarbarough التى قامت بكتابة البحث على الآلة الكاتبة وأخيراً وليس آخراً أشكر زوجتى التى لا تقل عن الذين شكرتهم آنفا ، فقد عايشت معى فترة عصيبة كنت أعيشها أثناء إعدادى لهذا الكتاب .

مركز دراسات غرب إفريقيا
جامعة برمنجهـــــام

ومن الملاحظ فى هذا الكتاب أننى أشرت من وقت لآخر إلى التعبيرات النقدية التى تختص بالتعبير عن حجم التجارة والدخل القومى ، وعن البرامج المتطورة وما شابه ذلك فى حكومة غانا ، فمثلا تشير هذه العلامة النقدية (L) إلى الجنيه الاسترلينى ، ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى أن القيمة الحقيقية لهذه العملة لم تكن سائدة فى غرب أفريقيا عند كتابه هذا الكتاب بل انتشر استعمالها فى الفترات المشار إليها فى (ص٥٩ من أصل هذا الكتاب ، فيشير مثلا

الرقم ٠٠٠ر١٠٠ جنيه إسترليني في بداية القرن السادس عشر إلى قيمة حجم تجارة البرتغال من الذهب في ساحل العاج ، فمن المعروف أن الجنيه الإسترليني كان سائداً في غرب إفريقيا في القرن السادس عشر ، وكانت قيمته في ذلك الوقت كبيرة أى تبلغ عدة أضعاف قيمته في عام ١٩٦٠) . ومن المفيد للقراء أن يعرفوا قيمة كل من الجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي فكانت قيمة الجنيه الإسترليني في الفترات السابقة على القرن العشرين تساوى أربعة دولارات ، بينما بلغت قيمته في عام ١٩٣٩ م ٨ر٤ دولار ، وبلغت في الفترة ما بين ١٩٤٠ وحتى عام ١٩٤٩ م أربعة دولارات فقط . وفي الفترة ما بين ١٩٥٠ إلى عام ١٩٦٨ م بلغت قيمته ٨ر٢ دولار *

(*) تبلغ قيمة الجنيه الاسترليني في هذا الوقت أى في النصف الثاني من القرن العشرين دولار ونصف الدولار .



الفصل الأول

المدخل :

الممالك الأولى فى غرب افريقيا

يتضح تاريخ غرب إفريقيا(١) جليا فى القرن الثامن الميلادى ، وعلى

---

(١) غرب أفريقيا :

من الواضح أن المؤلف لم يوضح لنا موقع غرب أفريقيا عندما بدأ حديثه عنها فى مطلع بحثه . لذا كان من الضرورى إلقاء الضوء على هذه المنطقة التى تمثل محور موضوع هذا الكتاب .

ويمكن تحديد إقليم غرب أفريقيا على أنه يمثل موطن الجماعات الزنجية النقية أو الزنوج الحقيقيين ، فيمتد هذا الإقليم من مصب نهر السنغال عند خط عرض ١٦° شمال خط الإستواء تقريباً وحتى الحدود الشرقية لنيجيريا ، كما أن هذا الإقليم يمثل الحدود الشمالية القصوى لانتشار البانتو حيث يحازى موطنهم المجرى الأدنى لنهر ريو دل رى Rio Del Rey .

وفى الماضى كان هذا الإقليم أكثر مناطق أفريقيا اضطراباً واختلاطاً ، فهو عبارة عن مجموعة من الوحدات السياسية المحصورة التى يمتد كل منها من الساحل إلى الداخل ، وترجع نشأة كل منها إلى قيام مركز أوربى تجارى على الساحل فى الفترة ما بين القرن الخامس عشر أى فى أعقاب الكشف البرتغالى وحتى القرن الثامن عشر .

وتضم هذه المنطقة كل من السنغال وغامبيا وغانا وسيراليون وليبريا وساحل العاج وساحل الذهب وداهومى ونيجيريا ، وتمتد هذه المناطق إلى الداخل بحيث تمثل القسم الكبير من القارة الأفريقية والذى يعرف باسم السودان الغربى . ويتكلم سكان هذه المنطقة لهجات مختلفة مثل لهجة التوى Twi والإيوى Ewe واليوروبا Yoruba . ويتشابه سكان هذه المنطقة أيضاً فى عقائدهم الدينية وأساليب الحياة تشابهاً كبيراً(١) . ونظراً لكثرة إستعمال لفظ هذه المنطقة مدة طويلة من الزمن عرف باسم غرب أفريقيا West Africa ، وكانت هذه المنطقة على إتصال بالعالم الخارجى أكثر من أى جزء آخر من أفريقيا جنوب الصحراء ، وقد أثر العالم وغرب أفريقيا كل فى الآخر (٢) .

---

١ – سليجمان س . ج ، ترجمة يوسف خليل ، السلالات البشرية فى أفريقيا ، القاهرة ، عام ١٩٥٩ ، ص ٤٨ – ٤٩ .

2 – Harrison Church : West Africa. London, 1961. p. 1.

وجه التحديد في الفترة ما بين ٧٧٣ ، ٧٧٤ م . وندلل على ذلك عما كتبه المؤرخ العربي الفزاري(٢) Al – Fazari الذي قال أنه يوجد قطر يسمى غانا (٣) (أرض الذهب) بحيث يقع [هذا القطر جنوب

---

(٢) الفزاري من الرحالة العرب المشهورين ، والذي زار منطقة غرب أفريقيا في القرن الثامن الميلادي ، وأشار في مذكراته عن وجود قطر يعرف باسم غانا أو أرض الذهب . وكانت هذه الإشارة بمثابة توجيه أو لفت للأنظار العالمية عن أهمية هذه المنطقة ، وما تحويه من معادن وبخاصة معدن الذهب .

(٣) كانت غانا من أقدم إمبراطوريات غرب أفريقيا التي قامت في السودان الغربي ، وقام بتأسيسها جماعة من البيض في حوالي القرن الأول الميلادي ، وبعد ذلك صارت ذات بأس وسطوة خلال القرن الرابع الميلادي . وفي خلال هذا القرن استطاع هؤلاء البيض أن يبسطوا نفوذهم على الوطنيين الذين عاشوا بينهم كما ظهر زعيم منهم يعرف باسم كارا Kara الذي ظلت سلالته تحكم هذه الدولة حتى قرب نهاية القرن الثامن الميلادي . وفي أواخر القرن الثامن الميلادي قبض السوننك على دفة الحكم من جديد بقيادة شخص يدعى كايا مجان سيسي . وفي خلال القرنين التاسع والعاشر الميلاديين وجدت إمبراطورية غانا نفسها في نزاع مع قبائل البربر البدوية ، ولكن لم تهزم غانا بسبب تعرض هذه القبائل للغزو الخارجي من جانب العرب . واشتهرت غانا باسمها Ghana أو باسم غاناتا Ghanata . ومن المرجح أن كلمة غانا كانت أصلا لقبا يلقب به ملوك هذه الأمبراطورية ، ثم اتسع بعد ذلك مدلول هذا اللفظ حتى صار يطلق على العاصمة ، وعلى الإمبراطورية ، وتعنى كذلك كلمة غانا بلغة السوننك القيادة العسكرية .

وظلت أسرة السوننك تحكم غانا حتى مطلع القرن الثالث عشر الميلادي ، باستثناء الفترة التي استولى فيها المرابطون على عاصمة غانا في الفترة ما بين ١٠٧٦ ، ١٠٨٧ . وفي عهد هذه الأسرة أيضاً استولت غانا على منطقة الأوداغست عام ٩٩٠ م ، وتولى حكام من غانا حكمها وأصبحت الأوداغست منذ ذلك الوقت تدفع الجزية لغانا . وكان خضوع الأوداغست لغانا من الأسباب التي دفعت بالمرابطين فيما بعد إلى مداهمتها وعقابها جزاءاً على ما اقترفت يداها ، ولكن لم يكن هذا هو السبب الوحيد وراء انهيار إمبراطورية غانا ، بل كان هناك عدة عوامل منها العامل الطبيعي الذي بدأ قبل القرن الحادي عشر ، وتمثل في الجفاف التدريجي الذي حل بالمناطق الواقعة شمال حوض السنغال مما حمل السكان على الهجرة والتفرق ، وتمثل العامل الثاني في الغزو الحربي لبلاد غانا وما أعقبه من انقلاب زمام السلطة واختلال الأمن في الداخل وخروج الإمارات الخاضعة لها وتطلعها للسلطة والسيادة . وزاد الطين بله تعرض غانا لغزو الصوصو في مطلع القرن الثالث عشر ، والذي أنهى إمبراطورية غانا . وكان سومانجورو من أعظم أباطرة الصوصو ، فقد استولى على عاصمة غانا كومبي صالح عام ١٢٠٣ م .

الصحراء(٤) وبخاصة بعد عبورها من مراكش(٥) .

وقبل فترة انهيار إمبراطورية غانا كان لها علاقات تجارية نشطة مع سلطات شمال أفريقيا، وقد شملت السلع التجارية المتداولة الذهب والملح وبعض المواد التجارية الأخرى(٣) .

(٤) تمتد الصحراء الكبرى من ساحل المحيط الأطلنطى (موريتانيا) فى الغرب وحتى حدود سودان وادى النيل فى الشرق ، ويبلغ طول هذه المسافة ٤٠٠٠ كم ، كما يبلغ طولها من الشمال إلى الجنوب ، أى ابتداء من جبال أطلس الصحراء وحتى بلدة تمبكتو ١٦٠٠ كم . وقد شهدت الصحراء الكبرى تغيرات مناخية عنيفة فى المليون سنة الأخيرة أى منذ نشأة الجنس البشرى . فالعصور الجليدية فى أوربا كان يقابلها عصور المطر فى الصحراء الكبرى . ومن الواضح أن هذه الصحراء لم تكن دائماً جدباء ، ففى أثناء المليون سنة الأخيرة شهدت هذه الصحراء عهوداً كانت فيها الزراعة وصيد الحيوان والأسماك تمثل أعمالا مزدهرة ، ولدينا الدليل على ذلك منها الحفريات الحيوانية وكثرة الآلات الحجرية التى خلفها الإنسان من عصور ما قبل التاريخ(٤) .

وتعتبر الصحراء الكبرى من أجف وأحر صحراوات العالم ، ومع ذلك فيوجد فى أجزائها الداخلية عددا قليل من الواحات والآبار(٥) ، ولا نبالغ إذا قلنا أن هذه الصحراء كانت عقبة كأداء أمام الرحالة والمكتشفين ، بمعنى أنه لم يكن فى إمكان أى رحال اختراقها دون أن يلتحق بإحدى القوافل التجارية التى كانت تسلك الطرق والدروب المعروفة ، أما إذا غامر هذا الرحالة وحاول اختراقها فإنه سيهلك دون أدنى شك ، ودون أن يعلم أحد بمصيره ، ويرجع السبب فى ذلك إلى شدة الحرارة وكثرة الكثبان الرملية ، وقلة المياه ، فضلا عن العداء القبلى من جانب سكانها وبخاصة من جانب قبائل الطوارق والبربر(٦) . وإلى جانب الواحات توجد الهضاب التى من أهمها هضبة الحجار والتى تقع فى جنوب الجزائر ، وتضم العديد من القمم البركانية العالية وتغطيها الثلوج . وتعتبر هذه الهضبة موطن الطوارق الملثمين ، والمحاربين الشجعان ، وإلى جانب الحجار توجد هضبة تبستى Tibesti التى تقع على حدود أفريقيا الاستوائية ، وهضبة البركو Borku التى يسكنها الحاميون من ذوى اللون البرونزى ، ويعرفون باسم التيبوس Tibbus . وفضلا عن وجود الهضاب السابقة توجد هضبة أخرى تسمى هضبة الأدرار Adrar ويسكنها المراكشيون . وفى العصور القديمة والوسطى سيطر تجار الصحراء على طرق القوافل التجارية التى تعبرها من الغرب الأفريقى إلى سكان الشمال(٧) .

(٥) يطلق إسم مراكش على الشعب الذى يعيش فى شمال أفريقيا ، وهو خليط من المسلمين

٣ — دكتور إبراهيم على طرخان : إمبراطورية غانا الإسلامية ، القاهرة ، عام ١٩٧٠ م ، ص ص ١٥ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣١ ، ٣٢ وما بعدها .

٤ — ريمون فيرون ، ترجمة جمال الدين الدناصورى : الصحراء الكبرى ، القاهرة ، عام ١٩٦٣ ، ص ٧٠ .

5 – Guid and index: Encyclopedia of discovery & exploration London, 1971. No 18. p. 56.

6 – Forman, J. B : Collins, National Encyclopedia . London, 1975. p. 271.

7 – Josephine Kamm: Explorers into Africa. London, 1970. p. 9.

فمنذ ذلك الوقت وما بعده ، تشير الدلائل على أن جزءا من غرب افريقيا ، وبالتحديد الجزء الواقع جنوب الصحراء الكبرى ، كان العرب يسمونه (بلاد السودان أو أرض الشعوب السوداء) وازداد هذا الجزء من غرب افريقيا وضوحا وتفصيلا فى الكتابات العربية الغزيرة الجغرافية منها والتاريخية فكان منها ماكتبه العالم العربى (اليعقوبى)(٦) ، الذى لم يكن يعرف غانا فقط فى القرن التاسع الميلادى والتى كان يحكمها ملك قوى يتبعه عدد آخر من الملوك الذين يحكمون بدورهم مقاطعات غنية بالذهب ولكنه أيضا عرف ممالك(٧) أخرى منها مملكة (الكاوكاو Kawkaw) (والكانم El kanem

= والبربر ، وأطلق إسمه هذا على مدينته التى عرفت باسم مراكش Morocco (٨) . وقد غزا هذا الشعب أسبانيا فى التسعينيات من نهاية القرن السادس الميلادى . ومكث بها حتى أخرج منها عام ١٤٩٢ م . وفى الوقت الحاضر تستخدم كلمة مراكش فى وصف كل الشعوب الإسلامية القاطنة فى الشمال الغربى من أفريقيا وتتحدث العربية . واشتق هذا الإسم « مراكش » من الكلمة اللاتينية مورى Muri التى أطلقها الرومان على الشعوب التى تقطن هذا الجزء من أفريقيا(٩) .

(٦) ينتسب اليعقوبى إلى العباسيين ، وقد تنقل كثيراً فى البلاد الإسلامية ، بحيث قضى سنوات طويلة فى أسفاره . وأثناء ترحاله هذا كان حريصاً على تدوين ملاحظاته عن الجغرافية الطبيعية وعن المجتمعات التى زارها ، وفى هذا الصدد فقد وصف بغداد بأنها تمثل مركز العالم وتتميز بالجمال ، وبعد أن أنهى تجواله لجميع الأقطار الإسلامية بما فى ذلك غرب أفريقيا عاد إلى بغداد حيث توفى عام ٢٨٤ هـ الموافق ٨٩٧ م(١٠) .

(٧) وجد عدد من الممالك الصغيرة إلى جانب مملكة غانا ، وإن كانت أقل أهمية عن غانا والسبب فى ذلك يرجع إلى كثرة عدد القبائل الإفريقية التى كانت تقطن منطقة غرب أفريقيا .

8 - Encyclopedia of discovery and Exploration. No 12. London, 1971. p. 28.

9 - Carveth Wells : Introducing Africa. New Yorh, 1954. pp. 62-63.

١٠ - دكتور نقولا زيادة : الجغرافيا والرحلات عند العرب ، بيروت ، ١٩٦٢ ، ص ص ١٨ - ١٩ .

والمالل Mallel ، فمن الصعب اذن أن نحدد ماذا كان يعنى اليعقوبى بهذه العبارة أو الكلمة ؟ كلمة المالل ، من الواضح انه كان اسم بديل لمملكة (الماندى Mande) التى تقع فى منطقة النيجر العليا ، وكانت تعرف فى العادة باسم (مالى) التى حلت فيما بعد كقوة رئيسية فى السودان الغربى محل (غانا) (أنظر الفصل الثانى) ، وقد جرت العادة على أن يطلق اسم الكاوكاو التى مر ذكرها فى كلام اليعقوبى على عاصمة (الصنغاى Songhai التى كانت حاضرتها أولا فى منطقة (كيوكيا Kukyia الواقعة فى جزيرة فى النيجر الأوسط أى على بعد ١٢٠ ميلا من بلد تيليبرى Tilapery وقد انتقلت عاصمة الصنغاى من بلدة تيليبرى إلى بلدة الجاو Gao (٨) الواقعة عند انحناءة نهر النيجر . وقد اعتقد اليعقوبى أن الكاوكاو كانت أعظم مملكة فى السودان حيث كان يتبعها عدد كبير من الدول ، منها مملكة الكانم التى تقع فى الشمال والشمال الشرقى من بحيرة تشاد . وكان سكان الكانم من الزغاوه Zaghawah الذين يعمل غالبيتهم بالرعى . وذكر اليعقوبى أيضا أنهم

= فكونت كل مجموعة من هذه القبائل الصغيرة ، المتجانسة فى العادات والتقاليد والمنتمية إلى أصل واحد مملكة . وكانت كل مملكة تسمى باسم المنطقة التى تشغلها أو باسم شيخها ، وكان من نتائج كثرة هذه الممالك أن تونرت هذه المنطقة بحيث لم تنعم بالهدوء والاستقرار ، بسبب المنازعات الداخلية التى كانت من أهم الوسائل التى استخدمها الاستعمار الغربى فى توغله فى قلب القارة الافريقية ، بل وسهلت عليه القضاء على هذه المقاومات الداخلية (المترجم) .

وكانت من هذه الممالك الصغيرة مملكة الكاوكاو ومملكة الملل (عرفت هذه المملكة الأخيرة فيما بعد بمملكة مالى ، وكان لها شأن عظيما بحيث قامت على أنقاض مملكة غانا ، وعلى أنقاض مالى قامت مملكة الصنغى) .(١١) .

(٨) الجاو « Gao » عاصمة الصنغى ، وهى أحدى إمبراطوريات غرب أفريقيا التى قامت على أنقاض إمبراطورية مالى . (المترجم) .

---

11 – Bovill, E. W. : The Golden trade of the Moors. Oxford University press, 1978. pp. 132–133.

كانوا لايعيشون فى مدن بل كانوا يعيشون فى مساكن بنوها من البوص والغاب .

وفى الفترة التى كان فيها اليعقوبى يرتاد منطقة غرب أفريقيا ، أسس مسلمون من شمال أفريقيا طريقا ضخما للقوافل كى تمر من خلاله البضائع التجارية عبر الصحراء (فيما بين الشمال والغرب الأفريقى) . وقد أصبح هذا الطريق فيما بعد مألوفا للممالك السودانية ، وبخاصة لمملكة غانا ولتجارها الذين استخدموه فى نقل سلعهم إلى الشمال الأفريقى ،وكانت هذه السلع تتمثل فى معدن الذهب ، الموجود بوفرة فى الغرب الأفريقى . وفى القرن العاشر الميلادى وصف (المسعودى) (٩) الطريقة التى كان يتبعها تجار غانا (والتى أصبحت مركزا تجاريا لصادرات غرب أفريقيا من الذهب) مع المجتمعات البشرية التى كانت تقطن فيما وراء حدودها الجنوبية . وعرفت هذه التجارة باسم التجارة الصامته The silent trade أو Dumb Barter وكانت هذه العملية المألوفة فى التاريخ تتم بين تجار محترفين من ناحية ، وبين تجار أقل منهم دراية وكانت هذه العملية التجارية تتم على النحو التالى : « عندما يصل تجار شمال أفريقيا إلى الحدود الفاصلة بين غانا والصحراء كانوا يضعون بضائعهم ثم يغطونها بالأقمشة ويرحلون بعد ذلك بعيدا ، ثم يأتى من بعدهم زنوج غرب أفريقيا

---

(٩) المسعودى : اسمه بالكامل على بن الحسين بن على ، أى يتصل نسبه بعبد الله بن مسعود ، ومن هنا عرف بالمسعودى . ويقول ابن النديم أن المسعودى من أهل المغرب ، حيث أن أسرته جاءت من المغرب واستقرت فى بغداد وعلى هذا اتفق مؤرخو المسعودى على أنه نشأ فى بغداد فى الوقت الذى كانت فيه بغداد مركزاً من مراكز العلم الكبرى . وزار المسعودى الكثير من بلدان العالم ، منها فارس والهند وسيلان والصين ومدغشقر وعمان والشام ومصر ، حيث استقر بالفسطاط بمصر عام ٣٤٥هـ . وتوفى فى السنة التالية أى عام ٣٤٦ الموافق ٩٥٧م (١٢)

---

١٢ – دكتور نقولا زيادة ، المصدر السابق ، ص ص ١٥٢ – ١٥٣ .

حاملين الذهب الذى يتركونه بجانب بضائع التجار الشماليين ويرحلون أيضا ، وبعد ذلك يعود التجار الشماليون ، فاو إقتنعوا بما وجدوه من سلع حملوه وعادوا إلى بلادهم ، وإذا لم يقتنعوا بما تركه الزنوج عادوا إلى مكانهم دون حمل أى شىء من كمية الذهب التى تركها الزنوج ، بعد ذلك يعود الزنوج فلو وجدوا البضائع جميعها كما هى يقومون بإضافة كمية أخرى من الذهب على الكمية السابقة ، حتى يزيدوا بذلك ثمن شراء بضائع الشماليين ، وبذلك تنتهى الصفقة بين الطرفين .

وقد أخبرنا (ابن حوقل)(١٠) فى نهاية القرن العاشر الميلادى وبصفته تاجرا عن حجم التجارة التى كانت تمر من خلال الصحراء فكانت هذه التجارة ذات قيمة كبيرة بل وتعتبر مقياسا لتطور الحركة التجارية فى ذلك العصر « أواخر القرن العاشر » وكان يدوسنهاجا (١١) sanhaja والبربر الذين يقطنون الصحراء الكبرى وبخاصة المنطقة القريبة من مراكش ينظمون القوافل التجارية التى تمر من خلال الطريق الرئيسى الذى يبدأ من سجلماسة(١٢) Sijilmasa الواقعة فى واحة تافيلت Tafilelt التى تقع فى الجنوب من

---

(١٠) يعرف إبن حوقل بأبى القاسم محمد ، وهو من الرحالة العرب المشهورين ، ففى عام ٩٤٢م بدأ رحلته من بغداد وعاد إليها بعد ثلث قرن ، حيث زار خلالها البلاد الإسلامية ابتداء من الهند وحتى أسبانيا ، وتوغل فى بلاد أخرى كثيرة حتى وصل إلى بلاد البلغار ، وتمكن خلال هذه الرحلة الطويلة من تحقيق الكثير من العلوم والمعارف المفيدة التى تتصل إتصالا مباشراً بهذه الرحلات ويتضح ذلك من كتابه المعنون بـ « صورة الأرض » الذى تضمن كل نتائج هذه الرحلات(١٣) .

(١١) توجد سنهاجا فى المنطقة الواقعة جنوب مراكش وشمال غانا ، وقد ساهمت سنهاجا مع المرابطين فى إنشاء مدينة مراكش فى القرن الحادى عشر أى فى عام ١٠٦٢ م(١٤) .

(١٢) سجلماسة : مدينة إسلامية تقع فى قلب الصحراء الكبرى أى توجد فى منطقة ليس بها عمران ، فهى على بعد مسافة من البحر المتوسط . ويبلغ طول المسافة بينها وبين غانا=

١٣ — نفس المصدر ، ص ٣٢ .

١٤ — ريمون فيرون ، ترجمة د. الدناصورى ، المصدر السابق ، ص ص ٦٦ — ٦٨ .

مراكش ، ثم تتجه بعد ذلك إلى أوداجوست Awdaghost ، ومنها إلى شمال غانا ، وتعتبر مدينة سنهاجا مركزا لتجميع وتوزيع التجارة فيما وراء الصحراء وأدى ذلك إلى ثراء ورفاهية سكانها وكان ابن حوقل قد أخبرنا فى مناسبة معينة بأنه وجد فاتورة لعملية مبادلة تجارية تمت بين تاجر من مدينة أوداجوست وآخر من مدينة سجيلماسا ، وقد بلغت قيمة هذه الفاتورة ٤٠,٠٠٠ دينار ويعتبر هذا المبلغ ضخما على أية مستوى من مستويات التجارة فى ذلك الوقت ، وكان الدينار فى ذلك العصر عبارة عن قطعة من الذهب تساوى نصف جنيه استرليني ، وتبلغ قيمة هذا المبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني ، أو مايعادل ٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكى وذلك حسب سعر الذهب فى عام ١٩٦٨ م ، ويتضح مما سبق أن مملكة غانا كانت غنية بسبب وجود معدن الذهب الموجود فى أراضيها (وأيضا بسبب الحركة التجارية التى كانت بينها وبين الشمال الأفريقى) .

وبعد ابن حوقل بأكثر من نصف قرن جمع العالم الجغرافى الأسبانى المسلم (البكرى El .Bakry)(١٣) فى عامى ١٠٦٧ — ١٠٦٨ م ، مقداراً كبيراً من المعلومات التى تتعلق بغانا ، فقد زودنا بأقدم وصف تفصيلى عن دولة غرب أفريقيا . فمن قراءتنا لما كتبه البكرى عن غانا ومن المعلومات الأخرى ، ومن قراءتنا للتاريخ الذى كتبه الزنوج السودانيون

—مسيرة شهرين فى رمال وجبال نادرة المياة ، ولا يدخل هذه المناطق الوعرة إلا الإبل التى تتحمل العطش . وقد أنشأ هذه المدينة يزيد بن الأسود ، وهو من موالى العرب عام ١٤٠ هـ ، وقد أنشأ لها إثنا عشر بابا ، وكانت منسقة المبانى فوحد بها القصور والمنازل العاديه ، وضمت أيضاً الحدائق الجميلة . وكان سكانها يحصلون على المياه الوفيرة من الآبار (١٥) .

(١٣) البكرى : رحالة مسلم من أسبانيا ، زار غانا فى الفترة ما بين عامى ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ وزودنا بقسط كبير من المعلومات ، عن هذه المملكة وعن غرب أفريقيا بصفة عامة . (المترجم)

---

١٥ — ريمون فيرون : نفس المصدر ، ص ص ١٢٥ — ١٢٦ .

أنفسهم ، يتضح لنا أن (غانا) لم تكن الاسم الصحيح للدولة أو للعاصمة فاعتقد البكرى نفسه أن كلمة غانا كانت لقبا يطلق على الملك الغانى ، ولكن هذا أمر مشكوك فيه ، ومن المؤكد أن المملكة كانت تقع فى مناطق تسمى باسماء مختلفه مثل الأوكار Awkar والباغينا Baghena أو الهوده Hodh التى أصبحت فى الوقت الحاضر منطقة صحراوية ، وظلت حتى القرن الحادى عشر على أقل تقدير ، تزود مواشى البدو بالمرعى . وتبعد حدود هؤلاء البدو الذين يقطنون هذه المنطقة ٢٠٠ ميلا من بلدة سيجو Segou الواقعة فى النيجر الأعلى وتشير مصادر القرن السادس عشر المحلية إلى أن عاصمة غانا كانت تسمى (كومبى) ويسكنها شعب أغلبه من السوننك Sonink أو الساراكول Sarakol وهؤلاء هم الفرع الشمالى من زنوج الماندى Mande الذين كانوا يقطنون النصف الغربى من غرب أفريقيا .

وقد وصف البكرى من قبل موقع العاصمة كومبى صالح وتأكد هذا الوصف بواسطة علماء الآثار المحدثين ، فذكروا أنها كانت تضم مدينتين ، بنيت أحداهما بالطين وكانت تضم القصر الملكى المسور بحائط خاص ، وكان هذا القصر محاط ببساتين مقدسة كى يدفن فيها الملوك وكى يمارس فيها كهنة السوننك طقوسهم الدينية . وذكر البكرى أن هذه المدينة كانت ملاصقة لمدينة المسلمين المجاورة لها ، وكانت مدينة المسلمين هذه تضم إثنى عشر مسجداً ، ويسكنها عدد كبير من تجار البربر الذين وفدوا إليها من شمال أفريقيا ، ومن بدو الصحراء ، ورغب هؤلاء جميعا فى الأستيطان فى غانا بسبب رواج تجارتهم وكانت منازل المدينة الإسلامية مبنية من الأحجار بل وعلى النمط الذى كان سائداً فى شمال أفريقيا. وكانت تحيط بها الآبار التى تزودها بالمياه والتى يستخدمها السكان فى الزراعة .

وكان من المتبع فى غانا أن يرث الملك العرش عن أمه (وكان الملك الذى عاصره البكرى يدعى تان كامنين Tan kamanin الذى كان ابن شقيقة الملك السابق) ويبدو أن الملك الغانى كان يتمتع بسلطة مطلقة فى حكم

مملكته ، فكان بعيداً إلى حد ما عن رعيته ، بينما كانت حاشيته مقربة منه . وكان أفراد الحاشية يرتدون زيا مرصعا بالذهب ، وكان هذا الملك يتمتع بمجلس على جانب كبير من الأبهة . فكان يستقبل فيه أفراد الرعية الذين يتقدمون إليه زحفا على ركبهم ويضعون على رؤسهم التراب وكان الملك لايخاطبهم إلا عن طريق وزرائه ، الذين كان بعضهم من المسلمين ،وكان من عاداتهم أن الملك عندما يموت يشيع فى موكب عظيم ، و يدفن معه طعامه وشرابه ، وكذلك أفراد حاشيته كى يعيشوا معه بعد الموت ، وكانت عملية الدفن هذه تتم فى رابية كبيرة من التراب. ولم تنته مراسم الجنازة عند هذا الحد بل كانت القرابين البشرية تقدم إلى الملوك المتوفين فى بعض المناسبات مثل الأعياد القومية الكبيرة .

وأما عن ثروة مملكة غانا فكانت تتمثـــل فى تجارتها وخاصة من صادراتها من الذهب الخام ، وكان الملك الغانى يحتكر لنفسه هذا الذهب . هذا إلى جانب أن دخل غانا كان يتحصل أيضا من الضرائب المنتظمة التى كانت تفرض على الواردات مقابل ذلك الذهب ، وقد أخبرنا البكرى عن ضرائب ثابتة كانت تجبى عن كل حمل حمار محمل بالنحاس وكذلك من الضرائب المفروضة على السلع العامة ، ومن المعتقد أن هذه البضائع كانت تأتى من شمال أفريقيا . وتتمثل فى الملح الذى كان يوجد بوفرة فى أراضى قبائل سنهاجا ومناطق بعض القبائل الصحراوية ، وترجع أهمية الملح بالنسبة إلى سكان غرب أفريقيا إلى أنه كان نادرا جداً فى بلادهم فكانت قيمته عندهم مساوية لقيمة الذهب تماما ، وكان الملح يستخدم أحيانا كعملة بحيث يستخدم فى التبادل التجارى ، وأيضا كان دخل غانا يتكون من حاصل الضرائب التى كان يفرضها الملك على التجارة الواردة ولم تكن هذه الضرائب فقط هى الدعامة القوية لحماية عرش الملك ، بل كان يمتلك جيشا كبيراً بلغ تعداده ٢٠٠,٠٠٠ جندى (حسب رواية البكرى) وكان الغرض من إعداد هـــذا الجيش هو القيام بالهجوم على بعض الدول

والشعوب المجاورة للمملكة وإخضاعها ، وذلك بغرض الحصول على الأموال . وفى عام ٩٩٠ م تم إخضاع سنهاجا التى كانت مركزا تجاريا هاما لسكان الأوداجوست (ولمملكة غانا). وكانت تقارير العلماء العرب فى القرنين العاشر والحادى عشر الميلاديين أقل وضوحا وتفصيلا عن السودان الأوسط والغربى ، وعن ممالك أخرى خلاف غانا ، فمن المحتمل ألا تكون هذه الممالك غنية بالذهب ، ومن المرجح أيضا أن عددا قليلا جدا من تجار شمال افريقيا قد زاروها . وقد ابلغتنا هذه التقارير بثلاث من هذه الممالك التى تقع فى وادى السنغال وفى الغرب من غانا وهذه الممالك هى صنغانا Sanghana والتكرور Takrur والسيلا Sillaوكانت صنغانا أقربهم إلى البحر ، وكانت التكرور قد أحرزت شهرة ، لأنها كانت أولى ممالك غرب افريقيا التى دخلت الإسلام فى منتصف القرن الحادى عشر الميلادى . وهــذا طبقا لرواية البكرى . وعلى هذا الأساس فقد أصبحت مركزاً هاما لانتشار الإسلام فى كل مكان من غرب افريقيا . أما السيلا فكانت تقع إلى الغرب من غانا ، وكانت الحرب قد نشبت بينها وبين غانا فى الفترة التى كان يكتب فيها البكرى تاريخ هذه البلاد ، وقد أمدتنا تقارير العلماء العرب بمعلومات تفيد بوجود مملكة المالل وداو Daw اللتين تقعان إلى الجنوب من مملكة غانا أى فى وادى النيجر الأعلى ، وإلى الشرق من غانا تقع مملكة الكاوكاو Kawkaw ،وقيل أن ملكها كان مسلما ، بينما كان شعبها يدين بالعقيدة الوثنية ، ودليلنا على ذلك أن شعبهــا كــان يرقص ويدق الطبول (وهذه من صفات الوثنية) . ولا تزال توجد بعيداً نحو الشرق مملكة الكانم El-Kanem التى كانت حتى نهاية القرن العاشر دولة أكثر رسوخا واستقراراً ، بخلاف ما كانت عليه فى القرن السابق ، أى فى وقت زيارة اليعقوبى لها . ويبدو أن شعبها كان من بدو الزغاوه الرحل . وعلى أية حال فقد أنشأت مملكة الكانم المدن التى اعتقد العلماء المسلمون أنها غريبة وتستحق التعليق عليها ، وفى عام ٩٨٥ م

كتب العالم العربى المهلبى Al Muhallabi يقول كان شعب الزغاوة يعتقد فى ألوهية ملوكه حيث كانوا يعتبرونهم مخالفين للبشر ، لأن هؤلاء الملوك كانوا لايتناولون الطعام مثلا فى الظاهر بينما فى الباطن كان الطعام يصل إلى قصورهم سرا ، وبعيدا عن أعين الرعية ، وإذا تصادف أن رأى أحد المواطنين الحمل الذى يحمل طعام الملك ، قام الملك بقتله فورا حتى لا يعرف الشعب سرا من أسرار ملكه ، زد على ذلك أن هذا الملك كان يتمتع بسلطة مطلقة على رعاياه ، الذين كانوا يقضون وقتهم فى ممارسة الزراعة ، وتربية الماشية ، ويرجع السبب فى تقديسهم لملوكهم أيضاً إلى أنهم كانوا يعتقدون فى أن ملوكهم هم الذين يهبون الحياة والموت والمرض والصحة .

وأمل فى آخر الأمر أن يعالج علماء الآثار هذه الفجوة فى تاريخ غرب افريقيا المبكر ، أى فى الفترة ما بين القرن الثامن والحادى عشر الميلاد بين ويؤكدوا الصورة الهزيلة التى أعطاها العلماء العرب عن السودان الغربى ، فعلماء الآثارهم وحدهم الذين يستطيعون فقط أن يمدونا بأية فكرة عما حدث بعيدا صوب الجنوب ، أى فيما وراء الأراضى العشبية الوفيرة المياه والغنية بأشجارها وغاباتها ، والتى تقع خارج مجال هذه المنطقة . وقد زار منطقة غرب افريقيا التجار من الشمال الأفريقى وغيرهم من الرحالة ، ومن الجائز أن نطلق على هذه المنطقة بوجه العموم منطقة غينيا ، ومع ذلك فأنه لايمكن لنا أن ننكر فضل العلماء العرب الذين زودونا فى القرنين العاشر والحادى عشر الميلاديين ، بمعلومات كافية ومحددة عن أجزاء من السودان الغربى . وكانت هذه المنطقة على درجة كبيرة من المدنية تمثلت فى وجود المدن والممالك والإدارات المنظمة ، والأنظمة المعقدة الخاصة بالتجارة والضرائب وقد تخطى هذا التنظيم الأقتصادى والتجارى المعقد حدود القرية المكتفية ذاتيا ، بل أنه تعدى حدود المجتمع القبلى . ولو افترضنا أن هذا النظام لازال يشغل حياة

معظم السكان فمن المرجح أن يكون هذا راجعا إلى عصور التقدم ، وتشير الدلائل الأدبية إلى أن نهضة غانا ترجع إلى القرن الثانى الميلادى وما بعده .

وفى إطار مالدينا من معرفة لايمكن أن تحدد الأسباب التى أدت إلى ظهور الحضارة فى ممالك غرب افريقيا ، ولكن يمكن أن نفترض عدداً من الأسباب التى لاتتعارض فيما بينها ، وقد تكون قد أجمعت كلها فى ذلك على درجات متفاوتة فى ظهور ممالك غرب افريقيا ، الممثلة فى غانا القديمة ، والكانم وغيرها من الممالك الأخرى التى سبق ذكرها .

ويمكن إيجاد ثلاثة تفسيرات رئيسية أدت إلى أزدهار هذه الممالك اقتصاديا ، نجملها على النحو التالى :

١ — ترجع حضارة ممالك غرب أفريقيا إلى التأثيرات السياسية التى وفدت إلى السودان الأوسط والغربى من البلاد غير الزنجية الواقعة فى الشمال والشمال الشرقى من افريقيا .

٢ — وترجع أيضاً هذه النهضة إلى أنها جاءت نتيجة طبيعية للتطور الذى حدث فى أثناء ثورة العصر النيوليسى Neolithic Revolution التى حدثت بين شعوب السودان الأوسط والغربى .

٣ — وترجع كذلك إلى ازدهار تجارة الصحراء وتأثيراتها الخصبة على السودان الأوسط والغربى .

التأثيرات السياسية الناشئة من خارج السودان
والافتراض الحامى

من التفسيرات الثلاث الرئيسية السابق ذكرها والخاصة بالعوامل التى أدت إلى التقدم الحضارى الذى حدث فى السودان الغربى والأوسط ، نلاحظ أن التأثيرات السياسية الخارجية لم يكن لها تأثير بالنسبة لتاريخ غرب افريقيا المبكر ، ولكن يمكن عندئذ الاعتماد على عاملين أساسين ، أولهما ما قام به مؤرخوا الفترة الاستعمارية من توضيحات ألقت الضوء على موضوع الحضارة فى غرب افريقيا ، وثانيهما التفسير الخاص بمظاهر التقدم الحضارى الذى حدث بمعرفة شعوب السودان الأوسط والغربى .

ولقد بحث الكثير من هؤلاء المؤرخين فى الحقائق التى تتعلق بإعادة كتابة التاريخ المبكر لأفريقيا فى أثناء الفترة الأستعمارية التى تعرض لها الغرب الأفريقى ، فمما يثير الدهشة أن هولاء المؤرخين أنفسهم كانوا من خارج إفريقيا ، أى من دول أوربا الغربية الاستعمارية المتقدمة ماديا وتكنولوجيا ، وبذلك يمكن القول بأن أوربا الغربية كانت فى القرن التاسع عشر أقوى من إفريقيا ، ، مما مكنها من التحكم والسيطرة على المجتمعات الأفريقية حسبما يحلو لها . وعندما بدأ هؤلاء المؤرخون فى كشف الدليل الخاص بحضارات غرب إفريقيا القديمة اعتقدوا أن هذه الحضارات لم تكن وليدة الشعوب الزنجية ، بل كانت نتيجة للغزو الأجنبى الأول ، الذى تعرضت له منطقة غرب إفريقيا ، من جانب شعوب مساوية لزنوج هذه المنطقة أى من جانب السكان الذين يقطنون الشمال والشمال الشرقى من إفريقيا ، فهؤلاء هم الذين قاموا باعتداءات متكررة على زنوج السودان (غرب القارة)

ولم يكن يوجد اسم محدد ومرض لهذه الشعوب غير الزنجية التى تقطن الشمال والشمال الشرقى من القارة الأفريقية ، مثل البربر والمصريين

القدماء فأغلب الظن أنهم كانوا يعرفون بالحاميين Hamites وكانت هذه التسمية الحامية Hamitic تنطبق فقط على لغات السكان ولا تنطبق على السكان أنفسهم (من المحتمل أن تكون الحامية هى اللغة التى كان يتحدث بها هؤلاء السكان قبل مجئ العرب ، وقبل الفتح الإسلامى لشمال إفريقيا) فالرأى الحديث الذى يمكن أن نستخدمه فى التمييز بين الحامية وبين السامية قليل الانتشار فى إفريقيا ، فكانت السامية تخص السكان الذين يقطنون المنطقة الواقعة فيما وراء البحر الأحمر (الجزيرة العربية) ومن المرجح أن السكان الحاميين كانوا يعيشون فى منطقة شاسعة من إفريقيا الشرقية ، قبل أن يحتلها سكانها الحاليون من الزنوج الذين يتكلمون لغات البانتو Bantu languages والذين يتميزون فى الغالب بسواد البشرة ويمكننا أن نميزهم بسهولة عن الزنوج بواسطة ملامحهم وتكوينهم الجسمانى وقد اعتقد المؤرخون الأوربيون وعلماء الأنثروبولوجيا ، الذين قدموا إلى إفريقيا فى الفترة الاستعمارية أنهم من السلالة البيضاء أى أنهم مثل الأوربيين ، ووصفهم الكثير منهم بأنهم يتميزون باللون القرنفلى ، ومن الواضح أنه لحق بهم إجحاف كبير بسبب التصنيفات السلالية القائمة على لون البشرة وفى خلال القرن التاسع عشر اقتنع الأوربيون بأن الشعوب ذات البشرة البيضاء يمثلون الجنس البشرى الراقى .

وبدأ يتبلور تفسير تاريخ إفريقيا ، فمن المحتمل أن يطلق عليه الافتراض الحامى ، فقد افترض أن الافريقيين الحاميين كانوا من سلالة بيضاء متصلة بالأوربيين ، وكانوا يسمون بثقافتهم على الزنوج وثقافتهم ، ولكن على الرغم من هذا فإن الشعب الزنجى حقق تقدما مذهلا ، فمن الضرورى محاولة إيجاد تفسير لهذا التقدم على أسس التأثيرات الحامية وتسللها إلى غرب إفريقيا .

وفى عام ١٩٣٠ م كتب العالم الانثروبولوجى سليجمان Seligmen G. G. عن حضارة إفريقيا ، فذكر أن هذه الحضارة هى حضارة الحاميين الذين

سجلوا تاريخها وتفاعلوا مع السلالات الإفريقية الأخرى ، مثل الزنوج ، وفى الواقع أن سليجمان حقق الانطباع العام عن قدوم الرعاة الحاميين إلى غرب إفريقيا فى موجات متلاحقة ، وكان هؤلاء الحاميون مسلحين تسليحا جيدا ، بالإضافة إلى أنهم كانوا أكثر حنكة من الزنوج الزراعين ، لهذا فرض الحاميون الرعاة أنفسهم على هؤلاء الزنوج ، بل واندمجوا معهم واخضعوهم فى داخل نظام سياسى واقتصادى متطور .

وكان كثير من الشعوب الإفريقية التى يتكلم سكانها اللغة الحامية يعملون بالرعى بينما كان زنوج غرب إفريقيا يعملون بالزراعة . ومن الإجحاف القول أن الرعاة كانوا أكثر حنكة من الزنوج الزراعيين ، وفى أغلب الظن أن الثقافة الزراعية كانت أكثر تقدما عن غيرها . فقد أشار عالم اللغة الأمريكى جوزيف جرين برج Joseph. H Greenberg أن غزو الرعاة للزراع السود كان على نحو غير دقيق ، وكان الشعب الفولانى (١٤) Fullni هو الشعب الرعوى الوحيد من بين شعوب غرب إفريقيا ،

---

(١٤) تقطن قبائل الفولا Fulla التى تعرف باسم الفولانى Fullani ، أو الفيلانى ، أو الفلاتا Fellata أو الفولبى Fullbe ، فى المنطقة الواقعة فى أعالى النيجر وحتى نهر السنغال . والفولانى إما رعاة مسالمون متنقلون ، وإما مستقرين بين شعوب غريبة عنهم ، بحيث يمثلون الطبقة الحاكمة ذات النفوذ والجاه وبخاصة فى نيجيريا الشمالية . ويبلغ عددهم نحو مليونين نسمة ، ويعيشون فى مديريات سوكوتو Sokoto وكانو Kano . وأداماوا Adamawa التى كانت تسمى فيما مضى يولا Yola ، كما أنهم ينتمون إلى الحاميين الشماليين الذين أخذوا ينشرون نفوذهم فى السودان الغربى وأعالى السنغال أثناء قيام إمبراطورية غانا . وفى نهاية عام ١٨١٠ م ، دعم الفولانيون نفوذهم فى سائر ولايات الهوسا . وفى أواخر القرن التاسع عشر اتسعت رقعة إمبراطورية الفولانيين فشملت الأقاليم الشمالية من نيجيريا فيما عدا منطقة البورنو . ويعيشون فى منازل عبارة عن بيوت صغيرة محاطة بأسوار من العصى ، ومسقوفة بأعشاب جافة ، وفى الليل تأوى قطعان الماشية إلى حظائرها المسورة بالأشواك ، وتربط بعضها البعض أزواجاً أزواجاً بحيث تتجه رؤوسها إلى جهات مختلفة=

والذى استطاع فى بداية القرن ١٩ من أن يهزم شعب الهوسا(١٥) الذى كان يعمل بالزراعة (والمتحضر تجاريا وصناعيا) وكانت اللغة الحامية لغة شعب الهوسا ، بينما كان الشعب الفولانى يتكلم لغة زنوج غرب إفريقيا .

ومع ذلك فلم يوجد أثر للافتراضات الحامية بعد تفسير تاريخ غرب أفريقيا ، الذى كنا نفكر نحن فيه ، فأولا كانت الزراعة فى بادئ الأمر متقدمة فى أفريقيا ، وبخاصة فى وادى النيل الأسفل ، وكان سكانه من المصريين القدماء الذين يتكلمون اللغة الحامية ، بالإضافة إلى هذا ، فأنهم شيدوا فى عام ٣٠٠٠ ق . م أولى الحضارات العظيمة فى تاريخ العالم وكان من بين ملامح هذه الحضارة أن أدرك ملوك مصر أنهم يسمون على البشر وكان فى إمكان الملك المصرى القديم الزواج من شقيقته الملكة ، بل أنه كان يمثل الحاكم المطلق للسلطة على الأرض ، ويهيمن أيضا على كل الأنشطة البشرية وبخاصة فى أثناء موسم بذر البذور والحصاد ، ويتضح لنا من هذه التفاصيل أن ممالك غرب أفريقيا الزنجية كانت مشابهة إلى حد

=وتدرب الماشية على الانتشار فى المروج بمجرد سماعها إشارة من مزمار الراعى . ويتكلم الفولانيون اللغة الفوفولدية Fufulde ، وهى على جانب كبير جداً من الأهمية(١٦) .

(١٥) قبائل الهوسا : تنتمى هذه القبائل أصلا إلى الجنس الزنجى ، رغم أنهم يتكلمون اللغة الحامية ، ورغم أنهم يمثلون خليطاً من شعوب تنتمى إلى أصول مختلفة ، ويقصد بكلمة الهوسا « لغةالهوسا » . ويقطن شعب الهوسا الأقاليم الإسلامية التى تشتمل على سوكوتو ، وكاتسينا ، وكانو ، والزاريا ، وتسود أنظمتهم الاجتماعية والاقتصادية كل نيجيريا ، وهم زراع مهرة وتجار مغامرون وأهل فن حاذقون فيجيدون صناعة الجلود وعمل الحصر من القماش ، كما أنهم محاربون أشداء لا يجد الخوف إليهم سبيلا . ويدين أغلبهم بالإسلام ، ويتولى سلطان سكوتو الزعامة الروحية بينهم . وتضم الهوسا سبعة أقاليم هى : كانو ، والزاريا وداورا والجبير وكاتسينا وبيرام ، ورانو(١٧) .

---

١٦ — سلجمان : المصدر السابق ، ص ص ١٣٥ — ١٣٦ ، ١٣٨ .

١٧ — نفس المصدر ، ص ص ٧١ — ٧٣ .

كبير بالمملكة المصرية القديمة ، وبخاصة ما يشير منها إلى الملكية المقدسة . ويمكن أن نستنتج من هذه المحاولة أن حضارة مصر الفرعونية ، واللغة الحامية قد انتشرت فى كل أنحاء غرب أفريقيا .

وثانيا أنه يمكن ملاحظة أن قبائل الطوارق Tuareg والبدو الذين ينتمون إلى شعوب البربر ، والذين يتكلمون اللغة الحامية أيضا قد زحفوا من إقليم السافانا السودانى ، والذى يبلغ متوسط المطر السنوى فيه مابين ٥ إلى ٢٠ بوصة إلى منطقة غرب أفريقيا ، وصاروا ينافسون السكان من الزنوج الزراعيين على الأرض وعلى المياه وقد تميز هؤلاء الشماليون (الطوارق) بصفات مكنتهم من اختراق الصحراء وهزيمة الزنوج . وبالطبع كانت هذه الصفات صفات عسكرية ، لأنهم كانوا يملكون الخيول والجمال التى تساعدهم فى عبور الصحراء وقضى نظام الشماليين من ناحية العنصر الثقافى أن يكونوا على مقدرة من المعيشة فى الصحراء ، فلم يسمحوا لأنفسهم بالمعيشة فى رفاهية حتى يتمكنوا من مجابهة المعيشة تحت أى ظرف ، ومع ذلك فإن زنوج غرب أفريقيا الزراعيين ، كانوا متحضرين وأقوياء ، ففى خلال أجيال قليلة تمكن الزنوج من إمتصاص الشماليين وثقافتهم ولغاتهم .

وجرت التقاليد فى غرب إفريقيا على أن تفسير أصول الممالك الأولى فى السودان الأوسط والغربى يرجع فى أغلب الظن إلى زمن قدوم الأجانب من الشمال والشمال الشرقى إلى هذه المنطقة ، وتشير الترجمة الفرنسية ، أو الإنجليزية إلى أن الغزاة الذين غزوا غرب أفريقيا كانوا من الشعب الأبيض ، ومن المحتمل أن كلمة أبيض كانت تعنى (أحمر) ومن المرجح أن هذه إشارة بسيطة على لون البشرة ، وفهم للنقاء الوثنى الذى يوضح لنا أن المؤسسين لممالك غرب افريقيا كانوا من الشعوب الحمراء لأنهم كانوا يعتقدون فى النقاء الجنسى ، وفى حقيقة الأسلاف الحاليين وقد علمنا أن ملوك غانا الأول كانوا من السلالة البيضاء (الحمراء) فمن المحتمل أن يكونوا من بربر سنهاجا ، الذين حل محلهم ملوك من الزنوج السوننك بعد

انقراض عدد كبير من الأجيال السابقة الذين لم يكونوا من السلالة الزنجية . وقد وجد تفسير لأصل الأسرة الأولى ، التى حكمت غانا ، فيقال أن شقيقين من أصل يمنى (جنوب الجزيرة العربية) قدما إلى غرب إفريقيا ، وقاما بتأسيس مملكة غانا . وقد ساد الأعتقاد بأن ملوك الكانم والسيفاوا Sefawa كانوا ينحدرون أيضا من أصل يمنى ، واستمروا محتفظين بصفاتهم السلالية ، ولم يصبحوا زنوجا بالمرة حتى عام ١٢٠٠ م ، ولم يكن هذا هو المثال الوحيد ، بل ساد الاعتقاد أيضا بأن ملوك دول الهوسا الواقعة بين مملكة الكانم ومملكة الصنغاى ، كانوا قد حكموا هذه البلاد فى القرن العاشر الميلادى ، مع أنهم كانو ينحدرون من مهاجرين ، قدموا من شمال إفريقيا ، أو من الشرق الأدنى ، وقد دلت أسطورة تأسيس ممالك الموسى Mossi والداجومبا Dagomba القاطنين فى حوض الفولتا الأعلى وفى جنوبى الصنغاى على أنهم كانوا ينحدرون من الأسلاف الحمر الذين قدموا من مكة مباشرة . (الجزيرة العربية) .

ويرفض بعض المعلقين هذا النوع من القصص التى اخترعتها ببساطه الأسر الزنجية المالكة فى غرب افريقيا بعد اعتناق هذه الدول للعقيدة الإسلامية وقد حدث ذلك على فترات تبدأ من القرن الحادى عشر ، وحتى الرابع عشر وما بعده ، وكان من المناسب لهذه الأسر المالكة أن ترجع اتصال أسلافهم إلى المراكز الأسلامية ، التاريخية منها والثقافية ، فى كل من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، غير أن هذا التفسير يعتبر بسيطا فى حد ذاته ، لأن السودان الأوسط والغربى تأثرا بوضوح بفضل انتشار الإسلام وسيادته وثقافته الأدبية ، وهكذا يبدوا أنه من المحتمل أن تكون أساطيرهم متأثرة بالثقافة الأدبية الإسلامية ، وبالمحاولات التى قاموا بها لكى يعبروا عن الحقائق التاريخية الهامة ، ولم تكن القصص التى من هذا النوع قاصرة على الأسرات الحاكمة من المسلمين ، بل شملت غيرهم ونضرب على ذلك مثالا يتمثل فى انتشار أسطورة كسرى

الشهيرة التى انتشرت على نطاق واسع ، مع أنها لم تذكر اليوم بين الشعوب الوثنية القاطنة على طول وادى البنوى Benue فى منطقة النيجر الأعلى وما وراءها ، وقد تمثلت هذه القصة فى غزو المسلك الفارس كسرى لمصر ، ولكنه أجبر فيما بعد على الفرار إلى النوبة ، وهذا ماورد فى القصة . وكانت النوبة تمثل وادى النيل الأعلى ، فيقال أن كسرى ذهب مع بعض أتباعه (ومن المحتمل أن يكونوا من المسيحين) من أهل النوبة صوب الغرب أى إلى مايعرف اليوم بنيجيريا حيث قام هناك هو وأتباعه بتأسيس الدول التى تكونت منها ممالك الجوكون Jukun اوكواراراقا Kwararafa والنيوب Nupe وأيده Idoh والبرجو Borgu والبوسا Bussa ، وكان البعض من هذه الدول تابعا للهوسا ،وكذلك لليوروبا Yoruba ، الواقعة فى الجنوب الغربى ، ولا ينبغى أن تكون أساطير تأسيس ممالك الصنغاى Songhai والموسى Mossi والداجومبا مرتبطة بنفس هذه القصة الرئيسية .

وكانت المراحل الأولى لقصة كسرى تتطابق مع الأحداث التاريخية المعروفة ، فقد أحتل جيش الملك السسانى خسرو الثانى khusraw مصر فى عام ٦١٦م لكن على أثر هذا الغزو هرب البعض من جنوده ، ولجأوا إلى الممالك المسيحية فى النوبة ، وهناك أسسوا حضارة حديثة استمدت أصولها من المستعمرات المصرية القديمة ، الكائنة فى بلاد النوبة وكان الجيش الفارسى يقوم بنشاط ملحوظ فى هذه البلاد التى كان لها علاقات مؤقتة مع اليمن (الجنوب الغربى من الجزيرة العربية) .

وكان من غير المعقول القول بأن الأحداث المؤثرة التى إنتقلت إلى منطقة غرب إفريقيا بسبب وجود الفرس فى بلاد النوبة او بسبب بزوغ الإسلام فى الجزيرة العربية فى الفترة مابين ٦٢٢ — ٦٣٢ م كديانة عالمية جديدة وانتشارها فى مصر فى الفترة مابين ٦٣٩ — ٦٤١ م ثم إنتشارها بعد ذلك فى الشمال الإفريقى — كان لها تأثير يذكر على هذه المنطقة سواء أكان ذلك بسبب قدوم المصريين أم النوبيين أم العرب بطريقة مباشرة إلى

الغرب الإفريقى ، ولكنه يمكن القول أنها إنتقلت مرة واحدة وبطريقة غير مباشرة عن طريق اللغة الحامية وعن طريق بدو الصحراء (١٦) القاطنين فى سنهاجا الواقعة فى الغرب ، وعن طريق الزغاوة القاطنين فى الشرق وأسلاف الطوارق الحاليين فى الوسط ، فقد تأثر هولاء البدو بالمؤثرات والأحداث التى وقعت فى كل من وادى النيل والجزيرة العربية وشمال إفريقيا ، وبعد أن تأثروا بهذه المؤثرات اندفعوا صوب الجنوب ، فى داخل الأراضى الزراعية وهم يحملون معهم هذه المؤثرات باحثين عن المرعى ومكنهم ذلك من المرور على الفلاحين من زنوج غرب إفريقيا والاندماج معهم . (والخلاصة أن المؤثرات الخاصة بظهور الإسلام والموثرات الخاصة بوادى النيل لم تنتقل مباشرة إلى غرب إفريقيا ، سواء أكان ذلك بواسطة العرب أم المصريين أم الفرس ، بل أن هذه المؤثرات إنتقلت عن طريق بدو الصحراء المعروفين بالطوارق والذين يقطنون الصحراء الكبرى ، ويتكلمون لغة الحاميين ، وكذلك عن طريق بدو الزغاوة) .

---

(١٦) لا شك أن الأحداث المؤثرة فى الغرب الأفريقى كانت قد انتقلت من الشمال الأفريقى إلى هذه المنطقة عن طريق بدو الصحراء الذين كانوا يرتادون الصحراء بصفة مستمرة ، سواء أكان ذلك عن طريق التنقل مع دوابهم للرعى أم كان بسبب القيام بنقل السلع التجارية بين الشمال والغرب الأفريقى . فمن المرجح أن يكون هؤلاء الناس قد ساهموا بقسط كبير فى نقل المؤثرات الخارجية الثقافية منها والعقائدية إلى منطقة غرب أفريقيا .

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد ، أى لم يقتصر هذا العمل على بدو الصحراء ، بل ساهم سكان بلاد النوبة فى نقل المؤثرات الحضارية والثقافية ، سواء أكان ذلك عبر التاريخ القديم أم فى التاريخ الحديث . ويمكن التدليل على ذلك بقرب منطقة النوبة من السودان الغربى ، هذا القرب الذى ساعد على قيام حركة اتصال مستمرة ، مما أدى إلى إقامة صلات تجارية قوية بين الشعبين .

وعلى هذا نستبعد ما يرجحه الكاتب من أن حضارة غرب أفريقيا كانت قد انتقلت عن طريق الفرس الذين جاءوا إلى بلاد النوبة بعد طردهم من مصر ، كما نستبعد أيضاً انتماء جذور هذه الحضارة إلى أصل يمنى (المترجم) .

الثورة الحضارية فى غرب إفريقيا

أنه من غير المعقول أن جميع المؤثرات قد تم إقتباسها من الحضارة المصرية القديمة ، ومن أراضى الشرق الأدنى التى شهدت ميلاد العقائد الدينية العالمية المختلفة كاليهودية ، والمسيحية ، والإسلامية ، والتى تمكنت من الوصول إلى زنوج غرب إفريقيا ، عن طريق بدو الصحراء الذين عملوا كوسطاء فى نقل هذه العقيدة إلى منطقة غرب إفريقيا . وقد كان هؤلاء الزنوج الزراعيين أكثر ثقافة وتحضرا من بدو الصحراء الذين قدموا إليهم ، وعلى هذا تمكن الزنوج من إمتصاص هؤلاء البدو فى مجتمعهم الخاص ، وكان ذلك قبل فترة الأحداث الكبيرة التى وقعت فى حوالى القرن السابع الميلادى وما بعده ، والتى من المحتمل أن تكون هذه الأحداث قد جاءت إلى غرب إفريقيا بأسرات جديدة من الملوك الذين حكموا البلاد ، وكونوا جماعات سياسية جديدة . وعلى هذا فقد ساهم زنوج غرب إفريقيا فى الثورة الحضارية التى أدت إلى تطورهم الحضارى والذى سمى فى الغالب بالثورة الحضارية ، وتعنى الثورة الحضارية هذه التغير الكبير الذى حدث فى غرب إفريقيا بمعرفة الشعب الأفريقى . فبدلا من اعتمادهم فى الغذاء على صيد الحيوانات البرية والتقاط الفاكهة ، وجذور النباتات ، تعلموا كيف يستأنسون الحيوانات وكيف يزرعون النباتات التى كانوا قد اختاروها لتكون مصادر مناسبة للغذاء Food ، والكساء والضروريات الأخرى . فكان الناس فى غرب إفريقيا قبل مرحلة الثورة الحضارية هذه لايعيشون إلا فى جماعات صغيرة ويتجولون بحثا عن الطعام فى منطقة كبيرة من الأرض ويتنافسون مع الحيوانات البرية الأخرى من أجل الحصول على مصادر الغذاء ، ونتيجة لذلك عمل سكان غرب إفريقيا بطريقة منتظمة حققوا بها الثورة الحضارية التى مكنتهم من إيجاد مصادر كافية للطعام من مناطق أصغر حجما ، وأدى ذلك بالتالى إلى زيادة عددهم ، وتمكنوا من أن يعيشوا فى قرى مستقرة ، وأقاموا فى

أحسن المناطق المزودة بالمياه العذبة ، ومكنهم هذا الاستقرار فى منطقة غرب إفريقيا من تطوير صناعة السلال والفخار الذى كان يستخدم لحفظ الطعام ، بالإضافة إلى استخدامها فى نقل أمتعتهم ، كما تطور البناء وصناعة النسيج الذى استخدمه السكان فى صناعة ملابسهم وتسقيف بيوتهم . وتطورت أيضاً فى هذه الفترة التاريخية الحياكة والنجارة وصناعة الآلات الحجرية ، والعظمية التى استخدموها فى عمليات الصيد ، وسلخ الحيوانات وصيد الأسماك . وبعد ذلك حل محل هذه الأدوات الحجرية والعظمية ، أدوات أخرى تم صنعها من المعادن النحاسية والبرونزية ، ثم صنعوها بعد ذلك من الحديد والصلب . وكان علماء الآثار قد تتبعوا تطور هذه الحضارة الهامة ، فى تاريخ الجنس البشرى والتى كانت قد انتشرت فى الشرق الأدنى والأوسط منذ حوالى ٨٠٠٠ ق . م . أو قبل ذلك .

وقد وجدت هذه الثورة الحضارية نفسها فى مصر الفرعونية منذ ٥٠٠٠ ق . م . وأما عن وجودها فى غرب إفريقيا ، فأنه لم يكن معروفا على وجه التحديد الوقت الذى بدأت فيه هذه الثورة الحضارية فى غرب إفريقيا ، ولكن على أية حال فإن الدليل المتاح لدينا هو أن الزراعة نشأت فى المنطقة المعروفة لنا اليوم بمنطقة جنوب الصحراء ، (كانت آنذاك كثيرة المطر عما هى عليه الآن) . وعرفت بلاد السودان الشمالى الزراعة أيضاً منذ عام ٢٠٠٠ ق . م . وهناك بعض الجدل حول فكرة حدوث الزراعة التى كان الزنوج يمارسونها والتى اقتبسوها من وادى النيل ، فمن المرجح أن يكون نبات السريل Cereal قد وفد إلى غرب إفريقيا من مصر وبلاد الشرق الأوسط ، وفى نفس الوقت لم يفد نبات القمح والشعير إلى غرب إفريقيا لأن الظروف المناخية لهذه المنطقة كانت لاتلائم زراعتها ، فكان على الزنوج الزراعيين أن يختاروا نباتات محلية أخرى ليزرعوها فى بلادهم ، وبالفعل تمكنوا من تطوير زراعة أنواع مختلفة من النباتات

الأفريقية ، مثل الصرغم والدخن Millet (يزرع فى أنحاء بلاد السودان الغربى) ، كذلك الأرز الذى يزرع فى وادى النيجر الأعلى .

ورغم هذا فلم يقف أحد بعد على طبيعة التقدم الحضارى الذى ساد منطقة غرب إفريقيا ، فمن الواضح أن سكان الشمال كانوا قريبين من حافة الصحراء ، حيث كانت توجد الظروف المناخية التى تلائم الغلات الزراعية ، والتى تزرع فى مناطق السافانا الواسعة ، وبخاصة عندما تزود هذه المنطقة بالمياه الوفيرة ، (كان فى الإمكان استعمال هذه المنطقة فى صيد الأسماك اللازمة للطعام) وعلى هذا الأساس كان حوض بحيرة تشاد ووادى النيجر الأوسط والأعلى ، ووادى السنغال من المراكز الزراعية المبكرة ، وقد أثبت علماء الآثار أن هضبة بوتشى والمنطقة التى تحيط بها والمعروفة بشمال نيجيريا الآن كانت متطورة ثقافيا وصناعيا فى الفترة ما بين عام ٨٠٠ ق . م ، وحتى حوالى ٢٠٠ م ، وكان من أشهر هذه الحضارات حضارة شعب النوك Nok culture التى تفيد بأن السكان استخدموا الأدوات الحديدية فى عمليات النحت ، والأدلة التى تظهر مدى التطور الحضارى لسكان منطقة بوتشى تتمثل فى أن هؤلاء السكان كانت لهم علاقات تربطهم بالممالك السابقة عليهم ، وبالشعوب التى تقطن المنطقة النيجيرية منذ حوالى القرن الحادى عشر الميلادى وما بعده .

ولم يكن للثورة الحضارية فى مراحلها المبكرة تأثير فى مناطق الغابات والأخشاب Woodland الواقعة إلى الجنوب من مناطق السافانا ، والسبب فى ذلك يرجع إلى أن غلاتها الزراعية كانت لاتتلاءم مع مناطق الأخشاب ولا يمكن أن تزرع فى الغابات ولكن انتشار الثورة الحضارية وكذلك زيادة الكثافة السكانية أديا إلى حدوث الزراعة فى هذه المنطقة بطريقة تدريجية ، وإن كانت قد بدأت متأخرة فى الأجزاء التى تمتد بطول أودية الأنهار ، وفى فجوات الغابة (منطقة شرق الفولتا السفلى الواقعة بين غانا الحديثة وغرب

نيجيريا) ، وفى تلك الأثناء عرف الناس كيف يزرعون المحاصيل الجذرية Root crops التى كان من الملائم لها أن تزرع فى أطراف الغابات ومع ذلك فإن زراعتها كانت محدودة وكان إنتاجها قليلا ، وإلى جانب المحاصيل السابقة زرع الزنوج فى غرب إفريقيا اليام yam (ومن المحتمل أن يكون قد زرع فى بداية الأمر فى غانا الحديثة وفى غرب نيجيريا) هذا بالإضافة إلى استغلال الزراعة على أى نطاق من الغابات سواء أكان ذلك فى وسطها أم فى أطرافها ، وإلى جانب هذا فقد وفدت إلى غرب إفريقيا غلات استوائية جديدة من جنوب شرق آسيا وأمريكا ، وقد تضمنت غلات جنوب شرق آسيا الموز وجوز الهند وأنواعا جديدة من الأرز واليام ، ومن غير المحتمل أن تكون هذه الغلات قد وفدت عن طريق شرق إفريقيا قبل سنة ألف ميلادية ، وأما غلات الغذاء الأمريكية والتى تضمنت الذرة والكسافا Cassava، فأنها لم تظهر إلا بعد عام ١٥٠٠ م .

ولقد حبت الطبيعة كلا من وادى النيجر الأعلى والسنغال وحوض بحيرة تشاد بظروف حضارية مشابهة لحضارة وادى النيل الأسفل فى مصر ، فمن غير المرجح أن نفترض أن هذا التشابه لا يؤدى إلى نتائج متشابهة أيضا فى غرب إفريقيا سواء أكان ذلك فى نمو الزيادة السكانية أم فى حدوث المدنية (الثورة الحضارية) ، أم فى إنشاء الحكومة ذات الإدارة المنظمة ، وظهور فكرة الوهية الملك الذى جعل من نفسه إلها يسمو على كل رعاياه بل وعلى آلهتهم وأسلافهم ،وكان هذا الملك يهيمن على حقوق الملكية واستغلال الأرض ومصادر مياهها ، بل وكان يهيمن على عمليات بذر البذور وكذلك على عمليات الحصاد ، ومن المرجع أن يكون مفهوم الملكية المقدسة فى عصر الثورة الحضارية الزنجية فى غرب إفريقيا مشابها للملكية التى كانت سائدة فى مصر القديمة ، ولكن لا يعنى هذا أن تكون الأفكار السياسية لنهضة غرب إفريقيا قد اقتبست من مصر عن طريق النوبة التى كانت تمثل نقطة التقاء أفكار كل من المصريين القدماء والشعب الزنجى فى غرب إفريقيا ، ولكن على الرغم من ذلك فإنه كان يوجد بعض السمات

المميزة التى توضح لنا أن ملوك الزنوج كانوا مشابهين فى القوة للملوك المقدسين فى مصر القديمة ، ودليلنا على هذا أنه كان يوجد اتصال قوى بين رعاة الصحراء فى القرن السابع الميلادى وما بعده وبين زنوج غرب إفريقيا ، وقد ساعد ذلك على اتصال كل من الحضارة النوبية وحضارة زنوج غرب إفريقيا ، حتى أن زنوج غرب إفريقيا تأثروا بالطقوس الدينية المصرية القديمة ، ذات التأثير القوى والتى وفدت إليهم عبر النوبة .

ومن المحتمل أن تكون المعرفة والممارسة الخاصة بصناعة الأدوات والأسلحة المعدنية قد وفدت من مصر عبر بلاد النوبة إلى زنوج غرب إفريقيا ، فقد ظل خام الحديد فى غرب إفريقيا غير معروف لمدة طويلة ، بخلاف المعادن الأخرى كالنحاس مثلا الذى كان معروفا فى هذه المنطقة ، وكان فى إمكان سكان غرب إفريقيا أن يصنعوا من معدن الحديد الأدوات المعدنية المتينة ذات الكفاءة العالية ، لأنه كان رخيصا بخلاف المعادن الأخرى ، ومن المعروف أن السكان فى منطقة غرب إفريقيا لم يستخدموا معدن النحاس والبرنز فى صناعة الأدوات المعدنية إذ أنهم مروا من العصر الحجرى إلى الحديدى ، مباشرة دون المرور بعصرى النحاس والبرنز مخالفين بذلك ما درج عليه التاريخ العالمى ، ويقال أن صناعة الحديد دخلت إلى غرب إفريقيا فى بادىء الأمر من الشرق الأدنى ، فكانت هذه الصناعة قد اكتشفت فى الألف الثانية قبل الميلاد وجاءت مع الغزو الآشورى لمصر فى القرن السابع ق م . وكانت مصر فى ذلك الوقت لا تمتلك الحديد الخام ولا الأخشاب اللازمة لتشغيل الأفران التى يتم صهر الحديد الخام فيها ، ورغم هذا قام النوبيون بصناعة الحديد ، ومن المحتمل أن تكون هذه الصناعة قد وصلت إلى غرب إفريقيا ، ومن المشكوك فيه أن تكون النوبة هى نقطة انتشار صناعة الحديد فى إفريقيا (السودان الغربى) ولكن من المرجح أن تكون صناعة الحديد قد وفدت إلى غرب إفريقيا من الشمال عن طريق التجارة عبر الصحراء حيث كان القرطاجيون يقدرون

قيمة هذا المعدن (١٧) .

وينبغى أن نبحث عن تأثيرات ممالك غرب إفريقيا فى الثورات الحضارية التى حدثت فى هذه المنطقة . كانت ممالك غرب إفريقيا تضم أودية السنغال والنيجر الأعلى ، وحوض بحيرة تشاد ، ومن الممالك التى كانت توجد فى منطقة غرب إفريقيا على سبيل المثال مملكة غانا القديمة ، ومملكة الكانم ، وكانت أراضى هاتين المملكتين غير جيدة للزراعة ، وإلى الشمال من هاتين المملكتين وجدت المنطقة التى امتدت الزراعة منها إلى بدو الصحراء ، فبالطبع كانت الزراعة فى هذه المنطقة الأخيرة أقل اتساعا عما كانت عليه فى كل من مملكة غانا والكانم ، ولا نعرف عن المنطقة الأخيرة شيئا يذكر ، لأن مصادر معلوماتنا الأساسية عن الممالك الأولى فى غرب إفريقيا هو ما كتبه العلماء العرب ، الذين قدموا من الشمال إلى أرض السود (زنوج

---

(١٧) يرجح المؤلف أن صناعة الحديد كانت قد وصلت إلى منطقة غرب أفريقيا إما من الشرق الأدنى أو من النوبة أو من قرطاجة (من الشمال الأفريقى) ويستبعد قدومه من مصر ، وذلك لعدم وجود خام الحديد والأخشاب لدى مصر واللازمة لتشغيل الأفران الخاصة بصهر الحديد وفى الوقت نفسه يرجح وصوله من بلاد النوبة إلى الغرب الإفريقى ، ولنا أن نسأل مؤلف هذا الكتاب هل النوبة سبقت مصر فى مجال الصناعات الحديدية عبر عصور التاريخ القديم ؟ الإجابة على ذلك أن النوبة لم تسبق مصر ، بل كانت مصر دولة متقدمة ولديها الإمكانات المادية التى جعلتها تتفوق على غيرها من الدول الأخرى . ولهذا نرجح أن الحديد قد وصل إلى غرب أفريقيا من مصر وذلك لسببين أولهما أن المصريين القدماء كانوا قد اكتشفوا الحديد منذ زمن بعيد واستخدموه فى قطع الأحجار وفى النحت ، بل وصنعوا منه كل أسلحتهم الحربية ، وأدواتهم المنزلية والزراعية . وثانيهما أن الحكام المصريين كانوا يرسلون جيوشهم فى حملات مستمرة ، إما لضرب المتمردين فى الجنوب وجمع الجزية ، وإما لبناء الحصون والقلاع ، وفى تلك الأثناء تقوم هذه القوات المصرية بالتجول فى جنوب مصر وبخاصة فى الجهة الغربية ، ومن المعروف فى ذلك الوقت أنه لم يوجد هناك حدود سياسية تفصل بين مصر وما جاورها من دول أفريقية ، ومن المحتمل أن القوات المصرية كانت تصل فى تجوالها بعيداً إلى موطن القبائل الزنجية أى إلى أقصى الغرب ، وبدون شك كانت تترك مؤثرات حضارية على جانب كبير من الأهمية ، تمثلت فى نقل العادات والتقاليد إلى ملوك غرب أفريقيا ، الذين ظلوا يستخدمونها حتى وقت متأخر من العصور الوسطى (المترجم) .

غرب إفريقيا) ، ولم يتوغلوا بعيداً داخل هذه البلاد . وكان اليعقوبى من ضمن هؤلاء العلماء فقد تحدث عن مملكة المالل الأولى ، التى كانت إحدى هذه الممالك ، والواقع أن الممالك القديمة الممثلة فى مملكة غانا والكانم ، كانت بعيدة عن الشمال ، ولها أهميتها فى تاريخ إفريقيا المبكر ، ولكن نفوذها كان إسميا على تجارة الصحراء .

التجارة عبر الصحراء وأثرها

من المرجح أن تجارة الصحراء كانت غير معروفة على الإطلاق ، مع أنه كان يوجد أناس يذهبون ويعودون على نحو واضح خلال هذه الصحراء وكانت هذه الفترة توافق فى أوربا نهاية العصر الجليدى ، ففى هذا الزمن ، لم يكن مناخ الصحراء الكبرى جافا ، بل كان رطبا فكانت تنمو الأعشاب فى مناطق كل من الحاميين والزنوج الذين كانوا يعملون بالصيد ، وفيما بعد عملوا برعى الماشية ومنذ عام ٣٠٠٠ ق٠م لوحظ أن الصحراء الكبرى بدأت فى الجفاف ، فعندئذ أنسحب الحاميون إلى مراكز التجمعات السكانية الرئيسية فى الشمال ، وفى وادى النيل الأسفل ، وبالمثل اتجه الزنوج صوب الجنوب ، وكان الحاميون الرعاة على اتصال بالجنوب ، وكان هذا الاتصال يبدأ من نقطة تقع فى طرف الصحراء الشمالى ، ويتمثل ذلك فى تحرك قطعانهم التى كانت تتجه فى فصل الشتاء إلى الجنوب ، وتتجه فى فصل الصيف إلى الشمال ، وبذلك أصبح الحاميون الشماليون يهيمنون على الصحراء ، باستخدام الخيول والجمال ، التى جلبوها من آسيا (دخلت الخيول إلى إفريقيا عام ١٧٠٠ ق٠م٠ ودخلت الجمال فى بداية العصر المسيحى) وكانت هذه الحيوانات وبخاصة الخيول لا تستطيع أن تعيش فى غرب إفريقيا ، ربما لتعرضها للدغات ذبابة تسى -تسى Tse - tse Fly ، لذلك كان من المتبع أن تستبدل الماشية فى غرب إفريقيا من وقت لآخر ، وذلك عن طريق استيرادها من الشمال عبر الصحراء ، وهذا ما مكن الحاميون من الأنتقال عبر الصحراء إلى الجنوب وحرموا هذا الحق على الزنوج .

وقد تحدث هيرودت عام ٤٥٠ ق . م . فى كتاباته عن شعب الجارامانتس Gramants الذى كان يقطن فزان (تسكنها فى الوقت الحاضر قبائل الطوارق) فأخبر بأنهم كانوا يقومون بالإغارة على الأثيوبيين (الشعوب السوداء) ، فكانوا يعبرون الصحراء على عربات حربية ذات عجلتين تجرها أربعة خيول ، وبعد ذلك بحوالى ٤٠٠ سنة أربعمائة عاما قال الجغرافى استرابو Strabo الكلام نفسه بالنسبة للفاروسى Pharussii الذين كانوا يقطنون غرب الصحراء ، والذين من المحتمل أن يكونوا قد انحدروا من أسلاف سنهاجا Sanhaja ، ويؤكد كلام استرابو التقارير التى كتبها هيرودت والإغريق القدماء والرومان ، وتشير بعض المصادر إلى رحلات حدثت عبر الصحراء الكبرى من الشمال إلى الجنوب ، وهناك شك ضئيل فى أن مدن الجنوب إستقبلت قبائل الجرامانتس القادمين من الشمال والذين كانوا يقومون بنقل صادرات غرب إفريقيا إلى الشمال ، وتضمنت هذه الصادرات الحجارة الكريمة غير المعروفة والتى كانت تسمى Carbuncles ، ويبدو أن هذا النوع من الأحجار الكريمة كان يمثل خام الذهب ، وقد شملت هذه الصادرات أيضا استيراد العبيد . ولم تقتصر التجارة على الجرامانتس فحسب بل شملت أيضا القرطاجيين الذين كانوا يعملون بالتجارة البحرية ، وكانوا قد قدموا من سوريا وسيطروا على الساحل الشمالى الإفريقى لمدة سبعة قرون أو أكثر واستمروا هكذا حتى قامت روما بغزو ساحل إفريقيا عام ١٤٦ م ، ومن المرجح أنهم وصلوا إلى ساحل الأطلنطى جنوب مراكش ، وتاجروا فى الذهب الذى كان يأتى من غرب إفريقيا مستخدمين فى تلك التجارة طريقة المقايضة الصامتة .

ويتضح من بعثة هانو Hannon(١٨) التى حدثت فى عام ٤٢٠ ق . م .

---

(١٨) ويضيف رولاند أوليفر فى كتابه « موجز تاريخ أفريقيا » والمترجم إلى العربية فى صفحة ٥٩ : « أن الفينيقيين كانوا يطمعون فى بادىء الأمر فى الحصول على المعادن النفيسة الموجودة فى شبه جزيرة أيبريا ، أكثر من طمعهم فى تجارة القارة الأفريقية . وعلى هذا أقاموا لهم =

أنها كانت محاولة طيبة لفتح طريق منتظم للتجارة البحرية مع غرب إفريقيا ، وكانت تهدف أيضا إلى تأسيس مستعمرات تجارية قرطاجية ، بعيداً صوب الجنوب ، كلما أمكن ذلك ، وقد حدث جدل كبير حول المدى الذى وصلت اليه سفن هانو ، فمن المحتمل أن يكون ها نوقد وصل إلى أراضى يقطنها الزنوج ومن غير المحتمل أن تكون هذه البعثة قد وصلت بعيداً صوب الجنوب إلى الكاميرون أو حتى إلى سيراليون (كما يفترض بعض العلماء) ، ومن المرجح أيضا أن هذه البعثة قد اتجهت جنوبا ، ولم تحقق نجاحا فى مجال فتح تجارة بحرية منتظمة مع الزنوج ، وذلك بسبب وجود الساحل الجاف الخالى من المياه وبسبب الرياح الشمالية والتيارات المائية التى كانت عقبة كئود أمام السفن القرطاجية Garthaginian Galleys

---

=مواقع متباعدة ، أى على مسافات ثابتة على طول الساحل الشمالى لأفريقية ، وكانت قرطاجة تمثل أحد هذه المواقع إذ كانت تستطيع بواسطة هذا الموقع أن تتحكم فى مدخل حوض البحر المتوسط الغربى ، بل وكانت عاصمة لسلسلة المدن الفينيقية التى تمتد على الساحل الشمالى لأفريقيا »(١) .

ورغم ذلك فإن اليونانيين كانوا أسبق من القرطاجيين فى ذهابهم إلى منطقة غرب أفريقيا وهذا ما دفع قرطاجة أن تبادر بإرسال كل من هيملكون «Himilcon» وهانو « Hannon » فى رحلة كشفية . فكان على « هيملكون » استكشاف شواطىء أوربا الغربية ، ربما من المحتمل للحصول على المعادن الثمينة . ولكن لم يكن هناك من المعلومات ما يفيد وصول هذه البعثة إلى سواحل شبه جزيرة أيبريا وتحقيق أهدافها .

وكان على « هانو » استكشاف شواطىء غرب أفريقيا ، ومن المرجح أن هانو هذا أنشأ مراكز تجارية على الشاطىء الشمالى الغربى لأفريقيا (مراكش الحالية) وواصل مسيره بعد ذلك فوصل إلى السنغال . وفى عام ٥٠٠ ق.م وصل إلى خط الاستواء ، ومن المحتمل أن يكون الهدف من بعثة هانو الكشفية هو معرفة ما تحويه بلاد غرب أفريقيا من معادن ثمينة كالذهب مثلا (٢).

أنظر : —

١ — كتاب موجز تاريخ أفريقيا لرولاند أوليفر ، ترجمة دكتورة دولت صادق ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٥٩ .

٢ — وكتاب تاريخ أفريقيا لشارل اندريه جوليان ، ترجمة طلعت عوضى أباظة . القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٤٨ .

وكانت هذه السفن تعمل بمجاديف البحارة ، الذين إعتادوا أن يقضوا كل ليلة على البر بحيث يقوموا خلالها برحلات منتظمة إلى غرب إفريقيا ، ثم يعودون مرة ثانية . ولم يوجد دليل فعلى يؤكد وجود مستعمرات قرطاجية تجارية جنوب مراكش .

وكانت العربات الحربية الخفيفة الخاصة بكل من الجرامانتس والفاروسى غير ملاءمة لنقل البضائع التجارية ولكن بالرجوع إلى التقارير الهامة الخاصة بكل من هيرودت واسترابو والمسجلة على صخور الصحراء والتى تبلغ فى جملتها عدة مئات من الرسوم أو النقوش توضح لنا أن العربات الحربية ذات العجلتين التى تجرها أربعة خيول ، كانت خاصة بالجرامانتس والفاروسى وقد انتشرت هذه الرسوم بصورة عامة على طول طريقين يمران عبر الصحراء ، يقع أحدهما فى الغرب ويخرج من جنوب مراكش فى اتجاه النيجر الأعلى ، ويقع ثانى هذه الطرق وسط الصحراء ، ويخرج من فيزان Fezzan حتى يصل إلى الجانب الشرقى من انحناءة النيجر ، ويتميز الطريق الأول بصعوبة المسير فيه ، وبخاصة بالنسبة للعربات الحربية وهو صعب كذلك بالنسبة للخيول والحمير والجمال والسيارات (فى الوقت الحاضر) ، أما الطريق الثانى ، فيصل مباشرة إلى مناجم الذهب الرسوبية الواقعة فى أودية النيجر الأوسط وفى أودية السنغال ، وكان العرب يسمون المنطقة التى وصل إليها الطريق الثانى باسم وانجارا العرب Wangara التى تعتبر أقرب نقطة على نهر النيجر من الشمال الأفريقى ، بل وتمثل خط مواصلات طبيعى إلى مصادر الذهب .

وكان لظهور دولة غانا فى الغرب الأفريقى التى تتميز بأرضها الزراعية وبمناجم الذهب الموجودة فى كل من منطقة النيجر الأعلى ونهر السنغال ، أثره فى حركة النشاط الاقتصادى ، بين الزنوج وبين الشماليين الذين كانوا يرسلون تجارتهم إلى غرب أفريقيا فى مقابل حصولهم على الذهب ، وكانت بضائعهم التجارية تتضمن السلع التجارية والمعادن والملح الذى كان يعتبر

على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لسكان غرب أفريقيا ، ويقال أنه لو تمكنت جماعة من الناس ولتكن من رعاة الصحراء أو من زنوج غرب أفريقيا (أو خليط من الاثنين معاً) من الهيمنة على طريق الصحراء وذلك بإنشاء وحدة سياسة قوية ، فإن ذلك كان يؤدى إلى أن تتمكن هذه الجماعة من الاستئثار بكل مزايا تجارة الصحراء القادمة من الشمال إلى الجنوب وبالعكس ، ويمكن أيضا لهذه الجماعة أن تزيد من دخلها وذلك بفرض الضرائب التى تجبيها على التجارة وهذا يجعلها غنية بل وأكثر قوة من جميع جيرانها ويؤدى ذلك بالتالى إلى ازدهارها ونمو الدولة التابعة لهذه الجماعة بل وتصبح من أكبر وأكثر الدول تأثيرا على حكوماتها ، كما يؤدى ذلك إلى انتشار الأمن والأمان بين التجار مما يؤدى إلى زيادة حجم التجارة وازدهارها .

ولقد ظهرت مملكة الكانم فى الشمال من الأراضى الزراعية الواقعة حول بحيرة تشاد ، وكانت الكانم تحاول أن تتوسع صوب الشمال فى اتجاه مراكز تجارة فزان ويبدو أن هذا التوسع لم يكن له تأثير يذكر بسبب (قلة الذهب) وبسبب التجارة غير المربحة . وفى النهاية يمكن تفسير الأهمية الأولى لمملكة الصنغى الواقعة على الجانب الشرقى من انحناءة النيجر ، بأنها كانت تهدف من وراء ذلك إلى السيطرة على طريق التجارة القادم من فزان إلى مناجم الذهب فى وانجارا داخل أرض السودان الزنجى (السودان الغربى) .

الفصل الثانى

الدول العظمى فى السودان الأوسط والغربى

المرابطون : واضمحلال غانا القديمة وسقوطها :

لقد بلغت غانا أوجها فى الوقت الذى كان فيه البكرى يكتب عنها (أى فى الفترة ما بين ١٠٦٧ — ١٠٦٨) فكانت غانا فى ذلك الوقت تمثل دولة زنجية صرفة ، تعتمد فى رخائها وقوتها على سيطرتها على صادرات غرب أفريقيا ، وبخاصة من معدن الذهب الذى كان يصدر إلى الشمال الأفريقى ، ومن ملح الصحراء الذى كان يوزع على سكان السودان الغربى ، ومن محاصيل شمال أفريقيا التى كانت تجلب بواسطة تجار قوافل سنهاجا ، وقد استخدمت غانا من قبل قوتها الضخمة فى اتخاذ خطوة قادتها إلى الانهيار والاضمحلال ، تمثلت هذه الخطوة فى سيطرتها على تجارة سنهاجا الجنوبية(١٩) الواقعة فى منطقةالأوداجوست ، وكان هذا منذ ثمانين سنة قبل ذلك .

وكان الاهتمام بالتجارة هدفا رئيسيا لكل من تجار الصحراء وكل من تجار غانا وملكها ، وكان كل من الفريقين يريد السيطرة على الفريق الآخر ، ويريد أن يستأثر لنفسه بمزايا هذه التجارة ، وأدى ذلك بالتالى إلى خلق المصاعب بينهم وهذا يفسر لنا السؤال القائل ، لماذا حرر السوننك Sonink أنفسهم من سيطرة ملوك سنهاجا ، وحاولوا استخدام قوتهم المستقلة ليس فقط فى املاء شروطهم على ما يبيعونه من ذهب ولكن أيضا فى محاولة إملاء هذه الشروط على ما يشترونه من كميات الملح من سنهاجا ، ورغبت سنهاجا بعد ذلك فى أن تتجه نحو إصلاح هذا التوازن المختل .

---

(١٩) سنهاجا سبق الحديث عنها فى الفصل الأول .

ولم توفق سنهاجا فى بداية الأمر فى تحقيق هذا الهدف لأن أقاليمها لم تكن متحدة فكانت هذه الأقاليم مقسمة إلى عدد من القبائل التى كان من أهمها قبيلة ليمتيونا Lemtuna والجودالا Godala ، وكان لكل منها ملكها الذى يرغب فى الاستقلال ، وقد أدى غزو غانا لمنطقة الاوداجوست Awdaghost إلى وضع هذين الأقليمين تحت سيطرتها وتدمير تحالفهما الذى كان قد تم إنجازه تحت رئاسة ملك الليمتيونا ، وكان رؤساء قبائل سنهاجا وشعوبها يدينون بالعقيدة الإسلامية ولكن كان إسلامهم صوريا على أقل تقدير ، والدليل على ذلك أنهم كانوا لايزالون يمارسون طقوس قبائلهم الوثنية التقليدية ، ولكن تمكن الإسلام ،رغم ذلك وكعقيدة عالمية من تطوير وحدة سنهاجا التى كانت رفاهية شعبها وحياته قائمة على التجارة ،ونظراً لهذا كلهفلم يكونوا مهددين فقط بسبب سيطرة غانا على أقاليم الأوداجوست ، بل أيضاً بسبب الضغوط التى تعرضت سنهاجا لها فى وقت واحد من جانب منافسة جماعات البربر الشماليين الذين كانوا

يهددون غانا وينافسونها ؛ وكان الهدف من هذه المنافسة الاستيلاء على المستودعات التجارية فى تافيليلت Tafillt ، وكان هـذا الوقت مناسبا لاستغلال روح الأخوة التى أتى بها الإسلاموفى هذا الوقت أيضا قدم إلى غرب إفريقيا شيخ مسلم يدعى ابن يس مراكشى الأصل وينتمى إلى مذهب الأحيائيين ، وقد تقابل هذا الشيخ فى سنة ١٠٤٠ م مع أحد رووساء قبائل الجودالا والذى كان يقوم بتأدية فريضة الحج بمكة ، وهناك تناقشا معا حول تخليص العقيدة الإسلامية مما لحق بها من شوائب ،وعلى هذا الأساس قبل هذا الشيخ المجىء إلى غرب إفريقيا مع هذا الرئيس الأفريقى .

ولم يلق ابن يس فى بادئ الأمر نجاحا فى وعظه الذى تضمن المبادئ الرئيسية للإسلام فيبدو أنه قوبل بمعارضة من قبل خصومه ، مما اضطره ذلك إلى الذهاب إلى جزيرة مقدسة ليقضى بها مدة من الوقت ، ومن المحتمل أن تكون هذه الجزيرة تقع بالقرب من مصب نهر السنغال ،

وصحب ابن يس فى هذه الرحلة عدد قليل من أتباعه ، وكان من بينهم أخوان يدعى أحدهما يحى ، ويدعى الآخر أبو بكر بن عمرو ، الذى كان يمثل القوة الرئيسية فى قبيلة الليمتيونا ، وقد تمكن أبو بكر هذا من تأسيس رابطة عبارة عن جماعة دينية دربت تدريبا عسكريا . وكان ابن يس قد كون جيشا قليل العدد من هذه الجماعة وأطلق عليه اسم المرابطين ، وتميز أفراده بالنظام ، والتعصب الدينى ، ونجح هذا الجيش فى غزو قبائل سنهاجا وضم رجالها إلى صفوفه وأرسلوا بالتالى فى تجريدات عسكرية للغزو وتحويل الناس إلى العقيدة الإسلامية ، هذا إلى جانب ما قام به هذا الجيش من الإغارة على كل شمال وجنوب الصحراء .

وفى النهاية شيد أتباع ابن يس من المراكشيين والأسبان أمبراطورية المرابطين الكبيرة واعتقد أتباع ابن يس أن تشييد إمبراطورية أفضل لهم من إرسال تجريدات حربية إلى الجنوب من أجل الغزو ، ولكن فى عام ١٠٥٤ م أصبحت أوداجوست قوية ودخلت فى حرب طويلة مع المرابطين ولكن بعد مدة طويلة تمكن الجناح الجنوبى من جيش المرابطين تحت قيادة أبو بكر فى عام ١٠٧٦ من هزيمة غانا واحتلال عاصمتها (كومبى صالح) ، وكان من نتيجة هذا الغزو أن تحقق الانتصار الرائع . وقد أشار المؤرخ العربى الكبير ابن خلدون فى مؤلفاته إلى هذا الغزو عام ١٤٠٠ م وبهذا أنهارت مملكة غانا وأصبح المرابطون فى الوقت نفسه ذا قوة لها شأنها بحيث بسطوا سيادتهم على الزنوج ، بعد أن قاموا بتدمير إقليمهم ، ونهب أراضيهم وإخضاعهم لنظام الجزية الذى بواسطته ابتزوا أموالهم واستمالوا الكثيرين منهم إلى الدخول فى الإسلام ، وقضوا على نفوذ ملوك غانا (وجيرانهم الجنوبيين) الذين أخضعوا أوطانهم وجعلوا سكانها عبيداً .

واستمرت سيادة المرابطين على غانا سنوات قليلة لم يحافظوا خلالها على قوتهم بل نجد أن كل جماعة منهم كانت تعيش فى اضطراب وتحاول

أن تحقق النصر لنفسها بقدر الإمكان ، فقد تصارعت القبائل فيما بينها في داخل دولة المرابطين (٢٠) . وفي حوالي عام ١٠٨٧م قتل أبو بكر عندما كان يحاول القضاء على ثورة ، يبدو أن بعض القبائل التابعة لدولته قامت بها ، وبعد مقتله تمكنت أسرة السوننات الملكية التي أصبحت تدين بالإسلام من إعادة بناء نفسها ، في الوقت الذي تناقصت فيه قوة المرابطين إلى درجة كبيرة . وفي هذه الفترة أيضاً توقفت حركة التجارة بسبب التجريدات الحربية التي كان المرابطون يرسلونها إلى الشمال والجنوب عبر طريق تجارة الصحراء الغربي ، الذي كان يتجه إلى تفيلالت والذي كان حيويا بالنسبة لحياة غانا الاقتصادية . ومن قبل قلبت الإغارات التي قامت بها غانا من أجل الحصول على مرعى لقطعانها التوازن الطبيعي الذي كان سائدا بين الإنسان والطبيعة ، هذا التوازن الذي قامت على أساسه الزراعة في المنطقة القريبة من الصحراء ، فقد أدت هذه الإغارات إلى إهمال الآبار ، والقضاء على الغطاء النباتي ، فضلا عن زحف الصحراء جنوبا حتى وصلت إلى مدينة (كومبي) عاصمة مملكة غانا القديمة ، والتي لم يعد في إمكانها تزويد المدن التابعة لها بما يلزمها ولو بعدد قليل من الناس . والخلاصة أن الإغارات التي قامت بها غانا على جيرانها أدت إلى إهمال الزراعة فردمت الآبار ، وزحفت الصحراء على الغطاء النباتي فقضت عليه .

---

(٢٠) ترجع هزيمة المرابطين على أيدى السوننكيين إلى عدة أسباب منها : إتساع مساحة دولتهم بحيث لم يعد في مقدورها بسط سيطرتها على كل هذه الأقاليم ، فمن الطبيعي أن يكون المتمردين على نظام حكم المرابطين في منأى عن أعين السلطة في عاصمة المرابطين ، ومنها أيضاً صعوبة المواصلات بحيث لم يوجد من وسائل المواصلات السريعة ما يمكن المرابطون من نقل جنودهم على وجه السرعة إلى أماكن التمرد والاضطراب ، هذا فضلا عن نشوب الصراع بين قادة المرابطين ومحاولة كل منهم الاستئثار بالسلطة لنفسه . إذن كل هذه العوامل مجتمعة قد ساهمت بصورة فعالة في إنهيار إمبراطورية المرابطين ، وقيام إمبراطورية غانا على أنقاضها من جديد . (المترجم) .

وكانت الممالك القديمة قد بدأت فى الأنهيار قبل حدوث هذا التدهور ولم يعد فى مقدور ملوكها الإشراف على الثروة الضرورية لبلادهم ، ولم يقتصر هذا الأنهيار على الزراعة فحسب بل شمل أيضاً التجارة التى كانت تمر من خلال غانا إلى الشمال ، وأصبح شعبها وجيرانها فى حاجة أقل إلى هذه التجارة . وفى عام ١٢٠٠ م حقق سومانجورو Sumanguru ملك السوسو Susu الاستقلال لبلاده من سيطرة غانا ، وكان شعبها يتكلم لغة الماندى (٢١) واستطاع ملك السوسو أن يخضع لسلطانه الأجزاء الباقية من المملكة القديمة (أى مملكة غانا) ، وكان من نتيجة ذلك أن إنسحب من غانا تجار شمال إفريقيا المسلمون الذين كانوا يعيشون فيها من قبل ، والذين كانوا قد أسسوا مركزا تجاريا جديدا فى الوالاتا Walata التى تقع على بعد ١٥٠ ميلا من الشمال والشمال الشرقى من كومبى (صالح) عاصمة غانا القديمة ، ومن المحتمل أنهم كانوا يعتقدون بأن هذا الانسحاب قد حررهم من التداخل مع الزنوج .

وكان فى الإمكان القول بأن كومبى (صالح) لم تعد فى هذا الوقت

---

(٢١) كان الماندى « Mande » أو الماندنجو « Mandingo » من أهم الشعوب التى يتألف منها السنغال الفرنسى ، إذ يحتل هذا الشعب الإقليم الممتد فيما بين المحيط الأطلسى وأعالى نهر النيجر . وتضم الماندى قبائل الديولا والكاسونكى والبانمانا « Banmana » والسوننكى والمالنكى والفى «Vei » ، ويقال أن الماندى كانوا يحتلون فى السودان الفرنسى مكانة مشابهة لمكانة قبائل الهوسا فى نيجيريا الشمالية .

ويعتبر إقليم الماندى الموطن الأول للشعوب المتكلمة بلغة « الماندى » ، ففى هذا المكان يوجد موقع مدينة مالى التى ترجع شهرتها إلى العصور الوسطى ، حيث ازدهرت وازدادت شهرة فى القرن الثالث عشر الميلادى ، وبخاصة تحت حكم الملك منساموسى الذى حكم فى الفترة ما بين ١٣١١ – ١٣٣١ م . فكانت مالى حاضرة لأعظم ممالك السودان سطوة وبأساً ، وظلت قائمة حتى تلاشت من الوجود حوالى عام ١٥٠٠ م حين سقطت فى يد اسكيا ملك الصنغى (١) .

---

١ – أنظر كتاب السلالات البشرية لسليجمان ، ص ٥٤ .

مركزا تجارياً أو سياسيا له أهميته الرئيسية . ففى منتصف القرن الثانى عشر ، كتب الجغرافى الأدريسى يقول : أنه منذ عام ١١١٦ م أصبحت عاصمة ملك غانا المسلم تقع على نهر النيجر وتهيمن على كل سبل المواصلات فى المملكة ، ومن غير المجزوم به وفى كلتا الحالتين ، فإن هذا يعنى القول بأن الغزو الذى تعرضت له غانا من الشمال على أيدى المرابطين قد أدى إلى تدمير أراضيها ذاتها ، لهذا أنسحب ملك وحكومة غانا إلى الجنوب وتركوا عاصمتهم من خلفهم التى كانت تمثل مركزا تجاريا وسياسيا قويا فى السوادن الغربى ، ومن قبل ذلك كان الماندى الجنوبيون قد اغتصبوا هذا المركز ، وبدون أدنى شك فقد حدثت منافسة قوية بين الملك سومانجورو ، وبين قبائل الماندى القاطنين فى وادى النيجر الأعلى من أجل أن يرث كل منهما غانا القديمة .

ويبدو أن سومانجورو هذا كان إبنا لأحد جنود السوننك ، والذى من المحتمل أن يكون قد هاجر من غانا ، وكان قد شغل نفسه وأتباعه من السوسو بضرورة أن يرث عرش غانا القديمة . ومن أجل هذا فقد خاض غمار حرب ضارية ضد زعيم قبيلة الماندى التى تسمى كيتا keita ، وكان الهدف من هذا الصراع هو السيطرة على النيجر الأعلى الذى أصبح شريانا هاما للمواصلات ، فبواسطته كانت التجارة تمر إلى غانا والوالاتا Walata وشمال إفريقيـــا ، مارة بطريق تمبكتو ، أو بطريق الجاو Gao ، وكذلك كانت تمر بالطريق الذى يتوسط الصحراء ويصل إلى فزان ، وبعد سلسلة طويلة من المعارك نهض رئيس قبيلة كيتا ، المدعو سندياتا Sundiata وهزم سوما نجورو عام ١٢٣٥ م ، وفى خلال سنوات قليلة أصبح سندياتا على رأس الماندنكا Mandinka ، والسوننك وبذلك عاد السلطان إلى هؤلاء الذين تركوا مملكة غانا القديمة بعد أن دفعوا الجزية للغزاة.

امبراطورية مالى

وهكذا تم ميلاد إمبراطورية كبيرة هى إمبراطورية مالى ويختلف اسم مالى وتنوعاته (على سبيل المثال من المالل ، والملل ، والمل والمليت) وكل هذه الأسماء تمثل صوراً لأسماء أجنبية (للبربر والفولانى) ، وهذه الأسماء مشتقة من الكلمة التى كانت تستخدمها كل من الماندى الجنوبيين والشماليين والماندنكا فى وادى النيجر ، والماندنج Manding فى الجنوب ، والسوننك الذين يتكونون من عنصر الماندى . وتشير المصادر العربية إلى أن الملك منساموسى ملك مالى كان يمثل القوة السياسية فى البلاد ، كما كان يهيمن على كل الأراضى التابعة له . ويشير إلى ذلك الدليل الموجود فى كل من المصادر العربية (كما رأينا من قبل) وفى التراث المحلى ، على أن هناك دولة كبيرة أسسها سندياتا وأسلافه الذين كانوا يعرفون فى بادىء الأمر أن إمبراطورية مالى هى التى تمثل مملكة الماندى الراقعة فى وادى النيجر الأعلى ، وكان الجميع يسمونها مالى أو المالل ، ولكن الجديد فى هذه الإمبراطورية هو حجمها ، فالواقع أن هذه الإمبراطورية ،قامت بالدور الذى قام به الأسلاف فى غانا القديمة ، بل أنها أصبحت القوة السياسية والتجارية الرئيسية فى كل السودان الغربى . ولم تميز كتابات المؤرخين السودانيين الفرق بين كل من مالى وغانا ، وخاصة عندما كتبوا تاريخ تمبكتو فى القرنين السادس عشر والسابع عشر (أى أنهم كانوا لايفرقون بين المملكتين)فمن وجهة نظرهم ، كانوا يعتبرون غانا مثل مالى التى كانت تمثل إمبراطورية الماندى (سيطر عليها الماندى الشماليون والسوننك)، التى لم يسيطر عليها الماندى الجنوبيون والماندنكا ، وكانت مالى تمثل أستمرارا لغانا تحت حكم أسرة جديدة .

وقام سندياتا وأسلافه بالدور الذى قامت به غانا القديمة والخاص بالسيطرة على التجارة التى كانت قائمة ،بين الزنوج الزراعيين الذين كانوا يملكون الأرض ومناجم الذهب وبين القبائل التى كانت تهيمن على طرق القوافل

التى تعبر الصحراء من شمال إفريقيا واليها ، وتستعمل محصلة هذه الثروة فى تدعيم قوتها العسكرية والسياسية التى بواسطتها أستطاعت أن تدعم ظروفها الأمنية ، بحيث تؤمن المنتجين والتجار فى مناطق شاسعة من السودان الغربى ، وقد تم ذلك على أوسع نطاق ، بل وبطريقة فعالة ، ولهذا أصبحوا أكثر غنا وأشد قوة من ملوك وحكومة غانـــا ، كما أن عاصمتهم لم توجد فى المكان الذى كانت توجد فيه عاصمة غانا . ففى الوقت الذى أصبحت فيه مالى فى أوج عظمتها كانت عاصمتهم توجد فى نيانى Niani الواقعة على نهر السانكارانى Sankarani ، أى أنها كانت تقع فى منطقة التقاء هذا النهر بنهر النيجر ، وبعد ذلك الوقت نقلت عاصمة مالى إلى إقليم كانجابا Kangapa البعيدة عن الصحراء ، ومن المحتمل أن يكون هذا المكان مهددا بالخطر من قبل القبائل الرعوية ، التى كانت تقطن بلاد الماندى ، الزراعية ، والمجاورة لحوض نهر النيجر الأعلى ، والسنغال ، وأقليم الوانجارا Wangara الغنى بالذهب ، والذى لم يكن محببا لملوك غانا الذين كانوا يسيطرون عليه بطريقة مباشرة . وقد أفاد اتجاه مصب نهر النيجر إلى الشرق سكان غانا بأن أصبحوا على مقربة من طرق التجارة الرئيسية فيما وراء الصحراء ، وكان المرابطون قدهيئوا أفضل طريق للاتصال بشمال إفريقيا حيث توجد تونس ومصر ، إلى جانب مراكش فى الغرب ، وهى من أكثر الدول إستقرارا ورفاهية ، كما أن نهر النيجر جعلهم يصلون إلى مصادر جديدة من الذهب والتجارة الأخرى فى المناطق الشرقية من غرب إفريقيا .

وكان من غير المعقول أن تتوسع إمبراطورية مالى فى نهاية القرن الثالث عشر تجاه مصب نهر السنغال والجامبيا الذى يصب فى المحيط الأطلسى ، ورغم ذلك فإن مالى طرقت توابعها من التكرور Takrur والأقاليم الغربية الأخرى ، وكان خطها الأساسى فى التوسع يمتد على طول النيجر إلى الشرق ، وفى حوالى عام ١٣٠٠ م بلغت قوة ملوك مالى وتأثيراتهم أمدا

بعيداً ، حتى وصلت إلى الجاو Gao ، وأدى ذلك إلى أن هيمنت على صيادى وبحارة الصنغاى Songhai الذين مدوا سيطرتهم ، وأنشطتهم إلى مجرى النيجر ، إبتداءاً من تمبكتو وحتى مصب النهر عند كيبى Kebbi الواقعة على حدود نيجيريا الحديثة ، وأما تمبكتو فقد تأسست عام ١١٠٠ م ، ثم اصبحت معسكراً للطوارق Tuareg ، وبعد ذلك تطورت حتى أصبحت مدينة كبيرة للتجارة عبر الصحراء وفى الوقت نفسه(اواخر القرن ١٣ وبداية القرن ١٤) ظهرت مدينة جين Jenne التى تقع على نهر بانى Bani عند بداية الطريق التجارى الذى طوره تجار الماندى الذين توجهوا صوب الجنوب والجنوب الشرقى ، ثم اتجهوا بعد ذلك نحو مناجم الذهب فى لوبى Lobi ، الواقعة فى فولتا السوداء ، وفيما وراء كل ذلك وجد ما يسمى فى الوقت الحاضر بجمهورية غانا ، التى كانت صادرتها تتمثل فى الكولا وجوز الهند والذهب .

وقد بلغت امبراطورية مالى أوج عظمتها فى منتصف القرن الرابع عشر وبخاصة عندما امتد نفوذها السياسى إلى ما وراء الجاو تجاه حدود الهوسا ، وكان قد قدم إلى أرض الهوسا تجار الماندى والمستوطنون فى كل من الشمال الشرقى والشمال الغربى من الصحراء ، وكان ذلك فى منتصف القرن الرابع عشر ، وفى الحقيقة كانت منافذ إمبراطورية مالى تقترب من شمال المدن التابعة لها فى الوالاتا Walata والتأكيدا Takidda ، وتقترب أيضا من المراكز الهامة لقوافل الطوارق ، وفيما بعد اتضح أهمية قربها من مناجم النحاس ، ومن المعروف فى ذلك الوقت أن مالى كانت تنتج كمية من النحاس ، وفى الفترة مابين عامى ١٣٢٤ – ١٣٢٥ م أعد منسا موسى رحلة حج(٢٢) إلى مكة ، ماراً بالقاهرة ، وكانت هذه الرحلة على جانب كبير من

---

(٢٢) وقد صحب منسا موسى فى هذه الرحلة الآلاف من أتباعه ، حيث ذكرت المصادر التاريخية أن قافلة الحج هذه تكونت من ٦٠,٠٠٠ من الأفراد ، كان من بينهم أعضاء حاشيته والعديد من أفراد أسرته ، وأصدقائه المقربين إليه، هذا فضلا عن الأطباء والمدرسين .

الأبهة والإثارة ، فكانت تلقى اهتماما فى مالى وفى العالم الإسلامى ، فقد استغل هذه الفرصة عدد من الكتاب العرب من أمثال العمرى El-Amari كى يتحقق من المعلومات التى حصل عليها من اتباع منساموسى وغيرهم من المسافرين الآخرين . وفى الفترة ما بين ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ تجول أعظم رحالة العصور الوسطى وهو ابن بطوطة فى جميع أنحاء إمبراطورية مـــالى ومن المعروف أن ابن بطوطة (٢٣) من مواطنى طنجة ، فكان قد زار أماكن أخرى مثل الوالاتا ، النيانى وتمبكتو والجاو والتاكيدا ، وبعد أن عاد إلى وطنه كتب تقريرا قيما عن كل شئ رآه وتعلمه .

= ويقال أن الهدف من اصطحابه لحاشيته هو بغرض إبعادهم عن الإمبراطورية فى حالة غيابه فى رحلة الحج هذه ، وبخاصة وأنه ترك حكم الإمبراطورية فى أيدى أحد أبنائه(٢) . وتؤكد هذه الرحلة وجود علاقات قديمة بين مصر وبلاد غرب أفريقيا سواء أكان ذلك فى التاريخ القديم أم الوسيط ، وحتى فى بداية العصور الحديثة .

(٢٣) ابن بطوطة :

يعرف ابن بطوطة باسم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم اللواتى الطنجى ، والمعروف بابن بطوطة(٣) . لقد زار ابن بطوطة هذا العديد من بلدان العالم ، فزار الهند والصين والعراق وإيران وعمان وشرق أفريقيا وغيرها ، وألقى الضوء كاملا على الحياة فى مملكة مالى الإسلامية . وقد ذكر ما نصه : « أن السلطان منسى موسى سلطان مالى كان إذا جلس تحت قبته أخرج من إحدى النوافذ (شرابه) منديل من الحرير المصرى ، فإذا رأى الناس هذا المنديل دقت الطبول ونفخت الأبواق ، لأن هذا المنديل كان يمثل شارة السلطان أو علمه الخاص » . ويضيف فى قوله : « أن أهل مالى كانوا يسافرون إلى مصر ويجلبون منها فى كل عام حسان الثياب وغيرها »(٤) .

أنظر : –

٢ – Daniel Chu and Elliott: A Glorious age in Africa united States of America, 1965. pp 64-65.

٣ – دكتور إبراهيم على طرخان ، دولة مالى الإسلامية ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ٩٦ .

٤ – أنظر : محمود الشرقاوى : رحلة مع ابن بطوطة ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص‌ص ٣٧٨-٣٧٩ .

ومن الواضح أن العالم العربي كان لديه انطباع طيب عن إمبراطورية مالي في ذلك الوقت ، فكان منساموسى يعتبر ملكا على جانب من القوة والثراء وكانت شهرته قد وصلت بسرعة إلى أوربا الغربية ، وظهرت مالي وصورة ملكها مرسومة على الخريطة التي رسمها رساموا الخرائط اليهود Jewish عام ١٣٣٩ م في بلدة ماجوركا Majorca ، ويقال أن منساموسى قد سافر عبر الصحراء وبصحبته ٨٠٠٠ تابع كما أخذ معه الكثير من الذهب ، الذي كان له قيمة في أسواق القاهرة ، ولما وصل الركب الخاص بمنساموسى إلى القاهرة انخفضت قيمة الذهب بنسبة ١٢٪ ويقال أن منساموسى كان لديه جيش بالغ تعداده ١٠٠,٠٠٠ رجل ، كان منهم ١٠,٠٠٠ من الفرسان ، وكان منساموسى قد أرسل رسلا إلى ملوك شمال إفريقيا ، كما أنشأ بالقاهرة نزل (لوكاندة صغيرة) للطلاب الذين كانوا يفدون من غرب إفريقيا للدراسة في القاهرة ، وكان الإمبراطور منساموسى واتباعه وتجار الإمبراطورية يدينون بالعقيدة الإسلامية ، ويبدو أن منساموسى لم يكن في الحقيقة أول إمبراطور يقوم برحلة للحج ، وإذا كنا نذكر هذه الرحلة فذلك لأنها كانت قد تمت بطريقة رائعة وعلى جانب من الثراء .

وقد تميز ابن بطوطه بسعة معرفته للعالم ، فقد سافر من قبل وزار العالم الإسلامي والصين ، واستطاع خلال رحلاته أن يعرف الأشياء الكثيرة الجيدة ، والأشياء الأخرى غير الجيدة عن كل دولة زارها ، فبعد زيارته لمالي خرج بانطباع طيب عن العدل الذي كان يسود المملكة وعن كفاءة الحكومة وعن الأعمال الجيدة التي كان يقوم بها ملك مالي . وقال ابن بطوطه في ذلك « كان الزنوج يميلون إلى العدل كما كان يكرهون الظلم ، بينما كان حاكمهم يصبح عديم الرحمة مع أي شخص يرتكب خطأ ، ومن أجل هذا فقد انتشر الأمن في ربوع البلاد ، فكان لا يوجد مسافر أو مواطن يخشى اللصوص أو قطاع الطرق في داخل إمبراطورية مالي » .

ولم تكن الطرق آمنة بالنسبة للمسافرين والتجار فحسب ، بل كانت

تتميز دائما بالسهولة وكان المسافرون يجدوا المساكن الملائمة كى يناموا فيها دون سابق ترتيب بل كانوا يستطيعوا شراء الطعام عن إطريق المقايضة بما معهم من ملح وتوابل وخرز من أسواق مالى المزدهرة .

وتتمثل الصورة العامة لإمبراطورية مالى فى الثراء والرخاء والأمن والتنظيم الجيد والحكومة ذات النفوذ والمواصلات المنتظمة ، والتجارة الواسعة التى تمر من جميع الطرق ، إبتداء من الأطلنطى فى الغرب وحتى الحدود الحديثة لنيجيريا فى الشرق ، ومن أطراف الغابات فى الجنوب إلى الشمال فى داخل الصحراء ، ومع ذلك فإن التاريخ الحديث لمالى كان أقل حظاً ، والسبب فى ذلك راجع فيما يبدو إلى أن الحكومة لم تستطع حل المشكلة الرئيسية ، وهى مشكلة الحدود ، فكانت مملكة مالى تتعرض للاضطراب عندما تحاول مد نفوذها فيما وراء المنطقة الوسطى المسكونة بالشعب الذى كان يقدم فروض الولاء والطاعة للملوك الذين ينحدرون من السلف السابق .

مشاكل ممالك غرب إفريقيا

تتمثل أبرز المشاكل التى واجهت ممالك غرب إفريقيا فى كيفية فرض الحكومة لسيطرتها وسلطتها المركزية بصفة مستمرة ، وجعلها قوية فى كل مكان من المنطقة التى تخضع لنفوذ الدولة بل وفوق كل الشعوب المختلفة .

وكانت أنظمة الدولة فى غرب أفريقيا تقضى بأن يتولى عرش المملكة وريث واحد فقط ، بعد موت الحاكم أو الملك ، ففى العادة كان يوجد فى الأسرة المالكة عدد مؤهل من الورثة متضمنا الأخوة والأبناء وأبناء الأخوة ، وكان من المتبع أن يتم الاختيار من بين هــؤلاء وبخاصة عندما يموت الملك وكان اختيار الوريث هذا يطرح على مجلس كبار الأسرة المالكة ، أو على الكبار من الأسرة الرئيسية فى هذه الجماعة أو على وزراء

الدولة ، أو على أكبر سيدات الأسرة المالكة (الملكة الأم) أى كان يعرض اختيار الوريث الجديد هذا على مجموعة من هذه الجماعات وكان من السهل عدم الموافقة على هذا الاختيار ، وبناء على ذلك ينشب الصراع بين أفراد الأسرة المالكة . وكان من المحتمل أن يبرز وريث واحد قوى له مؤيدوه ، فيستطيع أن يتغلب على الآخرين وعندئذ تنتهى المشكلة .

وطالما كانت الوحدة السياسية صغيرة الحجم فإن النتائج لم تكن خطيرة ، فكان من المتبع أن تقتصر مشكلة مناقشة الوريث على أفراد الأسرة المالكة ، وفى نهاية المناقشة ، أما أن تصبح النتيجة مرضية لكل أفراد الأسرة المالكة أو يحدث العكس ، فإذا لم يتفقوا تنقسم الأسرة المالكة على نفسها ، وتظل منقسمة حتى يتم جمع شملها من جديد ، وكان هذا النظام يختلف من شعب لآخر ، فمثلا نلاحظ أن شعب الماندنكا فى مالى أسس امبراطورية عن طريق التجارة والغزو ، وطوق بهذه الإمبراطورية الكثير من الجماعات التى لم يكن لها أسلوب تتبعه فى نظام حكمها وبخاصة من جهة تحديد الوريث الجديد الذى سوف يخلف الملك ، وكان من نتيجة ذلك أن يحدث نزاع من الممكن أن يكون خطيرا للغاية ، ومن المحتمل أن يؤدى إلى تحطيم المملكة .

وكانت المزايا التى تترتب على تولى السلطة فى المملكة كبيرة للغاية ، فهى بذلك جديرة بالمنافسة ، إذن كانت المنافسة بين الورثة والأحزاب المؤيدة لهم من أجل الحصول على الثروة والقوة ، لا من أجل مصلحة المملكة ، وكان فى الإمكان أن ينتهى هذا الصراع بنتيجة إيجابية ، وتسوى الخلافات بين أفراد الأسرة المالكة . وكان فى إمكان الأشخاص الذين لاينتمون إلى الأسرة الحاكمة كقادة الجيش مثلا ، أن يحققوا مآربهم فى الحصول على مراكز سامية تعود عليهم بالخير والنفع العميمين وذلك أثناء احتدام الصراع بين أفراد الأسرة المالكة ، ولم يعد تأثير الصراع بين أفراد الأسرة المالكة الناجم عن الميراث بالضرر على أفرد هذه الأسرة ، بقدر ما يعود على رعايا الدولة الذين يؤدون فروض الطاعة والولاء للملك ،

وفى الوقت نفسه يرغب رعايا المملكة فى أن يصل هذا الخلاف بين أفراد الأسرة المالكة إلى ذروته حتى يتمكنوا من القيام بمحاولة انقلابية يحصلون بمقتضاها على استقلالهم . وكان من نتيجة الصراع على السلطة أن يتوقف الرؤساء المحليون عن إرسال الجزية التى يعتمد عليها دخل المملكة وقوتها العسكرية ، وربما يؤدى هذا الامتناع عن دفع الجزية إلى حدوث كارثة مما يؤدى إلى زيادة تعقيد المشكلة سواء أكان حكام الأقاليم من أفراد الأسرة المالكة أم كانوا من غيرهم ، ففى حالة حدوث انقسام بين أفراد الأسرة المالكة يحاول هؤلاء من جانبهم الاستيلاء على السلطة فى البلاد ، معتمدين فى ذلك على قوتهم العسكرية وعلى الحقوق الشرعية فى حقهم فى السلطة المركزية ومعتمدين أيضاً على التأييد المحلى . وفى بعض الأحيان يكون حكام الأقاليم متزوجين من أسر من الشعب الذى يحكمونه فيتيح لهم ذلك الفرصة فى الحصول على القوة الكافية التى تمكنهم من منافسة وتحدى قوة العاصمة .

وبمرور الوقت عرف البعض من ملوك غرب أفريقيا كيفية التغلب على بعض هذه الصعاب ، وذلك أما عن طريق وجود ورثة شرعيين — كان الملوك يقومون بتدريبهم على كيفية ممارسة السلطة فى البلاد — وإما أن يكون للملوك نواباً محليون من غير أفراد الأسرة الحاكمة الذين كان الملوك يفضلونهم لأنهم لا يتخذون من السلطة وسيلة من أجل الحصول على العرش . وكان العبيد يتبعون ملوكهم ، فمن واجبهم كبح جماح الشعوب الخاضعة للمملكة ، حتى يؤكدوا تبعيتهم لملوكهم ، هذا إلى جانب تأدية الخدمات التى تطلب منهم إلى ملوكهم ، فكانوا كرهائن فى بلاط الملوك ، ومن المحتمل أن هؤلاء العبيد كانوا يحاولون تأسيس إدارات بيروقراطية أو تنظيمات عسكرية تعتمد كلية على الملكية ، شريطة ألا يؤثر ذلك على ولائهم وتجمعهم تحت لواء الأسرة الحاكمة . وقد اعتنق هؤلاء العبيد الإسلام ، وتطلب منهم ذلك الولاء إلى هذه العقيدة دون الاكتراث بالأسرة المالكة

أو العلاقات القبلية ولو كان أحد هذه التنظيمات قد حققت أية نجاح لظلت إمبراطورية مالى متكاملة ، ومن المرجح أنه وجد نزاع بين الورثة على عرش مالى قبل عصر منسا موسى ، بل وبعد عصره ، أى فى الفترة ما بين ١٣١٢ — ١٣٣٧ ، وبخاصة بعد عصر شقيقه سليمان الذى حكم فى الفترة ما بين ١٣٤١ — ١٣٦٠ م ، والذى كان فى الحكم أثناء زيارة ابن بطوطه إلى مالى ، فقد وجد صراع كبير ومدمر بين إثنين بل ثلاثة من خارج أسرة منسا موسى ، كانوا قد اغتصبوا السلطة فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر ، وكان أحد هؤلاء الأشخاص من الأقاليم التابعة لمالى ، ومن الواضح أن أسرة المانسيين كانت تعتنق الإسلام على مضض مع أن هذه العقيدة كانت تمثل قوة جديدة للإمبراطورية ، وقد أشار العمرى عام ١٣٤٠ م إلى أن حكام مالى اعتقدوا فى أنهم لو اعتنقوا العقيدة الإسلامية فإن ذلك سوف يفقدهم حلفائهم التقليديين من الوثنيين أصحاب مناجم الذهب والعاملين بفلاحة الأرض ، والذين كانت تعتمد عليهم الإمبراطورية ولكن مع بداية القرن الخامس عشر ضعفت القوة الرئيسية فى غرب أفريقيا كما أخذت الإمبراطورية فى الانهيار ، وبهذا تكون مالى قد فقدت كل أقاليمها الغربية على طول وادى السنغال مما جعل الطوارق يستردون سيطرتهم على الولاتا Walata وعلى بعض المدن الصحراوية الأخرى كما استولوا أيضاً على تمبكتو هذا إلى جانب أن فرسان الموسى Mossi كانوا قد أغاروا من الجنوب على قلب الإمبراطورية ٥

امبراطورية الصنغاى فى الجاو

كان من الضربات القاضية التى قضت على إمبراطورية مالى الضربة الموجهة إليها من قبل مملكة الصنغاى التى تقع عند إنحناءة النيجر ، فكانت مملكة الصنغاى تريد الاستقلال عن مالى ، وكانت مالى ترفض هذا الطلب لأن مالى كانت تعتمد على تجارة الصنغاى من أجل ربط خطوط مواصلاتها على طول النيجر ، فيما وراء مدينة جين Jenne ومع كل طرق التجارة الهامة ، عبر الصحراء وحتى أرض الهوسا .

وكان شعب الصنغاى بتقاليده العريقة يميل إلى الملكية المستقلة لذلك نجده يرفض حكم الماندى ، ويحاول تأكيد استقلاله من تحت سيطرة مالى ، وبخاصة فى الفترات التى ضعفت وتفتت فيها هذه المملكة ، وفى نهاية الأمر تأسست الأسرة الملكية الصنغية ، وهى من سلالة تنتمى إلى أخوين كانا يعملان فى مالى ، ففى حوالى عام ١٤٦٤ ، نجحا فى أن يقويا الملك (سونى على Sonni Ali) ثم أيدا بعد ذلك الشعب الصنغى الوثنى فى محاولته تدمير بقايا قوة الماندى ، وأن يؤسسا مكانها إمبراطورية الصنغى تحت حكم الملك سونى على .

واستمر سونى عـلى طوال مدة حكمـه فى إرسـال الحملات إلى الميـدان ليس فقط ضد الماندى ولـكن أيضاً ضد كل الشعوب الأخـرى التى كانت تحاول تحقيق مزايا من جـراء القضاء عـلى إمبرطورية الصنغى ، وكـان من هـذه الشعوب الطـوارق (٢٤)

---

(٢٤) الطوارق :

يعرف الطوارق عند العرب باسم الملثمين الذين يقطنون الصحراء الكبرى . ويمتد توزيعهم الجغرافى من منطقة توات « Tuat » وحتى تمبكتو ، ومن فزان إلى زندر الواقعة على بعد ٣٠٠ ميل تقريباً غربى بحيرة تشاد . ويضم الطوارق عدداً من القبائل التى تتكلم لغة واحدة تسمى لغة التماجغ « Temajigh » وينقسم الطوارق إلى الأقسام التالية : —

. . . .

- طوارق الحجار «Haggar» .
- طوارق عسكر « Asgar » وهم أنقى عناصر الطوارق جميعها .
- وطوارق الهوا « The People of the air » .
- وطوارق أفوغاس « Ifoghas » وهم يقطنون فى الجنوب والجنوب الغربى من الصحراء .
- وطوارق أوليميدان « Aulimmidan » والذين يضموا فيما بينهم طوارق النيجر وتمبكتو .

وتنقسم كل هذه الأقسام إلى طبقتين فقط هما قبائل السادة النبلاء ، وقبائل التابعين الموالين .

وللمرأة عند الطوارق مركز لا يضارعه مركز آخر فى أى قطر من أقطار المسلمين ، إذ تحاط بقدر كبير من الكرامة ، والاحترام فيسمح لها بممارسة كامل حريتها ، بحيث تسهم فى الحياة العامة ومجلس القبيلة وتختلط بالرجال فى شتى المناسبات وتقوم بتعليم الأطفال .

وقد ذهل الرحالة العربى الكبير ابن بطوطة عندما رأى الحرية التى منحها الطوارق لنسائهم ، فهو إذ يعلق على مركز المرأة عند الطوارق فيقول ما نصه : « أنه (أى ابن بطوطة) قام بزيارة أحد أصدقائه من الطوارق فوجده جالساً على بساط بينما جلست زوجته على متكأ وسط الدار تتبادل الحديث مع رجل يجلس بجوارها ، فقال ابن بطوطة لصديقه الطرقاوى الذى يدعى « أبو محمد » من تكون هذه السيدة ؟ فأجابه الطرقاوى أنها زوجتى ، فقال ابن بطوطة ، ومن يكون هذا الرجل الذى يجلس معها ؟ فقال الزوج إنه « صديقها » . فقال ابن بطوطة : وهل أنت راض عن هذا الحال يامن قضيت شطراً من حياتك فى بلادنا وتعرف جيداً وصايا كتاب الله ؟ فأجابه صديقه الطرقاوى بقوله « إن علاقات النساء بالرجال فى بلادنا علاقات طيبة وسليمة ، وأنها علاقات قديمة وشريفة ، وهى فوق الشبهات ، وفضلا عن ذلك فإن نساءنا لسن كنساء بلادكم » ويضيف ابن بطوطة قائلا « لقد دهشت من حماقة هذا الصديق وتركت داره إلى غير عودة »(٥) .

واضح من هذا العرض أن المرأة الطرقاوية كانت تتمتع بمركز أو بقسط كبير من الحرية ، وربما سبقت المرأة الأوربية فى هذا المضمار . وإن دل هذا على شىء فإنما يدل على المرحلة الحضارية التى وصل إليها شعب الصحراء . ولكن ابن بطوطة لم يعترف بهذه الحرية والتحضر ، واعتبره مخالفة صريحة للشريعة الإسلامية . فمما لا شك فيه أن الرحالة ابن بطوطة كان متفقهاً=

---

٥ — أنظر كتاب : السلالات البشرية لسليجمان ، ترجمة يوسف خليل ، صص ١٢٩ — ١٣٠ ، ١٣٣ .

والموسى(٢٥) والفولانى(٢٦) الذين كانوا يتصدون لأية قوة تعترض طريقهم ، وبعد موت سونى على فى عام ١٤٩٢ م خضع أباطرة مالى إلى ملوك الماندى الأقل شأناً والذين كانوا يقطنون وادى النيجر الأعلى ، وكان سونى على قد أنشأ قبل وفاته جيشاً كبيراً لا يهزم ، مؤلفاً من الجماعات المختلفة التى هزمها فى ميدان المعركة ، وحقق بذلك سيطرة قوية على تجارة الإمبراطورية القديمة (إمبراطرية مالى) وبعد ذلك تأسست حكومة الصنغاى فى ثلاث مدن رئيسية هى : تمبكتو وجين وجاو وكانت هذه المدن تمثل شبكة التجارة فى السودان الغربى .

وكان من نتائج الحملات العسكرية التى أرساها سونى على لسحق كل المعارضين لطموحاته من الوثنيين الذين يقطنون الصنغاى أن لقى احتراما كبيرا من جانب طبقات المناندى ومن جانب التجار الذين ازدهرت تجارتهم فى ظل أمبراطورية مالى ، وكان من هؤلاء التجار الجماعات الإسلامية المثقفة والمحبة لجمع الثروة ، والتى كانت تقطن المدن الرئيسية ، وقد أعطى الكتاب الذين كتبوا تاريخ سونى على صورة واضحة عنه

=فى أمور الدين الإسلامى ، وعلى هذا فهو يرفض اختلاط النساء بالرجال ، وسبب ذلك يرجع إلى أن الوازع الدينى فى ذلك الوقت كان قوياً ، ولم يتأثر بما يسمى بالحضارة الغربية (المترجم) .

(٢٥) قبائل الموسى « Mossi » .

تتصل قبائل الموسى بمملكة الصنغى ، فهم زراعيون يزرعون الذرة الرفيعة ، ولا يمتلكون من الماشية إلا قطعاناً قليلة ويربون الخيول والحمير بكثرة ، وهم وثنيون يقدسون الأسلاف . وعبادة الشمس والقمر معروفة عند بعضهم ، ويكتنفها بعض الغموض عند البعض الآخر ، وكهنة هذه العبادة هم الذين يقومون أثناء السنة على النار المقدسة التى يبقونها مشتعلة من فتحة صغيرة بحائط الكوخ(٦) .

(٢٦) الفولا : سبق الحديث عنها فى الفصل الأول .

---

٦ — نفس المصدر ، ص ٥٥ .

حيث وصفوه أنه كان رجلا غليظ القلب وطاغية يتعطش للسيطرة ، ففى عهده ضغط على الصنغاى وعلى العناصر الوثنية الأخرى ، وكان هؤلاء الكتاب يقللون من شأن الدرجة التى كان سونى على يعيد بها بناء إمبراطورية مالى القديمة المتهالكة تحت إدارة جديدة أكثر فاعلية ، وقد تولى من بعده بأقل من عام حكم الإمبراطورية إبنه بارو Baro . وفى عهد بارو هذا تمكن أحد قادة الماندى ويدعى محمد تور من تدعيم نفوذ الماندى القديم . وفى أغلب الظن أن محمد تور هذا كان من السوننك ، ففى عام ١٤٩٣ م كون محمد تور جيشا كبيرا من العناصر غير الصنغية كى يهزم به بارو ، وكى يتعقب أسرة سونى على فى النيجر الأسفل عند بلده دندى Dendi ، وعند ذلك تأسست أسرة ملكية جديدة فى أرض الصنغى قبل أن تحصل عليها أسرة سونى على من الجاو ، وكانت هذه الأسرة تعرف باسم أسرة الأسكياس Askias ، وقد أوضحت جميع المعلومات الجغرافية والعسكرية أن أسكيا محمد ، أكمل عمل سونى على وذلك عن طريق إرسال التجريدات العسكرية التى أجبرت شعب الموسى فى النهاية على الأنسحاب إلى داخل حوض الفولتا العلوى ، وأن يعيد تأسيس السلطة الزنجية على قبائل الطوارق والتأكيدا وعلى قبائل الأير Air القاطنة فى الصحراء ، وأخيرا هيمن أسكيا محمد ، على مناجم الملح الواقعة فى تغازا والتى كانت تعد بالنسبة لتجار الصحراء على جانب كبير من الأهمية ، بينما سيطر فى الوقت نفسه تجار الصحراء على أقاليم الهوسا الغربية وجعلوها تابعة لهم . وكانت إمبراطورية الجاو تمتد بعيداً صوب الغرب وقد فرض أسكيا محمد سيطرته على الأراضى الواقعة فيما وراء الوالاتا ، وعلى بقية مملكة مالى الواقعة فى الشمال وعلى كانجابا Kangaba التى لم تكن بعيدة عن مملكة التكرور القديمة ، ولا عن سواحل المحيط الأطلسى . ولم يكن أسكيا محمد وريثا للتوسع العسكرى الذى حققه سونى على ولكنه شيد إمبراطورية الماندى التى كانت تدين بالعقيدة الإسلامية ، وكان يأمل فى أن يجعل من

دولته دولة إسلامية كدولة مالى صاحبة أكبر رحلة حج قام بها منسا موسى ، وقد تباهى أسكيا محمد برحلة الحج هذه التى تمت فى الفترة ما بين ١٤٩٥ – ١٤٩٧ م ، لأنها كانت تتسم بمظاهر العظمة والأبهة ، وفى عام ١٥٢٨ م أصبح أسكيا محمد شيخا كفيفا وخلفه أبناؤه فى منصبه بعد أن ترك لهم تركة مثقلة .

وبعد أن قهر أسكيا محمد ابن سونى على (بارو) أهتم بدرجة كبيرة بثقافة الماندى وبالثقافة الإسلامية ، التى كانت منتشرة فى المدن التجارية فى السودان الغربى ، كى يدعمها من جديد . وبعد ذلك كانت الأيدى التى تدير إمبراطورية الصنغى تتمثل فى الحكام والمديرين والقادة العسكريين والتجار والكهنة والعلماء ، بل حتى من الأسكياس أنفسهم ، وكان هؤلاء جميعا من الماندى أو من الأشخاص المتأثرين بالماندى ، ومن الطبيعى أن يؤدى ذلك إلى رد فعل مضاد ، فكان من نتيجة الإطاحة بأسكيا محمد الذى كان من قبل قد قضى على شعب الصنغى ، ذلك الشعب الذى كان قد دمر بدوره إمبراطورية مالى القديمة . لذلك فقد شعر الصنغيون بالغبن نتيجة تدمير أنصارهم ، لذا نجدهم يسيطرون على الطريق النهرى الحيوى ، وفى أثناء الستين سنة التالية كان يشغل عرش هذه المملكة (مملكة الصنغى) ثمانية أفراد ، فكثيراً ماحدثت بينهم الخلافات على العرش ، فقد حدثت ثورة بين أبناء محمد تور ، وابناء أشقائه وأحفاده. ومن الواضح أنه كان لايوجد وريث للعرش فعندما تقع أزمة بسبب هذا الميراث كان على الشخص الذى يريد أن يتولى حكم المملكة أن يتصارع مع الشخص الحاكم فى سبيل الحصول على المساندة من أحد القسمين اللذين تتكون منهما الدولة وهذان القسمان هما : حزب التجار المسلمون الذين انتشروا على نطاق واسع فى أنحاء الإمبراطورية فى المدن الكبيرة والصغيرة ، وكان الحزب الآخر يمثل الوثنيين الذين تركزوا فى القرى على جانبى الأنحناءة الكبيرة لنهر النيجر فى قلب الإمبراطورية .

الغزو المراكشي ونتائجه

كان من المستحيل على أى جماعة من جماعات الصنغى أن تحقق لنفسها أى كسب فى ظل ظروف الضعف والتقسيم التى كانت تسود البلاد ، وقد أدت عوامل الضعف هذه إلى قيام مراكش فى عام ١٥٩٠ بإرسال حملة عبر الصحراء الكبرى لغزو مملكة الصنغى ، وقد تكونت هذه الحملة من ٤٠٠٠ جندى ، فمما لاشك فيه أن عوامل ضعف الصنغى كانت أمضى من الأسلحة النارية المنظمة تنظيما جيدا والمزود بها جيش مراكش الذى تعلمها من حروب البحر المتوسط التى نشبت بينه وبين الأتراك والأسبان ، وعلى هذا فقد أحرز هذا الجيش النصر فى مواقع عدة على فرسان الأسكيا الكثيرين وعلى نبالته Bowmen ، وقد حدث ذلك فى المعركة الكبيرة التى وقعت فى توندیبى Tondiby (على وجه التحديد تقع شمال الجاو) ، التى كان لها تأثير على اضمحلال إمبراطورية الصنغى الكبيرة .

وكان يوجد هناك سبب آخر على جانب كبير من الأهمية يوضح لنا غزو مراكش لإمبراطورية الصنغى ، وقد تمثل هذا السبب فى أن الصنغى مدت سلطانها إلى مناجم الملح عبر الصحراء فى تغازا وتاودينى ، وفى أغلب الظن أن هذه المناجم كانت تقع على حدود مراكش مما شجع مراكش على غزو الصنغى ، وكانت هذه الحرب شبيهة بالحرب التى شنتها غانا على أقليم الأوداجوست منذ خمسة قرون سابقة ، وقلبت التوازن التجارى فيما وراء الصحراء رأسا على عقب ، وبهذه الطريقة أصبح من المحتم على الشماليين أن يثأروا لأنفسهم ، وسلك المراكشيون والتجار والقبائل البدوية طريق الصحراء ، ولكن على الرغم من ذلك فإنه لم يكن لهم أى وجود يذكر ، وبخاصة عندما أصبح الزنوج يهيمنون على صادرات الذهب فى غرب إفريقيا وعلى مصادر الملح الذى كانت تحتاجه بلاد السودان ، وعلى هذا فقد قام المراكشيون بعدة محاولات بغرض الاستيلاء على مناجم الملح فى تفازا وفى تاودينى ، وكان ذلك فى

الفترة ما بين ١٥٩٠ – ١٥٩١ م ، ففى هذا الوقت وجهوا ضربتهم إلى مراكز السلطة والتجارة فى إمبراطورية الصنغاى .

ولم ينجح ملك مراكش فى غزو أمبراطورية الصنغاى مع أن التجار فى وطنه كانوا موافقين على هذا الغزو وكانوا يرون أن الممتلكات المراكشية الممثلة فى المدن التجارية التى توجد فى السودان الغربى ، أهم بكثير من تجارة الصحراء ، بل وأهم من ممتلكات الصنغاى فى تفازا ، أو من ممتلكات غانا فى الأوداجوست ، وكان فى اعتقادهم هذا يظنون أنهم على صواب ، وعلى هذا الأساس ، أرسلت مراكش قوة عسكرية فى عام ١٦١٨ م لغزو الصنغاى ، وكانت مراكش تهدف من وراء إرسال هذه الحملة إلى احتلال الجاو وتمبكتو وجين Jenne وهى من المدن التجارية الأساسية فى السودان الغربى ، ولكن لم تكن قوة مراكش قوية لدرجة تمكنها من تدمير ملوك الصنغاى الذين تقهقروا بسهولة فى داخل إقليم دندى Dendi الواقع فى أرض غابية فقد ترصد سكان الصنغاى للقوة المراكشية وتعقبوها وضربوها من الخلف ، وعلى هذا لم تتمكن هذه القوة المراكشية من مد نفوذها إلى مناجم الذهب بسبب ضعفها حتى أنه لم يكن فى إمكانها السيطرة على الطرق التجارية التى تساعدهم (أى المراكشيين) فى اجتياز أقاليم القبائل الوثنية ، وقد تلكأ الجنود المراكشيون فى المدن الثلاث السابق ذكرها ، والتى تم احتلالها بواسطة جيشهم ، وذلك بسبب تزاوجهم من السيدات الوطنيات ، وقد نتج عن هذا التزاوج وجود سلالة جديدة تولت السلطة فى هذه البلاد وعرفت باسم الأرما Arma ، وكانت القوات المراكشية قد دمرت طرق التجارة الموصلة بين كل من جين وتمبكتو وجاو . ومن الأعمال السيئة التى فرضتها حكومة مراكش فرضها للأنظمة الخاصة بها ، على كل من غانا ومالى والجاو ، وكان الدافع من وراء ذلك ضمان حرية مرور التجارة من خلال هذه البلاد إلى مراكش ، بل ومن خلال السودان الغربى كله ، حتى يمكن تزويد مراكش بتجارة ما وراء الصحراء ، التى أصبحت فى ذلك

الوقت منهارة، وكان من المتبع فى الماضى أن تسيطر حكومة واحدة على كل هذه الجهات ، أما فى الوقت الحاضر فيوجد العديد من الدول المتنافسة على هذه المنطقة (السودان الغربى) أى أنه كان يوجد تنافس بين الأرما الذين ازدادوا ضعفا وتفككا وبين بقية مملكة الصنغى فى دندى وبقية دول الماندى التى تقع فى النيجر الأعلى ، والتى بدأت تنتعش فى نهاية القرن السابع عشر ، وقد توسعت مرة ثانية على حساب جيرانها مثلما فعلت مملكة البامبارا (٢٧) Bambara فى اقليم السيجو Segu الذى كان تحت حكم ملوك أسرة الكولولابى kululabi وكانت السيجو من أعظم هذه الدول حيث أنها كانت فى القرن الثامن عشر على درجة كافية من القوة وكانت تحاول أن تفرض سيطرتها على كل من جين وتمبكتو ولكن صادفتها مشاكل خاصة بها ، وقادها ذلك إلى وجود منافس لها تمثل فى مملكة البامبارا والكارتا kaarta ، الواقعة على حدودها الشمالية ولم توجد دولة قوية من هذه الدول تستطيع أن تمد نفوذها لتكبح الغزو الخارجى المتواصل للسودان الغربى ، وبخاصة من جانب قبائل الطوارق التى تقطن الصحراء الكبرى ، والتى كانت فى أغلب الأحيان تحتل بلاد غيرها وتفرض الجزية مثلما حدث مع تمبكتو والجاو والفولانى المنتشرين فى اتجاه الغرب حتى منطقة الماكينا Macina .

وقد تعرض الاقتصاد القومى الممثل فى الصناعة والزراعة والتجارة إلى معاناة كبيرة بسبب الغزو المراكشى وما ترتب عليه من نتائج سيئة ، فمن

---

(٢٧) مملكة البامبارا « Bambara » .

تمثل مملكة البامبارا عدداً من القبائل الزنجية التى تقطن منطقة الغرب الأفريقى . وهم يعيشون فى قرى صغيرة ، بحيث تتألف القرية من أسرة واحدة . وكانت منازلها عبارة عن أكواخ مستديرة الشكل تسقف بالقش . ويرأس كل جماعة من جماعات البامبارا شخص يتولى السلطتان الدينية والزمنية . بل ويمثل سيد الأرض . وكان هذا السيد ينتخب من بين أفراد القبيلة(٧) .

---

٧ — أنظر كتاب سليجمان ، نفس المصدر ، ص ٥٥ .

قبل ذلك كانت السلطة السياسية والاقتصادية قد نهضت فى كل من مالى والصنغاى ، وقد انتقلت هذه النهضة من منطقة غانا القديمة إلى الشرق ، ثم انتقلت بعد ذلك إلى ممالك الكانم والبرنو Bornu وأخيراً انتقلت إلى بلاد الهوسا .

مملكة الكانم والبرنو وأقاليم الهوسا

ترجع أصول مملكة السيفاوا Sefawa kingdom إلى أنها تأسست فى بادئ الأمر فى الكانم الواقعة شمال بحيرة تشاد ، وبعد ذلك نقل مقرها إلى البرنو التى تقع جنوبها بحيرة تشاد ، كما تقع أيضا مملكة السيفاوا فى جنوب الأقاليم الصغيرة مثل شعوب الهوسا ، ويبدو أنها كانت تتوسط الكانم والبرنو والنيجر كما وضح ذلك فى الفصل الأول ، وكان رعاة الصحراء قد تسللوا إلى داخل الأراضى التى يمتلكها الزنوج الزراعيون والذين ورثوا الثورة الحضارية التى حدثت نتيجة لثورة العصر النيولوسى Neolithic Revolution ، والتى قادتهم بعد ذلك إلى حضارة النوك Nok culture وتشير الأدلة إلى أن الموجات البشرية التى زحفت على غرب إفريقيا أستمرت عدة قرون وتتمثل فى شعب الزغاوة والشعوب المماثلة ، ومن المحتمل أن تكون هذه الموجات قد وصلت إلى ذروتها فى القرنين السابع والعاشر الميلاديين ، وكانت النتائج التى ترتبت على هذه الموجات البشرية اختلافها عن التفاعل الذى حدث بين سكان غرب إفريقيا من ناحية ، وبين بدو الصحراء من ناحية أخرى .

وكان شعب الهوسا من الشعوب الأفريقية مع أن لغته لم تكن لغة زنجية فهى تنتمى بدون شك إلى اللغة الحامية . ويمكننا بناء على ذلك أن نفترض أن الموجات البشرية التى تسللت إلى غرب أفريقيا كانت كبيرة ، واستغرقت فى زحفها وقتاً طويلا ، وبلغت أوج عظمتها من الثقافة ، وقد مارست الكانم أسلوب ملوك السيفاوا لعدة قرون ، وخاصة فى الفترة التى كانوا

مقيمين فيها بين شعب السيفاوا ، وحاولت الكانم أثناء هذه الفترة أن تفرض سلطتها على الزنوج الوطنيين . وأثناء ذلك كله كان ملوك الكانم محافظين على سلالتهم وذلك باختيار زوجاتهم من بين العائلات الأرستقراطية ، وكان أول ملك من ملوك الكانم يدعى سليم Silim ولم يتولى هذا الملك الحكم فى البلاد إلا فى بداية القرن الثالث عشر ، ومع هذا فلم يستخدم سكان غرب أفريقيا لغة الكانم المعروفة باسم الكانمبو Kanembu ، وكذلك لم تسيطر لغة البرنو المعروفة باسم الكانورى Kanuri على لغات زنوج غرب أفريقيا وأطلق البروفسور Greenberg على لغة الكانم اسم نيلوسهاران Nilo Saharan ، فلم تكن هذه اللغة حامية على وجة التحديد ، ومنذ وقت طويل كان المتحدثون بها من السلالات العامة ذات البشرة السوداء وهم الذين كانوا يقطنون الصحراء وأطرافها من شمال بحيرة تشاد وحتى النوبة ، ووادى النيل وعاشوا فى أراضى قليلة المطر ، ولهذا كان من الصعب عليهم أن يكملوا عصر الثورة الذى تمثل فى التطور الزراعى ، لذلك ظل الرعى هو أسلوب الحياة السائدة عندهم .

ووصلت لغة الرعاة الحاميين بعيداً صوب الغرب وهى التى عرفت باسم النيلوسهاران ، ثم اتجهت جنوباً فى داخل الأراضى الصالحة للزراعة واندمجت مع سكانها ، وانتشرت كذلك لغة الكانم المعروفة بالكانمبو فى غرب أفريقيا ، وكانت النتيجة التالية أن نسبة كبيرة من السكان فى غرب أفريقيا كانت تتحدث لغة البرنو ، المعروفة باسم الكانورى ، ولم يكن تحرك لغة النيلوسهارانز قاصرة على منطقة بحيرة تشاد ، بل إن هذه اللغة استخدمت أيضاً فى شرق أفريقيا وذلك فى أعقاب الغزو الذى تعرضت له هذه المنطقة ، وكانت لغة النيلوسهاران قد وفدت من مقاطعة البانتو Bantu ، كما كان لهذه الحركة نتائج واسعة فى غرب أفريقيا ، فمن المعتقد أن لغة الصنغى كانت تتبع أسرة اللغات المعروفة باسم النيلوسهاران (يمكن الرجوع إلى هذا الموضوع فى الفصل الثالث)، ووجدت انعكاسات للغة النيلوسهاران

فى كل مكان من منطقة نيجيريا الحديثة ، وقد اتضح مما سبق أن كلا من شعب الهوسا والكانم والبرنو كانوا من الشعوب الرعوية (أى أنهم كانوا من الحاميين فى حالة الهوسا ، والنيلوسهاران فى حالة الكانم والبرنو) وبالتدريج استقروا بين جماعات صغيرة من الزنوج الزراعيين الذين تحولوا تدريجياً إلى أتباع لهم وبخاصة فى الأطراف الجنوبية من الصحراء بالقرب من الأير . وإلى الشمال من الكانم ظهرت ممالك صغيرة كانت أكبر من الوحدات السياسية الممثلة فى القرى والمدن ، وكانت هذه الممالك تحيط بالزنوج وأصبحت بعد ذلك أكثر استقراراً ، واتجهت صوب الجنوب ، وأصبح حكامها من الزنوج الذين يعتمدون على الزراعة ، كما أصبحوا يعيشون فى حياة متحضرة ، وقد حدثت هذه العملية كذلك فى أرض الهوسا أكثر من حدوثها فى أرض الكانم والبرنو ، التى تبدو أكثر تعرضاً للإغارات المستمرة من جانب رعاة الصحراء ، ولم تعد هناك دوافع اقتصادية تشجع على التوسع الإمبراطورى ، كما كان متبعاً فى أيام غانا القديمة أو مالى ، وكانت الممالك الجديدة التى تقع على الجانب الآخر من غرب أفريقيا ، أى التى توجد بين قبائل الهوسا غير متأثرة كثيراً بالتجارة عبر الصحراء ، وذلك قبل حلول القرن الخامس عشر الميلادى ، وبذلك تكون كل من مملكة الكانم والبرنو قد فشلتا فى أن تمدا نفوذهما إلى طريق القوافل الذى يبدأ من فزان إلى غرب أفريقيا ، وكان توسعهما فى هذا الاتجاه معرضاً للعرقلة والتعطيل ، وبخاصة فى فترات الضعف المصحوبة بالنزاع الداخلى ، وبالغزوات الجديدة من قبل رعاة الصحراء ، لذلك نجد أن التاريخ المحلى لكل من الكانم والبرنو والهوسا ، أقل أهمية من تاريخ غرب أفريقيا بل وأقل أيضاً من تاريخ غانا ومالى والصنغى .

وفى حوالى نهاية القرن الحادى عشر الميلادى تحول ملوك السيفاوا المعروفين بالميس Mais إلى العقيدة الإسلامية ، وبعد ذلك بفترة قصيرة أسسوا مملكتهم فى الكانم ، وكان من نتائج ذلك أن قامت الكانم بتقديم

بعض التسهيلات والأمان للتجار المسلمين والمسافرين ، (الرحالة) الوافدين من فزان وشمال أفريقيا ، وفى القرن الثالث عشر الميلادى توسعت المملكة شمالا حتى بيلما Bilma ودجادو Djado ، بل وأبعد نحو الجنوب من فزان كما أسسوا علاقات طيبة مع كل من شمال أفريقيا ومصر ، ولكنهم لم يتوسعوا صوب الجنوب ، فيما وراء الشاطىء الجنوبى لبحيرة تشاد .

وتبع ذلك فترة من الفوضى المتزايدة التى أدت إلى الانشقاق فى صفوف الأسرة المالكة التى دخل أفرادها فى منافسة فيما بينهم ، وكثيراً ما كانت تنشب المعارك بينهم مما أدى إلى تعرض المملكة للضغط المستمر من جانب الغزوات التى يقوم بها البولالا Bulala ، ومن جانب رعاة الصحراء ومن غير المحتمل أن تكون هذه الغزات من جانب الزغاوة أو من جانب الكانمبو الأول ، وفى نهاية الأمر أنقذ ملوك السيفاوا أنفسهم من هذا الموقف ، وذلك بتخليهم الفعلى عن الكانم ،وإعادة تأسيس حكومتهم فى البرنو ، حيث كان الشعب الكانورى Kanuri ولغته قد تكون من خليط ضم الكانمبو والزنوج الوطنيين ، وأصبحوا فى خلال القرن السادس عشر الميلادى أقوياء للغاية ، وقد تمكنوا من إعادة غزو الكانم بحيث استولوا على إقليم البولا لا ، كما تمكنوا آنذاكمن تأسيس علاقة مع شمال افريقيا (باستثناء مراكش) التى كانت تحت حكم العثمانيين الأتراك ، وفى الوقت نفسه كانت مملكة البرنو على علاقة بشمال افريقيا وبمراكش ، لأنها كانت دولة قوية ومستقرة ، وحققت إنجازات أكثر مما حققته مملكة الصنغاى . وقد إستطاع إدريس ألوما Idris Alauma فى الى Mai ، فى الفترة ما بين ١٥٧٥ — ١٦١٠ م من الحصول من الأتراك على الأسلحة النارية والخبراء العسكريين ، لأن الأتراك فى ذلك الوقت كانوا فى أوج عظمتهم العسكرية فكانوا مثل ملوك غرب أوربا المعاصرين ، وهكذا أصبحت قوة إدريس غير محدودة ، بل كانت أكثر من قوة منافسه ، فاستخدم قوته

ليس فقط فى إخضاع الهوسا والشعوب الأخرى الواقعة فى الغرب والجنوب من البرنو تحت سلطانه ، ولكنه كان أيضا يرغب فى أن يؤسس مملكة البرنو على أساس أن تكون دولة إسلامية ذو شأن فى غرب افريقيا وكان الهدف من وراء ذلك أن تكون هذه الدولة (دولة البرنو) قوية بحيث تتمكن من القضاء على النظام القبلى السائد بين العشيرة والقرية والأسرة ، بل وبين الحكام والمحكومين .

وبقيت مملكة البرنو قوية طوال القرن السابع عشر الميلادى ولم ينته نفوذها إلا فى القرن الثامن عشر الميلادى ، فقد انغمس ملوكها ووزرائها فى حياة القصور المترفة ، شأنهم فى ذلك شأن ملوك أوربا ، مما أدى إلى ضياع سيطرتهم وهيبتهم على الحكومة وعلى الدولة ، وأصبحوا عاجزين عن مقاومة الغزاة ، وبخاصة من الكوارارافا Kwararafa الذين كانوا يهاجمون مملكة البرنو من الجنوب ، وكان الطوراق يهاجمونها من الشمال ، وهكذا انهار النظام التجارى فى السودان الغربى ، بعد فتح مراكش لمملكة الصنغاى ، وأصبحت الأقاليم الصغيرة التابعة لمملكة الهوسا الواقعة بين مملكة البرنو والنيجر قوية ولها تأثير متزايد ، وكان لمملكة السيفاوا هذه المقدرة على تحقيق أكبر الفوائد من جهة الشرق ، وبخاصة عندما كانت تقوم بنقل التجارة عبر الصحراء .

وكان يحكم مملكة الهوسا (٢٨) سبعة ملوك من الوطنيين بحيث كان كل منهم يحكم إقليما واحدا من هذه الأقاليم ، وكان كل أقليم يوجد بوسطه مدينة تمثل عاصمة هذا الإقليم ، وكان أحد ملوك هذه الأقاليم يدعى رانو Rano الذى سيطر على المنطقة القريبة من مقاطعة كانو Kano وكان للملكين الآخرين والمدعوين دورا Daura وبيرام Biram أهمية كبرى فى بداية تاريخ الهوسا ، لأنهما حكما أقدم إقليمين وأصبحا

---

(٢٨) مملكة الهوسا ، سبق الحديث عنها فى الفصل الأول .

بعد ذلك من بين الملوك المؤسسين لممالك الهوسا ، وقد عاش دورا في العصور الحديثة في الشمال الشرقي من أرض الهوسا ، بينما عاش بيرام بعيداً نحو الشرق يحكم إقليمه الذي تلاشى في غرب مملكة البرنو .

وكان ليو الإفريقي (٢٩) قد ذكر في عام ١٥٢٦ م أن أرض الهوسا

---

(٢٩) ليو الأفريقي :

اسمه الحقيقي الحسن بن محمد الوزان ، الذي ولد في عام ١٤٩٤ من والدين مغربيين رفيعي المنزلة ، وقبل مولده بفترة قصيرة ، كانت أسرته من رعايا فرديناند وإيزابيلا « Ferdinand and Isabella » وقد شهدت أسرة الحسن بن محمد الوزان الحكم المسيحي في أسبانيا في أحسن صورة ، ولكن أتى اليوم الذي سمم فيه الكاردينال اكسيمنس « Cardinal Ximense » عقل إيزابيلا بالهرطقة العفنة التي تقول : « أن حفظ العهد مع غير المسيحيين إنما هو نقض للعهد مع الرب » . لذلك التحق الحسن هو ووالداه بقافلة المثقفين المهاجرين من أسبانيا والمتجهين إلى فاس وإلى غيرها من المراكز الإفريقية للثقافة الإسلامية .

وفي فاس عمل ليو في وظيفة إدارية في مستشفى لعلاج الأجانب ، كما عمل قاضياً وكاتباً وأخيراً عمل تاجراً ، كما عمل مبعوثاً لسلطان فاس ، وفي بعض الأحيان كان يقضي وقته في كتابة الشعر ، وبعد ذلك قام بالعديد من الرحلات وبخاصة إلى السودان الغربي . وكان من نتيجة هذه الرحلات أنها نقلت تفصيلات كثيرة عن غرب أفريقيا إلى أوربا . وذلك عندما استولى القراصنة المسيحيون في عام ١٥١٨ على سفينة عربية كانت خارج بلدة جربه وهي في طريقها إلى شاطىء تونس ، وكان من بين الذين على متنها شاب مغربي في سن الرابعة والعشرين من عمره ، وبدلا من أن يبيعه القراصنة إلى تجار الرقيق حملوه معهم إلى روما . وقدموه إلى البابا ليو العاشر ، كي يحولوه إلى مصير أفضل ، وكان ليو العاشر هذا من أسرة ميدتش « Medici » وابن لورونزو « Lorenzo » العظيم ، وكان قد اكتسب ثناء معاصريه لاحتضانه رجال الأدب ورعايته للفنون ، فكل من ادعى ذكاء عقلياً رحب به ليو العاشر ، وعلى هذا فقد حرر البابا هذا الشاب ومنحه معاشاً وحثه على اعتناق العقيدة المسيحية . وعند تمصيره سماه جيوفاني ليون « Giovane Leone »الذي عرف فيما بعد باسم ليو الأفريقي « Africanus »

وعندما أسر الحسن بن محمد الوزان كان يحمل معه مسودة مكتوبة بالعربية للعمل الذي طلب له الشهرة ، وتمثل هذا العمل في تاريخ ووصف أفريقيا والأشياء البارزة التي تضمنها . وقد أتم ليو هذا العمل باللغة الإيطالية عام ١٥٢٦ بعد موت سيده بثلاث سنوات . وفي عام ١٥٥٠ م وقع هذا المخطوط في يد راموسيو « Ramusio » الذي نشره ضمن مجموعته المسماه =

أصبحت معروفة للعالم الخارجي معرفة جيدة في الوقت الذي كان يوجد في غرب إفريقيا دولا على جانب كبير من الأهمية مثل الجوبير Gopir والكاتسينا Katsina والكانو kano والزاريا Zaria ، وكانت الجوبير من الممالك التي وصلت حدودها شمالا حتى الصحراء الكبرى ، وكانت متقدمة بعض الشيء ، بينما كانت الممالك الأخرى الممثلة في الكاتسينا والكانو تتعرض للمؤثرات الخارجية بسبب وصول تجار الماندى ، المستوطنين والمعروفين بالوانجاراوا Wangarawa المجاورين للهوسا إلى أرضهم ، وقد حدث ذلك في أثناء القرن الرابع عشر الميلادى وما بعده : وقد تأثرت هذه الدول بالعقيدة الإسلامية التي وصلت إليها مع التجار في أثناء ما كانت مملكة مالى في أوج عظمها ، وكان الماندى قد حولوا المدن القديمة الممثلة في الكاتسينا والكانو إلى العقيدة الأسلامية ، التي لم يقتصر انتشارها على هذين الإقليمين بل شملت أيضا مملكة الزاريا الواقعة في الجنوب ، زيادة على ذلك فإن الإسلام انتشر في المقاطعات الصغيرة ، التي كانت توجد في وسط هذه الممالك وكان للعقيدة الإسلامية تأثير أساسى على حياة سكان هذه الممالك ، رغم وجود الوثنيين بينهم ، وكان من أهم نتائج العقيدة الإسلامية أن أصبح للملوك وللتجار في هذه الممالك تقاليد خاصة بهم ، وأدى ذلك إلى تقدم مملكة الهوسا في التجارة العالمية التي أدت إلى تطوير زراعتهم وصناعتهم الممثلة في نسيج الصوف والصناعات المعدنية وشجعها في ذلك قربها من الأسواق . وفي القرن السابع عشر الميلادى طور تجار الهوسا طرق التجارة الخاصة بهم والتي

= رحلات وأسفار « Voyages and travels » وترجم هذا العمل إلى الإنجليزية بمعرفة جون بورى « John Pory »(٨).

---

٨ - بوفيل « Bovill » ، ترجمة دكتور زاهر رياض ، الممالك الإسلامية في غرب أفريقيا القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ص ١٥٧ - ١٥٩ ، ١٦١ ..

تتجه إلى الجنوب والجنوب الغربى ، أى تتجه إلى منطقة غانا الحديثة التى كانت فى منافسة حادة مع هذه الدول التى تطورت بمعرفة الماندى .

وهكذا ظلت ممالك الهوسا نفسها تعيش فى داخل دويلات صغيرة يتصارع كل منها مع الأخرى ، فكانت السيطرة فى الغرب لكل من مالى والصنغى ، بينما كانت السيطرة فى الشرق للبرنو ورغم ذلك فإن دويلات الهوسا كانت تتعرض للهجمات التى تشنها عليها شعوب مثل الكوارارافا ، لذلك بدأت فى تطوير نفوذها بدرجة كبيرة من خلال هذا النشاط المتزايد لتجارها ومواطنيها وأدى ذلك إلى انتشار لغة وثقافة ممالك الهوسا ، وفى الوقت نفسه كان لكل من البرنو والصنغى تأثيرات سياسية على درجة كبيرة من الأهمية ، كما أدى ذلك أيضا إلى ظهور عدد من دول الهوسا غير الشرعية مثل دولة البانزا ــ باكوا Banza-Bakwoi التى كانت فى صراع مع الهوسا ــ بكوا Housa-Bakwoi ، والكيبى kebbi ، والزمفارا Zamfara ، الجوارى Gwari ، واليورى yauri ، وكانت جميعها تقع فى الغرب أو فى الجنوب الغربى من منطقة يختلط فيها نفوذ الهوسا بالصنغى ، ويعتبر هؤلاء من بين البانزا ــ بكوا وسوف يتضح أكثر هذه الأسباب فى الفصل الثالث الذى سيرد فيه ذكر للدول الكوارارافا والنوب واليوروبا .



الفصل الثالث

نتائج أخرى لتطور الإمبراطورية والتجارة فى السودان

يوضح لنا هذا الفصل ملخصا للمؤثرات التى حدثت فى القرن العاشر الميلادى وما بعده ، والتى نتجت عن تطور الممالك الرئيسية ومراكز التجارة فى السودان الأوسط والغربى ، فمن المناسب أن نبدأ الحديث عن بعض هذه المؤثرات المباشرة التى تتعلق بظهور كل من دولة غانا القديمة ومملكة مالى ، فواحدة من هذه المؤثرات الممثلة فى ظهور هذه الممالك ، والممثلة أيضا فى تشتيت الشعب الفولانى (٣٠) كافية لأن تكون لها فى الواقع نتائج واسعة جدا .

ظهور الشعب الفولانى وتشتيته

من الضرورى التأمل الجاد فى أصل الشعب الذى يعرف فى اللغة الإنجليزية باسم الشعب الفولانى (الواقع أن هذا الاسم مرادف لاسم الهوسا فهم يسمون أنفسهم الفولب Fulbe والمفرد من هذا الاسم يعرف البولو Pulo وهذه الكلمة مشتقة من الاسم الذى يعرف بالبيولز Peuls كما يشار إليه فى الأدب الفرنسى) . ونتج من هذا التأمل ثلاث أسباب رئيسية ، أولها تميز الشعب الفولانى بوجه عام بقلة السواد عن زنوج غرب إفريقيا ، ولكن فى بعض الأحيان يكون أفراد هذا الشعب أكثر سوادا ، كما أن أجسادهم تميزهم عن بقية سكان غرب إفريقيا ، فهم يتميزون بطول القامة ، وطول الجبهة ، بينما يتميز بعض سكان غرب إفريقيا بالجبهة العريضة . وثانيها اعتبار الشعب الفولانى الشعب الوحيد الذى يعمل بالرعى

---

(٣٠) الشعب الفولانى : سبق الحديث عنه فى بند ١٤ من الفصل الأول .

كحرفة أساسية فى حياته ، وثالثها تجول هذا الشعب بماشيته ذات القرون الطويلة والتى تعرف باسم الزيبو Zebu فى كل منطقة السافانا . وقد ظل هذا الشعب منعزلا من الناحية السياسية والاجتماعية عن بقية شعوب غرب إفريقيا .

ولقد أدت هذه الخصائص السابق ذكرها إلى استنتاج الكثير من المعلقين على عدم انتماء الشعب الفولانى إلى سلالة زنوج غرب إفريقيا ، واعتقاد هؤلاء المعلقين بأن هذا الشعب من مهاجرى النياو سهارانز » أو من مهاجرى الشعب « الحامى » وهذه النظرية التى تعتمد على العوامل الثلاث سالفة الذكر والتى من بينها اعتماد الشعب الفولانى على الرعى ، تؤكد إن هذا الشعب هو الذى أدخل ماشية الزيبو إلى غرب إفريقيا وقد اعترف بعض هؤلاء المعلقين بأن لغة الفولانيين هى لغة زنوج غرب إفريقيا ، وتنتمى هذه اللغة إلى مجموعة اللغات التى يستخدمها سكان غرب إفريقيا المجاورين على وجه الخصوص إلى البحر ، والمعروفة باسم مجموعة لغات غرب الأطلنطى ، وينطق بهذه اللغة أيضا شعب الولوف(٣١)

---

(٣١) شعب الولوف « Wolof » :

يحتل شعب الولوف الشريط الساحلى الواقع فيما بين سنت لويس والرأس الأخضر ، ومنطقة داكار ، كما يحتلون الشريط الجنوبى لنهر السنغال ، ويمتد توزيعهم الجغرافى إلى الداخل بحيث يشمل منطقة متسعة . والواقع أن شعب الولوف هو أشد الشعوب الإفريقية سواداً وأكثرها ثرثرة ، ولهذا فهم يعرفون تارة بالثرثارون ، وتارة أخرى يعرفون بالسود . والغالبية العظمى من الولوف تدين بالإسلام ، وقليل منهم يدين بالمسيحية ، ولكن على الرغم من ذلك فإن الطقوس الوثنية تنتشر فيما بينهم ، فهم يقدمون القرابين لآلهتهم المنزلية . وينقسم شعب الولوف إلى ثلاث طبقات وراثية ، هى طبقة النبلاء والتجار والمنبوذين من الأرقاء . ولقد احتفظ الفرنسيون بمملكة كايور القديمة ، وهى أكبر ممالك الولوف ، وكان ملكها ينتخب من بين أفراد الأسرة الحاكمة (المترجم) .

Wolof وشعب السيرر Serer(٣٢) ، ويتضح أن هذه اللغة تتصل اتصالا وثيقا بإحدى لهجات السيرر .

ولم يعد فى مقدرة المؤرخين بعد (لم يعد ممكنا) الوصول إلى حل لمشكلة أصل الشعب الفولانى ، وذلك لعدم وجود سجلات تاريخية تخصهم قبل حلول القرن الرابع عشر الميلادى ، بينما كيانهم الثقافى واللغوى والعقائدى كان قد تأسس من قبل ، ولكنه يبدو من المحتمل جداً أن تكون المقومات السابقة للشعب الفولانى متوافقة مع ظهور مملكة السوننك وتطورها فى غانا وتوسعهم بالتالى فى كل أنحاء إقليم السافانا ، كما كان أيضا هذا الشعب معاصرا لظهور الشعب المالى ، ويمكن القول بأنه فى خلال القرن السابع الميلادى كان أسلاف الشعب الفولانى ، من الرعاة ومن المحتمل أنهم كانوا مقيمين مع شعب السوننك الزراعى ، ومن المرجح أيضا أنهم كانوا مقيمين مع شعب الولوف وشعب السيرر القاطنين فى منطقة أوكار Awkar أو الهوده Hodh ، وقد أدى وجود مملكة السوننك الزراعية إلى طرد الرعاة إلى خارج منطقتهم ، ومن ناحية أخرى قام المرابطون بطردهم مرة ثانية فى اتجاه الجنوب ، ويبدو فى الواقع أن أعدادا كبيرة من الشعب الفولانى دخلت إلى مملكة التكرور ، وفى بداية القرن العاشر كان ملوك التكرور من الفولانين (مع أن عبارة التوكولور كانت تعنى فى الحقيقة

---

(٣٢) شعب السرر « Serer » :
يحتل شعب السرر شريطاً من الأرض يمتد فيما بين نهر غامبيا والسالوم الواقعين جنوب الرأس الأخضر ، وفى الماضى كان شعب السرر هذا : يحتل إلى جانب ذلك المناطق الشرقية والجنوبية الواقعة بجوار موطنه الحالى ، وكون بذلك مع قبائل الولوف قسما من إمبراطورية التوكولور ، وبالمثل فقد اختلطت قبائل السرر بقبائل الماندنجو التى ينتمى إليها معظم أسر السرر الحاكمة(١) .

١ - سليجمان : المصدر السابق ، ص ٥٣ .

شعب التكرور ، وفى العصر الحديث وفى بعض الأحيـان كان من الصعب التمييز بينهـا وبين اللغة الفولانية التى كانت معروفة بصورة عامة فى السنغال شأنها فى ذلك شأن التوكولور) . وفى هذا الوقت كانت اللغة الأصلية التى يتكلم بها الفولانيون هى لغة غرب الأطلنطى ، وهى مشابهة للغة جيرانهم من السيرر ، والولوف والتوكولور ، وفى نهاية القرن العاشر الميلادى تخلص التكرور من الحكم الفولانى وبخاصة عندما أصبحوا من المسلمين وقد استقروا فى أراضى تقع فى الجنوب الشرقى من هضبة الفوتا جالون Futa Jalon بينما كان الفولانيون لايزالون لهم السيطرة فى الأراضى الشرقية التى تقطنها شعوب تتحدث لغة الماندى

يبدو أن نهضة مالى التالية كانت قائمة على أسباب سياسية واقتصادية ، وأدى ذلك بالتالى إلى تشتيت الشعب الفولانى ، ومع ذلك فإنه لم يفقد صفاته ومقوماته السياسية ، وعلى هذا وجد هناك سؤال ملح يقول : لماذا يصر ملوك مالى على طرد الشعب الفولانى بعيداً عن وطنه ؟ مع أن هذا الشعب (الفولانى) كان فى الوقت نفسه يعمل على تطوير مدنه التجارية الواقعة فى اتجاه الشرق من السودان الغربى وقد أزداد الطلب على الألبان والجلود واللحوم مما أدى إلى أزدهار أسواق الفولانيين وازدحامها بقطعان ماشيتهم ، ودفع ذلك الفولانيون إلى التحرك صوب الشرق حتى يكونوا على مقربة من الأراضى العشبية الواقعة إلى الشمال من بلادهم . والتى يبلغ متوسط المطر فيها ٥ بوصات فى السنة كما يبلغ أيضا متوسط المطر فى المنطقة الواقعة إلى الجنوب من الفولانيين ٣٠ بوصة فى السنة ، وهذه المنطقة كانت موبوءة بذبابة تس ــ تس Tse – Tse fly . وفى القرن الخامس عشر الميلادى استقر الفولانيون بأعداد كبيرة فى منطقة الماكينا ، وبدأوا فى الظهور فى بلاد الهوسا ، حيث تجمعوا فى حشود كبيرة جدا ، وفى القرن السادس عشر الميلادى تجمعوا فى البرنو ، وفى القرن الثامن عشر

الميلادى استقروا بأعداد كبيرة بعيداً نحو الشرق من أداماوا Adamawa الواقعة إلى الشمال من الكاميرون .

وقد تسلل جزء كبير من الفولانيين المهاجرين بين القرى والمدن الخاصة بالزنوج الزراعيين وظلوا معروفين فيها وهناك تعاملوا مع ملوك الزنوج ورؤسائهم من خلال قادتهم أو عن طريق المرشدين التابعين لهم والمعروفين باسم الأردوس Ardos ، وأصبح الفولانيون فى بعض المناطق وبخاصة فى منطقتى فوتا جالون والماكينا ، أكثر سيطرة بسبب كثرة عددهم ، ومكنهم ذلك من تأسيس الممالك الخاصة بهم وذلك فى القرن الثامن عشر الميلادى وخاصة بعد الفوضى العامة التى سادت البلاد بعد الغزو المراكشى . وفى ذلك الوقت كان لديهم الخيول التى مكنتهم من الإغارة على جيرانهم دون استثناء .

وقد فضل بعض أفراد الفولانيين المعيشة فى المدن وأصبحوا يعتنقون العقيدة الإسلامية بما فيهم رجال العلم ورجال الدين ، وخاصة بعد أنهيار الحياة العلمية فى بلاد الماندى التى كانت سائدة فى خلال القرن الثامن عشر الميلادى فى بلاد الهوسا ، وظل قسم كبير من الشعب الفولانى يعتنق الديانة الوثنية التقليدية ، واستمر هذا القسم يدين بهذه العقيدة حتى نهاية القرن الثامن عشر ، بعد ذلك أنقسمت عقيدة الفولانين إلى قسمين ، قسم يتمثل فى التقليد القديم للتكرور والآخر يتمثل فى دخول الجمعيات الإسلامية إلى بلاد الفولانين فى غرب إفريقيا ، مثل جمعية القادرية Qadiriyya ، والتيجانية Tijaniyya ، وقد أدى هذا إلى أزدهار ملحوظ فى الفكر الإسلامى فى أقصى الغرب وبخاصة فى الفوتاتورو Futa toro (التكرور القديمة) ؛ وفى الفوتاجالون ، ومنذ ذلك الوقت أنتشر الشعب الفولانى فى أرضه (فى غرب إفريقيا) حيث ظل فيها محتفظا بروابطة الأسرية ، وفى الواقع أن هذا

الانتشار أدى بهم إلى الدخول فى الدين الإسلامى ، ، مما أدى إلى سرعة انتشار العقيدة الإسلامية وظهور مؤثراتها إلى حد بعيد .

التطورات التى حدثت على حدود امبراطورية مالى

كان للتوسع الذى قامت به مالى والشعب الفولانى أثر كبير فى دفع إعداد من سكان وادى النيجر الأعلى والفوتاجالون صوب الجنوب داخل أرض مسكونة بشعوب تتحدث (لغات غرب الأطلنطى) ، وظلت السطوة للولوف والسيرر فى المناطق الساحلية الواقعة شمال وجنوب غمبيا وقد وجدت فيها منطقة كثيرة الأنهار غزيرة المياه ، هذا بالإضافة إلى وجود الجزر البعيدة عن الشاطئ ، التى تمتد حتى ليبيريا الحديثة والتى كانت إحدى الدول الوثنية الكبيرة ، والتى تتميز بتعدد اللغات فيها . وإلى جانب الشعوب السابق ذكرها وجد عدد صغير من جماعات غرب الأطلنطى تمثل شعوب الديولا (٣٣) Dyola والبيبل Pepel والبولوم Bulom ، التى كان لديها مجتمعات زراعية متقدمة ، ولم يكن لهذه المجتمعات الصغيرة أنظمة سياسية تزيد عن مستوى القرية ، وقد تعرضت هذه المجتمعات إلى ضغوط من جانب اللاجئين الذين وفدوا من السودان ، ومن منطقة الفوتا جالون ، وتعرضوا أيضا للضغط من جانب جماعات من الغزاة الماندين ، وأتاح ذلك الفرصة لدخول التجار الذين يتحدثون لغة الماندى إلى قلب هذه

---

(٣٣) شعب الديولا « Dyola » :

يعرف شعب الديولا باسم الفيلوب « Felup » ويقطن هذا الشعب المنطقة الساحلية ، وبعد ذلك توسع على حساب جيرانه ، وبخاصة فى المنطقة الممتدة بين غامبيا وجزر بيساجوس « Bissagos » . وقد أطلق البرتغاليون إسمه على مجموعة القبائل التى خضعت لنفوذهم . وفيما بعد اعتنقت بعض قبائله العقيدة الإسلامية ، بينما ظل الجزء الباقى من القبائل يعتنق الوثنية . ويوصف شعب الديولا بالملامح الزنجية الصرفة ، ويقوم مجتمعه على نظام الانتساب إلى الأم(٢) .

---

٢ – سليجمان : نفس المصدر ، ص ٥٩ .

المنطقة ، ومن المحتمل أن يكون هؤلاء قد فضلوا هذه المنطقة فى بداية الأمر ، وبخاصة عندما فكروا فى الإتجار فى ملح البحر مع الشعوب الساحلية .

وكانت الجماعات الأساسية من اللاجئين تتمثل فى جماعة السوسو Susu الذين بدأوا يستقرون بالقرب من الساحل الشمالى لسيراليون وذلك بعد هزيمة سومانجورو على يد سندياتا ، وبعد ازدياد سيادة الشعب الفولانى على منطقة الفوتا جالون . ويعتبر شعب السوسو من الشعوب التى تم طردها إلى داخل الأراضى المجاورة للمحيط الأطلنطى ، وكانت الشعوب التى قامت بطرد السوسو تتكلم لغة الماندى ، وكان من نتيجة ذلك أن توسعت مالى سياسيا وتجاريا على طول ساحل غمبيا ، وبعد أزدياد قوة الماندى ، أصبحت كل المنطقة تابعة إلى أباطرة مالى الذين نظموها فى داخل مقاطعات تحت إدارة موظفين كبار يطلق عليهم اسم (فاريمز Farims) أما الأراضى التى لم تخضع لهؤلاء الموظفين فهى الأراضى الساحلية الواقعة إلى الجنوب من غمبيا رغم ذلك فقد أهتم الماندى بتجارة هذه المنطقة ، وبخاصة إقليم الفوتا جالون ، وفى القرن الخامس عشر الميلادى استقلت الماندى عن مملكة مالى ، وبعد ذلك امتد نفوذ الماندى إلى اقليم الفوتاتورو Futa-Toro ، وبذلك أنهار نظام مالى الممثل فى الفاريمز Farims ، وعرفت سيادة الماندى باسم (الماندى مانسا Mande Mansa) وبهذا أصبح ملوك الماندى مانسا ملوكا مستقلين ، ولكن لم يكن لهم أية صفة تذكر .

وفى النصف الأول من القرن السادس عشر تعقد الموقف بسبب الغزو الذى حدث فى شرق ليبريا وسيراليون والذى قام به غزاة يسمون المين Mane ، فيبدو أن المين كانوا من جنود الماندى ، كما يبدو أن ظهور الصنغى كقوة تحت قيادة سونى على Sonni ali ، قد أدى إلى القضاء على مجموعة كبيرة من الجنود الذين جاءوا من بلادهم ، وكانوا قد فكروا فى

مشروع يقضى بعودة الصنغيين إلى مقاطعة الماندى وكان ذلك لايتأتى إلا بالمسير جنوبا نحو الساحل ، حيث يستقرون فى الغرب ، وقد تمكنوا بالفعل من الوصول إلى الساحل عند المنطقة التى شيد البرتغاليون فيها حصنا ، وكان هذا الحصن هو الحصن الوحيد الذى أقامه البرتغاليون فى منطقة ساحل الذهب (غانا الحديثة) وقد تم بناءه عام ١٤٨٢ م وما بعده (أنظر الفصل الرابع) ورغم ذلك فإنه لايوجد دليل يؤكد زحف الصنغيين إلى الساحل سواءا أكان ذلك فى السجلات البرتغالية أم فى تراث شعوب غانا الحديثة ، ومن ناحية أخرى فإن الوثائق البرتغالية أكدت فى عام ١٥٠٠ م وجود تجار الماندى فى ساحل الذهب .

ولم يطرح أى سؤال حتى عام ١٥٤٥ م حول شعب المين الذى مر من خلال ليبريا ، وعبر الحدود الشرقية لسراليون ، وتقدم بعد أن تغلب على كل الشعوب المحلية التى مر من خلال أراضيها ، وكان شعب المين هذا يضم إلى صفوف جيشه أبناء الشعوب التى يقهرها . فاما أن يلحقهم بصفوف قواته النظامية أو بصفوف قواته المساعدة التى تسمى سومباس Sumbas وقد استقر بعض المينيين فى جنوب المنطقة التى تغلبوا عليها حيث شكلوا هناك وحدة سياسية جديدة ، وفى نهاية الأمر كانوا يعتمدون على الأغابية التى تشكل منها المجتمع الجديد الذى يضم عناصر من شعب المين ، وأخرى من العناصر المحلية ، وبذلك امتزج المينيون مع العناصر الأخرى من السكان ، وبشكل متزايد مع المجندين من غير الماندى ، وبذلك تمكنوا من تكرار هذه العملية فى الغرب .

وكان من نتائج زحف شعب المين أن ضم إلى صفوفه شعب ليبريا الحديث ، الذى كان يعرف باسم كرو (٣٤) kru ، والذى احتفظ بلغته

---

(٣٤) شعب الكرو « Krn » :

يتكون شعب الكرو من عدد من القبائل التى تربطها مع بعضها صلة القرابة أو النسب . =

المعروفة باسم كوا kwa ، والتى كان يتحدث بها شعب الماندى الذى استقر فى سيراليون ، ومن المحتمل أن تكون اللوكى Loko هى اللغة السائدة ، وكان شعب سيراليون ، قد سيطر على الوطنين الذين يتحدثون لغة الماندى ، Mande ولغة شعب التيمنى Temne الذى تمكن من السيطرة على رؤساء المين ، ورغم ذلك فقد احتفظ شعب المين بشكل ملحوظ بثقافته المحلية ، المعروفة بثقافة غرب الأطلنطى ، وفى ظل هذه السياسة البسيطة تمكن شعب المين من تأسيس أربع ممالك جدد فى سيراليون على نمط الماندى وهى : البولوم Bullom واللوكو Loko والبورى Boure(سيراليون)والشيربورو Sherbro زد على ذلك أن ملوك المين فرضوا سيطرتهم على الشعوب المحلية التى كانت معروفة باسم السيبس .

تجارة الماندى ونتائجها السياسية

انتشرت تجارة الماندى من مراكزهم التجارية فى الغرب والجنوب الغربى من إمبراطورية مالى ، وقد تم ذلك بواسطة الشعوب الغازية التى استوطنت هذه البلاد ، وكان التأثير التجارى الرئيسى لمالى خارج حدودها السياسية فى الشرق والجنوب ، وقد وجدت مستعمرة فريدة ، تضم جماعة صغيرة من التجار الذين ذهبوا ليعيشوا بين الشعوب التى يتاجرون معها

= وكان من هذه القبائل قبيلة جريبو « Grebo » وبازا « Baza » ، وقبيلة النيفو Nifu ويبلغ مجموع سكانها ٤٠ ألف نسمة ، وتنتشر هذه القبائل على طول ساحل ليبريا ، أى على طول المنطقة المجاورة لمنروفيا وتستمر حتى رأس بلماس « Palmas » . واشتهرت قبائل شعب الكرو ومنذ زمن بعيد بالشجاعة والمهارة فى ركوب البحر وصيد الأسماك ، ولا تكاد تخلو سفينة من السفن التجارية التى تعمل فى سواحل غانا من أبناء شعب الكرو ، كما أنهم عرفوا بالذكاء وحب المغامرة والإقدام . وينقسم شعب الكرو إلى وحدات سياسية صغيرة لكل منها زعيمها الوراثى (٣) .

---

٣ — سليجمان : نفس المصدر ، ص ص ٥٩ — ٦٠ .

وإلى جانب ذلك فقد تمكن الباحثون من معرفة حكام وقوانين هذه الشعوب ، وكان لانتشار تجار الماندى فى القرن الثالث عشر وما بعده ، أهميته السياسية والاقتصادية ، ويبدو أن توسعاتهم كانت تتجه نحو الشرق والجنوب الشرقى ، وقد عقدوا العزم على إقامة مستعمرات للمزارعين الذين كانوا يتحدثون لغات مختلفة عن لغة مجموعة الماندى .

وكان هناك مجموعة من المستعمرات التى تقطنها شعوب تتحدث لغة الماندى ، وقد إمتدت هذه المستعمرات بعد ذلك من منطقة جنى إلى الشرق ووصلت إلى أراضى سكان حوض الفولتا الذين كانوا يتحدثون لغة الجور ، وكانت هذه الشعوب الزاحفة قد اتجهت بعد ذلك إلى الحدود الغربية من بلاد الهوسا الواقعة فى منطقة بوسا Bussa ، ومما لاشك فيه أن هؤلاء الزاحفين قد حصلوا على المدد اللازم لهم من تجار الماندى ، ومن الأشخاص الذين يدعون إلى العقيدة الإسلامية ، وهؤلاء الزاحفون هم الذين طوروا إلى حد كبير أقاليم الهوسا Hausa وبخاصـــة إقليم الكاتسينا Katsina وإقليم كانو .

ووصلت المجموعة الأخيرة من مستعمرات الشعوب التى تتحدث لغة الماندى إلى جنوب جنى ، ثم اتجهت بعد ذلك إلى شعوب الأكان(٣٥) Akan ،

---

(٣٥) شعوب الأكان « Akan » :

تضم شعوب الأكان كل من الأشانتى والأكيم « Akyem » والأكواهبو « Kwahu » والفانتى والواسا والأسين « Assin » ، والأكوابم « Akuapem » . وتتكلم هذه الشعوب لغة الأكان . وقد ساهم الأكان فى الأنظمة السياسية والاجتماعية فى غرب أفريقيا . ومن المحتمل أن تكون شعوب الأكان هذه قد استقرت فى المنطقة الواقعة حول التقاء نهر برا « Pra » بنهر الأوفين « Ofin » وبالتحديد فقد استقروا فى المنطقة الواقعة جنوب الكوماسى الحديثة « Modern Kumasi » . فكانت هذه المنطقة ولازالت غنية بمعدن الذهب وجوز الهند . وفى القرن الثالث عشر كان لهم علاقات تجارية مع شعوب الماندى القاطنين فى منطقة النيجر الأعلى ، كما كان لهم علاقات مع شعب الهوسا . وفضلا عن هذا كله فقد ساهم =

وإلى الشعوب التى تتحدث لغة الكوا Kwa ويقطن بعض هذه الشعوب الأخيرة إقليم غانا الحديثة الواقعة جنوب المقاطعات الشمالية التى يتكلم أهلها لغة الجور Gur ، وقد جاء تجار الماندى ليتعرفوا على مصادر الذهب المملوكة بواسطة اللوبى Lobi أى سكان فولتا السوداء الذين يملكون ثروة طائلة من الذهب والكولا ، التى توجد فى بلاد الأشانتى ، وبلاد الجونجا Gonja ولم تكن جين من المدن الرئيسية فى إمبراطورية النيانى Niani أو تمبكتو أو الجاو ، كما لم تقع جين بالقرب من النيجر الأعلى ، ولكنها كانت تقع على فرعه الجنوبى المعروف باسم بانى Bani . ويبدو أن هذه المنطقة قد تطورت فى القرن الثانى عشر الميلادى بسبب قدوم التجارة إلى لوبى والأشانتى وكان تجار الماندى هم الذين طوروا هذه التجارة فى ديولا ، وكان الماندى المسلمون مشابهين للسوننك .

ولقد بدأت الديولا فى تأسيس مراكز تجارية منعزلة بحيث سكن الرؤساء الوثنيون منهم بجوار هذه المراكز المماثلة فى القرى والمدن . وقد أسس تجار شمال أفريقيا مدينتهم بجوار العاصمة الوثنية فى غانا القديمة ، وفى بداية القرن الرابع عشر الميلادى أتاح قدوم تجار شمال أفريقيا الرواج لتجارتهم فى غرب أفريقيا ، تلك التجارة التى كان لها تأثيرات هامة على شعوب الأكان القاطنين شمال الغابة فى غانا الجديدة ، وفى الوقت نفسه

= الأكان فى التجارة عبر الصحراء مع شمال أفريقيا ومع أوربا والشرق الأوسط . وكان من أهم السلع التجارية الملابس والخرز والملح والسمك . ومن المعروف أنه كان لهم نشاطاً تجارياً ملموساً وبخاصة قبل وصول الأوربيين إلى منطقة غرب أفريقيا ، فهم الذين هاجروا إلى الشمال وأسسوا دولة الأشانتى التى تحولت فيما بعد إلى إمبراطورية ، وهم الذين تحركوا نحو الشرق وكونوا شعب الأكيم . وقد بلغ عدد دولهم فى القرن السابع عشر ٢٨ دولة(٤) .

أنظر :

4 – Roland Oliver: The middle age of African History . London, 1968. pp. 19 , 21–22 .

ظهرت مملكة البانلدا التى تقع عاصمتها فى بيجهو Begho التى وجد فى تلالها فتحة كان يمر من خلالها طريق التجارة إلى مناجم الذهب الجنوبية ، وكانت هذه الفتحة مدعمة بنقطة حراسة ، كما وجدت بالقرب من الجنوب والشرق دولة أخرى للاكان والبونو Bono التى تقع عاصمتها فى منطقة البونو — منسو (بالقرب من تكمان الجديدة) ، وأصبحت هـذه العاصمة أكثر ثراء وقوة بسبب سيطرتها على طرق التجارة التى تتجه إلى الشمال ، حيث توجد مناجم الذهب فى الغابة .

ومن المحتمل أن الغابة نفسها كانت مأهولة بالسكان قبل هذا الوقت ، وقـد اتضح ذلك من كتـابة المؤلف البرتغالى (باتشيكو بريرا Pacheco Periera ، ففى بداية القرن السادس عشر الميلادى قام رجال من البرتغاليين الذين استقروا على ساحل الذهب بالاتصال بمملكة مالى ، وهناك قصص تسجيلية تفيد أن الديولا أو أتباعهم من تجار البانلدا والبونو كانوا قد تعاملوا مع رجال المناجم فى الغابة عن طريق (التجارة الصامتة) ، وقد أدى ذلك إلى ازدياد المعرفة بثروة الغابة من الذهب حتى أصبحت بعد ذلك أقل جاذبية بالنسبة لشعوب الأكان القاطنون فى أطرافها الشمالية والذين حاولوا بعد ذلك التوسع صوب الجنوب ، ويبدو أن تحركهم فى بادىء الأمر تبع الحافة الشمالية للغابة التى تنحدر صوب الجنوب إلى الفتحة التى يمكن من خلالها أن تصل فولتا بالبحر . ومن المحتمل أيضاً أن جماعات الأكان المنظمة القاطنة فى الجنوب هى نفسها الجماعات الساحلية ولكن بعد وصول محاصيل الغذاء من جنوب شرق آسيا ، أصبحت الغابة أقل صعوبة فى هذه الناحية (الممثلة فى الغذاء) وفى عام ١٥٠٠ م ، كان هناك مراكز ثقافية هامة للاكان ، وكذلك وجدت دويلة حول وادى نهر (أوفين) الغنى بالذهب وقد عرفت المراكز التجارية التى أسسها الأوربيون فى العصور الأولى على ساحل المحيط باسم (الأكانى Akany) و (التويفو (Twifu .

وكان من الأسماء الهامة اسم الأكان الذى يعتبر فى الوقت الحاضر من الأسماء المألوفة الخاصة بالشعوب التى تهيمن على غانا الجنوبية ، وكانت كلمة التوى Twi تعنى اللهجة التى تتكلمها هذه الشعوب والتى تتبع الأسر المالكة فى كثير من دول الأكان الرئيسية ، وعرف أسلافهم فى الوقت الحاضر باسم التويفو والأكانى وقد اقتبسوا التنظيم السياسى والتجارة والصناعة لهذه الممالك من التطورات المبكرة التى حدثت فى البونو والباندا والتى ازدهرت بوصول تجار الديولا القادمين من بلاد الماندى . .

الانعكاسات السياسية لكل من الكانم ــ والبرنو ودولة الهوسا

لم يكن التأثير التجارى القادم من أرض الماندى ، هو القوة الوحيدة اللازمة للتغيير ، بل كانت هناك قوة أخرى وافدة من السودان إلى ساحل الذهب ، فقد نتج عن إنشاء دولة الماندى فى الشمال الشرقى ظهور مملكة السيفاوا والبرنو والهوسا . ويبدو أن مملكة الماندى تعرضت لسلسلة من الانهيارات أمتدت حتى غانا ، ولكن الدليل على ذلك كان غير واضح ، فهو يعتمد أساساً على الأساطير وقصص التراث الأصلية المنتشرة بين الأسرات الحاكمة للشعوب التى تعيش على مسافات بعيدة نحو الغرب مثل شعب الجايا Ga والداجومبا Dagomba والممبروسى Mimprussi (الواقعة فى الجنوب الشرقى والشمال الشرقى من غانا الحديثة) . وقد تأثر أسلاف الشعوب السابقة بالتأثيرات القادمة إليهم من الشرق ، أو من الشمال الشرقى ، وقد ذكرت إحدى هذه الأساطير وهى أسطورة كسرى التى جاء ذكرها فى الفصل الأول من هذا الكتاب والتى تقودنا إلى افتراض يقول أن كل الشعوب (على سبيل المثال شعب الجايا والأدانجم Adangme القاطنين فى سهول أكرا Accra) قد أستقرت جهة الشرق ، وفى حالات أخرى أستقرت (فى الداجومبا) وهذه القصص تتعلق بقدوم جماعات صغيرة من الغزاة العسكريين الذين

أسسوا ممالك ضمت جماعات تقطن القرى الصغيرة التى ترتبط بروابط النسب والقرابة والتى كونت حكومة واحدة .

ويبدو أن جماعات الغزاة هم الذين أسسوا ممالك بين الكانمبو Kanembu والكانيورى Kanuri والهوسا ، وبذلك فقدت كيانها الأصلى فى هذه الشعوب ، وحاولوا بأسلوب جغرافى تقليدى معاصر أن يقيموا دولة خارج الوطن ، وكان من نتيجة ذلك أن ظهرت ممالك أخرى ، مثل الجوكون Jukun (الكوارارافا) الواقعةفى منتصف البنوى Penue والنوب Nupe المجاورة لالتقاء النيجر بالبنوى ، هـذا إلى جانب وجود ممالك البورجو Borgu ، والبوسا الواقعة فى الشمال الغربى من النوب وقد تأسست نقط انطلاق فى هذه الممالك ، ويبدو أن المغامرين من الوطنيين كان عليهم أن يقوموا برحلات خارجيةليؤسسوا دولا بعيدةخارج الوطن من ناحية الشرق لبلاد البورجو والبوسا الواقعتين إلى الجنوب من انحناءة النيجر ، ودخلت جماعات من الغزاة الذين يمتطون الخيول أراضى الشعوب التى تتحدث لغة الجور Gur وقد ورد ذلك (فى الفصل الثانى) ، واتخذوا من الإجراءات الأساسية الخاصة مامكنهم من صد غارات الموسى Mossi Raids والموجهة صدمدن إمبراطورية مالى التجارية . وفى بداية القرن الخامس عشر الميلادى أعيد تأسيس قوة السودان العسكرية وخاصة فى إمبراطورية الصنغى تحت قيادة سونى على واسكيا محمد الذى تمكن فى النهاية من صد غارات الموسى ، وأدى ذلك إلى توطيد أسلاف كل من الداجومبا والممبروسى وأقربائهم بعيدا صوب الجنوب ، وقد حكموا هذه المناطق وفرضوا الجزية على الوطنيين الذين تحدثوا لغة الجور وذلك فى كثير من الأقاليم التابعة لهم ، وهم يشبهون فى تصرفهم الغزاة النورمان الذين وفدوا من نورماندى ، ومن الأنجلوسكسون . وقد حدث تزاوج بين الوافدين وبين السكان الأصليين ، وفى النهاية وجدوا أنه من المناسب أن تحل لغة الغزاة محل اللغة المحلية .

وظل الفرسان الغزاة من كل من البرجو والنوب يتدفقون فى موجات إلى داخل بلاد اليوروبا(٣٦) ،وأسسوا المدن الحصينة مثل التى تقع فى أواسط أقاليم الهوسا ، فارضين سيطرتهم تدريجيا على السكان الأصليين ، وكان هؤلاء الغزاة مثل الهوسا ، فقد ورثوا ثقافة النوك المزدهرة وأصبحت مدن اليوروبا فى وقت قصير تمثل مراكز صناعية مزدهرة يعمل فيها الحرفيون فى صناعة الأحجار والصلصال والمعادن مثل : معدن النحاس الأصفر والبرونز ،وكانوا ينتجون أعمالا فنية رائعة لقصور الملوك ومعابدهم ، وقد أدى ذلك إلى أزدهار حضارة اليوروبا المتصلة فى كل مراحلها المبكرة بأسلوب مدينة الأيف Afe التى أنتجت أجمل التماثيل النحاسية والصلصالية فى إفريقيا بل وفى العالم ،وكانت مملكة إيجالا igala الواقعة فى الشرق مرتبطة بممالك اليوروبا التى من المحتمل أن تكون قد تأثرت تأثيراً مباشراً بثقافة النوب المجاورة لها من جهة الشمال ، وبثقافة مملكة البنين المجاورة لها من جهة الجنوب الشرقى ، وتشير الدلائل إلى أن التقاليد وفدت إلى اليوروبا من مملكة الأيف التابعة لمملكة البنين بعد ذلك بوقت قصير ، ومن المعتقد أن سبك النحاس فى اليوروبا يرجع إلى عام ١٣٠٠ م ، ومن المرجح أن تكون مملكة اليوروبا قد تأسست فى القرن الثانى عشر الميلادى أو قبل ذلك .

وتوجد أراضى لشعوب أخرى تقع فى الغرب /وفى الجنوب الغربى من بلاد اليوروبا الجديدة ، ويتكلم سكان هذه الشعوب لغة مجموعة

---

(٣٦) تضم اليوروبا «Yoruba» قبائل النوبى «Noby» وقبائل المنشى «Munshi» ويتميز شعب اليوروبا بتنظيمه المتقدم إلى حد ما . ويعتبر الكتاب أن شعب اليوروبا أكثر شعوب غرب أفريقيا تقدماً بحيث يسود الأمن والطمأنينة الأرواح والممتلكات ، زد على ذلك فإن الفرد يتمتع فى سلوكه بقسط كبير من الحرية ، ولديهم قيم احتماعية أسمى بكثير عما هو سائد لدى جيرانهم من القبائل الأخرى . وتظهر قراهم ومدنهم أكثر اتساعاً وعمراناً عن غيرها(٥) .

---

٥ — سليجمان : المصدر السابق ، ص ص ٦٠ ، ٦٩ .

الـــكوا Kwa ، الممثلة فى شعوب الأجبا Egba والأجبادو Egbado والناجو Nago ، ومن بعدهم نشأت شعوب الأجون Egun والأجا Aja والأيوى (٣٧) Ewe والأدانجم Adangme والجايا ، ومما لاشك فيه أن أسلاف هؤلاء الشعوب كانوا قد أندمجوا فى شعب اليوروبا الجديد لمعرفته اسكان المدن الممثلة فى مدينة الأيف . ويبدو أن ظهور أقاليم اليوروبا الجديدة وتأسيسها المستعمرات فى غرب أرضها ، والممثلة فى داهومى الشمالية وتوجو ، قد أدى إلى سلسلة من التراجعات الخاصة باليوروبا التى وصلت حتى بلاد الجايا Ga الواقعة فى سهل أكرا Accra ، وقد أستقر السكان الذين ينتمون إلى اليوروبا أو الذين كانوا يمثلون خليط متنوع من جميع العناصر ، على طول الأراضى الساحلية وبخاصة فى اتجاه الجنوب ، وقد نتج عن ذلك مزج فى أساليب الحياة لهذه الشعوب التى تقطن تلك المنطقة ، كما امتزجت لغاتهم مع بعضها ، ويستند فى ذلك على افتراض وجود مجموعة من الأطلال الطينية التى تمتد بجوار الساحل بالقرب من مدينة كيتو ketu ، الواقعة فى الغرب من أرض اليوروبا وحتى تادو Tado ، الواقعة فى منطقة نهر مونو Mono والنواتسى Nuatsi (النواتجى Nuatije)الواقعة فى منطقة توجو Togo ، وتذكرنا بعض الأنظمة القديمة فى كل من الجايا والأدانجم والأيوى بهذه السلسلة من الهجرة التى نزحت من الشرق ، بينما تذكرنا التادو بمكان تشتيت الأجا فى داهومى الجنوبية ، وبمكان النواتسى فى الأيوى الواقعة فى جنوب توجو ، وفى الجزء الجنوبى الشرقى من غانا ، وكان هناك مزج بين كل الشعوب

---

(٣٧) شعب الإيوى « Ewe » :

شعب الإيوى من شعوب غرب أفريقيا ، وهو من الشعوب التى لم يكن لها تأثير يذكر فى تاريخ هذه المنطقة ، ويسكن أفراده المنطقة المجاورة لمنطقة شعب توجولاند وداهومى الجنوبية(٦) .

---

٦ – نفس المصدر ، ص ٦٠ .

التى تقطن هذه المنطقة ، فقد أدمجت الجايا كل السكان القداما فى سهل اكرا مكونة منهم شعب الكبيسى Kapesi الذى يبدو أنه كان من الاكان الأول ، الذين حافظوا على العلاقات التقليدية مع الشعوب التى تقطن فى الشرق مثل شعب البوبوس Popos .

وقد خضع لسيادة اليوروبا أيضا ، الرعايا الذين وفدوا من الغرب فيما وراء الأجا ، (وكان للتجار والفرسان من هؤلاء الرعايا نشاط على حدود السافانا التى تمتد حتى البحر عند حدود داهومى) ، ولم يؤسس هؤلاء الناس دولا من أية حجم بل اتجهوا ليعيشوا فى جماعات صغيرة نسبية ، كانت تحت قيادة الحكام الذين اقتصر واجبهم على إقامة الطقوس الدينية والعائلية والسياسية .

ولم يظهر أثر للنظم السياسية فى أقصى الشرق ، ولا فى منطقة البنوى التى تمثلها فى الوقت الحاضر نيجيريا الشرقية . ولذلك يبدو أن الدافع وراء إنشاء دولة لها تأثيرها الفعال ، هو بسط سيادتها على أرض نيجيريا الشرقية وعلى أى مكان آخر ، وكان الوصول إلى هذا المكان لا يتم إلا بصعوبة بالغة (باستثناء نفوذ دولة البنين التى تمكنت من الوصول إلى الشرق مباشرة) ، وقد نفذ معها أيضا شعب الايبو Ibo ، الذى لم يمتلك أراضى متقدمة فى الزراعة والتكنولوجيا والمهارة الفنية (وقد اتضح ذلك بطريقة واضحة خاصة أثناء الكشف الحديث عن مشغولات النحاس الأصفر الجميلة مثل مشغولات اليوروبا فى منطقة اجبو — أوكوو Eggbo-ukwu ، وبوجه عام فإن الأنظمة السياسية لم تمتد فيما وراء مجموعات القرى التى كان سكانها لديهم تراث مشترك من أسلافهم الذين كانوا يجتمعون على أرض مشتركة لتصفية الخلافات فيما بينهم بواسطة مجلس يعقد تحت رئاسة شيخ القرية الصغيرة ، وكان سكان القرية يمارسون شعائرهم العامة فى هذا المكان كما أن هذا المكان كان يعتبر كسوق لتبادل البضائع التجارية .

وكانت مجموعات قرى الأيبو Ibo تشترك فى شئ واحد يتمثل فى أهمية السياسة الأقتصادية الكبيرة، فكانوا يعتقدون فى الههم الأعلى (شوكوى Chukwe) وكان المكان المقدس لهذا الاله يخضع لرعاية شعب الأرو Aro واخترقت الطرق التجارية الطويلة أرض الأيبو وكذلك اخترقت ممتلكات الاله (شوكوى) . وتميز شعب الأرو بأنه كان يسيطر سيطرة كاملة على التجارة التى تمر من بلاده .

ومن المعروف أن طريق التجارة الذى مهدته الديولا والذى استخدمته شعوب الهوسا مؤخرا كانت البضائع التجارية تمر من خلاله ، والتى كان التجار يقومون بنقلها من المقاطعات الأجنبية ، ومع ذلك فإن هذه التجارة قلم يطرأ عليها تطور فى بلاد الأيبو ، وبخاصة قبل ازدهار تجارة رقيق الأطلنطى فى القرن السابع عشر الميلادى ، وعندما اختمر فى الأذهان فكرة تجارة المسافات الطويلة ، كان للأيبو أسواق منظمة ساهمت بوضوح فى التطور السريع لحركة هذه التجارة ،وبخاصة التطور الذى حدث من جانب شعب الأرو Aro ، الطموح ،وكان فى إمكان هذه التجارة أن تنتقل بواسطة التجار من سوق لأخرى ، ومن الأدلة على ذلك أن بضائع نيجيريا الشمالية التى تمثلت فى السمك المجفف وملح البحر (ملح الطعام) كانت قد وجدت طريقها إلى الشمال صوب السودان حيث كانت هذه البضائع تستبدل هناك بالبضائع السودانية ، ومن المحتمل ايضا أن تكون المناطق الغابية فى ليبريا وساحل العاج الغربى قد مارست هذه التجارة ، ولكن الدلائل تشير إلى أن تجارة المسافات الطويلة لم تتقدم فى هذه المنطقة،سواء بين شعب الأيبو أم بين كل من شعوب الهوساواليوروباوالأكان ؛ ويمثل هؤلاء جميعاسكان منطقة غرب افريقيا الذين كانوا يتحدثون لغات قريبة من لغة الكرو Kru، وهناك دليل بسيط على وجود نشاط تجارى له أهميته فى منطقة غرب إفريقيا قبل حلول القرن التاسع عشر .

انتشار التجارة فى بلاد الهوسا

من الضرورى فى الوقت الحاضر العودة إلى دراسة تطور طرق التجارة التى هيمن عليها تجار أقاليم الهوسا ، فكانت الظروف السياسية الداخلية والخارجية للهوسا مضطربة فى أغلب الأحيان ، وكانت التقاليد القديمة لدولة اليوروبا الشمالية هى نفس تقاليد الأيو Oyo . وكان هناك تنافس عسكرى بين دولة اليوروبا الشماليه وبين الدول المجاورة لها ، وهى دول البرجو Borgo والنوب ، ويبدو أن وجود دول وممالك منظمة فى الجنوب الغربى من أرض الهوسا زودهـا بظروف ملاءمة ساهم فيها تجـار الهوسا المتجولون مستخدمين فى ذلك الطريقة نفسها والتى كان يستخدمها شعب الماندى ديولا Mande Dyula ، وعلى سبيل المثال فقـد عرف أن تجار من كانو ، كانوا يتاجرون فى منتصف القرن الخامس عشر مع تجار من الكونجا Gonja فى الكولا وجوز الهند ، وكانت الكونجا تقع بين الداجومبا والغابة فى غانا الجديدة .

وكانت المعلومات الخاصة بانتشار التجارة بطريقة مباشرة فى جنوب بلاد الهوسا أقل دقة . وفى عام ١٦٠٠ م أهتمت ممالك اليوروبا الشمالية التى كان منها الأويو بالواردات الضرورية التى تمثلت فى ملح الطعام ، وفى الوقت نفسه أهتمت اليوروبا أيضا و نيجيريا بالواردات الأخرى الممثلة فى النحاس والبرنز والخيول ، هذا بالإضافة إلى الاهتمام بالأغراض العسكرية ، وكان الدولة البنين الواقعة بجوار الغابة قوة عسكرية فعالة تعتمد على الخيل ، وكانت قوة الملك العسكرية وكذلك قوة نبلائه تقاس بمـا يمتلكون من الخيول التى كانت تعانى من نقص فى الأعلاف ومن خطر ذبابة تسى — تسى ، وبعد هذه الفترة أى فى بداية القرن الثامن عشر الميلادى كان التجار المسلمون من شعب الهوسا يظهرون بصورة واضحة على ساحل داهومى ، وكان تغلغلهم واضحاً فى داخل وخارج أرض اليوروبا وقد أوقف سكان

اليوروبا تغلغل تجار الهوسا للمناطق المجاورة لهم . وفى نهاية القرن الخامس عشر كان من الواضح أن التجار البرتغالين على ساحل بلاد لاجوس وبنين يقيمون علاقات تجارية فى الأطراف الجنوبية مع تجار اليوروبا .

وكان تجار الهوسا فى الجونجا يتنافسون بطريقة مباشرة مع تجار الماندى الذين كان لديهم مستعمرات من قبل فى هذه المنطقة ،وكان وسط الجونجا عبارة عن منطقة غير منتجة ، فكانت تزود جماعة الأكان والسكان الذين يتكلمون لغة الجور Gur بكميات ضئيلة من المواد الغذائية ، ولكن كان لوقوع الماندى بين مملكة الداجومبا فى الشمال (تتحكم الدابويا Daboya فى إمدادات الملح لهذه المنطقة الداخلية فقط) وممالك الأكان فى الجنوب ، التى كانت تصدر الذهب والكولا أثره فى جعلها تتمتع بأهمية استراتيجية كبرى بالنسبة لتجار المسافات الطويلة . وفى نهاية القرن السادس عشر واجه تجار الماندى الذين كانوا يسيطرون فى ذلك الوقت على شبكة التجارة الرئيسية فى غانا ، صعوبات متزايدة ، مما أدى إلى أن تصبح كل من الداجومبا والبونو ممالك قوية ، بمعنى أنه كان فى إمكانهم فرض شروطهم على تجارة الملح والذهب ، والكولا التى يحصلون عليها ،وكان هناك فى ذلك الوقت منافسة مباشرة لتجارة المنطقة وبخاصة بين تجار الهوسا ، ومن المحتمل أن منافستهم كانت قوية بسبب استقرار بلادهم النسبي فى المجال الاقتصادى والسياسى ، وفى هذا الوقت توقفت تجارة الماندى بسبب الانقسامات التى حدثت فى حكومة الصنغى بسبب الغزوات المراكشية .

وفى هذا الوقت أيضاً قرر الماندى الوطنيون فى جونجا أعادة هذا التوازن لصالحهم وذلك باستدعاء الجنود من بلادهم ، ومن حول السيجو Segu ، وقد وضع هؤلاء الجنود تحت قيادة عدد من القادة الذين كانوا يعرفون باسم (جاكبا Jakpa) وقد برهنت هذه القوة على أنها قادرة على إجبار الداجومبا على التخلى عن الدابويا Daboya وأن ينقلوا عاصمتهم

القريبة من فولتا البيضاء إلى موقعها الحالى فى ينلدى Yendi ، وكان عليهم أيضاً أن يهزموا ويحدوا من قوة البونو فى الجنوب ، وأن يؤسسوا مملكة الجونجا الجديدة التى يكون ملوكها وفرسانها من أصل ماندى ، وقد حكموا عناصر متباينة من السكان الخاضعين لنفوذهم مثل الجور Gur والأكان .

وفى هذا الوقت ، وعلى وجه التحديد فى حوالى منتصف القرن السابع عشر ، كانت العمليات التجارية تتم بشكل كامل عن طريق المراكز التجارية الجديدة ، التى أسسها التجار الذين قدموا من أوربا الغربية إلى غرب أفريقيا عن طريق البحر وهنا بدأ موقف جديد تماما زادت أهميته نتيجة للتطور الاقتصادى والسياسى لشعوب غينيا . وفى النهاية كان لوصول هؤلاء الأوربيين(٣٨) إلى غرب أفريقيا آثار بعيدة المدى .

---

(٣٨) بعد هذا العرض يتضح لنا أن منطقة غرب أفريقيا كانت مليئة بالممالك الصغيرة المتصارعة ، والتى لم تستقر على حال ، مما أدى الى تلاشى بعضها وازدهار البعض الآخر ، مثل مملكة اليوروبا والهوسا والأشانتى والبنين والأيف . فكانت هذه الدول على جانب لا بأس به من القوة والتقدم ، سواء أكان ذلك فى مجال الزراعة أم التجارة أم فى مجال الفنون ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك مملكتى البنين والأيف ، فقد تقدمت هاتان المملكتان فى فن النحت والنقش والرسم وتشكيل المعادن .

هذا فضلا عن وجود حركة تجارية مزدهرة ، سواء أكانت بين هذه الدول أم بينها وبين شمال أفريقيا ، ومع ذلك فلم يستمر هذا الازدهار التجارى والتقدم الحضارى طويلا ، بل توقف تماماً عن النمو والازدهار مع قدوم الكشف الجغرافى البرتغالى لمنطقة غرب أفريقيا والتى يعتبر بحق مقدمة للاستعمار الذى اجتاح القارة الأفريقية ، وهذا ما سوف نراه فى الفصول التالية من هذا الكتاب . (المترجم) .



الفصل الرابع

بداية المغامرة الأوربية

لقد تأثر غرب أفريقيا فى القرن الخامس عشر بالمؤثرات التى وفدت إليه من العالم الخارجى بطريقة غير مباشرة وبخاصة من جانب شعوب شمال أفريقيا التى كان لها علاقات مع غرب القارة . وقد بدأ هذا الموقف يتغير نتيجة للكشف الأوربى(٣٩) لساحل غرب أفريقيا ، فقد اكتشف بحارة

---

(٣٩) من الملاحظ أن المؤلف لم يعطينا صورة كاملة عن أهم دوافع الكشف الأوربى لمنطقة ساحل غرب أفريقيا ، بل نجد أنه دخل فى الموضوع بطريقة مباشرة مما حتم على أن أقوم بعرض موجز لأهم دوافع مجىء الأوربيين إلى ساحل غرب أفريقيا .

وتتمثل أهم الدوافع الأوربية فى الاختراعات الحديثة التى كان من نتائجها تطوير بناء السفن سواء أكان ذلك فى مجال اتساعها وكبر حجمها أم كان ذلك فى مجال قوة تحملها . وقد كان ذلك فى مجموعه ثمرة طيبة للتقدم الصناعى ، ويرجع أسباب التقدم الصناعى هذا الى تحرير العقل الأوربى من سيطرة الكنيسة وتحكمها فى تفكيره ، وفرضها معلومات معينة لا يتخطاها الإنسان الأوربى ، وإلا يكون قد خرج على الدين وعلى تعاليم الكنيسة . ولكن بعد تحرير هذا العقل انطلق الإنسان الأوربى فى الابتكار والإبداع ، ويعرف هذا فى مجموعه بما يسمى بالانقلاب الصناعى الأوربى ، الذى أدى بالتالى إلى وجود فائض من السكان فى انجلترا ، وغيرها من الدول الأوربية الأخرى مما حتم على هذه الدول السماح لرعاياها بالهجرة الكثيفة إلى كل من أفريقيا والعالم الجديد وآسيا . ومن المعروف أن انجلترا كانت أسبق بكثير فى الانقلاب الصناعى عن سائر البلاد الأوربية الأخرى وذلك لأسباب منها الخبرة الفنية التى كانت نتيجة لانتشار الجامعات وتوفر المواد الخام والأيدى العاملة المدربة ورؤوس الأموال ، فضلا عن عدم تعرضها للنزوات الجرمانية(١) .

وكان من دوافع حركة الكشف الجغرافى الأوربى لمنطقة ساحل غرب أفريقيا الرغبة فى السيطرة على بقاع جديدة من الأرض ، وكان من أهم الرواد فى هذا المجال أسبانيا والبرتغال =

---

١ — جرانت أ ج ، وهارولد تمبرلى ، ترجمة محمد على أبو درة وآخرون : أوربا فى القرنين التاسع عشر والعشرين (١٧٨٩ — ١٩٥٠) ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٣٢ .

وهولندا وفرنسا وانجلترا ، وأما ألمانيا وايطاليا فلم تظهرا على مسرح الأحداث ، وسبب ذلك يرجع إلى أنهما لم يكونا قد استكملتا وحدتهما القوميتين . ومنها كذلك الرغبة فى الاستيلاء على الأقطار الأخرى واتخاذها أسواقاً لتصريف الزائد من الإنتاج الصناعى لدول غرب أوربا ، وذلك عن طريق تكوين الشركات الرأسمالية التى ساهمت فى المشروعات الاقتصادية المتعددة الأغراض ، هذا فضلا عن الرغبة فى نشر العقيدة المسيحية فى الأقطار الوثنية . ومن الدوافع كذلك الاستعمار العسكرى لمنطقة استراتيجية مثل مضيق جبل طارق وأرخبيل فوكلاند ومالطة وقناة السويس وعدن وسنغافورة . وكان الهدف من ذلك هو تأمين خطوط مواصلات الدول الاستعمارية(٢)

وفى عصرنا المعاصر نلاحظ أن الدول الكبرى تحاول إيجاد مناطق نفوذ استراتيجية لها فى العالم ويمكن رؤية ذلك بوضوح فى حصول روسيا على قواعد فى كل من سوريا وليبيا والحبشة واليمن الجنوبية وأنجولا والجزائر ، وكذلك نجد الولايات المتحدة تحاول من جانبها الحصول على تسهيلات من مصر والسعودية والصومال وعمان .

وكان من دوافع الكشف الجغرافى الأوربى أيضاً الرغبة فى المتاجرة مع آسيا ، وذلك لأن آسيا ظلت ولعدة قرون مصدراً لتزويد أوربا بالبضائع التجارية النفيسة ، وكان قسماً من هذه البضائع جاهزاً ومصنعاً بحيث لا تستطيع أوربا منافسته ، مثل منتجات مصانع الحرير والقطن والسجاد والمجوهرات والخزف والفولاذ ومواد العقاقير الطبية غير المستحضرة ، وكذلك المواد الغذائية كالسكر والتوابل . وكان منها الفلفل والقرفة والقرنفل والزنجبيل وجوز الطيب ، وكانت هذه التوابل تستخدم فى تركيب الأدوية وحفظ اللحوم وفى عمل السجق ، كما أنها عملت على حفظها ، لأنه لم يكن فى أوربا فى ذلك الوقت وسائل التبريد الحديثة(٣) .

ورغم أهمية هذه السلع التجارية الآسيوية ، إلا أن الأوربيين لم يذهبوا بأنفسهم للحصول عليها بل نجدهم يعتمدون فى ذلك على أناس آخرين فى شرق السويس كانوا يقومون بنقل هذه السلع التجارية . فكان التجار العرب يقومون بنقل هذه السلع من الصين والهند ومن جزر الهند الشرقية المعروفة بجزر البهار عبر البحر الأحمر والخليج العربى ، إلى أسواق شرق البحر المتوسط ، وهنا يلتقى التجار من العالمين الشرقى والغربى فى مراكز شرق البحر المتوسط المزدهرة كبيروت والقسطنطينية والإسكندرية ، وذلك لقيامهم بالبيع والشراء(٤) .

---

٢ — أنظر كتاب : دكتورة زينب عصمت راشد ، تاريخ أوربا الحديث من مطلع القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٣٧ .

٣ — روبرت بالمر ، ترجمة محمود حسين الأمين ، تاريخ العالم الحديث لأوربا من القرون الأولى وحتى عام ١٧٤٠ م ، الجزء الأول ، بغداد ، عام ١٩٦٤ م . ص ص ١٦٦ — ١٦٧ .

٤ — نفس المصدر ، ص ١٦٧ .

من دول أوربا الغربية وبخاصة من دولة البرتغال وقشتالة فى الفترة ما بين ١٤٣٤ — ١٤٨٢ م كل الساحل الأفريقى إبتداء من رس البوجادور وحتى مصب نهر الكنغو وما بعده . وبعد فترة قصيرة ، أعقب هذا الكشف تأسيس مراكز تجارية أوربية على هذا الساحل ، وفى بداية القرن السادس عشر ، بدأت العلاقات التجارية البحرية بصورة مباشرة ليس فقط بين غرب أفريقيا وأوربا ، ولكن أيضاً بين غرب أفريقيا وبين القارة الأمريكية المكتشفة حديثاً . وكان إرتباط غرب أفريقيا بالعالم الخارجى ذو شأن كبير ، فكانت الأقاليم الغنية والأكثر تأثيراً هى التى لها أراضى فى السودان ، تواجه شمال الصحراء . وتمثل أراضى غينيا المنطقة الخلفية التى كان من الصعب الاقتراب منها ، لذلك كانت فى منأى عن حركة التاريخ العالمى ، وأصبحت غينيا فى الوقت الحاضر تمثل بالنسبة للعالم الخارجى البوابة الأمامية لغرب أفريقيا ، فكان لدى سكانها الفرصة الملائمة فى أن يصبحوا متفوقين عن غيرهم ، وذلك بامتلاك الثروة والقوة مما أدى إلى تفوقهم على بقية السكان الذين يقطنون السودان الغربى

= وكان تجار المدن الإيطالية وبخاصة تجار جنوه والبندقية وفلورنسا هم الذين كانوا يعملون كوسطاء فى نقل تجارة آسيا إلى أوربا ، وقد عاد ذلك بالرخاء على المدن الإيطالية ، مما جعل البرتغاليون يفكرون جدياً فى المساهمة فى نقل هذه السلع التجارية(٥) وهذا ليس مجال حديثنا .

وبعد أن انتهيت من الحديث عن دوافع الكشف الجغرافى الأوربى ، أتناول فى حديثى أهم الدول الأوربية السباقة فى هذا المضمار ، فمن المعروف لدينا أن البرتغال كانت من الدول الرائدة فى مجال الكشف الجغرافى وذلك منذ القرن الثالث عشر الميلادى ، أى منذ أن نشأت الصلات التجارية بين موانى البحر المتوسط وبين الموانى الواقعة على شاطىء المحيط الأطلسى ، وأصبحت لشبونة بفضل وقوعها فى منتصف هذا الطريق ميناءاً بحرياً هاماً ، مما حتم على ملوك البرتغال الاهتمام بالملاحة . وفى القرن الرابع عشر ظهرت الأساطيل البرتغالية فى البحار ، وشرع البرتغاليون يشيدون منذ ذلك الحين امبراطوريتهم (٦) .

---

٥ — دكتورة زينب عصمت راشد ، المصدر السابق ، ص ص ٣٩ — ٤٠ .

٦ — دكتور محمد فؤاد شكرى ، دكتور محمد أحمد أنيس ، أوربا فى العصور الحديثة — من النهضة الإيطالية وحتى الثورة الفرنسية ، الجزء الأول ، القاهرة ، ١٩٥٧ م ، ص ٣٧

والأوسط . وكان الأوربيون قد نقلوا الملايين العديدة من سكان غرب أفريقيا ، عبر المحيط الأطلنطى إلى بلادهم كى يستخدموهم فى زيادة إنتاج مزارعهم فى المستعمرات الأوربية فى العالم الجديد . وفى نهـاية القرن التاسع عشر ، أصبح معظم غرب أفريقيا تحت السيطرة الأوربية إن لم يكن جميعـه ، بما فى ذلك السودان والمناطق الساحلية ومناطق الغابات .

ولم يكن لدى الأوربيين تفكير فى أى من هذه الأشياء الممثلة فى الرقيق والثروات الأخرى عندما قدموا إلى غرب إفريقيا ، فكان الكشف الأوربى بصفة عامة لساحل غرب إفريقيا يمثل بداية الاهتمام الأوربى بالعالم الخارجى ، بينما كانت اهتمامات أوربا بالبحر المتوسط قديمة العهد .

تجارة أوربا مع قارة آسيا :

اهتمت طبقات غنية من أوربا الغربية ولعدة قرون بآسيا بسبب رغبتهم فى الحصول على ما يلزمهم من توابل وحرير وأحجار كريمة ، وعاج ، بالإضافة إلى السلع النادرة التى لم تنتجها أوربا نفسها . وقد اشترى التجار الأوربيون سلعاً من الأسواق الواقعة على الشواطئ الشرقية للبحر المتوسط والبحر الأسود تلك السلع التى كان التجار الآسيويون يحضرونها ، ولكن لم تصل هذه السلع مباشرة من أماكنها الأصلية فى الهند أو الشرق الأقصى إلى تلك الأسواق الأوربية بمقادير كافية ، فعلى سبيل المثال كان يمكن لتاجر من الملايو أن يشترى حريراً من تاجر صينى ، ثم بعد ذلك يتخلص تاجر الملايو من جزء من هذا الحرير عن طريق بيعه إلى تاجر من الهند ، فى مقابل أن يحصل على مقدار من التوابل ، وفى هذه الحالة كان فى إمكان التاجر الهندى أن يبيع جزءاً من الحرير والتوابل بل وربما بعض كميات من السكر ، ببعض العاج الذى يشتريه من شرق أفريقيا إلى تاجر آخر من أوربا وكانت البضائع التجارية فى

هذا الوقت تصل إلى أوربا أما عن طريق البحر أو بطريق القوافل أو بالطريقين معا ، وكانت هذه البضائع أيضا تتعرض أثناء نقلها إلى مخاطر تتمثل فى فقدان كميات منها أو تتعرض للتلف ، هذا بالإضافة إلى فرض الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع التى يقوم التجار بنقلها من مكان لآخر ، وفى هذه الحالة كان التجار يحصلون فى كل مكان على أرباح ، وكانت المنتجات الآسيوية تصل إلى أوربا بكميات صغيرة نسبيا ، وبأسعار مرتفعة ، فى الوقت الذى كانت فيه أوربا تقبل على شراء هذه السلع ، مثلما كان عليه الحال فى العصور الوسطى ، ولم يكن من السهل بالنسبة للتجار الأوربيين أن يؤمنوا إمداداتهم الضخمة من هذه السلع التجارية المجلوبة من آسيا .

وكانت أوربا فى نهاية القرن الحادى عشر وما بعده ، تحصل على المنتجات التجارية الآسيوية من أسواق سوريا ومصر وآسيا الصغرى ، وكانت هذه التجارة فى أيدى التجار المسلمين ، ورغم ذلك فلم يكن للعقائد المختلفة أثر على التجارة ، التى كانت تمارس بواسطة التجار المسيحيين من ناحية والمسلمين من ناحية أخرى . ولكن كان من المستحيل على تجار أوربا المسيحيين محاولة القيام بطريقة مباشرة مؤداها الاستيلاء على التجارة فيما وراء البحر المتوسط والأسود ، وذلك لأن التجار المسلمين كانوا هم الذين يسيطرون إلى حد ما على الطرق التجارية فى المحيط الهندى وفى الأقطار المجاورة له ، وفى الوقت نفسه كان العالم الإسلامى يخشى أن يدمر أمنه وعقيدته ونظمه بسبب التجارة الأوربية التى تنفذ إلى حدوده ، بواسطة الأوربيين أنفسهم ، وازداد هذا الخوف فى نفوس المسلمين بسبب إمكانية اتصال الأوربيين بمملكة أثيوبيا المسيحية ، ففى هذه الحالة تتمكن أثيوبيا من الهجوم على العالم الإسلامى من جهتين فى وقت واحد (أى من الشمال والجنوب) وقد أدرك التجار الأوربيون أنهم حرموا من الوصول إلى مصادر تجارة العالم الإسلامى ، وزاد من إدراكهم

هذا تعاملهم التجارى مع مصر وسوريا ، بل ومع آسيا الصغرى ، وكذلك مع الأشخاص الرحالة من أمثال ماركو بولو Marko Polo عندئذ تحقق لهم كيف أن هذه البلاد تتميز بسلعها الثمينة ، لذلك رغبوا فى الوصول إلى الأراضى الواقعة بعيداً فى أسيا ، على أنه فى حالة وصولهم إلى آسيا سوف يتحقق لهم الثراء والرخاء معاً ، وخاصة إذا تمكنوا من الإحلال محل الوسطاء المسلمين والقيام باستيراد البضائع بطريقة مباشرة وبالمقادير الكافية من أسواق الهند والصين .

وكان تجار المدن البحرية المستقلة التى تقع فى شمال إيطاليا هم الذين يقومون بنقل محاصيل آسيا إلى أوربا ، وبالتالى كانوا يقومون بإمداد الأقطار الإسلامية بالخشب والحديد والعبيد المسيحيين . وكانوا يحققون من وراء ذلك أرباحا طائلة سواء أكان ذلك من جراء الواردات أم الصادرات ، أى أنهم كانوا يحققون أرباحا مزدوجة ، وعلى هذا فقد تنافست المدن الإيطالية التجارية فيما بينها ، حيث نهضت هذه المدن فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر وساهمت فى تجارة البحر المتوسط التى كان يقوم بها تجار فنيسيا ، وكان المتنافسون الأساسيون على تجارة آسيا هم تجار جنوا الذين رغبوا فى التعامل تجاريا مع شمال افريقيا ولكن تجار فنسيا لم يمكنوهم من ذلك فأصبحو فى نهاية القرن الرابع عشر الميلادى أصحاب السيادة على شمال إفريقيا .

وكانت الفرص ملاءمة أمام الرأسمال الجنوى فى أن يستغل فى منطقة البحر المتوسط ، وعلى هذا الأساس بدأ المغامرون من تجار جنوا فى البحث عن فرص حديدة فى الغرب ، فكان البحارة منهم والجغرافيون على جانب كبير من المهارة فعرفوا طرق تجارة الصحراء ، التى تصل إلى السودان ، وإلى أرض الذهب فى غرب أفريقيا ، وعرفوا أيضاً أنه فى الأمكان الوصول إلى ساحل غرب أفريقيا بل وإلى تجارة المحيط الهندى الوفيرة ، وذلك عن طريق الدوران حول القارة الأفريقية . وفى عام ١٢٧٠ م أبحر بحارة من

جنوه فى اتجاه الجنوب الغربى من المحيط الأطلنطى ، ووصلوا إلى جزر الكناريا ، وفى عام ١٢٩١م انطلقت بعثة من جنوه لتبحر حول أفريقيا ولكنها لم تعد . ومن المحتمل أن تكون قد نجحت فى الوصول إلى البحر الأحمر

وفى القرن الرابع عشر الميلادى ، انهارت قوة جنـوه بسبب الصعوبات المتزايدة بحيث لم يعد فى مقدورها متابعة مغامراتها الطموحة فكان الكثير من مواطنيها المغامرين قد بحثوا عن ممولين جـدد وعن فرص جديدة ، وقد أخذ البحارة والجغرافيون من جنوا ومن المـدن الإيطالية الأخرى فى نقل مهاراتهم إلى دول غرب أوربا الجديدة ، حيث بدأ التجار الجنويون أيضا فى استثمار أموالهم وخبراتهم من أجل اتساع رقعة تجارتهم مع هذه الشعوب ولم يجد الإيطاليون فى أى مكان حفاوة أكثر من تلك التى صادفوها فى الممالك المسيحية فى شبه جزيرة أيبريا .

التوسع الأيبرى - هنرى الملاح

غزا مسلموا شمال أفريقيا شبه جزيرة أيبريا فى القرن الثامن الميلادى ولكن فى القرن الثالث عشر حارب المسيحيون المسلمون ، بل وحاصروا قواتهم فى مقاطعة جرانادا الصغيرة ، وبعد أن استرد المسيحيون شبه جزيرة أيـبريا من أيدى المسلمين ظهر فى الوجود عدد من الممالك المسيحية فى شبه جزيرة أيبريا ، وكان من أشهر هذه الممالك مملكة أراجون ومملكة قشتاله ومملكة البرتغال . ومن المحتمل أن تكون مملكة الأراجون قد استفادت من المشاريع الأيطالية الخاصة بالتوسع فى الجنوب والغرب ، فقد اتجهت هذه المملكة إلى الشرق عبر البحر المتوسط لأن اهتماماتها انحصرت فى هذا الاتجاه ، ومن ناحية أخرى فإن قشتالة والبرتغال لم يكن لهما اهتمام بشمال أفريقيا فقط ، ولكن أيضا وصل اهتمام تجارتهما وصياديهما إلى بلاد خارج بلادهما ، أى إلى عرض المحيط الأطلنطى وكانت قشتاله أغنى وأقوى مملكة ، كما وجد إلى جانبها مملكة جرانادا

التى كانت تعطى حكام قشتاله الدعم والتأييد ، كى يتوغلوا بعيداً فى مغامراتهم ، أما البرتغال فكانت ظروفها مختلفة عن هاتين المملكتين السابقتين ، واستمر وضعها هكذا ، حتى نهاية القرن الرابع عشر الميلادى ، ففى هذه الفترة جاء إلى حكم البرتغال أسرة قوية من سلالة بيت الأفيز Aviz ونجحت فى تأكيد استقلال الأمة البرتغالية ضد أدعاءات قشتالة ولم يعد الخطر الإسلامى يهدد حدود دولتها ، ومن أجل ذلك فقد استعد بيت الأفيز إلى آن يرسل حملة صليبية ضد المسلمين فى أفريقيا .

وكان لتحرك البرتغال ضد المسلمين فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر وجهان تمثل الأول فى غزو مراكش . وعلى الرغم من أنهم لم ينجحوا فى ذلك إلا أنهم لم يتأثروا بهذا الفشل ، ففى عام ١٤١٥م تمكنوا من احتلال كيونا Ceute وعين ملك البرتغال أصغر أبنائه ويدعى الأمير هنرى الملاح حاكما عليها ، وكانت كيوتا مركزاً ملائما للمراقبة البحرية فمنه كان يمكن التعرف على أراضى غرب أفريقيا ، التى كان لها علاقات تجارية مع مراكش عبر الصحراء ، وفى غضون سنين قلائل كرس الأمير هنرى الجزء الأكبر من طاقاته فى تنظيم وتصنيف العمليات الكشفية الخاصة بساحل غرب أفريقيا ، وذلك باستخدام السفن البرتغالية ، وقد استمر هنرى فى مغامراته الكشفية دون توقف حتى وافته منيته عام ١٤٦٠م ، وقد أكسبه ذلك اسم هنرى الملاح الذى عرف به فى التاريخ .

ويرجع الفضل فى نجاح الحملات الكشفية البرتغالية وما حققته من إنجازات وأهداف إلى الإيطاليين ، وبخاصة أهل جنوا التى ساهم بحارتها فى كشف الأطانطى ، فقد تصور تجارها فى بادىء الأمر أنه فى الإمكان تأسيس علاقات تجارية مباشرة مع المحيط الهندى ، وذلك عن طريق

الأبحار حول أفريقيا (التى كانت هدفا من أهداف هنرى الملاح)، وكان هنرى جادا مثل الإيطاليين فى ضم قواته إلى الحبشة ضد المسلمين وقد تعلم المكتشفون البرتغاليون الأول من الإيطاليين فنون الملاحة الدقيقة ، كما تعلموا منهم رسم الخرائط التى رسمها الجنويون للسواحل التى اكتشفوها . وفى بعض الأحيان كان الملاحون والتجار الإيطاليون يقودون السفن البرتغالية ، فقد أتاح ذلك الفرصة للتجار الإيطاليين لاستثمار أموالهم فى البعثات البرتغالية . والجديد فى مغامرة هنرى الملاح ، أنها كانت مؤيدة من حكام أمة متحدة ، ولكن من الواضح ان هذا العمل قد خطط له بترو وبطريقة مرتبة ومنظمة وكانت عمليات الكشف ، الافريقية قد بدأت بمعرفة الأمير هنرى ، واستمرت بعد موته فى داخل الأقاليم المجهولة ، دون توقف ، وكان هذا العمل يتم على أساس من التخطيط ، كما كانت تسجل نتائج كل رحلة كشفية بكل دقة ، وتجرى المقارنة بين نتيجة كل رحلة والرحلة التى سبقتها ، حتى يتأكدوا من صحة المعلومات المتوافرة لدى البرتغاليين سواء المأخوذة منها عن العرب أو عن المصادر الأخرى ، وكانت كل بعثة جديدة تزود بالمعلومات الكافية والتجهيزات قبل قيامها بالرحلة ، كى تؤدى مهمتها بصورة أفضل من البعثة السابقة لها .

وعرف هنرى أنه من المحتم على البرتغال أن تكتسب خبرة ومعرفة فى مجال الكشوف قبل ارسال سفنهم فى رحلات طويلة ، على طول شاطئ المحيط الهندى المحفوف بالمخاطر ، كى تقيم اتصالا دائما ومفيدا مع أثيوبيا المسيحية ، ولكن قبل ذلك كان قد توفر لدى البرتغاليين معلومات تفيد بأن سكان الدول الإسلامية فى شمال افريقيا لم يتمكنوا من فرض سيطرتهم على الأراضى المنتجة للذهب فى غرب افريقيا ، وكل ما هنالك انه كانت توجد علاقات تجارية فقط بين دول شمال افريقيا وبين سكان غرب افريقيا من الزنوج ، لذلك رغب هنرى الملاح فى أن تطوق سفنه الدول الإسلامية فى شمال افريقيا وتحاصرها ، حتى يتمكن من تأسيس اتصال مباشر مع الزنوج

من سكان غرب افريقيا ، وقد تمكنت بالفعل سفنه من الالتفاف حول المناطق الإسلامية . وعلى ذلك تمكن البرتغاليون من أن يقيموا احلافاً مسيحية تربطهم بشعوب غوب افريقيا وذلك بهدف الإنقضاض على المسلمين مما يتيح الفرصة لتجارة غرب افريقيا للتحول مباشرة إلى البرتغال .

ومن المحتمل أن يكون الغرض من كشف البرتغال لساحل غرب افريقيا يرجع إلى الأسباب السابق ذكرها ، وباختصار يمكن ايجاز ذلك على النحو التالى :

أولا : كان الهدف من رحلات البرتغال الكشفية إلى ساحل غرب افريقيا هو تحول تجارتها ، وكذلك تجارة المحيط الهندى ، التى كانت تخضع لسيطرة التجار المسلمين فى الشرق وفى شمال افريقيا ، إلى أوربا بطريقة مباشرة ، حتى تعود بالفائدة على البرتغال . وثانياً إقامة أحلاف مسيحية بين البرتغال ودول غرب افريقيا حتى تتمكن هذه الأحلاف المشتركة من القضاء على قوة المسلمين .

الكشف البرتغالى لساحل غرب افريقيا :

اتسم الكشف البرتغالى(٤٠) لساحل غرب افريقيا فى بداية الأمر بالبطء

---

(٤٠) من الملاحظ أن المؤلف تناول كشف البرتغال لمنطقة غرب أفريقيا بصورة موجزة للغاية ، أى أنه مر عليها مر الكرام ، مع أن هذه الحملات الكشفية البرتغالية الى سواحل أفريقيا الغربية ، كانت على جانب كبير من الأهمية ، لأنها بدون أدنى شك كانت البداية للاستعمار الأوربى لهذه المناطق . فلم يعطينا مثلا فكرة عن الأعداد الخاص لهذه الحملات الكشفية ، ولا عن عدد السفن التى استخدمت ، ولا عن عدد البعثات التى أرسلت من قبل البرتغال فى هذه الفترة . كما أنه لم يلق الضوء كاملا على أحوال الجزر والبلاد التى تم كشفها . (المترجم) .

وللإستزادة يمكن قراءة الكتب التالية : —

١ — د. زينب عصمت راشد : تاريخ أوروبا الحديث من مطلع القرن السادس عشر الى نهاية القرن الثامن عشر ، القاهرة ، عام ١٩٧٥ م .

٢ — د. محمد فؤاد شكرى ، د. محمد أحمد أنيس : أوروبا فى العصور الحديثة ، من النهضة الإيطالية وحتى الثورة الفرنسية ، الجزء الأول ، القاهرة عام ١٩٥٧ م . =

ولكن بعد ذلك يبدو أنه كان يسير سيراً حسنا ، ففي عام ١٤١٨ م اكتشف البرتغاليون جزيرة الماديرا Madeira ، ولكن رغم ذلك لم تتمكن سفنهم من المرور فيما وراء رأس البوجادور Bogador التي كانت تمثل نهاية الحد الجنوبي للابحار الأوربي العادي الذي حدث حتى عام ١٤٣٤م . وفي عام ١٤٣٩م . اكتشف البرتغاليون جزر الأزورا Azores . وفي عام١٤٤١م. طافوا حول رأس البلانكو Blanco ، وإلى الجنوب منها اكتشف دينز دايز Diniz Dias نونو تريستا Nono Trista وهي جزيرة صغيرة تعرف باسم جزيرة أرجوين Arguin ، وعندئذ وجد البرتغاليون أن القيمة الكبيرة جداً التي يمكن الحصول عليها من جراء هذا الكشف ستكون قليلة القيمة ، فكان ساحل غرب افريقيا قحلا وغير صالح للإستيطان ، وكان مسكوناً بعدد قليل من السكان المسلمين ، لذلك كان البحر أسخى على البرتغاليين من الساحل ، وعلى هذا فقد قام البرتغاليون باستغلال ثروته السمكية ، هذا إلى جانب قيامهم بشراء كميات صغيرة من الذهب ، الذي كان تجار الصحراء يحصلون عليه من التجارة مع مالي ، ولذلك نجد أن البرتغاليين كانوا يختارون جزيرة أرجوين كقاعدة ملائمة لأساطيل الصيد ، وكقاعدة لتجارة الساحل ، وكانوا يأملون في تطوير هذه التجارة في داخل افريقيا ، بحيث تقضي على طريق القوافل الواصل بين مالي ومراكش ، وعلى هذا الأساس بدأ البرتغاليون في عام ١٤٤٨ م ، في بناء حصن في هذه الجزيرة .

وفي الفترة ما بين ١٤٤٤ — ١٤٤٥ م ، وصل دينز دايز إلى مصب نهر السنغال ورأس الفيرد Cape Verde ، وبعد ذلك وصل البرتغاليون إلى

---

1 – David Mountfield: Ahistory of Africa Exploration. = New York, 1976.

4 – Doubleday and Company Inc : The Encylopedia of Discovery and Exploration : Exploring Africa and Asia, Garden City, New York. 1973.

ما وراء الصحراء ، أى إلى غينيا ، وبذلك يكونوا قد وصلوا إلى الأرض الخصبة الغنية بالمزروعات ، وكانت هذه الأراضى تابعة للزنوج الخاضعين لنفوذ الدول الأسلامية فى شمال افريقيا . ورغم هذا فان الزنوج لم يكونوا مسلمين ، ومن الجدير بالذكر أن البرتغاليين أسروا عددا قليلا من الزنوج ، وعادوا بهم إلى البرتغال ، وكان الهدف من وراء ذلك ، أن الضباط البرتغاليين أرادوا أن يثبتوا إلى هنرى الملاح أنهم وصلو إلى ما وراء حدود شمال افريقيا الأسلامية ، وكان الهدف من وراء ذلك أيضا اعتبار الزنوج تلاميذا يدربونهم على الأنظمة المسيحية والأوربية ، وقد نظر بعض التجار البرتغاليين إلى العبيد الأسرى من زوايا مختلفة فحتى ذلك الحين كان موقف التجار فى منأى عن حملات هنرى الملاح لأنهم لم يروا فوائد تجارية من وراء هذه الحملات ، ومع ذلك فقد أدركوا إنه فى الإمكان تحقيق ثراء لأنفسهم ، وذلك عن طريق الإتجار فى العبيد الأسرى ، الذين كانوا يشترونهم من التجار المسلمين ، ثم يحضرونهم إلى البرتغال وهناك يقومون ببيعهم إلى البرتغاليين ، كى يقوموا بالعمل كعبيد فى الأقاليم الجنوبية من البرتغال ، لأن هذه المناطق البرتغالية الجنوبية كانت غير آهلة بالسكان ، لأنها كانت من المناطق التى استردها البرتغاليون حديثاً من أيدى البربر من سكان شمال افريقيا . وكانت أهم النتائج التجارية التى ترتبت على جلب الزنوج من غرب افريقيا اعتناقهم المسيحية ، هذا إلى جانب تنشيط تجارة الرقيق فى أوربا(٤١) .

---

(٤١) من الملاحظ أن تجارة الرقيق لم تكن نشطة فى بداية الكشف الجغرافى البرتغالى لمنطقة ساحل غرب أفريقيا ، ولكن هذا لا يعنى عدم وجود ممارسة لهذه التجارة فى هذه المنطقة ، ففى الحقيقة كانت هذه التجارة تمارس على المستوى المحلى ، بل وكانت تصل بصورة منتظمة إلى شمال أفريقيا ، وفى أثناء هذه الرحلة كان الرقيق يلاقون مصاعب جمة تمثلت فى وعورة الطرق وطول مسافتها ، هذا فضلا عن عدم توفر سبل المواصلات المعقولة . ولهذا تعرض هؤلاء العبيد للهلاك فمات العديد منهم ، وزاد من بؤس الأحياء منهم قسوة معاملة التجار .

ولكن بعد مجىء البرتغاليين إلى غرب أفريقيا وبعد أن تم الكشف عن العالم الجديد ،

ولم يكن هناك قوة دافعة لمواصلة العمليات الكشفية فى ساحل غرب أفريقيا بعد وفاة هنرى الملاح فى عام ١٤٦٠ م ، فظل ضباطه جنبا إلى جنب فى سير اليون، وبذلك فإن المشروع الكشفى الذى وضع أساسه هنرى الملاح قد ضعف ، وفى الفترة مابين ١٤٦٠ ، ١٤٦٩ م توقفت الرحلات الكشفية الأساسية ،وتوقف أيضاً نشاط البرتغاليين عند جزر رأس الفيرد، التى كان قد تم استعمارها من قبل بواسطة الحملات الكشفية البرتغالية ، وأصبحت قاعدة رئيسية لتجارة الرقيق ، وكذلك كانت قاعدة لبعض السلع التجارية الأخرى ، التى كانت تأتى إليها من البلاد المجاورة . وفى عام ١٤٦٩ أزدادت رغبة التجار البرتغاليين فى استمالة تاجر من لشبونة يدعى فرناو-جومس Fernao Gomes ؛ وطلبوا من ملك البرتغال أن يمنحه حق أستغلال التجارة فى ساحل غنيا ، أى فيما وراء جزر الفيرد وذلك لمدة خمس سنوات على شريطة أن يكتشف ١٠٠ فرسخ جديدة فى كل عام (أى مايساوى ٤٠٠ ميل) على طول الساحل ؛ وقد أمتد عقد جومس فيما بعد حتى عام ١٤٧٥ م ، ووصلت سفنه فى هذا الوقت إلى جزيرة فرناندو بو Fernando Po ، وعبرت خط الأستواء ، وهكذا استمر ضباط ملك البرتغال فى ممارسة الكشف ، فقد أكتشف كل من جاوو — دى سانتارم Joao – de santarem وبيرو دى أسكوبار Pero– de Escober القطر الذى يوجد به الذهب الخام بوفرة ، والذى يقع بين مصبات نهرى الأنكوبرا Ankobra والفولتا ، وقد سمى البرتغاليون هذا القطر باسم المينا Mina (أى المنجم Mine) والذى سماه الأوربيون بعد ذلك ساحل الذهب Gold Coast

---

= الغنى بأرضه الزراعية الخصبة والمحتاجة إلى الأيدى العاملة القوية ، إتجه تفكير الأوربيين إلى إستغلال هذه التجارة على أوسع نطاق . وقد لعب المحيط الأطلسى دوراً بارزاً فى نقل هؤلاء العبيد ، ولهذا عرفت تجارة الرقيق منذ القرن السادس عشر باسم تجارة رقيق الأطلنطى (المترجم) .

أهمية ساحل الذهب بالنسبة للبرتغاليين

يعنى كشف ساحل الذهب أن البرتغاليين وصلوا إلى المنطقة التى مكنتهم من تنفيذ غرضهم الاقتصادى الذى جاءوا من أجله إلى غرب افريقيا ، أى أنهم كانوا قد قدموا من أجل الحصول على الذهب من ساحل الذهب ، ومن منطقة الأكانى Akany والتويفو Twifu ، ومن المناطق المجاورة للغابة الافريقية التى كانت إحدى مصادر الإمداد بالذهب بالنسبة للتجارة السودانية ، وتجارة ، ما وراء الصحراء . وكان البرتغاليون قد أدركوا أنهم لو أسسوا شركة فى ساحل غرب افريقيا لملكوا كل تجارة هذه المنطقة ، بل وتمكنوا من وضع أيديهم على جزء كبير من الذهب ، الذى كان يتجه إلى مسالك شمال افريقيا ، فلو تحقق ذلك للبرتغاليين لأدى إلى إضعاف أعدائهم من المسلمين ، وسوف يدرك البرتغاليون أنهم فى حاجة إلى رأس المال الكافى كى يكملوا خططهم الطموحة ، وذلك بتأسيس طريق إلى الشرق يمر حول افريقيا .

وكانت النتيجة المباشرة لكشف ساحل الذهب أن رفض تجديد عقد جوميس وخاصة بعد عام ١٤٧٥ م . وقد استأنف ملك البرتغال إشرافه المباشر على تجارة غينيا ، وأرسل البعثات الكشفية إلى المناطق البعيدة ، كما أرسل البعثات أيضاً إلى الكنغو الذى تم كشفه عام ١٤٨٢م ، وقد تم ذلك بمعرفة دياجوكاو ، وفى الوقت نفسه طاف بارثلميو دياز Bartholomeu Diaz حول رأس الرجاء الصالح The cape of Good Hope ، وفى الخمس سنوات التالية أى فى نهاية عام ١٤٩٧م ، اتجهت إلى الهند بعثة كشفية من أوروبا تحت قيادة فاسكو دى جاما Vasco de Gama . وبهذا حقق البرتغاليون تجارة ناجحة فى المحيط الهندى ، وفى الوقت نفسه قل اهتمامهم إلى حد ما بتجارة افريقيا (٤٢) .

---

(٤٢) لم يكن ساحل غرب أفريقيا هو مطمع البرتغاليين منذ أن قدموا إليه ، وذلك لأن هذه المنطقة الإفريقية لم تكن غنية بالتوابل ، كما كان عليه الحال فى الهند ، ولكن لو فرض =

ولقد أقام البرتغاليون شبكة منظمة للتجارة البحرية فى كل من آسيا والمحيط الهندى وسهلت هذه الشبكة للبرتغاليين الحصول على السلع التى كانت مطلوبة فى أوروبا ، وبخاصة السلع التى يفضلها الأوربيون ، ولم يكن للأرضى الساحلية فى غرب افريقيا والتى قدم إليها البرتغاليون أى اقتصاد بحرى ، ففى أغلب الظن كانت هذه المنطقة أقل تطوراً من الناحية الاقتصادية ، بينما تطور نظام المقايضة فى المناطق الواقعة بين السنغال وسيراليون ، والواقعة فى ساحل الذهب وفى الجنوب الغربى من نيجيريا . وعلى أية حال فأن التجار فى هذه الأقاليم كانوا ينهمكون فى نظام التجارة الذى يهتم بشمال السودان • ولا يهتم بالجنوب صوب البحر ، ولم يكن لدى البرتغاليون فى غرب افريقيا القوة الكافية كى يمدوا سلطانهم فى الداخل حتى يغيروا اتجاه التجارة الأفريقية ، بل كان عليهم أن يحدثوا تجارة جديدة ينافسون بها التجار الافريقيين ونظامهم التجارى الذى اتجه فى نهاية الأمر إلى السودان .

وكان لدى شعوب سواحـل غرب افريقيا كميات قليلة من السلع للاتجار بها مع البرتغاليين ، ومع ذلك فقد كانت هذه السلع مطلوبة فى أوروبا . ولم تكن البرتغال فى الوقت نفسه قطراً صناعياً كبيرا ، فواجه تجاره بعض الصعوبات فى تزويد شعوب غينيا بالملابس والخردوات والخرز والحديد والمعادن الأخرى التى كان سكان غرب افريقا يرغبون

=وكانت هذه المنطقة غنية بالتوابل ، فإن الأوربى لا يفضلها ، لأنه تعود على توابل آسيا التى استخدمها لعدة قرون سابقة ، فليس من السهل عليه إذن أن يغير مذاق هذه التوابل . زد على ذلك فإن منطقة غرب أفريقيا لم تكن هى الهدف الرئيسى لحملات البرتغال الكشفية ، بل كان الهدف هو الوصول إلى الحبشة حتى يتمكن البرتغاليون من محاصرة المسلمين فى الشمال الأفريقى ، والحد من نفوذهم . ومن ناحية أخرى كان على البرتغاليين أيضاً الوصول إلى الهند ، وهذا ما نجحوا فيه ، وذلك للاستئثار بتجارته التى كان العرب والمسلمون يقومون بنقلها إلى مراكزهم على شواطىء البحر الأبيض الجنوبية ، أى فى سوريا والقسطنطينية ومصر (المترجم) .

فى الحصول عليها فى سبيل مقايضتها بإنتاجهم المحلى . وقد تمثلت سلع غرب افريقيا فى الذهب والعاج والفلفل والكولا والرقيق الذى كان يوجد فى بعض المناطق من ساحل غرب افريقية ولكن مع بداية الاستعمار الأوربى لإفريقيا لم يكن هناك أسواق كثيرة للرقيق فى أوربا ، ولم يوجد أوربى يرغب فى الحصول على الكولا (فى بداية عهد الاستعمار) ، ومن ناحية أخرى فإن فلفل غرب افريقيا لم يكن مثل فلفل شرق الهند الذى تعود عليه الأوربيون . لهذا السبب نجد أن البرتغاليين أوقفوا على وجه السرعة تجارتهم فى فلفل افريقيا ، وكانت رغبة البرتغاليين هى الإتجار فى العاج ، ولكن هذا استغرق بعض الوقت لأن الشعوب الساحلية كان عليها أن تتهيأ لهذه التجارة ، حتى يمكن لها أن تكون موجودة بانتظام عند الساحل وبكميات كافية .

اهتم البرتغاليون بذهب غرب افريقيا ، وبخاصة ذهب المنطقة المسماه ساحل الذهب ، حيث أن أوربا الغربية كانت تعانى نقصاً حادا فى المعادن الثمينة وبخاصة فى الوقت الذى أصبحت فيه تكاليف حروبها تتزايد ، وأدى ذلك بالتالى إلى أن دولا حديثة النشأة فى أوربا الغربية واجهت صعوبات متزايدة فى الحصول على المال ، فى الوقت الذى اتسعت فيه تجارتها الخارجية ، وكانت السلعة الوسيطة التى يمكن مبادلتها بسلعة أخرى تتمثل فى معدنى الذهب والفضة . وكانت هذه التجارة الأوربية تتم مع تجارة شرق آسيا صاحبة التاريخ العريق فى التجارة ، وكان الآسيويون فى هذه الفترة قد بدأوا يتذوقون إلى حد ما الصادرات الأوربية ، زد على ذلك أن أوربا كان فى إمكانها الحصول على معدن الذهب من ساحل غرب افريقيا ، وبخاصة من منطقة ساحل الذهب ، التى تميزت بالإمدادات الضخمة والمنتظمة فقد كانت المناطق الأخرى المنتجة للذهب توجد على مسافات بعيدة فى الداخل بحيث أن كميات ضئيلة من الذهب كانت تصل إلى الساحل بعيداً عن تجارة السودان والصحراء .

ومن هذا المنطلق قرر الملك جون الثانى ملك البرتغال أنه من الضرورى ،

أن يكون للبرتغال قاعدة دائمة فى ساحل الذهب . ففى عام ١٤٨٢م ، أرسلت بعثة كشفية تحت قيادة ديوجو دازامبوجا Diogo d'Azambuja كى يقيم هناك حصنا قويا من الحجر ، رغم معارضة شعب الأكان المحلى ، إلا أن البرتغاليين شيدوا بنجاح قلعـــة ساوجورج دامينا (٤٣) Sao Jorge da Mina فىالمكان الذى يعرف الآن باسم المينا (ساحل الذهب) وكان الغرض من هذه القلعة أن تكون مستودعاً أكثر تحصينا للبضائع ، حيث كان التجار البرتغاليون يحفظون فيها بضائعهم التجارية ، ومشترواتهم من الذهب ، وبخاصة فى أثناء الفترات التى لايوجد فيها سفن برتغالية فى عرض البحر . وبالإضافة إلى ذلك فإن قلعة المينا كانت مركزاً للحاكم الملكى ، وللحامية الخاصة به . وكان من واجب هذه الحامية أن تكفل إلى حد بعيد للتجار البرتغاليين الحرية فى الإتجار فى منطقة غرب افريقيا ، وبخاصة فى منطقة ساحل الذهب .

منافسوا البرتغال فى تجارة غرب افريقيا :

كان من الضرورى مراقبة الأفراد غير المصرح لهم بالدخول إلى ساحل

---

(٤٣) واضح أن البرتغاليين لم يكن هدفهم التوغل فى منطقة غرب أفريقيا ، بقدر ماكان هدفهم الوصول إلى الهند ، ودليلنا على ذلك أنهم اكتفوا بإنشاء بعض القلاع التى منها قلعة ساو جورج دامينا ، التى أنشئت على الساحل الغربى لأفريقيا (فى ساحل الذهب) فكان الهدف من إنشائها أن تكون بمثابة نقطة عسكرية لحماية البرتغاليين الذين يعملون بالتجارة فى هذه المنطقة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى كانت هذه القلعة بمثابة مخزن لخزن البضائع التجارية التى يتم جلبها من الداخل أو التى يتم شراؤها من التجار الإفريقيين الذين يعملون كوسطاء middle men أو كانت بمثابة محطة لتزويد السفن البرتغالية بما تحتاج إليه من مؤن ، وهى فى طريقها للدوران حول أفريقيا والوصول إلى الهند .

بينما لو كان الهدف ينحصر فى أفريقيا لأمكن للبرتغال التوغل فى داخل منطقة غرب أفريقيا والوصول إلى الحبشة المسيحية ، التى كان الوصول إليها هدفاً من أهداف البرتغاليين . ولكن فى الواقع كان الهدف الأساسى هو الوصول إلى الهند (المترجم) .

غرب افريقيا وذلك لأن البرتغاليين لم يكونوا الرواد الوحيدين للتجارة البحرية الأوربية فى غرب افريقيا ، فمن المحتمل أن يكون هناك سفن من دول أوربا الغربية الأخرى ، قد سبقت سفن البرتغال فى كل مكان وبخاصة فى أثناء كشفهم لساحل غرب افريقيا ، فكان القليل من هذه الرحلات الكشفية معروفاً لأن جزءاً كبيراً من هذه الرحلات تم بمعرفة المغامرات الفردية التى قام بها رحالة مغامرون ، ولكن هؤلاء الرحالة كان ينقصهم التأييد المستمر من قبل الملك ، وكان هذا مظهرا مميزا لمغامرات البرتغاليين . وإلى جانب المغامرين البرتغاليين كان يوجد مغامرون من فرنسا وقشتاله ، لهم نشاط ملحوظ فى جزر الكناريا منذ بداية القرن الخامس عشر . ويوجد لدينا دليل واضح عن البعثة التجارية الكبيرة التى أرسلتها قشتاله إلى غينيا ، فمن المحتمل أن تكون هذه البعثة قد وصلت إلى سنجامبا Senegamba فى الفترة ما بين ١٤٥٣ ، ١٤٥٤م . ومما لاشك فيه أن البرتغاليين كانوا منزعجين من المنافسة الخارجية فى تجارة غرب افريقيا ، فلم تهدأ محاولات المنافسة بين البرتغاليين ودول غرب أوربا فقد بلغ عدد محاولات المنافسه التى قامت بها دول غرب أوربا ثلاث محاولات كانت جميعها فى الفترات ما بين ١٤٥١ ، ١٤٥٦ ، ١٤٥٧م ، وبسبب هذه المضايقات ذهب هنرى الملاح إلى البابا ، كى يحصل منه على إرادة بابوية تخول له وللبرتغال احتكار الكشف والتجارة فى ساحل غرب افريقيا .

وقد أدى الكشف عن ساحل الذهب إلى تجديد النشاط على وجه الخصوص من جانب بعض تجار الدول الأخرى مثل قشتاله ، وفى الوقت نفسه كان ملك البرتغال يطالب بعرش قشتاله ، وعلى هذا الأساس نشبت الحرب بين الدولتين (البرتغال وقشتاله) ، وكان ذلك فى الفترة ما بين ١٤٧٥ ، ١٤٧٩م . وكان من نتيجة ذلك أن منحت السلطات ، ومنذ الوهلة الأولى التأييد الكامل لتجارها فى صراعهم وغزوهم للمنطقة التى أدعى البرتغاليون إحتكارها ، وكان الاختلاف بارزاً بين الدولتين ، وأصبح واضحاً وراسخاً بصورة

رسمية فى عام ١٤٧٩م وبخاصة بعد عقد معاهدة الكاسوفاس Alcaçovas بين البرتغال وقشتاله والتى نصت على أن تتخلى البرتغال عن مطالبها فى قشتاله وجزر الكناريا ، فى مقـابل أن توافق السلطات القشتالية على ألا تنازع البرتغاليين فى ممتلكاتهم فى ساحل غرب افريقيا ، وفى جزر الأزورس Azores والماديرا Madeira والكيب فيرد . ومع ذلك استمر التجار القشتاليـون بصفة فردية يتنافسون مع البرتغاليين فى غرب إفريقيا حتى عام ١٤٩٢م وبخاصة بعد أن نجح كولمبس Columbus فى كشف أمريكا فقد زود هذا الكشف فى عام ١٤٩٣ تجار قشتاله بآفاق جديدة . وفى عام ١٤٩٤م أعان البابا ثلاث قرارات بابوية ، كما أعان عن توقيع معاهدة توردى سيلاس Tordesilias بين قشتاله والبرتغال ، والتى نصت على أن تحتكر قشتاله الاستغلال الأوربى فى العالم الجديد(باستثناء البرازيل)، وأن تستغل البرتغال فى مقابل ذلك افريقيا وآسيا ، ويتضح أن معاهدة توردى سيلاس كانت تخص البرتغال وقشتاله فقط . وعلى هذا فقد كان تجارة الدول الأخـرى غير مستعدين بقبول ساطة البابا فى تحديد مجال أنشطتهم ، وفى بداية الثلاثينيات من القرن السادس عشر كان لتجـارة بريطانيا وفرنسا نشاط تجارى على طول ساحل غرب افريقيا .

وكانت للرحلات الكشفية التى أرسلتها كل من بريطانيا وفرنسا إلى غينيا تحت كل رعاية من جينى انجو Jean Ango ووليام William رجون هوكنز John Hawkins نتائج تمثل فى الواقع مغامرات تجارية فردية ، فكل مجموعة من التجار كانت تكون رأسمالها الخاص بها ، ومن المحتمل أن ترسل سفينة أو سفينتان لتتاجـر مع غرب افريقيـا ، فلو نجحت مغامراتهم هذه المرة يكررون العملية نفسها ، وفى خلال القرن السادس عشر ، لم يكن هناك أية دولة أوربية تريد أن تؤسس لها مركزاً تجارياً فى غرب افريقيا ، كى تنافس البرتغال . فحتى عام ١٥٩٨ م كانت البرتغال هى الدولة الأوربية الوحيدة التى كان لها وجود فى غرب افريقيا ، ولم يكن

لدى التجار الفرنسيون والإنجليز القوة الكافية على تأسيس مراكز دائمة على الساحل ، حتى تمكنهم من مقاومة سلطة البرتغال القائمة هناك ، ولم تكن الظروف ملاءمة بالنسبة لدولة البرتغال عندما احتجت على الغزو الفرنسي والإنجليزى الذى يهاجم الاحتكارت البرتغالية فى غرب افريقيا ، وإزاء هذا لم تتخذ كل من الحكومة البريطانية ولا الفرنسية أية خطوات إيجابية ، بشأن منع منافسة تجارها لدولة البرتغال فى غرب افريقيا ، بل أن كل من بريطانيا وفرنسا قدم القليل من التشجيع لتجارهما ، لأن افريقيا فى ذلك الوقت لم تكن مطمعا لهاتين الدولتين حيث كانت اهتماماتهما بأمريكا أكثر منها بغرب افريقيا ، والسبب فى ذلك يرجع إلى أنهما رغبتا فى الوقوف أمام القوة الأسبانية فى العالم الجديد . وفى عام ١٥٧٠م ، قام البحارة الإنجليز والفرنسيون بنهب الأساطيل الأسبانية المحملة بالمعادن الثمينة والمجوهرات ، القادمة من العالم الجديد ، زد على ذلك فإنهم رأوا أن احتلال مستعمرات أكثر يؤدى إلى وفرة فى موارها فى العالم الجديد ، أفضل من الإتجار مع غينيا وهذا ما فضله تجار بريطانيا وفرنسا .

ولقد مارس الفرنسيون والأنجليز فى القرن السادس عشر نشاطهم فى ساحل غرب افريقيا ، (كان تواجد النفوذ الفرنسى والبريطانى فى غرب افريقيا منذ عام ١٥٦٠) ، ومع هذا فإن نفوذهما كان ضئيلا فى هذه المنطقة إذا ما قورن بنفوذ البرتغال ، ومن جهة أخرى أعتبر البرتغاليون رحلات الإنجليز والفرنسيين إلى غرب افريقيا دربا من القلق والمضايقات لنفوذها فى هذه المنطقة ، وقد أدى ذلك إلى النقص فى الفوائد التى كانت البرتغال تحققها من هذه المنطقة ، كما أدى هذا التدخل من جانب فرنسا وبريطانيا فى منطقة غرب افريقيا إلى إجبار البرتغال على انفاق جزء كبير من الأرباح التى تحصل عليها من غرب افريقيا وذلك فى الدوريات البحرية والإجراءات الدفاعية الأخرى . ورغم هذا فقد مارس الإنجليز والفرنسيون نشاطهم فى منطقة

غرب افريقيا وذلك بشرائهم بضائع هذه المنطقة بأسعار مرتفعة (٤٤) عن الأسعار التى كان البرتغاليون يدفعونها ، وأدى ذلك بالتالى إلى عـــدم رضا الأفريقيين عن السيادة البرتغالية المفروضة عليهم، وظل الإنجليز والفرنسيون يترددون على ساحل غرب افريقيا من وقت لآخر ، وفى خلال ذلك حاول البرتغاليون أن يفرضوا سيطرتهم بصفة دائمة على الشعب الزنجى والأرض الافريقية .

البرتغاليون فى غرب افريقيا

لم يكن البرتغاليون كثيرى الاهتمام بتجارة غرب افريقيا ، فـــكانت المناطق التى احتلها البرتغاليون فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر صغيرة ، وتمثلت مستعمراتهم النموذجية فى مركز تجارى ساحلى بعيداً عن الشاطىء ، ومع ذلك فإن نفوذ هذه المستعمرات كان واسعا فى مجـــال التجارة ، وأحيانا فى مجال العقيدة الدينية .

وكان من الملائم تحديد نفوذ البرتغال فى منطقة غرب افريقيا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، فقد انقسم ساحل غرب افريقيا إلى غينيا العليا (من رأس بلانكو إلى سيراليون تقريبا) وغينيا السفلى (من سيراليون إلى الكاميرون) وانقسمت غينيا السفلى إلى أربعة أقسام سمى كل منها باسم السلعة الرئيسية الذى يصدرها فأولها يعرف باسم « ساحل الغلال » وسمى بذلك نسبة إلى « غلال

---

(٤٤) عندما استقرت الأمور لدولة البرتغال فى منطقة غرب أفريقيا ، لم تعمل لصالح السكان الوطنيين ، وذلك بشراء منتجاتهم بأسعار ملائمة ، ولكن الذى حدث هو عكس ذلك ، فقد كانت البرتغال تحصل على هذه المنتجات الإفريقية بأسعار بخس ، مما جعل الإفريقيون يرحبون بالإنجليز والفرنسيين لأن هؤلاء الأوربيين الجدد كانوا يحصلون على المنتجات الأفريقية بأسعار مرتفعة ، وكانوا يبغون من وراء ذلك تحقيق هدفين ، أولهما العمل على استمالة الإفريقيين إلى جانبهم . وثانيهما تأليب هؤلاء الأفارقة على البرتغاليين ، حتى يتيح ذلك لهم توطيد أقدامهم فى منطقة غرب أفريقيا ، وهذا ما حدث فى نهاية القرن التاسع عشر (المترجم) .

الفردوس » الخاصة بفلفل ملاجيوتا Malagueta ، وهذا القسم يعرف فى الوقت الحاضر باسم ساحل ليبريا الحديثة ، وثانيها ساحل العاج وساحل الذهب وثالثها ساحل العبيد، ورابعها الساحل الواقع بين نهرى الفولتا ، ودلتا نهر النيجر .

وكان نفوذ البرتغاليين ضعيفا فى غينيا العليا ، الواقعة إلى الشمال من السنغال لأن أرض هـذه المنطقة كانت مسكونة بعـدد قليل من الناس ، لأن تجارتها أيضا كانت قليلة وغير هامة . لكن فى الفترة ما بين ١٤٧٨ ، ١٥١٣م احتفظ البرتغاليون لأنفسهم فى غينيا العليا بمستعمرة واحدة فقط ، كانت هذه المستعمرة تمثل حصن أرجوين ، وكان من المراكز الهامة الأخرى التى احتفظ بها البرتغاليون مركز تجارى فى الداخل يقع فى وسط طريق قوافل - وادان ، وقد منعت عداوة تجار الصحراء كميات كبيرة من تجارة القوافل - القادمة من غرب افريقيا إلى مراكش - من الاتجاه إلى حصن أرجوين Arguin ، ولكن كان فى إمكان البرتغاليين الحصول على السلع التجارية التى يريدونها بسهولة من التجارة المباشرة مع الزنوج الموجودين فى الجنوب ، ولكن يبدو أنهم لم يوفقوا فى ذلك ، بسبب سقوط وانهيار حصن أرجوين .

وكان نفوذ البرتغاليين يمتد لمسافة كبيرة فى الداخل ، أى فى النصف الجنوبى من غينيا العليا الواقعة إلى الجنوب من نهر السنغال ، وكان السبب فى ذلك راجع إلى الظروف الملائمة التى تتمثل فى خطوط المـلاحة النهرية الجيدة الممثلة فى نهر غمبيا والسنغال وبعض الأنهار الأخرى الصغيرة ، هذا إلى جانب روافد الساحل الواقـع إلى الجنوب من غمبيا . وكانت الشعوب المحلية من الزنوج - باستثناء التكرور الذين لم يخضعوا لسيطرة الدول الإسلامية فى الشمال - منظمة فى مجموعات سياسية صغيرة . وبعد اضمحلال امبراطورية مالى تصدوا للتوغل التجارى البرتغالى ، ورغم ذلك فقد تمكن البرتغاليون من تأسيس مستعمرة برتغالية خالصة ، تقع بعيداً عن الساحل فى جزر رأس الفيرد ، وكانت هذه المستعمرة تعد قاعدة قوية كى

تتيح التوغل فى الأراضى الرئيسية من القارة ، وبذلك تمكن البرتغاليون فى وقت مبكر من الاستيطان فى هذه الجزيرة ، وملكوا الكثير من الملكيات ، بالإضافة إلى حصولهم على امتياز يخول لهم حرية التجارة فى جزء رئيسى من القارة الافريقية ، وعلى هذا الأساس توغلت رسل برتغالية رسمية داخل البلاد ، فوصلوا فى عام ١٥٣٤م إلى مالى ، ومن المحتمل أنهم وصلوا فى عام ١٥٦٥م إلى تمبكتو ، وكان هؤلاء الرسل قد أسسوا فى جزر رأس الفيرد ، وكالات تجارية فى نقط عديدة من الساحل ، وعلى شواطىء معظم الروافد الصغيرة والأنهار الواقعة بين السنغال وسيراليون ، وبهذه الطريقة وصل النفوذ البرتغالى بسرعة بعيدا جدا نحو الداخل حتى أسواق الماندى فى الكانتور Cantor الواقعة فى المنطقة العليا من نهر غمبيا ونهر السنغال ، كما وصلوا أيضا إلى السنغال حتى مناطق التعدين فى الذهب الواقعة فى بامبوك Bambuk (وانجازا العرب) .

ولم تكن نتائج نفوذ البرتغاليين فى غرب افريقيا سيئة من وجهة النظر التجارية ، وذلك لاستغلال تجارة غرب افريقيا ، على نطاق واسع ، وكانت هذه التجارة تتمثل فى خام الذهب والفلفل والصمغ العربى والعبيد ، وكانت الواردات البرتغالية تتمثل فى الأقمشة والخردوات ، وكان نفوذ البرتغاليين فى المناطق الواقعة بين السنغال وسيراليون قد حقق لهم الكثير من المزايا ، مع أن هذه المنطقة لم تحز قبولا من جانب حكومة البرتغال أو من جانب البرتغاليين ، ولم يتوقع أن يقوم البرتغاليون بجعل الأفريقين فى الأراضى الرئيسية من القارة الأفريقية مسيحيين كالبرتغاليين أنفسهم ، لهذا اتجه البرتغاليون إلى الاستيطان فى الجنوب ، والتزاوج من الأفريقيات ، وتأسيس مجتمعا من المولدين ، وقد تحرر مجتمع هؤلاء المولدين من قيود الحياة الأفريقية والأوربية ، وضم مجتمع المولدين حشدا مؤلفا من عناصر مختلفة من الناس غير المرغوب فيهم كالهاربين والمنفيين من كل من البرتغال ، ومن الأراضى الأوربية الأخرى ، وفى خلال القرن السادس عشر ، لم يتعرض

الافريقيون إلى أى تأثير من جانب المسيحيين ، وفى الوقت نفسه ظهر تجار من أقطار أوربية أخرى، على مسرح الأحداث فى غرب افريقيا ، ولم يكترث هؤلاء التجار الجدد وبخاصة التجار المولدون بمصالح البرتغال فى غرب افريقيا) ، وكانوا يهدفون من وراء مجيئهم إلى غرب افريقيا إلى إعداد وكالات للتجارة مع أوربا . وحاولت حكومة البرتغال فى عام ١٥١٨م أن توقف هذا التدهور ، وذلك بإلغاء حقوق التجارة فى الأرض الأم (القـارة الأفريقية) ، وكان هذا الإلغاء منصباً على سكان جزر رأس الفيرد . ومن ناحية أخرى ، فقد ساندت حكومة البرتغال الإرساليات الكاثوليكية القادمة من البرتغال ، ولكن هذه المساندة جاءت متأخرة ، هـذا باستثناء المنطقة الموجودة حول مستعمرة البرتغاليين فى كاتشيو Cacheu . وتعتبر الأقاليم الساحلية الواقعة بين السنغال وسيراليون أرضا صالحة لصيد العبيد ، وكان الكثير من تجـار الدول الأوربية سيئ السمعة لأنهم كانو يتجرون فى الرقيق .

وكان للبرتغاليين اتصال قليـل بصفة أساسية بسواحـل الحبوب والعاج ، والسبب فى ذلك يرجع إلى افتقار هذه السواحل إلى الموانى الطبيعية ، كما أن العواصف والتيارات المائية التى ترتطم بهذه الشواطىء تجعلها غير آمنة بالنسبة للسفن المغامرة ، التى تريد الإبحار بالقرب من الشاطىء مدة من الوقت . وبناء على هذا فقد بقى السكان فى هذا الجزء من منطقة غرب افريقيا يعيشون فى حرية ملموسة ،وفى مأمن بسبب حصانة هذا الشاطىء أى لعدم استخدام السفن الأوربية له مما جعلهم فى منأى عن النفوذ الأوربى حتى القرن التاسع عشر .

ومن ناحية أخرى فإن ساحل الذهب كان يمثل مسرح الأحداث بالنسبة لنشاط البرتغاليين التجارى فى كل غينيا . فبالإضافة إلى مراكز قيادتهم فى المينا ، بنى البرتغاليون حصونا فى اكسيم Axim وشاما Shama ، وكانت

هذه الحصون تشبه قلعة المينا ، التى لاتزال آثارها باقية حتى اليوم ، وكذلك فى اكر Accra وعلى الرغم من ذلك فإن شعب الجايا (٤٥) Ga كان قد قام فى عام ١٥٧٦م بالاستيلاء على أحد الحصون البرتغالية بعد أن دمره . وفى السنوات الأولى من القرن السادس عشر كان التجار والموظفون الرسميون يرسلون إلى البرتغال فى كل سنة مبلغا وقدره ١٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى أو ما يعادل ٤٠٠,٠٠٠ دولار بعملة ذلك الوقت ، (كانت هذه العملة الذهبية تساوى $\frac{1}{10}$ الإنتاج العالمى من الذهب) وكان هذا المبلغ ثمنا لما يبيعه التجار البرتغاليون لسكان غرب افريقيا (٤٦) من الأقمشة والخردوات والخرز والعبيد . ومن الأشياء الغريبة التى حدثت فيما بعد قيام البرتغاليين بتوريد العبيد إلى ساحل الذهب . فهذه هى الحالة التى كان عليها غرب افريقيا فى القرن السادس عشر ، ومن المحتمل أيضا أن يكون التجار فى غرب افريقيا فى حاجة إلى العمال الذين يقومون بالعمل فى المناجم ، وفى حاجة أيضا إلى الحمالين الذين يحملون مقادير كبيرة من السلع التجارية التى يتسلمونها بدلا من خام الذهب ، الذى كانوا يحضرونه إلى الساحل ، وكما سنرى فيما بعد ، أن البرتغاليين قد

---

(٤٥) من الواضح أن شعوب غرب أفريقيا لم تتقبل الاستعمار البرتغالى ، بل كانت هذه الشعوب تلفظه ، ودليلنا على ذلك قيام شعب الجايا بتدمير أحد الحصون البرتغالية ، وإن دل هذا على شيء إنما يدل على رفض الأفارقة إلى هؤلاء الدخلاء المستغلين ، وإذا كانت شعوب غرب أفريقيا قد نجحت فى إبعاد خطر الاستعمار البرتغالى إلى حد بسيط إلا أنها ما لبثت أن وقعت فى قبضة نوع آخر من الاستعمار كان أشد شراسة وبأساً ، هو الاستعمار البريطانى الفرنسى . (المترجم) .

(٤٦) استغلت البرتغال منطقة غرب أفريقيا منذ أن وصلت إليها فى بداية النصف الأول من القرن الخامس عشر ، ومنذ أن قامت بإنشاء بعض المراكز التجارية على ساحل غرب أفريقيا كأسواق لتصريف منتجاتها الصناعية ، رغم قلة هذا الإنتاج الصناعى ، وذلك لأن البرتغال لم تكن فى عداد الدول الأوربية الصناعية الأخرى ، بل كانت أقل مستوى فى مجال الصناعة ، ويرجع ذلك إلى فقرها فى المواد الخام ، فضلا عن قلة رؤوس الأموال ، ولكن على الرغم من ذلك تمكنت البرتغال من تصريف بعض منتجاتها بين سكان غرب أفريقيا التى بلغت حصيلتها السنوية ١٠٠٠ جنيه استرلينى ، ويعتبر فتح الأسواق بالنسبة للدول الأوربية من أهم أهدافها التوسعية . ويبدو أن هذا العائد كان قليل بالنسبة للبرتغاليين فاضطرهم ذلك إلى الاتجار فى الرقيق وبخاصة بعد أن بدا فى الأفق أهمية هذه السلعة البشرية لاستخدامها فى العالم الجديد . (المترجم)

أحضروا العبيد من مناطق (البنين Benin ودلتا نهر لنيجر).

وعلى الرغم من أن تجارة البرتغاليين فى ساحل الذهب كانت كبيرة إلا أن نفوذهم كان محدوداً، فقد كان موقف الأقاليم الساحلية تجاه البرتغاليين ينحصر فى أن تكون قوتهم العسكرية داخل حصونهم وسفنهم، وفى الوقت نفسه رحبت الشعوب الساحلية أيضاً بالبرتغاليين من أجل الاتجار معهم ومن أجل الفوائد التى تعود عليهم من جراء هذه التجارة، وأصرت هذه الشعوب على أنه من الضرورى أن يتجر البرتغاليون مع الشعوب الداخلية من غرب افريقيا حتى يمكن للبرتغاليين الحصول على معدن الذهب، ولكن الأقاليم الساحلية رأت أنه من الواجب أن تكون تجارة الذهب تحت إشرافهم، لهذا قاوموا بشدة محاولات البرتغاليين فى اقامة اتصال مباشر فى الداخل، وعارضوا بقوة البرتغاليين أيضا فى احتكار تجارتهم مع الأوربيين، ولم يمكنوهم من ذلك واعترضوا على العادة التى يتبعها البرتغاليون والتى تتمثل فى ارسال حملات تأديبية ضد الدول الأفريقية التى كانت تتاجر مع دول أوربية أخرى. وخشوا من أن يستخدم البرتغاليون حصونهم قواعد لمد نفوذهم المسيحى والسياسى فى داخل الوطن الأفريقى مما يجعلهم تحت السيطرة البرتغالية تماماً وأصروا أيضاً على أن تصير الأرض التى أنشأ البرتغاليون عليها حصونهم ملكا للأفريقيين، وتقتصر الحقوق البرتغالية فى هذه الأرض على عقود الإيجار فقط.

وجذبت تجارة البرتغاليين مع الافريقيين أعدادا كبيرة من الأفريقيين الذين قدموا من الداخل ومن الساحل، فقد ترك هؤلاء الافريقيون وطنهم فى الداخل وجاءوا إلى الساحل ليعملوا فى المدن الجديدة التى بدأت تنمو بالقرب ومن الحصون، وبخاصة حصن المينا، ولم تكن الشعوب التى وفدت من الداخل إلى ساحل غرب افريقيا خاضعة لسلطة الرؤساء الأفريقيين القضائية، بل أنهم فيما يبدوا كانوا

لايخضعون إلى أحد . وقد تزوج رجال الحاميات البرتغالية من السيدات الأفريقيات . وبمرور الوقت تطورت المجتمعات الأفريقية وأصبحت كالمجتمعات الأوربية المسيحية مع أن سكانها كانوا من الأفارقة الوثنيين ، الذين خضعوا لسلطة رؤساء منهم ، حيث كانوا يحكمونهم بنظام قريب من النظام الأوربى . وكان هؤلاء الحكام الأفريقيون مسئولين أمام قادة الحصون البرتغالية .

ومارس البرتغاليون تجارة قليلة فى المنطقة الواقعة بين الفولتا ولاجوس ، وكان هذا الجزء من غينيا لاينتج الذهب ، لذا لم يجد البرتغاليون صعوبة فى محاولة التغلب على الصعوبات التى تتضمن إيجاد اتصال دائم مع وطنهم عبر المحيط والبحيرات التى يتميز بها هذا الجزء من الساحل . وقد امتد نشاط البرتغاليين على الساحل من لاجوس (الواقعة بجوار المدخل الدائم للبحيرات) إلى دلتا النيجر وبخاصة عند البنين ، ويرجع ذلك إلى أسباب كبيرة منها أن هذا الساحل كان من السهل اختراقه ، كما أن السفن البرتغالية كانت تلجأ إلى مرافئه الآمنة ، ومنها أن البرتغاليين وجدوا فيه تجارة محلية متقدمة ، فمن غير المشكوك فيه أن هذه المنطقة شكلت جزء من تجـــارة اليوروبا ، فباستثناء الفلفل والعاج لم يكن هناك طلب من جانب أوربا على السلع الرئيسية من هذه التجارة ، ولكن البرتغاليين اكتشفوا أن بعض هذه السلع كان يتمثل فى خرز الاكورى Akori والأقمشة والعبيد ، وكانت هذه البضـــائع مطلوبه فى ساحل الذهب ، واهتمت شعوب ساحل الذهب بخرز الأكورى ، وبالملابس التى تحضر من الجهة الغربية من نيجيريا (من أجل هذه المسألة أحضر البرتغاليون معهم من المغرب الملابس والأقمشة) . ومن المفروض أن بعض كميات من هذه السلع كانت تصل إلى ساحل الذهب ، وكان يتم ذلك بواسطة طرق التجارة الأفريقية ، قبل وصول البرتغاليين إلى مسرح هذه الأحداث ، فلم تكن البرتغال نفسها هى المورد الوحيد للبضائع الصناعية فى ساحل الذهب ، لأن السلع التى كان فى استطاعتها تقديمها كانت أما قليلة الجاذبية ، بالنسبة لمصدرى الذهب ، وإما أنه كان فى الإمكان شراؤها

بنفس الثمن من الأقطار الأوربية الأخرى ، وكان البرتغاليون يفضلون بطبيعة الحال أن يبادلوا بضائعهم الأوربية فى مقابل الحصول على الإنتاج النيجيرى الذى يعيدون بيعه مرة ثانية فى ساحل الذهب ، وبهذه الطريقة يحصلون على فائدتين بدلا من فائدة واحدة .

وكان السبب الثالث الذى يوضح لنا اهتمام البرتغاليين أنفسهم بالمنطقة الساحلية الواقعة بين لاجوس ودلتا النيجر ، هو بسط نفوذهم على البنين التى كانت الدولة الأفريقية الكبرى فى ذلك الوقت ، وهى الدولة التى يتعامل معها البرتغاليون مباشرة لأنها تطل على البحر بقدر كاف ، وعلى الرغم من أن البرتغاليين كانوا لايزالون يبحثون عن حلفاء أقـــوياء فى صراعهم ضد العالم الإسلامى ، إلا أنهم كانوا غير مدركين للمسافة التى تقع بين البنين والحدود الإسلامية (فقد كانوا يقللون من شأن هذه المسافة وأيضا كانوا غير مدركين لحجم مملكة البنين ، أو أنهم كانوا يغالون فى تقدير حجم هذه المملكة) وكانوا اذا استطاعوا أن يسيطروا على هذه المملكة وتجارتها ووضعها تحت نفوذهم. فإنهم فى هذه الحالة يحققون مزايا اقتصادية وسياسية ومن أجل هذا أسسوا عام ١٤٨٦م مركزا فى أوغوتو Ughoto (جواتوا Gwato) التى أصبحت ميناء مدينة البنين (على مسافة ٢٠ ميلا) وبعثوا الإرساليات التبشيرية إلى البنين فى محاولة لتحويل الملك ورجاله الأساسيين إلى أسلوب الحياة المسيحية .

واحتفظ مركز أغوتو Ughoto ، بأهميته لعشرات من السنين ثم أصبح بعد ذلك مهجورا ، وذلك ليس بسبب ارتفـــاع نسبة الوفيات من البرتغاليين الذين تعرضوا للحمى فى منطقة البنين ، ولكن لعدم أهميته ، والدليل على و ذلك بقاء إرسالية مملكة وارى Wari القريبة من مملكة البنين حتى نهاية القرن السابع عشر ، وقد أدى ذلك إلى نشاط الحركة التجارية فى هذا الإقليم ، وفى عام ١٥٠٦م قرر البرتغاليون على سبيل المثال أن

يوقفوا شراء التوابل من غرب افريقيا ، لأنهم تأكدوا من أن هذه التوابل الأفريقية ، لم تعد مقبولة لدى الأوربيين ، بينما كانت التوابل الآسيوية أكثر قبولا عندهم ، وكان ملك البنين قد كبح جماح البرتغاليين ، وذلك بفرض السيطرة الصارمة على النشاط التجارى فى البنين ، ومن ذلك رفضه تصدير العبيد الذكور ، ويبدو لأنهم كانوا يمثلون شىء ذو قيمة بالنسبة للسلطة الملكية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لأنهم كانوا يمثلون الاقتصاد الخاص بالوطن . ويرجع السبب الرئيسى وراء انسحاب البرتغاليين من مملكة البنين إلى أن ملكها وحكومتها كانا ميالين إلى الاستقلال ، وإلى القوة التى يمكن بها إيجاد دول تابعة للبنين حتى تزيد من قوة اقتصادها ومن تنفيذ أغراضها السياسية .

ومن الواضح أن آمال البرتغاليين العريضة كانت تتمثل فى مقدرتهم على فرض سيطرتهم على مملكة الوارى wari الضعيفة والصغيرة الحجم ، وقد أدرك البرتغاليون أنه من الأفضل لهم أن يمارسوا تجارتهم (محاولين زيادة ملموسة فى تجارة العبيد) فى كل ساحل غرب افريقيا إبتداء من لاجوس وحتى الكنغو ، فقد بدأوا منذ عام ١٤٩٣ م الاستقرار فى قواعد شيدوها فى جزر خليج غينيا مثل قاعدة ساوتومى sao Thomé وفرناندو بو Fernando po هذا بالإضافة إلى الجزر الموجودة فى خليج غينيا الممثلة فى أوبرنسيبى oprincipe (جزيرة الأمير) والانوبون Annobon وقد استخدمت البرتغال فى هذه الجزر نفس الوسائل التى كانت تستخدمها فى جزر رأس الفيرد ، وكانت أيضا تأمل فى السماح للمستوطنين بالإتجار بحرية فى داخل القارة ، لأن هذا سوف يؤدى إلى تطور حركة التجارة مع البرتغال ، وعلى أثر هذا استقر عدد قليل من البرتغاليين فى المناطق الاستوائية بعيداً عن منطقة غرب افريقيا ، ولكن الموقف تغير عندما اتضح أن الجزر التى احتلتها البرتغال فى المحيط الأطلنطى كانت أكثر ملاءمة من المنطقة الاستوائية ، لأنها تتميز بالتربة البركانية الخصبة وبالمطر الغزير .

كل هذه العوامل كانت ملاءمة لزراعة قصب السكر وبعض الغلات الأستوائية الأخرى التي وجدت لها سوقا رائجة في أوربا . وفي العشرينيات من القرن السادس عشر طور المستوطنون زراعة القصب وجعلوها تحتل المرتبة الأولى ، وأهملوا التجارة في الأرض الرئيسية من القارة الافريقية باستثناء حصولهم على العبيد الذين سيعملون في مزارعهم الخاصة . وفي عام ١٥٧٠م حقق زراع القصب البرتغاليون الرخاء وأتاح ذلك الفرصة لعبيد الجزر من الهروب والفرار من تحت السيطرة البرتغالية ، بعد ذلك بدأ الكثير من الزراع في نقل أنشطتهم عبر الأطلنطي إلى سهول البرازيل الساحلية الأستوائية ، التي تم استعمارها من جانب البرتغاليين ، ومع ذلك فإن جزر ساو تومي على وجه الخصوص ظلت هامة بالنسبة للبرتغاليين ، لأنها لعبت دوراً أساسيا في جمع العبيد وإرسالهم للبرازيل .

وفي نهاية القرن السادس عشر لم تعد البرتغال هي الدولة الأوربية الوحيدة التي ترغب في إقامة اتصالا دائما مع غرب افريقيا ، فإلى جانبهم كان الهولنديون والانجليز والفرنسيون والبعض من الدول الأوربية الأخرى ، وكانوا جميعا في قلق بسبب احتكار البرتغال لمنطقة غرب افريقيا ، وكانت هذه الدول تعمل من جانبها على تحطيم هذا الأحتكار وترغب في إنشاء مراكز خاصة بها على شواطىء غرب افريقيا ، وبذلك بدأ عهد جديد نظرت فيه دول أوربا الغربية إلى غرب افريقيا على أنه مصدر من مصادر الرق اللازم للعمل في المزارع التي أنشأوها في جزر الهند الغربية ، وفي المناطق الأستوائية في العالم الجديد. ففي هذه الأماكن كانت المنافسة على أشدها فيما بين هذه الدول من أجل هذه التجارة .

الفصل الخامس

المنافسة الأوربية على التجارة فى الأراضى الساحلية فى غينيا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين

بداية تجارة الرقيق عبر الأطلنطى :

لم يكن البرتغاليون هم الأوربيون الوحيدون الذين تمكنوا من كسب الشهرة والثروة والقوة، وذلك بإنشائهم خطوط مواصلات بحرية مباشرة، تربطهم بتجارة المحيط الهندى الغنية، وتربطهم أيضا ببعض الأجزاء البعيدة من آسيا. ومن المحتمل أن كريستوفر كولمبس وهو بحار من مدينة جنوا كان عضوا فى البعثة البرتغالية التى شيدت قلعة المينا فى عام ١٤٨٢م، وقد أدرك كولمبس جيدا الفوائد التى يمكن الحصول عليها من التجارة البحرية المباشرة مع الأراضى الواقعة بعيداً عن أوربا، واعتقد أن الطريق الذى يصل مباشرة إلى آسيا يعتبر من أهم الطرق التى يقوم البرتغاليون بالبحث عنها حول افريقيا، وكان فى الإمكان إيجاد هذا الطريق بواسطة الإبحار فى اتجاه الغرب عبر المحيط الأطلنطى، وقد استطاع كولمبس بعد صعوبات من اقناع الملكة ايزابيلا التى وحدت كلا من مملكتى قشتاله وأرجون، اللتين تكونين فى الوقت الحاضر مملكة أسبانيا بأن تزوده بالسفن والرجال، وفى عام ١٤٩٢م بدأ كولمبس رحلته إلى جزر الهند الغربية (٤٧)، وبعد أن قضى فى الرحلة

---

(٤٧) كان هدف كل من دولة البرتغال وأسبانيا الوصول إلى الهند، أو فيما يسمى بجزر الهند الشرقية. لهذا كانت الدولتان متفقتان على الهدف وهو الوصول إلى الهند للاستئثار بتجارته والقضاء على النفوذ العربى فى هذه الجهات، ولكنهما اختلفتا فى وسيلة التنفيذ. فبينما اتجهت البرتغال صوب الجنوب متخذة طريقها على طول الساحل الغربى لأفريقيا والدوران=

ثلاثة وثلاثين يوماً اكتشف الجزر التى كان يفترض أنها جزر الهند الشرقية الواقعة فى آسيا . وفى عام ١٥٠٤م قام كولمبس وآخرون برحلات كشفية ، وضح منها أن كولمبس وصل ليس فقط إلى جزر الهند الشرقية ، ولكنه اكتشف أيضا الجزر الواقعة فى القارة التى اكتشفت فى ذلك الوقت ، وسميت بالعالم الجديد ، والتى سماها الأوربيون بأمريكا .

ولقد نجح البحارة البرتغاليون فى هذا الوقت فى إقامة طريق بحرى إلى آسيا مارا حول رأس الرجاء الصالح وطالبوا بحقوق مطلقة فى الأراضى التى تم كشفها أثناء رحلاتهم ، لهذ أدعت أسبانيا احتكار استغلال جزر الهند الغربية والأرض الرئيسية فى أمريكا التى تم اكتشافها بواسطة المكتشفين ،

= حول رأس الرجاء الصالح « The Cape of Good Hope » ، ثم عبور سفنها المحيط الهندى مارة من جنوب شبه الجزيرة العربية ، حتى وصلت إلى الهند قبل أسبانيا ، وبالفعل نجحت فى ذلك .

وفى الفترة نفسها إتجهت أسبانيا وجهة أخرى لاعتقادها فى نظرية كروية الأرض ، ففى تلك الأثناء سادت الأوساط العلمية نظرية مفادها أن الأرض كروية الشكل ، بمعنى أنه إذا بدأت أية سفينة فى الإبحار من نقطة معينة فى المحيط الأطلسى سواء أكان ذلك فى اتجاه الشرق أم الغرب ، فإنها سوف تعود بالتالى إلى نفس النقطة التى بدأت منها ، بعد أن تكون قد دارت حول الأرض ، وهذا ما اتبعته أسبانيا بالفعل .

ومن هذا المنطلق أرسلت أسبانيا بعثاتها الكشفية إلى الهند عن طريق الغرب ، بحيث اتخذت سفنها طريقها تجاه الغرب ، أى عبر المحيط الأطلسى والهادى . ولكن بالصدفة اكتشفت هذه السفن جزر الكاريبى ، وهى الجزر التى عرفت فيما بعد باسم جزر الهند الغربية والتى أتمت أسبانيا كشفها . وبعد ذلك واصلت السفن الأسبانية جهودها الكشفية حتى وصلت فى نهاية الأمر إلى الهند ، مع أن البرتغال كانت قد سبقتها فى هذا المضمار . ولكن على أية حال فإن أسبانيا كانت قد وصلت إلى هدفها باستخدامها طريق الغرب ، بل وأكدت للعالم بهذه الرحلة الكشفية نظرية كروية الأرض ، بل وحققت أسبانيا هدفها الأساسى فى الوصول إلى الهند .

والخلاصة أن أسبانيا تمكنت من كشف العالم الجديد بمحض الصدفة ، ولم يكن هناك تخطيط من جانبها لكشف الأمريكتين . ويعتبر هذا الكشف من جانب أسبانيا بداية الصراع والتنافس الدولى الذى استمر طوال التاريخ الحديث ، بل وترتب عليه نتائج ذات أهمية بالنسبة لأفريقيا خاصة ، والعالم بصفة عامة . (المترجم) .

وبدا فى بداية الأمر أن قيمة الأراضى الجديدة كانت لاتكاد تذكر ، وأن شعوبها قليلو العدد وليس لديهم تجارة متقدمة من هذا النوع ، الذى كان كولمبس يبحث عنه ، وتشير الدلائل إلى أن أكبر جزر الهند الغربية ، كانت غنية بالذهب ، لذلك نجد المغامرين الأسبان يغزون هذه الجزر ، وذلك بغرض استغلال هذه الثروة ، ولكن كانت النتيجة مخيبة للآمال ، فقد حصلوا على نسبة قليلة من الذهب ، بعد عمليات الأستخراج التى كانت قد جرت هناك ، وكان الوطنيون من سكان جزر الهند الغربية قد أبيدوا تقريبا ، فإما أن يكون البعض منهم قد قتل أثناء عمليات الغزو وإما أن يكون البعض الآخر قد توفى بسبب تأثير الأمراض الجديدة ، التى كانت قد وفدت من أوربا مع الغزاة الأوربيين ، وإما أن يكون البعض الآخر منهم قد مات لعدم تحملهم مشاق العمل الذى كلفهم به الأسبانيون ، أثناء عمليات التعدين فى مناجم الذهب ، زد على ذلك فإن الأسبان قاموا بابتزاز الثروة المعدنية التى تمتلكها جزر الهند الغربية . وبعد ذلك غزا الأسبان الأراضى الرئيسية القريبة من جزر الهند الغربية ، وفى منتصف القرن السادس عشر الميلادى امتلك الأسبان ، أغنى مصادر المعادن الثمينة التى ملكتها أوربا ، ألا وهى مناجم الفضة فى المكسيكو وبيرو .

وكان قد توفر لدى أسبانيا آنذاك الوسائل التى تجعل منها أغنى وأقوى دولة فى أوربا كلها . ولكن رغم هذا فإن فتوحاتها كانت أقل أهمية لأنها لم تتمكن من مواصلة العمل فى المناجم فى جزر الهند الغربية ، بسبب قلة الأيدى العاملة ، فى هذه الجزر ، التى لم تكن غنية فى معادنها فحسب بل أنها كانت تمتلك تربة ومناخ ملائم لزراعة غلات المناطق الأستوائية ، التى كان لها أهمية كبيرة فى أوربا ، وكان سكان أمريكا قليلى العدد ، مما أدى إلى عدم استغلال موارد بلادهم ، ويتضح ذلك فى جزر الهند الغربية التى لم يكن سكانها متعودين على العمل المركز ، فرأت أسبانيا أنه من

الضرورى الاتجاه إلى افريقيا كى تحصل على الرقيق(٤٨) اللازم للعمل فى ممتلكاتها فى أمريكا ، لأن الزنوج يمكنهم ممارسة العمل فى المناطق الأستوائية ، وقد شجع الأسبان على ذلك سهولة الرحلات بين غرب افريقيا وأمريكا ، وذلك بسبب الرياح والتيارات المائية التى تساعد السفن على الابحار فى عرض المحيط الأطلنطى ، وقد رحب تجار البرتغال الذين عملوا فى تجارة الرقيق من قبل ، باستغلال السوق الأمريكية الجديدة ، وذلك بالقيام بنقل الرقيق من غرب افريقيا إلى العالم الجديد لبيعه هناك ، وشجعهم على ذلك أن تجارة الرقيق فى ممتلكاتهم كانت محدودة .

وفى عام ١٥٣٠م بدأت تجارة الرقيق عبر الأطلنطى ، فقام الأوربيون بنقل عبيد افريقيا خلال هذا المحيط ، كى يبيعوهم فى العالم الجديد ، وكانت هذه التجارة هامة بالنسبة للعالم الخارجى ، وقد تركت هذه التجارة آثارا سيئة على الحياة العامة فى غرب افريقيا فى الثلاثة قرون والنصف التى تلت كشف العالم الجديد ، واختلفت تجارة الرقيق فى فترة الغزو الأسبانى لأمريكا عما كانت عليه فى القرن السادس عشر ، وسبب ذلك يرجع إلى أنه لم يكن لأسبانيا مراكز تجارية فى غرب افريقيا . ولكنها على الرغم من ذلك تمكنت من الحصول على العدد اللازم من العبيد عن طريق العقود (اسيانتوس Asientos) التى كانت تتم بين حكومة اسبانيا وبين تجار الرقيق الذين كانوا أما من البرتغاليين أنفسهم أو من وكلاء البرتغاليين . وإلى جانب التجار البرتغاليين وجد تجار من بريطانيا فى الفترة ما بين ١٥٦٢ ، ١٥٦٨م مثل الانجليزى جون هوكينز John Howkins ومع ذلك فان تجارة الرقيق فى القرن ١٦ كانت تتم بمعرفة التجار البرتغاليين ولكن على الرغم من ذلك فإن

---

(٤٨) تجدر الإشارة هنا إلى أن تجارة الرقيق فى أفريقيا لم تكن وليدة قدوم الأسبان إلى هذه القارة ولكنها كانت تمارس قبل ذلك الوقت بكثير ، وسوف يتضح ذلك فى هوامش الفصل السادس (المترجم) .

مقدرتهم على الإتجار فى العبيد عبر المحيط الأطلنطى كانت محدودة ، وذلك لأن السفن التى كانت متاحة لهذا الغرض لم تكن بالوفرة الكافية ، هذا إلى جانب أن الطلب على العبيد لم يكن كبيرا ، بالإضافة إلى أن العمل فى المناجم لم يحتاج إلى عمالة كبيرة ، حتى أن المزارع التى أنشأها الأسبان فى أمريكا والتى أنشأها البرتغاليون فى البرازيل كانت صغيرة ، والدليل على ذلك أن عدد العبيد الذين أرسلتهم البرتغال إلى أمريكا فى القرن السادس عشر بلغ ١٢٥٫٠٠٠ عبد (كان منهم ٧٥٫٠٠٠ يعملون فى المستعمرات الأسبانية ، ٥٠٫٠٠٠ يعملون فى المستعمرات البرتغالية فى البرازيل) وفى خلال نفس الفترة وجد ٦٠٫٠٠٠ عبد يعملون فى جزيرة ساوتومى Sao thomè .

وتطورت الزراعة فى العالم الجديد (أى فى الامريكتين) وبخاصة الزراعة التى قام بها البرتغاليون فى البرازيل ، فقد خطت خطوة كبيرة فى الثلث الأول من القرن السابع عشر ، ورغم ذلك فإن تجارة الرقيق عبر الأطلنطى فى المائة سنة الأولى ، كانت لم تزد عن ٢٠٠٫٠٠٠ عبد من الأفريقيين الذين كانوا قد وصلوا إلى الأمريكتين ، ويمكن رؤية ذلك فى الفصل السادس . وقد نقل عدد أكبر من العبيد وبخاصة عندما كانت تجارة الرقيق فى أوجها وذلك فى أواخر القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين .

دخول الهولنديين فى تجارة المحيط :

لقد لفتت الثروة التى جلبها الأسبان من العالم الجديد المغامرين من البحارة وبخاصة من الدول البحرية فى أوربا الغربية ، فى الوقت الذى لم تلق مطالبة أسبانيا بالاستغلال المطلق لأمريكا قبولا من جانب الدول الأخرى ، أكثر مما لقيته البرتغال فى احتكارها للتجارة البحرية فى غرب افريقيا ، وكانت بريطانيا وفرنسا هما الدولتان الوحيدتان اللتان عارضتا النفوذ الأسبانى فى أمريكا فى القرن السادس عشر ، ولكنهما لم تحققا نجاحا كبيرا فى تأمين وجودهما فى أمريكا ، أكثر منه فى غرب افريقيا ، بمعنى أن نفوذ فرنسا وانجلترا فى غرب افريقيا كان أكثر من نفوذهما فى

أمريكا . وفى آغلب الظن أنهما أقنعتا نفسهما بالعمل على نهب ومهاجمة المستوطنات الاستعمارية الأسبانية ، بل ومهاجمة الأساطيل الأسبانية ، التى كانت تنقل الفضة من المناجم الأمريكية إلى أوربا .

ولم يواجه النفوذ الأسبانى حتى عام ١٥٨٠م أى تحد فى أمريكا ، كما لم يواجه النفوذ البرتغالى بالتالى أى تحدفى افريقيا ، وفى هذا الوقت حكمت أسبانيا البرتغال ، وأصبحت هى المهيمنة على أعالى البحار ، وفى عام ١٥٧٢م ثار الشعب الهولندى فى الأرض المنخفضة ضد الحكم الأسبانى ، وقد تمكن الهولنديون فى النهاية من الحصول على الاستقلال ، وعملوا على المحافظة عليه رغم المحاولات التى قامت بها أسبانيا من أجل إخضاع هولندا من جديد ، وفى ذلك الوقت أصبح تجار الأراضى المنخفضة هم الموزعــون الأساسيون للتوابل والبضائع الشرقية ، التى كان يجلبها البرتغاليون من أسيا إلى شمال غرب أوربا . وفى نهاية القرن السادس عشر ، أرسل ملك أسبانيا فليب الثانى قوة من حملته لتحضر العصاة من رعاياه من الهولنديين من سكان الأراضى المنخفضة كى يعاقبهم ، زد على ذلك أنه أغلق مــوانى أسبانيا والبرتغال أمام السفن القادمة من الأراضى المنخفضة . وكان من نتيجة موقف فليب الثانى ضد الهولنديين أن صمموا على توسيع حربهم ضده فى أعالى البحار وعملوا على تدمير الأحتكارات التجارية فى أوربا وخاصة مايتعلق منها بالبرتغاليين والأسبان فى العالم الخارجى .

وكان الجزء الكبير من تجارة المحيط الهندى الممثلة فى التــوابل فى يد البرتغاليين وعلى هذا فقد ركز الهولنديون اهتمامهم بتدمير هذه التجارة ، وفى عام ١٦١٠م دمر الهولنديون القوة البحرية البرتغالية فى المحيط الهندى. وأصبحوا هم أصحاب السيادة فى هذا المحيط . وقبل عام ١٥٩٨م وما بعده ، أسس الهولنديون مراكز صغيرة وقليلة العدد على سواحل غينيا والكاريبيان ولكنهم لم يقوموا بهجوم على المصالح البرتغالية والأسبانية فى غرب افريقيا

وفى أمريكا مثل مافعلوا مع البرتغال فى المحيط الهندى . وفى عام ١٦٢١ تأسست الشركة الهولندية لجزر الهند الغربية The Duch west indies company ومن اسمها يمكن معرفة أن الأهتمامات الرئيسية لهـذه الشركة كانت تختص بالعالم الجديد ، ولكننا نرى أن نشاط هذه الشركة فى العالم الجديد كان له أصداء فى غرب افريقيا .

وقد مارست هذه الشركة الأسلوب الذى كانت تتبعه فرنسا وبريطانيا ضد أسبانيا والبرتغال فى مهاجمة السفن الأسبانية فى المياه الأمريكية ، وكان لهذا العمل من جانب هولندا تأثير كبير . وفى عام ١٦٣٠ فقدت أسبانيا وبشكل نهائى سيطرتها البحرية ، وبعد ذلك شرع الهولنديون فى مهاجمة البرتغاليين فى البرازيل ، وفى عام ١٦٣٧م ، استولى الهولنديون على قسم كبير من المستعمرات البرتغالية .

وقد استفاد الهولنديون عندما غزا البرازيل قائدهم موريس ناسيو M. Nassau الذى شجع الزراع البرتغاليين المستقرين فى البرازيل على مواصلة نشاطهم الزراعى ، فهم الذين يرجع لهم الفضل فى النهوض بزراعة قصب السكر والمحاصيل الأستوائية ذات القيمة التصديرية ، ولكن رغم هذا فإن هؤلاء الزراع لم يحققوا الأهداف التى طلبت منهم بسبب النقص فى الأيدى العاملة الممثلة فى زنوج افريقيا ، لذلك نجد أن موريس يشرع فى مهاجمة ساحل غرب افريقيا ، ويستولى على مراكز التجارة البرتغالية هناك . وفى عام ١٦٤٢م ، سقط فى أيدى الهولنديين كل حصـون البرتغاليين فى ساحل الذهب وهذه الحصون هى : حصن أرجوين Arguin والجورى Goree وساوتومى sâo thomé واللواندا Loanda .

وفى عام ١٦٤٠م ، حصل البرتغاليون على استقلالهم من أسبانيا وتبعا لذلك ، فلم يعد للهولنديين أى تبرير لمهاجمة الممتلكات البرتغالية . وعلى الرغم من ذلك فقد حاول الهولنديون أن يحتفظوا لأنفسهم بما حصـلوا

عليه من أسبانيا ، وفى عام ١٦٤٨م ، اســترد البرتغاليون من أيدى الهولنديين حصن ساوتومى وحصن لواندا . وفى عام ١٦٥٤م ، تمكن البرتغاليون وبصفة نهائية من طرد الهولنديين من البرازيل .

ومع ذلك فقد احتفظت الشركة الهولندية لجزر الهند الغربية بحصن أرجوين وحصن جورى ، كما احتفظت أيضاً بالمراكز الداخلية ، التى تقع فى الأرض الداخلية المواجهة لتلك الجزيرة واستردت أيضا الحصون القوية الواقعة فى ساحل الذهب التى كانت تشكل أقوى قوة أوربية فى ساحل غينيا ، ولعبت هذه الحصون دوراً أساسيا فى نشاط وتنظيم حركة تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلنطى ، ولم يعد من الملائم امام الهولنديين ان يبيعوا العبيد إلى الزراع البرتغاليين فى البرازيل ، لأن البرتغال كان فى إمكانها فى ذلك الوقت أن تمد هؤلاء الزراع بما يحتاجونه من رقيق إقليم لواندا ومن ساوتومى ، ولم يكن للأسبان مراكز تجارية فى غرب افريقيا ، فقد رفضوا شراء العبيد من البرتغاليين (الذين كانوا من وجهة نظر ملك أسبانيا رعايا متمردين) وكانت الشركة الهولندية قد وجدت سوقاً رائجة للعبيد ، بين المستوطنين الأسبان فى أمريكا . وبالإضافة إلى ذلك فقد أدى تدمير الهولنديين للقوة البحرية الأسبانية فى المياه الأمريكية ، إلى جعل كل المستعمرين الانجليز والفرنسيين يستخف بالمطالب الأسبانية فى العالم الجديد ، وقد احتفظت بريطانيا وفرنسا بجزر الهنــد الغربية التى كانت محتلة فقط بأفراد من الأسبان قليلى العدد ، ونظرا للخبرة التى حققتها الشركة الهولندية (٤٩) لجزر الهند الغربية فى العالم الجديد ، فقد كان لها المقدرة على تعليم هؤلاء المستوطنين كيفية النهوض بزراعة القصب من أجل تصديره

---

(٤٩) من المعروف أن الشركة الهولندية لجزر الهند الغربية ساهمت مساهمة فعالة فى تجارة رقيق غرب أفريقيا وبخاصة بعد أن اهتمت بريطانيا وفرنسا بالزراعة فى العالم الجديد ، هذا فضلا عن تزويدها للزراع برأس المال وبالآلات الزراعية . (المترجم) .

إلى أوربا ، وتعهدت الشركة بتزويد الزراع فى العالم الجديد بشروط ميسرة وبرأس المال و بالمعدات ، هذا إلى جانب تزويدهم بما يلزمهم بالعدد اللازم من العبيد للعمل فى المزراع الجديدة .

وأصبحت الكوراسيو Curasao والممتلكات الهولندية الأخرى فى الكاريبيان Caribcan من المراكز التجارية الهولندية المزدهرة لدى المستعمرين الأوربيين فى جزر الهند الغربية ، وفى المناطق الأستـوائية من الأراضى الأمريكية الرئيسية . وكان المزارعون الفرنسيون والأسبانيون والإنجليز يشترون عبيدهم وما يلزم مزارعهم من متطلبات أخرى من التجـار الهولنديين ، لأن الهولنديين كانوا فى مركز يسمح لهم بتزويد هؤلاء المزارعين بما يحتاجونه ، وفى الوقت نفسه أمن الهولنديون عمليات تسويق محاصيل المستوطنين فى أوربا ، وكانت هذه الأعمال من جانب الهولنديين مفيدة للغاية ، وخاصة أن السوق الأوربية المستهلكة لمنتجات جزر الهند الغربية كانت فى تزايد مستمر ، وبخاصة فإن استهلاكها من السكر قد زاد وذلك بعد الزيادة المضطردة فى تناول القهوة والشاى بكميات من السكر .

المنافسة الأوربية على تجارة الأطلنطى

على الرغم من أن التجارة الهولندية مع المستعمرات الأسبانية كانت مخالفة للقانون الأسبانى ، ومع ذلك فإن الحكومة الأسبـانية تركت الهولنديين يمارسون نشاطهم مع مستعمراتها فى العالم الجديد ، والسبب فى ذلك يرجع إلى أن أسبانيا نفسها كانت عاجزة عن إمداد كل مستعمراتها ، بما تحتاج اليه من عبيد ، ويرجع ذلك إلى ضعف أسطولها ، وعدم مقدرته على القيام ، بمنع التجار الهولنديين من ممارسة تجارتهم فى المستعمرات الأسبانية . وفى عام ١٦٥٠م وما بعده اتخذت كل من فرنسا وبريطانيا

خطوات إيجابية بشأن قصر تجارة مستعمراتهما على تجارهما وعلى سفنهما الخاصة .

وفى هذا الوقت كانت السفن الهولندية تقوم بنقل تجارة أوربا ، وكان التجار الهولنديون يبيعون منتجات افريقيا وأمريكا وآسيا إلى الإنجليز والفرنسيين وبعض الأوربيين الآخرين ، أى أن الأوربيين كان فى إمكانهم الحصول على منتجات العالم الجديد وآسيا وافريقيا عن طريق تجار هولندا ، وفى هذا الوقت أى فى القرن السابع عشر الميلادى ، وضعت نظرية اقتصادية تنص على أن ثروة الدولة تقدر على أساس ما تمتلكه من ذهب وفضة مما جعل رجال الدولة فى بريطانيا وفى فرنسا فى حالة قلق لأن كل مخزون بلادهم من المعادن الثمينة سيذهب إلى أيدى الهولنديين ، لأنهم يبيعون إلى الفرنسيين والإنجليز منتجات المناطق الأستوائية . وعلى هذا الأساس اعتقد الفرنسيون والإنجليز أن كمية الذهب والفضة الموجودة فى العالم ستصبح محدودة ، ويصبحوا هم بالتدريج أكثر فقرا وضعفا ، بينما تصبح هولندا أكثر ثراء وقوة ، لذلك قررت كل من الدولتين الإنجليزية والفرنسية ، أن تزيد من مساهمة بلديهما فى تجارة أوربا فيما وراء البحار ، وذلك ليس فقط لأن مخزون الذهب والفضة الخاص بكل منهما قد توقف عن الزيادة ولكنهما أيضا كانتا تريدان أن تزيدا هذا المخزون ، والسبب فى ذلك راجع إلى أن بريطانيا وفرنسا أصبحتا فى مركز يسمح لهما بأن تبيعا الإنتاج الاستوائى إلى الدول الأوربية الأ قليلة الثروة ، وبناء على ذلك وفى خلال القرن السابع عشر ، عملت كل من الحكومة الفرنسية والإنجليزية على تنمية شركات التجارة القومية كى تنافس الشركات الهولندية على تجارة ما وراء البحار ، وعلى وجه الخصوص فى آسيا وإفريقيا ، حيث كانت السلع التى يرغب الأوربيون فى الحصول عليها تشترى من المنتجين ، أو من التجار الوطنيين ، وكانت أوربا تحصل على جزء كبير من الإنتاج الأمريكى الذى يديره المستعمرون الأوربيون ولكن

فى مقابل ذلك كان عليهم أن يقاوموا الإحتكار الفعلى الذى تمارسه هولندا والذى وصلت فيه إلى الذروة ، وكان على كل من الحكومة الفرنسية والإنجليزية أن تتخذ من الإجراءات الضرورية ما يكفل لها حماية الأسواق التى تصدر لها منتجاتها الوطنية ، كما تعمل الدولتين معا وبكل الوسائل حتى تحصلا على الإنتاج الاستوائى من المنتجين أو التجار دون أن تنفق فى سبيل ذلك الفضة أو الذهب . وفى عام ١٦٥٠ وما بعده سنت الدولتان (فرنسا وبريطانيا) القوانين التى تخول لهما نقل تجارة بلديهما فى سفنهما الخاصة دون استخدام التجار الأجانب وسفنهم (٥٠) .

وبناء على الموقف الجديد من جانب فرنسا وبريطانيا نحو تجارة المستعمرات الزراعية فى أمريكا، وجزر الهند الغربية ، حققت نتائج هامة بالنسبة لغرب افريقيا ، فكانت هذه المزارع تعتمد على غرب افريقيا فى الحصول على الرقيق ، كما كان الطلب على الرقيق يتزايد بصورة مستمرة ، وذلك لأن حياة العبيد على ممارسة الزراعة لم تكن تتجاوز ثلاثين عاما، ولم يحافظ العبيد على زيادة أعدادهم فى المستعمرات الزراعية فى العالم الجديد لأن ظروف الرق لم تشجعهم على الزواج وتكوين الأسر . وعلى أية حال فإن الرجال كانوا يفوقون النساء عددا ، وكانت نسبة الرجال العبيد الذين يعملون فى المزارع إلى نسبة النساء ٢ : ١ . وقد ازداد الطلب على العبيد لأن كل المزارع والمستعمرات الزراعية ازداد عددها كى تفى بالمتطلبات الأوربية المتزايدة على قصب السكر ،والتمباك والبن ، والنيلة ،

---

(٥٠) حرصت كل من فرنسا وبريطانيا على المساهمة فى نقل تجارة ما وراء البحار إلى المستهلك الأوربى ، وذلك لتحقيق هدفين أولهما القضاء على القوة البحرية الهولندية التى كانت تتمتع بحق نقل هذه السلع التجارية إلى أوربا ، وثانيهما كى تزيد من حصيلة دخلهما ، وعلى هذا الأساس اتخذت هاتين الدولتين عدة إجراءات كان من أهمها قيام سفنهما بنقل تجارة ما وراء البحار إلى أوربا ، ثم العمل على حرمان سفن الدول الأوربية الأخرى كالبرتغال وأسبانيا وهولندا من القيام بنقل هذه التجارة . (المترجم) .

Indigo وبعض المحاصيل الأخرى . وفى عام ١٦٥٠ م كان الهولنديون هم الذين يتولون تزويد المزارع بالرقيق ، ومع ذلك؟ فلم يكن للهولنديين نصيب كبير فى تجارة المستعمرات الفرنسية والإنجليزية مما أدى إلى قيام انجلترا وفرنسا بالمشاركة فى تجارة الرقيق على نطاق واسع .

المنافسة الأوربية على تجارة الرقيق

لقد ساهم التجار الإنجليز بنصيب وافر فى تجاره الرقيق كى يحققوا الفوائد التى يصبون إليها ، فكانوا يبيعون الرقيق إلى المزارعين الفرنسيين أو الأسبان ، هذا بالإضافة إلى بيعهم إلى المستعمرين الإنجليز أنفسهم . وفى عام ١٦٥٠م وما بعده ، أصبح الجميع يتنافسون على تجارة الرقيق فى المحيط الأطلنطى ، فإلى جانب تجار الرقيق الانجليز والفرنسيين والهولنديين والبرتغاليين ، وجد تجار من بلاد أخرى مثل السويد Sweden والدنمرك Danmark وبراندنبرج Brandenberg (المانيا) فقد بدأ هؤلاء التجار جميعا فى ممارسة أعمال بيع الرقيق فى أسواق غرب افريقيا ، كما كانوا يبيعونهم بالتالى إلى المزارعين الأوربيين فى جزر الهند الغربية وأمريكا ، وفى ذلك الوقت لم تكن كل من بريطانيا وفرنسا قد أصبحتا قوتين استعماريتين كبيرتين لهما مستعمرات زراعية على جانب كبير من الأهمية فى أمريكا ، بل كانت كل ممتلكاتهما فى جزر الهند الغربية ، وكانت هذه الجزر تمثل مراكز لتوزيع الرقيق الذى يبيعونه إلى مزارعى الدول الأخرى ولم تعمل القلة الصغيرة من المتنافسين فى تجـــارة الرقيق بنفس الطريقة التى كانت تعمل بها بريطانيا وفرنسا ، ولكنهم اتبعوا الطريقة الهولندية التى كانت معروفة منذ سنوات قليلة ، وقد يسرت شركات الرقيق التابعة للدنمرك وللبراندنبرج الكثير من رأس المال والخبرة التى تم الحصول عليها من هولندا ، وقد اتخذ كل من الإنجليز والفرنسيين من الإجراءات الناجحة ما أتاح لهم فرصة

القضاء على احتكارات الهولنديين لتجارة الأطلنطى ، وقد دفع ذلك بعض التجار الهولنديين إلى البحث عن استثمارات وأعمال تجارية خارج البلاد المنخفضة .

ورأى كل من الفرنسيين والإنجليز والدنمركيين والسويديين والبراندنبرجيين إنه فى إمكانهم القيام بمنافسة مؤثرة فقط مع هولندا فى غرب افريقيا ، لو استطاعوا أن يكونوا شركات تجارية قومية National trading companies تسمى بأسماء مختلفة ، مثل شركات غرب افريقيا ، أو شركات جزر الهند الغربية ، بحيث يحصلون على عقود تخول لهم إحتكار تجارة بلادهم القومية فى غرب افريقيا ، وكانت أول شركة إنجليزية لها تأثير فعلى هى الشركة الملكية للمغامرين فى تجارة افريقيا The copany of the royal Adventurers trading into Africa (٥١) .

وقد منحت هذه الشركة فى عام ١٦٦٠م حق امتياز يخول لها التجارة فى غرب افريقيا . وفى عام ١٦٧٢م تأسست بعدها الشركة الملكية الافريقية The Royal Afrcan Company ، كما وجدت شركة الهند الغربية الفرنسية (The French west indies Company) التى منحت فى عام ١٦٦٤م حق امتياز يخول لها ممارسة نشاطها . وفى الواقع أنه كان يوجد هناك شركات انجليزية تم تأسيسها من مدة سابقة ، كانت تحتكر التجارة الإنجليزية فى غرب افريقيا ، ومنحت هذه الشركات الإنجليزية حق امتياز فى السنوات ١٥٨٨ ، ١٦١٨ ، ١٦٣١م وإلى جانب هذه الشركات الإنجليزية وجد أيضا أربع شركات فرنسية ، كانت تحتكر تجارة فرنسا فى منطقة غرب

---

(٥١) لم تكتف كل من بريطانيا وفرنسا بجعل سفنهما تقومان بنقل تجارة العالم فيما وراء البحار ، وحرمان سفن هولندا من هذا النشاط ، بل إنهما قامتا بتأسيس عدد من الشركات وذلك للإسهام فى تجارة غرب أفريقيا (المترجم) .

افريقيا ، فقد حصلت هذه الشركات على امتيازات فى الفترة ما بين ١٦٣٤م ، ١٦٥٨م ، ولكن لم تحقق واحدة من هذه الشركات المبكرة سواء الشركات الإنجليزية منها أم الفرنسية نجاحا دائما ، ولم يكن لهــذه الشركات ما كان للشركات الإنجليزية فى الفترة ما بين ١٦٦٠ ، ١٦٧٢ ، كما لم يكن لها أيضا مثل ما كان للشركات الفرنسية فى عام ١٦٦٤ من مزايا تمثلت فى أعــداد الرقيق الذين عملوا فى مزارع الهند الغربية ، ولم يــكن من المفروض أن يعمل التجار بصفة شخصية فى التجارة فى غرب افريقيا دون الحصول على حق امتياز يخول لهم ذلك أو الحصول على حق العضوية فى شركات قومية متخصصة .

ولقد اقتصرت التجارة بصفة رسمية على احتكار الشركات لها ، لأن الشركات الكبيرة والقوية فقط ، هى التى كان فى إمكانها أن تشيد الحصون العسكرية القوية فى القرن السابع عشر ، كى تحمى بها نفسها ، لأنه كان من الضرورى بالنسبة لهذه الشركات مواصلة تجارة الرقيق . وقد حصل التجار الأوربيون على الرقيق عن طريق الشراء من ساحل غرب افريقيا ، وليس من المؤكد أن تجارة الرقيق فى غرب افريقيا فى ذلك الوقت كانت قــد أصبحت راسخة وكانت بعض المستودعات (المحطات) فى حاجة إلى تزويدها بالعبيد وبالسلع التجارية الــلازمة لمقايضتها بالرقيق ، أى أنه كان من الضرورى إيجاد مستودعات لحفظ السلع التى تستبدل بالعبيد . وفى القرن السابع عشر الميلادى ، كانت هذه المستودعات فى حاجة إلى تحصين وحماية عسكرية بحيث تمكنها من صد الهجمات المعادية القادمة من شركة أو من جانب دولة منافسة تعمل فى تجارة الرقيق .

وفى الفترة ما بين ١٦٤٠ ، ١٧٥٠ ، تأسس عدد كبير من الحصون الأوربية والمراكز التجارية على شواطىء غرب إفريقيا ، وكانت ملكيتهم الخاصة تتغير بصفة مستمرة ، وذلك بسبب الحروب التى كانت تنشب بين الدول بسبب الإتجار فى الرقيق ، فكانت كل دولة تحاول أن توســع

نشاطها التجارى فى الرقيق ، وكان السبب المباشر وراء الصراع الأوربى هو محاولة كل دولة من هذه الدول الحصول على المراكز التجارية فى غرب أفريقيا ، فضلا عن الرغبة فى فرض السيطرة على المحيط الأطلنطى ، ومن المعروف أن تجارة الرقيق كانت تهدف إلى تزويد المستعمرات الأوربية فى الأمريكتين بالأعداد اللازمة من الرقيق . ولم يكن الغرض من هذه الحروب هو الحصول على قواعد فى غرب أفريقيا، بقدر ما كان الغرض هو الحصول على مستعمرات وتجارة فى العالم الجديد .

ولقد مر هذا الصراع الخاص بتجارة الأطلنطى وبتأسيس الإمبراطورية بطورين رئيسيين ، الأول : أن الإنجليز والفرنسيين قاموا بالتخطيط لتدمير السيطرة الهولندية على تجارة أوربا فيما وراء البحار ، والثانى : أن فرنسا وبريطانيا أوقفتا الحرب بينهما لتحقيق الهيمنة على تجارة العالم وإجبار هولندا على التخلى عن إمبراطوريتها المنهكة ، وقد تداخل الطوران معاً ، ومع هذا فيمكن القول بأن الطور الأول قد انتهى بعقد معاهدة أتورخت « Utrecht » فى عام ١٧١٣ م ، وقد نصت هذه المعاهدة على أن تحصل انجلترا على السيانتو « Asiento » أى على العقد الذى به تزود بـ ٤,٨٠٠ عبد ، وذلك لإرسالهم إلى أمريكا الأسبانية(٥٢) . وفى عام ١٧١٣ م حلت فرنسا محل هولندا كأقوى قوة أوربية على شواطىء غينيا العليا ، وفى نفس الوقت حدثت منافسة قوية بين كل من انجلترا وهولندا فى ساحل الذهب .

---

(٥٢) لقد تخلت بريطانيا عن هذا العقد فى عام ١٧٥٠ ويعنى هذا أن بريطانيا وقعت عقدا مع أسبانيا بهدف تزويد الأولى للاخيرة بما يلزمها من عبيد غرب أفريقيا (المترجم) .

فرنسا فى السنغال فى الفترة ما بين ١٦٣٠ ، ١٧٥٨ م :

كان النفوذ الفرنسى فى غرب أفريقيا يهدف إلى استغلال المنطقة المتسعة التى يمكن الوصول إليها من البحر عن طريق نهر السنغال . وعلى هذا فقد تأسست المراكز الفرنسية فى بادىء الأمر عند مصب نهر السنغال فى الثلاثينيات من القرن السابع عشر ، وفى عام ١٦٥٩ م اختيرت جزيرة القديس سانت لويس « Saint Louis » لتكون مركزاً لقيادتهم ، وشيد الفرنسيون فيها حصناً أنشئت من حوله مدينة ، وفى عام ١٦٧٧ م تمكنت فرنسا من الإستيلاء على حصنى « أرجوين » و« جورى » الهولنديين ، وقد أصبح حصن « أرجوين » فى ذلك الوقت مركزاً تجارياً هاماً ، بينما تطور حصن « الجورى » بسرعة وأصبح قاعدة بحرية رئيسية لفرنسا فى غرب أفريقيا .

وفى الفترة ما بين ١٦٩٧ م ، ١٧٢٠ م تمكن المكتشفون الفرنسيون والتجار والبعثات التبشيرية تحت حكم القائد الفرنسى أندريه برو Andre Brue من استخدام حصنى القديس لويس وجورى كمراكز لفرض السيادة الفرنسية على منطقة شاسعة من غرب أفريقيا ، وقد توغل الفرنسيون إلى الداخل بعيداً إلى بامبوك (وانجارا العرب) بينما أسسوا فى الجنوب مراكز تجارية عند البريدا « Albreda» فى غمبيا « Gambia » ، وفى بيساو « Bissau » وفى بولاما« Bulama » الواقعة على الساحل الذى كان يعرف فى ذلك الوقت باسم غينيا البرتغالية « Portugaese Guinea » وكانت النتائج التجارية لهذا التوسع مخيبة للآمال ، مع أن تجارة الصمغ والشمع والعاج والجلود والعبيد كانت قد تطورت ووصلت أوجها فى هذه الفترة ، وبلغت قيمة هذه التجارة حوالى ٥٠٠,٠٠٠ جنيه ، أو ما يساوى ٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار فى السنة ، وكانت الأرباح من هذه التجارة غير كافية لتدعيم مجهودات المحافظة على مصالح فرنسا فى منطقة كبيرة ومتسعة ، وكان هذا أحد الأسباب

التى تقول : لماذا لم يكن عند شركات (٥٣) غرب أفريقيا الفرنسية « The french west African Companies » القدرة فى أن تستمر قوية لفترة طويلة ، وفى الفترة ما بين ١٦٦٤ م ، ١٧٥٨ م تأسس ما لا يقل عن ست شركات على التوالى ، وكان هناك أكثر من سبب فى إخفاق شركات غرب أفريقيا الفرنسية ، فهذه الشركات لم تتدبر الأمر من أجل الحصول على العدد الكافى من العبيد اللازمين لمزارع جزر الهند الغربية الفرنسية ، وكان من المحتمل أن يكون عدد العبيد المصدرين من أفريقيا إلى فرنسا فى خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر تقدر بـ ٩٠٠٠ عبد فى السنة (وإذا قورن هذا العدد بذروة النشاط البريطانى فى هذه الفترة ، أى فى الأربعينيات من القرن الثامن عشر ، نجد أن ذروة النشاط البريطانى قد وصلت إلى ٢٥,٠٠٠ عبد وسبب ذلك يرجع إلى أن منطقة سنجامبيان Senegambian Region فأولا لم تكن منطقة صالحة للتجارة الأوربية فى الرقيق ولم يكن سكانها كثيرين ، وفى الشمال على طول وادى السنغال Senegal Valley ، كان التغلغل الفرنسى قوياً ، وثانياً أن أغلب الفرنسيين كانوا قد تغلغلوا فيها واصطدم الكثير منهم بمنافسة قوية من التجار الأفريقيين الذين كانوا ينتمون منذ فترة طويلة لقبائل المناندى «Mande» والغولانى «Fulani» (أو التوكولور Tukolor) وقد ثبت أنه من المستحيل بالنسبة للتجار الفرنسيين المحافظة على محطاتهم الداخلية لأية فترة من الزمن ، فكلما حاولوا ذلك تكبدوا الكثير من الأموال والقوة البشرية ، ومن المحتمل الشاك فى أن الفرنسيين قد نجحوا فى الحصول على أكثر من ١٠٠٠ عبد فى السنة من منطقة السنغال رغم المجهودات الضخمة التى قامت بها الشركات الفرنسية ،

---

(٥٣) من الواضح أن الشركات الفرنسية فى غرب أفريقيا لم تكن لها القدرة على الاستمرار فى استغلال موارد هذه المنطقة وبخاصة فى مجال استغلال الثروة البشرية ، وكذلك فى إستغلال الموارد الأخرى ، وسبب ذلك يرجع إلى المنافسة القوية من جانب الوطنيين والبريطانيين . هذا فضلا عن أن مناطق نفوذ فرنسا كانت فقيرة فى عدد سكانها (المترجم) .

فكان من السهل والأرخص لهم البحث فى كل مكان عن العبيد ، ومع ذلك فشلوا فى تثبيت أقدامهم فى ساحل الذهب . وقد بدأ تجار العبيد الفرنسيون فى توسيع نشاطهم فى ساحل الحبوب والعاج والعبيد (فضلا عن توسيع نشاطهم خارج هذه المناطق فى الكنغو وأنجولا) .

التجارة فى ساحل مهب الريح :

لقد ازدهرت تجارة الرقيق فى حصن الجورى « Gorce » وفى جزيرة شربرو « Sherbro » ولكن لم تنجح شركات غرب أفريقيا الفرنسية والإنجليزية ولا أية دولة أخرى فى تأمين مساهمتها الرئيسية فى هذه التجارة (تجارة المحيط الأطلنطى) مع أن هذه المنطقة قد زودت بجزر شاطئية ومداخل ساحلية وفيرة العدد ، فكانت سداً منيعاً أمام أية سفينة مماوكة لأى شخص يحاول الاقتراب من الشاطىء كى ينطلق ليمارس الأعمال التجارية مع التجار المولدين فى هذه المنطقة ، ويمكن رؤية ذلك فى الفصل الرابع من هذا الكتاب . وكان هؤلاء التجار المولدون(٥٤)يتكلمون اللغة البرتغالية ، ويمثلون جزءاً من البرتغاليين ، ومع هذا فلم يدينوا بالولاء والطاعة لأية دولة أوربية ، بل رفضوا أية محاولة (من جانب أوربا) لفرض السيطرة على أنشطتهم . وكان هذا الجزء من ساحل غينيا يمثل منطقة صيد جيدة لتجار الرقيق الذين وفدوا إليها من دول كثيرة من العالم ، ولم يتصل هؤلاء المولدون بأية شركة من شركات التجارة القومية مع أنهم كانوا يستخدمون طرقاً بسيطة فى التجارة ، وكان يوجد فى منطقة ساحل غرب أفريقيا فقط ، نظام متقن خاص بالحصون

---

(٥٤) المولدون هم الأشخاص الذين ينحدرون من نسل برتغالى أفريقى ، بمعنى أنه عندما قدم البرتغاليون إلى منطقة غرب أفريقيا تزاوجوا من الإفريقيات ، ونتج عن ذلك سلالة جديدة عرفت بالمولدين ، وكانت هذه السلالة مرفوضة من جانب التجار البريطانيين والفرنسيين ، وهذه السلالة على غرار السلالة التى نتجت من تزاوج المراكشيين عندما غزوا تمبكتو بالإفريقيين .
(المترجم)

والدوريات الساحلية التي حققت السيطرة على هذه التجارة كما أمنت مصالح أية دولة أو شركة ، ولم يتبع هذا النظام بصورة دقيقة فى القرن الثامن عشر فى أية دولة من العالم ، وكان الجزء الأعظم من الساحل خاضعاً للبرتغال ، وكانت سلطة البرتغاليين قائمة (على هذا الجزء من ساحل غرب أفريقيا) فقد كانوا يفرضون سيطرتهم على السكان المجاورين من مستعمراتهم فى كاشيو « Cacheu » وقد ثبت أن المراكز الفرنسية فى بيساو وبولاما كانت عديمة الجدوى ، وأن فرنسا قد تخلت عنها ، كما وجدت مستوطنات إنجليزية فى منطقة نهر سيراليون ، وفى جزيرة شربرو . ولكن هذه المستطوطنات كانت تابعة للتجار المستقلين الذين لم يكونوا على صلة بشركات غرب أفريقيا الإنجليزية ، وكان الاستثناء الوحيد فى هذه التجارة المستقلة موجوداً فى منطقة نهر غمبيا ، التى حبتها الطبيعة بمجرى مائى صالح للتجارة الداخلية ، وكان من السهل نسبياً السيطرة عليها ، وكان هذا المجرى قليل الأهمية فى هذه المنطقة من غرب أفريقيا وفى عام ١٦١٨ م أقام الإنجليز فى جريزة جيمس « James Island » القريبة من مصب نهر غمبيا ، حيث شيدوا حصنهم الأول . ولم تكن سيطرة الشركات البريطانية على نهر غمبيا قوية بدرجة كافية حتى تتمكن من منع الفرنسيين من تأسيس مركز تجارى منافس فى البريدا « Albreda » الواقعة على الشاطىء الشمالى من نفس النهر والقريبة من جزيرة جيمس .

التجارة فى ساحل الحبوب والعاج :

فى خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر تنبهت الشركات التجارية إلى حد ما إلى ساحلى الحبوب والعاج ، ولم تصبح لفافل ماليقوتا Malagueta قيمة فى عالم التجارة ، وقد أدى ذلك إلى تنشيط تجارة العاج ، وبخاصة فى القرن السابع عشر ، مما أدى بدوره إلى إنقاص سريع فى عدد الفيلة ، وقد بدأت التجارة فى هذه المنطقة فى التدهور فى بداية القرن الثامن عشر ، وقد أدت التيارات القوية التى ترتطم بشاطىء ساحل غرب أفريقيا ، وكذلك العواصف المتكررة ، وعدم توفر المراسى الآمنة فى هذه المنطقة إلى عدم

تمكين الرحالة البرتغاليين من الرسو بسفهم بجوار الشاطىء ، بل كانوا يقفون بعيداً عن الساحل ، ولا يزال هذا الساحل معوقاً لحركة الملاحة البحرية ، ومع ذلك فقد تمكن العدد الضئيل من السكان من أن يلعب دوراً يسيرا فى تنمية التجارة المحلية فى غرب أفريقيا ، مع أنه بقى عدد قليل من هؤلاء الوطنيين مشاركاً فى التجارة مع الأوربيين (تجارة الرقيق) دون أن يهتم بتنظيم نفسه من أجل هذه التجارة فى إطار كاف كى يتمكن من إقامة مراكز تجارية دائمة ، مثل المركز الفرنسى التجارى الذى تم تأسيسه فى القرن السابع عشر فى أسينى « Assini » فى الطرف الشرقى من ساحل العاج الواقع قريباً من ساحل الذهب ، وأصبح هذا المركز مهجوراً فى غضون سنوات قليلة ومع ذلك وفى نهاية القرن السابع عشر وما بعده ، كان الطلب متزايد على الرقيق فى الأمريكتين ، مما شجع سفن التجار الأوربيين بصفة خاصة على زيادة الاهتمام بساحلى الحبوب والعاج ، وثبت أن حجم تجارتهم من الرقيق كان غير ثابت . مع هذا فقد كانوا يستطيعون أحياناً تحقيق بعض الأرباح .

ساحل الذهب :

كان الموقف فى ساحل الذهب يختلف كثيراً ، فقد ظل مسرحاً من المسارح الرئيسية للنشاط الأوربى فى غرب أفريقيا . وفى بداية القرن الثامن عشر استمر التجار فى ممارسة تجارة الذهب ، وكان من المحتمل أن تقدر قيمة هذا الذهب (المستخرج من غرب أفريقيا) بنحو ٢٥٠,٠٠٠ جنيه استرلينى ، أو ما يعادل ١,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى فى السنة ، ويبدو أن هذه التجارة قد انهارت فى نهاية القرن الثامن عشر بسبب قلة إنتاج المناجم ، ويرجع السبب فى ذلك إلى أن ممالك الأكان « Akan » طلبت من سكانها الاحتفاظ بنسبة عالية من الذهب من أجل أغراضهم الخاصة ، ومع ذلك فإن هذه التجارة كانت لا تزال العامل الرئيسى الذى يجذب التجار الأوربيون منذ نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر ، زد على ذلك استمرار

استخراج الذهب لسنوات عديدة مما أدى ذلك إلى أن أصبحت شعوب ساحل الذهب أكثر تنظيماً فى تجارتهم مع الأوربيين ، وكذلك كانوا أكثر اعتماداً على الواردات التى يأتون بها من غيرهم وبخاصة من معظم سكان غرب أفريقيا وعندما أصبح الرقيق مطلباً رئيسياً للأوربيين ، كان كل تجار غرب أفريقيا لديهم الرغبة الصادقة فى تنظيم هذه التجارة بصفة مستمرة .

وكانت المنافسة قوية بين الدول الأوربية فى منطقة ساحل الذهب ، فقد بدأت هذه المنافسة عندما استولت هولندا على الحصون البرتغالية ، ففى السنوات الأولى من القرن الثامن عشر كان يوجد فى ساحل الذهب ٢٥ حصناً رئيسيا مبنية من الحجر ، ثم أضيفت إليها ٢٥ مركزاً تجارياً . وقد شغلت هذه المراكز والحصون من ساحل غرب أفريقيا مسافة قدرها ٢٥٠ ميلا ، بطول الساحل ، وقد اتخذت كل من الشركة الهولندية لجزر الهند الغربية The Duch West Indies Companies وكذلك الشركة الملكية الإنجليزية الأفريقية « The English Royal African Companies » مقرهما فى غرب أفريقيا ، أما مراكز القيادة التابعة لهولندا فكانت توجد فى المينا ، وكانت مراكز القيادة البريطانية توجد فى قلعة رأس الساحل « Cape coast castle » وتقع على مسافة عشرة أميال من مركز القيادة الهولندية . وإلى جانب هذين المركزين كان هنالك قيادات أخرى لكل من الشركات السويدية والدنمركية والبراندبرجية ، وفى بعض فترات من القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين كان لهذه الشركات حصون فى ساحل الذهب . وكان البرتغاليون من الأمم الأوربية الرئيسية التى تتاجر فى الرقيق (بعد طردهم بمعرفة هولندا فى الفترة ما بين ١٦٣٧ م ، ١٦٤٢ م) ، بينما لم ينجح الفرنسيون فى تثبيت أقدامهم فى ساحل الذهب .

وحاربت الدول الأوربية كل منها الأخرى وبخاصة فى الفترة ما بين ١٦٣٧ ، ١٧٢٠ م ، وذلك لعدة أسباب منها الهيمنة على التجارة البحرية ،

ومحاولة فرض السيطرة عليها ، ومنها التنافس الحاد بين الشركات الأوربية فى منطقة غرب أفريقيا ، والدليل على ذلك أن حصون ساحل الذهب كانت تنتقل من دولة إلى أخرى . فعلى سبيل المثال كانت القيادة الإنجليزية الرئيسية فى كورمانتين (كان الحصن الإنجليزى الأول قد شيد فى ساحل الذهب عام ١٦٣١ م) وكانت كورمانتين قد سقطت فى أيدى هولندا عام ١٦٦٥ م ، بينما انتقلت قاعة رأس الساحل من أيدى كل من السويديين والدنمركيين والهولنديين (وقد تعرضت مدة من الوقت إلى الاحتلال الأفريقى) وبخاصة قبل الانهيار الأخير إلى بريطانيا وكان ذلك فى عام ١٦٦٤ . وفى عام ١٧٢٠ م تأسس هذا المركز الذى هيمن على تجارة الجزء الأوسط من الساحل ، والذى كان منه يمكن شراء خام الذهب ، أى ابتداء من أكسيم « Axim » إلى أكرا « Accra » ، وكانت هولندا قد سيطرت على هذه المنطقة وعلى الحصون البريطانية التى كانت منتشرة بصورة متساوية على طول الساحل ، وكانت المنطقة الإنجليزية تضم فقط ثمانية حصون رئيسية ، كانت هذه الحصون أضعف من الحصون الهولندية التى بلغ عددها ثلاثة عشرة حصناً ، والتى كانت أقوى وأحسن تسليحاً عن غيرها . وإلى جانب هذا فإن هولندا فى ذلك الوقت كانت ترغب فى إنشاء ثلاثة حصون أخرى ، على الساحل الغربى المجاور لشركة براندنبرج المنافسة ، وكان السويديون قد خرجوا جميعاً من هذه المنطقة ، وفى نفس الوقت حددت منطقة نفوذ الدنمركيين فى الطرف الشرقى من الساحل ، وكان مقر قيادتهم فى حصن كرستيان بورج « Fort Christianborg » الواقع فى أوسو « Osu » المجاور لأكرا ، فضلا عن ذلك فإنهم شيدوا سلسلة من الحصون الصغيرة الواقعة بعيداً فى كيتا « Keta » وكانت هذه الحصون (٥٥) معدة لتجارة الرقيق فقط .

---

(٥٥) من الواضح أن الدول الأوربية منذ قدمت إلى منطقة غرب أفريقيا ، بدأت أول ما بدأت بتشييد المراكز التجارية والحصون العسكرية ، ومن الملاحظ أن هذه الحصون قد امتدت على طول الساحل ، ولم تتوغل فى الداخل ، لأن الداخل فى ذلك الوقت لم يكن معروفاً لهذه الدول الأوربية (المترجم) .

وفى الجزء الأخير من القرن الثامن عشر ، حدثت المنافسة بين بريطانيا وهولندا ، وكانت أسباب هذه المنافسة تنحصر فى الاستيلاء على الذهب والرقيق ، ففى بداية القرن الثامن عشر استولت هولندا على نصف هذه التجارة أو أكثر ، وقد بلغ نصيب بريطانيا حوالى الثلث ، ولكن فى عام ١٧٨٥ م استولت بريطانيا على هذه الأراضى بصفة مستمرة . وقد بلغ عدد العبيد الذين كانوا يصدرون بمعرفة التجار من ساحل الذهب بنحو ١٠,٠٠٠ عبد فى السنة ، وكان أكثر من نصف هذه التجارة فى أيدى البريطانيين ، بينما كان نصيب هولندا من هذه التجارة صغيراً للغاية .

وكان هذا النجاح الإنجليزى ، يمثل انعكاساً حقيقياً لإحلال بريطانيا محل هولندا كدولة تجارية رائدة فى أوربا الغربية ، فكانت بريطانيا قد تمكنت بسهولة من إعادة تنظيم نظام التجارة الإنجليزية فى غرب أفريقيا . وفى عام ١٧٩٥ م تخلصت الشركة الهولندية لجزر الهند الغربية من إبقائها على احتكارها الشرعى لتجارة هولندا فى غرب أفريقيا ، ولكن هذه التجارة ازدادت أكثر فأكثر فى خلال القرن الثامن عشر ، وكان يقوم بها المتطفلون الهولنديون بصفة شخصية والذين كانت تقوم بينهم وبين الشركة الهولندية منافسة غير شرعية . وقد استفاد هؤلاء المتطفلون الهولنديون من الإنجازات السابقة فى مجال التجارة ، التى تمت بمعرفة الشركة الهولندية ، فقد قامت هذه الشركة ببناء الحصون لتنظيم وحماية تجارة هولندا فى غرب أفريقيا ، ولكن حينما هيمن هؤلاء المتطفلون الهولنديون على تجارة غرب أفريقيا رفضوا أن يدفعوا الضرائب التى ينفق منها على صيانة الحصون الهولندية وحامياتها العسكرية ، وكان من نتيجة ذلك أن أضعف المتطفلون الهولنديون مركز الدولة الهولندية فى التجارة الأوربية فى غرب أفريقيا . وفى عام ١٧٥٠ م حصل الإنجليز على حق امتياز يخول لهم العمل فى التجارة فى غرب أفريقيا بصفتهم تجار ، وأدى ذلك فى النهاية إلى انضمام الحكومة البريطانية إلى هؤلاء التجار الإنجليز فى المشاركة التجارية التى كان من نتيجتها تكوين الشركة الملكية الأفريقية أو شركة لندن « London Company » التى امتلكت بصفة رسمية جميع

الاحتكارات (فى غرب أفريقيا) ، وكانت هذه الشركة الأخيرة قد ألغيت وحل محلها إتحاد سمى باسم شركة التجار للتجارة فى غرب أفريقيا The company of merchants trading to west Africa, » وكانت العضوية والمساهمة فى إدارة هذه الشركة مفتوحة أمام التجار الذين يأتون من موانى نامية مثل ميناء بريستول « Bristol » وليفربول « Liver pool » ولم تعمل الشركة الجديدة بالتجارة ، بل شغلت نفسها فقط بتعزيز المصالح التجارية الإنجليزية فى غرب أفريقيا ، وخاصة فيما يتعلق منها بصيانة الحصون الإنجليزية ، وذلك فى مقابل حصولها على التكاليف التى تتسلمها كمنحة سنوية من البرلمان الإنجليزى . وكان لاعتراف بريطانيا بأهمية التاجر المستقل أثره الكبير على المصالح الإنجليزية ، وخاصة عندما امتدت تجارة الرقيق إلى السواحل الشرقية من ساحل الذهب .

التجارة فى ساحل العبيد وفى خليج غينيا :

كان على الدول الأوربية التى مارست تجارة الرقيق منذ عام ١٦٤٠ م وما بعده أن تزيد من عدد هؤلاء العبيد ، كى تواجه الطلب المتزايد عليهم ، والمتصل باتساع زراعة القصب فى جزر الهند الغربية . ففى بداية الأمر ، بحث الأوربيون عن الرقيق فى هذه الأجزاء من ساحل غرب أفريقيا ، وساعدهم على ذلك أن السكان الوطنين كانوا متعودين من قبل على الإتجار مع الأوربيين ، وعلى هذا فقد بدأ الهولنديون فى الاستيلاء على معظم المراكز التجارية البرتغالية ، ثم استولت فرنسا بعد ذلك على المراكز الهولندية فى غينيا العليا ، وفى الوقت نفسه بنى الإنجليز الحصون فى ساحل الذهب لتنافس هولندا . وعندما زاد الطلب على العبيد نتيجة الحاجة إليهم فى المزارع الجديدة فى أمريكا ، بدأ الإنتباه يتجه إلى هذه الأجزاء من سواحل غرب أفريقيا ، حيث كانت التجارة الأوربية لا تزال تنمو نمواً ضئيلا . وقد جذب الساحل الشرقى لساحل الذهب فى وقت مبكر انتباه التجار الأوربيين ، مع أن التيارات والرياح السائدة فى منطقة غرب أفريقيا كانت تحتم على السفن أن

تغادر ساحل الذهب لتتجه صوب الشرق ، بالقرب من الشاطىء ، ثم تتجه بعد ذلك إلى فرناندو بو « Fernando Po » قبل أن تتهيأ للإبحار إلى أوروبا أو أمريكا .

وفى نهاية القرن السابع عشر الميلادى كانت منطقة الساحل الواقعة بين مدخل فولتا ولاجوس تعرف من قبل باسم ساحل العبيد ، وفى خلال القرن التالى نشط تجار العبيد الذين ينتمون إلى دول كثيرة فى منطقة أنهار الزيت (عند المدخل الذى يعرف فى ذلك الوقت بمصبات النيجر) ومنطقة نهر الجابون وما بعده ، ولم ينتبه البرتغاليون كثيراً إلى ساحل العبيد ، وبخاصة بعد توقف تجارة البنين من الفلفل ، وبعد نزوح المزارعين البرتغاليين من ساوتومى والجزر الأخرى فى ساحل غينيا إلى البرازيل . وكان البرتغاليون يقومون بتجارة قليلة على سواحل خليج غينيا . وكان الجزء الأكبر من العبيد الذين يرسلونهم إلى البرازيل يجلب من أنجولا .

ولقد هيمن التجار الأوربيون والشركات الصغيرة على تجارة الرقيق فى ساحل الذهب ، وفى شواطىء خليج غينيا . وقد ساهم فى هذه التجارة أيضاً شركات قومية احتكارية ، كانت قد عملت على تنمية التجارة فى ساحل الذهب وفى غينيا العليا ، وقد أكدت هذه الشركات الفكرة التى تهدف إلى تحقيق فوائد مادية كبيرة من جراء الإتجار فى الرقيق وقد ساعدهم فى ذلك اتجار الأوربيون الذين انتشروا فى إتجاه الشرق بين الأفريقيين الذين يقطنون المنطقة الساحلية . وبسرعة مذهلة توسعت التجارة ، وبناء على ذلك فإن أعداد الرقيق كانت متوفرة فى الساحل بأعداد كبيرة لتفى باحتياجات التجار الأوربيين ، وقد أصبح من غير الضرورى أن تنفق كل دولة تجارية أموالا خاصة لحماية الأبنية والحصون ، لأنه فى الوقت نفسه قد ازداد الملوك والتجار الأفريقيون غناً بسبب ما حققوه من أرباح طائلة من الإتجار فى الرقيق ، وهذا ما حدث بالفعل فى ساحل الذهب ، وعندما سمح للأوربيين ببناء حصون قوية أصبح من الملائم أن تكون التجارة والمجتمعات التجارية الساحلية فى أيدى الأوربيين .

وفى هذه الحالة كان ينبغى على الأوربيين شراء عبيدهم ، غير أنهم أرادوا أن يكون لهم رأى أكبر فى تحديد الظروف التى تتم فى ظلها هذه التجارة .

ولم يشيد الأوربيون مراكز حصينة ودائمة على شواطىء خليج غينيا فكانوا لا يزالون فى حاجة إلى مستودعات تمكنهم من جمع العبيد فيها ، بالإضافة إلى تخزين السلع التجارية فيها ، ولكن مشروع إقامة حصون كان صعباً بسبب وجود اللسان الرملى الضخم فى مصب النهر ، إذن كان لا يوجد هناك حصون غالية التكاليف (تدافع عن السلع التجارية المخزونة) ومع هذا فلم تكن الحاجة ماسة إلى إنشاء حصون عسكرية ولم يكن أيضاً تجار العبيد الأوربيين فى حاجة إلى توحيد صفوفهم فى داخل شركات احتكارية كبيرة ، وكان فى إمكان أى تاجر متيسر الحال توفير سفينة قديمة وذلك عن طريق شرائها كى تؤدى الغرض المطلوب ، فكان التجار الأوربيون يعملون فى تجارة الرقيق بصفتهم الشخصية ، ورغم هذا فلم يمتلكوا مراكز تجارية أو قواعد عسكرية تمكنهم من الدفاع عن مشروعاتهم ، بسهولة بل كانوا يعتمدون فى ذلك على رضا الحكام الوطنيين حتى يكونوا فى المقدمة ، وفى مقابل ذلك كان عليهم أن يدفعوا رسوما جمركية على تجارتهم .

وكان فى الإمكان الحصول على الرقيق فى ظل الظروف التجارية التى كانت سائدة فى المنطقة التى تقع بين ساحل العبيد وبين ساحل الذهب . وقد امتدت التجارة إلى ساحل الرقيق قبل تدهور مركز شركات غرب أفريقيا القومية ، بسبب النشاط التجارى الذى قام به التجار المستقلين . وفى السنوات الأولى من القرن الثامن عشر شيدت جميع الشركات البرتغالية والإنجليزية والهولندية والفرنسية مراكز تجارية على شاطىء غرب أفريقيا . وكان الرؤساء الوطنيون قد عارضوا الشركات أن تبنى على الشاطىء الحصون القوية بالطوب الأحمر أو بالحجر ، ففى هذه الحالة يكون فى إمكان هذه الشركات حماية المراكز التجارية التابعة لها ، وذلك بإطلاق النيران من سفنها . لهذا أصر الرؤساء المحليون على بناء الحصون والمراكز التجارية الأوربية من الطين والقش

بل وأن يتم بناؤها بالقرب من قصور الرؤساء الوطنيين ، التى توجد فى المدن الواقعة على مسافة أميال قليلة فى الداخل(٥٦) حتى تكون هذه الحصون تحت إشراف الزعماء الوطنيين ، وقد نجح الأوربيون فى بناء حصون لهم فى المينا وأكسيم ، فضلا عن ذلك فإن وكلاء الشركات قد سيطروا على المدن التجارية التى نمت بجوار حصونهم فى ساحل العبيد ، وكان هؤلاء التجار الأوربيون مسئولين أمام السلطات المحلية عن تصرفاتهم وتصرفات أتباعهم الذين يأتون من بلادهم ، وكان معظم هذه التجارة يتم بمعرفة التجار الأوربيين بصفة شخصية ، ولهذا أصبح دور وكلاء الشركات يشبه دور القناصل الذين يمثلون مصالح دولهم لدى السلطات الأفريقية المحلية .

المستعمرة الأنجليزية فى سنجامبيا فى الفترة ما بين ١٧٦٣ ، ١٧٨٣ :

فى الفترة ما بين ١٦٨٩ ، ١٨١٥ م دمرت كل من بريطانيا وفرنسا تجارة هولندا ، وخاضتا كل من الدولتين سبعة حروب رئيسية حققت إحداهما الأهداف الرئيسية لكل من الدولتين ، وهو الهيمنة والسيطرة على تجارة العالم ، فقد كانت المواقع الهامة التى نشبت الحرب بسببها تتمثل فى أوربا وأمريكا والهند ، وفى أعالى البحار ، بينما لم يكن غرب أفريقيا أكثر من مسرح ثانوى من مسارح هذه الحرب ، وفى خلال سنوات الحرب استولت بريطانيا على جميع المراكز الفرنسية فى أعالى غينيا ، وبناء على ما ورد فى معاهدة باريس التى انعقدت فى عام ١٧٦٣ بين الدولتين عاد حصن الجور إلى فرنسا ، بينما احتفظت بريطانيا لنفسها بأراضى غرب أفريقيا التى تم الاستيلاء عليها

---

(٥٦) فى الواقع كان من الصعب على الأوربيين المقيمين فى ساحل العبيد أن يشيدوا حصونهم من الأحجار بجوار شاطىء المحيط ، والسبب فى ذلك يرجع إلى أن هذا الشاطىء كان عبارة عن لسان رملى ، بل وخالى من الصخر الذى يستخدم كمادة للبناء . (ومن ناحية أخرى ، كان الحكام المحليون لا يرغبون فى إقامة الحصون الأوربية على الشاطىء ، بل كانوا يفضلون أن تقوم هذه الحصون بجوار قصورهم حتى تكون تحت المراقبة الدقيقة والمستمرة من قبل هؤلاء الحكام) . (المترجم) .

بالغزو ، وفى السنة التالية ، تم ضم هذه الأراضى إلى المراكز البريطانية فى غمبيا ، وتم إدارتها بمعرفة شركة من التجار الذين كونوا مستعمرة التاج فى سنجامبيا .

ويمثل تأسيس مستعمرة التاج البريطانى فى سنجامبيا خطوة هامة ، كما كانت تعتبر محاولة أولى من جانب بريطانيا لتأخذ على عاتقها المسئولية فى إدارة المنطقة الأفريقية وسكانها ، ففى ذلك الوقت كانت المصالح البريطانية فى غرب أفريقيا تحت مسئولية الشركات التجارية ، وكانت هذه الشركات تمارس إدارتها لهذه المصالح البريطانية من خلال الحصون الساحلية فقط . وكان لهذه المستعمرة الجديدة دستور تحكم بمقتضاه ، على غرار المستعمرات البريطانية فى شمال أفريقيا ، فكان يحكمها حاكم ملكى ، يعاونه مجلس معين قائم على نظام قانونى دقيق ، ولكن رغم هذا فإن هذه الإدارة أصابها الفشل الزريع ، فأولا لأن السكان الوطنين لم يتقبلوا هذا الدستور للحكم ، ولم يتكيفوا مع الإدارة البريطانية الجديدة ، وثانياً أن الحكومة البريطانية الجديدة قد ارتكبت خطأ شنيعاً أثناء حكمها لمستعمرة التاج ، تمثل هذا الخطأ فى السماح للفرنسيين باسترداد حصنهم فى الجورى . هذا إلى جانب اهتم حكومة بريطانيا فى غرب أفريقيا بإنفاق الدخل على صيانة وإدارة مستعمرة التاج ، وكان هذا الدخل يحصل من الضرائب المفروضة على تجارة المستعمرة التى كان معظمها فى أيدى التجار الفرنسيين الموجودين فى حصن الجورى ، والذين كانوا يتهربون من دفع الجمارك ، وكانت الإدارة البريطانية فى سنجامبيا ، قد اضطرت إلى استخدام الجزء الأعظم من مواردها المحدودة فى محاولاتها غير الفعالة فى تجنب الفرنسيين ، ولهذا اهملت التنمية التجارية فى مستعمرة التاج ، وأخيراً وخلال حرب الاستقلال الأمريكية التى بدأت فى الفترة ما بين (١٧٧٨ ، ١٧٨٣) تمكن الفرنسيون من الاستيلاء مرة ثانية على حصن القديس لويس ، كما استولوا أيضاً على معظم المراكز الأخرى السابقة فى

الأراضى الرئيسية ، وكانت بريطانيا قد انتقمت لنفسها و ذلك باستيلائها على الجورى ، وفقاً لمعاهدة فرساى للسلام The peace of Versailles التى انعقدت عام ١٧٨٣ والتى نصت على أن الممتلكات البريطانية فى غينيا العليا وفى غامبيا تعود مرة ثانية إلى الشركة التجارية ، وقد نصت هذه المعاهدة أيضاً على نصيب بريطانيا فى تجارة الصمغ السنغالى ، ونصت أيضاً على أن تحصل فرنسا فى مقابل ذلك على حصة مماثلة من تجارة غامبيا ، وبعد ذلك مارس التجار الفرنسيون التجارة بنجاح كبير فى غمبيا ، بل وكانوا أكثر نشاطاً من التجار الإنجليز الذين كانوا يتاجرون فى السنغال .

بريطانيا تهيمن على تجارة غرب أفريقيا :

لم تخفق مستعمرة التاج فى تحقيق مهمتها ، وبخاصة فى سنجامبيا فى أثناء الحروب الفرنسية الإنجليزية فى القرن الثامن عشر ، ففى الواقع خرجت بريطانيا من هذه الحروب وهى تمتلك أكبر حصة من التجارة البحرية فى غرب أفريقيا ، أى تساوى ما حصلت عليه الدول الأوربية مجتمعة ، وكانت السيادة البريطانية الخارجية واضحة قبل قيام الثورة الفرنسية والحروب النابليونية فى الفترة ما بين (١٧٩٣ ، ١٨١٥) ، ففى خلال هذه الحروب تمكنت بريطانيا من حصار الساحل الأوربى بطريقة عملية ، وأوقفت أنشطة جميع منافسيها فى تجارة أفريقيا باستثناء البرتغال والولايات المتحدة الأمريكية . وقبل الحروب النابليونية أى فى منتصف الثمانينيات من القرن الثامن عشر تمكن التجار البريطانيون والأمريكيون من السيطرة على الثلث أو النصف من تجارة الرقيق فى المحيط الأطلنطى ، وليس من السهل إعطاء أرقام محددة عن حجم هذه التجارة ، لأن التقديرات الخاصة بها كانت متفاوتة ، ولكن فى هذا الوقت كان فى الإمكان تقدير متوسط ما نقلته السفن البريطانية من رقيق ، فقد تمكنت هذه السفن من نقل ٣٨,٠٠٠ عبد فى السنة ، كانوا يمرون عبر المحيط الأطلنطى إلى العالم الجديد ، وكانت تقديرات الدول الأخرى التى كانت تتجر فى الرقيق غير مؤكدة ، ولكن يبدو أن نصيب فرنسا من تجارة رقيق

غرب أفريقيا بلغت فى السنة حوالى ٢٥,٠٠٠ عبد ، وبلغ عدد الرقيق الذى نقلته البرتغال فى السنة حوالى ٢٠,٠٠٠ عبد ، ومن المرجح أن يكون نصيب دول أوربا الأخرى مجتمعة من تجارة الرقيق فى السنة حوالى ١٠,٠٠٠ عبد ، وكان هذا التقدير خاص بعدد الرقيق الذين نقلوا من أفريقيا وأرسلوا إلى الأمريكتين ، ومن الجدير بالذكر أن غالبية الرقيق البرتغالى وكذلك نصف رقيق الفرنسيين كان قد تم الحصول عليهم من السواحل الواقعة إلى الجنوب من الكاميرون أى من خارج منطقة غرب أفريقيا . ومن ناحية أخرى كان ثلثا تجارة الرقيق البريطانية على الأقل من ساحل غرب أفريقيا أى من المنطقة التى تمتد من السنغال وحتى الكاميرون . واهتم الإنجليز بتجارة غرب أفريقيا ، فيقال أن نصيب بريطانيا فى هذه التجارة بلغ فى السنة ٢٦,٠٠٠ من الرقيق . وبمقارنتها بفرنسا نجد أن نصيب فرنسا من هذه التجارة بلغ فى السنة ١٢,٥٠٠ عبد ؛ إذن نصيب انجلترا كان يزيد فى السنة بنحو ١٣,٥٠٠ عبد عن جميع الدول الأوربية والأمريكية التى تتاجر فى الرقيق .

وكانت السيطرة البريطانية على التجارة البحرية فى غرب أفريقيا انعكاساً لقوتها التى كانت تتزايد بسرعة مضطردة فى كافة ميادين التجارة الأوربية فيما وراء البحار . وقد أدت كل الحروب البريطانية والفرنسية التى حدثت فى القرن الثامن عشر إلى زيادة كبيرة فى حجم التجارة البحرية البريطانية وانتشارها فيما وراء البحار ، كما أدت أيضاً إلى انهيار عمليات شحن السفن وتجارة جميع الدول البحرية الأخرى فى غرب أوربا ، التى وقفت إلى جانب فرنسا على أمل التصدى للقوة البحرية البريطانية المتزايدة ؛ وقد وصلت ذروة هذه العملية فى خلال (الحروب النابليونية) أى فى الفترة ما بين (١٧٩٣ ، ١٨١٥ م) . والتى فيها توقفت التجارة الفرنسية مع غرب أفريقيا عبر الأطلنطى وفى هذه الفترة نقلت بريطانيا عام ١٧٩٨ م كثيراً من الرقيق الذين بلغ عددهم فى السنة حوالى ٥٠,٠٠٠ عبد عبر الأطلنطى ، وكان هناك منافسان رئيسيان لبريطانيا فى هذا المجال : أولهما البرتغال التى كانت حليفة لبريطانيا أثناء

الحروب (البريطانية — الفرنسية) و بلغ نصيب البرتغال من الرقيق فى السنة حوالى ٢٥,٠٠٠ عبد (كانت تحصل عليهم من خارج غرب أفريقيا أى من الكنغو وأنجولا) وتمثل المنافس الثانى فى تجار الولايات المتحدة الأمريكية الذين نقلوا من رقيق أفريقيا فى السنة حوالى ١٥,٠٠٠ عبد .

ولعبت الأرباح المتزايدة التى حصلت عليها بريطانيا من التجارة الخارجية دوراً كبيراً فى زيادة الموارد المالية اللازمة لتطوير صناعتها وانتشار تجارتها فيما وراء البحار ، وكذلك انتشار عمليات شحن السفن . ورغم الخسائر التى منيت بها بريطانيا فى ولاياتها الثلاثة عشر ، إلا أن هذه الخسارة لم توقف النمو التجارى فيما وراء البحار . يبدو أن نمو التجارة البريطانية لم يكن مرتبطاً بنتائج الحروب (الأنجلو — فرنسية) التى أدت إلى ازدياد وانتشار سيطرة بريطانيا الإقليمية فى أمريكا ، وفى جزر الهند الغربية وفى آسيا . ففى عام ١٧٨٣ م ازدادت تجارة بريطانيا بسرعة كبيرة خاصة فى شمال أمريكا ، أكثر مما كانت عليه هذه التجارة فى الثلاثة عشرة مستعمرة لبريطانيا فى أمريكا ، ولقد بدأت بريطانيا ترتاب فى الفكرة التى تنادى بضرورة التوسع الاستعمارى التى أرهقت السيطرة الأوربية فى القرنين السابقين ، فكان من المعتقد أن امتلاك المستعمرات أمر ضرورى للتنمية الناجحة لتجارة ما وراء البحار ، وفى خلال المائة سنة التى تلت عام ١٧٨٣ م إتجه الأوربيون إلى القول بأنه فى إمكان التجارة البريطانية أن تحقق خدمات أفضل لو كانت على نطاق ضيق فكانت الإدارة والدفاع عن المستعمرات البريطانية(٥٧) فيما وراء البحار

(٥٧) من المعروف لدينا أن بريطانيا كانت من أكثر الدول الغربية رغبة فى إنشاء المستعمرات فيما وراء البحارفمنذ بدأت حركة الكشوف الجغرافية، قامت بريطانيا من جانبها باحتلال مناطق عديدة من العالم ، وتحويلها إلى مستعمرات بريطانية ، وكانت تهدف من وراء ذلك إلى تحقيق هدفين أولهما استغلال موارد هذه المستعمرات ، وذلك لتحقيق الرفاهية لشعبها وتحقيق القوة والتفوق على غيرها من الدول الأوربية الأخرى . وثانيهما تحويل هذه المستعمرات إلى أسواق مفتوحة لتصريف الفائض من منتجاتها الصناعية الزائدة عن حاجة سكانها . ولكن يبدو أن كثرة المستعمرات البريطانية تطلبت أموالا كثيرة من بريطانيا سواء أكان ذلك فى مجال الدفاع

قد امتصتا النقود التي تم الحصول عليها من التجارة ، وكانت تجارة بريطانيا الخارجية تتمثل فى المستعمرات التى لها مراكز استراتيجية مفيدة . وقد تمكن الأسطول البريطانى من حماية خط سير السفن البريطانية التجارية الواسعة الانتشار فى محيطات العالم . وقامت بريطانيا خلال الحروب النابليونية بغزو المستعمرات الفرنسية فى غينيا العليا مرة ثانية ولكن هذه المستعمرات عادت مرة أخرى إلى فرنسا بعد حلول السلام بين دول أوربا (وبخاصة بريطانيا وفرنسا) فى عام ١٨١٥ م .

وعند مطلع القرن التاسع عشر ، كانت التجارة الأوربية مع غرب أفريقيا تتمثل فى الإتجار فى الرقيق ، وقد صدر التجار البريطانيون أكبر عدد من الرقيق ، وتعتبر هذه الحقائق هامة لسببين ، أولهما : اعتقاد الدولة البريطانية فى أن تجارتها كان فى إمكانها أن تحقق نجاحاً دون نشر سيطرتها وسلطتها على الأقاليم والشعوب غير الأوربية ، وهذا ما نادى به التجار البريطانيون فى غرب أفريقيا ، لأنهم كانوا قد عاشوا تجربة غير سارة بالنسبة للإدارة البريطانية الاستعمارية فى مقاطعة سنجامبيا ، وثانياً : فإن بريطانيا قد أصدرت فى عام ١٨٠٨ م قراراً تطالب فيه بإلغاء تجارة الرقيق فى غرب أفريقيا ، بحيث يكون هذا الإلغاء إلغاءا كلياً ، وكان من نتيجة هذا القرار الانهيار السريع للمراكز التجارية التى كانت تربط بين الأوربيين وبين الأفريقيين فى غرب أفريقيا فى القرنين السابقين ، وبذلك بدأ عصر جديد فى غرب أفريقيا . وقبل أن نتناول هذا العصر فإنه من الضرورى أن نتناول بطريقة مباشرة ، الأحداث التى وقعت للشعوب والدول فى غينيا أثناء هذه الفترة بسبب تجارة الرقيق .

والكشف أم فى مجال إقامة المشروعات الاقتصادية ، فحتم ذلك على بريطانيا التفكير فى الإقلال من إنشاء هذه المستعمرات لأنها لم تعد تفى باحتياجاتها الخاصة ، بل أصبحت تعتمد فى المقام الأول على الخزانة البريطانية . لذا اضطرت بريطانيا إلى التفكير فى الإقلال من إنشاء هذه المستعمرات والعمل على توسيع نطاق التجارة . بل وتدعيمها بدلا من إنشاء مستعمرات جديدة ، لأن التجارة سوف تعود على الحكومة البريطانية والشعب البريطانى بالربح الوفير ، وهذا ما حدث بالفعل فى أواخر القرن الثامن عشر ، وبداية القرن التاسع عشر (المترجم) .

الفصل السادس

تجارة الرقيق والتغير الاقتصادى

كان لتجارة رقيق الأطلنطى(٥٨) تأثيرا واسعا ، فقد خلقت ظروفاً مشابهة للثورة التجارية التى حدثت فى غينيا ، والمشابهة أيضاً للتجارة المتطورة التى

---

(٥٨) من الواضح أن المؤلف لم يقدم لنا شرحاً كاملا لتجارة الرقيق فى العصور القديمة ، بل ركز جهده على رقيق غرب أفريقيا فى بداية عصر الاستعمار الأوربى فقط ، مكتفياً بعرضه لهذه التجارة والطرق التى كانت تتم فى الشراء ، وكذلك تعرضه للسلع التى كان يتم استبدالها بالعبيد ، هذا فضلا عن عرضه لبعض الإحصائيات التى تعتبر على جانب من الأهمية ، ولكن رغم ذلك فإنه لم يلق الضوء على تاريخ الرق وأنواعه سواء أكان ذلك بالنسبة لرقيق أفريقيا أو رقيق العالم ، كما لم يتعرض بطريقة كافية إلى الإجراءات التى اتخذت لوقف هذه التجارة . وعلى هذا فكان علينا القيام بإضافة ما يمكن إضافته لتوضيح كل هذه الجوانب وذلك على النحو التالى : —

— لقد وجد الاسترقاق منذ وجد الإنسان على الأرض ، فكان الإنسان القوى يستعبد الإنسان الضعيف ، بل ويتخذه رقيقاً يخدمه ويسخره ويملكه ويبيعه ويشتريه . وعندما انتشرت الحروب عم الاسترقاق جميع أنحاء العالم وصار المنتصرون يبقون على حياة الأسرى لاستخدامهم فى كافة الأعمال المختلفة ، وبذلك أصبح الرق نظاماً مسلماً به فى العالم ، ومن المؤسف أن قرر بعض الفلاسفة أن الناس صنفان ، صنف خلق ليكون سيداً وصنف آخر خلق ليكون عبدا ، كما أنهم لم يخلقوا من طينة واحدة ، فالسادة والأمراء خلقوا من طينة قوامها تبر الذهب ، أما العبيد والأجراء فقد خلقوا من طينة أخرى لا قيمة لها . وكانت المجتمعات الإنسانية قبل الإسلام تفرق فى الحقوق بين السادة والعبيد ، فلم يكن من حق الأرقاء أن يتولوا الوظائف العامة ، بل كان يحل بهم أفظع العقوبات إذا ما ارتكبوا أقل الإخطاء فى حق أسيادهم ، مع أنه إذا اعتدى سيد على عبد فلم يعاقب على اعتدائه هذا ، بينما إذا اعتدى عبد على سيد حقت عليه العقوبة أضعاف مضاعفة ، ففى الهند على سبيل المثال وليس الحصر كان العبيد يعاقبون بانتزاع الألسن وصب الزيت المغلى فى الأفواه ، أو دس الأسياخ الحديدية المحماه فيها ، أما فى مصر والصين وبلاد الفرس فكانت الشرائع تعطى الأرقاء بعض الحماية من تعسف أسيادهم . وفى بلاد الأغريق كانت تساء معاملة الرقيق وبخاصة فى إسبرطة التى قال عنها « بلوتارك » ما نصه : « أن الحر فيها كان أكثر الناس حرية فى حين كان الرقيق فيها أشد الناس استرقاقاً » ومع ذلك فلم تكن

حدثت فى السودان الغربى والأوسط ، وقد مكنها ذلك فيما بعد من لفت الأنظار إلى أهمية تجارة ما وراء الصحراء . وفى الحقيقة كانت تجارة الرقيق على

هذه المعاملة أسوأ من معاملة الرومان(١) . إذن يمكن القول بأن تجارة الرقيق كانت تجارة عالمية بمعنى أنها لم تكن قاصرة على منطقة أو قارة بعينها ، بل شملت معظم بلاد العـالم .

وأما بالنسبة لأفريقيا فقد وجد فيها نوعا من السخرة وبخاصة قبل مجىء الأوربيين إليها ، ولكن كان هذا النوع من السخرة أكثر ما يكون إنسانية ومودة منه إلى الاستعباد والاسترقاق الذى زاوله المستعمرون الأوربيون ، وكانت عملية السخرة هذه تمارس فى غرب أفريقيا على نطاق ضيق الغاية ، ولم تتخذ شكل التجارة ، إذ لم تستدع الحاجة الاقتصادية أو الفنية التوسع فى تشغيل عمال السخرة ، وكان الرقيق عبارة عن أسرى حروب ، فكانوا عندما يعملون فى الزراعة إنما يعملون إلى جانب أسيادهم ، كما كانوا يعيشون نفس معيشة أصحابهم بل وفى منازلهم ويتزوجون أقرباء آسريهم الذين يتخذونهم أشقاء أو أبناء أو أقارب أو أصدقاء لهم .

ومن ثم يمكن القول بأنه لم تكن هناك تجارة للرقيق فى أفريقيا كما وجدت فى عهد الأوربيين ، حتى أن الملوك المستبدين الذين كانوا يملكون ضياعاً كبيرة تفوق ما يحتاجون إليه ، فإنهم لم يستخدموا الرقيق إلا بعد أن عملوا كوسطاء فى تجارة الرقيق الأوربية ، إذ استخدموا بعض أبناء القبائل فى زراعة أراضيهم فى ظروف إجبارية واستبدادية ، مع العلم بأن السخرة ليست رقيقاً ، فالسخرة عملية استبدادية تقع من الحاكم على المحكوم دون أن يباع المحكوم إلى الحاكم(٢) .

ومن المعروف أن تجار الرقيق فى العصور الوسطى كانوا يأتون إلى موانى شرق أفريقيا فى مراكبهم المحلية ، ثم يعودون بها وهى محملة بالرجال والنساء حيث يبيعون تلك الشحنات بربح كبير إلى سلاطين ومشايخ بلاد الشرق الأوسط . وكان بعض هؤلاء العبيد الإفريقيين يستخدمون فى حراسة النساء ، وكان البعض من العبيد يبعثون للقتال فى صفوف الجيوش الصحراوية التابعة لسادتهم الشرقيين ، وكان أتعسهم حظاً هم الذين يقيدون بالسلاسل فى فرق العمل بل وكانوا يرغمون على العمل تحت سياط قواد الرقيق(٣) .

أنظر كتاب : -

١ - جون هنريك كلارك ، وفينست هاردنج ، ترجمة مصطفى الشهابى : تجارة الرق والرقيق ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ص ٧ - ٨ .

٢ - أحمد طاهر : أفريقيا ، فصول من الماضى والحاضر ، القاهرة ، عام ١٩٧٥ م ، ص ص ٩٨ - ٩٩ .

٣ - كاثارين سافيدج ، ترجمة د. راشد البراوى : قصة أفريقيا جنوب الصحراء ، القاهرة ، عام ١٩٦٣ ، ص ٣٩ .

أقل تقدير تجارة عالمية . ومن أجل هذا وبالتحديد ، فقد أصبحت التجارة الخارجية الرئيسية فى غرب أفريقيا مطلوبة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر

ـ وبعد ذلك تمكن المكتشفون البرتغاليون والأسبان الأوائل من الإتصال بسكان سواحل غرب أفريقيا ، وتوددوا إليهم وأقاموا المحطات لتزويد السفن المبحرة حول أفريقيا فى طريقها إلى جزر الهند الشرقية بما يلزمها من مؤن . وبعد هؤلاء المكتشفين وصل رجال الإرساليات إلى منطقة غرب أفريقيا ثم تبعهم السياسيون ، ومن بعدهم التجار الذين مارسوا فى البداية الإتجار فى السلع التقليدية ، ثم بعد ذلك مارسوا الاتجار فى الرقيق .

وكان الأسبان فى أوائل القرن السادس عشر قد أنشأوا مستعمرات لهم فى جزر الهند الغربية والمكسيك وفلوريدا . وأجزاء أخرى من أمريكا الجنوبية ، وكانوا مصممين على انتزاع الثروة من العالم الجديد ، ولكن خاب أملهم لقلة عدد السكان الوطنيين ، وعدم رغبتهم فى العمل ، وكان هؤلاء السادة الأسبان تنقصهم الأيدى العاملة ، أى لم يكن فى إستطاعة البيض العمل فى مناجم الذهب بالمكسيك ، بل وماتوا من الحرارة المرهقة فى مزارع السكر بكوبا . وبعد مفاوضات طويلة ، وقع ملك الأسبان عقداً مع التجار الهولنديين والبرتغاليين كى يزودوه بالعبيد من أبناء أفريقيا الغربية حتى تتمكن الشعوب الأوربية من بناء إمبراطوريات لها فى الأمريكتين(٤) . ومن هنا بدأ الإتجار الفعلى فى عبيد أفريقيا ، بل وبصورة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ البشرية ، مما ترتب عليه نتائج اجتماعية واقتصادية وسياسية سيئة للغاية .

ومنذ ذلك الوقت كان يوجد بأسبانيا والبرتغال عدداً من الزنوج لأحرار الذين تميزوا بالمهارة فى الفنون الميكانيكية . وقد ساهموا فى الاكتشافات وإنشاء المستعمرات التى قام بها الأسبان طوال الفترة الأولى لاتصالهم الخارجى ومما لا شك فيه فإن « بانفيلو دى نارفايز » كان يصطحب معه حينما نزل فى فلوريدا عام ١٥٢٨ زنجياً واحداً على الأقل يدعى استيفان ، وتمكن هو وكابزا دى فاكا ، وإثنان آخران من البقاء أحياء عقب الحملة المشئومة ، وظلوا يتجولون سنين طويلة قبل أن يصلوا فى نهاية الأمر إلى المستعمرات الأسبانية فى المنطقة المعروفة الآن بالمكسيك(٥) . وكان مندوزا حاكم أسبانيا الجديدة قد أرسل فى ذلك الوقت الراهب الفرنسسكانى فراى ماركوس ديزا ، ليقوم بالتحرى عن قصة هؤلاء الناجين من مدن (كيبولا السبعة) المختلفة ، كما أرسل استيفان معه كرشد ، وقد بعث الراهب بالزنجى ليسبقه ويجمع المعلومات ،

---

٤ ــ نفس المصدر ، ص ص ٤٠ ــ ٤١ .

٥ ــ السيدة أينا كورين براون ، ترجمة د. م. عيسى : تاريخ الزنوج ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ١٥ .

الميلاديين ، وذلك من أجل الحاجة إلى الأيدى العاملة ، والعبيد الذين يعملون فى المزارع الأمريكية .

وتمكن بالفعل من الوصول إلى أولى المدن السبع ، ولكن ظهور رجل أسود يدعى أنه رسول رجل أبيض كان من الصعب تصديقه من جانب الهنود الحمر سكان المدينة ، والذين ربما لم يروا قط أوناساً ينتمون إلى عنصر آخر ، ومن ثم فقد لقى استيفان حتفه . ولما سمع الراهب ماركوس نبأ مقتل استيفان اكتفى بمشاهدة المدينة عن بعد وسارع بالعودة . ومما لا شك فيه أن كورنادو حين بدأ رحلته الشهيرة عام ١٥٤٠ م ، كان يصطحب معه رجالا سوداً ، ورجالا حمراً ، والدليل على ذلك وجود عدد كبير من الزنوج فى ذلك الوقت فى العالم الجديد ، وندلل على ذلك بما جاء فى تقارير الزنوج فى المكسيك الذين قاموا بانتخاب ملك لهم ، وكذلك فى تقارير محالفة السير فرانسيس دريك مع قبيلة من الهمج الأفريقيين ، وأيضاً فيما ذكره جون هوكنز فى استخدامه لزنجى من غينيا نال ثقافته فى البرتغال وكان مترجماً له . ووجد أول سجل واضح عن الزنوج الذين مكثوا على أرض ما يعرف فى الوقت الحاضر بالولايات المتحدة الأمريكية فى التقرير الذى كان جون رولف يصوره عام ١٦١٩ م ، حيث يقول التقرير ما نصه : « لقد حضرت سفينة حربية هولندية وقامت ببيع عشرين زنجياً لنا » . وهكذا يتضح أن ممارسة الرق فى الولايات المتحدة ربما تكون قد بدأت مصادفة .

وتمثل تجارة الرقيق سجلا من أحلك السجلات فى تاريخ العالم الغربى . فقد اشتركت دول فى هذه التجارة فى منتصف القرن الخامس عشر تقريباً ، وقد زاد من حدة بشاعة الأسلوب ومدى ممارسة هذه العملية إلى حد لم يعرف حتى الآن فى تاريخ الرق . فقد احتكر البرتغاليون أولا هذه التجارة ثم نقل عنهم الهولنديون ممارستهم لهذه التجارة بحماسة من غرب أفريقيا ، ومنه أرسلوا العبيد إلى جويانا الهولندية فى أمريكا الجنوبية ، ثم بعد ذلك أرسلوا العبيد إلى مستعمرة الرأس فى جنوب أفريقيا . وفى جيانا كان العبيد يعاملون معاملة سيئة ، بحيث كان أغلبهم يلوذ بالفرار ويختبئون بالغابات الكثيفة ويمتزجون بالوطنيين ، ويكونون عصابات مسلحة تزعج ملاك المزارع الهولندية .

ولم يقتصر النهب الاستعمارى للثروة البشرية لغرب أفريقيا على الدول السابقة ، بل ساهم فيها الأمريكيون الذين جلبوا الرجال ، وكذلك ساهم فيها البريطانيون ، ففى عام ١٥٦٢ حصل القبطان الإنجليزى جون هوكنز على عقد يورد بمقتضاه العبيد من غرب أفريقيا إلى جزر الهند الغربية ، وقام برحلات ثلاث نقل أثنائها شحنات من أفريقيا من الرجال والنساء

---

(٦) انظر كتاب السيدة إينا كورين براون ، نفس المصدر ، ص ص ١٦ - ١٧ .

وقد تضمنت التجارة عبر الصحراء تصدير العبيد الزنوج إلى الأقطار

الذين اشتراهم أو اختطفهم ، ومنذ ذلك الحين قامت بريطانيا بدور رئيسى فى تجارة الرقيق ، وعندما أنشأ المستوطنون الإنجليز المستعمرات فى جاميكا وفى فرجينيا ، بدأ تجارهم يشترون العبيد لا لبيعهم إلى الشعوب الأخرى ولكن لبيعهم إلى شعوبهم أيضاً . وبعد ذلك مارس التجار الإنجليز هذه التجارة على أوسع نطاق . ففى عام ١٦١٩ أرسل أول فوج من العبيد الأفريقيين إلى المستعمرة الإنجليزية فى أمريكا الشمالية . ففى هذا العام رست إحدى السفن المشحونة بالعبيد الأفريقيين والتى كانت فى طريقها إلى المستعمرة الهولندية فى نيو أمستردام ، ولكنها توقفت فى ميناء جيمستان بولاية فرجينيا للتزود بالمؤن والماء . وهنا انتهز أصحاب مزارع الطباق الفرصة واشتروا هؤلاء العبيد . وكان السائد من قبل أن يرسل المجرمون من السجون الإنجليزية للعمل بالمزارع الجنوبية ، ولكنهم لم يكونوا معتادين على العمل فى الحرارة ، فكانوا ينهارون ويموتون وبخاصة بعد أن تم استعمار كارولينا الجنوبية وجورجيا . وقد أدخلت زراعة الأرز ثم القطن عام ١٧٧٠ م فى هذه المستعمرات البريطانية ، والتى كانت الأحوال فيها غير صحية ، مع أن هذه الأحوال كانت تلائم عبيد أفريقيا(٧) . وقد ساهمت خطوط التجارة التى تربط بين أوربا وغربى أفريقيا والعالم الجديد فى نقل السلع التى كانت تشحن على السفن من الموانى الأوربية إلى موانى غرب أفريقيا ، حيث توجد مستودعات الرقيق . وهناك كانت ترسو سفن أخرى مهيأة خصيصاً لشحن السلع الآدامية ، فقد كانت مصممة على أن تضم أكبر عدد ممكن من العبيد ، وفى أقل حيز دون الاهتمام بتوفير أى تسهيلات صحية أو خدمية للعبيد إلا الضرورية منها للإبقاء على حياة هؤلاء العبيد . وبعد ذلك تتجه هذه السفن من غرب أفريقيا إلى أمريكا الشمالية والجنوبية . وقد استمرت تجارة الرقيق ٤٠٠ (ربعمائة) عام تقريباً ، مات خلالها الملايين من أبناء أفريقيا سواء كان ذلك نتيجة المرض أم نتيجة تأثير الجروح أم نتيجة لازدحام السفن فضلا عن سوء المعاملة(٨) .

ولقد أسهمت تجارة الرقيق فى تحقيق الرخاء البريطانى بصورة فعالة ، فكان ميناء ليفربول وبريستول يثريان على حساب تجارة رقيق أفريقيا ، وكانت مصانع لانكستر تغزل القطن الوارد من المزارع الأمريكية ، وكان الطباق والسكر يستوردان من جزر الهند الغربية البريطانية ، وكان هذا الإنتاج ثمرة العمل الذى يؤديه العبيد(٩) .

---

٧ — كاثارين سافيدج ؛ المصدر السابق ، ص ص ٤٣ ، ٤٥ .

٨ — أحمد طاهر : المصدر السابق ، ص ٩٩ .

٩ — كاثارين سافيدج : المصدر السابق ، ص ٤٦ .

الإسلامية فى شمال أفريقيا والشرق الأدنى ، ولكن كان معدل الصادر منهم

وعلى هذا فقد انتهكت حرية القارة الأفريقية ، ونهبت مواردها البشرية والاقتصادية ، وفسدت أخلاق حكامها وأهاليها وتشوهت حياتها الاجتماعية ، وانهارت صناعتها ، وانتشر فيها التخلف والجهل والظلام ، ولم تفق من ذلك إلا قبيل الحصول على الاستقلال(١٠) .

وقد زاد جلب العبيد بعد الاكتشافات الجديدة ، وبعد التوسع الاستعمارى السريع ، وبعد إتمام تنظيم الشركات التجارية المختلفة ، التى أشار إليها تجار العبيد بساحل غانا . وبعد ذلك ساهمت هذه الشركات إلى حد كبير فى نقل الزنوج من ساحل غرب أفريقيا إلى أمريكا . وهناك كانوا يباعون كالسلعة مع الأرض ويستخدمون فيها كما تستخدم الحيوانات .

وقد أثر الزنوج الذين وصلوا إلى العالم الجديد فى التطور التاريخى والثقافى ، ابتداء من شيلى وحتى كولومبيا ، بل وفى جميع جمهوريات أمريكا الوسطى ، وجزر البحر الكاريبى ، والمكسيك إلى كندا فى أمريكا الشمالية(١١) .

وهكذا فقد ظلت تلك التجارة قائمة على مدى القرون الأربع السابقة دون أن تؤرق الشفقة الضمائر إلا فى نفوس نفر يسير ، أو حتى يطاردهم الأسف على ممارسة هذه التجارة ، وربما حاول البعض أن يلتمس لنفسه العذر قائلا أنه لو بقى هؤلاء العبيد فى أفريقيا لقدم الكثيرون منهم قرابين للآلهة الوثنية ، أو امتلأت بلحومهم ولائم آكلة البشر أو لكانوا قد قتلوا ، ولكن فيما بعد ثارت ضمائر الناس بدافع الإشفاق والغضب وذلك بسبب ما لقيه العبيد من مآسى .

وكان من المآسى التى لقيها العبيد أنهم كانوا يشحنون عراة ، ويكدسون فى السفن بصورة لا يستطيعون معها الجلوس والنوم ، لذا مات الكثير منهم بسبب الاختناق ، وكان الأموات يتركون إلى جانب الأحياء حتى ينقلوا من السفينة فى نهاية الرحلة ، وعندما كانت السفن الناقلة للرقيق تهدد بالخطر ، يقوم القباطنة بإلقاء العبيد فى مياه المحيط .

ولم يستمر هذا الوضع السيء مدة طويلة ، بل نجد أنه ظهرت فى العالم حركة تنادى بوقف تجارة الرقيق ، ففى عام ١٨٠٨ حرم الكونجرس الأمريكى استيراد العبيد إلى البلاد الأمريكية ، ولما مات جورج واشنطن منحت الحرية لعبيده وفقاً لما جاء فى وصيته ، وقد كان هؤلاء العبيد يمثلون مشكلة كبيرة بسبب عدم وجود عمل لهم ، وبذلك أصبحوا مبعث تهديد للمجتمع وعبئاً عليه . لهذا تكونت جمعية التوطين الأمريكية ، وقررت بعد بحث الأمر مع الجمعيات التبشيرية ضرورة إرسال عدد من هؤلاء العبيد إلى أفريقيا حتى يمكن أن تتاح لهم فرصة الإقامة بحرية . وقد أيد الكونجرس هذا المشروع ، ونزلت الجماعات الأولية التى نقلت من البلاد إلى إقليم سيراليون

١٠ – السيدة ايناكورين براون : المصدر السابق ، ص ١٨ .

١١ – أحمد طاهر : المصدر السابق ، ص ٩١ .

التي سبق إنشاؤها قبل ذلك بثلاثين عاماً ، ليقيم فيها العبيد الذين حررتهم بريطانيا ، ومع ذلك فقد زاد العبيد الأمريكيون من تعقيد الموقف بسبب عدم رفضهم للإقامة في موطنهم الجديد .

وفي عام ١٨٢١ أرسل الرئيس جيمس منرو ممثلين من قبله إلى غرب أفريقيا لشراء قطعة أرض من الشيوخ المحليين فحصلوا على شريط من الأرض يمتد بطول ساحل في اتجاه الجنوب ، بحيث يبلغ طوله ١٣٠ ميلا ويبلغ عرضه ٤٠ ميلا . وبعد ذلك وصلت الفرقة الأولى من الزنوج وكان بصحبتها مجموعة صغيرة من البيض لمساعدتهم على الاستيطان ، ولكن هؤلاء البيض ماتوا بسبب الحمى ، وكاد هذا المشروع ينهار لولا وصول أحد رجال الدين الأمريكيين إلى هذه المنطقة عام ١٨٢٢ م ، وكان هذا الرجل الديني يدعى جيهود أشمون ، وقد تولى رجل الدين هذا أمر الإشراف على هذه المستعمرة . وتمكن هذا الرجل بحكمته من الدفاع عن حدود المستعمرة ، وأطلق أشمون على هذه المستعمرة اسم ليبريا ، وعلى عاصمتها منروفيا نسبة إلى الرئيس منرو . وفي عام ١٨٤٧ نودي بها جمهورية ، وصدر بشأنها دستور على نمط دستور الولايات المتحدة . وفي عام ١٩٠٤ أنتخب آرثر باركلاري رئيساً للوزراء وهو زنجي خالص ينتمي إلى شعب داهومي وكان قد قضى حياته في ليبريا . وفي عام ١٩١٠ وبفضل دبلوماسيته وافقت الولايات المتحدة على الاضطلاع بالمسئولية عن بقية ليبريا .

ورغم هذا الجهد الذي بذلته كل من حكومة بريطانيا وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن تجارة الرقيق ظلت تمارس بين أفريقيا من ناحية وبين البلاد العربية من ناحية أخرى ، ويرجع ذلك إلى عدم جدية الرقابة الأوربية .

وأخيراً وتحت التأثير القوى من جانب رجال الإرساليات المسيحية والرواد ، فقد أنزلت الحكومة البريطانية قوة حربية على ساحل شرق أفريقيا قرب بلدة زنجبار ، وقد استولت هذه القوة على حصن ممبسة العربي . وقد زاد ذلك من مركز بريطانيا التي عقدت معاهدة مع سلطان زنجبار تصبح بمقتضاها تجارة الرقيق غير شرعية ، ونادت بريطانيا بممارسة التجارة في سلع أخرى .

وقد انتهت هذه التجارة المشينة (تجارة الرقيق) مع نهاية القرن التاسع عشر(١٢) .

وعلى الرغم من ترحيل زنوج أمريكا إلى ليبريا ، ورغم القرارات التي صدرت والتي تنص على إلغاء الرق في الولايات المتحدة خاصة (١٣) . وبقية أجزاء العالم عامة ، إلا أن أعداداً

١٢ – كاثارين سافيدج : المصدر السابق ، ص ص ٤٦ – ٥٠ .

31– Allen Weinstein and Others:

AmeriCan Negro Slavery. New York, 1979.

نهاية القرن السابع عشر الميلادى ، وذلك بسبب نقل أعداد كبيرة من الأشخاص عبر صحراء قاحلة وقاسية ، فكانت هذه الصحراء من المشاكل الخطيرة التى تواجه العبيد ، بينما كان نقل العبيد بالسفن عبر المحيط يمثل وسيلة أرخص وأسهل نسبياً . ومن المشكوك فيه إمكان نقل أكثر من ١٠,٠٠٠ من العبيد فى السنة عبر الصحراء ، فقد كان تجار الصحراء يحققون أرباحاً أكثر عند التركيز على السلع الصغيرة الحجم ، والغالية الثمن ، أكثر من نقل العبيد الذين يستهلكون مصادر الطعام والشراب النادرة والغالية(*) .

ولهذا كان من الضرورى معرفة التأثيرات الاقتصادية ، القائمة على تجارة عبيد الأطلنطى ، التى كانت قد تأسست فى منطقة غرب أفريقيا . فكانت هذه التجارة قد ساهمت إلى حد بعيد فى نقل الكثير من سكان هذه المنطقة إلى العالم الخارجى .

حجم تجارة عبيد الأطلنطى

ليس فى الإمكان تحديد حجم تجارة المحيط الأطلنطى من الرقيق حتى ولو وجد تقدم نسبى ومحدد ، ففى الحقيقة لا يمكن لأحد إدراك الإحصائيات الدقيقة لحجم هذه التجارة (أو لأى أنشطة اقتصادية أخرى) قبل القرن التاسع عشر بكثير . ولكن رغم هذا فقد كان فى الإمكان تقدير حجم تجارة

كبيرة من العبيد بقيت فى العالم الجديد تقاسى الكثير من المتاعب بسبب التفرقة العنصرية بين البيض من ناحية والسود من ناحية أخرى(١٤) . وشعروا بأنهم غرباء وأنه ليس لهم وطن يأوون إليه ، وهم بهذا الإحساس يقتربون من ذلك الشعور الذى أحس به اليهود فى تشتتهم فى أنحاء المعمورة(١٥) .

(*) من المحتمل أن تكون نسبة الوفاة فى العبيد الذين عبروا الصحراء مرتفعة ، فهى تقدر بنسبة ٢ إلى ٥ نسيمة .

14– Thomas R. Frazier : Afro–American History. New York 1971. p. 13.

15– Frank McQuilkin : Think black. New York, 1970.

الرقيق عبر الأطلنطي ، وذلك لتوفر البيانات الخاصة بهذه التجارة ، فهي أفضل من تلك التجارة التي تعبر الصحراء ، والتي تتفاوت تقديراتها تفاوتاً كبيراً . وحتى إلى عهد قريب ، فقد بلغ العدد الكلي للأفريقيين الذين وصلوا إلى أمريكا ما يقرب من ١٤ أو ١٥ مليون نسمة .

وفي الواقع أن نسبة هؤلاء العبيد كانت أعلى من ذلك ، ففي ذلك الوقت قام البروفيسور فيليب دى كيرتين « Professor philip D. Curtin » بعمل تحليل مفيد من واقع البيانات المتوفرة والموجودة في أوربا والأمريكتين فقد تضمن هذا التحليل العدد الإجمالي للعبيد الأفريقيين الذين وصلوا إلى العالم الجديد ، بما في ذلك تجارة الأطلنطي التي من غير المحتمل أن يكون عدد الرقيق فيها قد بلغ أكثر من حوالي ٩,٣٠٠,٠٠٠ عبد . وكان في الإمكان إضافة ١٧٥,٠٠٠ عبد إلى هذا الرقم السابق ذكره كانوا قد وصلوا إلى أوربا والجزر التابعة لها ، الواقعة بعيداً عن سواحل الأطلنطي الأفريقية ، وتتمثل هذه الجزر في (الماديرا ،والأزورس ، والكناريا ، ورأس الفيرد ، وساوتومي ، وجزر خليج غينيا) . إذن يصبح المجموع الكلي للعبيد ٩,٥٠٠,٠٠٠ عبد تقريباً ، ويعتقد « كيرتين » أن مصادر الشحن كانت لا تسمح بشحن أعداد أكبر من هذه الأعداد .

وكان من الممكن أن يقل هذا العدد عن معدله ، بطرق عديدة ومن عصر إلى آخر ، فكانت تجارة الرقيق أول ما بدأت ، بدأت على نطاق ضيق ، وبخاصة بعد القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين ولكن فيما بعد ازدادت منذ بداية القرن السابع عشر الميلادي ، ووصلت إلى أوجها في القرن الثامن عشر ، ثم انتهت نهائياً أثناء الربع الثالث من القرن التاسع عشر ، وقد افترضت بيانات « كيرتين » أن العدد الإجمالي للعبيد الأفريقيين الذين انتقلوا إلى الأمريكتين قبل عام ١٦٠٠ م بلغ حوالي ١٢٥,٠٠٠ عبد ، ولكن من المحتمل أن يكون قد أضيف إلى هذا العدد حوالي ١٥٠,٠٠٠ عبد ، كانوا قد نقلوا إلى أوربا وإلى جزر الأطلنطي ، إذن يصبح مجموع تجارة

الأطلنطى فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر حوالى ٢٧٥,٠٠٠ عبد ، وبلغ المتوسط السنوى فى هذه الفترة أى فترة ١٥٠ عاماً ١٨٠٠ عبد فى العام. ففى القرن السادس عشر وحده بلغ هذا العدد ٢٤٠٠ عبد ، وفى القرن السابع عشر ، تصور «كيرتين» أن المجموع الكلى للأفريقيين الذين وصلوا إلى العالم الجديد بلغ حوالى ١,٢٨٠,٠٠٠ عبد ، بالإضافة إلى ٢٥,٠٠٠ عبد ينبغى أن يضافوا إلى عدد العبيد الذين نقلوا إلى أوربا (تعتبر هذه الأعداد فى الوقت الحاضر ضئيلة) وإلى جزر المحيط الإطلنطى . (وقد توقفت هذه التجارة التى كانت تمارس فى منتصف هذا القرن تماماً) . وبلغ المتوسط السنوى فى القرن السابع عشر ككل حوالى ١٣,٠٠٠ عبد فى السنة . ومن الجدير بالاهتمام أن هذه الإحصائيات لم تظهر الزيادات الملحوظة بعد أن دخل الهولنديون فى تجارة الأطلنطى فى الربع الثانى من القرن السابع عشر . وفى الخمسين سنة الأخيرة من هذا القرن ، بلغ عدد العبيد الذين وصلوا إلى الأمريكتين حوالى مليون عبد ، وبلغ المتوسط فى السنة حوالى ٢٠,٠٠٠ عبد وفى الفترة ما بين عامى ١٧٠١ ، ١٨١٠ م أعتبرت معظم الأمم الأوربية أن تجارة الرقيق شرعية . وقد بلغ المجموع الكلى للعبيد الذين وصلوا إلى الأمريكتين حوالى ٦,٢٦٥,٠٠٠ عبد ، بمتوسط سنوى قدره ٥٧,٠٠٠ عبد ، وفى الفترة ما بين عام ١٨١١ م وحتى انتهاء هذه التجارة فى السبعينيات من القرن التاسع عشر قدر مجموع هذه التجارة فى هذه الفترة بـ ١,٦٢٨,٠٠٠ عبد ، أى بمتوسط سنوى قدره حوالى ٢٧,٠٠٠ عبد . وقد لخصت تقديرات كيرتين فى الجدول رقم (أ) الآتى :

السنة	عدد العبيد الذين وصلوا إلى		المتوسط السنوى بالتقريب
	أوروبـــا وجزر الأطلنطى	الأمريكتين	
حتى عام ١٥٠٠	٣٣,٥٠٠	—	٦٧٠
١٥٠١ — ١٦٠٠	١١٦,٤٠٠	١٢٥,٠٠٠	٢,٤٠٠
١٦٠١ — ١٧٠٠	٢٥,١٠٠ (*)	١,٢٨٠,٠٠٠	١٣,٠٠٠
١٧٠١ — ١٨١٠	—	٦,٢٦٥,٠٠٠	٥٧,٠٠٠
بعـــد ١٨١٠	—	١,٦٢٨,٠٠٠	٢٧,٠٠٠
المجموع	١٧٥,٠٠٠	٩,٢٩٨,٠٠٠	—

هذه التقديرات خاصة بعدد العبيد الذين وصلوا بالفعل إلى ما وراء البحار فمن المهم بالنسبة لأفريقيا ، ومن وجهة النظر أن تقدر أعداد العبيد الذين غادروا شواطئها ، فكان عدد العبيد الذين ماتوا فى السفن جسيماً ، ومن النادر أن يكون عدد الذين ماتوا من طاقم السفن أكثر من العبيد ، وفى الحقيقة أن أى مسافرين عبر المحيطات فى مراكب صغيرة . فى هذه الفترة كانوا يتعرضون لظروف صعبة تشجع على انتشار الأمراض ، إلى جانب أن المواد الغذائية كانت قليلة وغير طازجة بالإضافة إلى العواصف أو الرياح غير المواتية والتى من المحتمل أن تكون قد تسببت فى إحداث نقص شنيع فى كميات المياه العذبة ، وزيادة على ذلك فإن نسبة من السفن التى كانت تحمل الرقيق ، والتى كانت تبدأ رحلتها من أفريقيا إلى المكان الذى تقصده ، كانت تتحطم أو تفقد فى البحر . وتوضح بيانات «كيرتين» أنه فى خلال القرن الثامن عشر

(*) فى الغالب أن هذا العدد الخاص بجزر للأطلنطى فى هذه الفترة باستثناء حوالى ٥٠٠٠ كانوا موجودين قبل عام ١٦٥٠ م.

الميلادى ، بلغت نسبة العبيد الذين أبحروا من أفريقيا ولم يصلوا إلى الأمريكتين حوالى ١٦ ٪ ، واعتقد كيرتين أيضاً أن هذا الرقم كان ممثلا فى كل فترة تجارة الرقيق . ولو سلم بهذه الخسارة فمن الضرورى أن تزيد أعداد الرقيق الذين وصلوا إلى الأمريكتين بنسبة الخمس تقريباً ، لكى نصل إلى تقدير لأعداد الرقيق التى غادرت أفريقيا . ويتضح ذلك من التقديرات الموضحة بالجدول « ب » التالى :

الجدول « ب » يوضح عدد العبيد الذين نقلوا من أفريقيا

السنة	تقدير عدد العبيد الذين نقلوا من أفريقيا ككل	المتوسط السنوى بالتقريب
حتى عام ١٦٠٠	٣٣٠,٠٠٠	٢,٢٠٠
١٦٠١ — ١٧٠٠	١,٥٦٠,٠٠٠	١٥,٦٠٠
١٧٠١ — ١٨١٠	٧,٥٢٠,٠٠٠	٦٨,٤٠٠
بعد ١٨١٠	١,٩٥٠,٠٠٠	٣٢,٥٠٠
المجموع	١١,٣٦٠,٠٠٠	—

وعند هذه النقطة من المناقشة ، فإنه من الضرورى أن يؤخذ فى الاعتبار أن تصدير العبيد كان موزعاً على بلاد أفريقيا ، فلم يأت كل العبيد من منطقة غرب أفريقيا التى يتناولها هذا الكتاب . وبمرور الوقت فإن زيادة عدد العبيد الذين نقلوا من السواحل الواقعة فى جنوب الكاميرون وعلى وجه الخصوص ، من الكنغو وأنجولا ، وحتى من موزمبيق ، يمكن مراجعتها من الأرقام الدقيقة التى جمعها البروفيسور « كيرتين » . ففى هذه الحالة يكون فى الإمكان استنتاج أن ثلث العبيد كان فى المستعمرات الأسبانية الأمريكية ، وحوالى ٧٠ ٪ منهم فى المستعمرات البرتغالية فى البرازيل ، وكانوا جميعا قد أتوا من خارج غرب أفريقيا ، وأن حوالى ربع أو خمس العبيد كانوا قد أخذوا من السواحل الواقعة جنوب الكاميرون ، بمعرفة التجار الذين يتكلمون الإنجليزية ، وكان حوالى ثلث العبيد

قدشحن بواسطة تجارآخرين خاصة من الفرنسيين . ويمكن أن نستنتج أن غرب أفريقيا ساهم فى تجارة الرقيق بحوالى ٥٥ ٪ من كل العبيد الذن وصلوا إلى أمريكا ، وهذا يتفق جيداً مع الرقم الذى افترضته بيانات « كيرتين » والبالغ حوالى ٦٠ ٪ فى القرن الثامن عشر الميلادى ، فبالطبع نقل معظم العبيد فى هذا القرن .

آثار تجارة الرقيق على سكان غرب أفريقيا

فى خلال القرن الثامن عشر ، كان من المحتمل تقدير السكان الذين فقدوا من غرب أفريقيا بطريقة مباشرة ، بسبب تجارة الرقيق ، فقد بلغت نسبة عدد العبيد الذين غادروا أفريقيا ككل حوالى ٦٠٪ أى ما يعادل ٤,٥ مليون من الرجال والنساء ، فكان من غير المحتمل إغفال مساهمة غرب أفريقيا فى هذه الصادرات فى خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر . ففى هذين القرنين يمكن تقدير عدد العبيد ، لكن هذا التقدير سيكون أقل دقة ، أو غير موثوق منه ، فقد بلغ عدد السكان الذين غادروا أفريقيا حوالى ١,١٠٠,٠٠٠ نسمة ، ولكن فى القرن التاسع عشر ، كانت مساهمة أفريقيا فى تجارة الرقيق من المحتمل إن تكون أقل بالفعل عن ٦٠ ٪ ، وكانت الإجراءات التى اتخذت ضد تجارة رقيق الأطلنطى ذات تأثير فعال فى المنطقة الواقعة شمال خط الاستواء أكثر منه فى المنطقة الواقعة إلى الجنوب من خط الاستواء . ومن المحتمل أن تكون مساهمة صادرات الرقيق من غرب أفريقيا قد بلغت حوالى الثلث أى ما يعادل ٦٥٠,٠٠٠ من عدد السكان . ويزيد حجم عدد الذين فقدتهم منطقة غرب أفريقيا فى فترة تجارة الرقيق عن ٦,٥ مليون من الرجال والنساء .

ولم تكن البيانات والتقديرات مؤكدة ، فقد اعتقد البروفيسور « كيرتين » أن أرقامه ممكن أن تزيد أو تنقص بنسبة ٢٠ ٪ ، وفى أغلب الاحتمالات تبرهن هذه الأرقام على أنها كبيرة وليست صغيرة ، ومن المتاح لنا تقديم الجدول « ج » فمن المحتمل أن يقدم لنا هذا الجدول أقصى حد للاستنزاف

البشرى الذى تعرض له سكان غرب أفريقيا بطريقة مباشرة وذلك بسبب تجارة رقيق الأطلنطى .

الجدول « ج » يوضح لنا وبطريقة مباشرة عدد سكان غرب أفريقيا الذين فقدوا بسبب تجارة رقيق الأطلنطى

السنة	النسبة المئوية لمجموع الأفريقيين كما ورد فى الجدول «ب».	عدد السكان المفقودين	متوسط العدد المفقود بالتقريب
حتى عام ١٦٠٠	٦٠	٢٠٠,٠٠٠	١,٣٤٠
١٦٠١ — ١٧٠٠	٦٠	٩٤٠,٠٠٠	٩,٤٠٠
١٧٠١ — ١٨١٠	٦٠	٤,٥١٠,٠٠٠	٤١,٠٠٠
بعـــد ١٨١٠	٣٣	٠,٦٥٠,٠٠٠	١١,٠٠٠
المجموع	—	٦,٣٠٠,٠٠٠	—

وفى فترات المعاناة البشرية بلغ عدد العبيد الذين غادروا أفريقيا بسبب الهجرة الإجبارية ٦ مليون نسمة ، وبلغ عدد الذين هاجروا فى القرن الثامن عشر وحده ٤,٥ مليون ، وتمثل هذه الأرقام جريمة بشرية مؤسفة ، ومع هذا فليس من السهل تحديد عدد العبيد الذين فقدتهم أفريقيا من الرجال والنساء ، وكانت البيانات الناقصة والخاصة بسكان أفريقيا الإستوائية فى الفترة الأولى للإدارة الاستعمارية مقدرة أحسن تقدير ، وكان من النادر فى بعض الأحيان أن تكون هذه المعلومات مجرد تخمينات ، وغالباً ما يوجد جدال حول دقة الإحصاء الرسمى الحديث . ويبدو من المعقول افتراض أن مجموع سكان غرب أفريقيا كان فى منتصف الستينيات ، أى منذ عـــام ١٩٦٠ بلغ حوالى

٨٨ مليون نسمة(*) ، وبلغ مجموع التقديرات الرسمية للأقاليم المختلفة فى عامى ١٩٤٠ و ١٩١٠ حوالى ٤٤ ، ٣٣ مليون على التوالى ، ولكن التحقيق الديموجرافى الحديث يفترض أن هذه التقديرات من المحتمل أن تكون قليلة ومن المحتمل أن تزيد على ١٠ ٪ . ولو أردنا الحصول على بعض المعلومات المتعلقة بسكان غرب أفريقيا ، أثناء فترة تجارة رقيق الأطلنطى ، فإنه من الأفضل الرجوع إلى الوراء للإستعانة بالإحصاء القومى الذى قدر بنحو ٨٨ مليوناً عام ١٩٦٥ ، ٤٨ مليوناً عام ١٩٤٠ ، ٣٦ مليوناً عام ١٩١٠ م . فمن الواضح أن هذه الافتراضات تزيد من النمو المركب لسكان غرب أفريقيا فى الفترة ما بين ١٩٤٠ ، ١٩٦٥ ، فقد بلغت نسبة الزيادة فى هذه الفترة ٢,٤٪ فى السنة ، وبلغت نسبة الزيادة فى الفترة ما بين ١٩١٠ ، ١٩٤٠ م ، ١٪ فى السنة ، وتعتبر هذه أعلى نسب فى معدل الزيادة السكانية ، ولكن ليس من المحتمل أن ترتفع هذه النسب أكثر من ذلك ، وفى أغلب الأحيان قام الديموجرافيون بدراسة سكان أفريقيا ككل ، وبخاصة فى هذه الفترات وقبل القرن العشرين . ولم تكن الزيادة السكانية منخفضة ، ليست فى أفريقيا وحدها ولكن فى كل أنحاء العالم . وعلى وجه العموم فإن الأرقام المسلم بها عن أفريقيا ككل هى التى بلغت نسبة زيادتها ٠,١٩٪ فى السنة ، وذلك فى خلال القرن التاسع عشر . ولكن بعد ذلك تناقصت هذه الزيادة بنسب تتراوح فيما بين ٠,١١٪ إلى ٠,١٢٪ فى القرون الأولى ، باستثناء القرن الثامن عشر ، والسبب فى ذلك يرجع إلى تجارة الرقيق ، ويمكن افتراض أن تعداد أفريقيا ككل كان ثابتاً بوجه عام .

ويبدو من المعقول اتفاق نسبة الزيادة مع هذا التقدير الذى وضع أساساً فى القرن العشرين ، إذن ما هو حجم سكان غرب أفريقيا أثناء عصر تجارة

(*) هذا الرقم يتضمن سكان نيجيريا البالغ عددهم ٧٤,٥ مليون نسمة ، وبمقارنته مع العدد الرسمى يصبح ٥٧,٥ مليون نسمة وقد أستنتج ذلك من الأحصاء الرسمى غير الدقيق الذى قد أجرى عام ١٩٦٣ م (أنظر فصل ١٣) وتشير بعض التقديرات غير الرسمية إلى أن عدد سكان نيجيريا يزيد عن ٤٩ مليون نسمة .

الرقيق ؟ من الممكن معرفة التأثيرات التى خلفتها تجارة الرقيق ، وذلك من واقع التقارير ،ومن الممكن أيضاً افتراض أنه فى الفترة ما بين عام ١٥٠٠ م وعام ١٨٠٠ م لم يكن هناك عامل رئيسى ساعد فى الزيادة التدريجية للسكان ، ولكن من المحتمل أن يكون هذا قد حدث بالفعل بعد دخول الغلات الأمريكية الإستوائية فى بداية هذه الفترة . ورغم دخول هذه الغلات الأمريكية إلا أن المواد الغذائية التى كانت متوفرة . فى غرب أفريقية لم تتغير تغييراً جذريا سواء أكان ذلك فى التكنولوجيا الملائمة أم فى المعرفة الطبية المتاحة ، أم فى الأسس الرئيسية الخاصة بزيادة السكان . وفى حوالى عام ١٨١٠ وما بعده ، بدأ الصادر ن تجارة الرقيق فى النقصان بل والانقراض وبخاصة فى عام ١٨٨٠ وما بعده ذلك بعد دخول الحكم الإستعمارى إلى غرب أفريقيا ، وإدخال التكنولوجيا الحديثة والمعرفة الطبية مما أدى بالطبع إلى زيادة تدريجية وسريعة فى عدد السكان فى هذه المنطقة .

وكان فى الإمكان تقدير عدد العبيد وخاصة فى عام ١٥٠٠ م ، وعلى وجه التحديد عندما بدأت تجارة رقيق الأطلنطى فى الظهور ، ففى ذلك الوقت قدر عدد سكان غرب أفريقيا بعشرين مليون نسمة ، وفى عام ١٧٠٠ م أى عندما وصلت تجارة الرقيق إلى الذروة بلغ عدد سكان غرب أفريقيا ٢٥ مليون نسمة . ومن المحتمل أن تكون هذه التقديرات دليلا غير دقيق . ولو أن عدد السكان كان أكبر من العدد الذى افترض فى هذه الأرقام لكان تأثير تجارة الرقيق عليها أقل من تلك الافتراضات ، فلو فرض أن عدد السكان بلغ عشرين مليون نسمة عام ١٥٠٠م ، و٢٥ مليون نسمة عام ١٧٠٠م ، لكان من السهل رؤية العجز فى الزيادة السكانية التى تسببت فيها تجارة الرقيق فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، واتضح نقص هذا العدد بكثير عن معدله الطبيعى . ومن غير المحتمل أن تكون عوامل زيادة عدد السكان كبيرة . فقد بلغت نسبة زيادة النمو السكانى فى القرن السادس عشر ١٠ ٪ وفى القرن السابع عشر بلغت ١٢ ٪ ، وفيما بعد زادت هذه النسبة من ١٢ ٪ إلى ١٥ ٪ على التوالى وأصبح من المفترض ألا يكون هناك تصدير للرقيق .

وفى القرن الثامن عشر ، كان تأثير تصدير تجارة الرقيق على النمو السكانى أكثر خطورة ففى بداية هذا القرن بلغ عدد السكان ٢٥ مليون نسمة ، وكان متوسط الفاقد فى السنة ٤١,٠٠٠ نسمة من الرجال والنساء . وفى خلال هذا القرن أيضاً بلغت نسبة هذا العدد أكثر من ١٦٪ فى السنة ، (فعلى سبيل المثال بلغ نسبة عدد الأشخاص المفقودين فى السنة والذين غادروا أفريقيا ١٦ شخصاً من كل ١٠,٠٠٠ شخص) . ومن المحتمل أن يكون هذا قد أدى إلى نقص فى الزيادة الطبيعية للسكان فى النصف الثانى من هذا القرن ، والتى من المحتمل أن تكون نسبتها المئوية قد بلغت ٠,١٩٪ فى السنة أو أكثر ، وهكذا فإن متوسط النقص يرجع إلى تجارة الرقيق التى ظهرت بأنها كانت تزيد قليلا عن الزيادة الطبيعية للسكان فى النصف الأول من هذا القرن . ففى السنوات الأولى من القرن الثانى عشر ، ساهمت تجارة الرقيق فى إنقاص مجموع السكان فى غرب أفريقيا بطريقة مباشرة مع أن هذا النقص كان قليلا .

وعلى أية حال ، ورغم ذلك فلم يوجد نقص تام فى عدد سكان أفريقيا ، لأن الثلث من العبيد الذين صدروا كان من النساء ، والسبب فى ذلك يرجع إلى أن المجتمعات الأفريقية كانت تتميز بتعدد الزوجات ، لهذا كان عدد الأطفال الذين لم يولدوا فى غرب أفريقيا بسبب إجبار أمهاتهم على الهجرة قليلا بالنسبة للعدد الذى كان يصدر من غرب أفريقيا من النساء والرجال . إذن نستنتج من ذلك أن تجارة الرقيق فى القرن الثامن عشر كانت مرتفعة ، لهذا فقدت منطقة غرب أفريقيا قوتها البشرية ، سواء أكان هذا الفقد كبيراً أم صغيراً ، فهذا النقص سوف يكون مساوياً للزيادة الطبيعية للسكان ، ومع هذا وفى أسوأ الظروف فقد ظل عدد السكان ثابتاً (يمكن القول بأن هذا الإستقصاء لم يؤكد نمو الزيادة السكانية فى القرن الثامن عشر ، فكان عدد سكان غرب أفريقيا فى عام ١٩٦٥ م يتراوح فيما بين ١١٨ مليوناً ، و٨٨ مليوناً ، ولكن لو صح هذا فإن الزيادة السكانية التى تبدو فى الوقت الحاضر فى أجزاء معينة من غرب أفريقيا أكثر انتشاراً بل وأكثر دقة) .

وفى القرن التاسع عشر ، اضمحلت تجارة الرقيق وأدى ذلك إلى الزيادة التدريجية فى النمو السكانى ، فالسكان سيبدأون مرة ثانية فى الزيادة ، وأن نسب الزيادة من المحتمل أن تصل إلى ما بين ٠,٣ ٪ ، ٠,٤ ٪ فى الخمسينيات من القرن التاسع عشر .

ومن الواضح أنه لا يوجد زيادة فى التقديرات الخاصة بالتدهور فى الحياة نتيجة لتجارة الرقيق فى غرب أفريقيا نفسها ، فعلى سبيل المثال ، يرجع هذا الإنخفاض السكانى إلى الموت المباشر أو غير المباشر الذى تسببت فيه الإغارات على العبيد ، وكذلك يرجع إلى الموت الذى أصاب العبيد عند الشاطىء أثناء انتظارهم (استعداداً لرحلة السفر إلى العالم الجديد) . ومن غير المحتمل استنتاج النقص فى عدد العبيد الذى كان له أثر خطير ، وبخاصة عندما نضع فى الإعتبار أن أرقام تجارة الرقيق غير صحيحة ، من حيث الافتراض فى التقدير ، ومن ناحية أخرى يوجد هناك تقدير غير صحيح لعدد السكان ، ولم يفترض دليل فى أى وقت يشير إلى أن تجارة الرقيق فى غرب أفريقيا سببت التخريب والدمار لكل شىء فى الحياة فى منطقة غرب أفريقيا ، ويمكن إرجاع بعض الأعمال التخريبية إلى تجارة الرقيق العربية فى القرن التاسع عشر ، فى أجزاء من شرق أفريقيا ومن أفريقيا الوسطى . وكانت تجارة الرقيق فى الداخل تمارس بمعرفة رجال غرباء على المجتمعات الداخلية ، ومع ذلك فقد مارسوا عملهم . ومن الصعب أن نثبت أن تدهور الحياة بين العبيد يرجع إلى عمليات القنص التى كانت تتم ضدهم بغرض الحصول على الرقيق ، فهذه العملية كانت خطيرة حتى ولو حدثت بين أو ناس أحرار بوجه عام . وعلى أية حال فإن ذلك يرجع إلى القتال وأحكام الإعدام والتضحيات البشرية والممارسات الأخرى المتاحة(*) .

(*) أنظر صفحة ٩٥ من الأصل. فيمكن القول أن حركة تجارة الرقيق من غرب أفريقيا إلى الساحل ، من المحتمل أن تكون قد أدت الى انتشار المرض ، ومن المرجح أن نشاط التجار الذى بدأ قبل عصر تجارة الرقيق لم يكن ملموسا .

ومع ذلك فإنه يمكن اعتبار متوسطات الأرقام غير الصحيحة كافية لكل غرب أفريقيا ، بل ولبعض أجزاء من الساحل فى كل الفترات . ففى بعض الأوقات كانت أعداد تجارة رقيق الأطلنطى أكثر من المتوسط وعلى سبيل المثال ، كان هذا يحدث فى القرن الثامن عشر ، فأكثر من نصف كل تجارة الرقيق قد أخذت من أفريقيا إلى الأمريكتين ،وبخاصة من المنطقة التى تبدأ من ليبريا الحديثة وحتى سواحل الكاميرون ، وفى الحقيقة أن منطقة ساحل العبيد ومنطقة دلتا النيجر قد ساهمتا بالثلث فى كل تجارة الرقيق التى صدرت من أفريقيا ، ويعتبر هذا التوزيع لعدد العبيد توزيعاً غير متساوى بالنسبة لتجارة الرقيق ، ومن المرجح أن يتضح ذلك بالأرقام التى توضح التقدير الخاص بعدد العبيد فى الثمانينيات من القرن الثامن عشر . (ويوضح ذلك الجدول « د ») الذى يشير إلى تجارة الرقيق فى أوجها . فمن المحتمل أن يكون هذا الجدول أكثر دقة من كل التقديرات السابقة الخاصة بتجارة الرقيق ، لأن فى ذلك الوقت كانت عملية إلغاء تجارة الرقيق تبدو فى الأفق ، فقد كان كل من المعارضين والمناصرين لهذه التجارة يجمعون المعلومات الخاصة بها .

الجدول « د » يوضح لنا المتوسط التقريبي
لأعداد الرقيق الذين أخذوا فى كل سنة من السواحل المختلفة
خلال الثمانينيات من القرن الثامن عشر

المنطقة	الأعداد السنوية	النسبة المئوية التقريبية
سواحل غرب أفريقيا	—	—
سينجامبيا	٢,٢٠٠	
منطقة سيراليون	٢,٠٠٠	٧
سواحل العاج والحبوب	٤,٠٠٠	
ساحل الذهب	١٠,٠٠٠	٩
ساحل العبيد وبنين	١٢,٥٠٠	١٤
دلتا النيجر ومنطقة الكاميرون	٢٢,٠٠٠	٢٥
جميع الأجزاء الأخرى من أفريقيا	٤٠,٣٠٠	٤٥
المجموع	٩٣,٠٠٠	

وإذا كان النقصان فى عدد السكان فى غرب أفريقيا يرجع إلى تجارة رقيق الأطلنطى ، التى كان لها تأثير مدمر على سكان هذه المنطقة ، فمن المتوقع ملاحظة ذلك فى الأراضى المجاورة للساحل ، والمزدحمة بالسكان فهذه المنطقة يبلغ طولها ١٠٠٠ ميل ، ابتداءاً من ساحل الذهب وحتى سواحل الكاميرون . وقد ظهرت فى ذلك الوقت مقاطعات حديثة مثل : غانا والتوجو ، وداهومى ونيجيريا التى تعتبر واحدة من أعظم المناطق المسكونة فى غرب أفريقيا ، (ويمثل غرب أفريقيا ككل أكبر جزء مزدحم بالسكان فى أفريقيا الإستوائية) وعلى الرغم من أنه قد حدثت بعض الهجرات الحديثة من الداخل إلى الأراضى الساحلية أى إلى كل من غانا ونيجيريا ، فإن الزوار الذين قدموا إلى هذه المنطقة الساحلية فى القرن الثامن عشر ، وبداية القرن التاسع عشر علقوا على كثافة السكان فى هذا الوقت . وقد يؤكد ذلك الاعتقاد السائد بأن نقص السكان فى غرب أفريقيا نتيجة صادرات العبيد لم يحدث أى عرقلة لنمو السكان. علاوة على ذلك فإن غينيا السفلى كانت قد ساهمت بجزء فى تجارة الرقيق لأنها كانت منطقة من المناطق المزدحمة بالسكان فى غرب أفريقيا ، وكان من السهل الوصول منها إلى الساحل . وكان فى الإمكان أن نتصور ، أن بعض الأجزاء من منطقة غرب أفريقيا كانت تحقق فائدة كبيرة من جراء تصدير الزيادة الطبيعية من سكانها إلى الخارج بدلا من الإحتفاظ بهذه الزيادة فى الداخل .

وهذا الإفتراض يبدو أنه غير صحيح لأن أجزاء من غرب أفريقيا كانت قد ساهمت فى تجارة الرقيق ، وبخاصة تجارة رقيق الأطلنطى . وكان من هذه الأجزاء غينيا التى كانت فى أغلب الأحيان متقدمة فى التنظيم الإقتصادى ، (هذا إلى جانب بعض التنظيمات السياسية المتطورة) . وعندما نريد تقييم آثار صادرات الرقيق على غرب أفريقيا علينا أن نضع فى الاعتبار عوامل أخرى أثرت فى نقص السكان .

نمو التجارة فى غينيا

من المعروف أن الأفراد الأوربيين الذين عملوا بتجارة الرقيق كانوا فى المقام الأول « تجاراً » وكانوا يحصلون على الرقيق من تجار السواحل الأفريقيين ففى بعض الأحيان كانت عمليات خطف العبيد تتم بالقوة من جانب الأوربيين وبخاصة فى المراحل الأولى من هذه التجارة . ونتيجة لهذا كان من الصعب جداً إيجاد علاقات طبيعية جديدة مع السواحل الأفريقية . وكان من المتبع فى خطف العبيد قبل القرن التاسع عشر ، أن تحضر قوة أوربية قوية إلى الشاطىء الأفريقى مباشرة ، وكان على هذه القوة أن تقوم بخطف العبيد ، الذين ينقلون بعد ذلك إلى الأمريكتين حيث يباعون هناك .

وإلى جانب عمليات الصيد التى كان يقوم بها الأوربيون ، كانوا يقومون أيضاً بشراء العبيد من تجار غرب أفريقيا ، وفى مقابل ذلك كان الأوربيون يدفعون أنواعا كثيرة من السلع ، الممثلة فى المنسوجات (الصوفية والكتانية المصنعة فى أوربا ، والقطنية التى كانت تصنع فى الهند قبل حاول القرن التاسع عشر ، والحرير الذى كان يصنع إما فى أوربا أو فى آسيا) ، هذا إلى جانب دفعهم فى مقابل العبيد الأسلحة النارية المختلفة ، والبارود والرش والسكاكين والسيوف القصيرة ، والأدوات المعدنية والخردوات والحديد والنحاس الأحمر والأصفر ، والرصاص الذى كان يدفع فى شكل قضبان ، والخرز واللعب الصغيرة والمشروبات الروحية (الروم ، والبراندى والجين ، وذلك حسب البلد الأصلى المتاجر) ، هذا إلى جانب ادخال الأوربيين إلى أنواع كثيرة من المواد الغذائية .

ومن الواضح أن هذه الواردات كان لها قيمة عند شعوب غرب أفريقيا ، فكان من أجل حصولهم على هذه الواردات عليهم ان يقوموا بمبادلتها بالعبيد . وكان هناك طرق مختلفة لتحديد قيمة هذه الواردات . فيمكننا القول ،

على سبيل المثال بأن الواردات الأوربية من المشروبات الروحية التى تشكل نسبة كبيرة من مجموع التجارة الأوربية ، كانت ضارة بالمجتمع فى غرب أفريقيا ، فكان من الأفضل للأفريقيين المحافظة على مشروباتهم التقليدية مثل البيرة وعرق البلح ، فلو كان سكان غرب أفريقيا اتبعوا هذا الأسلوب لعاد ذلك عليهم بالفائدة ، ولكن يبدو أنه لم يوجد مؤيدون كثيرون من الأفارقة فى هذا الوقت لتبنى فكرة الإعتماد على المشروبات الروحية الأفريقية بدلا من الإعتماد على المشروبات الروحية الأوربية ، التى كانت ضارة بالمجتمع الأفريقى . ويمكن القول أيضاً بأن استيراد الأسلحة والذخيرة الأوربية إلى غرب أفريقيا ، قد سهلت على الأفريقيين القيام بقتل أفريقيين آخرين أو أسرهم بغرض بيعهم كعبيد . ومن المرجح أيضاً أن هذه الأسلحة كانت قد مكنت بعض الأفريقيين من القيام بتأسيس حكومات أكثر قوة وأكثر فاعلية على مساحات أكبر . وتجدر الإشارة إلى أن الواردات الأوربية المتزايدة التى كانت تتمثل فى الملابس والخردوات والمعادن ، أدت إلى تدمير صناعات القرية الأفريقية ، التى كانت تقوم بصنع هذه الأشياء السالف ذكرها . وعلى هذا كان الأفريقيون لا يشترون هذه الواردات الأوربية إلا إذا كانت رخيصة وأفضل من الأفريقية ، بل وأكثر وفرة بحيث تعطى على جميع الصناعات الأفريقية .

وليس من المتبع فى غرب أفريقيا ، أن تدفع عملة فى مقابل الواردات ، ولكن كان من المتبع فى هذه المنطقة أن تدفع العبيد فى مقابل تلك الواردات ، وكان هناك فى المقام الأول طريقتان مختلفتان لتسعير البضائع الأوربية . فقد كانت هناك أسعار يدفعها الأوربيون فى أوربا أو أى مكان آخر ، كما كانت هناك قيم نقدية معينة لهذه السلع عندما يبيعونها فى أفريقيا . ويبدو أن هذا النظام لم يستمر طويلا ، ففى نهاية القرن السابع عشر ، نجد أن التجار الأوربين قدموا إلى غرب أفريقيا ، وهناك التزموا بعرف تمكنوا بمقتضاه من تحديد سعر البيع فى أفريقيا ، الذى أصبح ضعف ثمن الشراء

فى أوربا ، فكان التجار الأوربيون يضيفون إلى ثمن الشراء الخاص بأية سلعة قيمة أجرة الشحن وأجرة الأرضية والتأمين ضد المخاطر المختلفة (وكانت هذه المخاطر كبيرة فى ظل ظروف القرنين السابع عشر والثامن عشر) . وبهذه الطريقة كان فى إمكانهم تحقيق الربح ، ومن غير المعقول أن يرفع سعر هذه البضائع بعد ذلك . ومن المحتمل أيضاً أنهم كانوا لا يتحملون أموالا كثيرة من أجل حصولهم على الصادرات من الأفريقيين الذين كان لهم الرغبة فى شراء الواردات الأوربية ، كما كان لهم الرغبة أيضاً فى شراء ملابسهم المصنوعة محلياً إلى جانب شراء المعـادن والسيوف القصيرة .... إلخ (مصنوعات أوربية) . كان هذا بالنسبة لتاريخ غرب أفريقيا ، ووارداتها (التى كانت على النقيض من أوربا وصادراتها) . ومن الواضح أنه كان يوجد إحساس كبير لدى سكان غرب أفريقيا بأن يتقبلوا الأسعار التى وضعها المستوردون الأوربيون فى أفريقيا وليست الأسعار التى تطبق فى البلاد الأوربية .

وكانت الأسعار التى وضعها الأوربيون بالنسبة للعبيد الأفريقيين تختلف اختلافاً شاسعاً عن الأسعار التى كانت تستخدم بالنسبة لتجارتهم . وكان من المتبع أن يدفع للعبيد الذكور الذين تتراوح أعمارهم فيما بين ١٢ ، ٣٥ عاماً أعلى الأسعار . فهؤلاء العبيد كانوا أكثر منفعة فى الأعمال الزراعية فى الأمريكتين لهذا نجد تجار الرقيق يحاولون الحصول على شحناتهم من هؤلاء العبيد ، كلما أمكن ذلك . ولكن فى حالة ما يكون الإمداد بهؤلاء العبيد غير كاف يقوم التجار بشراء الأطفال سواء أكانوا صبياناً أم شباباً أم من النساء اللاتى يبلغن من العمر ٢٥ عاماً (من المعتقد بعد هذا السن أنهن يصبحن غير ملائمات للعمل الزراعى وذلك بسبب مؤثرات الإنجاب) . لهذا كانت أسعارهن مرتفعة. وبينما كان عدد العبيد متاح للبيع فى أى مكان وفى أى وقت ، فإن سفن شحن العبيد كانت تبحث عن شحنات ، وفى الوقت نفسه لم يكن للعبيد أسعار ثابتة ، فكانت أسعارهم تتعرض لتقلبات كبيرة ومع ذلك فإن أمريكا كانت فى حاجة مستمرة لهؤلاء العبيد فى الوقت الذى بدأ فيه الإمداد الأفريقى بالعبيد يقل رغم الحاجة إليه ، ورغم الزيادة المستمرة فى أسعاره .

وفى القرن الثامن عشر ، كان التركيز واضحاً على تجارة الرقيق وبخاصة عندما كانت هذه التجارة فى أوجها ، ومن المحتمل أن تكون العملة الأوربية هى العملة التى كانت مستعملة فى تجارة الرقيق فى أفريقيا ، وكان متوسط سعر العبد الأصلى فى السنوات الأولى من هذا القرن تقدر بحوالى ١٥ جنيه استرليني (٦٠ دولارا) وفى السنوات الأخيرة من هذا القرن بلغ سعر العبد على أقل تقدير ٢٥ جنيهاً استرلينياً (١٠٠ دولاراً) . هذا بالنسبة للعبيد المصدرين من منطقة غرب أفريقيا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر . (يمكن مقارنة أعداد غرب أفريقيا من العبيد بأعداد أفريقيا ككل) . لقد اتضحت أهمية العبيد فى النصف الأول من القرن الثامن عشر ، فكان العبيد الذكور الأصليين يمثلون نصف الصادر من هذه التجارة ، بينما كان النساء يمثلن الثلث منها ، فقد بلغ متوسط السعر للعبد الواحد على مدى قرن حوالى ١٥ جنيهاً استرلينياً (٦٠ دولاراً) دون النظر إلى الجنس أو السن أو الحالة ، وكان من الضرورى المحافظة على هذه الثروة البشرية التى كانت تستبدل بالبضائع الأوروبية فى القرن الثامن عشر ، والتى بلغت قيمتها أيضاً ٦٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى ، أى ما يعادل (٢٦٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار) . ومع هذا فإنه فى السنوات الأولى من القرن الثامن عشر بيع أعداد قليلة من العبيد بأسعار منخفضة ، حيث قدرت قيمة هذه الأعداد فى السنة بنحو ٤٥٠,٠٠٠ جنيه استرلينى ، أى ما يعادل (١,٨٠٠,٠٠٠ دولار) ، بينما بلغت قيمة الأعداد التى صدرت بأسعار مرتفعة فى السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر بنحو ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى ، أى ما يعادل (٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار) .

وهكذا يبدو أنه من المحتمل أن هذه المبالغ كانت صغيرة إذا ما قورنت بالمستويات المادية فى وقتنا الحاضر بينما كان لها قيمتها إذا ما قورنت بالمستويات التى كانت سائدة فى القرن الثامن عشر ، بينما نلاحظ أنه فى بداية هذا القرن كانت انجلترا على سبيل المثال تمثل القوة التجارية الرئيسية فى ذلك الوقت ،

ومن المحتمل آن يكون لها علاقات تجارية مع ثلث سكان غرب أفريقيا ، فكانت بريطانيا تستورد بضائع فى السنة تقدر قيمتها بنحو ٦ مليون جنيه استرليني ، أى ما يعادل (٢٤,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً) . ودليلنا على ذلك ، أنه فى نهاية الخمسينيات من القرن التاسع عشر ، قدر المكتشف بارث Barth حجم تجارة دولة «كانو» كدولة غنية فى منطقة غرب أفريقيا بنحو ٢٠,٠٠٠ جنيه أى ما يعادل (٨٠,٠٠٠ دولاراً) فى السنة ، وبلغ حجم صادراتها من الأقمشة والعبيد معاً إلى جانب وارداتها من الكولا والملح نحو ١٣٠,٠٠٠ جنيه أى ما يعادل (٥٢٠,٠٠٠ دولاراً) فى السنة . وتجدر الإشارة إلى أن كل أسرة فى هذه المنطقة «كانو» كانت تعيش فى يسر ، حيث بلغت نسبة الإنفاق بالنسبة للأسرة فى السنة ما قيمته ٤ أو ٥ جنيه أى ما يعادل (١٦ أو ٢٠ دولاراً فى السنة) .

ومما لا شك فيه أن منطقة غرب أفريقيا قد تورطت فى تجارة الرقيق فى القرن الثامن عشر ، وكانت هذه التجارة قد ساهمت مساهمة فعالة فى تنمية تجاراتها ، ونبهت الأذهان بدرجة كبيرة إلى أهمية غينيا السفلى ، ويبدو أن السبب فى ذلك يرجع إلى توفر العبيد فيها ، فكان التجار الأفريقيون يعنون بالعبيد أثناء وجودهم فى مناطق التجمع استعداداً لإرسالهم إلى الأسواق الخارجية ، وذلك بإطعامهم وتقديم الرعاية اللازمة لهم حتى لا يموتوا .. وكان التجار الأوربيون يحضرون معهم البضائع التجارية ذات القيمة بالنسبة لهؤلاء التجار الأفريقيين وكان فى مقابل ذلك أن يقوم الأفريقيون بشراء الأعداد اللازمة من العبيد لإرسالهم عبر الأطلنطى . وقد أدت تجارة الرقيق هذه إلى ازدياد عدد الأوربيين على شواطىء غرب أفريقيا ، مما أدى بالتالى إلى زيادة عدد الذين يشترون منهم الذهب والعاج والصمغ والأخشاب وزيت النخيل ، وكثير من الأشياء الأخرى ، هذا إلى جانب العبيد والمؤن ، وسارت تجارة الصادر جنباً إلى جنب مع تجارة الوارد ، وكانت التجارة العالمية الحديثة فى غرب أفريقيا تجارة بحرية ، وقد وجدت بسبب حاجة

الأمريكتين إلى الرقيق ، الذى بلغت قيمته النقدية فى بداية القرن الثامن عشر ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني أى ما يعادل (٨,٠٠٠,٠٠٠ دولار). وفى نهاية القرن نفسه زادت هذه القيمة إلى ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني أى ما يعادل (١٦,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً) . ومن المحتمل أن هذا كان دافعاً للتنمية الإقتصادية فى داخل غينيا ، كما تعتبر هذه التجارة عاملا أكثر فاعلية من تجارة السودان عبر الصحراء .

ولقد زاد عدد التجار المحترفين فى غرب أفريقيا زيادة كبيرة ، والسبب فى ذلك يرجع إلى أن شراء وبيع العبيد يستلزم وجود تجار لهؤلاء العبيد وبطريقة ميسرة حددت أسعار العبيد وأسعار الواردات الأوربية وأية سلعة كانت تعرض للبيع فى غرب أفريقيا بالعملات التى كانت مستخدمة فى ذلك الوقت . وقد تمثلت بعض هذه العملات فى السلع التجارية نفسها ، هذا إلى جانب العملات المختلفة الأخرى . وكانت هذه العملية تمثل أعمالا تجارية معقدة وفنية . ومن هذه العملات المختلفة كان خام الذهب الذى استعمل فى ساحل الذهب ، والأصداف والودع والقضبان المعدنية التى استعملت جميعها فى ساحل العبيد ، والقضبان الحديدية التى استعملت فى سيراليون ، وقطع الملابس فى ساحل العاج والكاميرون . وكان من الضرورى أن تزداد هذه العملات وتنتشر . وكان التجار والموظفون فى حاجة متزايدة لتجارة منظمة فى كل دولة ، كما كان الجنود فى الجيوش فى حاجة كبيرة لأنواع جديدة من الرجال الأكفاء ، فتطلب ذلك أسر العبيد . وفى خلال هذا الوقت القصير كان على الجنود القيام بزراعة محصولاتهم الغذائية وإنشاء منازلهم ، وصناعة ملابسهم ، وبذلك شجعوا غيرهم من الناس على الإنتاج والاستثمار ، وبهذا أصبحت منطقة غرب أفريقيا أرضا مشهورة بأسواقها .

نمو طبقة الرق

من المحتمل أن تكون هذه الثورة التجارية الحقيقية قد ساعدت على نمو طبقة الرق فى غرب أفريقيا نفسها . ويبدو أنه فى الواقع كان يوجد هناك إتصال ونيق بين التنمية الاقتصادية ونمو الرق فى مجتمع غرب أفريقيا . ومن قبل عام ١٥٠٠ م لاحظ البرتغاليون وجود طلب على العبيد فى ساحل الذهب ، وكان العبيد ذو قيمة أيضاً فى البنين والسبب فى ذلك يرجع إلى حظر تصادير العبيد المذكور . وهذا الموقف كان يتناقض مع وجود الشعوب الساحلية فى غينيا العليا . ومن الواضح أن التقارير الأولى للبرتغاليين لم تمدنا بدليل فعلى عن وجود طبقة للعبيد فى هذه الشعوب . ويرجع الفضل أساساً فى تطوير طبقة الرق إلى الحاجة إليهم ونمو تجارة الماندى وغزوات المين .

وتميل الأسئلة الأساسية الخاصة بالدور الإقتصادى والإجتماعى للرق فى غرب أفريقيا إلى الغموض بسبب الاستخدام غير الواضح للكلمة المفردة « العبد » التى تغطى عدداً من الحالات الاجتماعية والاقتصادية ، وعلى سبيل المثال ، استخدم العبيد فى مزارع جزر الهند الغربية الأمريكية ، ويمكن تحديد ذلك بمعنى أدق ، فمثلا كان المملوك فقط من الرجال الذين يتمتعون بكامل الحرية ، بحيث لم يخضعوا لأية سلطة أرضية أخرى . بينما جميع الرجال والنساء الذين كانوا يخضعون لسلطانهم أطلق عليهم آنذاك « العبيد » بينما كانت كلمة « رعايا » أكثر ملاءمة . ولقد حاول الكثير من الرجال ذوى المكانة العالية أن يلحقوا أنفسهم بطريقة مباشرة بحماية الملك ، وكذلك قام الأشخاص الأقل مكانة بالإلتجاء إلى من هم أعظم مكانة منهم بحيث أصبح كل شخص يعتبر نفسه (عبد لشخص آخر) . وهذا الأسلوب كان أكثر ملاءمة لقن الأرض وغير ملائم للإسترقاق . ومن ناحية أخرى ، فإنه يمكن القول بأن « الأشخاص الأحرار » فى مجتمع غرب أفريقيا كانوا يمثلون الأسرة أو كانوا من الرؤساء العاديين ، فهم جميعاً كانوا مسئولين

أمام من هم أكبر منهم ، وفى النهاية يكونون مسئولين أمام الرؤساء أو الملوك عن زوجاتهم وأطفالهم وعن أعضاء الأسرة وعن الأشخاص العاديين الذين لم يكونوا من أية عشيرة ، فهؤلاء هم الذين يلحقون أنفسهم بطريقة ما إلى السلطة الملكية أو يندمجوا فيها . وعلى هذا فإن أولئك يطلق عليهم كلمة «العبيد» وفى أكثر الإحتمالات يكونون خدماً . وهناك أوناس آخرون يكونون تحت حماية الآخرين فإما أن يكون ذلك بسبب النسب أو بسبب رهن أنفسهم نتيجة ديون تراكمت عليهم أو بسبب بعض الالتزامات الأخرى ، أو الرغبة فى تعلم التجارة أو اكتساب بعض المهارات ، وأولئك أيضاً يمكن أن نطلق عليهم كلمة « العبيد » .

وكان لكل هذه الأنواع المختلفة من العبيد والرعايا وعبيد الأرض والخدم والمرهونين والصبيان المتعلمين حرفة ، حقوق معترف بها فى المجتمع ، وكانت معظم هذه الحقوق ثابتة ، وكان هناك إجراء معترف به بواسطته يصبح هؤلاء العبيد أحراراً . وبهذا يتغير وضعهم من الحالة السيئة للعبيد الذين يعملون فى المزارع الموجودة فيما وراء الأطلنطى ، ومن الناحية الفعلية لم يكن أولئك العبيد تحت حماية القانون بل كانوا يخضعون للملكية المطلقة لسادتهم الذين كانوا يبيعونهم ويشترونهم ويسيئون معاملتهم ، كما كانوا يعاملون كالماشية تماماً التى تعمل فى حقول السادة(*) .

ولقد بدأت الثورات التجارية فى غينيا بسبب تجارة رقيق الأطلنطى ، وفى السودان بسبب التجارة فيما وراء الصحراء . فبدون شك ، يمكن ملاحظة أن الثورة التجارية أثرت فى تكوين نظرة جديدة للرجال والنساء فى غرب أفريقيا انتهت إلى فكرة الإسترقاق . وقد أدى ذلك بالتالى إلى ظهور الطبقة التى عبر عنها بلفظ طبقة « العبيد » وقد تطورت بعد ذلك هذه الفكرة الجديدة

(*) من الجدير بالذكر ملاحظة أن كلمة عبد تعنى فى الأصل الماشية ، وفى الواقع كانت تمثل العبيد الذين يعملون بصورة فعلية فى المزارع .فكل من الكلمتين مشتق من الكلمة اللاتينية التى تعنى رأس المال Chief Property .

بحيث كان فى الإمكان تقدير قيمة الرجال والنساء ليس فقط بالنسبة لحالتهم الإجتماعية التى ولدوا بها أو ارتبطوا بها ، ولكن أيضاً بالنسبة لتبعيتهم لرؤسائهم وسادتهم الأكبر منهم .

ولم يرجع هذا إلى نمو تجارة الرقيق ، التى كانت سائدة فى غينيا ، والتى كانت أكثر أهمية فى غرب أفريقيا ، بل انتشرت الفكرة عن هذه التجارة على نطاق واسع ، كما كان فى الإمكان اعتبار الرجال والنساء ليس كأعضاء فى المجتمع (الأفريقى) ولكن كسلع تباع وتشترى بالنقود أو بالبضائع الأخرى وعلى وجه العموم فقد ازداد نمو تجارة الرقيق ، وأصبحت هذه التجارة فى حاجة إلى تنظيم على أسس جديدة تختلف عن الأسس التقليدية ، بحيث تقوم على أساس أن العمل فى حد ذاته قيمة اقتصادية .

ومن المعروف أن الحاجة هناك وجدت إلى تزايد العمال وذلك لأسباب مختلفة ، ففى غينيا تعذر وجود حيوان النقل ، بسبب لدغات ذبابة تسى تسى ، وأيضاً بسبب نقص الأعلاف التى يمكن الحصول عليها من الغابات ، لذا كانوا فى حاجة أيضاً إلى الحمالين لنقل البضائع التجارية المتزايدة باستمرار ، كما كانوا فى حاجة إلى العمال لزراعة المحاصيل الكافية كى ينتجوا بضائع أخرى ، وذلك من أجل المدن النامية والأسواق ، فكان عليهم أيضاً أن ينقلوا هذه السلع إلى الأسواق ، وعليهم أن يحافظوا على الطرق ، ومن ناحية أخرى كان عليهم أن يبنوا ويصونوا ويديروا منازل طبقة التجار والحكام والموظفين الذين أصبحوا يعيشون فى ثراء متزايد ، نتيجة لنمو التجارة فى هذه المنطقة . ولكن فى ظل نظام اجتماعى تقليدى لا يمكن لهذه المطالب أن تتحقق دائماً بصورة كاملة ولكن يمكن تحقيقها بواسطة نظام الأجور ، كما يحدث فى كل المجتمعات وفى كل مكان ، فكان فى الإمكان أن تحدث التنمية بالتدريج ، ويؤدى ذلك إلى توفير اقتصاد نقدى متكامل ، وقد دفعهم ذلك إلى الإتجاه للإقتصاد القائم على الرق .

وفى حوالى القرن الرابع عشر الميلادى ، وجدت اقتصاديات المقايضة

فى الدويلات الرئيسية فى السودان الأوسط والغربى بوفرة . وكان الاعتماد فى ذلك على تجارة الرقيق . وفى بداية القرن السادس عشر بدأت التجارة تزحف من المراكز السودانية (إلى السواحل) وفى نفس الوقت كان العبيد يمثلون عناصر اقتصادية ، وقد وصلت تجارة الرق بعيداً صوب الجنوب حتى ساحل الذهب ومنطقة البنين ، وفى الوقت نفسه لم تظهر هذه العناصر التجارية فى الأراضى الساحلية فى غينيا العليا . وقد تبع نمو التجارة فى سواحل غرب أفريقيا ، زيادة المطالب الأوربية على العبيد ، وبخاصة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، فنمو اقتصاد الرقيق أندمج فى كل جزء من غرب أفريقيا التى كانت متصلة بطرق التجارة الرئيسية . وهكذا ، وفى بداية القرن التاسع عشر عرفنا على سبيل المثال ، أن بعض الرجال من ذوى الشأن من مملكة الأشانتى كانوا يمتلكون ضياعاً أو قرى بأكملها بما فيها من سكان استخدموهم فى العمل الإنتاجى والمقايضة ، وذلك من أجل تحقيق الربح لسادتهم أو لدولهم .

وعلى النقيض من ذلك ، فإنه من السهل أن نرى كيف أن المجتمعات الأفريقية كان فى إمكانها الوفاء بالاحتياجات الأوروبية الخاصة بالعمل فى الأمريكتين ، فأصبح الإدراك متزايداً عند رجال الأعمال الكبار ، وعلى كافة المستويات فى المجتمع ، ابتداءاً من رؤساء الأسرة ، وحتى الملوك ، بالقيمة الإقتصادية الخاصة بالخدم والأتباع والأقنان وكذلك الرعايا ، ولم يكتفوا بكل هذا بل أصبحوا متحمسين بصورة متزايدة فى أن يضيفوا إلى عبيدهم أعداداً أكبر كلما أمكن ذلك ، ويوضح هذا فى النهاية مدى إمكانية استغلال الإمكانيات المتاحة . وتجدر الإشارة إلى أن أقل من ثلث العبيد التابع لهؤلاء الرؤساء والملوك كان يستخدم فيما يوصف بالعمليات الإجتماعية « العادية » وقد أصبحوا عبيداً لأنهم أدينوا فى جريمة أو كانوا مدينين لغيرهم أو لأنهم كانوا فقراء لأتباعهم وأقربائهم . وكانت نسبة أقل من ثلث السكان من البؤساء الذين لم يكن لهم أصدقاء أقوياء ، وأصبحوا منعزلين عن أسرهم فصاروا غرباء وكانوا يختطفون تقريباً ، والباقون الذين بلغت نسبتهم حوالى ٥٠٪ تقريباً ، كانوا فى الأصل من أسرى الحرب .

وقبل نمو تجارة الرقيق ، كان الأسرى يؤخذون أثناء الحرب ، وكان من المعروف أن يحجزوا بمعرفة الأشخاص الذين قاموا بأسرهم واستخدامهم كخدم أو كعبيد أرض . وهكذا فقد أدى ذلك إلى ذوبانهم فى داخل مجتمع آسريهم . وقد تمكنوا من اكتساب حقوقهم حتى أصبحوا فى نهاية الأمر من الأحرار . (وبالتالى أصبح أطفالهم الذكور من زوجاتهم المحليات أحراراً) ومن المحتمل أنهم استغلوا كضحايا بشرية ، ومن المرجح أن يكونوا قد حرروا بدفع الفدية لآسريهم ، وكان من المتبع أن يعمل هؤلاء العبيد فى خدمة الأشخاص الذين قاموا بأسرهم ، أو كانوا يباعون لتجار الرقيق . وفى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، كان الأوربيون يدعون أحياناً أن الحروب فى غرب أفريقيا كانت فى الغالب حروباً متعمدة ، بهدف الحصول على الرجال والنساء كرقيق ، وعلى ذلك فإن ملوك الأشانتى والداهومى كانوا ينكرون ذلك ورأوا أن الملكيات عليها أن تحتفظ بمصالحها وقوتها وأن الحرب نتيجة مشتركة لذلك ، وأن الحصول على الأسرى كان نتيجة محتملة لأية حرب .

ويبدو من وجهة النظر أنه لا زال هناك الكثير . ومما لا شك فيه أن الرجال ذو الشأن فى مجتمعات كثيرة من غرب أفريقيا كانوا قد أصبحوا أغنياء بدرجة متزايدة ، وكانوا أقوياء بسبب ما حققوه من مكاسب ، وبسبب زيادة أعداد العبيد . وقد شجع على هذه المكاسب اتجاه الرجال والنساء العاديين بأنفسهم إلى ولى الأمر القوى من أجل الحماية ، وكانوا إذا لم يلتجئوا إلى مثل هؤلاء الأقوياء ، يصبحون أقل أمناً وأقل رعاية . وكان هؤلاء الأقوياء لديهم حرص شديد على تحقيق الكسب المادى من جراء تجارة الرقيق . وقد ظهر ايضاً طبقة من الرجال الأغنياءالأقوياء ، الذين كان لهم الاختيار فى الإبقاء على عبيدهم كخدم أو عمال أو حرفيين أو جنود أو تجار .. إلخ ، فى خدمتهم أو يبيعونهم ليشتروا أشياء أخرى ذات قيمة بالنسبة لهم . وفى الأساس كان هذا مطلباً اقتصادياً ، وكان بيعهم يعود على هؤلاء الأقوياء بفائدة أكبر والدليل على ذلك أنهم كانو يعرضون أعداداً

كبيرة من عبيدهم فى الأسواق ، ويبدو أنهم كانوا يهدفون من وراء ذلك إلى نمو تجارة الرقيق ، واتحد هؤلاء الأقوياء إلى حد بعيد مع بعضهم وكونوا طبقة غنية من التجار ذات تأثير متزايد . وكانت الأعمال التجارية المتزايدة من تجارة الصادر والوارد تتفق إلى حد كبير مع ازدياد القوة السياسية . وكان الملوك وموظفوهم أنفسهم من التجار الأساسيين ، فكانوا يوظفون أقرباءهم الصغار كتجار أو معظم عبيدهم الموثوق فيهم . وكانوا يعقدون العزم على تهيئة الظروف التى تتم التجارة فى ظلها ، وكانوا فى مقابل ذلك يحصلون على نسبة مئوية من الأرباح ، أو يجبرون بعض الرسوم ، والضرائب أو يحصلون على هدايا من التجار الأوربيين فى الساحل ، وكذلك من التجار الأفريقيين . وقد أدى ذلك إلى ازدياد تجارة المسافات البعيدة ن غينيا وفى السودان ، هذا إلى جانب نهوض الممالك الرئيسية ، وتاريخ بعض هذه الممالك يشكل موضوع الفصل التالى .

الفصل السابع

التطور السياسى لغينيا السفلى

إبتداءا من القرن ١٦ وحتى القرن ١٨

فى حوالى القرن السادس عشر ، كان التجار الأوربيون يطورون أنشطتهم التجارية على طول سواحل غرب أفريقيا ، ولكن قبل ذلك كانت جذور حالة الدولة السياسية بين بعض شعوب غينيا السفلى قد توطدت . وكان الرواد البرتغاليون الأول قدروا أن التنظيم الجيد الذى تميزت به مملكة البنين قد أتاح الفرصة أمام البرتغاليين كى يوسعوا نفوذهم ، ومن المفروض علاوة على ذلك أنها كانت فى الواقع دولة قوية جداً ، بحيث أنها فرضت على البرتغاليين التخلى عن خططهم الخاصة بتصفيتها . وإلى جانب دولة البنين وجدت فى ساحل الذهب دول منظمة استمرت فى تأسيس المجتمعات التجارية ، فضلا عن تطبيقها لنصوص القانون والعادات فى ممارسة التجارة المنتظمة ، فبدون شك ساهم هذا العمل جميعه فى تحقيق النجاح للتجار الأوربيين فى هذه البلاد . ففى بداية الأمر قام الأوربيون بالبحث عن الذهب ، وبعد ذلك مارسوا الإتجار فى العبيد . وفيما وراء دولة البنين والدول الساحلية الواقعة فى ساحل الذهب ، وجدت دول أخرى تمثلت فى ممالك اليوروبا والآكان الداخلية ، وكان فى إمكان هذه الدول تزويد الأراضى الساحلية تزويداً منتظماً بالبضائع التجارية التى يهتم بها الأوربيون ، كما كانت هذه الدول الأفريقية تمثل أسواقاً خاصة وثابتة للبضائع الأوربية .

ومهما كان الحال فإن العالم الخارجى استمر حتى نهاية القرن السابع عشر يعرف بصعوبة حجم العمليات التجارية التى كانت تمارس بواسطة التجار الأوربيين على الساحل وفى الداخل . ووجد هناك طريقان ثابتان تتدفق من خلالهما السلع التجارية ، لهذا لم يكن الأوربيون فى حاجة إلى التوغل فيما

وراء الأقاليم الساحلية مباشرة ، ومن ناحية أخرى كانت الجماعات الداخلية راضية عن ممارستها للتجارة ، وذلك عن طريق إرسال تجارهم للالتقاء بتجار الساحل الذين كانوا يعملون كوكلاء (للتجار الأوربيين) ، وكوسطاء يقومون بنقل التجارة الأوربية من الساحل إلى الداخل ، وقد أدى الازدياد الكبير فى تدفق التجارة من دول منطقة غرب أفريقيا إلى نمو ظاهر فى تجارة رقيق الأطلنطى ، وبخاصة فى الفترة الأخيرة من القرن السابع عشر وما بعده ، وبعد ذلك بدأ الموقف يتغير .

وفى أنهار الزيت الواقعة إلى الشرق من البنين وواري ، كان التطور السياسى قليلا حتى ذلك الوقت ، ومع ذلك فقد ظهرت (دول المدينة) ، التى اتجهت إلى الإتجار بنوع خاص مع الأوربيين بطريقة مباشرة ، بل وأكثر من ذلك فإنه كان فى مقدورها الإندماج مع الأوربيين فى كل من ساحل الذهب والعبيد . ومهما كان الحال ، فإن التطورات السياسية المبكرة قد ساهمت فى زيادة عدد الممالك الصغيرة التى كانت موجودة قبل ذلك . وإلى جانب نموهم التجارى ازداد نفوذ الأوربيين فى هذه الدول بدرجة كبيرة ، وكان من نتيجة ذلك أن الأنظمة السياسية الأفريقية أصبحت ضعيفة ومنقسمة على نفسها ، كما تأثرت بالنفوذ الأوربى ، وأدى ضعف الممالك الساحلية إلى خلق مشكلة للملوك والتجار فى المجتمعات الداخلية . ولكن عندما تمت التجارة فى الساحل أدى ذلك إلى زيادة الأنشطة التجارية زيادة كبيرة ، واتجهت هذه الزيادة إلى الجنوب أكثر منه إلى الشمال ، بل وإلى السودان الذى عرف أقدم نظام للتجارة . فلا زال هذا هاماً بالنسبة لسكان الجنوب ، مما جعلهم يصبحون أكثر تمسكاً بالتجارة الساحلية ، التى كان فى إمكانها تزويدهم بالواردات الرخيصة التى تسلك الطرق الشمالية . وقد تمثلت هذه الواردات فى الأسلحة والذخيرة ، وبالجملة فإن التجارة الساحلية زودت سكان الجنوب بالواردات التى لم يستطع تجار الشمال تزويدهم بها وذلك بطريقة فعالة ، ولكن مع زيادة التأثير الأوربى فى ساحلى الذهب والعبيد ، فقد أصبح ملوك هذه المناطق

أقل رضاً عن عملهم كوسطاء فى هذه التجارة بين الداخل والأوربيين فى الساحل والسبب فى ذلك يرجع إلى قوانينهم ، وإلى حكوماتهم التى لم تكن قادرة على تحقيق الأمن اللازم للتجار كى يمارسوا أعمالهم بطريقة مرضية ، وكان التجار الأوربيون أكثر مقدرة على تحديد شروط التجارة لصالحهم .

وقد رد الملوك والقادة فى الداخل على هذا الموقف بتنظيم أنفسهم ، وذلك بإنشاء الحكومات القوية ، هذا بالإضافة إلى مد أنظمتهم الخاصة بالقانون والنظام إلى الساحل نفسه . ولكن فى الفترة ما بين ١٦٧٠ ، ١٧٠٠ م اضطر الأوربيون فى الساحل إلى تولى شئون عدد من الأقاليم القوية الموجودة فى الداخل (٥٧) ، مثل اقليم الدنكيرا Denkira والأكوامو Akwama والأشانتى ، الواقعة فى المنطقة الداخلية من ساحل الذهب ، والأويو Oyo والداهومى Danomev الواقعتين خلف ساحل العبيد . وكانت هذه الدول منظمة تنظيماً جيداً بحيث كان فى إمكانها إحضار التجارة إلى الساحل ، لهذا لم يوجد هنالك دافع للأوربيين للتوغل الداخل ، ومن ناحية أخرى كان لدى هذه الدول الأفريقية القوة الكافية التى تمكنهم من إبقاء الأوربيين بعيداً عن الداخل ، وقد وجدت هذه الإجراءات التى اتخذت من جانب الدول الأفريقية الداخلية مسجلة فى التقارير المعاصرة التى توضح النهضة والتنظيم اللذين كانا يسودان الدول فى غينيا السفلى ، وتعتبر هذه التقارير منافسة للتقارير الموجودة فى المصادر العربية الخاصة بالدول الكبيرة فى السودان الأوسط والغربى . كما يمكن استنتاج الكثير من التواريخ التقليدية الشفوية التى تقدم لنا فكرة عن التاريخ السياسى لهذه المنطقة ، كما استنتج منها أسماء الملوك وإنجازاتهم الهامة ، والمكاتبات الأساسية الخاصة بتجارة الأوربيين الموجودين على الساحل والذين شاهدوا الأحداث فى الداخل من على مسافة كبيرة .

---

(٥٧) كان الهدف من وراء التوغل الأوربى فى الداخل هو بقصد ضمان استمرار جلب التجارة من الداخل إلى الساحل ، فضلا عن فرض سيطرتهم على الوطنيين (المترجم) .

مملكة البنين

كانت مملكة البنين تقع على مسافة قريبة من البحر ، وكانت من قبل ذلك من الممالك الكبيرة ، وبخاصة عندما قدم إليها البرتغاليون ، وإذا استثنينا ذلك فإن الحكم العام عليها يدل على أنها كانت مملكة مشهورة ، وتشير معظم التقارير الدقيقة إلى أن الرحالة الهولنديين قد قدموا إليها فى نهاية القرن السادس عشر ، وبداية السابع عشر ، أى فى الفترة ما بين ١٦٠٠ ، ١٦٤٠ ، وبخاصة عندما كان لهؤلاء التجار الهولنديين الرغبة فى المساهمة فى تجارة غرب أفريقيا ، لهذا رغب هؤلاء التجار إلى حد بعيد فى التعرف وبكل الإمكانيات على الظروف السياسية التى كانت تحكم التجارة فى الساحل . وفى هذا الوقت وصل تأثير نفوذ البنين إلى الغرب على الأقل فيما يختص بالاتفاق الذى تم فى لاجوس بخصوص صيد الأسماك والتجارة ، كما امتد هذا النفوذ جهة الشرق فوصل إلى النيجر ، والوارى Wari ، (كان وجود البرتغال فى هذه المنطقة يمثل بدون شك عاملا من العوامل التى تسعى وبطريقة أساسية لتحويل البنين إلى مملكة مستقلة) . ويمكن القول بأن نفوذ البنين فى الغرب قد وصل إلى مسافة ٢٠٠ ميل ، بينما امتد هذا النفوذ إلى جهة الشمال إلى مسافات غير معروفة ، ومن المحتمل أنه لم تكن هناك حدود معينة وثابتة لتوسع البنين فى منطقة غرب أفريقيا . بينما نلاحظ أن حدود دولة الأويو Oyo القوية كانت تصل إلى حدود أوتون Otun الواقعة فى منطقة إكيتى Ekiti التى تبعد عن البحر ١٠٠ ميل .

ولقد وضع الكاتب الهولندى أولفرت دابر Olfert Dapper تقريراً عن البنين ، وقد حصل هذا الكاتب على المعلومات التى كتبها فى تقريره من المصادر التى كانت متاحة فى منتصف القرن السابع عشر ، ومن قبل ذلك كان الكتاب العرب الأول قد أشاروا إلى مملكتى غانا ومالى القديمتين . ويبدأ تقرير دابر بوصف عاصمة البنين ، هذا فضلا عن وصفه

لقصورها ، التي يقال أن محيط بعضها بلغ طوله ٢٤ ميلا ، وتضمنت عاصمة البنين أيضاً (كما جاء فى تقريره) ٣٠ شارعاً رئيسياً ، وتميزت هذه الشوارع بأنها مستقيمة للغاية ، وبلغ عرض الشارع منها ١٢٠ قدماً ، ووصف أيضاً تقرير « دابر » قصر الأوبا « Oba »(*) وقصر ملك البنين نفسه ، ومجموعة الأبنية المحاطة بالأسوار التي تشغل فضاءاً كبيراً مثل مدينة هارلم « Harlm » فى الأراضى المنخفضة(٥٨) وتضم هذه الأبنية خمس قاعات كبيرة ، كانت الغالبية العظمى منها ضخمة ، وكانت تماثل مبنى أمستردام . وزودت هذه القاعات بالأعمدة الخشبية التي يثبت عليها لوحات صغيرة من النحاس الأصفر وتوضح هذه اللوحات تقدم الفن فى مملكةالبنين ، ويقول « دابر » عن هذه اللوحات أنه سجل عليها وصفاً للإنتصارات . زيادة على ذلك فإن تقريره تضمن وصفاً لكل المنازل الخاصة بالسكان . فقد بنيت هذه المنازل من الخشب وسقفت بقش النخيل ، وكانت مكونة من طابق واحد فقط ولكنها كانت منظمة تنظيماً جيداً . علاوة على ذلك فإن منازل الأعيان كانت تضم قاعات طويلة بنى الكثير من حجراتها من التراب الأحمر ، وكذلك سقفت بنفس هذا النوع من التراب . ولم يكن سكان البنين أقل شأناً من الهولنديين ، فيما يختص بالنظافة ، فقد كانوا يستحمون ويهتمون بنظافة منازلهم ، بحيث يجعلوها ناعمة بل وأكثر لمعاناً كالزجاج .

وفى الواقع كانت الصورة العامة لدولة البنين تدل على أنه مجتمع منظم تنظيماً جيداً ، فقد أعاد إلى الذاكرة الزيارة التي قام بها ابن بطوطة إلى مالى

(*) الأوبا « Oba» ما يعرف فى عصرنا الحديث برئيس الوزراء . (المترجم)

(٥٨) تمثل الأراضى المنخفضة إحدى دول أوربا الغربية وهى هولندا ، ويحدها من الشمال والشرق المانيا الإتحادية ومن الجنوب بلجيكا ومن الغرب بحر المانش ، وتتميز أرضها بالانخفاض فهى أقل من مستوى سطح البحر ، وتصرف مياهها فى نهر الرين .

---

١ — أنظر كتاب :

1– Collins : National Encyclopedia. Britain, 1975. p. 280.

قبل ذلك بـ ٣٠٠ سنة وبلغ من عناية مملكة البنين أنها كانت تزود المسافرين بالمياه النظيفة الصالحة للشرب خاصة فى الطريق إلى مدينة البنين ، Benin ابتداءاً من مينائها فى الأوغوتو « Ughoto » وحتى العاصمة فى الداخل ، وعلى وجه العموم فإن هذا القطر كان يسكنه أوناس لهم قوانين جيدة وسياسة منظمة تنظيماً حسناً ، وقد عاش هؤلاء السكان فى وفاق مع الهولنديين والأجانب الآخرين ، الذين قدموا إلى بلاد البنين للتجارة مع سكانها ، وكان لدى هؤلاء الأجانب الرغبة فى إقامة علاقة صداقة مع السكان الوطنيين فى البنين .

وكانت التجارة مع الأوربيين تخضع لنظام صارم من جانب الأوبا ووزرائه ويدل هذا على وجود حكومة قوية منظمة تتمتع بالحق المقدس .

وفى بداية القرن الثامن عشر الميلادى ، تغيرت أشياء كثيرة ، والدليل على ذلك زيارة التاجر الهولندى (دافيد فان نياندیل David Van Nyendael عام ١٧٠٢ لميناء أوغوتو « Ughoto » ومدينة البنين ، ذلك التاجر الذى كتب تقريراً طويلا ومشوقاً جاء فيه أن الجهات التى تكلم عنها « دابر » لازالت هى نفسها ، ولكن « دابر » كان قد تحدث عنها بتفصيل أكبر ، بينما ورد بتقرير دافيد أن مدينة البنين وميناء أوغوتو قد عانيا من قسوة الحروب الأهلية التى دمرت نصف الدولة تقريباً ، فأدى ذلك إلى ضعف قوة المملكة وعدم سيطرتها على التجارة . وكانت المعلومات الخاصة بالبنين التى كانت متاحة فى النصف الثانى من القرن السابع عشر — أى بين تاريخ الفترة التى كان فيها « دابر » فى البنين ، وبين الفترة التى كان فيها «دافيد فان نياندیل» يزور البنين — معلومات غامضة وذلك من سوء الحظ ومن الصعب تفسيرها ، مع العلم بأن القيام بهذا التفسير كان يعتبر فى حد ذاته على جانب من الأهمية ، فمن الواضح أن المملكة كانت قد مرت بفترة عصيبة ، وتعرضت لضغوط غير عادية . كما تميزت هذه الفترة بأنها كانت فترة غير مستقرة ، حيث تميزت بكثرة عزل الحكام الذين حكموا فترات قصيرة ، كما تميزت هذه الفترة أيضاً

بالصراع بين الأوباس « Obas » والرؤساء الذين كانوا يمثلون مصالح شعب البنين .

وكان نظام مملكة البنين معقداً ، لذا فأنه كان خاضعاً للتغيير . ومن المحتمل أن الصراع كان ينشب بين النبلاء والرؤساء ، الذين كانوا يمثلون الورثة الشرعيين أو من المختارين من ممثلي الشعب أو من الملوك الذين كانت وظيفتهم مقدسة ، لأنهم كانوا مسئولين أمام الآلهة وأمام أسلافهم ، وكان من الممكن أن تزداد مخاطر الصراع الذى يرجع السبب فيه إلى ميول الملوك وذلك لخلق طبقات من الموظفين التابعين لهم . ومن المرجح أنه لم يعرف أحد شيئاً أبداً عن الصراع الذى حدث فى نهاية القرن السابع عشر . ويبدو من الممكن أن تكون التجارة أحد عوامل هذا الصراع . وفى غرب أفريقيا كان الأوربيون يعملون بتجارة الرقيق ، التى لم تزدهر فى البنين بسبب تحريم تصدير العبيد الذكور منها إلى الخارج ، فأصابها ذلك بخسارة كبيرة فى تجارتها الخارجية ، إذا ما قورنت بالدول المجاورة لها . وكان من الممكن أن تصبح مملكة البنين فقيرة نسبياً ، وزاد من خطورة هذه المشكلة أن طبقة التجار كانت غير راضية تماماً عن قيام مملكة البنين بفرض سيطرتها على التجارة ، فرأوا أن هذه السيطرة تضر بمصالحهم الخاصة .

وقبل زيارة « نيانديل » إلى البنين بوقت قصير كان التحريم الملكى لتصدير العبيد الذكور قد ألغى . فينبغى أيضاً ملاحظة أن الفترة التى كانت تسود فيها المشاكل دولة البنين تتوافق مع قيام أحد ممالك اليوروبا المعروفة باسم مملكة الأويو « Oyo » ، وكانت هذه المملكة الأخيرة قد فرضت هيمنتها على أتباعها ، وأقامت علاقات مباشرة مع تجار اليوروبا والتجار الأوربيين فى السواحل . ومن المحتمل أن تكون التجارة المبكرة بين الساحل وأرض اليوروبا سلكت العديد من طرق البنين التى مدت سيطرتها على الساحل من ناحية الغرب حتى لاجوس ، ومن المحتمل أيضاً أنها وصلت إلى ما وراء البادجرى « Badagri » ومن الممكن أن تكون قد وصلت بعيداً إلى

الوايدا « Whydah » ، فلو كان الأمر كذلك فإن هذا يكون قد أدى إلى نمو قوة الأويو وإلى تطور الإتصالات التجارية المباشرة بين أرض اليوروبا وبين الأوربيين على الساحل ، ومن المحتمل أن يكون هذا النشاط الاقتصادى قد ساهم فى تخطى البنين للصعوبات الإقتصادية التى حدثت فى نهاية القرن السابع عشر .

قيام امبراطورية الأويو(٥٩) Oyo

تمثل مملكة الأويو فى الأصل أحد الممالك الصغيرة القائمة على أساس المدن المسورة التابعة لمستعمرة اليوروبا ، المتاخمة للأرض الواقعة بين الغابة والسافانا ، أى فيما يعرف فى ذلك الوقت بالجنوب الغربى لنيجيريا ، وتضم الغالبية العظمى من الجنوب الشرقى لداهومى ، وكانت هذه الدول مستقلة فى الأساس بمعنى أن كل منها مستقل عن الأخرى . وكانت جميعها تعترف بسيادة الطقوس الدينية للأيف ، وكانت الأيف هذه تمثل المستعمرة الأولى لليوروبا ، وانتمى جميع ملوك اليوروبا إلى سلالتهم المنحدرة من ملكهم الأسطورى الأول (أودودوا Oduduwa) الذى ورد ذكره فى أحد الأساطير ، التى تقول بأنه ابن الإله المرسل إلى الأرض لتخليص اليوروبا من الأيف . ومن ناحية أخرى فقد اهتم ملوك اليوروبا الآخرين بالأونى «oni» الرئيس الدينى التابع للأيف ، وكان من حق هذا الرئيسى الدينى تأكيد حق الملوك اليوروبا فى وظائفهم . (وقد جاءت سلالة أسرة البنين نتيجة للزواج

---

(٥٩) تعتبر مملكة الأيو من الممالك الداخلية ، وقد بدأت قوتها فى الإنهيار فى نهاية القرن الثامن عشر بسبب هزيمة جيوشها لأول مرة أمام قوات البورجو Borgu عام ١٧٨٣ م ، ثم هزمت بعد ذلك من جانب قوات النوب Nupe عام ١٧٩١ م . فضلا عن ذلك فان أحد قادتها العسكريين تمرد ضد ملكها ، وزاد الطين بله انفصال أقاليم اليوربا واستقلالها عن الأيو ، وكذلك انفصلت مملكة الأجبا التى شيدت عاصمة لها فى منطقة الأبيوكوتا abeokuta .

---

١ ـ أنظر كتاب :

1- Lucy Mair : African Kingdoms. Oxford, 1977. p. 9.

الذى تم بين أمير الأيف وبين أحد فتيات البنين ، فكان أمير الأيف قد دعى لزيارة البنين من قبل نبلائها التقليديين ، وقد قدم ملوك البنين أيضاً إلى الأيف وذلك لتأكيد موافقتهم على هذا الزواج) .

وكانت الأويو تشغل الجزء الشمالى من ممالك اليوروبا ، وجزء من السافانا ولم تكن هذه المملكة فى ذلك الوقت مشهورة ، وكانت عاصمتها تقع على بعد ٥٠ ميلا فقط من الجبا « Jebba » ، وفى ذلك الوقت أنشىء خط حديدى يمر من خلال النيجر التى كانت على علاقة طيبة بمملكتى البرجو والنوب اللتين كانتا مشغولتين بشئونهما الخارجية . وفى القرن السادس عشر كانت مملكة النوب ذات شأن بحيث أنها أجبرت ملوك الأويو ولفترة من الوقت على البحث عن مأوى فى البرجو ، وكانت تربطهم بملوك البرجو علاقة زواج ، وكان الخطر يتمثل عندئذ فى أن تصبح الأويو تابعة للبرجو . ويبدو أن الأويو رغم تعرضها لهذه الضغوط من جانب النوب والبرجو ، إلا أنها ظلت باقية ، والسبب فى ذلك يرجع إلى أن ملكها الفان « Alafin » قد أقام علاقة قوية بمجلس النبلاء المعروف باسم أويو ميسى « Oyo Misi » الذى كان يمثل المجتمع ككل ، وكان هذا النوع من المجالس مألوفاً بين اليوروبا ، ومن خلاله أمكن تطوير الجيش حتى أصبح قوياً ، وذلك باستخدام الفرسان فيه .

وترجع أهمية الفرسان فى جيش الأويو إلى أن علاقاتها التجارية كانت قد اتجهت إلى الشمال ، فمكنها ذلك من الحصول على الخيول من الشمال . وفى حوالى بداية القرن السابع عشر حدث تغيير هام ، فقد جاء فى التقارير التى كتبها ألافين وأُوبالكون « Alafin Obalokun » إدخال الملح الجيد الذى حل محل الإنتاج الردىء الذى تمثل فى (رماد الخضر) وكان لمملكة الأويو إتصال جديد مع البعض من الشعوب غير الزنجية ، وحدث ذلك فى بداية حروب الأويو الخاصة بغزو الجنوب ، ولكن رغم وجود كلى من

الملح الجيد والإتصال بالشعوب غير الزنجية ، إلا أن هذه المملكة ساهمت فى نمو تجارة الصحراء ، وكان التقليد الذى اتبعته الأويو فى ذلك الوقت هو أن بدأت فى التوسع صوب الجنوب ، وتجاه الأراضى الغابية غير الملائمة لاستخدام الخيول (فى الواقع لم تبدو جيوشها ناجحة للغاية فى حملاتهم الجنوبية) ويرجع السبب فى قوتها العسكرية فى هذا الوقت إلى أن دولة اليوروبا المحاربة والتى تقع فى الشمال بدأت تشعر بسيطرة مملكة الأويو على طرق التجارة ، التى نهضت بسبب نشاط التجار الأوربيين فى الساحل ، وحاجتهم المتزايدة للرقيق .

ومن المرجح أن الغابة كانت بصفة مستمرة عائقاً أمام جيش قوامه الخيول ولكن فى ذلك الوقت كان الجزء الأكبر من إقليم اليوروبا يقع فى شمال الغابة الملائمة لذلك ، ويبدو أن الأويو فرضت وبطريقة سريعة الهيمنة على ممالك أخرى كثيرة . وكانت لحاجة ماسة لتحديد الحدود مع البنين الواقعة فى الجنوب الشرقى ، وقد ذكر ذلك من قبل ، ولكن الإندفاع الرئيسى لتوسع الأويو يبدو أنه اتجه نحو الجنوب الشرقى ، أى على طول الحافة الشمالية للغابة المنحدرة تجاه الجنوب ، والتى تنتهى فى النهاية عند خط الساحل ، وبالتحديد غرب بورتو نوفو « Porto Novo » . هذا هو الخط الساحلى الذى فيه طور التجار الأوربيون نشاطهم فى تجارة الرقيق ، فى خلال النصف الثانى من القرن السابع عشر ، وفى الثمانينيات من نفس القرن ، قدمت تقاريرهم الدليل على أن تجريدات فرسان الأويو جعلها القوة المهيمنة على هذه المنطقة .

دول ساحل العبيد الغربية ونهوض داهومى (٦٠) وسقوط الأويو

بدأ الأوربيون فى تأسيس مراكز تجارية فى الستينيات من القرن السابع عشر الميلادى فى المنطقة الساحلية الواقعة بين كيتا و باداجرى ، وكانت هذه المنطقة قد قسمت إلى خمس إمارات أفريقية صغيرة . وتمتد هذه الإمارات من الغرب إلى الشرق ، وتتمثل فى بوبو الصغرى « Little-popo » ، وأنيشو الحديثة « Modern-Anecho » ، وبوبو الكبرى « Great popo » والويدا « Whydah » ، والجاكن « Jakin » والأردرا الصغرى « Little ardra » وميناء بورتو نوفو الحديدة « Modern Porto-Novo » وكانت إمارتا البوبو « popos » مرتبطتين بالجايا « Ga » الواقعة بعيداً فى الغرب ، وكان يقطن هذه الإمارات وعلى نطاق واسع ، شعوب الأجا Aja الذين ترجع تقاليدها إلى هجرتها من الكيتو « Ketu » مارين من خلال التادو « Tado » إلى النواتسى « Nuatsi » ، ونظرت الأجا بنوع خاص إلى التادو كنقطة كانوا قد تشتتوا منها ، كى يؤسسوا دولهم الجديدة ، وكان من أهمها دولة اللادا « Allada » ، أو الأردرا الكبيرة Great Ardra التى تقع عاصمتها على بعد ٤٠ ميلا شمال الويدا « Whydah » وفى الأصل كانت الدول الساحلية ، فى الواقع أقل فى حجمها من التقسيمات الإقليمية للألادا « Allada » ، التى كانت تحت حكم ولاة من الورثة ، وكان

---

(٦٠) لقد تأسست مملكة داهومى فى أوائل القرن السابع عشر ، واتخذت مدينة أبومى عاصمة لها ، وعرف حكام هذه المملكة كيف يسهرون على خدمة مملكتهم ، وكانت عادات الدفن عند ملوك داهومى هى نفسها عند جيرانهم ملوك البنين . ومن المعروف أن فرنسا ضمت داهومى إلى نفوذها عام ١٨٩٤ م .

أنظر كتاب : —

١ — الحضارات الأفريقية : تأليف ديفيس بولم ، ترجمة على شاهين ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٦٤ .

التعامل الأوربى الأول مع الأجا « Aja» يتمثل بالطبع فى التعامل مع ملك الألادا « Allada » وكانت الألادا بعيدة فى الداخل ، وتركزت المناطق الأوربية الرئيسية المخصصة للتجارة فى مدن صغيرة ، تقع بالقرب من الساحل . وقد زود هذا الوضع حكام السواحل بميزة اقتصادية ، ففى السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر ،كان حكام السواحل يتصرفون باستقلال عن الألادا ، ولكنهم تمسكوا ببعض المزايا الممثلة فى حق الوراثة الذى أكده الملك وأصبحوا المؤسسين على نحو متزايد لشركات التجارة الأوربية ، الخاصة بكل من الهولنديين والبريطانيين والفرنسيين والبرتغاليين ، وقد حدثت منافسة على تجارة العبيد الساحلية فيما بينهم .

وحتى لو احتفظت الألادا بالسلطة المطلقة نظرياً على الأقاليم الساحلية ، فلا يعفيها ذلك من الخضوع إلى السلطة المطلقة من جانب الأويو ، التى هزمت بدورها وبطريقة فعالة من جانب فرسان اليوروبا . وكان اهتمام الأويو بساحل العبيد الغربى كبيراً ، لأنه فى هذا الوقت وجد شك ضئيل فى أن الساحل الغربى يعتبر المنفذ التجارى الرئيسى للبحر . ولكن من المحتمل أن تكون نسبة كبيرة من عدد العبيد المتزايد قد صدر من خلال أرض الويدا Whydah والجاكين Jakin ، ومن الموانى الأخرى ، وكان العبيد يؤخذون نتيجة لحروب الأويو التوسعية .

وأدى تدهور سيطرة الألادا(٦١) على ساحل العبيد ، وازدياد الإغتصاب بحكم الأمر الواقع من جانب الأوربيين فى الساحل ، إلى انهيار النظام الحكومى فى هذه المنطقة ، كما أدى إلى انهيار النظام العام لساحل العبيد ، الذى كان

---

(٦١) أدت حروب الأيو التوسعية إلى زيادة عدد أسرى الحروب ، ومن المعروف أن أسرى الحروب فى ذلك الوقت كانوا يمثلون أهم مصدر من مصادر تجارة الرقيق فى أفريقيا عامة وغرب القارة بصفة خاصة (المترجم) .

يناسب تجارة العبيد، و بصراحة فقد خلق ذلك صعوبات كثيرة للدول الشمالية الممثلة فى الأويو ومعظم الأجزاء الشمالية لممالك الأجا « Aja » والداهومى .

وترجع أصول داهومى إلى النزاع الداخلى لأسرة الألادا الحاكمة خلال النصف الأول من القرن السابع عشر . ويبدو من المحتمل أن أهم هذه العوامل البارزة يتمثل فى التجارة المتطورة مع الأوربيين ، ولو كان الأمر كذلك ، فإن الحزب الحاكم غير الناجح سيجلب الأخطار السياسية إلى الدولة ، ويمكن روٴية هذا النوع فى دول ساحل الذهب الضعيفة وبالتحديد الواقعة إلى الغرب . ومن المحتمل أن يكون الخاسرون فى هذا النزاع هم المهاجرون إلى الشمال الذين استقروا عند أبومى « Abomey » الواقعة على بعد ٥٠ ميلا فيما وراء الألادا ، حيث تمكنوا من إقامة مملكة جديدة بعد أن هزموا الشعوب المحيطة بهم ، وفى أثناء ذلك قاموا بتطوير نوع الملكية التى تختلف عن مملكة الأجا المألوفة ، وهذا النوع من الملكية كان يحكم بواسطة ملك مقدس مطلق السلطة ورغم ذلك فإنه كان مخلصاً لشعبه ، وكان يرأس القوة العسكرية فى البلاد التى تتمثل فى الجيش . وفى كل مكان من وطن الأجا يوجد ملك ، كما يوجد ملوك لجيرانهم من اليوروبا (حتى فى الأويو) وعلى الرغم من افتراض أنه من أصل مقدس فأن هذا الملك كان يمارس الحكم فقط بموافقة كبار الشعب ولم يتقرب إلى أفراد شعبه إلا من خلال هوٴلاء (الشيوخ) ومن خلال روٴساء الأسر ومن خلال قلة من الأشخاص البارزين الذين يعملون فى الجيش الخاضع لنفوذه المطلق .

وأصبح فى داهومى ملكية قوية وسلطة مطلقة ، كانت مبغوضة من الرعية بسبب انتشار الفوضى فى الجنوب ، فى الفترة ما بين ١٧٢٤ ، ١٧٣٤ م ، وقد شغل ملك الآجاجا « Agaja » نفسه بعدد من التجريدات العسكرية التى بواسطتها وضعت بلاد الآجا « Aja » تحت سلطانه المباشر . وكان من نتيجة هذا وقف تصدير العبيد من ساحل العبيد إلى الخارج لمدة من الزمن . فعلى ذلك ، اتجه التجار الأوربيون للإنضمام إلى جانب الأقاليم الجنوبية فى

حروبها ضد داهومى ، لهذا لم يكن من السهل بالنسبة للأوربيين عقد اتفاقيات مع السلطة السياسية الجديدة . بالإضافة إلى ذلك ، يبدو أن ملوك داهومى كان عليهم القيام بنفس الموقف تجاه تجارة الرقيق مثلما فعلت من قبل ممالك البنين فى القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين . ورغم أن ملوك داهومى كانوا يرغبون فى الحصول على الإمدادات من البضائع الأوربية ، وبخاصة من الأسلحة والبارود ، فإنهم وافقوا على الإتفاقيات التى أبرموها مع الأوربيين ، والتى لولاها لخضعوا إلى ضرائب باهضة تفرض عليهم من جانب التجار والملوك ، وقد اعتبروا أسرى الحروب والعبيد يمثلا القوة الإقتصادية والحربية الرئيسية للدولة ، مع أن الأجاجا كانت قد منعت تصديرهما من قبل(٦٢) .

ولم يكن هذا الموقف يمثل الموقف الأخير ، ففى المقام الأول لم تقم داهومى بتصدير الرقيق ، فعلى هذا لم يوجد لديها شىء آخر تشترى به ما تريد شراءه من البضائع الأوربية . وبناء على ذلك ، وفى عهد ملك الأجاجا (تجبسو Tegbesu الذى حكم فى الفترة ما بين ١٧٤٠ ، ١٧٧٤ م) ، تدفقت تجارة الرقيق من جديد ، وكانت هذه التجارة من أهم الأنشطة التجارية التى اهتمت بها الدولة حيث أنها أخضعت لنفوذها كلا من التجار الأوربيين والأفريقيين إلى السلطة الملكية . وهناك عامل آخر مهم تمثل فى غزو الأجاجا لممالك الأجا ، وفى النهاية يعنى هذا كله سلسلة الغزوات التى قامت بها مملكة الأويو .

ويمكن ملاحظة الاهتمام التجارى الكبير الذى قامت به الأويو فى منطقة

---

(٦٢) كانت بعض دول غرب أفريقيا تقوم من وقت لآخر بوقف تصدير الرقيق إلى دول أوربا ، ولكن ما تلبث أن توافق على تصدير هذه السلعة البشرية ، حتى تتمكن من الحصول على احتياجاتها من السلع الأوربية ، التى لا يمكن الحصول عليها إلا بالعبيد الذين زادت أهميتهم بعد كشف العالم الجديد الذى كان فى حاجة ماسة إلى الأيدى العاملة الرخيصة . (المترجم) .

ساحل العبيد الغربى . وقد اعتبر الألافين « Alafin » ملك الألادا ملكاً ثانوياً ومسئولا عن التدفق المستمر لتجارة اليوروبا من الساحل وإليه .. وفى ذلك الوقت أقصى عن الحكم بواسطة ملك أصغر منه ، ولكنه كان ذا أفكار مستقلة ، ويمثل ذلك إحدى نتائج الغزو الذى قامت به داهومى لفرض سيطرتها على الأويو ، ويمثل أيضاً رد فعل الأويو على الموقف الجديد فى ساحل العبيد ، حيث صعدت من هجماتها على داهومى ، هذه الهجمات التى استمرت فى الفترة ما بين ١٧٢٦ ، ١٧٤٧ م ، ولم تتوقف عند انتهاء هذه المشكلة ، وقبل « تجبسو » أن تدفع داهومى الجزية للأويو .

ومهما كان الحال ، فقد بقى التحرش مستمراً بين الدولتين داهومى والأويو ، على طول الحدود فيما بينهما . فقد غزا مهاجرون من داهومى الألادا وتضمن هـذا الغزو الأسرة المالكة ، التى لجأ أفرادها إلى ما يعرف فى ذلك الوقت ببورت نوفو ، التى اعتبرتها الأويو تحت حمايتها الخاصة ، وكان هذا سبب من أسباب النزاع الذى دفع بالأويو إلى الاتجاه المتواصل إلى طريق تجارة اليوروبا ، بعيداً عن داهومى إلى بورتو نوفو ، وإلى ميناء باداجرى الجديد المتقدم والموجود بعيد فى الشرق . (لقد امتد هذا الطريق بعض الشىء نحو الشرق إلى لاجوس) . وهذا هو السبب فى قيام داهومى بعدد من الغارات ضد بورتونوفو وباداجرى .

ومع ذلك فقد استمرت الأويو فى الحصول على الجزية من داهومى حتى عام ١٨١٨ م ، وفى النهاية أصبحت داهومى دولة مستقلة استقلالا تاماً ، وكان هذا نتيجة من نتائج تدهور إمبراطورية الأويو ، ويرجع ذلك إلى تعاظم قوة داهومى التى استمرت مدة ٣٠ سنة ، أى إلى منتصف القرن الثامن عشر . وفى الوقت نفسه تغلب على الألافين قائد من دولتهم يدعى الباسورن جاها « Basorun Gaha » ، الذى من المرجح أن يكون قد تصرف باستبداد مع ملوك اليوروبا الآخرين . وقد تمكن الألافين أبيدون

« Alafin Abidun » الذى حكم فى الفترة ما بين ١٧٧٤ ، ١٧٨٩ م من إعادة السيطرة كاملة على عرشه وعلى إمبراطوريته ، وكان من نتيجة ذلك أن سيطرت الأويو على أرض اليوروبا . وفى عام ١٨١٧ م ، حدث تمرد عام فى الأويو ، وطلب المتمردون المساعدة من الفولانيين فى الشمال ، وأدى ذلك إلى سرعة انهيار الإمبراطورية بسبب الحروب العديدة ، التى نشبت بين الملوك من ناحية ، وبين القادة من ناحية أخرى ، وحاول كل منهما تدمير الآخر ، وكان من نتيجة ذلك أن وقعت كارثة لم ينج منها إلا تجار الرقيق الذين تجاسروا على شحن الرقيق من شواطىء بورتونوفو وباداجرى ولاجوس .

دول ساحل الذهب

تشمل دول ساحل الذهب ، الجابا « Gà » والأدانجم « Adangme » فى الشرق ، و« الأكان » التى تاجر معها الأوربيون فى منطقة أخرى ، وقبل ذلك بقرنين من الزمن بدأ الأوربيون فى بناء الحصون(٦٣) على شواطئها وقد اهتم الأوربيون اهتماماً خاصا بساحل العبيد الذى لعب دوراً أقل أهمية من الدور الذى لعبته أقاليم سواحل العبيد الأخرى ،وفى هذا الوقت طرد الهولنديون البرتغاليين ، وأصبحت التجارة الأوربية تنافس وبصورة متزايدة الصادر من تجارة العبيد التى نظمها الأوربيون فى اثنتى عشرة ولاية أفريقية منفصلة تشغل مسافة ٢٠٠ ميل من الساحل وبخاصة فى المنطقة الواقعة بين مصبات نهرى الأنكوبرا « Ankobra » والفولتا .

وقد تطورت الحصون الأوربية على السواحل ، ومن حولها أنشئت

---

(٦٣) بمجرد وصول البرتغاليين إلى الساحل الغربى لأفريقيا فى النصف الأول من القرن الخامس عشر قاموا بإنشاء الحصون أو فيما تسمى فى ذلك الوقت بالمراكز التجارية التى كانت بمثابة قلعة يعيش فيها بعض الجنود ، كما تجمع بها السلع التجارية سواء الوارد منها أم الصادر (المترجم) .

المستوطنات (٦٤) الأفريقية التى أصبحت تمثل مراكز اقتصادية وسياسية قوية ، وكانت فى الغالب أقوى من العواصم التقليدية للمدن ، وكان من هذه الحصون حصن أكسيم والمينا ، كما أنشئت شركة تجارية أوروبية واحدة ، وأصبح ممثلوها حكاماً بالأمر الواقع ، وقاموا بفرض العدالة على الأفريقيين الذين حلوا محل الملوك التقليديين ، كى يثبتوهم فى وظائفهم . وفى بعض الحالات وعلى سبيل المثال انتقل ملوك أكرا التقليديين بأنفسهم إلى الساحل ، باحثين عن حماية الحصون كى تحميهم من أعدائهم فى الداخل ، وأصبح البعض من التجار الأفريقيين المقيمين فى الساحل يعملون كوسطاء فى التجارة مع الأوربيين ، وكان من نتيجة ذلك أن أصبحوا أثرياء ، وكان من هؤلاء الأفريقيين جون كونى « John Konny » فى أهانتا « Ahanta » ، وجون كيبس « John Kabes » فى كومندا « Komenda » ، وفضلا عن ذلك فقد أصبح هؤلاء الأفريقيين أكثر قوة من الملوك التقليديين ، بسبب تأسيس أكثر من شركة أوربية على ساحل المملكة ، وكان من المحتمل أن تصبح هذه المملكة فى الواقع مقسمة إلى دولتين ، كما حدث على سبيل المثال فى كومندا .

ولقد أدى الوجود الأوربى فى ساحل غرب أفريقيا إلى انهيار أجهزتها الحكومية ، فالأوربيون لم يحلوا محل هذه الدول فحسب ، بل امتدت سيطرتهم المباشرة وإدارتهم على مدى بعيد من حصونهم ، فكان هؤلاء الأوربيون من التجار الذين يرغبون فى تحقيق مكاسب تجارية ، ولم يرغبوا فى مسئوليات إدارية . علاوة على ذلك ، فإنه لم يكن لديهم القوة الكافية ، حتى أنه لم يكن لحصونهم الهيبة ، وفى هذا المجال اعتمدوا على السمعة الطيبة بين السكان المحليين الذين كانوا يعتمدون عليهم فى الطعام والشراب ، وتزويدهم بكافة الخدمات

---

(٦٤) يقصد بالمستوطنات الأفريقية الأماكن التى كان يستقر فيها التجار الأفريقيون الذين كانوا يعملون كوسطاء فى نقل السلع التجارية من الداخل وحتى الساحل (المترجم) .

فوجد على الأقل أكثر من مناسبة أدت إلى نشوب المعارك بين الوطنيين والأوربيين ، وكانت هذه المعارك محلية ، ويرجع السبب فى نشوبها إلى ضعف الحاميات الأوربية ، التى عجزت عن حماية الحصون الأوربية ، وأدى ذلك بالتالى إلى قيام الأفريقيين بالإستيلاء عليها أو القيام باحتلالها أو تدميرها ، ففى مناسبات كثيرة حاصر الإفريقيون هذه الحصون ، وفى الحقيقة كانوا يأسرون ساكنيها كى يطلبوا فدية بدلهم ، وقد استولى كونى « Konny » على الحصون من البراندنبرجرز « Brandenburgers » وخاصة عندما أفلست شركتهم ، وبعد مضى سنوات قليلة تمكن الهولنديون من الحصول على ممتلكاتهم مرة ثانية ، وكان كيبس قد دخل فى صراع مع الهولنديين مما مكن الإنجليز من تأسيس حصناً منافساً فى كومندا .

وهكذا فقد كان هناك تقصير فى الأمن فى الأراضى الساحلية حتى أنها أصبحت بؤرة اهتمام الدول الجديدة النامية فى المنطقة الخلفية التى أصبحت النواة الاقتصادية والسياسية الهامة فى مستعمرة الأكان الواقعة فى الأراضى الغابية المعروفة بالتويفو « Twifu » والأكانى « Akany » ، وقد أطلق الأوربيون على شعبها اسم الأكانيز « Akanies » ، وكان أفراد هذا الشعب يمثلون التجار الأساسيين فى الساحل . فنمو التجارة الساحلية فى القرن السابع عشر أدى إلى انهيار الإحتكار البرتغالى ، وأعقب ذلك المنافسة الأوربية(٦٥) الكثيفة على تجارة الرقيق ، وتزويد هذه المنافسة بالقوة المحركة لزيادة وتركيز القوة السياسية . وعلى أثر ذلك انفصل عدد من الأسر الطموحة ذات النفوذ عن تجمع التويفو والأكانى ، وطوروا أنظمة الحكومة من واقع التجربة المبكرة لدول الأكان ، وكان من هذه الأسر البونو « Bono » ،

---

(٦٥) أدى تزايد التواجد الأوربى فى منطقة ساحل غرب أفريقيا إلى ضعف وانهيار نفوذ البرتغال فى هذه المنطقة ، وأدى كذلك إلى تزايد حدة التنافس بين هذه الدول الأوربية بسبب تكالب هذه الدول على تجارة الرقيق ، نظراً لأهمية هذه التجارة بالنسبة للمستعمرات الأوربية فى العالم الجديد (المترجم) .

والباندا « Banda » الواقعتان شمال الغابة ، وقد بدأتا فى تكوين ممالك جديدة فى الغابة ، وقد أدى تزايد المراكز التجارية التابعة لهاتين الأسرتين إلى التنافس على تحقيق المزيد من المكاسب . وفى ذلك الوقت كان فى إمكانهم استبدال ذهبهم وعبيدهم بالأسلحة والبارود الذى بواسطته يمكن زيادة السيطرة وتوسيع ممالكهم ، وكان من المتبع بالنسبة للسياسة البرتغالية ألا تبيع الأسلحة التى تؤدى إلى تزايد القوة الأفريقية ، وقد تنافس كل من الهولنديين والإنجليز والدنمركيين كل مع الآخر على تحقيق أكبر قسط من التجارة ، ولكن رغم ذلك فلم يحققوا أهدافهم المرجوة ، ولكن كانوا فى بعض الحالات يرغبون فى استعمال تجارة الأسلحة كى يحققوا مكاسب تجارية كبيرة مع السلطات الأفريقية الجديدة الموجودة فى الداخل ، فكانت كل من هذه الدول الأوربية تبحث عن تحقيق الربح كلما أمكنها ذلك من تجارة الساحل ، التى يمتلكها الحكام والتجار .

وبحلول نهاية القرن السابع عشر ، سيطرت ثلاث دول رئيسية على الأراضى الداخلية مباشرة ، وعلى تجارتها مع الساحل ، وأشهر هذه الدول الثلاث ، الكوامو « Akwamu » التى توسعت من مملكة صغيرة كانت تقع فيما وراء الدول الساحلية الممثلة فى الأجونا « Agona » والأكان « Akan » وأكر ، والجايا « Ga » كى تسيطر على كل الطرق التجارية التى تصل من الداخل إلى الساحل بين الونبا « Winneba » الواقعة فى الأجونا والبوبوس . Popesوكانت أكرا قد غزت فى الفترة ما بين ١٦٧٧ ، ١٦٨١م ، الأراضى الساحلية التى كانت خاضعة لحكم ولاة من أسرة الأكوامو الملكيــة « Akwamu Royal Family » ، وفى الجهة الغربية ، كانت الأكوامو تتنافس مع الأكيم « Akim »(٦٦) على التجارة والنفوذ ، هذا فضلا عن

---

(٦٦) أدى تنافس الدول الأفريقية فيما بينها إلى تزايد النفوذ الأوربى فى بلادهم . بل وعمل هذا التنافس على ضعف القوة الأفريقية ، بل وآل بها هذا إلى الإنهيار والزوال (المترجم)

تدخلهما فى دولة الأجونا الساحلية ، وبهذا نجحتا إلى درجة كبيرة فى فصلها بطريقة مباشرة عن الوصول إلى الساحل ، وكانت الأكيم فى هذه المرحلة أقل قوة وأقل استقراراً عن مملكة الأكوامو ، وهكذا فقد اتجهت بنفسها لتتحالف مع الدولة الرئيسية الثالثة الموجودة فى الداخل ، وهى دولة الدنكيرا الواقعة فى أقصى الغرب . وفى الواقع فإن سلطة الدنكيرا السياسية المباشرة لم تصل إلى البحر ، ففى التاريخ المبكر كانت أقل شهرة عن الأكوامو . وفى التسعينيات من القرن السابع عشر ، من المحتمل أن تكون الدنكيرا قد هزمت كل الرؤساء والشعوب الموجودين فى الداخل ، فيما وراء نهر تانو « River-Tano » فى الغرب ونهر برا « River Pra » الواقع فى وسط ساحل الذهب ، وجعلتهم تابعين لها ، كما هزمت التويفو وجعلتها تابعة لها وهددت الأكانى بطريقة مباشرة ، زيادة على ذلك فإن تجار الدنكيرا سيطروا على كل تجارة النصف الغربى من الساحل ، ورأت كل الشركات التجارية الأوربية أنه من الضرورى بالنسبة لها إقامة علاقات مباشرة مع ملك الدنكيرا .

ومهما كان الحال فإن عدداً من العوامل منع هذه الدول الثلاث الممثلة فى الأكوامو والأكيم والدنكيرا من أحكام قبضتهم على ساحل الذهب . وكان أحد هذه العوامل هو أن أقاليم الفانتى الواقعة فى الجزء الأوسط من الساحل الذى توجد به المراكز التجارية الأوربية الهامة الواقعة فى الكومندا ، وفى المينا وفى ساحل الرأس وفى الأنومابو « Anomabo » قد رأت أنه من الضرورى العمل الموحد فى المجال العسكرى على الأقل ، وفى الفترة ما بين عامى ١٧٠٦ ، ١٧٢٠ م كونت أقاليم الفانتى اتحاداً مكوناً من جمعية مركزية تضم القادة العسكريين تحت قيادة « برافو Brafo » ليقود قواتهم العسكرية التى اتحدت معاً ، ولكن رغم اتحادها فلم تكن ذات أثر يذكر . وثانيا إن الأكواموا والدنكيرا لم تكونا قادرتين على تكوين إدارة مركزية يكون بامكانها تولى زمام الفتوحات التوسعية . لهذا فقد وحد ولاة الأكوامو قوتهم المحلية عن طريق الزواج من أسر الملوك المنهزمين . وفى عام ١٧٣٠ م ، لقيت الأكوامو هزيمة على يد الأكيم ، فتفتتت أمبراطوريتها بسرعة وحل

محاها عدد من الولايات المستقلة ، ويبدو أن الدنكيرا كان لديها فكرة مبسطة عن الإدارة الإستعمارية فكانت تكتفى فقط بفرض الضرائب على الملوك الذين هزموا فى الحرب .وعندما كان ملوك الدنكيرا يشعرون أنهم فى حاجة إلى المال كانوا يقومون بفرض الجزية الباهظة .

وكان من نتائج هذه الضرائب أن نشبت ثورة عام ١٦٩٨ م ، وبخاصة عندما كان هناك حاجة إلى جمع المال اللازم لحرب الأكانى التى كان من نتائجها إعلان الاستقلال بواسطة ملك شاب من الأشانتى ، الذى تمكن من مد نفوذه والإستيلاء على كل مقاطعة غانا الحديثة .

قيام الأشانتى The rise of Ashanti

ترجع أصول مملكة الأشانتى إلى الهجرة التى اتجهت إلى الشمال والى تكونت من عدد صغير من الأقارب من منطقة التويفو والأكانى ، واستقروا حول التافو « Tafo » فى القطر الذى تقطنه جماعات من البرونج« bron » (الذين يمثلون الأكان الشماليين ، وهو الشعب الذى تكون منه البونو Bono) ومن شعب الدورما « Dorma people » ، فبدون شك كان على هذه الهجرة أن تقوم بعمل بعض الشىء فى تغيير الساحل ، ومن المحتمل أن يكون هذا التغيير قد تضمن زيادة عدد السكان ، مما أدى بدوره إلى زيادة الضغوط السياسية ، وهى الضغوط التى كان من شأنها نهوض الأكوامو والدنكيرا ، وكان للمنطقة التى يقطنها أسلاف الأشانتى (من الملائم القول الأسانتى) أهمية تجارية ، والسبب فى ذلك يرجع إلى أن التافو كانت تمثل نقطة إلتقاء الطريقين التجاريين الأساسيين ، واللذين كانا يتجهان إلى الشمال ، وكان أولهما يمثل الطريق الذى يتجه إلى الشمال العربى ، ويمر خلال البونو « Bono » والباندا « Banda » وأخيراً يصل إلى جنى « Jenne » . وثانيهما الطريق الذى يتجه إلى الشمال الشرقى ماراً بالطريق الشرقى للجونجا « Gonja » حتى يصل إلى أرض الهوسا .

ومما لا شك فيه أن « التافو » زودت الأشانتي الأول بوسائل الرخاء ، مما أدى إلى زيادة عددهم وكان من نتيجة توسعهم أن أدمجوا في مجتمعهم أراضي ومستوطنات الشعوب المجاورة لهم ، وكانت أقاليم الأشانتي الأول صغيرة وضعيفة ، وكل منها قائم بذاته ، ويبدو أن حكامهم كانوا يعبرون عن حاجتهم للتعاون المتبادل والمساندة ، وقد نجحوا في التمكين لأنفسهم في أراضي البرونج والدورما ، كما حافظوا أيضاً على وحدتهم في مواجهة الدنكيرا ، الدولة القوية الطموحة التي تقع إلى الجنوب منهم . وقد ساعدهم في ذلك أن جميعهم كانوا ينتمون إلى قبيلتي الأكان والأيوكو « Oyoko » ومن ذلك المنطلق تطور نظام الأمة المشتركة الذي يرجع أساساً إلى قيادة ملوك الدولة ، الذين كانوا يعرفون بالكوماسي « Kumasi » .

ومهما كان الحال ، فقد أصبح الأشانتي الأول تابعين للدنكيرا ، وفي حوالي عام ١٦٨٠ أو ١٦٩٠ أدرك الكوماسيهين « Kumasihene » ، (ملك الكوماسي King of Kumasi المدعو أوسيوي توتو (٦٧) Osei Tutu أن التعاون الذي يقوم بينهم وبين الدول المستقلة أصبح مهماً بالنسبة لهم ، وكان من الممكن أن يتم هذا لو تمكن شعب الأشانتي من التخلص من السيطرة

---

(٦٧) كانت الأشانتي من أولى الإمبراطوريات الجنوبية التي تأسست عام ١٦٨٠ م ، وقد تكونت هذه الإمبراطورية من عدد من الجماعات المهاجرة ، والتي يتكلم سكانها لغة التوي « Twi-Speaking » . وكانت هذه الجماعات بمثابة النواة الأولى لهذه الإمبراطورية .

وقد ترأس هذه الجماعات قائد من نسل الأيوكو « Oyoko » ، الذي أصبح المؤسس للدولة الأسانتهيز . وقد أطلقت كلمة « الأسانتهيز » على ملوك الأشانتي الذين كان من أهمهم أسيوتوتو الأول ، الذي تمكن من تسيير عدداً من التجريدات العسكرية الناجحة لمحاربة أعدائه وتوسيع نفوذ امبراطوريته ، وقد بنى عاصمته الجديدة في كوماسي الواقعة على بعد أميال قليلة من منطقة التافو ، وفي الوقت نفسه أسس حول العاصمة خمس مدن سميت بأسماء أكبر خمس أقاليم .

أنظر كتاب :

- Lucy Mair : African Kingdoms. Oxford, 1977. p. 7.

الدائمة للدنكيرا . وكان « أوسيوى توتو » يضع هذا نصب أعينه، فكان « أوسيوى توتو » هذا قد أرسل كرهينة إلى بلاط الدنكيرا ، ولكنه تمكن من الهرب إلى الأكوامو ، التى يبدو أن الأشانتى كان لها علاقات صداقة قوية معها ، وكان يهدف من وراء ذلك إلى التخلص من سيادة الدنكيرا . وبعد أن رجع « أوسيوى توتو » من الأكوامو تولى مهام أعمال الكوماسى ، ويبدو أنه اكتسب من الأكوامو تجربة مفيدة خاصة بالتنظيم الحربى والمدنى ، لهذا كان عليه أن يرجع إلى الكوماسى وبصحبته مجموعة من المستشارين العسكريين من الأكوامو .

وقد تأثر « أوسيوى توتو » بالمساعدة التى قدمها له كاهن من الكوامو ، كما تأثر بكل ملوك الأشانتى ، بل وبشعب الأشانتى نفسه الذى كان له تصوراته العديدة عن الوحدة القومية التى من أهمها الجولدن استول Golden Stool الذى زعموا أن روح دولة الأشانتى تكمن فيه والذى منذ يصبح الكوماسهين « Kumasihcne » (ملك الكوماسى) الحارس الدائم للبلاد . وبهذه الطريقة أصبح الكوماسى بالنسبة للأشانتى يمثل ملك ملوك الأشانتى ، بل وملكاً على ملوك الدول الأخرى التى كان لها قادة خاصة بها ، كما كان لها وحدتها السياسية . وقد أنشأ أوسيوى توتو جيشاً وطنياً على نمط جيش الكوامو الذى ضم كافة الملوك والجيوش الأخرى .

وفى عام ١٦٩٨ م طلبت الدنكيرا من الرعايا التابعين لها جزية باهظة ، لهذا استخدمت الجيش فى الحرب التى أدت إلى استقلال الأشانتى والتى استمرت حتى عام ١٧٠١م . وقد تلقت الأشانتى أثناء هذه الحرب المساعدات من الكوامو ، تلك المساعدات التى تضمنت البنادق والبارود ، وعندما انتصرت الأشانتى فى حربها ضد الدنكيرا هزمت معظم الدول الخاضعة للدنكيرا فى الحرب ، والتى كان ينبغى من وراء الانتصار عليها إحراز السيادة ، وفى الواقع يقال أن هذه الدول تآمرت على حرمان الدنكيرا من إمداداتها بالأسلحة التى كانت تأتى إليها من الساحل ، وكانت المساعدة تأتى إلى الدنكيرا من حلفائها

فى الأكيم . وتعنى هزيمة الدنكيرا الانهيار السريع لإمبراطوريتها ، بينما تحقق لجميع الدول التابعة لها الاستقلال . وقد أدى هذا الموقف إلى حدوث فوضى فى الجنوب والجنوب الغربى من حدود الأشانتى التى خاضت الحروب منذ أمد بعيد ، وكانت قد تضمنت هذه الحرب إرسال تجريدات عسكرية ضد الأكيم فى عام ١٧١٧ م ، تلك الحرب التى دمر فيها قسم من جيش الأشانتى ، بمعرفة الأكوامو والأكيم والتى قتل فيها ملك الأشانتى .

وقد خلق « أوسيوى توتو » ومستشاروه إحساسا لدى الأمة التى أصبح لها القدرة الكافية على التغلب على هذه الكارثة ، وكان فى مقدور خلفائه توسيع مملكته بدرجة كبيرة . ففى عام ١٧٢٤م كان فى مقدرة الأشانتى هزيمة مملكة البونو « Bono » التابعة للتكيمان « Techiman » ؛ هذه المملكة التى جلبت إلى الأشانتى الشهرة والثروة اللتين كانتا وقفاً على أقاليم الآكان الأولى ، وفى الشمال الغربى سيطرت البونو على تجارة الذهب والعاج والعبيد . وكان فى إمكانها إمداد إمبراطورية الأشانتى بكل احتياجاتها من خلال الأراضى الغربية الواقعة فى أقصى الجنوب الذى كان خاضعاً لسيطرة الدنكيرا . وفى الجنوب الشرقى وجدت الأكوامو التى أقلق انهيار نفوذها بدرجة كبيرة قوة الأشانتى النامية . ففى عام ١٧١٧ م غدر بالأكوامو كل حلفائها فى وقت واحد وعلى أثر ذلك فلم تساعد الأشانتى الأكوامو عندما تعرضت للهجوم من جانب الأكيم عام ١٨٣٠م ، مما قلل من شأنها وكانت الأكيم تهدد الأشانتى ، ولكن فى الفترة ما بين ١٧٤١ ، ١٧٤٢ م كانت الأكيم قد اكتسحت بواسطة جيوش الأشانتى التى ضمت الأكيم الشمالية إليها حيث فرضت الأشانتى سيادتها على أقاليم الساحل الشرقى ، التى كانت قد خضعت من قبل إلى الأكوامو .

وفى عام ١٧٤٢ م ، لم تتمكن الأشانتى من السيطرة على جزء من الأراضى الساحلية ، الذى كان يتبع حلف الفانتى « Fante Confederacy » . ويرجع السبب فى ذلك إلى خوف الأشانتى من الغزو ، وبخاصة بعد أن حاول الفانتى توحيد قياداتهم المتبقية من دول كثيرة مبكرة ، كانت قد هزمت

بواسطة الأشانتى ، وقد تمثلت الدول المتبقية فى الدنكيرا والواسا « Wassa » ولم تقم الأشانتى بهجوم مباشر ضد الفانتى فى نهاية هذا القرن ، إلا فى عام ١٧٦٥م فقط. وتفسير ذلك هو أن قوات الأشانتى العسكرية كانت مخصصة لتقوية السيطرة فى الشمال ، حيث أصبحت كل من مملكتى الجونى والداجومبا تابعتين لها ، وفضلا عن ذلك ، ومهما كان الحال ، فإن النجاح المبكر التى حققته الأشانتى فى حوالى عام ١٧٤٥ م ، واجه صعوبات خاصة بالتنظيم الداخلى الذى أصبح مسألة اهتمام متزايد فى هذا الوقت بالنسبة للأسانتهين « Asantehene » .

وكان « أوسيوى توتو » قلقاً من أن تصبح الأمة تحت قيادة الكوماسى لهذا بدأ « أوسيوى توتو » فى فرض سياسته على المقاطعات التى خضعت للكوماسى بواسطة الجيش الوطنى .

وقد كانت هذه الأقاليم تلقى العناية من قبل الرجال العظام التقليديين فى دولة الكوماسى ، التى أصبحت أوسع وأكبر قوة من الممالك الأصلية الأخرى فى الاتحاد الأصلى . ولكن فى الأربعينيات من القرن الثامن عشر ، يبدو أن الكبراء من الكوماسى قد أصبحوا أقوياء ، وحاولوا فرض السياسة القومية . وكان الأبوكو وور « Opoku Ware » فى ذلك الوقت ، له القدرة على المحافظة على استقلاله بعيداً عن الحروب ، وذلك بالحصول على مساعدة الملوك والجيوش من الدول الأخرى . وعندئذ بزغ الصراع على السلطة بين هؤلاء الملوك العظام من رجال الكوماسى ، الذين استطاعوا تدمير فكرة المملكة المتحدة ، التى كانت قد بدأت فى عهد «أوسيوى توتو» والتى لم تستمر حتى حكم أوسيوى كوجو « Osei Kojo » ، الذى حكم فى الفترة ما بين (١٧٦٤ ، ١٧٧٧) حيث وجد أوسيوى كوجو حلا لهذه المشكلة عندما بدأ فى خلق إدارة إدارية مركزية للمدنيين ولرجال الشرطة الذين اختيروا بواسطة الأشانتى ، ولم يكن هذا الإختيار على قواعد تقليدية ،

ولكنه تم على أساس الكفاءة والولاء للملك بحيث يكونون مسئولين أمامه بصفة شخصية .

وقد أدى تطور البيروقراطية الملكية فى الأشانتى إلى قوتها الداخلية ، ومن الملاحظ أن هذه البيروقراطية كانت غير موجودة فى بعض ممالك غينيا ، وبخاصة فى الأويو « Oyo » وأسلافها من الأكان والدنكيرا والأكوامو ، وقد تمكنت المملكة من مقاومة جميع التهديدات التى تمثلت فى حركات التمرد من جانب الأقاليم المهزومة والخاضعة للمملكة ، أو حتى من الممالك الأخرى المنشأة حديثاً ، وأصبحت تمثل قوة عسكرية متماسكة ومسيطرة على كل الأرض الداخلية من ساحل الذهب . وفى منتصف القرن الثامن عشر ، كان كل العبيد والذهب القادم من ساحل الذهب قد استخرج من المقاطعة الواقعة تحت سيطرة الأشانتى ، وفى الغالب كانت كل الواردات الأوربية تمر من خلال أسواق الأشانتى .

وازدادت أهمية علاقات الأشانتى مع تحالف الفانتى الذى يمثل الجزء الوحيد من الأراضى الساحلية وغير الخاضعة لسيطرة الأشانتى ، وكانت الأغلبية العظمى من شواطىء الفانتى تمثل مراكز إدارات كل من الشركات الهولندية والبريطانية ، هذا إلى جانب وجود المحطات التجارية الهامة فيها ، ولقد فشلت التجارة الهولندية فى الفانتى بشكل متزايد بسبب بريطانيا ، وقد ساد الاعتقاد بأن أحسن سياسة بالنسبة للهولنديين أن يطوروا علاقاتهم مع الأشانتى ، فكان عليهم أن يرحبوا بهيمنة الأشانتى على الفانتى . ومن ناحية أخرى كان لبريطانيا تجارة كبيرة جداً مع تجار الفانتى ، لذا أصبح البريطانيون يقومون بدور الحلفاء ، وكذلك يقومون بحماية الفانتى فى حالة تعرضها للغزو الخارجى . وكان اهتمام الفانتى مساوياً أساساً لاهتمام الأشانتى من ناحية السيطرة على كل التجارة بين الساحل والداخل . وقد أدى هذا إلى التحرش المستمر مع ملوك الفانتى ومع التجار الذين رغبوا فى الحصول على أقصى

المكاسب لأنفسهم ، بينما تمثلت اهتمامات الأشانتى فى ضمان الحرية والأمن الكامل لشعبهم القاطن بجوار الساحل .

وفى عام ١٨٠٥ م ، منح الفانتى الحماية للاجئين من الأشانتى ، وفى عام ١٨٠٦ م ، قام أوسيوى بونسو « Osei Bonsu » ملك الأشانتى بغزو كامل وسريع لأقاليم الفانتى ، وكان شعب الأشانتى قد أحضر الأسلحة فى مواجهة مباشرة مع الإنجليز عند حصنهم فى أنومابو « Anomabu » . وهكذا فقد بدأت الأزمات الخطيرة فى تاريخ غرب أفريقيا . وقد بدأت هذه الأزمات مع أول دولة أفريقية رئيسية فى ذلك الوقت ، وكانت هذه الدولة تتحدى بقوة التجارة الأوربية الرئيسية ، وذلك لأن الأوربيين كانوا يسيطرون على حدود التجارة التى كان يرغب فيها كل الأطراف . وكانت هذه الأزمة أشد عنفاً ، لأنها كانت قد حدثت فى الوقت الذى اتفقت فيه الدول الأوربية التجارية الكبرى على إنهاء تجارة رقيق الأطلنطى ، تلك التجارة التى هيمنت على العلاقات الأوربية الأفريقية لمدة قرنين سابقين من الزمن ، وقد ساهمت من ناحية أخرى فى تشكيل الأساليب السياسية لشعوب غينيا :



الفصل الثامن

غرب إفريقيا والتجريدات العسكرية ضد تجارة الرقيق

بريطانيا وحركة مقاومة الرق:

قبل نهاية القرن الثامن عشر ، بدأت أقلية من الأوربيين تدرك بعض الأخطاء فى الأعمال التجارية الخاصة بشراء العبيد(٦٨) من أفريقيا ، ونقلهم عبر الأطلنطى لبيعهم فى أمريكا ، فقد تعود الرجال والنساء رؤية أتباعهم يعدمون لارتكابهم جريمة سرقة لا تكاد تذكر ، أو يسجنون بسبب دين فرض على الرجال منهم قهراً ، فضلا عن قيامهم بالعمل فى خدمة الأسطول ، بل وكانوا يجلدون لإهمالهم فى النظم المتبعة فى الجيش والبحرية ، كما كان ينفى المجرمون منهم فى المستعمرات النائية . وكان لا يمكن اعتبار العمل فى مزارع العبيد والإتجار فيهم أصعب عليهم من الظلم والوحشية والمضايقات التى كانوا يتعرضون لها من جانب سادتهم . ففى ذلك الوقت لم تكن أوربا فى حاجة إلى رقيق أفريقيا ، لذا بدأ الرجال والسفن فى إنهاء رحلاتهم إلى موانى أوربا مثل ليفربول ، ونانتس « Nantes » وأمستردام . ولكن فى هذه الفترة كان العبيد فقط ينقلون بين غرب أفريقيا وأمريكا . وكان العبيد الأفريقيون الذين وجدوا فى أوربا فى ذلك الوقت قليلى العدد ، فكانوا قد جلبوا من أفريقيا إلى أوروبا للعمل كخدم ، حيث أن الزراع الأمريكيين هم الذين قاموا بإرجاعهم من أمريكا إلى أوروبا ، لعدم قدرتهم على ممارسة الأعمال الزراعية .

وكانت الكنيسة الكاثوليكية قد حرمت على أعضائها الاشتغال فى تجارة

---

(٦٨) سبق التعليق على تجارة الرقيق فى غرب أفريقيا تعليقاً كاملا فى الفصل السادس . (المترجم) .

الرقيق (فالقاعدة تنص على أنه من الخطأ أن يشترى و يباع الرجال والنساء الذين يؤسرون عن عمد للاستعباد) ومع ذلك فلم يحظر امتلاك العبيد ، بل ظل تجار من أقطار كاثوليكية يعملون بهذه التجارة مثلما يعمل بها تجار من أقطار البروتستانتية(*) . فقد غش بعض تجار الرقيق البروتستانت وأصحاب الرقيق ضمائرهم وذلك بتحريف العقيدة الكلفنية Twisting the calvinist Doctrine ، التى كانت ترى أن بعض الناس قدر لهم أن يكونوا عبيداً وبعضهم الآخر قدر لهم أن يعدموا فى جهنم ، وبذلك فإن السود كانوا أدنى مرتبة من البيض ، من الناحية الأخلاقية والمعنوية ، ويعنى هذا أنه لا دخل للأشخاص البيض فى خلاص وإنقاذ السود. وقد عهد إلى الكنائس البروتستانتية الأخرى فى القرن الثامن عشر مثل كنيسة انجلترا بحماية حقوق أصحاب الملكيات عندما روئى أن الأشخاص يقومون بشراء وبيع العبيد(٦٩) ، كما لو كانوا يشترون ويبيعون الماشية الخاصة بهم ، وقد سلموا بالفكرة القائلة بأن العبيد من الملكيات الخاصة بالضبط مثل الماشية .

وفى الواقع فقد اعتقد السياسيون ، ورجال الدولة الآخرون فى الدول الإستعمارية والتجارية بغرب أوروبا فى العبودية وتجارة الرقيق ، كما اعتبروا هذه التجارة شرعية ، من وجهة نظرهم ، بل واعتبروها أيضاً من الملكيات الخاصة ، ومن النشاط التجارى الكبير الذى يمثل بالنسبة لهم القوة والرخاء القومى . وكانت تجارة الهند الغربية قد ساهمت إلى حد كبير فى ثراء وقوة

(*) كانت تجارة الرقيق حتى عام ١٧٨٩ تجارة غير شرعية بالنسبة للرعايا الأسبان ، وفى الواقع كان عدد قليل من الأسبانيين يعملون بها ، ومع ذلك فقد بدأت أمم أخرى أن توقف الإتجار فى العبيد ، عندئذ اهتم التجار الأسبانيون على وجه الخصوص بالإتجار مع كوبا ، فقد ازدادت هذه التجارة بسرعة .

(٦٩) كان عبيد أفريقيا يباعون ويشترون كالماشية تماماً ، بل أن الأوربيين أعتبروهم من الملكيات الخاصة ، أى أن صاحب الرق كان له الحق فى التصرف فى رقيقه بالكيفية التى يرتضيها دون محاسبة أو تدخل من قبل الدولة ، وقد زاد هذا المسلك رسوخاً بعد أن زادت أهمية العبيد وأصبحوا يعملون فى كافة المجالات . (المترجم) .

هذه الدول ، كما كان زراع الهند الغربية يؤثرون فى مجالس الدولة حتى أن قادة هؤلاء المزارعين قد أيدوا رأى المزارعين الخاص باعتبار العبيد ملكية خاصة ، لأن السكر والمحاصيل الإستوائية الأخرى المرغوب فى زراعتها ، لا يمكن إنتاجها دون الاعتماد على العبيد . إذن كانت تجارة الرقيق ضرورية ، كما أن العمل فى مزارع المحاصيل السابقة يتطلب القوة الجسمانية . لذا كانت تجارة الرقيق تستثمر باهتمام ، كما لو كانت ملكية خاصة ، فكانت تمثل بالنسبة لدول غرب أوروبا القوة التجارية والإستعمارية . وكان رأس المال المستثمر فى هذه التجارة ضخماً ، مما أدى إلى تطور بعض الموانى الكبيرة ورخائها مثل ليفربول فى انجلترا ، وقد أدت تجارة الرقيق إلى زيادة العمالة فى عدد رجال البحرية المدربين ، الذين يعملون فى الترسانات ، التى زودت بعدد من متعهدى تموين السفن ، وبعدد آخر من رجال الأعمال الذين لا يمكن حصرهم ، وكان الجميع له أهميته فى مجال البحرية ، وفى كثير من الحروب التى وقعت فى هذه الفترة .

ولم يوجد بلد مثل بريطانيا دارت فيه مناقشات للدفاع عن تجارة الرقيق ، ومزارعهم أقوى من بريطانيا نفسها ، ولكن كانت هذه المناقشات جميعها مادية ، ففى بريطانيا كان فى الإمكان إشعال مناقشات حامية ولكنها كانت فى الحقيقة مادية بحتة ، وقد ازدادت حدة هذه المناقشات فى نهاية القرن الثامن عشر ، ففى ذلك الوقت كانت بريطانيا قد سيطرت على تجارة العالم ، بل وسيطرت بسهولة على عدد من الأسواق الأخرى فى آسيا وأمريكا ، وذلك لعدة أسباب مختلفة ، منها : أن السكر والمحاصيل الإستوائية الهامة كان فى الإمكان شراؤها من الخارج ، بأسعار أرخص من إنتاجها فى المزارع البريطانية فى الهند الغربية ، وأنها كانت تركز جهودها بشكل متزايد ، على جعل حياتها قائمة على بيع مصنوعاتها فى الخارج ، كما كان عليها المحافظة على تكلفة الإنتاج إلى الحد الأدنى ، وذلك بالبحث عن شراء المواد الغذائية لعمالها والمواد الخام

لمصانعها من الخارج ، لأن هذه الأشياء كان فى الإمكان الحصول عليها من الخارج بأسعار رخيصة . كما كان عليها كذلك أن تتخلى عن الإنتاج غير الإقتصادى فى مستعمراتها فى الهند الغربية وتشجيع التجارة الحرة(٧٠) . « Cultivate free Trade » .

وفى نهاية القرن الثامن عشر ، كان هناك تنظيم جيد وقوى استطاع الرجال الراغبون فى القضاء على تجارة الرقيق القيام من خلاله ، بحملة دعائية لإقناع الشعب البريطانى بأضرار تجارة الرقيق غير الشرعية ، والظلم الذى يتعرض له عبيد المزارع ، وقد أتاح هذا العمل الفرصة أمام هؤلاء الرجال الذين أرادوا أن يقضوا على تجارة الرقيق . وفى بداية عام ١٧٦٥م ، أعدت هذه الحملة الدعائية بمعرفة مجموعة من الأشخاص المثاليين ، بالاشتراك مع الإنجيليين أو الكويكر ، للعمل على القضاء على تجارة الرقيق ، وكان من أبرز أعضاء هذه الجماعة جرانفيل شارب « Granvill sharp » وتوماس كلاركسون « Thomas Clarkson » ووليم ويلبرفرس « William Wilberforce » . وقد تمكنت هذه الجماعة من تحقيق ثلاثة إنجازات أساسية ، الأول منها كان قد أنجز فى عام ١٧٧٢ م ، بمعرفة كبير قضاة إنجلترا « Lord chief Justice of England » ، واللورد منسفيلد « Lord Mansfield » الذى كان قد أعلن أن وضع الرق أصبح شنيعاً ،

---

(٧٠) بعد أن أصبح لدى بريطانيا فائض فى الإنتاج الصناعى ، كان عليها أن تنشىء المستعمرات فيما وراء البحار ، وذلك لتحقيق هدفين ، أولهما تصريف هذا الفائض الصناعى لدى سكان هذه المستعمرات ، وثانيهما جلب المواد الخام والمواد الغذائية من هذه المستعمرات بأسعار أقل تكلفة .

وبعد ذلك نجدها تتخلى عن هذه الفكرة وتتجه إلى تنشيط حركة التجارة العالمية ، وفى مقابل ذلك كان عليها التخلى عن إنشاء المستعمرات التى يقوم الزنوج بالعمل فيها ، ولكن هنا حقيقة يجب ألا تغيب عن بالنا ألا وهى أن زنوج أفريقيا ساهموا إلى حد بعيد فى نهضة بريطانيا ، فبأيديهم أثرت بريطانيا ، وبإنتاجهم عاش شعبها وتنعم ، بل وتقدم حضارياً ، ثم بعد ذلك كله تستغنى بريطانيا عن كل هؤلاء الزنوج الذين ضحوا بحياتهم وبأوطانهم دون رضا منهم . (المترجم)

ولابد من مساندة هذه الحركة بقانون إيجابى لأنه لا يوجد بانجلترا قانون مثل هذا . وكان من نتيجة ذلك أن تقرر أنه إذا قدم أى عبد إلى انجلترا من الخارج يصبح حراً تلقائياً . والثانى من هذه الإنجازات كان فى عام١٨٠٧م ففى هذا العام أصدر البرلمان الإنجليزى قانوناً جاء فيه : أنه ينبغى على الرعايا البريطانيين الذين يعملون فى تجارة الرق الأفريقية التخلى عنها ، لأنها تجارة غير شرعية . أما الثالث من هذه الإنجازات فقد حدث عام ١٨٣٣ م ، ويتمثل فى صدور قانون آخر ينص على إلغاء الرقيق فى كل مكان من الإمبراطورية البريطانية .

الأسطول البريطانى وتجارة الرق

يهتم هذا الكتاب بموضوع الحملة الكبيرة التى أرسلت ضد تجار الرقيق والرق ، وكان لهذه الحملة تأثير بعيد المدى فى غرب أفريقيا . فمن هذه الناحية كان الرق قد ألغى فى انجلترا عام ١٧٧٢ م ، وكان هذا الإلغاء أكبر أهمية من إلغاء الرق فى الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار ، مع أنه كان قد حدث قبل ذلك بواحد وستين عاماً . فعلى أثر ذلك أرسلت فى عام١٨٧٧م الحملة الأولى مباشرة إلى مستعمرة بريطانيا فى سيراليون ، وكان لهذه الحملة نتائج قليلة على منطقة غرب أفريقيا ، لأن المقاطعات البريطانية منذ عام١٨٣٣م ، كانت قليلة العدد وصغيرة الحجم ، ولا تمتلك أعداداً كبيرة من العبيد .

وكان إلغاء تجارة الرقيق فى غرب أفريقيا من وجهة النظر من أعظم الإجراءات التى اتخذت هناك . هذا ليس فقط ، لأن مساهمة بريطانيا فى هذه التجارة كان أكبر من مساهمة أية دولة أوروبية أخرى ، ولكن لأن بريطانيا هى التى نادت أيضاً بهذه الحركة ، التى كان من نتائجها فى النهاية التوقف الكامل عن تصدير العبيد عبر المحيط من غرب أفريقيا ، وبالطبع ، كانت بريطانيا على أية حال ، تعتبر تجارة الرقيق تجارة غير شرعية .. ومن قبل ، ومنذ عام ١٨٠٣م ، أصبحت هذه التجارة غير شرعية فى الدنمرك

وكذلك فى الولايات المتحدة ، والسويد ، وفى الأراضى المنخفضة ، فكل من هذه الدول كان قد سن القوانين المشابهة للقوانين التى صدرت فى بريطانيا فى أعوام ١٨٠٨ ، ١٨١٣ ، ١٨١٤ . ولكن كانت الحملة البريطانية ضد تجارة الرقيق أكثر نشاطاً وانتشاراً ، بالنسبة لما قامت به بريطانيا من أية دولة أخرى ، وكان لها نتائج إيجابية فى الغرب الأفريقى .

ومنذ البداية ، كان التحريم البريطانى لتجارة الرقيق أكثر صرامة والسبب فى ذلك يرجع إلى سفن الأسطول البريطانى ، وإلى العقوبات التى فرضت على الرعايا البريطانيين الذين ألقى القبض عليهم بسبب العمل فى تجارة الرقيق التى ازدادت زيادة كبيرة آنذاك ، فحتى عام ١٨٢٤ م أصبح هؤلاء الرعايا عرضة للعقاب القاسى لدرجة الموت . وثانياً ، كان من المتفق عليه بالنسبة للبريطانيين أن الإتجار فى الرقيق غير شرعى ، لهذا واصلت الحكومة الإنجليزية مناقشتها المنطقية بما يفيد أن هذه التجارة كانت بالنسبة للشعوب الأخرى غير شرعية ، سواء أكان الرقيق من السود أم البيض . وكان هذا الإلغاء ينصب كذلك على غير البريطانيين من المشتغلين بتجارة الرقيق ، الذين كانوا لايزالون يمارسونها ولم يتوقفوا عنها لأنها رأت أن ممارستهم لهذه التجارة سيكون ضاراً بمصالح التجار الإنجليز القاطنين فى غرب أفريقيا ، والذين حرموا من الإتجار فى الرقيق . لذلك فقد وجد هناك ضغط دبلوماسى على الدول الأوروبية والأمريكية ، التى لم تعلن بعد وقف تجارة الرقيق ، لأنها تجارة غير شرعية بالنسبة للذين يعملون بها . هذا عن الموقف البريطانى تجاه تجارة الرقيق . أما فرنسا فقد حرمت هذه التجارة عام ١٨١٨ م ، واعتبرتها تجارة غير شرعية وأبطلتها البرازيل فى عام ١٨٢٥ م بينما أبطلتها البرتغال فى عام ١٨١٥ م ، وأسبانيا فى عام ١٨١٧ م ، وحرمت هذه التجارة على التجار الذين يعملون فى البحار الواقعة إلى الجنوب من خط الإستواء .

وقد كان من الواضح ، أن معظم الدول ، فيما عدا بريطانيا قد سنت قوانين تحرم الإتجار فى الرقيق ، واتضح أن هذه القوانين كان ينقصها الفاعلية

والقدرة ، مما أتاح الفرصة أمام التجار ليمارسوا هذه التجارة فى أعالى البحار . ولكن بريطانيا فقط كانت قد أنشأت أسطولا دائماً ليقوم بالدوريات فى مياه غرب أفريقيا ، وكان الهدف منه وقف تصدير الرقيق من هذه المنطقة ، وعلى أثر ذلك توقفت السفن البريطانية عن شحن الرقيق من ساحل غرب أفريقيا . ولم يكن هناك دلائل مباشرة توضح لنا العدد الذى كان يصدر من الرقيق من أفريقيا فى كل عام والذى كان قد تناقص ، (ويعنى هذا أن الأسطول البريطانى لم يكن قد آدى مهمته فى وقف هذه التجارة) .

وكانت المرحلة التالية للحملة البريطانية التى أرسلت ضد تجارة الرقيق فى غرب افريقيا تتمثل فى العمل ضد الدول التى لا زال رعاياها يتجرون فى الرقيق ، فاما أن تحرم قوانين هذه الدول على تجارها الإتجار فى الرقيق أو أن تسمح للأسطول البريطانى بالقيام بدوريات لحسابها . وفى عام١٨١٧م سمحت على مضض كل من أسبانيا والبرتغال لسفن الأسطول البريطانى بالقيام بتفتيش السفن التى تحمل أعلام هذه الدول ، والتى يشك فى أنها تحمل رقيقاً . وفى مقابل ذلك تقوم سفن أساطيلهم بوقف وتفتيش سفن تجار الرقيق البريطانيين المشتبه فيها ، فلو وجد رقيق على ظهر مراكبهم ، ففى هذه الحالة تؤخذ هذه السفن إلى سيراليون أو إلى موانى أمريكا ، وذلك لتقوم المحاكم المختلطة « Courts of Mixed commission » باتخاذ اللازم نحو هؤلاء التجار . (وتضم هذه المحاكم قضاة من أسبانيا والبرتغال وبريطانيا) . وقد شكلت هذه المحاكم كى تفصل فى هذه القضايا . وفى عام ١٨٣١م ، وافقت فرنسا على التعاون بنفس الأسلوب المتبع مع هذه الدول ، فضيقت الخناق بقوانينها على تجارة الرقيق .

ولكن لم تؤد معاهدات التفتيش المتبادل Reciprocal Search Treaties وظيفتها بطريقة جيدة ، فقد واظب الأسطول البريطانى على القيام بدوريات مستمرة ، وكان يلقى القبض على سفن العبيد ، وكان من المحتمل أن تغضب الدول المشتركة فى هذه المعاهدة من تدخل الأسطول البريطانى فى سفنهم ،

مع أن القضاة التابعين لهذه الدول والذين يعملون فى المحاكم المختلطة كانوا من النادر أن يتفقوا مع زملائهم من الإنجليز على القرار الخاص بمحاكمة المتهمين . وعلاوة على ذلك فإنه لم يكن من الصعب على تجار الرقيق أن يضمنوا أوراقهم نصاً يوضح أن سفنهم تتبع الدول التى لم توقع على معاهدات التفتيش المتبادل مع بريطانيا ، لذا فلم يكن فى الإمكان إلقاء القبض على السفن المشحونة بالرقيق ، إلا إذا وجد بالفعل رقيق عليها فى لحظة إلقاء القبض عليها . وفى عام١٨٤٠م ، كان من المعتقد أن عدد العبيد الذى صدر من غرب أفريقيا فى السنة كان كبيراً جداً .

ولهذا بدأت بريطانيا فى إجراء سلسلة من المفاوضات الجديدة ، تقضى بأن تعدم السفن شأنها شأن تجار الرقيق إذا وجد عليها معدات تستخدم فى تجارة الرقيق ، مثل القيود الحديدية ، أو حتى ولو كانت أوعية للطعام ، تكفى لعدد كبير من الأشخاص ، بحيث يزيدوا عن طاقم السفينة . وقد وافقت فرنسا على التوقيع على هذه المعاهدة فى عام ١٨٣٣ م ووافقت أسبانيا فى عام ١٨٣٥ م ، بينما أجبرت البرتغال بالتوقيع عليها فى عام ١٨٤٢ م . ولكن الولايات المتحدة ، ومنذ حربها مع بريطانيا عام ١٨١٢ ، كانت أكثر الدول غضباً من بريطانيا بسبب تدخلها فى شئون سفنها ، وفى عام ١٨٦٥ م رفضت الدول الجنوبية التى كان لها مصالح قوية بالعبيد ، التوقيع على معاهدة التفتيش المتبادل التى أبرمت فى عام ١٨٦٢ م (*) وقبل هذا التاريخ لم يكن لدوريات بريطانيا الموجهة ضد تجارة الرقيق تأثير ، مما جعل كثير من التجار يهرب من الإعتقال أو الإدانة ، وذلك لأنهم كانوا يبحرون تحت العلم الأمريكى .

ويبدو أنه فى الأربعينيات من القرن التاسع عشر ، كان نظام المعاهدات الدولية ونظام دوريات الأسطول البريطانى غير كاف ، لوقف تصدير العبيد

(*) انتهى مفعول المعاهدة البريطانية الفرنسية فى عام ١٨٤٥ ، وفى هذه السنة وافقت فرنسا على أن تستبقى دوريتها ضد الرقيق فى مياه غرب أفريقيا . ومع ذلك فلم يكن لهذه الدورية أى أثر فعال .

من غرب أفريقيا . ففى الفترة ما بين أعوام ١٨٠٨ ، ١٨٧٠ م وضع قسم كبير من قوة الأسطول الملكى البريطانى فى مياه غرب أفريقيا ، و ذلك لغرض محدد وهو إلقاء القبض على السفن التى تحمل عبيداً ، وفى الأربعينيات من القرن التاسع عشر أيضاً ، وعندما كانت الدورية البريطانية فى أوج نشاطها ، كان يوجد على وجه العموم عشرين سفينة حربية يعمل عليها ١٠٠٠ من الرجال وحتى تلك اللحظة كان من المشكوك فيه أن الدورية نجحت فى أسر سفينة من كل أربع سفن محملة بالعبيد من غرب أفريقيا . هذا فضلا عما تحويه المعاهدة من ثغرات . زيادة على ذلك فإن الأسطول القوى لم يكن فى مقدرته إلقاء القبض على أى تاجر فى مياه غرب أفريقيا . كما أنه من المستحيل تماماً على أية سفينة مراقبة كل ميل من الساحل فى كل الوقت ، لأن الصعاب التى واجهت الدورية كانت كبيرة . وكانت الممتلكات البريطانية الملائمة كقاعدة لسفنها التى تقوم بأعمال الدورية توجد فى الساحل ، و بخاصة فى أقصى شمال سيراليون . كما كان فى حالة إلقاء القبض على أية سفينة يجب أخذها إلى ميناء فريتون ليحكم عليها ، حتى ولو كان هذا يعنى أنها ستقطع مسافة شاقة وطويلة تبلغ ١٥٠٠ ميل ، وحتى لو كانت ستسير ضد الرياح والتيار غير الملائمين . وكان الإبحار المستمر لفترات طويلة فى المناطق الاستوائية ، وكذلك أعمال مراكب المراقبة الخاصة بتجارة الرقيق على مقربة من ساحل غير صحى . هذان العاملان أضافا عبئاً كبيراً على أطقم المراكب ، ففى كل سنة تقريباً كان يموت رجل من كل عشرة رجال من الذين كانوا يعملون فى مياه غرب أفريقيا ، أى بلغت نسبة متوسط الوفاة فى الفترة ما بين ١٨٢٥ ، ١٨٤٥ م من ١ إلى ٢٠ ، وتمثل هذه النسبة أكثر من ثلاثة أضعاف النسبة التى كانت تحدث فى أية محطة أجنبية بالأسطول الملكى

وقد فشلت المعاهدات والدوريات فى وقف نقل العبيد إلى أمريكا ، هذا إلى جانب أن الإشتغال بتجارة الرقيق فى هذه الفترة اتسمت بالخطر ، ففى الفترة ما بين أعوام ١٨٢٥ ، ١٨٦٥ م ، تم أسر ١٢٨٧ سفينة تعمل

فى نقل العبيد ، وتم تحرير حوالى ١٣٠,٠٠٠ عبد ، مع أنه فى الحقيقة بلغ فى هذه الفترة عددالعبيد الذين أرسلوا إلى أمريكا نحو ١,٤٣٦,٠٠٠ عبد ، وهذا وضح لنا المدة الطويلة التى استغرقها القانون الخاص بتحريم العبيد فى دول أمريكا ، وفى خلال هذه المدة الطويلة كان فى الإمكان شراء العبيد من أى مكان من ساحل أفريقيا ، لأن هذه الإجراءات لم تكن معدة إعداداً جيداً ، مما عرض بحارة السفن إلى مخاطر ، وربما أدت إلى فقد حياتهم بسبب إنشغالهم فى وقف تجارة رقيق الأطلنطى .

الجانب الإيجابى فى السياسة البريطانية الخاصة بوقف تجارة الرق فى غرب أفريقيا

لم يكن فى إمكان بريطانيا تحقيق إلغاء الرق فى كل مكان من الأمريكتين ، ولكن يبدو أنه كان فى إمكانها القيام بعمل يؤدى إلى منع العبيد من الحضور إلى سواحل غرب أفريقيا لبيعهم ، فمنذ بدأت حركة المقاومة البريطانية ضد تجار الرقيق حرص قادتها على أنه من الواجب أن تكون هذه السياسة إيجابية تجاه غرب أفريقيا ، هذا إلى جانب اتباع سياسة سلبية خالصة يقصد بها وقف نقل العبيد عبر الأطلنطى ، فكانت السياسة الإيجابية لويلبر فورس ورفاقه تتلخص فى ثلاث كلمات هى : المسيحية والتجارة والإستعمار (٧١) ، وكان من الواجب فى نظرهم أن تتجه كل الجهود إلى تعليم سكان غرب أفريقيا

---

(٧١) واضح من هذه الكلمات الثلاث أن الدعوة الخاصة بإلغاء تجارة الرقيق ، والتى نادى بها ويلبرفورس ورفاقه ، لم تكن دعوة من أجل تحرير الإنسان الأفريقى وتخليصه من ذل العبودية والسخرة ، بل كانت دعوة استعمارية قائمة على الإستغلال والسخرة ، ووضح كذلك من هذه الدعوة الإستعمارية الصريحة أن المطالبة بإلغاء تجارة الرقيق كانت ستاراً تخفى بريطانيا من خلفه أهدافها التوسعية والإستعمارية . إذن يمكن اعتبار هذه الكلمات الثلاث (المسيحية — والتجارة — والاستعمار) الدعامة القوية التى قامت على أساسها الإمبراطورية البريطانية فى أفريقيا . (المترجم)

العقيدة المسيحية ، وتحويلهم إليها حتى تزدهر التجارة المشروعة فى الساحل . هذا فضلا عن إلغاء تجارة العبيد ، كما كان عليهم تأسيس مجتمعات بشرية رائدة فى غرب أفريقيا ، كى تظهر للناس الطرق الجيدة فى الزراعة والصناعة والحكم ، مما يكون له أثره فى تشجيع التجارة الشرعية وتنميتها ، تلك التجارة التى عن طريقها يمكن تعويض التجار الإنجليز الذين استثمروا رؤس أموالهم فى تجارة غرب أفريقيا ، والذين حرموا فى ذلك الوقت من الإتجار فى الرقيق . فمنذ البداية ، كان التجار البريطانيون قد عرفوا سلعة واحدة حلت بسرعة وبسهولة محل تجارة الرقيق ، وتمثلت هذه السلعة التى تقوم عليها التجارة البريطانية فى غرب أفريقيا فى زيت النخيل ، الذى أمكن شراؤه بكميات كبيرة من المناطق القريبة من السواحل التى كان ينمو بها أشجار نخيل الزيت الذى زاد الطلب عليه فى أوروبا بسبب استخدامه فى صناعة الصابون والشمع والشحوم . وكانت التجارة البريطانية فى زيت النخيل تربح أرباحاً كبيرة وبخاصة فى السواحل الواقعة إلى الشرق من ساحل الذهب .

وبصفة عامة فقد كانت السياسة الإيجابية التى يدعمها أنصار إلغاء تجارة الرقيق ، قد قامت لتصحيح الخطأ الذى ارتكب فى حق غرب أفريقيا ، بسبب التجاره الأوروبية فى العبيد ، ونقلهم إلى أمريكا ، وقد شعروا بأن غرب أفريقيا كان يمثل الجوانب السيئة فى الحضارة الأوروبية . فكانت تجارة الرق قد دمرت ملامح الغرب الأفريقى ، لهذا كان ينبغى على الأوربيين اغتنام هذه الفرصة كى يحققوا بعض الإنجازات الطيبة التى تعود عليهم بالفوائد المادية . ومن الواضح فإن أنصار إلغاء تجارة الرقيق من الإنجليز كان لهم نشاط فى مجال جمعيات التبشير البروتستانتية ، فكانوا قد أسسوا هذه الجمعيات فى نهاية القرن الثامن عشر ، وكان من هذه الجمعيات جمعية البابتست التبشيرية التى تأسست فى عام ١٧٩٢ م ، وجمعية لندن التبشيرية التى تأسست فى عام ١٧٩٨ م ، وجمعية الكنيسة التبشيرية التى تأسست عام ١٧٩٩ م ، وجمعية الكتاب المقدس البريطانية والأجنبية التى تأسست عام ١٨٠٣ م ،

فقد أخذ هؤلاء على عاتقهم إنشاء مستعمرة فى سيراليون ، لأن سيراليون فى ذلك الوقت لم تكن تصلح لتنمية التجارة المشروعة بالنسبة لبقية غرب أفريقيا ، والسبب فى ذلك يرجع إلى أن الأوروبيين لم يعرفوها من الداخل ، كما لم يعرفوا إمكانياتها الخاصة بتنمية التجارة والسلع التجارية باستثناء العبيد . وقد ساندت هذه الجمعيات التبشيرية الجمعية الأفريقية التى كانت تضم العلماء البريطانيين والتى تأسست عام ١٧٨٨ م ، وركزت اهتماماتها فى مجال تنشيط الكشف عن الأجزاء الداخلية من أفريقيا على وجه الخصوص ، ونتج عن ذلك تنافس كبير بين الأوربيين (*) فى مجال كشف أفريقيا وجغرافيتها .

ورغم المعاهدات التى عقدت بشأن وقف تجارة الرقيق ورغم الدوريات التى قامت بها بريطانيا ، إلا أن هؤلاء العبيد كانوا لا يزالون يصدرون من السواحل الأفريقية بأعداد كبيرة إلى خارج أفريقيا ، وقد بدأ القادة الإنجليز المسئولون عن التجريدات الحربية يعتقدون فى أن السياسة الإيجابية تتمثل فى تأكيد الوسائل التى تضع حداً نهائياً لتجارة الرقيق . وأصبحت عادة الإتجار فى الرقيق مقبولة فى مجتمع غرب أفريقيا فلم يستطع البريطانيون إيجاد وسيلة يمنعوا بها الرقيق المعروض للبيع فى ساحل غرب أفريقيا ، إلا إذا كان هناك وسائل أخرى للتجارة أقل ضرراً ولها نفس المكاسب . لهذا بدأوا فى الحث على ممارسة الزراعة والصناعة والتجارة المشروعة التى من الواجب الإهتمام بها وبتطويرها ، لهذا كان عليهم أن يرفضوا تجارة الرقيق . وقد وضعت هذه الفكرة أمام الرأى العام البريطانى فى الفترة ما بين عامى ١٨٣٩ ، ١٨٤٠ م فى كتاب معنون بـ « تجارة الرقيق الأفريقية وعلاجها « The African Slave Trade and remedy » للسير توماس فاول باكستون « Sir Thomes Fowell Buxton » الذى خلف ويلبرفورس عام ١٨٢٢م كزعيم برلمانى فى قيادة الحركة التى تعمل على وقف تجارة الرقيق .

(*) أدمجت الجمعية الأفريقية فى الجمعية الجغرافية الملكية التى تأسست عام ١٨٣٠ م .

وتفسير السياسة الإيجابية لحركة مقاومة تجارة الرقيق ، يعنى أن تفقد الدول الأوروبية اهتمامها بغرب أفريقيا الذى كان يحدث أثناء انشغالها بتجارة الرقيق ، بينما تظهر اهتمامات بريطانية جديدة ومختلفة تماماً ، بل وأكثر عمقاً وأصالة عن الاهتمام السابق الذى يتمثل فى تجارة الرقيق. وعندما وافق الأوربيون على وقف تجارة الرقيق فى غرب أفريقيا اهتموا بالتجارة المشروعة مع شعوب هذه المنطقة . وكان هذا مهماً بالنسبة لهم ، ولكن مع ذلك كان ينبغى توفير أعداد كافية من العبيد اللازمين للبيع فى الأسواق الساحلية المخصصة للرقيق (ربما للاعتماد على العبيد فى ممارسة الأعمال الزراعية) . ولم يكن للأوروبيين اهتمام بما يحدث فى الداخل أو بما يفعله الناس هناك ، واقتصر نشاطهم على التجارة ، ولكن خلال القرن التاسع عشر ، بدأت بريطانيا تهتم اهتماماً متزايداً بالإقليم كله وبشعوبه ، وخاصة بعد أن رغبوا فى وقف هذه التجارة ، واستبدلوها بتجارة مشروعة ومنظمة ومتقدمة ، مما أدى إلى وجود ظروف مستقرة ، لذلك كان من الضرورى التعرف على البلاد وسكانها وكذلك اكتشاف السلع المفيدة التى يمكن إنتاجها ، وكيفية تمكن السكان من نقلها ، والطرق التى يجب استخدامها لتحسين الإنتاج ، والظروف السياسية والإجتماعية الملائمة ، التى يعمل فى ظلها المبشرون والتجار الأوربيون . فلو قلنا متسائلين لماذا لم تتمكن تجارة زيت النخيل(٧٢) التى بلغت قيمتها تقريباً ما يساوى ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى أى ما يعادل ٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار ، هذا المبلغ الذى حققه التجار الإنجليز فى عام واحد، وعلى وجه التحديد فى الأربعينيات من القرن التاسع عشر ، وقد تم القضاء على تجارة الرقيق دون التدخل من

---

(٧٢) بعد أن نجحت بريطانيا فى القضاء على تجارة الرقيق فى منطقة غرب أفريقيا ، أدخلت محلها سلعة تجارية شرعية أخرى ، كانت مرغوبة من جانب الأوربيين ، وذلك لاستخدامها فى الصناعة ، وكانت هذه السلعة تتمثل فى زيت النخيل ، ومن الواضح أن هذه السلعة لاقت رواجاً ملحوظاً على الساحل ، وسبب ذلك يرجع إلى أنها من الغلات الساحلية ، بينما لم يكن لها أثر يذكر فى الداخل ، وكان من نتيجة ذلك أن استمرت تجارة الرقيق تمارس فى الداخل ، وربما على نطاق واسع ، لأن الأفريقيين لم يكن فى وسعهم الإستغناء عن هذه التجارة بسهولة ويسر (المترجم) .

جانب أنصار إلغاء هذه التجارة . ويبدو أن الإجابة تدل على أن زيت النخيل كان إنتاجه قاصراً على الأقاليم القريبة من الساحل . لهذا استمرت تجارة الرقيق فى الداخل ، فلا زال العبيد يرسلون إلى الساحل للبيع والتصدير ، هذا فضلا عن أن التجار الأفريقيين كانوا يقومون بالإتجار فى زيت النخيل ، وفى الوقت نفسه كانوا يقومون ببيع العبيد ، وفى النهاية كان عليهم المحافظة على دورهم كوسطاء « Middle-Men » فى التجارة . لهذا قاموا بمنع الأوربيين من العمل والإتصال المباشر بالداخل ، سواء أكان ذلك للتجارة أم لأية أغراض أخرى ، بالإضافة إلى ذلك فإن الوسائل التى كانت تستعمل بمعرفة كل من الأوربيين والأفريقيين المشتغلين بتجارة الزيت تتفق مع أساليب تجارة الرقيق أكثر من التجارة المشروعة ويبدو أنه كان يوجد هناك أمل ضئيل فى أن تجارة الزيت يمكن أن تؤدى إلى التنمية السليمة فى كل المناطق التى تأثر معظمها بهذه التجارة ، وعلى وجه الخصوص فى منطقة أنهار الزيت (دلتا نهر النيجر) .

وفى الجزء الباقى من هذا الفصل سوف نتناول بعض المؤثرات التى حدثت فى غرب أفريقيا نتيجة للسياسة البريطانية الإيجابية الجديدة . ولكن فضلا عن ذلك فإن اهتمام بريطانيا بغرب أفريقيا كان منصباً على حركة محاربة تجارة الرقيق ، ولم ينصب على الإهتمامات الإستعمارية (٧٣) . وفى الواقع لم تكن بريطانيا حتى الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر ، تقبل الفكرة القائلة بأن أهدافها الكاملة فى غرب أفريقيا تتضمن إقامة مستعمرات بريطانية جديدة هناك . فحتى ذلك الوقت ، حاولت بريطانيا كما رأينا فى عدد من المناسبات أن تلتزم بعقيدتها التى تتمثل فى أن المستعمرات يترتب عليها إنفاق

---

(٧٣) هذا كلام غير صحيح ، لأن هدف بريطانيا من وراء العمل على وقف تجارة الرقيق فى غرب أفريقيا ، كان بمثابة القيام بمسح شامل لمنطقة أفريقيا الغربية حتى يتسنى لها معرفة ما تحويه هذه المنطقة من ثروات طبيعية وزراعية ، ودليلنا على ذلك المبادىء التى نادى بها أعضاء حركة إلغاء الرقيق (المترجم) .

غير ضرورى وجهد غير مجزى . لهذا تخلت عن تجارها وأعضاء إرسالياتها دون دعم مادى من جانبها .

تأسيس مستعمرة سيراليون

بعد صدور قرار اللورد منسفيلد « Lord Mansfield » عام ١٧٧٢م بإنهاء تجارة الرقيق ، تم تحرير حوالى ١٥,٠٠٠ عبد من العبيد الذين كانوا قد أحضروا إلى إنجلترا بمعرفة سادتهم ، وأصبحوا أشخاصاً محررين . وكان الكثير منهم غير قادر أو غير راغب فى الاستقرار فى وطن غريب عليهم ، لأنهم كانوا قد ذهبوا إليه دون رغبة منهم ، لهذا أصبح هؤلاء العبيد المحررين يمثلون مشكلة للسلطات البريطانية ، فكان عليها أن تفعل شيئاً بالنسبة لهم ، وفى الوقت نفسه برزت مشكلة مماثلة لهذه المشكلة فى أمريكا وخاصة بعد نهاية حرب الإستقلال الأمريكية فى عام ١٧٨٣ م ، فقد كان عدد كبير من الزنوج الأمريكيين قد دخل الحرب إلى جانب بريطانيا ، وبعد الحرب لم يتمكن هؤلاء الزنوج من الرجوع إلى الولايات المتحدة الجديدة . عندئذ اتخذت محاولات لاستيطانهم فى نوفا سكوتيا « Nova–Scotia » ، وفى جزر البهامس « Bahamas » ، ولكن هذه المحاولات لم تكلل بالنجاح .

وفى النهاية قرر جرانفيل شارب « G. Sharp » ورفقاؤه الذين كانوا يعملون على مكافحة الرق إرسال الزنوج الأمريكيين الغير مرغوب فيهم إلى أفريقيا ، و يعتبر هذا أفضل عمل بالنسبة لهؤلاء الزنوج ، كى يستقروا هناك وقد قوبل هذا الأمر بالرضا ، وكانت سيراليون المكان المناسب لاستقبال واستيطان هؤلاء العبيد . وقد تقرر فى البداية ، إرسال أربعمائة وخمسين عبداً من الزنوج إلى سيراليون ، وتعهدت الحكومة البريطانية بالقيام بنقلهم بالمجان فضلا عن أنها ستعد لهم مخزوناً من المؤن بحيث يوضع تحت مسئولية ضابط بحرى يدعى الكابتن تومبسون « Captain Thampson » .

ورغم ذلك فلم توفق بعثة شارب فى مهمتها ، بحيث تأخرت عن موعد

السفر ، بالإضافة إلى هروب عدد من هؤلاء العبيد المحررين ، وبخاصة قبل أن تبدأ السفن فى الإبحار ، كما تعرض البعض منهم للموت بسبب المرض . ولكن مع ذلك فإن الكثير منهم وصل على ظهر المراكب ، إلى سيراليون فى مايو عام ١٧٨٧ م . وكان الكابتن تومبسون قد أنزل العبيد الأحياء منهم ومعهم موئنة تكفى لمدة ستة شهور على مساحة تبلغ ٢٠ ميلا مربعاً ، وكان تومبسون قد اشتراها من الملك المحلى ، المعروف بالملك توم « K. Tom » ولكن لم يكن المكان ولا الوقت مناسبين للإستيطان . فالموقع كان غير صحى ، زيادة على ذلك فإن الفصل المطير جعل من المستحيل بناء منازل أو ممارسة الزراعة . وبعد أربعة شهور غادر تومبسون هذا المكان ، بعد أن مات أكثر من ستة وثمانين مستوطناً . وفى عام ١٧٨٨ م ، أرسل جرانفيل شارب بعض المواد التموينية على نفقته الخاصة إلى سيراليون ، ورغم ذلك فإن المستعمرة لم تزدهر ولم يتعود المستقرون على ممارسة العمل من أجل أنفسهم ، ومن أجل الحكم الذاتى ، ورغم أنهم كانوا من الزنوج ، إلا أن الحياة فى أفريقيا كانت بالنسبة لهم حياة جديدة وغريبة . فانجرف البعض منهم فى العمل كتجار رقيق ، وكانت سيراليون قبل أن يأتى إليها المحررون مغلقة على نفسها . ومع ذلك فإنها تعرضت فى عام ١٧٩٠ م إلى هجوم من جانب الأفريقيين مما أدى إلى تشتت المستقرون فيها .

وفى ذلك الوقت ، أدرك شارب أن مشروعه الخاص بمستعمرة العبيد المحررين القادمين إلى أفريقيا ، لابد له من تنظيم ولابد له من حكومة لكى ينجح ، والسبب فى ذلك يرجع إلى عدم رغبة الحكومة البريطانية فى إنفاق نقود على إنشاء مستعمرات جديدة ، لذا قرر شارب وأصدقاؤه من أنصار إلغاء الرقيق توجيه نداء من أجل العمل ، ومن أجل المساعدة الإنسانية Philanthropy الخاصة بهؤلاء العبيد المحررين . فقد اقترحوا تأسيس شركة لتطوير التجارة الشرعية فى داخل غرب أفريقيا بحيث تستخدم أرباحها التجارية فى الإنفاق على إدارة مستعمرة العبيد المحررين . وقد تأخر هذا الإقتراح بعض الوقت

بسبب المعارضة من جانب شركة التجار ، التى كانت لا تزال تمتلك الحق الشرعى فى السيطرة على التجارة البريطانية فى غرب أفريقيا . وفى عام ١٧٩١م أصدر البرلمان الإنجليزى قانون يقضى باندماج شركة سيراليون . وفى نفس الوقت لم يسمح لشركة سيراليون بالإتجار فى الرقيق أو باحتكار التجار فى الأراضى التى كانت عام ١٧٨٧ م نواة للأرض التى اشتراها تومبسون . ونتيجة لذلك فقد جاءت جماعة أوروبية قوامها حاكم ومجلس ، وعدد من التجار والصناع ، فضلا عن أربعة وستين من المستعمرين الأصليين الذين أعيد استيطانهم فى موقع جديد وجيد ، والذى عرف فيما بعد بفريتون « Free Town » . كما استقر ألف ومائتان من الزنوج المحررين الجدد الذين قدموا من نوفا سكوتيا .

ولم تكن السنوات الأولى للمستعمرة الجديدة أياماً طيبة ، فمن النادر ما كان الحاكم والأعضاء الأول للمجلس يوافقون (على القرارات) ففى البداية ، لم يكن لهذا الحاكم سلطة فى التصرف فى أى شىء دون موافقة الآخرين هذا إلى جانب أن اختصاصات المحاكم القانونية كانت تواجه تحدياً ، زد على ذلك أن مستعمرة المحررين لم يكن لها قوات عسكرية يمكن بها حماية القانون والمستوطنين الذين قدموا من نوفا سكوتيا ، هؤلاء المستوطنون الذين كانوا قد عارضوا على وجه الخصوص دفع إيجار أراضيهم الموزعة عليهم من قبل الشركة ، بل وطالبوا أن يكونوا أعضاء فى الحكومة ، ورغم هذا فلم تتطور التجارة فى الداخل ، كما كان يؤمل لها ، باستثناء تجارة الرقيق التى كانت مزدهرة ، ورغم ذلك فلم تعمل بها الشركة لأنه لم يكن لديها المقدرة على وقفها وفى عام ١٧٩٤م هاجمت فرنسا المستعمرة وقامت بحرقها ، ولكن بعد ذلك بدأت المستعمرة تسير نحو القوة وخاصة فى عهد حاكمها المدعو زكارى ماكولى « Zachary Macaulay » الذى حكمها فى الفترة ما بين ١٧٩٤ ، ١٧٩٩م وكان هذا الحاكم قد كسب ثقة المستوطنين الذين سمح لهم بالمساهمة فى صياغة قوانين المستعمرة . ولكن رغم ذلك فقد ظهرت مشكلة خطيرة تتمثل فى

الثورة التى قام بها عام ١٨٠٠ م ، أقلية غير راضية عن الحكم ، ولكنهم مع ذلك لم يحققوا النصر على ماكولى . وكان من هذه الأقلية التى خلقت هذه المشاكل الخطيرة ، شعب التيمن المحلى « Temne people » ، الذى قضى عليه بواسطة العبيد المحررين القادمين إلى المستعمرة من نوفا سكوتيا ، والذين وقفوا إلى جانب الحكومة . وكان هؤلاء المحررون يتكونون من المارون « Maroons » (أى من العبيد السابقين الذين هربوا من المزارع فى جاميكا وعاشوا مستقلين فى جبالها حتى عام ١٧٩٥ م ، وقد توصل هؤلاء المارون إلى اتفاق مع الحكومة لنقلهم خارج الجزيرة (أى إلى سيراليون) ومن مجموعة من الحراس الجنود . ولكن فى نفس العام قضى على الصعاب الدستورية التى وقفت عائقاً أمام الشركة . وذلك بواسطة الميثاق الملكى . وبعد صدور هذا الميثاق تسلمت الشركة إعانة سنوية « Annual subsidy » من حكومة بريطانيا لتستخدمها فى الإنفاق على الإدارة .

ورغم ذلك فقد حققت الشركة نجاحاً ضعيفاً جعلها غير راغبة فى الاستمرار فى تحمل مسئولية الإدارة فى سيراليون . فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة البريطانية ترغب فى الحصول على قاعدة بحرية فى غرب أفريقيا وذلك لحماية الملاحة البريطانية (وفيما بعد تقوم بدوريات ضد تجارة الرقيق) . وأخيراً وافقت الحكومة البريطانية على أن تصبح سيراليون مستعمرة للتاج البريطانى ابتداء من عام ١٨٠٨ م . وقد وضح فى فترة حكم الشركة أن العبيد المحررين تمكنوا من الإستقرار بطريقة ناجحة فى أفريقيا ، كما تمكنوا أيضاً من أن يلعبوا دورا هاما فى حكومة المستعمرة ، وكان هذا الدور شبيهاً بالدور الذى يقوم به الأوروبيون . وقد تزايد عدد سكان المستعمرة من العبيد المحررين وكبر حجمها خلال سنوات دوريات مقاومة الرقيق ، أى ابتداء من عام ١٨٠٨ م وما بعده ، بسبب زيادة أعداد العبيد المحررين القادمين إليها ، وكذلك بسبب الإستيلاء على سفن العبيد .

ليبيريا :

لم تكن سيراليون الدولة الحديثة فى غرب أفريقيا التى بدأت كمستعمرة للعبيد المحررين ، كما لم تكن مستعمرة ليبرفيل الفرنسية ، الواقعة على نهر الجابون خارجة عن نطاق هذا الكتاب ، فمن المحتمل أن يكون هذا المكان هو المكان المناسب لنتحدث فيه بعض الشيء عن ليبيريا . فترجع أصول جمهورية ليبريا إلى جمعية الإستعمار الأمريكية « American Colonisation Sociey » التى تأسست عام ١٨١٦ م ، وكان الهدف من تنظيمها هو العمل على حل المشاكل الإجتماعية الحرجة التى تضمنت وجود أعداد من الزنوج المحررين فى المجتمعات التى تمتلك العبيد فى المقاطعات الجنوبية من الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد إختص هذا المشروع بالعمل على الهجرة إلى أفريقيا ، وهو شبيه بالمشروع البريطانى المنظم الذى يرجع الفضل فى تأسيسه إلى جرانفيل شارب .

وقد وافقت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، كما وافقت الحكومة البريطانية من قبل ، على نقل الزنوج المحررين إلى غرب أفريقيا . وفى الحقيقة كانوا أول مستعمرين من الزنوج يستقرون لمدة من الوقت فى سيراليون . ولكن فى عام ١٨٢١ م إستولت جمعية الإستعمار الأمريكية على الأراضى فى رأس ميسورادو « mesurado » ، التى أصبحت بعد ذلك تمثل منروفيا « monrovia » عاصمة ليبريا . هذا فضلا عن تأسيس فروع محلية مختلفة للجمعية الأمريكية وقد قامت هذه الجمعية بإنشاء المستعمرات على الساحل ، وكان الجزء الأكبر من هذه المستعمرات يقع فى الجنوب الشرقى من منروفيا ، ولكن فى عام ١٨٣٧ م ، أصبحت هذه المستعمرات تحت سيطرة حكومة منروفيا ، باستثناء مارى لاند « mary Land » الواقعة فى أقصى الجنوب الشرقى المجاور لرأس البالمس « Cape palmas » ، وفى عام ١٨٤١ م ، زودت الجمعية الإستعمارية الأمريكية هذه المستعمرات

بالحكام البيض ، وكان أول حاكم أسود يدعى روبرتس « J.J. Roberts »
وكان روبرتس هذا من العبيد المحررين الذين وصلوا إلى ليبريا فى عام ١٨٢٩ م.

ولقد رفض التجار الأوروبيون الاعتراف بسلطة موظفو الجمعية ، وأصروا على التمسك بحقهم فى التعامل المباشر مع الشعوب المحلية القاطنة فى ساحل ليبريا ، حيث أنه لم يعد هناك ما يمنعهم من ذلك ، وفى الواقع قاوم هؤلاء الموظفون محاولات حكومة منروفيا الخاصة بفرض سيطرتها عليهم . وكان تجار الرقيق الأوربيون يدخلون فى صراع على نطاق واسع مع موظفى الجمعية الأمريكية ، بينما كان التجار الإنجليز والفرنسيون يشغلون أنفسهم بالأعمال التجارية المشروعة ، كى يحصل كل منهم على نصيب الأسد ، وكان كل منهم يحتج لدى حكومته ضد الآخر . وفى عام ١٨٤٣ م ، طلبت حكومة بريطانيا من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وبصفة رسمية أن تحدد الوضع السياسى الذى كانت عليه ليبريا ، وعما إذا كانت فى ذلك الوقت تحت حماية الولايات المتحدة من عدمه . ولكن حكومة الولايات المتحدة رفضت أن تورط نفسها فى شروط قانونية محددة . لهذا قررت الجمعية الإستعمارية الأمريكية والمستوطنون فى ليبريا أنه من مصلحة جميع الأطراف أن يعلنوا بأنفسهم جمهورية مستقلة ذات سيادة فى ليبريا . وفى عام ١٨٤٧ م ، تكونت لها حكومة حديثة تقريباً على نمط الولايات المتحدة ، واعترفت بريطانيا باستقلالها عام ١٨٤٨ م ، وبعد ذلك بوقت قصير إعترف بها عدد من الدول الأوربية الأخرى بما فى ذلك فرنسا ، ومع ذلك فلم تعترف الولايات المتحدة بها إلا فى عام ١٨٦٢ م ، وكان ذلك فى خلال الحرب الأهلية ، وبخاصة عندما كان فى إمكان الولايات المتحدة أن تتجاهل رأى الدول التى تمتلك الرقيق .

وعلى أية حال ، فلم تنتهى مشاكل ليبريا فى هذا الوقت . ففى الستينيات من القرن التاسع عشر ، نقل ١٩,٠٠٠ زنجى أمريكى تقريباً إلى ايبريا ، كانوا قد إتحدوا فيما بينهم بل واتحدت الميرلاند فى جمهورية عام ١٨٥٧ م ،

ومع ذلك فلم تكن العلاقات مع المواطنين الأفارقة مستقرة . لهذا طلبت حكومة منروفيا أن تحكم جميع السكان القاطنين على طول الساحل ولمسافة طويلة فى الداخل . وفى ذلك الوقت ، لم يكن هناك إتفاق على الحدود الداخلية المتاخمة للمقاطعات الفرنسية والإنجليزية . وقد استمر هذا الوضع حتى نهاية القرن التاسع عشر ، ورغم ذلك فلم توجد هناك تحرشات بين سكان المقاطعات ، وقد شكلت حكومة ذات فاعلية لجمهورية منروفيا لمدة قرن من الزمن فى المناطق الساحلية التى يسكنها المستوطنون وأولادهم . وكان عليهم القيام بأية مساهمة فى حكومة منروفيا ، فى مقابل حصولهم على فوائد مادية ؛ لأن حكومتهم كانت فى حاجة ملحة إلى الأموال ، وإلى الوسائل التى يمكن بها التوسع فى الداخل ، والعمل على السيطرة على شعوبها ، فيما عدا الطرق التعسفية .

الكشف الأوروبى لمنطقة غرب أفريقيا

يرجع الفشل التجارى لشركة سيراليون ، إلى أنه على الرغم من وجود مصبات عريضة لأنهار سيراليون تهيىء مراسى جيدة للسفن ، إلا أن الأنهار ذاتها لم تكن صالحة للملاحة ، لأن منابعها كانت تقع على مسافة قصيرة من الساحل ، أى فى مرتفعات الفوتاجالون وفى جبال نمبا «Nimba Mountains» ففى بداية الأمر إهتم المكتشفون الأوربيون الذين ذهبوا إلى غرب أفريقيا وبخاصة فى الوقت الذى تأسست فيه الجمعية الجغرافية عام ١٧٨٨ م . « African Associon » وما بعده ، بكشف وارتياد الأنهار الكبيرة فى غرب أفريقيا ، مثل نهر النيجر .

ومن الضرورى أن نشير إلى كشف نهر النيجر ، لأنه فى هذا الوقت كانت معرفة الأوربيين عن داخل غرب أفريقيا قليلة وغير واضحة ، ولا تفى بالغرض المطلوب . فقد كانت هذه المعرفة تقوم أساساً على التقارير الخاصة بالدول السودانية القديمة ، عندما كانت فى أوج عظمتها ، كما كان الأوربيون لديهم وسائل قليلة ، لمعرفة تاريخ هذه الدول ، ومدنها التجارية

الكبيرة . فقد اعتقد الأوربيون أن تمبكتو على وجه الخصوص ، كانت مدينة عظيمة ، تتميز بالثراء وبخاصة فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وأصبح الوصول إليها من الطموحات الرومانتيكية ، وبخاصة للمكتشفين الأوربيين (*) ومن المعروف أن « تمبكتو » والمدن الأخرى كانت تقع على حافة نهر كبير ، كان العرب يقارنوه فى الحجم وفى الأهمية بنهر النيل . ولكن لم يعرف الأوربيون من أين ينبع نهر النيجر ، وفى أية جهة يصب ، ولكن فى منتصف القرن الثامن عشر كانوا يفترضون أن النيجر ينبع من الشرق ، ويصب فى إتجاه الغرب ، ويتفرع إلى ثلاثة فروع يصبون مياههم فى المحيط الأطلسى ، وكانوا مثل الأنهار المعروفة للأوربيين كنهر السنجال « Senegal » ، ونهر جامبيا « Gambia » ونهر ريوجراند « Rio-Grand » و (نهر جيبا الحديث The modern Jeba) ولم يتحقق أى إنسان من أن أنهار الزيت التى كان الأوربيون يتاجرون فى منطقتها منذ القرن الخامس عشر ، تمثل فى الواقع دلتا نهر النيجر .

وفى الوقت الذى كان فيه الأوربيون يكتسبون بسرعة معلومات طيبة عن جغرافية أجزاء أخرى من العالم ، كانت المعلومات عن داخل أفريقيا غير متوفرة بل وتواجه تحدياً لروح البحث العلمى . ففى البداية ذهب المكتشفون إلى غرب أفريقيا ، لأن الأوربيين كانوا قد زاروا سواحلها منذ عدة قرون ، وكانوا يأملون فى كشف وارتياد النيجر بطريقة عملية ، بواسطة المشروع الأوربى ، الذى سيؤدى إلى الوصول إلى الداخل ، وسوف يمكنهم هذا المشروع من القضاء على تجارة الرقيق ، ثم يعملون على إدخال الأفريقيين فى ركب التقدم الإنسانى « Into Van of Human Progress » .

وفى الفترة ما بين أعوام ١٧٨٨ ، ١٧٩٣ م ، أرسلت الجمعية الأفريقية

(*) حصل الشاعر الإنجليزى الكبير الفريد تينسون « Alfred Tennyson » على جائزة عن موضوع تقدم به عن مدينة تمبكتو .

« African Associon » ثلاث بعثات(٧٤) إلى الداخل ، بدأت إثنتان منهما من الشمال الأفريقي ، وبدأت الثالثة من جامبيا ، وذلك لكشف حقيقة نهر النيجر ، ولكن لم يكتب لهذه البعثات النجاح . وبعد ذلك قامت الجمعية الأفريقية أيضاً بمحاولة رابعة ، واختارت لذلك طبيباً شاباً اسكتلندى الجنسية يدعى « منجو بارك » ، كى يقوم برحلة إلى الداخل ، ابتداءاً من جامبيا وحتى أقصى نقطة يصل إليها . وكان ذلك فى نهاية عام ١٧٩٥ م ، وفى يوليو من العام التالى ، وصل « منجو بارك » إلى نهر النيجر وبخاصة عند بلدة سيجو « Segu » ، التى تقع على بعد ٤٠٠ ميل من منابع النهر . ولم يتمكن منجو بارك من السفر أبعد من ذلك(*) . ولكن بعد بعض الصعوبات عاد بارك إلى جامبيا ، ومنها وصل إلى أوروبا ، وقدم بارك تقريراً تضمن أن النيجر نهر كبير يفيض من الشرق إلى الغرب . وقد إستنتج الجغرافيون الأوروبيون عندئذ أن النهر نبع من بعض البحيرات الوسطى والمستنقعات .

وفى عام ١٨٠٥ م قام بارك بالرحلة الثانية وكفله فى ذلك الوقت المكتب الإستعمارى (وزارة المستعمرات البريطانية) الذى بدأ يهتم بداخلية غرب

---

(٧٤) كانت أولى هذه البعثات الثلاث تحت قيادة جون ليديارد « John ledyard » الذى وصل إلى الشمال الأفريقى ثم إلى مصر وكان عليه التوجه من مصر عبر الصحراء الليبية إلى نهر النيجر ، إلا أنه مرض ومات ، ومن بعده وصل إلى شمال إفريقيا لوكاس « Lucas » الذى كان عليه عبور الصحراء الكبرى والوصول إلى نهر النيجر إلا أنه مات ولم يكمل مهمته . ومن بعده جاء إلى شمال أفريقيا « Frederick Hornemann » الذى بدأ رحلته من مصر عام ١٧٨٩ ووصل إلى واحة مرزوق ، وهناك إختفى ولم يعرف شيء عنه . أما البعثة التى قدمت إلى ساحل غرب أفريقيا فكانت تحت قيادة الميجور هوتون « Major Houghton » ، والذى كان عليه تتبع نهر جامبيا حتى يصل إلى نهر النجر ، ولكنه أغتيل من جانب رجال القبائل .

أنظر كتاب : —

Explorers into Africa. By Josephine Kamm Shapter. 4.

(*) بسبب الحرب بين سيجو والكارتا « Karta » ، أنظر فصل ٩ .

أفريقيا . وكانت التعليمات الموجهة إليه تتمثل فى أنه يتتبع مجرى النيجر إلى أبعد مسافة ممكنة ، وكان عليه أيضاً أن يكتشف مجالات التجارة هناك ، التى يمكن أن تتم بين بريطانيا وسكان هذا القطر ، الذى يسير بارك من خلاله. وكانت بعثة بارك الثانية أكثر طموحاً من الأولى . فقد بدأ بارك رحلته الثانية من جامبيا ، ومعه ٣٩ شخصاً من الأوربيين ، كانوا يمثلون عدداً من النجارين والبحارة والجنود ، وقد إشترك معهم بارك فى بناء مركب يبحرون به فى النهر ابتداء من منبعه وحتى مصبه . وقد بدأت هذه البعثة رحلتها فى فصل المطر ، وتمكنت من الوصول إلى النيجر ، أى وصلت إلى بلدة باماكو «Bamako». وكان الجميع من رفاق بارك قد وصلوا بخير ، باستثناء موت عشرة أفراد من البعثة بسبب الحمى ، وأخيراً تمكن بارك ومعه أربعة من رفاقه ظلوا أحياء من المسير فى النهر فى زوارقهم ، ولكن رغم ذلك فلم يراهم الأوربيون مرة ثانية . ومن بعد بارك طلب من أحد مرشديه من الأفريقيين أن يوضح الحقيقة الخاصة ببارك ورفاقه الذين ذهبوا معه بعيداً إلى الشلالات التى تعترض مجرى نهر النيجر والواقعة قرب بوسا « Bussa » والتى غرق فيها الجميع(٧٥) .

وعرفت أوربا قدراً كبيراً من المعلومات عن نهر النيجر ، وبخاصة بعد الرحلتين اللتين قام بهما بارك . ولكن الطول الكبير لنهر النيجر لم يكن معروفاً كما أن الشكل النهائى لهذا النهر لم يكن واضحاً . وكانت المعرفة الأوربية التالية عن نهر النيجر نتيجة لبعثة كل من الدكتور وولتر آردنى «Walter Oudny» والميجور دكسون دنهام « major Dixon Denham » والملازم هيو كلابيرتون « Hugh Clapperton » الذى أرسل بمعرفة الحكومة البريطانية فى عام ١٨٢٢ م ، وقد تمكن كلابيرتون من الوصول إلى النيجر بواسطة

---

(٧٥) أنظر كتاب : ـ

Mungo Park, The African traveler. By Kenneth Lupton Oxford, 1979.

طريق تجارة العرب عبر الصحراء من طرابلس « Tripoli » . فبينما كان دنهام يكتشف برنو « Bornu » والبلاد الواقعة حول بحيرة تشاد ، إنطلق كل من أودنى وكلابرتون فى إتجاه الجنوب الغربى من النيجر . وفى تلك الأثناء مات أودنى ولكن واصل كلابرتون مسيره حتى وصل أولا إلى مدينة كانو « Kano » التجارية العظيمة ، ومن بعدها وصل إلى سكوتو «Sokoto» التى كانت تمثل عاصمةقوية لإمبراطورية الفولانى . وقد استقبل السلطان بللو « Bello » الإبن والوريث لعثمان دان فيديو Usuman Danfodio (*) كلابرتون بحفاوة ، ومع ذلك فإنه رفض أن يمنح كلابرتون تصريحاً يسمح له بالتقدم فى النيجر مسافة لا تقل عن ٢٠٠ ميل . وفى تلك الأثناء لحق كلابرتون بدنهام ، وتتبع الإثنان معاً طريقهما إلى طرابلس ، ومنها عادا إلى انجلترا ، وكان ذلك فى منتصف عام ١٨٢٥ م .

وفشل كلابرتون فى الوصول إلى النيجر ، ولكن رغم هذا فإن رحلته ورحلة دنهام ألقتا الضوء على النهر ، بمعنى أن هذا النهر لم يستمر فى الجريان فى إتجاه الشرق حتى يصل إلى المستنقعات الوسطى ، بل من المحتمل أن يتجه صوب الجنوب ، ثم يصب فى خليج غينيا ، بالإضافة إلى ذلك فإن كلا من « كلابرتون » و« دنهام » قد عادا إلى أوروبا بعد أن كتبا أول تقرير دقيق عن طريق القوافل الذى يبدأ من طرابلس إلى برنو ، وتضمن هذا التقرير أيضاً شعوب هذا الوطن وشعوب السودان الغربى ، ابتداءاً من الشواطىء الشرقية لبحيرة تشاد ، وحتى سكوتو « Sokoto » الواقعة فى أقصى الغرب .

وقد أرسل « كلابرتون » بعد ذلك فى بعثة ثانية ، وكانت التعليمات الصادرة إليه أن يتأكد من المجرى الأسفل للنيجر ، كما كان عليه أيضاً أن يحصل من سلطان سكوتو على توقيع على معاهدة يتعهد فيها هذا السلطان بالعمل على وقف تجارة الرقيق . وبالفعل وصل كلابرتون إلى باداجرى « Badagri »

(*) لكى تزداد المعلومات عن إمبراطورية الفولانى وعن عثمان دان فيديو انظر فصل ٩ .

وفى نهاية عام ١٨٢٥ م ، إتخذ طريقه صوب الشمال مع أربعة من رفاقه ، وكان من ضمنهم خادمه ريتشارد لاندر « Richard Lander » الذى كان يبلغ من العمر ٢١ سنة ، والذى وصل معه إلى النيجر عند بلدة بوسا . وعبرا معاً النهر وذهبا عن طريق كانو إلى سكوتو ، حيث وجدا « بللو » غير جاد فى إيقاف تجارة الرقيق ، التى كانت تمثل جزءاً متكاملا من الحياة الاقتصادية فى إمبراطورية الفولانى .

وكان فشل وصول البعثة إلى سكوتو مخيباً للآمال بصورة مريرة لكلابرتون فانخفضت الروح المعنوية لدى رجاله ، مما أدى إلى وفاته فى شهر أبريل عام ١٨٢٦ م . وكان دور لاندر فىالبعثة لا يتعدى أنه كان خادماً لكلابرتون ولكن رغم هذا فقد صمم على القيام بمحاولة لإكمال النصف الآخر من العمل بواسطة سفره إلى مصب نهر النيجر . ولكن أمراء الفولانى كانوا يرتابون أيضاً فى محاولة البريطانيين القيام بالعمل على وقف تجارة الرقيق ، لذلك نجد أن كل هذا يمنعه من إنجاز مهامه .

وبعد ذلك عاد « لاندر » إلى انجلترا عن طريق باداجرى ، ولكنه فى النهاية تمكن من إستمالة المكتب الإستعمارى فى أن يرساه وأخوه جون لاندر « John Lander » ، على رأس بعثة لكى تتعقب مجرى نهر النيجر من بوسا وحتى المحيط الأطلسى . وفى يونيو عام ١٨٣٠ م وصل الأخوان إلى بلدة بوسا وانطاق معاً فى زورق فى النهر . وقد تمكنت بعثتهما من الوصول إلى دلتا نهر النيجر ، دون أية أحداث ، حيث كانت المنافسة التجارية على أشدها بين المدن الأفريقية الواقعة عند المصبات وبين المنافذ المختلفة للنيجر ، وكانت أساليب التجار الأوربيين سواء الذين يعملون منهم فى تجارة الرقيق أم فى تجارة زيت النخيل ناجحة . وبعد أن فقد لاندر كل أمتعته كان من الإهانات التى وجهت إليه من قبل كل من التجار الأفريقيين والأوربيين على حد سواء .

فكل من الجنسين كان فى عداء مع الرحالة الأوربيين الذين يأتون من الداخل ، ولكن رغم ذلك فقد وصل لاندر وجماعته فى النهاية إلى فرناندوبو وهنالك أقلته وجماعته سفينة إلى انجلترا .

وقد حل لغز النيجر بواسطة كل المجهودات الكشفية التى قام بها كل من منجو بارك ، وكلابيرتون ، ودنهام ، ولاندر ، وقد تأكد ذلك فى رسم كروكى لجغرافية غرب أفريقيا . وقد توج عملهم هذا بواسطة رجال فرنسيين « French men » من أمثال جاسبار دموليان « Gaspard Mollien » الذى اكتشف فى عام ١٨١٨ م ، منابع نهر السنغال ، ومنابع نهر جامبيا ، ومنابع نهر ريو جراند « Rio-Grand » وكذلك رينيه كاييه « René Caillé » الذى يعتبر الأوربى الأول ، الذى زار تمبكتو فى الفترة ما بين ١٨٢٧ ، ١٨٢٩ م ، وعاد بعد ذلك لكى يحكى قصة تمبكتو . ومن بعده قام البريطانى الميجور لينج « Major Laing » الذى حدد منابع النجر عام ١٨٢٢ ، وكذلك قام الدكتور هنريش بارث « Heinrich Barth » الألمانى الجنسية والذى يعتبر من أعظم المكتشفين الأوربيين لأفريقيا ، فكان قد غادر طرابلس عام ١٨٥٠م، وعبر الصحراء الكبرى إلى أغاديس « Agades » . وكان فى أثناء ذلك عضواً فى البعثة الإنجليزية التى قدمت إلى السودان الغربى والتى كان قد مات قائدها رتشاردسون « Richardson » . ولكن بارث وألمانى آخر يدعى أفروويج A. Overweg تمكنا من زيارة كاتسينا « Katsina » وكانو « Kano » ومرا من خلال برنو ، واكتشفا بحيرة تشاد ، ثم عادا إلى الجنوب ، ووصلا إلى البنوى « Benue » . وبعد موت أفروويج عام ١٨٥٢م، إستمر بارث بمفرده فى الطريق إلى سكوتو ، ومنها سار فى طريق ساى « Say » إلى تمبكتو . وبعد ذلك عاد إلى برنو ، ومنها سار من خلال الصحراء الكبرى إلى طرابلس وأخيراً وصل إلى انجلترا وكان ذلك فى نهاية عام ١٨٥٥م. وكان بارث فى خلال هذه الفترة قد قطع مسافة طويلة ، وقد تميزت كل ملاحظاته بالدقة

المتناهية والعمق ، لهذا أصبح كتابه المعنون بـ « رحلات واكتشافات فى شمال ووسط أفريقيا Travels and discoveries in north and central Africa ، فقد ظل هذا الكتاب ولسنوات طويلة يمثل عملا من الأعمال الضخمة بالنسبة للسودان الأوسط والغربى ، ومن المحتمل أنه لا زال يقرأ بعناية .

وبعد موت بارث كانت الثغرات المتبقية فى معرفة العالم الخارجى عن غرب أفريقيا ، تتمثل فى الجزء الأعظم من هذه المنطقة الذى أكمل بمعرفة المكتشفين ، الذين كانوا على النقيض من سابقيهم ، بحيث كانوا يعدون للإستعمار الأوروبى لهذه المناطق ، ذلك الإستعمار الذى بدأ يظهر بصورة فعالة على نطاق واسع فى أواخر السبعينيات من القرن التاسع عشر ، وأكبر دليل على ذلك قيام الموظف الفرنسى بنجر « G.Binger » برحلة اكتشف أثناءها بلاد الموسى والمنطقة الخلفية من ساحل العاج ، وكان ذلك فى الفترة ما بين ١٨٨٧ - ١٨٨٩ م .

المحاولات الأولى للتجارة فى النيجر

وبعد أن أنهى المكتشفون الأوربيون أعمالهم فى كشف غرب أفريقيا ، كان من الضرورى أن تكون هناك تجارة مباشرة وعملية فى داخل غرب أفريقيا ، مع أن المحاولتين اللتين قامتا بهما انجلترا كانتا قد فشلتا فشلا ذريعا . وكان المكتشفون قد رأوا فقط فى هذه المنطقة نهرين هما نهر النيجر ونهر السنغال ، وكان النهران مناسبان لنقل البضائع بكميات كبيرة من الخارج إلى داخل المنطقة لهذا استولى الفرنسيون على مصب نهر السنغال ، وتركز البريطانيون فى مصب نهر النيجر . وفى خلال الفترة ما بين عام ١٨٣٢ ، ١٨٣٤م ، قام تاجر من ليفربول يدعى ماجرجر ليرد « Macgrger Laird » وبصحبته ريتشارد لاندر الذى عمل كمرشد على متن سفينة . وقد اتجهت البعثة إلى القطر الواقع إلى الشمال من دلتا نهر النيجر . ونتيجة لكتاب بكستون المعنون بـ « تجارة الرقيق فى أفريقيا وعلاجها African Slave Trade and its remedy أرسلت الحكومة البريطانية بعثة كبيرة مكونة من ثلاث سفن

فى الفترة ما بين ١٨٤١ ، ١٨٤٢م ، وإلى جانب قيام هذه البعثة بالأعمال التجارية ، كان عليها القيام بتأسيس مركز تبشيرى و مزرعة نموذجية فى لوكوجا « Lokoja » الواقعة عند البنوى « Benue » (الذى عرف حينذاك بشادا « Chadda » والذى يتصل بالنيجر) . ومن الملاحظ وجود تشابه فى أسباب فشل هذه البعثات جميعها . فكان من عوامل هذا الفشل ، وفى المقام الأول ، العداء الذى تعرضت له هذه البعثات من جانب التجار المستقرين فى دلتا النيجر . ولم يقتصر الأمر على هذا الحد ، بل أن التجار البريطانيين عارضوا البعثة فى الفترة ما بين عامى ١٨٤١ ، ١٨٤٢ م ، وذلك لأنهم رفضوا تدخل الحكومة البريطانية فى تجارتهم . ومن عوامل هذا الفشل أيضاً إرتفاع نسبة الوفيات بين أعضاء هذه البعثات والتى تسببت فيها أساساً حمى الدلتا . فقد مات ثمانية وثلاثون أوروبياً من بعثة ليارد بما فيهم لاندر ، من مجموع البعثة البالغ ثمانية وأربعين شخصاً . وقد تضمنت البعثة الحكومية التى أرسلت فى عام ١٨٤١ مائة وخمسة وأربعين أوروبياً ، مات منهم فى خلال شهرين ثمانية وأربعين شخصاً .

ولقد اتضح لكل التجار البريطانيين ورجال البعثات التبشيرية والحكومة البريطانية ، أن النسبة العالية للوفيات ، يجعل من غير المجدى لهم ، بل وأصبح عديم الفائدة أيضاً ، القيام بمحاولات واسعة النطاق للتوغل فى منطقة نهر النيجر . لهذا فضلوا قيام الأفراد بهذه الأعمال . وكان من أبرز الأعمال التى قام بها الأفراد أعمال جون بيكروفت « John Beccroft » .

وكان بيكروفت هذا بحاراً وتاجراً سابقاً ، ففى خلال الفترة ما بين أعوام ١٨٢٧ ، ١٨٣٤ وجد نفسه فى جزيرة فرناندو بو عندما كان الأسطول البريطانى يستخدمها كقاعدة لدورياته ضد تجارة الرقيق ، ولكن لما غادر الأسطول البريطانى هذه الجزيرة بقى بها بيكروفت يمارس الأعمال التجارية ، وكان يهتم خلال هذه الفترة بمصالح العبيد المحررين والمستقرين فى هذه الجزيرة ، وفى الفترة ما بين أعوام ١٨٣٥ ، ١٨٤٢ اكتشف بيكروفت نهرى البنين والكلابر القديم ، وسافر مع النيجر إلى لوكوجا ووصل إلى بوسا . وفى

عام ١٨٤٣ تواجدت أسبانيا فى جزيرة فرناندوبو ، لأنها كانت قد إستولت عليها ، كما إستولت فى عام ١٧٧٨ على جزيرة الأنوبون « Annobon » ولكن فى هذا الوقت لم يكن احتلال أسبانيا للجزر إحتلالا فعالا ، لذلك عينت فى هذا الوقت بيكروفت حاكماً على جزيرة فرناندوبو . وفى عام ١٨٤٨ عينت بريطانيا قنصلين لها فى كل من إقليم بايتس « Bights » الواقع فى البنين وإقليم بيافرا « Biafra » ، وكانت واجبات هذا القنصل تتمثل فى الإشراف على المصالح المتزايدة للعديد من التجار البريطانيين الذين يعملون فى التجارة بين داهومى والكاميرون .

وفى عام ١٨٥٢ علمت حكومة بريطانيا أن بارث وصل إلى البنوى الأعلى لأنه كان يرغب فى إثبات أن هذا النهر هو نفس النهر الذى كان موجوداً منذ زمن لاندر ، والذى عرف باسم تشادا « Chadda » ، لهذا حاول بارث الوصول إلى هذا النهر ، وفى مقابل ذلك منح مساعدة مالية من بريطانيا ، وكانت الحكومة البريطانية قد شاركت ماجريجر ليارد « Macgreger Laird » فى المحاولة الثالثة التى قام بها والتى كانت بغرض التوغل فى النيجر ، إبتداءاً من مصبه أى من البحر (المحيط الأطلسى) . وقد زود ليارد بسفن تجارية ، وبممثلين تجاريين كما زودته الأدميرالية البحرية البريطانية بضباط مساحين وبحريين ، وكان على بيكروفت أن يتولى قيادة البعثة ، ولكنه مات قبل أن تبدأ بعثته مهمتها . ومن بعده تولى الدكتور بياكى « Baikie » الجراح البحرى قيادة هذه البعثة بعد وفاة بيكروفت . وقد اكتشفت بعثة بياكى هذه نهر النيجر والبنوى خلال عام ١٨٥٤م ، وعلى الرغم من أن بارث لم ير شيئاً ، إلا أن تشادا أو البنوى ثبت أنه نفس النهر الذى كان بارث يعتقد فى وجوده هناك . وتتمثل الحقيقة الواضحة فى أن بعثة بارك لم تفقد أى أحد من أعضائها ، والسبب فى ذلك يرجع إلى إستخدامها الصحيح للكنين الذى كان يقضى على الحمى ، والتى قضت بصورة فعالة على أفراد البعثات الأولى وفيما بعد كان الطريق واضحاً لاستخدام نهر النيجر كطريق عام

للتجارة الداخلية . وعلى هذا فقد بدأ عدد من التجار الذين وافقوا ليارد في قيادة هذه البعثة ، في مغامراتهم في نهر النيجر .

البعثات التبشيرية في غرب أفريقيا

كانت البعثات التبشيرية المسيحية الأولى في غرب أفريقيا تدين بالمذهب الكاثوليكي ، ومع ذلك فقد بقي في منطقة غرب أفريقيا القليل من التأثير الكاثوليكي حتى بداية القرن التاسع عشر . مع أنه كان هناك لايزال عدد قليل من رجال الدين البرتغاليين الذين يعملون حول كاشيو « Cachou » وبيساو « Bissau » تحت إدارة مطران جزر رأس الفيرد ، وكذلك كان الكهنة الفرنسيون الموجودين في المراكز الفرنسية في السنغال يؤدون الخدمات الدينية للفرنسيين الكاثوليك هناك ، ولكن كانت البعثات الفرنسية الأولى التي أرسلت إلى ساحلي العبيد والعاج قد تلاشت . وفي الواقع لم يكن للبعثات الفرنسية ولا البرتغالية أي نشاط يذكر بين الأفريقيين (ولم يذهب الهولنديون البروتستانت في الوقت نفسه بعيداً إلى الداخل بل كانوا يرسلون القساوسة لتأدية الخدمات الدينية إلى التجار في حصونهم الكبيرة) . ويرجع تاريخ أكبر البعثات الكاثوليكية المتنافسة في غرب أفريقيا إلى عام ١٨٦٠ م . ففي هذا العام أخذت فرنسا على عاتقها توسيع مستعمراتها هناك .

وفي ذلك الوقت ، وقعت في غرب أوربا ثورة في البلاد البروتستانتية ، والسبب في ذلك يرجع إلى موقف الأشخاص من العقيدة والأخلاقيات ، هذا إلى جانب قيام الحركة المناهضة لتجارة الرقيق التي نتج عنها رغبة جديدة ونشطة في التبشير بالإنجيل في البلدان الأفريقية والأسيوية غير المسيحية . فبريطانيا التي قامت بحركة محاربة تجارة الرقيق ، كانت أيضاً أكثر نشاطاً في إرسال الإرساليات التبشيرية إلى غرب أفريقيا . وأصبح نشاط هذه الإرساليات ملحوظاً في أفريقيا خلال القرن التاسع عشر . وعلى أثر ذلك ، وفي بداية الأمر ، إتجه كل بلد من البلدان الأوروبية بطبيعته لإرسال المبشرين إلى هذه الأجزاء من أفريقيا التي كان سكانها من قبل مهتمين بأشياء أخرى . وهكذا فقد وجد في غرب

أفريقيا الكثير من الإرساليات التبشيرية الأمريكية والألمانية البروتستانتية التى كانت قد أرسلت إلى ليبريا منذ عام ١٨٢١ وما بعده ، وقد استمرت البعثات البريطانية المبكرة فى الوصول إلى سيراليون ، وساحل الذهب ونيجيريا . بينما نلاحظ أن إهتمام ألمانيا بغرب أفريقيا كان إهتماماً بسيطاً ، وظل هكذا حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، كما لم يكن لألمانيا اهتمام سياسى أيضاً حتى عام ١٨٨٠ م . ونلاحظ كذلك أن المكتشفين الألمان الأول كانوا يطردون فى بعض الأحيان بواسطة بريطانيا (على سبيل المثال بارث وأفرويج) لذا نجد أن المبشرين الألمان كانوا فى أغلب الأحيان يخدمون فى الجمعيات التبشيرية البريطانية .

وكانت إرسالية كنيسة انجلترا أول إرسالية بريطانية تهب نفسها لخدمة غرب إفريقيا . وكان من واجبها نشر الإنجيل ، فقد تأسست هذه الجمعية فى بداية عام ١٧٠١م وفى الفترة ما بين أعوام ١٧٥٢ ، ١٨١٦م كانت جمعية نشر الإنجيل « The Society for the propagation of the Gospel قد عينت قسيساً فى قلعة الساحل فى انرأس ، وفى الفترة ما بين أعوام ١٧٦٥ ، ١٨١٦م، شغل هذه الوظيفة رجل أفريقى هو الأب فيليب كواك « Philip quaque » ، وهو من قبيلة الفانتى « Fante » وكان قد تعلم ورسم قساً فى إنجلترا(*) وفيما عدا الإشراف على المدرسة التى تقوم بتعليم الأولاد الأفريقيين ، قام القساوسة بمحاولة بسيطة ، كان الهدف منها تحويل الناس فى ساحل الذهب إلى المسيحية . وكانت البداية الحقيقية لنشاط الإرسالية البريطانية فى غرب أفريقيا ، هى البعثة التى أرسلتها الجمعية التبشيرية

(*) وعلى أية حال فإن كواك quaque كان أول شخص من غانا يتلقى تعليمه الأكاديمى فى أوروبا . وفى بداية الأمر برز منهم على سبيل المثال آمو A.W Amo ، الذى أخذ إلى أوروبا وهو طفل فى العشرينيات من القرن الثامن عشر ، وفى الثلاثينيات من نفس القرن درس الفلسفة ، وأصبح مدرسا فى جامعات المانيا ، ومع ذلك فأنه كان أقل تأثيرا من كواك وبخاصة بعد عودته إلى وطنه .

الكنيسية (وكذلك كنيسة انجلترا) إلى سيراليون عام ١٨٠٦ . وكان الهدف الأول من إرسالية سيراليون القيام بتقديم الحاجيات إلى الطائفة الأفريقية المحررة القاطنة حول مدينة فريتون « Free Town » . ولقد أدى الإنتشار السريع للأفريقيين المحررين فى سيراليون وفى أى مكان آخر من غرب أفريقيا إلى الإهتمام بفكرة تحويل الأفريقيين الوثنيين على وجه العموم ، إلى العقيدة المسيحية . لهذا أصبح من الضرورى تأسيس كنيسة أفريقية على المذهب الأنجلكانى « Anglican Communion » بحيث ألا تعتمد على انجلترا بإمدادها برجال الدين ولا بالأموال . وكان معهد فورابيه Fourah Bey Collage قد تأسس فى عام ١٨٢٧ كى يقوم بتدريب رجال الدين الأفريقيين ، ومن بعده تأسست أسقفية سيراليون عام ١٨٥٢م . ومن قبل كانت الجمعية التبشيرية الويزلية « The Wesleyan Methodist » قد تأسست فى سيراليون عام ١٨١١م .

ولقد لاقت الجمعية التبشيرية الكنيسية The Church Missionary Society المصير المحتوم الذى لقيته بعثة النيجر عام ١٨٤١ م ، ولقيه أيضاً واحد من الأفريقيين هو صمويل أوجايا كروثر The Reverend Samuel Adjai crother الذى كان من اليوروبا ، فقد حرر من سفينة لنقل العبيد ، وتعلم فى سيراليون وانجلترا . وفى عام ١٨٤٤ م ، بدأ يظهر النشاط الفعال لبعثة نيجيريا التبشيرية . وفى الفترة ما بين أعوام ١٨٣٩ ، ١٨٤٢ م : عاد إلى الوطن عدة مئات من أهل اليوروبا وبخاصة من الذين عاشوا فى سيراليون ، بعد تحريرهم من سفن نقل العبيد ، واستقروا فى الأبيوكوتا « Abeokuta » . وكان البعض منهم على إتصال بالمبشرين التابعين للجمعية التبشيرية الكنيسية فى سيراليون ، وكان الآخرون على إتصال بالويزليين « Wesleuans » وفى عام ١٨٤٤ م أسست الجمعية التبشيرية الكنيسية « Church missionary Society » مركزاً للإرسالية فى أبيوكوتا ، وتبعهم الويزليون بعد ذلك بفترة قصيرة ، وكان كروثر عضواً فى البعثة

التبشيرية التابعة للبعثة التبشيرية الكنيسية التى مدت أنشطتها فى عام ١٨٥١ م إلى لاجوس . وفى عام ١٨٥٣ م انتقلت إلى أبادان « Abadan » أكبر المدن التابعة لليوروبا . وفى عام ١٨٥٤ م رافق كروثر بعثة النيجر ، وفى عام ١٨٦٤ م أصبح أول أسقف لبلاد النيجر .

وفى عام ١٨٤١ م استخدم البريطانيون جزيرة فرناندو بو كقاعدة للدورية التى تعمل ضد تجارة الرقيق ، كما استخدموا مستعمرة العبيد المحررين ، وكان من نتيجة ذلك أن تأسست بعثة البابتست (*) « Baptist mission » فى جزيرة فرناندو بو واتسع نشاط البابتست ووصل إلى الكاميرون ، حيث كان التجار البريطانيون يعملون هناك . وفى عام ١٨٥٨ م أصبح لحكومة أسبانيا الكاثوليكية نشاطاً قوياً وفعالا فى جزيرة فرناندو بو ، مما أجبر البابتستس على الإنتقال من الجزيرة إلى الأرض الخلفية . وفى هذا الجزء من العالم أيضاً ، وجدت جمعية تبشيرية بريطانية كانت قد ألحقت بالتجار البريطانيين الذين يعملون فى هذه المنطقة . وفى عام ١٨٤٦ م تأسس إلى جوارها بعثة كنيسة أسكتلندا فى منطقة نهر كلابر القديم « The old Calabar river » .

وكانت البعثة الأولى النشطة فى ساحل الذهب هى بعثة جمعية تبشير بازل « The Basel Missionary Society » التى بدأت تمارس نشاطها فى منطقة الدنمرك فى عام ١٨٢٨م ، وتوغلت بانتظام فى داخل بلاد الجايا « Ga » ، وفى وطن التوى « Twi Country » . وفى عام ١٨٤٧ م بدأت بعثة تتحدث الألمانية تسمى جمعية بريمن « Bremn society » تعمل فى الشرق من الفولتا ، وفى وطن الأيوى « Ewe Country » وفى عام ١٨٣٥ م زاد الإهتمام بالتبشير وكان السبب فى ذلك يرجع إلى الكتب المقدسة ، التى أرسلت إلى مدارس الأطفال فى ساحل الرأس « Cape Coast » بواسطة جمعية الإنجيل الأجنبية البريطانية ، وبدأت الجمعية الإرسالية الويزلياية « Wesleyan Missionary socicty » تعمل فى أقاليم الفانتى « Fante »

(*) Baptist mission : تعنى المعمودية وهى طقس من طقوس الكنيسة (المراجع) .

تحت النفوذ البريطانى . وكان أبرز أعضائها الأب توماس بيرك فريمان « Thomas Birch free-man » ، وهو من أب من جزر الهند الغربية ومن أم إنجليزية ، وكان قد ولد وتعلم فى انجلترا . وفى عام ١٨٣٧ م وصل « فريمان » إلى ساحل الرأس ، واستمر هناك حتى وفاته عام ١٨٩٠ م ، وكان لا يتعب من العمل الذى يقوم به لحسابه وذلك لنشر المذهب الويزلى ، كما أسس فى عام ١٨٣٩ م بعثة تبشيرية فى كوماسى « Kumasi » فضلا عن أنه كان رائداً للبعثة الويزلية فى أبيوكوتا . وفى الفترة ما بين عام ١٨٤٣ ، وعام ١٨٥٤ زار فريمان ساحل العبيد ، مع أنه لم يكن هناك بعثة ويزلية إلا فى عام ١٨٨٠ م .

وقد استطاعت البعثات التبشيرية التوغل فى الداخل قليلا ، حتى جاء الحكم الأوروبى فى الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر ، وفى المناطق الساحلية كان عدد السكان الأفريقيين الذين تحولوا إلى المسيحية قليلا ، إذا ما قورن بمجموع السكان .

وكانت المناطق التى يمكن أن تعتبر بلادا مسيحية فى غرب أفريقيا ، فى أثناء القرن التاسع عشر ، عبارة عن مساحات صغيرة فى سيراليون وليبيريا ، وكان يقطنها العبيد المحررين الذين كانوا هم وأتباعهم من الزنوج المستوطنين من المتكلمين بالإنجليزية ، فهم يختلفون عن الوطنيين الأفريقيين . ولم يزد عدد العبيد المحررين فى منتصف القرن التاسع عشر عن ٥٠,٠٠٠ نسمة ، كانوا يعيشون فى سيراليون ، ٢٠,٠٠٠ نسمة كانوا يعيشون فى ليبيريا .

ومع ذلك ، فقد كان تأثير البعثات التبشيرية البروتستانتية الأولى ، على جانب كبير من الأهمية . ففى الغالب وبدون إستثناء كان الأوروبيون الآخرون الذين تواجدوا فى غرب أفريقيا يهتمون بالمكاسب المادية الخاصة بهم سواء أكان ذلك بالنسبة لموظفيهم أم بالنسبة لأقطارهم . بينما نجد من ناحية أخرى

أن البعثات التبشيرية كانت قد ذهبت إلى أفريقيا لتساعد الأفريقيين ، واعتقدت هذه البعثات التبشيرية ، فى أنه فى الإمكان تقديم المساعدة الطبية إلى أفريقيا ، وذلك عن طريق تعليمهم محبة المسيح ، ولكن بعد مدة أدركوا أن الأفريقيين كانوا فى حاجة إلى المساعدات المادية ، فضلا عن المساعدات الروحية . هذا عن إهتمام البعثات التبشيرية التى عملت على تحسين المعرفة المادية والمهارات بالنسبة للإفريقيين ، لأنه بهذا العمل يمكن أن يكونوا أعضاء أكثر فائدة وسعادة فى المجتمع المسيحى . وكان فى إمكان البعثات التبشيرية أيضاً تعليم الأفريقيين ليس فقط القراءة والكتابة واستخدام المهارات لمنفعتهم الخاصة ولأتباعهم ، ولكن أيضاً ليتعلموا كل الأشياء ، مثل كيفية بناء المنازل الجيدة وكيفية تحسين مزارعهم ، وكيفية تحسين مستواهم الصحى . ومن المعروف أن نجاح البعثات التبشيرية فى المجال التعليمى كان عظيماً ، فقد أدرك الأفريقيون بسرعة المزايا التى لحقت بهم بسبب تحصيلهم المعرفة المادية والمهارات الأوربية لذلك بدأوا على الفور فى طلب إنشاء المدارس والمستشفيات ، والمدارس الفنية الكثيرة أيضاً ، وكان فى إمكان هذه البعثات تقديم المطالب السابقة بسهولة ويسر .

وفى المناطق التى كان فيها النفوذ الأوروبى قوياً ظهرت طبقة من الأفريقيين المتعلمين ليس فقط فى مجال الأساليب الأوربية الحديثة ، ولكن أيضاً فى مجال الأسلوب والفكر الأوربى ، الذى بدأ يظهر جلياً بين الأفريقيين . وكانت هذه الطبقة فى بادىء الأمر تقدم الخدمات إلى الحكومات الأوربية وإلى التجار الأوربيين ، وبهذا زاد نشاطهم فى غرب أفريقيا . وقد أدى أعضاء هذه الطبقة الأفريقية خدمات مفيدة فى الوظائف المختلفة ، فعملوا كموظفين ومدرسين وقساوسة وأطباء ومحامين ومديرين . فكان فى إمكان بريطانيا على سبيل المثال ، أن تستغل سكان سيراليون ، فى مساعدة موظفوا الإدارة التى تكونت فى ساحل الذهب بعد عام ١٨٤٣ م . كما كان فى إمكانها أيضاً تجنيد سكان ساحل الذهب ، وسيراليون لتساعد فى تأسيس إداراتها

الحديدة فى لاجوس و نيجيريا ، ولكن كان من المحتم على الطبقة الأفريقية المتعلمة ، أن تصبح غير راضية عن الخدمات التى تقدمها للأوربيين فقط . وبعد أن ازداد الحكم الأوربى ثباتاً ، بدأت القطيعة بين الأفريقيين المتعلمين وبين الأوربيين . وفى نهاية القرن التاسع عشر قام البعض من الأفريقيين المتعلمين بتنظيم جماعات سياسية تدافع عن الحقوق الأفريقية وتطالب بحكومة أفريقية من الأفريقيين . ومع الأسف الشديد فإن هذه القطيعة لم تكن قاصرة على المجال السياسى ، بل شملت كافة الجوانب الأخرى مما جعل السيطرة الأوربية على غرب أفريقيا أكثر فاعلية . لهذا اتجهت السيطرة الأوربية لتصبح أكثر عنفاً ، بل وأصبح الأوربيون أقل تسامحاً مع وسائل الحياة والمعتقدات الأفريقية ، كما كانوا أكثر تشككاً فى القدرات ، والأهداف الأفريقية . وكان من أشهر البعثات التبشيرية بعثة الجمعية الإرسالية الكنيسية « The church missionary society » التى لم تعد تعتقد فى استمرار السيطرة الأوربية على كنائس أفريقيا ، لهذا نجدها تشجع أعدادا كبيرة من المؤمنين « believers » ، ومن رجال الدين الأفريقيين بالخروج من البعثات المسيحية القائمة فى بلادهم ، وأن يؤسسوا كنائس مستقلة لهم ، والتى من المعتقد أن تكون أحسن ملائمة للإحتياجات الأفريقية .



الفصل التاسع

المستعمرات البريطانية فى غرب إفريقيا
فى الفترة ما بين ١٨٠٨ ، ١٨٧٤ م

عندما ألغيت تجارة الرقيق عام ١٨٠٧ م ، كان يوجد فى ساحل غرب أفريقيا ثلاث مستعمرات بريطانية ، تمثلت الأولى من هذه المستعمرات فى مستعمرة التاج الجديدة فى سيراليون(٧٦) والتى بلغ عدد سكانها أربعة آلاف نسمة ، كانوا من العبيد السابقين ، وتمثلت الثانية فى الحصون التى توجد فى جامبيا ، والثالثة فى الحصون التى توجد فى ساحل الذهب . ومن المحتمل أن يكون سكان هذه المستعمرات قليلو العدد ، وهذه مسئولية شركة التجار ، وفى السبعين سنة التالية كانت هذه المستعمرات موضوعاً للجدل المستمر .

ومن ناحية أخرى ، فإن المسئولين البريطانيين فى ذلك الوقت ، كانوا مدركين تماماً لمسئولياتهم تجاه دافعى الضرائب الذين انتخبوهم ، لهذا حاولوا أن يكون الإنفاق على المستعمرات البريطانية قليلا . وعلى وجه العموم ،

(٧٦) من المعروف أن البرتغاليين هم من الأوربيين الأوائل الذين قدموا إلى سيراليون وهم أول من أسموها بالإسم الأوربى الحالى ، فكان قائدهم المدعو بدرو دى سنتر Pedro de Sintra قد أسماها بالبرتغالية سيراليو « Serra Lyoa » وتعنى هذه التسمية : الجبل الموحش « Wildmountain » . وفيما بعد حرف هذا الإسم وعرفت بسيراليون Sierraleon.

وقد كتب حاكم برتغالى آخر وهو حاكم قلعة المينا (تقع فى غانا) والذى حكم فى الفترة ما بين ١٥٢٠ وحتى ١٥٢٢ يقول : « يعتقد الكثير من الناس أن إسم سيراليون يرجع إلى الأسود الموجودة بوفرة فى هذه المناطق ، ولكن هذا الإعتقاد كان خاطئاً ولم يكن على جانب من الصواب ، لأن بدرو دى سنترا عندما رأى الأرض فى هذه المنطقة وجد أنه يبدو عليها الخشونة والجفاف لهذا أطلق عليها اسم ليو « Lyoa » وأخبر سنترا الحاكم البرتغالى بهذا الاسم الجديد .

انظر كتاب : —

The Story of Sierra Leon. By Peter Kup-Cambridg, 1964. p. 21.

فإنه من المعتقد أن المستعمرات البريطانية فى غرب أفريقيا كانت مكلفة كثيراً ، والسبب فى ذلك يرجع إلى أهميتها التجارية . ولذلك كان هناك إتجاه قوى بجعل هذه المستعمرات فى أضيق حدود بحيث تكون صغيرة العدد بقدر الإمكان ، ولكن يستثنى من ذلك سيراليون التى كانت ذات أهمية بسبب وجود قاعدة فريتون البحرية . ومع هذا فلا يمكن التخلى عن هذه المستعمرات جميعها .

ومن ناحية ثانية فقد طلب من الجنود الذين أرسلوا للعمل ضد تجارة الرقيق ، ومن التجار ، ورجال البعثات التبشيرية العمل فى غرب أفريقيا ، ومع ذلك فلم تنجح أنشطتهم المختلفة ، إلا إذا قدمت لهم حكومة بريطانيا المساندة والحماية الكبيرة ، كما كان على حكومة بريطانيا أيضاً أن تتدخل لتهيىء الظروف السلمية فى غرب أفريقيا . ولكن لم يكن فى إمكان الحكومة البريطانية القيام بهذه الأعباء ، إلا إذا توسعت وزاد نشاطها ومسئولياتها فى غرب القارة .

ولهذا فإن لجان تقصى الحقائق المتعددة قامت بإجراء العديد من التحقيقات التى كان الغرض منها معرفة السياسة البريطانية فى غرب أفريقيا ، بل والوقوف على شئون المستعمرات البريطانية فى الفترة ما بين ١٨١١ ، ١٨٦٥ . فقد وضحت هذه اللجان مدى الصراع المستمر فى السياسة البريطانية تجاه مستعمراتها فى غرب إفريقيا والتى كانت قابلة للتغيير بصورة عنيفة ، فمن الملاحظ ، ومنذ البداية كانت هذه السياسة ينتابها التغيير من وقت لآخر .

الشئون البريطانية فى غرب أفريقيا
فى الفترة ما بين ١٨٠٨ ، ١٨٢١ م

فى عام ١٨١١ م ، ذهبت إلى غرب أفريقيا لجنة تقصى الحقائق ، وفى عام ١٨١٦ م ، ذهبت لجنة برلمانية أخرى إلى نفس المنطقة ومن أجل نفس الغرض . وقد أوضحت هاتان اللجنتان أن الأحوال فى غرب أفريقيا كانت غير مرضية وبخاصة عندما اضطر التجار البريطانيون إلى مغادرة السنغال وبخاصة بعد أن عادت هذه المستعمرة إلى فرنسا عام ١٨١٧ م . وبعد ذلك قام هؤلاء التجار بتأسيس مستعمرة جديدة فى باثرست « Bathurst » الواقعة عند مصب نهر الجامبيا . ومع ذلك فلازال يوجد هناك تحرش بين بريطانيا وفرنسا فى البريدا « Albreda » ، حيث كانت السيطرة البريطانية على الحدود غير واضحة .

ولقد أعاق غزو الأشانتى تقدم الأقاليم الساحلية الواقعة فى منطقة ساحل الذهب التجارية ، كما عرض هذا الغزو أمن الحصون الأوروبية للخطر . فلم يستطع أحد هذه الحصون القوية مقاومة هجوم الأشانتى بدرجة فعالة . وقد أدى غزو الأشانتى هذا إلى إجبار السلطات البريطانية والهولندية والدنمركية على عقد إتفاقيات مع الأشانتى ، كان الهدف منها اعتراف هذه الدول الأوربية بمطالب الأشانتى الخاصة بفرض سيطرتها على الشعوب الساحلية ، بل وعلى أصحاب الأراضى التى توجد فيها الحصون الأوربية . ولكن رغم كل هذه الإجراءات ، إلا أن الظروف لم تتحسن ، ويرجع ذلك إلى عاملين ، أولهما : إلغاء كل من الدنمركيين والبريطانيين والهولنديين لتجارة الرقيق . وثانيهما : رغبة الشعوب الساحلية فى الإنتقام من الأشانتى . لهذا نجد أن هذين العاملين ساهما فى عرقلة الإستئناف الطبيعى للتجارة . وظل التحرش مستمر بين الأشانتى وبين الدول الساحلية . وقد تورط الأوربيون فى هذا الصراع ، لأن الأشانتى اعتبرت الأوربيين مسئولين عن تصرفات الشعوب التى تعيش

تحت حماية الحصون الأوربية . وفى عام ١٨١٧ م ، سلمت الشركة البريطانية للتجار ، إلى كوماسى وكيلا يدعى بوديك « T. E. Bowdich » كى يعقد معاهدة مع الأشانتى ، كان الهدف منها تحسين العلاقات بين الأشانتى وبين الشركة ، وفى الواقع وقعت هذه المعاهدة ، ولكن رغم توقيعها إلا أن الصعاب التى كانت سائدة بين الشركة البريطانية والأشانتى ، ظلت كما كانت عليه من قبل . وربما يرجع ذلك إلى أن حصون الشركة البريطانية ثبت أنها عديمة الفائدة ، لأن دورها كان يتمثل فى وقف تجارة العبيد غير الشرعية ، وعلى هذا فإن أيامها كانت معدودة . وفى عام ١٨١٩ م ، أرسلت الحكومة البريطانية ممثلها الخاص ، المدعو جوزيف ديبوى « Joseph Dupuis » ليتفاوض بطريقة مباشرة مع الأشانتى . وفى عام ١٨٢١ م ألغت الحكومة البريطانية الشركة وتولت هى السيطرة على حصونها ومستعمراتها فى جامبيا ، فضلا عن حماية الحصون الموجودة فى ساحل الذهب .

السير تشارلس ماكرثى « Sir Charles Macarthy » :

فى تلك الأثناء كانت مستعمرة سيراليون تزداد قوة وأهمية . فبعد أن تم تأسيسها أنشئت هناك أربع محاكم لمحاكمة السفن المقبوض عليها ، وفى تلك الأثناء تزايد بكثرة عدد سكان هذه المستعمرة من العبيد المحررين ، فأصبح عددهم فى عام ١٨٢٢ يقدر بـ ٢٢,٠٠٠ نسمة . وفى عام ١٨١٤ م عين السير تشارلس ماكرثى حاكماً للمستعمرة ، لأنه كان رجلا نشيطاً للغاية ، وركز جهده للعمل ضد تجارة الرقيق ، وفى أثناء حكمه إزدادت مساحة المقاطعة التى توجد تحت السيادة البريطانية ، كى تدعم نفوذ المستوطنين الجدد . وكان ماكرثى يعتقد أن إتساع الحكم البريطانى ، بطريقة فعالة يكون فى إمكانه كبح نشاط تجار الرقيق . ولكن على الرغم مما فعله ماكرثى ، إلا أن أنشطته تعرضت للنقد من جانب البريطانيين ، لأنه تجاهل تحقيق أهدافهم فى المستعمرة ولأن أنشطته كانت كثيرة التكاليف . وفى عام ١٨١٤ م بلغت تكاليف الإدارة فى سيراليون ٢٤,٠٠٠ جنيه إسترليني ، وبعد ذلك بعشرة سنوات ، بلغت

تكاليفها ٩٥,٠٠٠ جنيه إسترليني . وهكذا فإن هذه المبالغ كانت أكبر من دخل المستعمرة ، وكان دافعوا الضرائب الإنجليز يقومون بدفع الفرق بين المنصرف والدخل . لهذا نجد ماكرثي يضطر فى عام ١٨١٨ م إلى احتلال جزر دى لوس « Iles de los » حتى لا تستخدم كقواعد للعبيد ، وكانت وزارة المستعمرات البريطانية قد منعته من ضم جزيرة شربرو Sherbro وجزر بساجوس « Bissagos » التى أستعملت لنفس الغرض .

وعندما حلت شركة التجار البريطانيين عام ١٨٢١ م ، أصبح ماكرثى مسئولا قبل الحكومة البريطانية عن المستوطنين الإنجليز فى جامبيا ، وفى ساحل الذهب ، وفى سيراليون . وكانت خطته بالنسبة لمشاكل ساحل الذهب ، تتمثل فى ضم الدول الساحلية فى تحالف مع بريطانيا والدنمرك ، كى تصد وتهزم الأشانتى ، ولكن هذه الخطة فشلت تماماً ودليلنا على ذلك أن الأشانتى قامت بغزو للأقاليم الساحلية فى عام ١٨٢٤ م ، لذا قام ماكرثى بتقسيم قواته إلى قسمين ، يضم أحدهما جنود من الفانتى ، ويضم الآخر ٢٥٠ جنديا من الأوربيين . وبعد أن دارت المعركة بين الطرفين مات ماكرثى عند بلدة بوسا .

وعلى الرغم من استرداد قوات ماكرثى لقوتها فى عام ١٨٢٦ م ، وبخاصة عندما تمكنت بطريقة حاسمة من صد الغزو الأخير للأشانتى ، فى كتامانسو « Katamanso » الواقعة بالقرب من دودوا « Dodowa » ، إلا أن هزيمة ماكرثى ومقتله كانت ضربة قاضية بعيدة المدى ، بالنسبة للحضارة وللتجارة الشرعية فى غرب أفريقيا ، والتى كانت قد اتسعت هناك تحت رعاية الحكومة البريطانية . وفى عام ١٨٢٧ م أخطرت الحكومة البريطانية السير نيل كامبل « Sir Neil Campbell » ، حاكم سيراليون ، بعدم توسيع حدود المقاطعة البريطانية فى غرب أفريقيا ، وبعدم توقيع أية محالفات مع الشعوب الأفريقية ، التى من المتوقع أن تقوم الحكومة البريطانية بحمايتها والدفاع عنها من أعدائها (وفى ذلك إشارة واضحة إلى الحوادث الأخيرة فى ساحل الذهب) ، وأمرته بسحب الموظفين البريطانيين والحاميات من

حصون ساحل الذهب . ولقد أثبت هذا القرار الأخير أنه غير مقبول من جانب التجار البريطانيين . لهذا كون ثلاثة من تجار لندن الذين يعملون فى التجارة فى غرب أفريقيا لجنة عهد إليها فى عام ١٨٢٨ م ، بإدارة الشئون البريطانية فى ساحل الذهب . وكان على الحصون البريطانية هناك أن تظل تابعة للمقاطعة البريطانية ، وكان مسموحاً للتجار البريطانيين القاطنين فى المستعمرة بانتخاب سبعة أعضاء منهم ليكونوا مجلساً ، كى يدير شئون الحصون البريطانية فى ساحل الرأس وأكرا ، على أن يكون هذا المجلس خاضعاً للإشراف العام للجنة لندن ، وقد وافقت الحكومة البريطانية على أعطاء هبة سنوية للجنة التجار تتراوح قيمتها فيما بين ٤٠٠٠ ، ٣٠٠٠ جنيه إسترلينى فى السنة ، وذلك من أجل صيانة الحصون .

جورج ماكلين « George Maclean » :

فى عام ١٨٣٠ م أرسلت جمعية لندن الضابط الشاب جورج ماكلين المجند بالجيش والذى نجح فى الفترة ما بين ١٨٢٦ ، ١٨٢٨ م فى جذب إنتباه التجار البريطانيين إلى غرب أفريقيا أثناء خدمته فى سيراليون وساحل الذهب ، مع أن ماكلين لم يجد الوضع مشجعاً عند وصوله لرأس الساحل « Cape Coast » ، فلم تكن المفاوضات من أجل السلام مع الأشانتى ناجحة ، مما أدى إلى إستمرار حالة الحرب . وفى الواقع كانت التجارة قد توقفت ، وفقد سكان الدول الساحلية كل ثقتهم فى قوة ونوايا بريطانيا الطيبة التى فشلت فى مقاومة مطالب الأشانتى فى السيادة على الشعوب الساحلية وبخاصة بعد أن خاضت معهم معركة كتامانسو « Katamanso » التى أدت إلى دمار هذه الأقاليم ، ولم يكن لدى ماكلين القوة الكافية كحاكم للمستعمرة البريطانية ، فكان يشغل فقط رئيس مجلس التجار البريطانيين ، وقد أدى ذلك إلى إنتقاد البعض لسياسته وأساليبه ، ولم يكن ماكلين يملك إلا المليشيا المحلية الصغيرة التى لم يكن لها تأثير يذكر ، حتى أنه لم يكن له أيضاً قوة بوليسية ، يمكن بها تدعيم نفوذه . وكانت سلطة حكومته الشرعية قاصرة على الرعايا

البريطانيين ، والأفراد الخاضعين للحماية البريطانية الذين كانوا يعيشون فى الواقع فى داخل الحصون البريطانية . وكان من نتائج هزيمة الأشانتى فى كناماانسو ، أن دمر وجودهم فى الأراضى التى أنشئت عليها الحصون البريطانية(*) وليس من الواضح أن مجلس ماكلين كان مفوضاً لإدارة الحصون الواقعة فى ساحل الرأس وأكرا ، وذلك لأن تجار بريطانيا كانوا لا يزالون يعيشون فى حصون أنومابو « Anomabu » ودكسوف « Dixcove » . ولم تكن علاقات بريطانيا مع الدول الأوربية الأخرى على ساحل غرب أفريقيا علاقات طيبة للغاية ، فكان الدنمركيون فى أوسو « Oso » يتصرفون كما لو كانوا يسيطرون على أكرا كلها ، وكانوا يخططون لإقامة محمية فى داخل البلاد فى أكوابيم « Akwapim » والأكيم «Akim» والكروبو « Krobo» ومن ناحية أخرى كان الهولنديون فى المينا على علاقات طيبة مع الأشانتى ، لهذا نجد أنهم يزودونهم بالأسلحة ، وكان هناك شك : فإن الهولنديين يتآمرون معهم لاستئناف تجارة الرقيق .

ولكن تصرف ماكلين بحزم ولباقة مع كل هذه المشاكل ، ففى عام ١٨٣١ م عقد ماكلين معاهدات سلام مع الدول الساحلية ، فقد عقدت معاهدة بين الدنمركيين والبريطانيين ، وعقدت معاهدة أخرى بين الأشانتى والبريطانيين . ومع ذلك فقد رفض الأشانتى مطالب البريطانيين فى فرض سيادتهم على الأقاليم الساحلية ، وعاهدوا أنفسهم أنهم سيحافظون على السلام بل وسيسمحوا بممارسة التجارة الحرة مع الداخل . وعندئذ قرر ماكلين بنفسه إما أن يعيد الإستقرار والتنظيم الجيد للأقاليم الساحلية ، التى كان تنظيمها السياسى والإجتماعى رديئاً وفاسداً ، بسبب تجارة الرقيق ، وبسبب تعرضها

(*) لقد حصل الدنمركيون على ملكية ثابتة فى حصونهم ، منذ أن حاربوا وكسبوا الحرب فى كتامانسو . بينما حارب الهولنديون الأشانتى ، وواصلوا تأجير الأرض ، الخاصة بحصونهم فى الكومامى .

لغزوات الأشانتي التي استمرت ٣٠ سنة ، وأما أن يترك هذه الأقاليم وشأنها ، وفي هذه الحالة فسينشب الصراع بين الرؤساء الذين يتولون السلطة ، بل وبين القضاة الذين يعملون في المحاكم ، كي يحققوا العدل بين الناس ، وكان من نتيجة قيام هذه المحاكم التي تقوم بإصدار القرارات الخاصة بمعاقبة المجرمين واللصوص ، أن أجبر هؤلاء الشيوخ على وقف عادة تقديم القرابين البشرية(*) والاغتصاب الذي كان يمثل عقبة كئود أمام التقدم الاجتماعي ، وكان ماكلين مستعداً لأن يرسل بعثات تأديبية ضد الرؤساء الذين كانوا لا يزالون يمارسون عادات كهذه ، واضطرهم ذلك إلى أن أخذوا على عاتقهم عدم الرجوع إلى هذه العادات السيئة ، أو التعامل بقسوة مع التجار المسلمين .

وبهذه الطريقة تمكن ماكلين من نشر أفكار بريطانيا عن العدل ، في كل المنطقة الممتدة من البرا « Pra » في الغرب وحتى الفولتا في الشرق بحيث ، تمتد لمسافة ٤٠ ميلاً في الداخل ، وكان من نتيجة ذلك إزدهار التجارة بحيث زادت قيمة الصادرات عن طريق الحصون البريطانية من ٧٠٠٠٠ جنيه إسترليني عام ١٨٣١ م إلى ٣٢٥,٠٠٠ جنيه استرليني عام ١٨٤٠ م . وزادت نسبة الواردات خلال نفس هذه الفترة من ١٣١,٠٠٠ جنيه إسترليني إلى ٤٢٣,٠٠٠ جنيه إسترليني .

ولهذا تعرضت أنشطة ماكلين في ساحل الذهب للنقد ، فقد قيل أنه كان قد مد الإدارة البريطانية على كل السكان في ساحل الذهب ، بدون موافقة هؤلاء السكان . لذا فقد تمكن التجار البريطانيين من تحقيق مكاسب كبيرة ، والسبب في ذلك يرجع إلى أن إدارته كانت غير شرعية ، كذلك لم يكن ماكلين نشيطاً في القضاء على الرق وعلى تجارة الرقيق ، زيادة على ذلك فإن زيادة الواردات من البضائع البريطانية إلى ساحل الذهب ساهمت في

(*) تعني البايناربج « Panyarring » : الاغتصاب الفعلي للشخص أو الملكية ، وذلك بهدف الحصول على إنصاف وتعويض عن الأذى أو الدين الذي تعرض له الشخص .

ممارسة تجارة الرقيق غير الشرعية . وأخيراً قيل أنه كان رجلا غير سوى من الناحية الأخلاقية .

ومن أجل هذا كله تعرض ماكلين للنقد بسبب الأسلوب الذى إتبعه فى حكمه ، وبسبب معرفته غير الكافية للأعمال التى كان يقوم بها ، وبسبب الصعاب التى كان من الواجب عليه قهرها . وكان ماكلين من النوع الذى لا يتصرف بهدوء وبتفكير سليم ، فعندما يصل إلى قرار معين ، فإنه كان يقتنع إقتناعاً قوياً أنه على صواب ، لأنه كان يعتقد أنه يتصرف بدقة ، وهكذا كان ماكلين يعتقد فى صحة قراراته ، وأنه على صواب بصفة مستمرة ، وكان لا يهتم بتفسير الأسباب الخاصة بهذه القرارات . وكان يحتقر أى شخص لا يتفق معه فى الرأى . وعلى هذا فلا مفر من أن يكون له أعداء كان أغلبهم من بين الأوروبيين والأفريقيين ، والأقلية منهم كانت من بين زملائه القاطنين فى منطقة الساحل . ولم يتردد هؤلاء الأعداء جميعاً فى تحريف دوافعه ، بل ويهاجموه فى شخصه . وعلى الرغم من أننا لا نزال لا نعلم شىء عن بعض جوانب حياة ماكلين الخاصة ، إلا أنه يبدو أن هناك شكاً ضئيلا فى نزاهته التامة فيما يتصل بشئون السياسة العامة . فكانت دوافعه لنشر سلطة بريطانيا لا تنبع من رغبته فى زيادة مكاسب التجار البريطانيين ، بل أن الكثير مما قام به تعدى ما كانت تتوقعه جمعية تجار لندن . وقد أدرك ببساطة أن شعوب ساحل الذهب كانت فى حاجة ماسة إلى السلام والرخاء ، والحكومة القوية التى تمكن هذه الشعوب من الحصول على هذه الأشياء وبخاصة لو أن ماكلين ساعدهم على حفظ النظام ونشر العدل . وبطبيعة الحال فقد إزدادت التجارة نتيجة لذلك ، فاستفاد منها السكان والتجار الأفريقيون ، هذا إلى جانب إستفادة البريطانيين . وفى الواقع لم يكن لدى ماكلين سلطة شرعية يمكن ممارستها فى الإدارة على الأفريقيين الذين لم يكونوا من الرعايا البريطانيين لهذا نجده يفعل ما يرضيهم ، وبخاصة عندما استخدم الأساليب التى إعتقد أنها سترضيهم . بل أن النقد الذى وجه لماكلين من أنه كان يشجع الاسترقاق

وتجارة الرقيق ، قد كان نتيجة لأنه لم يكن يعى تماماً حدود سلطته ، ومن ناحية أخرى نجده يرفض التدخل فى عادات الأفريقيين الذين لم يكونوا من رعايا بريطانيا ، إلا فى حالة ما تكون عاداتهم تمثل شروراً اجتماعية خطيرة . وكان من هذه الشرور الاجتماعية تقديم القرابين البشرية والاغتصاب ، وعلى ذلك فلم تمارس أية صورة من صور العبودية المعترف بها فى ساحل الذهب . مع أنه كان يوجد قليل من السكان أكثر عداوة لتجارة الرقيق من ماكلين نفسه ، ولم يكن لدى ماكلين سلطة تمكنه من إلقاء القبض على تجار الرقيق الذين لم يكونوا من رعايا بريطانيا .

وفى عام ١٨٤١ أرسل مكتب المستعمرات (وزارة المستعمرات فيما بعد) الدكتور مادن Dr. R. R. Madden الذى كان يكره تجارة الرقيق كمأمور لاستقصاء أحوال هذه التجارة فى ساحل الذهب وجامبيا ، ورغم الفترة القصيرة التى مكثها مادن فى ساحل الذهب إلا أنه كتب تقريراً ضد ماكلين ، وكان السبب فى ذلك يرجع إلى فشل بعثة النيجر التى أرسلت عام ١٨٤١ ، ولهذا كان من الضرورى مراجعة كل سياسة بريطانيا فى غرب أفريقيا ، فتكونت فى عام ١٨٤٢ لجنة برلمانية منتخبة للقيام بهذا الغرض ، وبعد تقديم تقرير هذه اللجنة اتضح براءة ماكلين من التهم الموجهة له من مادن وآخرين ، وفى الحقيقة فإن اللجنة شكرته على الطريقة التى إتبعها فى نشر النفوذ البريطانى فى غرب أفريقيا على نطاق واسع ، وبالطريقة السلمية ، رغم المصادر المادية الضئيلة ، ورغم العدد القليل من الرجال . لهذا أوصى تقرير اللجنة بالإستمرار فى السياسة التى اتبعها ماكلين بعد تدعيمها بالأموال الكافية ، كما ينبغى على الحكومة البريطانية أن تحتل حصون ساحل الذهب وتزودهم بالعدد الكافى من الرجال ، وذلك بهدف تحسين الإدارة فيها . ومع ذلك فان اللجنة قد استقرت على أن سياسة ماكلين فى الحكم ، خارج الحصون البريطانية وعلى الناس من غير الرعايا البريطانيين كانت سياسة غير شرعية ، ولذلك فقد أوصت اللجنة أن تتفاوض الحكومة البريطانية لإبرام معاهدات رسمية مع القبائل الساحلية ، لكى تحدد شكل العلاقات معها .

ساحل الذهب فى الفترة ما بين ١٨٤٣ ، ١٨٦٣م

لقد عملت الحكومة البريطانية على حسب ما ورد فى تقرير اللجنة عام ١٨٤٢ م . وفى عام ١٨٤٣ ، إستأنفت سيطرتها المباشرة على الحصون التابعة لها فى ساحل الذهب ووضعتها تحت مسئولية نائب حاكم سيراليون . وقد تولى ماكلين وظيفة مساعدة الحاكم الشرعى (أى أنه كان يمثل كبير القضاة المزود بمسئولية خاصة من أجل تحقيق العدل بين سكان الأقاليم الساحلية) وبمقتضى قانون السلطة التشريعية البريطانية الخارجية لسنة ١٨٤٣ فوضت الحكومة البريطانية فى غرب أفريقيا العمل إلى الإدارة البريطانية كى تمارس هذه الإدارة عملها فى المقاطعات غير البريطانية ، وزودتها بسلطة شرعية ، وكانت الحكومة البريطانية قد فوضت هذه السلطة إلى الإدارة البريطانية الجديدة ، بعد أن وقعت معاهدة عقدت بينها وبين مسئولى الدول الأجنبية . وفى عام ١٨٤٤ شجعت الإدارة البريطانية فى ساحل الذهب حكام عدد من الدول الساحلية بأن يوقعوا إعلانات دستورية تنظم السلطة التشريعية غير الرسمية التى أسسها ماكلين ، وعرف هذا النظام باسم (الإعلان الحكومى) . وكان الهدف منه أن الإدارة البريطانية كانت تريد أن تجعل الحاكم الأفريقى ، يحمى حقوق الأشخاص والملكيات بل والقيام بإلغاء العادات البربرية الممثلة فى تقديم القرابين البشرية والإغتصاب ، كما عهد إليه كذلك بتطبيق القوانين البريطانية كى تساعد فى القضاء على الجرائم الممثلة فى الأغتيال والسلب ، بحيث تصبح عادات البلاد على نمط القواعد العامة للقانون البريطانى . وفى الفترة ما بين أعوام ١٨٤٤ ، ١٨٧٤ وقعت أقاليم ساحل الذهب إتفاقيات مع الحكومة البريطانية تصبح بمقتضاها محمية بريطانية (وبذلك تصبح مختلفة عن الحصون البريطانية التى تكون مستعمرة التاج) وينبغى ملاحظة أن هذه الإتفاقيات لم تعط لبريطانيا الحق فى التدخل فى حكومة الأقاليم ، ولكن يكون التدخل فقط فى إدارة العدل .

ومع استئناف السيطرة المباشرة على حصون ساحل الذهب من جانب الحكومة البريطانية ، بدأت هناك فترة كانت العلاقات فيها غير مرضية وغير طيبة بين بريطانيا وشعوب ساحل الذهب ، وعندما تولى ماكلين إدارة الشئون البريطانية فى ساحل الذهب ، كان فى استطاعته أن يضع سياسته ويلتزم بها إلى حد كبير . لهذا نجد أن الموظفين البريطانيين الذين جاءوا بعده ، كانوا فى حاجة إلى إتباع السياسات المتغيرة للحكومات البريطانية المتعاقبة . حتى ولو كان هؤلاء الموظفون يملكون نفس الموهبة ، التى كان يتمتع بها ماكلين (وكان ماكلين قد توفى فى ساحل الذهب عام ١٨٤٧) . ولازال الحكام البريطانيون يجدون من الصعب عليهم تغيير السياسة بحيث تصبح مستقرة كى تحقق ثقة الأفريقيين فيهم ، وعلى أية حال فإن مساعدات الحكام البريطانيين على الساحل الغربى الأفريقى كانت نادرة ، لفترات تزيد عن عام أو عامين ، وبوجه عام فقد كان ينقص الحكام البريطانيين المعرفة الكاملة بالبلاد .

وكان خلفاء ماكلين الذين تولوا الحكم فى غرب أفريقيا ، تنقصهم فى أغلب الأحيان الموارد المادية اللازمة للإدارة ، وكذلك كانوا أقل فهماً بساحل الذهب ، وكان هذا معرقلا لهم أكثر مما كان معوقاً لماكلين . ولم ترغب الحكومات البريطانية فى أن يقوم دافعوا الضرائب بتوفير نقوداً كثيرة لحكومة ساحل الذهب ، بحيث تكون أكثر من الحد الأدنى لمرتبات الموظفين ، ولكن رغم ذلك فلم يوجد هناك مبالغ كافية ، لإصلاح الحصون البريطانية التى إنهار معظمها أثناء فترة الإهمال التى سادت هذه المنطقة . وكان يوجد صعوبات فى طريقة زيادة الدخل المحلى ، فلم يستطع الأفريقيون دفع الضرائب ، لأنهم لم يكونوا من الرعايا البريطانيين . وكانت أى محاولة لزيادة الضرائب الصغيرة المفروضة على التجارة التى تمر من خلال الحصون البريطانية تعنى فقط أن تجارة الحصون البريطانية سوف تضمحل ، وسوف يؤدى ذلك بالتالى إلى زيادة تجارة حصون الهولنديين والدنمركيين .

وبعد ذلك كان هناك أسباب ملحة تدعو لزيادة الدخل بسبب نمو النفوذ

البريطانى ، وبسبب الجهود التى قامت بها البعثات التبشيرية . كل هذا جعل سكان الأقاليم الساحلية ينظرون إلى الإدارة البريطانية على أنه من الواجب عليها القيام بتمهيد الطرق وإنشاء المدارس والمستشفيات وبعض المستلزمات الأخرى التى لم يكن هناك مبالغ للإنفاق عليها .

وفى عام ١٨٥٠ ، تحسن هذا الموقف فى المستعمرة البريطانية فاستقلت الحصون البريطانية فى ساحل الذهب وانفصلت عن سيراليون ، وسبب ذلك يرجع إلى أن الحاكم كان بعيدا فى سيراليون ولا يهتم بشئون ساحل الذهب ، وقد زود هذا الحاكم بمجلس تنفيذى « An Executive Council » ، وبمجلس شورى القوانين « Nominated legislative Council » ، وفى ذلك الوقت أصبحت بريطانيا فى وضع يسمح لها بشراء الحصون الدنمركية لهذا كان يؤمل فى إضافة دخل من المحتمل أن يكون نتيجة لزيادة المكوس المفروضة على التجارة بدلا من التعاون المستمر مع هولندا . وفى عام ١٨٥٢ م حاولت السلطات البريطانية استمالة حكام الأقاليم الساحلية كى يزيدوا الدخل المطلوب للأشغال العامة والتعليم والإصلاحات الأخرى المرغوب فى تنفيذها . وكان اجتماع الملوك المحليين مستمراً فى داخل الجمعية التشريعية التى وافقت على قيام شعوبهم بدفع ضريبة الرأس « Poll-tax » ولكن هذه المطالب لم تكلل بالنجاح ، بل ورفض الناس الطرق التى تستخدم فى جمع هذه الضريبة وأكدوا أن السلطة المخولة لملوكهم لا تسمح لهم بفرض ضرائب مثل هذه الضريبة . وكانت مقاومة هذه الضريبة قوية لأنه كان من المتوقع أن تبلغ قيمتها ٢٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى ، ولكن بعد جمعها بلغت ٧٥٠٠ جنيه إسترلينى فى السنة الأولى فقط ، وفى أغلب الأحيان كان الدخل ينفق ليس فى الإصلاحات المطلوبة ، ولكن كان يدفع الجزء الأكبر منه لتغطية مصاريف جمع الدخل ودفع المرتبات . وفى الأعوام التالية انخفضت الإرادات كثيراً ، ثم ألغيت الضريبة بعد عام ١٨٦١ م . وفى تلك الأثناء تدهورت العلاقات

بسرعة بين الأشانتى وبريطانيا وبين الأقاليم الساحلية . وكان من نتيجة ذلك أن تدهورت تجارة ورفاهية (المحمية) . فضلا عن أن زيادة النفوذ البريطانى فى ساحل الذهب قد خيب آمال الأشانتى بل وأنكر عليهم فرض سيطرتهم على الأقاليم الساحلية ، وكذلك أنكر عليهم حرية التجارة ، ولكن فى نفس الوقت كان لا يزال فى الإمكان بالنسبة للأشانتى إستيراد الأسلحة عن طريق الحصون الهولندية ، كما لم يعد فى إمكان البعض منهم تصدير العبيد من خلال ساحل الذهب ، وكان من الممكن تصدير بعض عبيد الأشانتى عن طريق ساحل العاج وساحل الرقيق . وعلى أية حال كان فى إمكان الأشانتى أسر عبيد أكثر مما يصدرون . وأدى ذلك إلى أن تعرض ملوك ساحل الذهب الأقوياء إلى ضغوط اقتصادية بريطانية (*) .

داهومى ولاجوس

فى الفترة ما بين أعوام ١٨٥٠ ، ١٨٦١ م

نتيجة لشراء الحصون الدنمركية فى ساحل الذهب أصبحت الحصون البريطانية البعيدة فى الشرق حتى منطقة كيتا « Keta » على صلة وثيقة بشئون ساحل العبيد . ويبدو أن نجاح الحكومة البريطانية فى وقف تصدير العبيد من ساحل الذهب ، أدى فقط إلى زيادة تصدير العبيد من ساحل العبيد . لذلك أرسل عدد من البعثات التبشيرية إلى داهومى لمحاولة إستمالة حكامها كى يوقفوا تجارة الرقيق . وعلى ذلك فقد ذهب القنصل بيكروفت Becoroft على رأس أحد هذه البعثات عام ١٨٥٠م ، ولكنه توصل إلى أن هذه البعثة كانت عديمة النفع ، إذا ما حاولت وقف تجارة الرقيق فى داهومى لذلك ، إستمر تصدير الرقيق مطلق العنان من خلال لاجوس

(*) حثت بريطانيا على زيادة تقييد تصدير العبيد ، والسبب فى ذلك يرجع إلى أن زيادة قنص العبيد تدعو إلى زيادة أعداد الضحايا التى تساهم فى أعياد كل من الأشانتى وداهومى . ومن الصعب معرفة هذه الحالة بحقيقتها ، وقد زادت حدة الجدل وأدى ذلك بالتالى إلى وجود دافع إنسانى قوى لدى بريطانيا كى تنهج خطاً متشدداً تجاه كل الدولتين .

وفى الواقع أدت حروب اليوروبا الأهلية إلى أن أصبحت لاجوس تتفوق على الويدا كميناء أساسى للرقيق فى غرب أفريقيا .

وكان فى إمكان داهومى أن تصبح دولة حربية قوية لو صممت على الإستمرار فى صيد وبيع الرقيق ، وكان الغزو الحربى هو الشىء الوحيد الذى يجعلها تغير موقفها وتصبح دولة قوية ، ومع ذلك فلم تفكر الحكومات البريطانية فى هذا الوقت فى ذلك . لهذا تركت الدوريات البحرية التى تمارس نشاطها ضد تجارة الرقيق بل وواصلت مجهوداتها فى وقف تصدير الرق من الويدا ، ومن ناحية أخرى كانت لاجوس أضعف وأصغر قوة ، بحيث لا يمكنها وقف تجارة الرقيق ، لهذا إتضح لبيكروفت أنه من الواجب على بريطانيا التدخل لوقف تجارة الرقيق فى لاجوس ، دون إنفاق أموال كبيرة فى هذا المجال .

وكان يسود مملكة لاجوس فى ذلك الوقت نزاع حدث بين عضوين من الأسرة المالكة ، أى بين أكيتوى « Akitoye » وبين إبن شقيقه كوسوكو « Kosoko » ، وقد نجح إكيتوى فى تولى الحكم عام ١٨٤١ م ، ولكن فى عام ١٨٤٥ طرد بواسطة كوسوكو ومعه مؤيدوه من تجار العبيد البرازيليين الذين توقفت تجارتهم فى الويدا بواسطة دوريات الأسطول البريطانى ضد تجارة الرقيق ، وعلى هذا فقد كانوا حرصين على تنمية تجارتهم فى لاجوس . وفى البداية هرب أكيتوى إلى أبيوكوتا « Abeokuta » ، حيث كانت توجد هناك البعثات التبشيرية البريطانية منذ عام ١٨٤٤ م . وقد قام أهل أبيوكوتا بحماية أكيتوى من كوسوكو ، ولكن لم يكن الأبيوكوتيون أقوياء بدرجة كافية ، كى يساعدوا أكيتوى فى استرداد لاجوس ، عندئذ ذهب أكيتوى إلى باداجرى « Badagri » المدينة التى تتميز بأهمية استراتيجية لأنها تمثل قناة للإتصال بين أبيوكوتا والعالم الخارجى ، كما أنها تقع أيضاً بين دولتين يتجران فى الرقيق هما داهومى ولاجوس . وكان يوجد فى باداجرى عدد من التجار البريطانيين الذين سعوا إلى تأسيس تجارة شرعية ، وقد تمتع

أكيتوى بإمكانية الإتصال ببيكروفت الموجود آنذاك فى جزيرة فرناندوبو ، لأن أكيتوى يرغب فى استرداد مملكته ، ومن ناحية أخرى كان بيكروفت يرغب فى وقف تجارة الرقيق فى لاجوس ، وفى نفس الوقت أدرك كوسوكو الخطر الذى يتعرض له ، نتيجة للتحالف الذى تم بين أكيتوى وبيكروفت . فاضطر كوسوكو إلى إستمالة داهومى كى تقوم بهجوم على الأبيوكوتا .. هذا إلى جانب قيام كوسوكو بتحريض باداجرى كى تقوم بمظاهرة مسلحة ضد أكيتوى والبريطانيين . ولكن أكيتوى كان قد غادر من قبل جزيرة فرناندوبو ، وبخاصة بعد أن وعد بيكروفت أنه إذا استطاعت بريطانيا أن تسترد له لاجوس فإنه سيجعل تجارة الرقيق غير شرعية .

وفى عام ١٨٥١ م ، إستولى الأسطول البريطانى فى محاولته الثانية على لاجوس ، وهرب كوسوكو وتولى أكيتوى الحكم بدلا منه . وقد حافظ أكيتوى على الكلمة التى قطعها على نفسه والخاصة بالعمل على وقف تجارة الرقيق ، وبعد ذلك استقر التجار البريطانيون فى لاجوس كى يمارسوا التجارة المشروعة « Legitimate Trade » . وفى عام ١٨٥٣ م عين قنصل بريطانى فى لاجوس ليمثل مصالح البريطانيين ، وفى ذلك الوقت خلف دوسومو « Dosumu » والده عام ١٨٥٣ م ، وذلك لأن أكيتوى كان قد فشل فى وقف تجارة الرقيق ، بسبب قيام التجار البريطانيين بالإتجار فى هذه التجارة غير المشروعة . وقد نظر البريطانيون إلى كوسوكو وهو يتجر فى الرقيق مع أنه الحاكم الشرعى . وفى عام ١٨٥٤ م تمكن القنصل البريطانى فى لاجوس من عقد اتفاق مع كوسوكو ، الذى بمقتضاه يتنازل كوسوكو عن مطالبه فى لاجوس فى مقابل إعتراف حكومة بريطانيا به حاكماً على المقاطعات المجاورة لابالما « Palma » ، وليكى « Lekki » ، وكانت تجارة الرقيق لا تزال تمارس فى لاجوس . وفى عام ١٨٦١ م ، قررت بريطانيا ضم جزيرة لاجوس إلى التاج البريطانى ، وذلك لأن دوسومو كان عاجزا عن وقف تجارة الرقيق .

لجنة عام ١٨٦٥م

فى عام ١٨٦٣ م غزا الأشانتى المحمية البريطانية فى ساحل الذهب ، وكان السبب المباشر وراء ذلك الغزو يرجع إلى رفض الحاكم البريطانى ريتشارد باين « Richard Pine » إرجاع مهاجرى كوماسى « Kumasi » إلى حكم الأشانتى . فكان ريتشارد باين هذا ، يرى أن حكم الأشانتى حكماً غير عادل ، ومن الممكن القضاء عليه . ومع ذلك فلم يواجه ريتشارد باين الأشانتى بمقاومة عنيفة ، وبخاصة عندما قاموا بغزو المحمية البريطانية . ولكن بعد ذلك اقترح ريتشارد باين القيام بهجوم مضاد ضد الأشانتى ، ولكن حكومة بريطانيا رفضت هذه الفكرة ، خشية أن تهزم من جانب قبائل الأشانتى ، وخشية أن تزداد مسئولياتها فى منطقة غرب أفريقيا . وعلى هذا فلم تسمح بهذا الغزو . لذا تدهورت مكانة بريطانيا فى ساحل الذهب تدهوراً جلب عليها النكبات ، فلم تعد الشعوب الساحلية تعتقد بعد فى قوة بريطانيا فى الدفاع عنهم ، وبخاصة عندما بدأت جيوش الأشانتى المنتصرة فى الإغارة بقوة على مستعمراتها ، وأدت هذه الإغارات إلى عرقلة التجارة .

وترتب على عدم مواجهة غزو الأشانتى ، أن أدرك المسئولون فى بريطانيا أن بلادهم متورطة كثيراً فى الشئون السياسية بالنسبة لأقطار غرب أفريقيا ، لهذا قررت حكومة بريطانيا أن ترسل فى عام ١٨٦٤ م ، رسولا جديداً يدعى الكولونيل أورد « Colonel Ord » إلى منطقة ساحل الذهب ، كى يكتب تقريراً عن الإدارة فى أربع مستعمرات بريطانية ، وفى السنة التالية أختيرت لجنة من مجلس العموم « House of Common » لتقوم بدراسة تقرير الكولونيل أورد ، وبعد ذلك تقدم التوصيات الخاصة ، والملاحظات بمستقبل السياسة البريطانية فى غرب أفريقيا . وقد رأت هذه اللجنة أن بريطانيا ألقت بنفسها فى مشاكل كثيرة فى غرب أفريقيا ، وكان تبريرها لذلك يتمثل فى حمايتها لمصالحها التى كان من أهمها التجارة ، كما أوصت اللجنة كذلك بضرورة تخلى الحكومة البريطانية عن كل مستعمراتها

فى غرب أفريقيا ، باستثناء سيراليون . ومع ذلك فقد أدركت اللجنة أن هذه الإلتزامات البريطانية فى غرب أفريقيا ترجع إلى إهتمام الحكومة البريطانية بحماية التجار البريطانيين ، وكذلك حمايتها لبعض أقاليم أفريقية معينة . فكل هذا جعل من المستحيل على بريطانيا الإنسحاب من هذه المنطقة . ومن ناحية أخرى فإنه كان ينبغى على الحكومة البريطانية ، أن تكرس جهودها فى توحيد الإدارات فى ساحل الذهب ولاجوس وجامبيا تحت إدارة حاكم سيراليون ، وسبب ذلك يرجع إلى أن الحكومة البريطانية رفضت مد نفوذها إلى أقطار أفريقية أكثر من هذه الأقطار التى تخضع لسيادتها(٧٧) . وكانت الحكومة البريطانية قد طلبت من الأفريقيين الخاضعين لنفوذها أن يعدوا أنفسهم للحكم الذاتى ، وقد تبنت بنفسها هذه التوصيات .

ساحل الذهب

فى الفترة ما بين أعوام ١٨٦٥ ، ١٨٧٤ م

كانت أعظم النتائج السياسية البريطانية الجديدة توجد فى ساحل الذهب المحاطة بالحصون من كل جانب وبخاصة فى ديكسكوف « Dixcove » وأنومابو « Anomabu » وأكرا وأكرستيانزبورج « Christians-borg » وأوسو « Osu » وكانت هذه الحصون تمتد فى الداخل إلى مسافة خمسة أميال

---

(٧٧) من الملاحظ على السياسة البريطانية فى غرب أفريقيا فى هذه الفترة أنها كانت تتردد بين الإستيلاء على المستعمرات العديدة وبين الإكتفاء بالعدد القليل من هذه المستعمرات ، وكانت مبرراتها فى هذا الصدد أن إنشاء المستعمرات يتطلب إنفاق أموالا طائلة ، فى الوقت الذى لم تحصل فيه بريطانيا على عائد مادى وفير من هذه المستعمرات ، لهذا فضلت بريطانيا إرسال بعض المندوبين للقيام ببعض الدراسات التى تهدف منورائها تقييم السياسة البريطانية فى منطقة غرب أفريقيا ، حتى تتمكن بريطانيا بناءا على هذه الدراسات من اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تدعيم نفوذها فى هذه المنطقة ، وبالفعل نجحت بريطانيا فى بسط نفوذها فى منطقة غرب أفريقيا وبخاصة بعد أن سيرت حملة عسكرية لمحاربة قبيلة الأشانتى التى تعتبر من أقوى القوى الأفريقية والتى تصدت للوجود البريطانى فى هذه الفترة . وبهزيمة الأشانتى بسطت بريطانيا نفوذها على أجزاء كبيرة من غرب أفريقيا (المترجم) .

من قلعة ساحل الرأس . وقد بدأ رجال الفانتى الذين تعلموا فى أوربا فى إستمالة ملوك وشعوب الفانتى ، حتى يتمكنوا من تنظيم حكومة قوية ، يكون فى إمكانها تولى السلطة بعد إنسحاب بريطانيا . وقبل إتمام تكوين حكومة وإنشاء دستور إتحادى للفانتى ، فإن الموقف السياسى قد تغير بصورة جذرية فى ساحل الذهب ، لذلك بدأ الموظفون البريطانيون يفكرون مرة ثانية فى مغادرة هذا القطر .

وفى عام ١٨٦٧ م ، كان فى إمكان بريطانيا عقد معاهدة مع سكان الأراضى المنخفضة ، التى يوجد بها حصون هولندا ، الواقعة فى الشرق من المينا ، بحيث تستبدل بالحصون البريطانية الواقعة فى الغرب من ساحل الرأس « Cape Coast » ، وبذلك يصبح كل الساحل إبتداء من رأس الساحل وحتى كيتا تحت السيطرة البريطانية . ومن المحتمل أن يؤدى ذلك إلى زيادة الدخل القومى ، الذى يتحصل من الرسوم الجمركية المفروضة على التجارة ويؤدى ذلك بدوره إلى تقوية الإدارة البريطانية من الناحية المالية ، فتتمكن عندئذ الحكومة البريطانية من الاستغناء عن دافعى الضرائب من البريطانيين ، فى الوقت الذى ترغب فيه أقاليم الدنكيرا والواساو « Wassaw » من الإنتقال من تحت الحماية البريطانية ، المعادية للأشانتى ، إلى الحماية الهولندية المتحالفة مع الأشانتى لأن الهولنديين كانوا يزودون الأشانتى بالأسلحة وبخاصة عندما تعرضوا للغزو عام ١٨٦٣ م ، ولكن على الرغم من ذلك فقد رفض سكان كومندا « Komenda » السماح للهولنديين باحتلال الحصن البريطانى الموجود فى بلادهم ، ولم يكتف سكان الكومندا بذلك ، بل أنهم قاموا بمهاجمة سكان شعب المينا ، لأنهم كانوا خاضعين للنفوذ الهولندى . ومن المعروف أن هولندا كانت فى تحالف تقليدى مع الأشانتى . وقد اتفق ممثلون عن الوساو « Wassaw » والدنكيرا « Denkyira » والآسن « Assin » وعن معظم أقاليم الفانتى فى مانكسيم « Mankessim » على مساعدة الكومندا فى حربها ضد المينا . وفى عام ١٨٦٨ م قررت الأشانتى مساعدة المينا وذلك

باستئناف الحرب منذ عام ١٨٦٣ ضد بريطانيا التي لم يكن هناك معاهدة سلام معها . ولم تهاجم جيوش الأشانتي أقاليم الفانتي التي تقع تحت الحماية البريطانية بطريق مباشر ، ولكنها قامت بتحركات واسعة النطاق في ساحل العاج وتوجو.

وكان رد فعل هولندا على هذه التحرشات ، أن قررت التخلص من ساحل الذهب نهائياً . وفي عام ١٨٦٩ ، بدأ الهولنديون بالفعل في المفاوضات لأن بريطانيا قامت بالإستيلاء على حصونهم ، مع أن بريطانيا كانت على يقين من أن هولندا لها حق ثابت في المينا ، لأنها كانت قد استولت عليها من قبل ، وعندما طلب من الهولنديين عدم دفع قيمة إيجار الأرض الخاصة بقلعة المينا للأشانتي ، تذكر الهولنديون أنهم كانوا يدفعونها بصفة مستمرة للأشانتي ، وبخاصة عندما كانت الأشانتي تقدم للهولنديين تسهيلات تجارية ، ولم تكن الرغبة في عدم إيجارها للأشانتي هي رغبة كوفي كاريكاري Kofi Karikari ولا سكان المينا . وفي سبتمبر عام ١٨٧١ م ، عاد رسول بريطاني من كوماسي « Kumasi » ، ومعه الوثيقة التي تنازل فيها كوفي كاريكاري عن مطالب الأشانتي في المينا . ويبدو أن هذه الوثيقة لم تكن أصلية ، ومع ذلك فأنها كانت مقبولة من جانب بريطانيا وهولندا . وفي أبريل عام ١٨٧٢ إحتلت بريطانيا حصن المينا ، وحصون هولندية أخرى ، فانقطع بذلك إتصال الهولنديين بساحل الذهب ، الذي خضع لنفوذهم لما يقرب من ٣٠٠ سنة . ومن المرجح أن سكان المينا إنتقلوا إلى الإدارة الجديدة بهدوء ، وفي الواقع كانوا ينتظرون وصول جيش الأشانتي لكي يساعدهم على طرد البريطانيين من بلادهم .

وفي تلك الأثناء أسر الأشانتي جماعة المبشرين الألمان الموجودين في توجو وفضلت الإدارة البريطانية التفاوض مع الأشانتي بغرض إطلاق سراح المبشرين الألمان وبغرض الجلاء عن المينا ، بدلا من الدخول في حرب ، ودعت بريطانيا في الوقت نفسه إلى جمع شمل الفانتي تحت زعامة حكومة موحدة . وفي أكتوبر عام ١٨٧١ م وافق المجلس المنعقد في المانكسيم على دستور إتحاد

الفانتى الذى أصبح نافذ المفعول منذ نشوب الحرب بين الكومندا والمينا . وقد ذكر أن الغرض من الإتحاد هو إيجاد إدارة تأخذ على عاتقها توحيد الأقاليم الساحلية كى تهزم الأشانتى ، وتعمل على تحسين الوطن ، وذلك بتزويده بالطرق والمدارس وتنمية الزراعة والمصادر المعدنية . وكان على كل إقليم من الأقاليم البالغ عددها ثلاثة وثلاثين أن ترسل عضوين فى المجلس المركزى « The Central Assembly » على أساس أن يكون أحدهما شيخاً والآخر عضواً مثقفاً . وكان ملك أحد الأقاليم يختار رئيساً بحيث يتقاضى مرتباً شهرياً ، وكان هناك وكلاء للحكومة فى أقاليم الاتحاد الفيدرالى . ويخضع الجميع للسلطة التنفيذية المركزية الدائمة .

وكان دستور مانكسيم ، يعنى وجود مجموعة من الأفريقيين المثقفين ، الذين يحاولون توحيد الأفكار الأفريقية ، مع الأفكار الأوربية التقليدية الخاصة بالحكومة ،ومع ذلك فإن دستور مانكسيم قد أنجز على مضض من جانب السلطات البريطانية وكان الهدف منه هو تقديم الخدمات للأقاليم الساحلية فضلا عن الدفاع عنها ضد الأشانتى ، ولم يكن هذا الدستور ضد البريطانيين ورغم ذلك طلب واضعوا هذا الدستور تأييد الحكومة البريطانية له . هذا فضلا عن إسداء الحكومة البريطانية النصح والإرشاد ، حتى تكلل جهودهم بالنجاح . وبدلا من ذلك فقد أصابتهم صدمة قاسية تمثلت فى أن الموظفين البريطانيين كانوا غير راضين عن ذلك واعتبروا الإتحاد مؤامرة تحاك ضد الحكومة البريطانية ، لهذا ألقى الموظفون البريطانيون القبض على الأفراد الذين يقومون بتنفيذ هذا الإتحاد . وبعد ذلك أطلق سراح المساجين بناء على تعليمات من مكتب المستعمرات ، وقد أدى هذا التصرف السريع من جانب الموظفين البريطانيين إلى سوء العلاقات مع قادة الإتحاد .

وفى هذا الوقت كان هذا الاتحاد يمثل النور الخافت ، لأن الحكومة البريطانية لم تهتم به ، لأنها كانت مشغولة فى مسائل أخرى ، أولها : العمل على إستقرار شئون المينا ، ففى يناير عام ١٨٧٣ عبر جيش الأشانتى الرئيسى نهر برا « Pra River » ، وتقدم فى داخل المحمية البريطانية ، ولكن

هذا الجيش الأشانتي لم يستطع مواصلة زحفه بسبب تفشي مرض الدوسنتاريا والجدري بين صفوفه ، فقد منعه ذلك من الإستيلاء على كل الأقاليم الساحلية .

وفي النهاية ، أجبرت الحكومة البريطانية على العمل برأي باين عام ١٨٦٣ والذي جاء فيه أنه من الضروري التصدي للأشانتي ، وقال لكي يتم تحقيق ذلك ، لابد من غزو بلادهم بقوة عسكرية . وفي أكتوبر عام ١٨٧٣ م وصل إلى ساحل الذهب واحد من قادة الجنود البريطانيين يدعى الميجور جنرال السير جارنت وولسلي «Major General Sir Garnet Wolseley» وكان الهدف من مجيئه إلى ساحل الذهب ، أن يعمل كمدير وكقائد عام لقوة بريطانية قوامها ٢٥٠٠ جندي بريطاني ، وعدد كبير من القوات الأفريقية المساعدة « African Auxiliaries » ، وكانت هذه القوات قد أعدت بعناية ، وفي هذا الوقت كان وولسلي مستعداً للتقدم ، وكان على الجيش الأشانتي التقهقر أمام قوات وولسلي عبر نهر برا ، ودارت المعارك بين قوات وولسلي من ناحية وقوات الأشانتي من ناحية أخرى في الفترة ما بين ٣١ يناير و ٤ من فبراير عام ١٨٧٤ ، وقد حاربت الأشانتي في هذه المعركة بضراوة ولكن لم يكن في مقدور جيشها الصمود أمام الجيش البريطاني المسلح بالأسلحة المتطورة . وفي ٥ فبراير من نفس العام دخل وولسلي « كوماسي » عاصمة الأشانتي ، وهرب قائد الأشانتي والقادة الآخرين ، ورغم ذلك لم يوافق الطرفان على توقيع معاهدة سلام ، مع أن قوات وولسلي لم تكن مستعدة لحرب بعيدة المدى ، وبعد إشعال النيران في المدينة ، بدأ البريطانيون في الإنسحاب إلى الساحل . وعند هذا الحد وصل مبعوثون من قبل كوفي كاريكاري ، وقابل هذا الوفد وولسلي عند بلدة فومينا « Fomena » ، وفي هذه المقابلة إتفق الطرفان على شروط الصلح التي كتبت فيما بعد ، وكان من أهم شروط هذه المعاهدة قيام الأشانتي بدفع مبلغ وقدره ٥٠,٠٠٠ قطعة من الذهب كتعويض لبريطانيا (أي ما يعادل ٢٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني أو ٨٠٠,٠٠٠ دولار) ، وينبغي على الأشانتي أيضاً أن تتخلى عن مطالبها

الخاصة فى السيادة على الدنكيرا والأسين « Assin » ، والأكيم « Akim » والأدانسى « Adansi » والمينا ، وينبغى عليها كذلك أن تتعهد بالمحافظة على كوماسى « Kumasi » مفتوحة أمام تجار الساحل ، وأن تتعهد الأشانتى أيضاً بإلغاء ممارسة القرابين البشرية .

وفى زمن ماكلين كانت مسئولية بريطانيا فى الدفاع وإدارة الشئون الداخلية للأقاليم الساحلية فى غرب أفريقيا متزايدة ، بل وغير شرعية ، وفى عام ١٨٦٥ م ، ذكرت اللجنة الخاصة بتقرير ماكلين ، أنه فى الإمكان التحول من هذه الحالة غير المرضية إلى حالة أفضل ، وذلك بانسحاب بريطانيا من ساحل الذهب ، ولكن الأحداث التى حدثت فى الفترة ما بين عام ١٨٦٧ وعام ١٨٧٤ م ، لم توضح لنا أخطار السياسة البريطانية تجاه ساحل الذهب ، واقترحوا حلاً وسطا المشاكل البريطانية . ويعنى انتقال الحصون الهولندية السابقة إلى بريطانيا أنه سيكون فى مقدورها زيادة دخلها المحلى ، بدرجة كبيرة بحيث تتمكن من الدفاع عن الأقاليم الخاضعة لنفوذها ، كما يكون فى إمكانها تزويد هذه الحصون ببعض المزايا التى ترغب فى الحصول عليها . وإلى جانب رفض بريطانيا الإعتراف بتحالف الفانتى « Fante Confederation » فإنها منعت الأقاليم الأخرى من إقامة أى تنظيم يهدف إلى رفع مستواهم فى كافة المجالات . ولكن رغم ذلك فلم تعن هزيمة بريطانيا للأشانتى السيطرة فقط على التجارة (وكذلك الدخل) ولكن تعنى أيضاً قبول بريطانيا الوقوف مباشرة أمام تهديد الأشانتى للسيادة البريطانية ، وذلك تمهيداً للمحافظة على السلام .

ولقد تغير التفكير فى بريطانيا فى المسائل الإستعمارية فى الفترة ما بين أعوام ١٨٦٥ ، ١٨٧٤ م . فبعد عام من هذا التاريخ تولى دذرائيلى Disraeli منصبه كرئيس لحكومة المحافظين التى كانت أقل التزاماً من الحكومات السابقة عنها فى القرن التاسع عشر فيما يتصل بنفقات المستعمرات البريطانية التى لا يمكن لبريطانيا التخلى عنها . وفى يوليو عام ١٨٧٤ م قررت حكومة

دذرائيلي ضم الأقاليم الموضوعة تحت الحماية البريطانية إلى لاجوس ثم توحدت بعد ذلك وكونت مستعمرة جديدة في سيراليون .

ولم ترحب شعوب ساحل الذهب بهذا القرار ، وبخاصة من جانب هؤلاء الرجال الذين أسسوا إتحاد الفانتي ، والذين لم يستطيعوا الرجوع إلى الوثائق التي صدرت في الفترة ما بين عامي ١٨٤٤ ، ١٨٤٥ م والتي أصبحت في طي النسيان ، كما أن بريطانيا كانت تتعامل مع أقاليمهم باستبداد ، ويمكن التحدث هنا عن بريطانيا من زاويتين أولهما : أن التاج البريطاني لم يطالب بأية حقوق في المستعمرة الجديدة ، لأنها كانت مهزومة . وثانياً : أنه كان في إمكان بريطانيا أن تحل المشاكل التي نتجت عن هزيمة هذه الأقاليم ، ولكن كان في الإمكان بالنسبة لها العمل على نمو العلاقات بشكل مرضي مع سكان ساحل الذهب وذلك بواسطة إتحاد السكان مع بعضهم ، أو بواسطة إشراكهم في الدفاع الشرعي ، الذي تكفلت به الحكومة البريطانية من قبل . وقد تورطت بريطانيا بشكل كبير في الأحداث التي وقعت في ساحل الذهب في الفترة ما بين أعوام ١٨٦٧ ، ١٨٧٤ م بحيث لم يكن هناك أي إحتمال لجلاء بريطانيا عن هذه المستعمرة .

الفصل العاشر

الثورة الإسلامية والتطورات السياسية فى الداخل
فى الفترة ما بين أعوام ١٧٧٠ ، ١٨٩٠ م

بداية الثورة الإسلامية :

فى حوالى منتصف القرن الثامن الميلادى انتشرت العقيدة الإسلامية انتشاراً واسعاً فى السودان الأوسط والغربى ، وقد ظهر لهذه العقيدة أتباع فى بعض أجزاء من غينيا . وعلى سبيل المثال ، كان يوجد أقلية من المسلمين لها أهميتها فى كوماسى « Kumasi » عاصمة الأشانتى ، وعلى وجه العموم فإن السكان فى غرب أفريقيا كانوا يعتنقون العقيدة الإسلامية بصورة سطحية . وفى أغلب الظن كان المسلمون يمثلون قلة من السكان فى هـذه المنطقة فوجودهم فى المدن أكثر من وجودهم فى القرى والريف . وكان من أهم الطوائف التى تدين بالعقيدة الإسلامية فى غرب أفريقيا الملوك ورجال البلاط والطوائف التجارية(٧٨) . فقد انتشر الإسلام فى الواقع على نطاق واسع من خلال نشاط تجار المسافات الطويلة المحترفين مثل تجار الديولا « Dyula » والهوسا . ونتيجة لذلك فقد تحول القليل من ملوك السودان الغربى إلى العقيدة الإسلامية وبذلك يكونون قد تورطوا فى كيفية التوفيق بين واجباتهم كمسلمين وبين التزاماتهم كرؤساء تقليديين يحكمون مجتمعات وثنية ، فإذا لم يكونوا أقوياء ناجحين فى عملهم فإن خلعهم من المحتمل أن يكون سهلا ميسوراً . ومن المحتمل

---

(٧٨) لقد لعب التجار الدور الأول فى هذا النشاط السلمى فى نشر الدعوة الإسلامية فى غرب أفريقيا ، وشجعهم على ذلك الطرق التجارية التى تربط مدن الشمال الأفريقى بمدن الغرب الأفريقى ، بل وكانت تصل هذه الطرق إلى قلب القارة (المترجم) .

أيضاً أن يتخلوا عن العقيدة الإسلامية ليحتفظوا بمراكزهم كملوك، حتى يتمكنوا من تأدية واجباتهم نحو مجتمعاتهم التي ينتمون إليها . فكان من المفروض على هؤلاء الملوك معايشة شعوبهم وأتباع أسلافهم ، كما كان من الواجب عليهم تقديم القرابين والتضحيات إلى هؤلاء الأسلاف وإلى آلهتهم . . وهكذا . وعلى وجه اليقين فإن إسلامهم لا يعدوا أن يكون إسلاماً ظاهرياً، ومن الملاحظ على سبيل المثال ، أن إمبراطورية مالى كانت قد إنهارت عندما أحاطت بها مجموعات أخرى عديدة من الأجناس ، التي اتخذت طريقها إلى ممالك البامبارا الصغيرة ، الواقعة فى سيجو « Segu » والكارتا « Kaarta » التي كانت تضم فقط رعايا من الماندى ، وأصبحت ملامح مملكة الوثنيين فى الماندى تمثل القوة ، وكان المسلمون المعتدلون يعيشون فى تمبكتو وجين « Jenne » ، وأصبحت كلمة بامبارا « Bambara » مساوية لكلمة (ماندى —وثنى) . ومن المحتمل فقط أن تكون البرنو « Bornu » بعد أدريس ألوما « Alawma » قد عملت بالقانون الإسلامى ، وتحدت بذلك القوانين والعادات الوثنية التقليدية على أى مستوى فى المملكة الأم .

وفى خلال القرن الثامن عشر ، بدأت الثورة فى مناطق شاسعة من السودان (الغربى) وأصبح الإسلام العقيدة المألوفة للرجال والنساء ، وبدأت دول بأكملها تحكم وفقاً لقواعده . وفى القرن التالى تقدم الإسلام أيضاً تقدماً ملموساً فى بعض أجزاء من الأراضى الساحلية .

وكانت هذه الثورة الإسلامية قد بدأت فى أقصى الغرب فوصل الإسلام إلى غرب أفريقيا ، وكانت فى أول أمرها قد اعتنقها الملوك الزنوج الذين كانوا يحكمون التكرور ، ويرجع الفضل فى ذلك إلى المرابطين وبخاصة ما قاموا به فى الفترة الأخيرة من القرن الحادى عشر ، فقد شجعوا على إنتشار الإسلام فى السودان الغربى ، بل وزودوا بلاد السودان الغربى بجسر من الشعوب الإسلامية ، التى تربط هذا الجزء من غرب أفريقيا بالممالك الإسلامية الواقعة فى شمال غرب أفريقيا . وقد قوى هذا الجسر بعد القرن الخامس عشر ،

وكان بربر سنهاجا ، الذين كونوا المرابطين قد هزموا على أيدى القبائل العربية بحيث أصبح سكان الصحراء الغربية عرباً مسلمين . وعندئذ ، وفى بداية القرن السادس عشر الميلادى ، قام القادريون « Qadiriyya »(٧٩) ، (أى جماعة الأخوة) بتطوير الحركة الصوفية فى الإسلام « Sufism » التى كان لها نفوذ قوى فى الشمال الغربى من أفريقيا . وقد انتشرت هذه الحركة عن طريق الصحراء الكبرى وتوغلت فى داخل معظم بلاد السودان الغربى .

وكان هؤلاء الأخوة المسلمون (من الصوفية) يكونون جماعات من الأتباع يتدربون على كيفية نشر المبادىء الصحيحة للعقيدة الإسلامية التى أسسها (النبى محمد صلى الله عليه وسلم) . وكانت هذه الجماعات لها أهمية خاصة فى الديانة الإسلامية التى لم تكن تهتم كثيراً بنظام الكهنوت التقليدى . واستقر القادريون فى المدن يجمعهم السلام والأمن وامتد ذلك على طول طرق التجارة التابعة للسودان الغربى . وكان من النتائج التى ترتبت على ذلك إنتشار مدارس القرآن الكريم . وذلك بهدف تطوير وتنظيم نشر العقيدة الإسلامية فى معظم بلاد السودان الغربى ، وكان الهدف من ذلك تحويل كل الشعوب إلى الحياة الإسلامية ، وفى القرن الثامن عشر ، طور شعب التكولور Tukolor الطبقة الكهنوتية الهامة التى تعرف باسم توروودبى « Torodbe » . كما كانت التيجانية هى الجماعة الثانية التى عرفت باسم « Tariqa Eltijaniyya »

---

(٧٩) من الطرق التى تم إحياؤها الطريقة القادرية التى تأسست فى القرن الثانى عشر على يد عبد القادر الجيلانى ، وكان من أشد أولياء المسلمين وأعظمهم هيبة ، ودخلت القادرية أفريقيا الغربية فى القرن الخامس عشر على يد مهاجرين من توات واتخذوا من ولاته أول مركز لطريقتهم . وفى مستهل القرن التاسع عشر اندفعت القادرية فى طريق النهضة الكبرى ، وانتشر الفقهاء والمريدون من السنغال إلى النيجر ، وأنشئت المراكز لبث الدعوة فى مختلف الجهات ونظمت البعوث إلى الأزهر وتونس وطرابلس والقيروان .

١ — أنظر كتاب : الإسلام والثقافة العربية فى أفريقيا ، الجزء الأول ، للدكتور حسن محمود ، صفحة ٦٣ .

والتي لعبت دوراً هاماً فى غرب أفريقيا . وكانت التيجانية قد تأسست فى مراكش عام ١٧٨١م.أما ميولها فإنها كانت عسكرية تحاول أن تنشر العقيدة الإسلامية بالقوة . وفى منتصف القرن التاسع عشر ، إنتشر نفوذها بسرعة على طول الطرق التى كانت قد أعدت من قبل بأيدى القادرية .

وقد نجحت الثورة بواسطة التورودبى « Torodbe » الذين كانوا قد حققوا نجاحاً سياسياً فى منطقة الفوتا . وفى السبعينيات من القرن الثامن عشر ، وبعد نصف قرن من القتال نجحت التورودبى فى وضع حكام روحانيين مع الأئمة المسلمين « Muslim almamis » ومع الملوك الكهنة الذين حكموا كوكلاء على الأرض تلبية لإرادة الله ، ولهذا السبب طالبوا بالإخلاص المطلق فى كل الأعمال الروحية والسياسية الخاصة برعاياهم . وقد ثبت أنه من المستحيل ممارسة الجانب النظرى فى الدولة ، ولكن كان للتجارب نتائج هامة وواسعة عادت على الناس بالفضل ، وكان الكم الأكبر من الناس يتبع الفولانيين ، ويمكن مراجعة التوسع الذى حدث فيما بعد (فى الفصل الثالث) ، وكان للتورودبى التابعين للفوتاجالون علاقات هامة فى كل مكان من السودان الأوسط والغربى .

إمبراطورية الفولانى فى السوكوتوو والجواندو « Gwandu » :

استقر الفولانانيون فى أرض الهوسا مدة أربعة قرون ، وإلى جانبهم عاش الرعاة الوثنيون ، هذا فضلا عن وجود مسلمين فولانيين فى المدن ، وورث الملامس « Mallams » التقاليد العلمية للمجتمعات الإسلامية المتحضرة فى حوض النيجر خلال فترة الإزدهار لإمبراطوريتى مالى والصنغى . وهكذا أصبح الملامس قادة المجتمعات الإسلامية فى أقاليم الهوسا . وقد تغيرت العلاقات مع ملوك الهوسا بسبب مراحل التطور المختلفة التى حدثت بعد ذلك بسبب ارتباطهم بالإسلام ، وكانت هناك مخاطرة رئيسية نتيجة للتوتر الذى حدث بسبب اعتناق الملامس وحكوماتهم وملوكهم للعقيدة الوثنية .

وفى عام ١٧٧٥ م ، ظهر رجل دين من الفولانيين فى منطقة الجوبير يدعى عثمان دان فوديو « Usman Dan Fopio » وكان عثمان هذا قد تأثر بثورة التورودبى التى حدثت فى أرض الفولانيين وحول الفوتاجالون ، وكان عثمان قد بدأ يخبر الناس بقوله أن إسلام ملوك الهوسا وشعوبهم لم يكن الإسلام الحقيقى ، وأنه فى حاجة ماسة إلى الإصلاح حتى يمكن إدخال ممالك الهوسا فى نهج الخط الإسلامى الصحيح . وعندما بدأ عثمان فوديو فى إحراز التقدم الكبير إعترف ملوك الجوبير فى النهاية بتعاليمه ، وكان هذا تحدياً مباشراً لأسلوب حكومتهم التقليدى وقوتها . وقد تطورت الفجوة التى بدأت منذ عام ١٧٩٥ م ، وما بعده ، وقادت الملوك إلى اتخاذ إجراءات كان الهدف منها محاولة كبح نمو حركة عثمان فوديو ، ولكن كانت النتيجة تحويل هذه الحركة الواسعة النطاق من الإصلاح إلى العصيان . وفى عام ١٨٠٤ ، هرب عثمان فوديو من الجوبير وأعلن الجهاد (الحرب المقدسة) ضد ملوك الهوسا .

وعلى الرغم من كثرة جماعة مسلمى الفولانى ، إلا أنها قوبلت بالمصاعب والأخطار من الأوضاع القائمة فى دول الهوسا . وهناك أيضاً أعداد كبيرة من الفولانيين الوثنيين رعاة الماشية ، الذين كانت لهم حقوق قليلة فى أقاليم الهوسا ، ومع ذلك فقد تعرضوا لدفع الضرائب والإستغلال من جانب حكامهم . لذا رأى المزارعون القرويون من بين سكان الهوسا فى الجهاد وسيلة يتخلصون بها من دفع الضرائب الجائرة . وكان ملك الجوبير قد فشل فى القضاء على حركة عثمان فوديو ، وبخاصة فى مراحلها الأولى مما أدى إلى إندلاع ثورة كبيرة منظمة ضد ملوك الهوسا وضد الأرستقراطيين فى كل مكان فى البلاد ، وبعد ذلك لم يتمكن عثمان فوديو من العمل ضد الثورة ، وفى عام ١٨٩٠ م ، خضعت كل أقاليم الهوسا إلى السيطرة الفولانية .

وكان عثمان دان فوديو(٨٠) علامة ورجل دين ، لهذا لم يهتم بوجه عام بالسياسة العملية ، فاضطره ذلك وبطريقة مباشرة إلى ترك الجهاد ، بل وتخلى عن حكم الإمبراطورية إلى إبنه محمد بللو « Bello » ، وأخيه عبد الله . وكان بللو قد إتخذ الجزء الشرقي من الإمبراطورية مقراً له ، بحيث شيد به عاصمة جديدة في سوكوتو أي في منطقة الحدود الواقعة بين الجوبير وكاتسينا والزمفارا ، وكان عثمان فوديو قد إتخذ مراكز قيادته أثناء فترة الجهاد في هذه المناطق ، وكان عبد الله قد استقر في جواندو التي تقع على بعد أميال قليلة من الغرب من كيبي « Kebbi » والذي حكم النصف الغربي منها . وعاش عثمان فوديو في سوكوتو حتى مات عام ١٨١٧ م ، ومن بعده انتقل محمد بللو وخلفاؤه إلى سوكوتو ، ونجح في تنصيب نفسه أميراً للمؤمنين (بالعربية) أو ما يعرف باسم ساركن « Sarkin » (بلغة الهوسا) ، أي أنه يعرف على سبيل المثال « بالقائد الأمين » وكان هذا المنصب قد أعلنه عثمان عندما أعلن جهاده . وأصبحت أقاليم الهوسا القديمة إمارات تحت حكم السوكوتو بحيث يحكمها الجواندو الفولانيون الذين أعلنوا عصيانهم لعثمان ، وكان هؤلاء الحكام الذين تولوا حكم أقاليم الهوسا يحصلون على منح من سكوتوأو الجواندو من هنا ظلوا مخلصين لمحمد بللو .

وإلى حد كبير كانت إدارات الإمارات هي نفس إدارات الهوسا القديمة غير أنها أصبحت الآن قابلة للتجديد والإصلاح ، ومنذ حوالي خمسين سنة ،

---

(٨٠) ينتسب عثمان دان فوديو إلى الشعب الفولاني الذي خرج من وطنه في منطقة السنغال . وكان عثمان قد ولد في قرية بإمارة الجوبير عام ١١٦٩ هـ ، وكان بيته بيت علم وفتوى ، فقد أسلم أجداده منذ زمن بعيد ، وتفقه أبوه في الدين واشتغل بالعلم ، وتلقى فوديو دروسه الأولى على يد أبيه محمد فوديو وجدته رقية وأمه حواء . ولما كبر عثمان دان فوديو زار بلاد الحجاز وهناك زار مكة في الوقت الذي إنتشرت فيه الحركة الوهابية ، وخالط عثمان دعاة الوهابيين واستمع إليهم . فايقظت في نفسه الرغبة الملحة في أن يحارب البدع في بلاده كما حاربها الوهابيون في بلادهم .

(أنظر كتاب : الإسلام والثقافة العربية في أفريقيا ، ص ص ٢٥٨ ، ٢٥٩) .

كان سكان أقاليم الهوسا خاضعين لهيمنة حقيقية من جانب سكوتو والجواندو ، وكان الهدف من ذلك ليس الحصول على الجزية الكافية المتواصلة فقط ، ولكن كان الغرض من ذلك وضع نظام موحد وعادل لجباية الضرائب ، وأيضاً بهدف وضع قانون منظم تحكم به الإمبراطورية . وقد أفادت هذه الإجراءات والمعارك ممالك الهوسا ، وبخاصة في مجال الصناعة والتجارة ، التي لم تزدهر من قبل . ويؤيد ذلك وجود أسواق مدن الهوسا التي كانت تأتي إليها التجارة عبر الصحراء ومن النصف الشرقي لأفريقيا الغربية ، وكان كل من محمد بللو وعبد الله ، وعثمان ، يهدفون من وراء ذلك الجهاد إلى تأسيس ونشر مبادىء العقيدة الإسلامية ، ونشر الأخلاق وتأسيس حكومة وقيادة ، فكانوا رجال علم ومعرفة ، مما أدى إلى نهضة كبيرة في المعارف والآداب التي محلت باللغة العربية ، وامتدت إلى اللغات الأخرى ، وكان كل عضو من أسرة عثمان فوديو مسئولا عن حوالى مائة عمل أدبي يتمثل في المقالات التي تتعلق بالعقيدة والأخلاق والحكومة ، ومواضيع أخرى كثيرة ، وكان جزء كبير من هذه المقالات تطلبته الحاجة إلى إيجاد معتقدات ومبادىء وقوانين إسلامية أفضل من القوانين السائدة في هذه البلاد . ولكي تنتشر بين السكان الوثنيين ، ولكي يستخدمها أتباع عثمان فوديو في حل المشاكل التي من المحتمل أن تظهر نتيجة إنتشار الحضارة الإسلامية والقانون الإسلامي بين السكان .

وقد كان هناك إهتمام بالمظهر الأدبي ، الذي كان الهدف منه تبرير جهاد الشعب الفولاني ، الذي يعيش في البرنو ضد الأقاليم الوثنية ، ولم يتوقف الجهاد الإسلامي عند حدود أرض الهوسا بل تعداها إلى مناطق أخرى . وقد تعرضت البرنو للغزو في عام ١٨٠٨ م وسبب ذلك يرجع إلى أن المبادىء القديمة المادية منها والأخلاقية عند ممالك غرب أفريقيا القديمة كانت عاجزة عن الوقوف أمام الغزو الفولاني ، ومع ذلك فلم تتوحد البرنو مع إمبراطورية الفولاني والسبب الجوهري في هذا يرجع إلى قيادة أحد شيوخ المسلمين وهو محمد الكانمي « Kanimi » الذي نادى بالجهاد من جديد لأن الشيوخ

الفولانيين لم يطبقوا مبادىء الشريعة الإسلامية . وفى عام١٨١٢م صد محمد الكانمى الغزاة ، وفى الإثنتى عشرة سنة التالية شغل الكانمى نفسه بالمجادلة مع محمد بللو ، وذلك عن طريق الرسائل ، وكان الكانمى قد أسس سلطته خارج البرنو والكانم بحيث أحلت محل نظام السيفاوا والميس العقيمين نظاماً إسلامياً متكاملا ، هذا النظام الذى تأسس بواسطة الفولانيين فى أرض الهوسا ، وبقى الميس كحكام إسميين حتى عام ١٨٤٦م ، بل وحاولوا فى ذاك الوقت إعلان التمرد والعصيان ضد إبن الكانمى وتابعه عمر الذى كان يحكم فى الواقع فى ذلك الوقت حكماً إسمياً ، لأنه لم يكن كانمى ، بل كان شيخاً فقط .

وقد هزم المتمردون فى البرنو بسبب النجاح الذى حققه الفولانيين فى الجنوب الشرقى ، أى فيما يعرف فى الوقت الحاضر بشمال الكاميرون ، حيث كانت توجد المستعمرة الكبيرة للفولانيين. وفى عام ١٨٤٠ كان تحت النفوذ المحلى للفولانيين أعظم وأغنى منطقة نفوذ فولانية ، تمثلت فى إمارة أداماوا « Adamawa » ، التى سميت باسم مؤسسها . وإلى الجنوب من أقاليم الهوسا القديمة وجدت مملكة أبوجا « Abuja » الجديدة التى أنشئت بواسطة ملك الهوسا والأرستقراطيين الذين طردوا من الزاريا « Zaria » على أيدى الفولانيين ، وكانت الشعوب الوثنية عرضة للهجوم المتواصل ، وقد أجبر الكثير من السكان الوثنين أن يصبحوا عبيداً يدفعون الجزية فى الإمارات الجديدة ، وكان للفولانيين فى النوب القدرة على التدخل بفاعلية حاسمة فى الحرب الأهلية الدائرة بين فرعين من فروع الأسرة المالكة . وكانت نتيجة ذلك أن وضعت المملكة عام ١٨٥٠م تحت نفوذهم ، كما امتد نفوذهم إلى الجنوب الغربى . وكان هناك فرصة ملائمة أمام الفولانيين كى يوسعوا حكمهم بعد إنهيار إمبراطورية الأيو ، وتعتبر هذه نقطة مناسبة نترك عندها الثورة الإسلامية لكى نتتبع التطورات السياسية فى جنوب نيجيريا .

التطورات السياسية فى جنوب نيجيريا

كان الآلافانس « Alala Fans » فى الأيو مختلفون عن ملوك الأشانتى والداهومى ، لهذا لم ينجحوا فى السيطرة على الحكومة حتى يحققوا لإمبراطوريتهم السلطان القوى . ومن المحتمل أن الألافانس إعتقدوا بأنهم منحدرون من أودودوا « Oduduwa » واعتمدوا على ولاء ملوك اليوروبا التابعين لهم . وهكذا ، وفى ظل الحكومة الإمبراطورية توسعوا أساساً على حساب الإيو ، واعتمدوا فى ذلك على التعاون مع الشيوخ التقليديين ، ويمكن الرجوع إلى ذلك (فى الفصل السابع) . ولم تكن فترة حكم الإيو فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر فترة ملائمة لنمو تجارة الساحل فقد أصبحت مجتمعات اليوروبا الجنوبية غنية ، وكانوا يرغبون فى الاستقلال بأنفسهم من تحت سيطرة الأيو « Oyo » القاطنين فى أقصى الشمال والذين كانون يتميزون بالخشونة رغم عدم جديتهم فى الحكم .

وقد حدث تمرد ضد الألافانس التابعين للأيو فى حوالى عام ١٨١٧ ، وقام بهذا التمرد القائد العام فى جيش الأيو ، الذى يدعى أفونجا « Afonja » وكان أفونجا هذا قد استغل مركزه القوى ، هذا إلى جانب مساعدة الفولانيين له فى القضاء على الألافانس . ومع ذلك فإنه كان مخطئاً لأنه طعن بسرعة من جانب الفولانيين وأصبحت مدينته إلورين « Ilorin » عاصمة للدولة الفولانية الجديدة . وفى ذلك الوقت كانت كل أراضى اليوروبا الشمالية مفتوحة أمام الضغوط الفولانية بحيث تحولت إلى الإسلام . وعندما حل عام ١٨٣٥ هزم الآلافين أولوو « Alafin-Oluewu » وقتل فى المعركة ، وهجرت عاصمته وأجبر سكانها على اللجوء إلى الجنوب . ومن بعده أسس خلفه مدينة أيو الحديدة « anew Oyo » . وكان من المحتمل تجنب هذه الكارثة العنيفة لو أيدت اليوروبا الأيو ضد الفولانيين ، ولكن سكان اليوروبا لم يكونوا فى مركز يسمح لهم بالقيام بهذا العمل لأنهم كانوا مشغولين بحروب عائلية مريرة .

وكانت الحرب قد بدأت عام ١٨٢١ بين الأوو « Owu » والأيف «Ife» وقد أيدت الأجبو « Ijebu » والأيو اللاجئين من الغزو الفولانى . وكانت مدينة الأوو « Owu » قد دمرت بسبب هذه الحرب بل وطرد سكانها إلى الغرب ، فى داخل بلاد الأجبا « Egba » وتعرض هؤلاء السكان للسلب من جانب الجيوش التى عمل أفرادها على قطع الطرق ، وقد باع أفراد هذه الجيوش أسراهم فى السوق المزدهرة المجاورة لموانى لاجوس والباداجرى : وفى عام ١٨٢٩ م إستقر كثير من غزاة أراضى الأجبا « Egba-Land » ، عند معسكرهم الحربى فى إيبادان « Ibadan » التى تطورت منها مدن اليوروبا الكبيرة ، ومن ناحية أخرى كانت جماعات كثيرة من الأجبا قد تجمعت مع بقايا شعب الأوو ، واتحدوا معاً من أجل الدفاع المشترك عن مستعمرة أخرى كبيرة هى مستعمرة الإبيوكوتا . وكان رجال الأيو يتحكمون فى مجلس أيبادان « Ibadan » ، فأصبح من الممكن عقد إتفاقية مع الأيو الجديدة « New Oyo » والتى بها تصبح إيبادان مسئولة عن صد تقدم الفولانيين .

وفى بداية الأربعينيات من القرن التاسع عشر ، وقعت هذه النهاية بسبب القوة الكبيرة لإيبادان التى تسببت فى متاعب كثيرة . وكانت إيبادان فى الواقع ترغب فى أن تحل محل الأيو كمركز لإمبراطورية اليوروبا ، ولكن مدن اليوروبا الأخرى ، استنكرت هذا الفعل من جانب إيبادان ، وكان من أهم هذه المدن مدينة إيجاى « Ijaye » الرئيسة . وبعد إندلاع الحرب بين مدن اليوروبا والفولانيين ، طلبت إيبادان المساعدة من فولانى الألورين ، وأدى ذلك إلى زيادة المنافسة السياسية والتجارية ، وذلك بسبب السيطرة على طرق التجارة التى تتجه من الجنوب إلى الساحل من خلال أراضى إيبادان والأبيوكوتا والأيجبو والأجبا

وفى الخمسينيات من القرن التاسع عشر ، أصبح الخلاف حاداً بين زعماء اليوروبا بحيث ظهر تساؤل هام عما إذا كانوا يستطيعون أن يحققوا

الانسجام فيما بينهم بمجهوداتهم الذاتية؟ والإجابة على ذلك فإن موقفهم سيكون صعباً ، ففى الشرق توجد دولة داهومى العسكرية التى هاجمت الأبيوكوتا عام ١٨٥١ م ، وبعد ذلك قامت بتهديد مستمر لبلاد اليوروبا . كما كبحت جماح تقدم الفولانيين السياسى والعسكرى ، واستمر الإسلام على إتصال بمجتمع اليوروبا التقليدى . ودخلت الأبيوكوتا إلى هذا الميدان بعقلية جديدة ، وربما بحلول سياسة للمشكلات التى واجهت هذا المجتمع ، وكانت هذه الحلول تكمن فى الديانة المسيحية والتعليم الغربى الذى تخلى عنه الأفريقيون المحررون فى سيراليون ، وكذلك المبشرون الأوربيون . وفى نهاية الأمر ظهر عامل سياسى خارجى فى هذا الميدان ، تمثل هذا العامل فى إستقرار البريطانيين فى لاجوس عام ١٨٥١ (٨١) .

وتلاشت السلطة فى أرض اليوروبا بسبب الضغوط التى تعرضت لها من جانب الشعب الفولانى ، وذلك يرجع إلى تحويل التجارة من الساحل إلى الشرق . وفى القرن الثامن عشر ، تحولت التجارة إلى الوارى « Warri » وإلى قرى الإيجو « Ijo » الصغيرة ، التى يعمل أهلها بصيد الأسماك والتى تقع عند مصبات أنهار الزيت ، ومن بين هذه القرى أيضاً قرية الإيفاك Efik التابعة للكالابار القديمة « Old Calabar » ، وفى هذا الوقت تطورت التنظيمات السياسية الحديدة الخاصة بممارسة التجارة والعمل على نموها ، بدافع طلب الأوربيين والإقبال على هذه التجارة . ففى البداية كان المطلب الأوربى يتمثل فى الحصول على العبيد ، وبعد ذلك استغلوا زيت النخيل ، ولم يكن جميع العبيد الذين يأتى بهم تجار الأيبو « Ibo » من الأراضى الداخليه يصدرون للخارج فكان التجار الأفريقيون يحتفظون بعدد كبير من العبيد وعائلاتهم ، ليستخدمونهم فى النقل والدفاع والأعمال العامة . وكانت

---

(٨١) إنتهزت بريطانيا فرصة نشوب صراع بين الحكام الأفريقيين فى معظم أنحاء منطقة غرب أفريقيا ، وقامت بتوطين أبنائها فى لاجوس واعتبر هذا العمل من جانب بريطانيا عملا غير شرعى بل عمل إستعمارى (المترجم) .

الجمعيات التي تشرف على هؤلاء العبيد تعرف بالبيوت « Houses » منها البيوت الكبيرة والصغيرة . وكثيراً ما كان البيت الصغير يضم آلافاً من الأشخاص . وقد زاد عدد هذه البيوت في منتصف القرن التاسع عشر . أما أهم هذه البيوت فهو بيت كاليبار القديم ، الذي كان صاحبه يمتلك أربعمائة زورق .

وكان رؤساء البيوت يلتقون معاً ليضعوا حداً للنزاع فيما بينهم ، ويتولى رئاسة إجتماعهم إما ملك واري « Warri » ، أو ملك الكاليبار الجديدة أو ملك البوني « Bonny » ، وفي العادة كان رئيس الإجتماع يمثل البيت القوي ، وقد تمكن هؤلاء من إمتلاك القوة الإقتصادية والسلطة السياسية ، وبهذا ازدادت إمكاناتهم ؛ ومن هنا لم يكن الوضع الاجتماعي التقليدي لهؤلاء العبيد محدداً . فالإنسان الذي بدأ حياته عبداً أصبح مقبولا كرئيس لأحد هذه البيوت ، وهناك مثال بارز على هذا ، ففي عامي ١٨٦٩ ، ١٨٧٠ م ترأس أحد العبيد المحررين بيتاً في البوني ، وفي الجاجا « Jaja » ، وأدى ذلك إلى نشوب صراع مع الملك الذي أسس لنفسه المدينة الدولة ، المعروفة باسم الأبوبو « Opobo » التي نجحت في السيطرة على تجارة البوني وبعامة « all in all » فإن هذه البيوتات وحكومات المدينة الدولة الموجودة في دلتا النيجر قد حققت نجاحاً ملحوظاً في التكيف الأفريقي مع النهضة الإقتصادية الجديدة ، التي حدثت بسبب مجيء التجار الأوربيين إلى الساحل . وكان الأفارقة قد أعدوا أنفسهم للمساهمة في التجارة المطلوبة للأوربيين ، ومع ذلك فإن التجار البريطانيين القادمين مع حكوماتهم إلى لاجوس ، أحسوا أنهم في حالة ركود لتدهور التجارة التي تسببت فيها حروب اليوروبا ، لهذا السبب انضم التجار الإنجليز إلى المبشرين ليشكلوا بذلك قوة تجعل الحكومة البريطانية قادرة على التدخل في الأراضي الداخلية من أفريقيا .

مملكة الفولانيين فى الماكينا

كان إغتصاب الفولانيين للسلطة تحت لوء الإسلام فى بلاد الهوسا أثره على قوة الفولانيين فى أى مكان ، فقد تمثل ذلك فى نجاحهم على سبيل المثال فى الأداماوا « Adamawa » التى تتبع فى الأصل الفولانيون المحليون . وإلى جانب هذه المنطقة ، وجدت منطقة أخرى كانت توجد بها أعداد كبيرة من الفولانيين الذين استقروا فى الماكينا ، وبخاصة فى منطقة وادى النيجر الواقعة بين جين وبحيرة ديبو « Debo » ، ومنذ ذلك الوقت فقد ضعفت السلطة السياسية لدى الفولانيين ، وبخاصة بعد سقوط إمبراطورية الصنغى . وفى بادىء الأمر كانت المنطقة تخضع خضوعاً إسمياً على الأقل إلى الأرما Arma القاطنين فى جين وتمبكتو ، ولكن فى القرن الثامن عشر ، أصبح هؤلاء الفولانيون تابعين إلى مملكة البامبارا الواقعة فى سيجو . وفى خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر ، انقسمت المملكة إلى قسمين ، وأصبح ملوك السيجو متورطين فى حرب مستمرة مع الملوك المتنافسين الذين إستقروا فى الكارتا « Kaarta » ، الواقعة فى الشمال الغربى من منطقة غرب أفريقيا . ونتيجة لذلك تدهورت سلطتهم فى الشرق ولم يكن يصبح لها أى أثر فعال ، لأن تمبكتو كانت قد سقطت فى أيدى الطوارق عام ١٧٨٧م ، وسقط الفولانيون فى الماكينا تحت السيطرة التقليدية للأردو « Ardo » ، الذين إستولوا على كل شىء لأنفسهم .

وكان سيكو أحمدو لوبو « Seku Ahmadu Lobo » أحد شيوخ الفولانيين والذى من المحتمل أن يكون قد ساعد فى المراحل الأولى لجهاد عثمان فوديو . لذا بدأ يدعو إلى استئناف نشر الإسلام فى وطنه . وقد أثارت هذه الدعوة غضب الأرما فى جين ، وغضب ملك السيجو ، كما أثارت الكثير من ردود الفعل ، التى كانت قد واجهت حركة عثمان فوديو من قبل ، وبخاصة من جانب ملوك الهوسا ، وقد أدى ذلك إلى نشوب

ثورة مشابهة لثورة الفولانيين ، وقد حققت نجاحاً طيباً . وفى الفترة ما بين أعوام ١٨١٠ م ، ١٨١٥ م كان هناك مساندة تامة من جانب الفولانيين بحيث مكنت سيكو أحمدو لوبو من فرض سيطرته على الماكينا كلها ، وأسس مملكة إسلامية مركزية من عاصمته الجديدة « حمد الله » وفى عام ١٨٢٧ وصلت سيطرته إلى أقصى تمبكتو .

إمبراطورية الحاج عمر (٨٢)

يرجع الفضل إلى الحاج عمر فى تأسيس الدولة الإسلامية الثالثة ، وكان الحاج عمر شيخاً من التوكولور « Tukolor » القاطنين فى الفوتاتورو « Futa Toro » وقد قام فى عام ١٨٢٥ م برحلة حج إلى مكة وهناك عين رئيسا للتيجانية Tijaniyya ، الممثلة لجميع بلاد السودان ، وفى أثناء عودته إلى وطنه من مكة قضى بعض الوقت فى كل من القاهرة لزيارة الأزهر ، كما مكث فى برنو وفى سكوتو وفى حمد الله . وفى عام ١٨٤٥ إستقر بصفة نهائية فى المنطقة الواقعة على حدود الفولانيين المتاخمة للفوتاجالون والدنجويرى « Dinguiray » . وكان الحاج عمر رجلا صاحب علم وسلطة وعلى دراية بالإنجازات السياسية لدول السودان الأوسط والغربى (زوج إبنتيه إلى كل من الكانمى وبللو) .

وفى دنجويرى بدأ عمر فى تأسيس نظام التيجانية ، وذلك عن طريق التجنيد من كل الفولانيين والتوكولور والتورودنى ، ومع ذلك لم يحقق نجاحاً ملموساً ، رغم وجوده فى مركز السلطة ، الذى فاز به من بين الشيوخ المسلمين فى وطنه الخاص « الفوتاتورو Futa Toro » لذا بدأ عمر حركة تطور كانت أكثر بروزاً فى النواحى الحربية والسياسية وبذلك جذب إلى جانبه الرجال

---

(٨٢) للإستزادة انظر كتاب :

– J.Spencer Trimingham : History of Islam in West Africa. pp. 181–189.

الطموحين بأعداد كبيرة ، من الجماعات المختلفة من ذوى المراكز الإجتماعية وسلحهم بأسلحة حديثة ، كان قد حصل عليها من التجار فى الساحل . وفى بداية الخمسينيات من القرن التاسع عشر ، كان لدى عمر القوة الكافية ، سواء ما كان منها مادى أو معنوى ، لكى يبدأ الجهاد ، وبعد ذلك زحف على رأس قواته تجاه الشمال ماراً من خلال مقاطعات الماندى الصغيرة الواقعة فى البامبوك والبور (وانجارا القديمة) وكان جيشه قد دخل النيورو « Nyoro » العاصمة الرئيسية لدولة البامبارا الواقعة فى الكارتا « Kaarta » عام ١٨٥٤ م وكانت القوات الفرنسية قد تصدت إلى قوات الحاج عمر ، أثناء زحفها فى حوض السنغال الأسفل (أنظر الفصل الحادى عشر) . وبعد عام ١٨٥٧ زحف الحاج عمر بقواته إلى الشرق لمحاربة مملكة البامبارا الواقعة فى سيجو ، وحقق بذلك إنتصارات بعيدة المدى ضد الشعوب الوثنية ، وكانت الماندى تمثل الجزء الأعظم من هذه الشعوب ، كما نجح هو وشيوخه نجاحاً ملحوظاً فى تحويل الوثنيين إلى العقيدة الإسلامية ، واستطاع أن يشكلهم ليكونوا دولة منظمة تحت قيادة حكومة إسلامية مركزية ، ولكن هجومه ضد السيجو أوقعه فى صراع مع القوة الإسلامية الرئيسية الموجودة فى الماكينا ، بسبب الخلاف بين الدولتين . وكان عمر فى البداية يأمل فى إنضمام الماكينا إليه ضد البامبارا الواقعة فى السيجو . ولكن حفيد سيكو أحمدو لوبو ، المعروف بأحمدو الثالث ، الذى حكم فى الفترة ما بين (١٨٥٢ ، ١٨٦٢ م) رفض تحقيق رغبة الحاج عمر ، وقال أن مملكة السيجو تقع تحت نفوذ مسلمى الماكينا ، وأن مسئولية تحويلها إلى الحياة الإسلامية الصحيحة ينحصر فى عملهم وحدهم . وقد أدى هذا إلى وجود صراع سياسى رئيسى ، كما أدى إلى وجود عنصر مذهبى فى هذا الجدل ، لأن عمر كان يمثل التيجانية ، واستطاع أن يقول أن مسلمى الماكينا ، الذين كانوا من القادرية ، لم يأخذوا بدرجة كبيرة بأسباب الحضارة الإسلامية ، مما شجعه ذلك على غزو السيجو هذا الغزو الذى أثار رد فعل عنيف من جانب فولانى الماكينا ، الذين ضموا قواتهم إلى قوات البامبارا وإلى قوات بربر الكونتا « Kunta »

الذين أصبحوا فيما بعد عرب ، والذين كانوا يقطنون جنوب الصحراء وذلك بهدف التصدى لقوات الحاج عمر .

وفى عام ١٨٦١ م نجح عمر فى الاستيلاء على ممالك السيجو ، وفى السنة التالية لم يكن أمامه خيار إلا إرسال قواته ضد الماكينا ، ونتيجة لهذه الحرب دمرت عاصمته « حمد الله » . وفى عام ١٨٦٣ م وصل الحاج عمر إلى تمبكتو واستولى عليها . وقد أثبت جيشه تفوقاً حربياً ، ولكن تقدمه واجه مقاومة عنيفة من جانب كل من فولانى الماكينا ، وكذلك من جانب الشيوخ وأيضاً من جانب أتباع القادرية ، مما جعل عمر عاجزاً عن إلحاق الهزيمة بهم ، لما كان عليه أن ينظم فتوحاته الجديدة ، كما كان يفعل فى الفتوحات القديمة . وفى عام ١٨٦٤ م قتل الحاج عمر أثناء ثورة الفولانيين ، واختير بدلا منه إبنه أحمد الذى تسلم تركة مثقلة ، فقضى أكثر من ٣٠ سنة فى الحكم ، محاولا خلالها تدعيم سلطته ، ليس فقط على الفولانيين والماكينا ، ولكن أيضاً على الأبناء الآخرين للحاج عمر والأقارب الذين كان الحاج عمر ينصبهم حكاماً على الأقاليم ، ورغم ذلك فإنهم كانوا يحقدون على أحمد بن الحاج عمر ، ويحتمل أن يكونوا متمكنين من جانب مواطنيهم مما أدى بهم فى النهاية إلى الإستقلال عن المملكة الإسلامية الرئيسية المركزية . وواجه أحمد فترة عصيبة . أثناء تأسيس سلطته ، وبخاصة قبل أن يهدده الفرنسيون القادمون من السنغال إلى وادى النيجر فى عام ١٨٧٩ م .

إمبراطورية ساموری

أدى تقدم فرنسا نحو وادى النيجر إلى المواجهة والتصادم مع قوة إسلامية جديدة ، تختلف فى الأسلوب عن الدول الإسلامية الأخرى ، التى كانت موجودة فى القرن التاسع عشر ، وهذه الدول كما رأينا ، قد أسسها فى بداية الأمر الفولانيون أو شيوخ التوكولور الذين تأثروا بالحضارة الإسلامية المتمثلة فى الطرق « Tariqas » الصوفية . وكانت إمبراطورية ساموری

مثل إمبراطورية الماندى القائمة على آساس التوسع التجارى فى الديولا . وقد والد ساموری حوالى عام ١٨٣٠ م ، فى القرية التى تعرف فى الوقت الحاضر بجمهورية غينيا ، التى تقع على بعد آميال قليلة من حدود كل من سيراليون وليبيريا . ولم يكن سامورى عالماً ، وإنما كان أمياً ، حيث أن الكثيرين من أسرة التورى « Toure » التى ينتمى إليها سامورى قد إرتدت إلى الوثنية . ومع ذلك فقد كان لرحلاته الأولى التى بدأها من الديولا أكبر الأثر فى تأثره بحركة إحياء الإسلام المعاصرة . وقد اكتسب سامورى تجربته الأولى عندما كان يعمل جندياً فى خدمة ملك الماندى ، واكتسب كذلك خبرة فى مجال التوسع ، فطمع فى فتح دولة إسلامية جديدة من بين دويلات الماندى الصغيرة الواقعة فى الجنوب من أملاك الحاج عمر .

وفى منتصف الستينيات من القرن التاسع عشر ، وجدت النواة التى ستقوم عليها الدولة المقترحة ، والتى ستنشأ عاصمتها فى بيساندوجو Bissandugu القريبة من مسقط رأس سامورى . وكان سامورى وأتباعه على درجة عالية من الكفاءة والقوة ، فقد باعت قواته الأسلاب والعبيد الذين أسرتهم أثناء زحفها ، وفى نفس الوقت قامت قواته بشراء الخيول والأسلحة الحديثة ، وكان على دولة سامورى أن تعد نفسها إلى فتوحات كثيرة ، وبعد أن تم لها ذلك نظمت القرى المفتوحة فى داخل مديريات ، حيث قام حكامها بجمع الجزية من الذهب ، ومن الإنتاج الزراعى . وكان أعظم نجاح حققه سامورى أنه أصبح ملماً بكل جوانب العقيدة الإسلامية . وحصل فى عام ١٨٧٤ على لقب (الإمام) Almami (*) ، وبنى المساجد وفرض الشريعة الإسلامية على رعاياه . وسيطر بنفسه على مصادر الذهب فى البورى « Boure » ومد فتوحاته بهمة إلى النيجر (ودخل فى حرب مع أحمدو سيكو عام ١٨٨٤)

(*) يعنى المؤلف فيج بكلمة الألمامى Almami (الإمام أو الشيخ) .

ومن المحتمل أن يكون قد شيد إمبراطورية جديدة فى مالى . وكان عليه أن يواجه الاستعمار الفرنسى ، الذى قدم للإستيلاء على المصادر الكثيرة . وفى تلك الأثناء حدثت بينه وبين الفرنسيين مناوشات بسيطة . وفى الفترة ما بين ١٨٨٢ ، ١٨٨٧ م قدم الفرنسيون من جهة واحدة ، وطلبوا عقد معاهدة معه لتحديد الحدود المشتركة بينه وبينهم . وكان الزحف الفرنسى موقتاً ولكن فى عام ١٨٩١ م ، إحتل الفرنسيون بيساندوجو ، وأصبح على ساموري أن يتوجه إلى الشرق لمواجهتهم فيما يعرف فى الوقت الحاضر بساحل العاج الحديثة ، كما كان عليه أن يتجه إلى الجنوب الغربى من غانا ، ولكن فى النهاية تمكنت فرنسا من الإلتقاء معه مرة ثانية وأسرته وكان ذلك عام ١٨٩٨ م وفى تلك الأثناء كان ساموري مشغولا بتشييد إمبراطوريته الجديدة .

غرب أفريقيا قبل التوسع الأوربى

فى السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر ، قررت كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا التقدم إلى مسافة بعيدة فى داخل الأرض الأفريقية ، الخاصة بالوطنيين الذين أطلق عليهم الغزاة الأوربيون الهمج الجهاة ، وكان السودان الغربى معروفاً بانتعاشه بل وبنهضته ، بسبب إعتناق أهله للإسلام ،وفى أثناء حكم كل من أحمدو لوبو ، والحاج عمر ، وخلفائهم من أمثال ساموري حدث صراع فى هذه البلاد ، كان الهدف منه التغلب على التفككات الاجتماعى والسياسى الذى كان من نتيجته هزيمة إمبراطورية الصنغى على أيدى المراكشيين منذ ٣٠٠ سنة مضت ، بينما نجد مملكة البرنو القديمة التى كانت توجد فى السودان الأوسط مزدهرة ، عندما كانت تحت حكم الكانمى . وقد نجح الفولانيون فى إقامة مراكز صناعية وتجارية وثقافية منظمة فى أرض الهوسا ، التى كانت تضم إمبراطورية جديدة واسعة .

ولم يحتفظ خلفاء الكانمى ، وخلفاء عثمان دان فوديو ، والحاج عمر أو ساموري بانجازاتهم السابقة ، وذلك يرجع إلى عدم وجود الفرصة الملائمة لهم

ومن الواضح أن خلف الحاج عمر المدعو احمدو سيكو ، قد واجه مشاكل صعبة فى إمبراطوريته فى التوكولور . وكان من هذه المشاكل أن الهيمنة الإدارية التى كانت تمارس فى أقاليم الفولانيين من جانب السوكوتو ، والجواندو قد تلاشت ، كما نجد أن الأوربيين فى الثمانينيات من القرن التاسع عشر كانوا يشعرون على أقل تقدير بأنهم وصموا بالعار بسبب ممارستهم لتجارة الرقيق فى الأقاليم الجنوبية التابعة للنوب وللأولورين « Alorin » . وفى الواقع أن السودان الأوسط والغربى قد حققا تقدماً ملموساً من الناحية البشرية والسياسية ، وأعقب فترة الازدهار هذه ، فترات لم تضيع خلالها الفرص الملائمة للتقدم ، وقد تمكن الإسلام من توحيد هذه الأقاليم النامية فى دولة جديدة اقترنت بالعلم الممثل فى معرفة القراءة والكتابة . وكان فى الإمكان النهوض بها سياسياً حتى يتم لها تحقيق التقدم والرفاهية .

ولم يعد السودان يمتلك القوة الإقتصادية التى كانت تشجع على القدوم إلى غرب أفريقيا ، كما لا يوجد دليل على أن التجارة عبر الصحراء كانت منهارة سواء أكان ذلك من حيث حجمها أم من حيث قيمتها ، قبل الربع الأخير من القرن التاسع عشر . وفى الحقيقة أن تجارة الصحراء وصلت إلى ذروتها عام ١٨٧٥ م ، فقدر حجمها بما يساوى ١,٥٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى أو ما يعادل ٦,٠٠٠,٠٠٠ دولار ، ويعتبر هذا المبلغ ضئيلا إذا ما قورن بحجم التجارة المتدفقة من وإلى غرب أفريقيا عن طريق البحر . ومن قبل كان يوجد ميناء واحد تمثل فى ميناء لاجوس ، الذى كان فى وسعه إستقبال معظم التجارة التى تمر من جميع طرق الصحراء . فكان التجار الأوربيون الذين يستخدمون البحر فى نقل بضائعهم يمثلون جانباً ، ويمثل الأفريقيون الساحليون الجانب الآخر . فى تجارة غرب أفريقيا . وفى منتصف السبعينيات من القرن التاسع عشر ، كان قدوم تجار الصحراء إلى الساحل يتفاوت فيما بين ٥ ، ٦ مرات ، ولكن بعد الفتح الأوربى لغرب أفريقيا تقلصت تجارة

الصحراء بل وتلاشت هذه التجارة ، وفى الوقت نفسه نمت التجارة البحرية (٨٣) بشكل ملحوظ ، وكان كل من الحاج عمر وساموري قد عرفا قيمة التجارة بالنسبة لإمبراطوريتيهما لهذا حافظا على هذه التجارة مع الساحل ، وربما طردوا الفولانيين إلى داخل أراضى اليوروبا التى كانت مصالحها متشابهة مع مصالح جيرانها .

وكان الأفريقيون فى غينيا فى مركز إقتصادى قوى قبل التوسع الأوربى فلم يربحوا فقط من العمل كوسطاء فى التجارة بين الساحل والداخل ، بل أنهم كانوا يحققون أرباحاً من محاصيل التصدير ، التى تتمثل فى زيت النخيل والبذور ، وجوز الهند ، والمطاط ، والقطن ، وقد ساعدهم على ذلك إيجاد محاصيل جديدة ذات قيمة إقتصادية مثل الكاكاو والبن .

وعلى الرغم من ذلك فإن سكان غينيا كانوا أقل إستقراراً فى مجال السياسة لأنهم لم يقوموا بنشر الأنظمة السياسية الجديدة ، حتى يتمكنوا من مواجهة المواقف الجديدة التى تطرأ عليهم فقد كانت ممالك الأشانتى والداهومى ودول المدينة واتحاد الفانتى فى أنهار الزيت ، أمثلة مختلفة للتطور الذى يلائم الظروف المتغيرة ، وبالأحرى كانوا يواجهون مشاكلهم ويتغلبون عليها مثلما يفعل الأوربيون الذين قاموا خلال القرن التاسع عشر بغارات كبيرة ، كان البعض منها سياسياً أو عسكرياً ، فكانت بريطانيا قد أسست مستعمراتها فى سيراليون وساحل الذهب ولاجوس ، واستولت على عاصمة الأشانتى ، وهزمت فرنسا فى وادى السنغال الأسفل خلال الفترة ما بين أعوام ١٨٥٤ ، ١٨٦٥ م . وفى الحقيقة أصبح من الواضح أنه فى حالة نشوب تصادم بين الأفريقيين والأوربيين على المصالح ، فان الغلبة ستكون للأوربيين ، لأن الأوربيين فى

---

(٨٣) لا شك أن تجارة الصحراء قد انخفضت بصورة كبيرة بسبب ازدياد حركة تجارة المحيط وبخاصة بعد قدوم الأوربيين واستعمارهم لهذه المنطقة . أذن لم يكن للأوربيين اهتمام بتجارة الصحراء التى أثر نقصها بصورة خطيرة على سكان شمال أفريقيا ، وقد ساهمت هذه التجارة فى نقل حضارة الشمال الأفريقى إلى قلب القارة . (المترجم) .

هذه الحالة سيجلبون قوات على مستوى عال من الكفاءة ، ليحققوا ما أرادوا وأصبح من الواضح أيضاً فى السبعينيات من القرن التاسع عشر أن المواجهة مع الأوربيين الممثلين فى التجار والمبشرين ، وموظفى الحكومات الأوربية(٨٤) قد تخلق مواقف أكثر صعوبة للأفريقيين ، وفى الوقت نفسه يتيح ذلك الفرصة للأوربيين لاتخاذ إجراء عدوانى إيجابى ، والدليل على ذلك قيام بريطانيا بالإستيلاء على لاجوس واتحاد الفانتى . وبنمو قوة التجار الأوربيين وزيادة العداء من جانب المبشرين المسيحيين للحياة الأفريقية ، نشط التدخل الأوربى فى أفريقيا ولكن مع ذلك فلم يكن الأوربيون يهتمون بأن يتخذوا إجراءات ضد الممالك التى كان لها أمجاد سالفة مثل الأيو أو البنين ، أو ضد البلاد الحديثة مثل أقاليم أنهار الزيت ، أو ضد الإمبراطورية الإسلامية المزدهرة فى بلاد السودان (الغربى) .

---

(٨٤) فى هذه الفترة كان الأوربيون أكثر قوة ورسوخاً مع أنهم لم يقوموا بخطوات أكثر فاعلية فى مجال الغزو والإستعمار ، بل تركوا هذا الدور للتجار والمبشرين ولموظفى الحكومات الأوربية ، ولكن لما اشتدت المنافسة بين الممالك الأفريقية حرص الأوربيون على إغتنام هذه الفرص للتوسع فى الداخل دون أى مقاومة تذكر من جانب الأفريقيين ، لأنه لم يكن لديهم الأسلحة الحديثة . إذن التفكك الأفريقى دعم دون أدنى شك القوة الأوربية فى هذه المناطق . (المترجم) .



الفصل الحادي عشر

استئناف النشاط الفرنسي والزحف الأوربي على المستعمرات

إحياء الاهتمام الفرنسي بغرب إفريقيا :

في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر ، كانت بريطانيا(٨٥) الدولة الوحيدة من بين الأمم الأوروبية ، التي رغبت في توسيع نطاق تجارتها وبعثاتها التبشرية ، وكانت ترغب في بعض الأحيان في توسيع نفوذها السياسي في غرب إفريقيا . وقد حافظت بريطانيا على اهتمامها بالوطن وبسكانه ؛ ففي البداية ، إزداد هذا الإهتمام ، لأن بريطانيا كانت قد اتخذت إجراءات فعالة ضد تجارة الرقيق في هذه المنطقة ، بعد ذلك كانت التجارة المشروعة تمثل إهتمامها في هذه المنطقة ، فحثت على تنميتها لأنها على النقيض من تجارة الرقيق ، التي أصبحت مرفوضة من الشعب البريطاني . لهذا فقد منافسوا بريطانيا السابقون إهتمامهم بغرب أفريقيا . ففي عام ١٨٢٢ م فقدت البرتغال إمبراطوريتها في البرازيل ، كما فقد تجارها نشاطهم في ساحل غرب أفريقيا ، ولكن فيما بعد زاد النشاط البرتغالي في البرازيل لرغبة التجار البرتغاليين في إستمرار تجارة الرقيق ، التي كانت قد ألغيت بواسطة الإجراءات التي قام بها

---

(٨٥) من الملاحظ أن بريطانيا بعد أن قامت بدور فعال في القضاء على تجارة الرقيق في غرب أفريقيا ، رأت أنه من الضروري بالنسبة لها أن تجني ثمار ما بذلته من جهد ، وذلك عن طريق زيادة نفوذها السياسي في هذه المنطقة ، وتوسيع نطاق تجارتها وبعثاتها التبشيرية فأدى ذلك بالتالي وبدون شك إلى مضايقة كل من البرتغال وهولندا والدنمارك فاضطرهم ذلك إلى التخلي عن تجارتهم وعن مصالحهم في هذه المنطقة . إذن يمكن القول بأن دعوة بريطانيا إلى محاربة الرقيق في غرب أفريقيا وفي عرض المحيط ومساهمتها في تأسيس مستعمرة في سيراليون للعبيد المحررين ، ومناداتها بالتجارة المشروعة ، لم يكن من أجل غرب أفريقيا ، ولكن كان من أجلها وها آنذا قد تكشفت الأمور (المترجم) .

الأسطول البريطانى. ومن ناحية أخرى فإن مصالح كل من الهولنديين والدنمركيين قد إنهارت ، بسبب موقف حكومتيهما المناهض لتجارة الرقيق . هذا الموقف الذى كان يقل فى أهميته عن الموقف الذى إتخذته حكومة بريطانيا التى كانت جادة فى القضاء على تجارة الرقيق فى غرب أفريقيا . لهذا نجد بريطانيا لم تشجع التجار الأوروبيون الذين عاشوا فى ساحل غرب أفريقيا على الإتجار فى الرقيق.

وبعد إنتهاء الحروب النابليونية عام ١٨١٥ م كان التجار الفرنسيون الذين مارسوا نشاطهم التجارى فى ساحل غرب أفريقيا قليلى العدد ، ويرجع ذلك إلى الصراع المرير الذى حدث بين فرنسا وبريطانيا فى هذا القرن ، فكانت فرنسا قد فقدت معظم إمبراطوريتها الشاسعة فى أمريكا وآسيا ، وكانت أفريقيا تمثل إلى حد ما أحد المناطق التى توجد فيما وراء البحار ، والتى أتاحت الفرصة أمام المشروعات الفرنسية . ففى البداية كان التقدم الفرنسى فى ساحل غرب أفريقيا بطيئا وبخاصة بعد قيام الثورة الفرنسية وحتى بعد نابليون لم يجد الفرنسيون من السهل عليهم إيجاد حكومة مستقرة تضمن لهم التأييد المعقول لسياسة التوسع الإستعمارى . لهذا ؛ فهم على مدى ستين عاماً ظلوا يتأرجحون بين تأسيس نظام جمهورى أو ملكى أو نظام إستعمارى ، وكان كل منهم له موقفه المختلف ، الخاص بتأسيس إمبراطورية فيما وراء البحار ؛ فكان الاتجاه الأول يؤكد الرغبة فى الحرية والمساواة والأخاء بين الجنس البشرى ، وكان أنصاره يستنكرون على فرنسا حقها فى فرض سيادتها على الشعوب الأخرى أما الاتجاه الثانى فإن أنصاره كانوا يطالبون بالرجوع إلى أمجاد لويس الرابع عشر أو نابليون الأول ، واعتقدوا أن الحضارة الفرنسية كانت حضارة ممتازة ، ومن الواجب فرضها على الشعوب المتخلفة حضارياً .

وعلى هذا بدأ الغزو الفرنسى للجزائر عام ١٨٣٠ ، ولم يكن هذا الغزو فى البداية ناجحاً ، ولا مقبولا ، لأنه أسهم إلى حد ما فى بناء الإمبراطورية خلال عصر نابليون الثالث ، أى فى الفترة ما بين (١٨٤٨ ، ١٨٧٠ م) ، ومع ذلك لم تصبح فرنسا منافساً خطيراً لبريطانيا فى غرب أفريقيا حتى حوالى

عام ١٨٧٩ م . وإلى جانب ذلك فقد وجدت أمم أوربية أخرى مثل ألمانيا وغيرها من الدول الأخرى ، كانت قد قامت بتوسيع مشاريعها الساحلية فى غرب أفريقيا ، ويشير إلى ذلك الزحف الأوربى العام على المناطق الأفريقية ، فامتد النفوذ البريطانى على شعوب غرب أفريقيا من سيراليون وحتى الكاميرون ولم يواجه هذا التوسع تحد ما من جانب أية قوة أوربية أخرى .

ومن الملاحظ أن فرنسا فى عام ١٨١٧ ، كان فى مقدورها فرض سيادتها على شمال سيراليون ، ولكن فى خلال الحروب النابليونية انفصلت عن فرنسا المراكز الفرنسية فى سيراليون والقريبة من السنغال ، والسبب فى ذلك يرجع إلى التفوق البريطانى البحرى ، فقد احتلت بريطانيا عام ١٨٠٩ م حصنى القديس لويس والجورى ، ونتيجة لذلك تدهورت تجارة الحصنين فى الداخل بدرجة كبيرة . وفى عام ١٨١٧ م إستردت فرنسا هذين الحصنين ، كما إحتلت مركزين للتجارة يقعان على شاطىء نهر السنغال بحيث يقع أحدهما فى البريدا ويقع الآخر فى جامبيا . وبدلا من محاولة فرنسا القيام بتنشيط تجارتهما بل أنها ركزت إهتمامها على زراعة القطن والمزروعات الأخرى الموجودة فى السنغال الأسفل ، وفى رأس الفيرد المجاورة لمنطقة السنغال . وفى عام ١٨٢٦ م فشل المغامرون الفرنسيون فى ممارسة الزراعة مما حتم على فرنسا العودة إلى التجارة ، وذلك لتحقيق بعض المزايا الإقتصادية فى غرب أفريقيا .

وبعامة فقد وجد طريقان ، بواسطتهما تمكنت فرنسا من تطوير مراكز تجارتها مع غرب أفريقيا ، بحيث وصلت هذه التجارة إلى الشعوب الداخلية ، وأصبحت السنغال تمثل طريقاً رئيسياً للتجارة تحت سلطة فرنسا المطلقة . وقد سارت هذه المراكز على النهج الذى سارت عليه مراكز التجارة البريطانية التى تقع على مسافات متباعدة عن بعضها على طول الساحل . وكشفت الرحلات الكشفية فى نهر السنغال عن أن شعوب السودان كانت تمثل الجزء الأعظم من الدول القوية إلى حد ما ، فكثيراً من تجارتها الخارجية كانت مع شمال أفريقيا ، وكان يسيطر عليها التجار المسلمون ، لهذا كان من المحتمل أن تقوم

فرنسا بغزو عسكرى لتخضع هذه الدول تحت سيطرتها ، حتى تحول تجارتها إلى السنغال . ومن قبل لم يكن للتجار البريطانيين ملكية فى بعض المناطق من ساحل غينيا ، ولم تكن هناك فرصة أمام التجار الفرنسيين تساعدهم على منافسة البريطانيين . ولقد ضغطت الشركات التجارية الفرنسية على حكومتها كى تمد النفوذ الفرنسى إلى بعض أجزاء من ساحل غينيا ، وفى الوقت نفسه كان هناك نشاط لبعض التجار الفرنسيين منذ القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين .

النشاط الفرنسى فى ساحل غينيا
فى الفترة ما بين أعوام ١٨٣٨ ، ١٨٦٥ م

فى الفترة ما بين ١٨٣٨ ، ١٨٤٢ عقد ضابط فرنسى بحرى ، يدعى بوييه – ويلامى « Bouet-Willamez » اتفاقيات مع الحكام الأفريقيين فى كل من رأس بالماس « Cape Palmas» وبسام الكبرى Grand Bassam وأسينى « Assini » الواقعة فى ساحل العاج ، وكذلك عقد اتفاقاً مع حاكم بونى « Bonny » الواقعة فى منطقة أنهار الزيت ونهر الجابون . وتقع رأس بالماس فى منطقة الساحل ، الذى يعرف فى الوقت الحاضر بجمهورية ليبريا ، وكانت فرنسا قد تنازعت السيادة عليها مع حكومة منروفيا Monrovia ومع ذلك فلم يستطع الفرنسيون أن يثبتوا أقدامهم هناك . ولكن فى عام ١٨٤٣م إستولت فرنسا(٨٦) على المراكز التجارية التى بنيت فى الأسنى وفى بسام الكبرى . وفى العشرين سنة التالية أعادت فرنسا علاقاتها مع ملك داهومى . وبهذا إمتد نفوذها بشكل غير رسمى إلى مناطق أخرى فى ساحل العاج ،

---

(٨٦) من الملاحظ على فرنسا أنها بعد إنتهاء الحروب النابليونية عملت بنشاط كبير جداً فى غرب أفريقيا سواء أكان ذلك عن طريق عقد الإتفاقيات مع الحكام الأفريقيين ، أم كان عن طريق إقامة العلاقات الطيبة مع بعض الدول الأفريقية أم عن طريق تأسيس المستعمرات ، وذلك بالاستيلاء على بعض المناطق وضمها لنفوذها (المترجم) .

هذا فضلا ، عن قيام فرنسا بتأسيس محمية لها فى ساحل العبيد ، واستيلائها على ميناء نوفو ، وكوتونو ، والأنشو « Anccho » ..

وكان ميناء بورت نوفو ، قد وضع تحت سيطرة داهومى ، وذلك لوجود علاقات تربط فرنسا بالجيلى « Gele » ملك داهومى ، كما كانت لها علاقات صداقة مع حاكم بورت نوفو ، الذى أصبح من الصعب على النفوذ الفرنسى التوسع فى بلاده . وكان حاكم بورت نوفو هذا ، قد قدم الدعم والعون إلى سلطات المستعمرة البريطانية الجديدة المنشأة فى لاجوس وفيما بعد امتدت سيطرة البريطانيين فى الغرب على طول الساحل إلى باداجرى Badagry وما وراءها ، وكان التوسع البريطانى يرجع إلى الإضطرابات التى حدثت فى أرض اليوروبا ، التى يمارس فيها المبشرون والتجار البريطانيون نشاطهم ، وقد أدت الفوضى فى بلاد اليوروبا إلى إغارة جيوش الجيلى على بلاد اليوروبا وفى ظل هذه الظروف اعتقد الفرنسيون أن هذا الوقت ملائم للجلاء عن الأنشو « Ancho » والتخلى عن حمايتهم لمينائى بورت نوفو والكوتونو « Cotonu » .

وقد كبح جماح الطموحات الفرنسية السياسية فى ساحل العبيد لفترة من الوقت ، مع أن تجارها(٨٧) كانوا قد إستولوا على الأرض بسرعة فى ساحل العبيد وساحل العاج ، وشمال سيراليون ، وكان الهدف من ذلك هو إستبعاد التجار البريطانيين عن هذه المناطق . وفى عام ١٨٥٧م ، وقع إتفاق بين بريطانيا وفرنسا ، تنازلت فرنسا بمقتضاه إلى بريطانيا عن حصنها فى البريدا ، على شريطة أن تتخلى بريطانيا بمقتضى هذا الإتفاق عن حقوقها التجارية فى الساحل الأفريقى القريب من حصن الجورى ، وتتخلى كذلك عن السيطرة الكاملة عن تجارة جامبيا التى لم تحصل منها على ربح كبير ، وسبب ذلك يرجع

---

(٨٧) فى الوقت الذى كانت فيه فرنسا تكف عن التوسع فى منطقة غرب أفريقيا ، كان تجارها يواصلون توسعهم عن طريق الإستيلاء على مناطق جديدة ، وكانوا يهدفون من وراء ذلك إلى عرقلة أو تضييق الخناق حول البريطانيين فى هذه المنطقة (المترجم) .

إلى توغل الفرنسيين فى الداخل ، ليس فقط فى شمال السنغال ، ولكن أيضاً وصلوا إلى الجنوب من هذا النهر ، كما مد الفرنسيون نفوذهم على طول نهر كسمانس « The River Casamance » .

التقدم الفرنسى فى السنغال

فى الفترة ما بين أعوام ١٨٥٤ ، ١٨٦٥ م

بعد إعتلاء نابليون الثالث عرش فرنسا عام ١٨٤٨ م أعلنت حكومته ، أنها تنوى استمرار سياستها الإيجابية لتطوير التجارة مع السنغال ومد النفوذ الفرنسى مع نهر السنغال إلى الداخل . وفى عام ١٨٥٤ م ، إنفصلت حكومة الجورى عن السنغال ، وأصبحت الجورى مسئولة عن شئون المراكز التجارية الفرنسية ، هذا فضلا عن كونها قاعدة بحرية لفرنسا . وقد عين الكابتن لويس فيدهيرب « Lewis Faideherb » (أصبح فيما بعد جنرالا) حاكماً جديداً على السنغال ، وكان لهذا الحاكم الحرية فى التركيز على توسيع النفوذ الفرنسى مع النهر (نهر السنغال) إلى الداخل ، وفى خلال عشر سنوات من حكمه أسس حصوناً فرنسية فى الماتام « Matam » وفى الباكل الواقعة فى جالام « Galam » ، وفى المدينة الواقعة فى الخاسو « Khasso » ، التى ساهمت كما رأينا فى كبح تمرد الحاج عمر القادم من الغرب . وفى عام ١٨٥٧ م إحتلت فرنسا حصون الفوتا تورو « Futatoro » وبدأت بعد ذلك فى إحتلال كايور « Cayor » وفى الوقت نفسه ، أرسلت البعثات الفرنسية الرسمية ، كى تتجسس على الأرض الواقعة فى الفوتاجالون ، كما كان عليها التجسس فى أقصى الشرق حتى سيجو .

وكان فيدهيرب يمثل النموذج الطيب بصفته قائداً حربياً فقط ، فرغب أن تكون فتوحاته إقتصادية ، بحيث يمد إدارته إلى منطقة واسعة جداً ، كى يكفل الرخاء للتجار الفرنسيين الموجودين فى حصن القديس لويس ، وإلى جانب عمله العسكرى هذا ، كان عليه تنمية محصول جوز الهند ، كى يتمكن السنغاليون من تنمية صادراتهم من هذه الغلة ، وعمل الكثير

من الفرنسيين على تزويد هذه المنطقة بإدارة جيدة ذات نظام تعليمي حسن (علماني وتبشيري) والسبب في ذلك يرجع إلى وجود الأراضي التي ضمها فيدهيرب إلى السيادة الفرنسية .

وبعد رحيل فيدهيرب من السنغال عام ١٨٦٥ م ، ظل الفرنسيون يمارسون نشاطهم في منطقة غرب أفريقيا لمدة خمس عشرة سنة ، ومع ذلك فلم يحققوا تقدماً كبيراً في غرب أفريقيا ، ويرجع السبب إلى أن حكومة نابليون الثالث أصبحت مفلسة لدرجة كبيرة بل وغير مستقرة . وفي الفترة ما بين (١٨٧٠ ، ١٨٧١) هزمت فرنسا هزيمة نكراء على يد بسمارك الألماني ، وظلت هكذا حتى عام ١٨٧٩م ، بحيث لم تتمكن من إعادة الثقة كاملة في نفسها كي تباشر بدرجة كبيرة توسعها الإستعماري . ولكن في الواحد والعشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر ، زحفت فرنسا بسرعة لتعبر السودان كله بدءاً من السنغال وحتى نهر النيل ، واشتركت في غزو الصحراء من الجزائر حتى بحيرة تشاد ، وربطت الفتوحات الجديدة بمراكزها التجارية في سواحل غينيا . وفي نفس الفترة كان الألمان قد أسسوا مستعمراتهم في التوجو والكاميرون ، ولأول مرة حدد بشكل قاطع النفوذ البريطاني الواسع في غرب أفريقيا ، في داخل حدود سياسية محكمة تضمنت مناطق صغيرة نسبياً من الأقاليم التابع لها باستثناء نيجيريا .

بداية الزحف الأوربي على الأقاليم الأفريقية

حاول كل من الفرنسيين والألمان الإستيلاء على مستعمرات جديدة واسعة في أفريقيا في خلال العشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر(٨٨) ،

---

(٨٨) لو تساءلنا بالقول ، لماذا تأخرت كل من فرنسا وألمانيا في تأسيس مستعمرات لهما في غرب أفريقيا ، نقول أن السبب المباشر وراء ذلك يرجع إلى الحروب التي نشبت بين الدولتين في الفترة ما بين ١٨٧٠ ، ١٨٧١ ، ومما لا شك فيه أنه بعد إنتهاء هذه الحرب تسابقت هاتان الدولتان للإستيلاء على مستعمرات لهما في غرب أفريقيا (المترجم) .

إلا أنه لم يكن من السهل عليهم إتمام ذلك دون القيام بدراسة كاملة للظروف السياسية والإقتصادية ، وكان من الصعب على أوروبا معرفة حجم هذه المستعمرات وأهدافها ، لأنه من المحتمل أن نقول أن الصراع على السلطة فى أوروبا كان مستمراً وبخاصة فى الفترة ما بين ١٨٧٠ ، ١٩١٤ م والتى كان من نتائجها قيام المنافسات الدبلوماسية والإقتصادية ذات التأثير القوى خارج أوروبا بنفسها . وكان قليلا من رجال السياسة يعتقدون فى حاجة أقطارهم إلى مستعمرات أفريقية . وعلى أية حال ، فإن الأعمال التى قام بها المستكشفون والحملات الكشفية التى أرسلت ضد تجارة الرقيق عرفت أوروبا بأفريقيا تعريفاً واضحاً ، ولم يكن لتجارة الرقيق مثل هذا الدور فى التعريف بأفريقيا . من هنا رغب الأوروبيون فى تنمية هذه القارة ، وأكثر من ذلك فإن رجال السياسة الأوربيين عرفوا أهمية موقع ساحل غرب القارة الأفريقية ، الذى تم الإستيلاء عليه بمعرفة التجار البريطانيين .

ومع أفول تجارة الرقيق ، اتجه التجار البريطانيون إلى تطوير التجارة فى غرب القارة ، بحيث كانو أكثر نجاحاً من تجار الدول الأوربية الأخرى(٨٩) وسبب ذلك راجع إلى أنهم يمثلون أقوى وأغنى أمة صناعية فى أوروبا ، وعلى ذلك فإن بريطانيا كانت تقدم لهم الدعم الذى يتمثل فى الحملة التى أرسلت ضد الرقيق ، والتى مكنت البريطانيين من الحصول على موطىء قدم لهم فى أفريقيا أكثر من منافسيهم . ومع ذلك فقد قامت بريطانيا بتأسيس عدد قليل من المستعمرات فى أفريقيا ، وكانت هذه المستعمرات معروفة الحدود بحيث

---

(٨٩) من الواضح أن الهدف من وراء حملة بريطانيا للقضاء على تجارة الرقيق فى غرب أفريقيا يرجع إلى تدعيم نفوذها فى هذه المنطقة ، وكذلك استغلالها لموارد هذه المنطقة ، وبخاصة بعد أن قررت اللجوء إلى تنشيط حركة التجارة المشروعة ، بدلا من تأسيس مستعمرات فى العالم الجديد والتى أصبحت لا تفى بما ينفق عليها ، هذا فضلا عن تصريف الفائض لديها من السلع الصناعية ، لذا كانت بريطانيا أسبق من كل من فرنسا وألمانيا فى الوصول إلى منطقة غرب أفريقيا بل وعملت على تدعيم نفوذها فضلا عن إرسال البعثات الكشفية (المترجم) .

وضعت تحت سيطرة بريطانيا بطريقة مباشرة . وكان على بريطانيا أيضاً مد نفوذها بالكامل على المناطق التى لا تزال خاضعة لنفوذها . وقد أتاح هذا النفوذ البريطانى الواسع النطاق فى أفريقيا ، الفرصة الملائمة أمام رجال السياسة الألمان والفرنسيين ، ليضغطوا على بريطانيا لتساعدهم فى تحقيق أهدافهم الدبلوماسية والإستراتيجية فى أوروبا ، وفى أى مكان آخر (على سبيل المثال فى مصر التى كانت مجالا للمنافسة المريرة بين بريطانيا وفرنسا) فكانت كل من فرنسا وألمانيا يهدف إلى إيجاد مستعمرات خاضعة لنفوذها بشكل مباشر ، لأن تجار بريطانيا (أو التجار الأوربيون الآخرون) ومبشريها كانوا لايسمحون للتجار الآخرين بالعمل ، وربما كانوا يسمحون لهم بالعمل فقط فى الفترات التى يتعرضون فيها للخسارة . ويمكن القول أن سياسة بريطانيا الخارجية كان لها تأثير كبير فى هذه الفترة فى غرب أفريقيا .

وكان من نتيجة هذا التنافس أن قسمت أفريقيا بين الأوربيين ، ولم يكن هذا التقسيم نتيجة عمل مباشر لحكومتى فرنسا وألمانيا ، بل كانت نتيجة أعمال فردية قام بها الملك ليوبولد الثانى ملك بلجيكا ، الذى إنحصرت رغبته فى حصوله على إمبراطورية خاصة به فى الكنغو ، مما أدى إلى نشوب صراع بين كل من بريطانيا وفرنسا والبرتغال ، وقد إضطرهم ذلك فى عام ١٨٨٤ إلى المطالبة بعقد مؤتمر فى برلين ، يضم كل القوى الأوروبية المهتمة بإفريقيا والتى لها مصالح مشتركة مع الكنغو . وفى عام ١٨٨٥ م ، اجتمع ممثلون عن القوى الأوربية سالفة الذكر ، فى مؤتمر برلين ووقعوا على إتفاقية ، أعلنوا فيها عن المصالح الهامة فى أفريقيا والعالم ككل ، كما أعلنوا أيضاً أنه فى إمكان التجار الأوربيين والمبشرين الحق فى الدخول بحرية إلى أفريقيا ، ووافق المجتمعون أيضاً على القضاء على تجارة الرقيق ، واتفقوا كذلك على نقل المزايا المادية والأخلاقية للحضارة الأوربية إلى شعوب أفريقيا ، واتفقوا أيضا على ضرورة حرية الملاحة لكل الأشخاص التابعين للدول الأوربية بالتساوى فى أنهار الكنغو

والنيجر ، وعلى أية حال فقد إتخذت خطوات عملية قليلة من جانب الموقعين على هذه الإتفاقية ، تقضى بضمان حرية الدخول إلى قلب أفريقيا. ونص الإتفاق أيضاً على حرية وصول رعايا الدول إلى مستعمرات بلادهم ، لأن الوصول إلى هذه المستعمرات كان مقيداً من قبل . وقد ورد ببنود الإتفاقية شرط ينص على عدم فرض حماية على الساحل الأفريقى أو ضم بعض أجزائه لدول أوروبا . وقد اعترف الجميع بذلك ، لهذا كان على الدول الأوربية إرسال الإداريين لفرض السلطة الفعالة على طول خط الساحل الواقع تحت الحماية الأوربية . وفي عام ١٨٩٠ م ، عقد في بروكسل مؤتمر أفريقى عالمى تقرر فيه تطبيق الإحتلال الأوروبى الفعلى لكل أواسط افريقيا ، فضلا عن تطبيقه على سواحلها .

التقدم الفرنسى الألمانى فى غرب أفريقيا
فى الفترة ما بين أعوام ١٨٧٩ ، ١٨٩٦ م

لم يعد للنفوذ الأوربى الذى أسسه تجار بريطانيا ومبشروها فى ساحل أفريقيا أهميته العالمية الشرعية وبخاصة بعد عقد مؤتمرى برلين وبروكسل ، إلا إذا أسست الحكومة البريطانية حكومات محلية فى منطقة الساحل . كما فعلت — على سبيل المثال — فى ساحل الذهب ولاجوس . لهذا نجد أنه قبل مغادرة الموقعين على إتفاقية برلين مقر الإجتماع ، كان الإداريون الألمان قد وصلوا إلى الكاميرون ، واستقروا فى منطقة صغيرة من الساحل ، تقع بين ساحل الذهب وبين المحطات الفرنسية الواقعة على ساحل العبيد ، وسارعوا فى التفاوض مع الحكام الأفريقيين . وبذلك تم توقيع المعاهدات بين ألمانيا وهذه البلاد ، بحيث وضع الأفريقيون بمقتضاها بلادهم تحت الحماية الألمانية . وبذلك برز لعدة سنوات دور التجار والمبشرين الألمان فى الأقاليم الساحلية وبخاصة فى توجو « Togo» . ومن ناحية أخرى سيطر تجار بريطانيا ومبشروها على الكاميرون ، ولكن بعد عام ١٨٨٥ م تمكنت السلطات الألمانية من محاصرتها ، مما إضطر معظمهم إلى مغادرة هذه المنطقة . ولكى تتجنب بريطانيا حدوث

حرب بينها وبين المانيا شبيهة بحرب دلتا نهر النيجر ، سارعت بوضع الساحل وبخاصة المنطقة الواقعة بين لاجوس والكاميرون تحت حماية محمية أنهار الزيت وتوات وزارة المستعمرات البريطانية الإشراف على هذه المنطقة ، هذا إلى جانب مساهمة القنصل بيتس « Bights » فى حكم هذه المنطقة ، وتعاونه مع وزارة المستعمرات البريطانية . وكان بيتس هذا يدير شئون البنين والبيافرا وفى عام ١٨٨٢ م نقل بيتس مركز قيادته من جزيرة فرناندوبو إلى الأرض الرئيسية فى كاليبار القديمة .

ومن ناحية أخرى فقد قام الفرنسيون بخطوات جديدة لتدعيم مركزهم فى منطقة غرب أفريقيا ، ففى عام ١٨٧١م، كانت الحاميات الأجنبية قد انسحبت من المراكز الفرنسية فى ساحل العاج ، وبذلك أصبحت هذه المراكز تحت رعاية التجار الفرنسيين المقيمين هناك . وفى عام ١٨٨٦ تمكنت الحكومة الفرنسية من بسط سيطرتها المباشرة على المراكز الفرنسية ، وأسرع الموظفون الفرنسيون إلى العمل الجاد من أجل توقيع معاهدات حماية مع الشيوخ المحليين بحيث تتيح هذه المعاهدات لفرنسا السيطرة الكاملة على كل الساحل ، وبخاصة على المنطقة الواقعة بين ليبريا وساحل الذهب . وفى عام ١٨٨٧ أحتلت فرنسا كوناكرى ، وأصبح لوجودها فى عام ١٨٩٣ م تأثيراً على الساحل وبخاصة فى المنطقة الواقعة بين سيراليون وغينيا البرتغالية ، أوذلك بعدما وضع الدستور الخاص بالمستعمرات الفرنسية الجديدة فى ساحل العاج وغينيا الفرنسية .

وفى عام ١٨٧٨ م ، استولت فرنسا على مقاطعة كوتونو ،وفى عام١٨٨٢ل فرضت حمايتها على ميناء بورت نوفو . وفى عام ١٨٨٥ م ، أصبح النفوذ الفرنسى قوياً وبخاصة بعد أن تمكنت فرنسا من عقد معاهدات حماية على أوسع نطاق مع شيوخ هذه البلاد ، وبذلك وصلت السيطرة الفرنسية على طول الساحل إلى أقصى الغرب حتى الألكشيو الواقعة على حدود توجو الألمانية . وفى الفترة ما بين أعوام١٨٥٨ ، ١٨٨٩ م ، احتج الجبلى « Gelle »

ملك داهومى على التوسع الفرنسى فى الغرب الأفريقى ، بحيث قال البهانزين « Behanzin » فى الفترة ما بين ١٨٨٩ ، ١٨٩٣ م أن الدول الساحلية مستقلة ، وأنه لا يمكن أن توضع تحت الحماية الفرنسية بدون موافقة هذه الدول الأفريقية نفسها . لذا كانت الحرب حتمية بين فرنسا وداهومى . وفى عام ١٨٩٣ م نشبت الحرب بين الدولتين ودخل الفرنسيون أبومى Abomey وأقالوا البهانزين وولوا بدلا منه واحداً من طرفهم ، وكان تعيينه إسمياً ، فوضعوا كل القطر تحت حمايتهم . وبعد ذلك بسبع سنوات أصبحت داهومى مستعمرة فرنسية .

وكان التقدم الفرنسى سريعا فى المناطق الداخلية ، فقد مد الفرنسيون نفوذهم عن طريق الغزو العسكرى للسودان إبتداء من السنغال وحتى بحيرة تشاد ففى عام ١٨٨٣ م ، احتل الكابتن جالينى « J. S. Gallieni » باماكو الواقعة فى أعالى النيجر . وفى السنوات التالية عقدت فرنسا معاهدات مع ساموري وضع بمقتضاها جنوب النيجر وأنهار تنكسو « Tinkisso » تحت الحماية الفرنسية ؛ وفيما بعد ، اعتقد ساموري أن فرنسا ستعمل على وضع إقليمه تحت حمايتها . لهذا ، غزا الكولونيل أرشينارد « Colonel Archinard » عام ١٨٩٠ م إمبراطورية التوكولور التابعة إلى أحمدو سيكو . وتحت ضغط الحملات الفرنسية إضطر أحمدو سيكو إلى التوجه إلى سيجو الواقعة فى الشرق ، ومنها اتجه إلى الماكينا . لهذا نجد فى عام ١٨٩٣ م أن جميع هذه المقاطعات قد سقطت فى أيدى الفرنسيين . وفى نهاية الأمر هرب أحمدو سيكو داخل مقاطعة سوكوتو ، وتوفى هناك عام ١٨٩٨ م .

وفى تلك الأثناء أتهم كل من الفرنسيين وساموري الآخر بنقض المعاهدات التى كانت قد عقدت بينهما . وفى عام ١٨٩١ م ، احتل الفرنسيون بلاد ساموري الواقعة حول بيسانلدوجو ، ولكن واصل ساموري مقاومته فى الشرق حتى أسر فى النهاية عام ١٨٩٨ م بأيدى الفرنسيين (ومات فى المنفى عام ١٩٠٠ م) . وفى عام ١٨٩٤ م احتلت فرنسا تمبكتو الواقعة فى وادى

النيجر . وفى عام ١٨٩٦ م إستولت على ساى « Say » ، الواقعة فى أقصى الشرق . وفى تلك الأثناء إحتلت فرنسا أيضاً الفوتاجالون وبنجر « Benger » وقامت بعقد معاهدات مع حكام الأقاليم الأخرى ، وقد وضعت أراضى الموسى « Mossi » الواقعة فى الفولتا العليا ، والأراضى الواقعة بينهم وبين ساحل العاج تحت الحماية الفرنسية .

وفى هذا الوقت ، كان فى إمكان فرنسا تقييد حركة التجارة والأنشطة الأخرى لكل من الليبريين والبرتغاليين فى بيساو « Bissau » وشاكيو « Cacheu » وبولاما « Bulama » ، كما كان فى إمكانها تقييد أنشطة البريطانيين فى جامبيا وسيراليون ، وفى مناطق صغيرة أخرى فى داخل حدود بريطانيا السياسية . وكان الجزء الأكبر من هذه الحدود السياسية قد إتفق عليه مع فرنسا فى معاهدات وقعت فى الفترة ما بين أعوام ١٨٨٤ ، ١٨٩٥ م وقد سمح للمستوطنات الليبرية الساحلية بالإستيلاء على أراضى داخلية تبلغ مساحتها حوالى ٤٠,٠٠٠ ميل مربع ، وفى نفس الوقت كان لبريطانيا المقدرة على فرض حمايتها على مساحة تقدر بـ ٢٧,٧٠٠ ميل مربع ، وضمها إلى مستعمرة التاج الصغيرة التى تقع فى سيراليون ، (والتى تبلغ مساحتها ٢٥٦ ميل مربع) . وأصبحت مناطق النفوذ الفرنسية فى جامبيا عقبة كئود أمام التوسع البريطانى ، أو أمام أى توسع أخر يقوم به شخص مستخدماً فى ذلك الطريق البحرى الذى يؤدى إلى الداخل (*)

(*) من المهم ملاحظة أنه فى الفترة ما بين ١٨٦٦ ، ١٨٧٦ انشغلت كل من فرنسا وبريطانيا بالمفاوضات من أجل استبدال جامبيا بالآسينى « Assini » والباسام الكبرى « Grand Bassam » وفشل هذا المشروع بسبب الاعتراضات التى صادفته من جانب التجار ومن جانب شعب جامبيا نفسه .

التوغل البريطانى فى داخل بلاد الأشانتى
فى الفترة ما بين أعوام ١٨٧٤ ، ١٨٩٨ م

بدأ الفرنسيون فى الفترة ما بين أعوام ١٨٨٨ ، ١٨٨٩ م يزداد نشاطهم فى المنطقة الواقعة فيما وراء ساحل الذهب ، وفى الوقت نفسه ، توغل البريطانيون مسافات طويلة فى الداخل ، فكانوا يأملون فى هزيمة الأشانتى ، وحاولوا فى عام ١٨٧٤ م عرقلة هذه المملكة حتى لا تسبب لهم المتاعب فى ساحل الذهب ، واستمرت بريطانيا فى محاولاتها هذه مدة عشرين عاماً . تجاه الأشانتى ، ولكن اتضح فيما بعد أن هذه السياسة برهنت على قصر نظر بريطانيا « Short-Sighted » . ولكن رغم ذلك فإن أحداث ١٨٧٤ قد دمرت قوة الأشانتى . وكان من نتيجة هذه الأحداث أن تكون اتحاد ضم الدول التى كانت على وشك الإنهيار ، فكان كوفى كاريكارى ، ومنسابونسو « Mania Bonsu » وحاكم الأشانتى الجديد ، قد أعدوا خطة يستردون بمقتضاها الثقة اللازمة لأقاليم الموسا . وبهذا الإتحاد تمكن هؤلاء الحكام من الاستيلاء على الأراضى الواقعة بالقرب من الساحل ، والتى كانت خاضعة للأشانتى ، عندما كانوا مستقلين عام ١٨٧٤ م . وفى عام ١٨٨٣ م ، أبدى منسابونسو عدم رغبته فى إجتياز مخاطرة الصراع مع بريطانيا الذى كان من قبل قد أعد له نفسه . وبعد بضعة سنوات من النزاع المحلى تمكن حزب الأشانتى من التقدم للأمام ، ونجح فى ترشيح حاكماً جديداً يدعى برمبا « Prempch » .

وبعد فترة من الزمن تركز نشاط الفرنسيين والألمان فى المنطقة الداخلية ، وعندئذ أدرك البريطانيون الخطر الذى يتهدد الأشانتى فى حالة ما تتخلى عنها بريطانيا . وفى عام ١٨٩٥ م ، أرسلت بريطانيا إنذاراً إلى كوماسى Kumasi حاكم الأشانتى جاء فيه ما يلى : إن الفشل فى عدم المحافظة على معاهدة فومن « Fomen » يؤدى إلى قبول الحماية البريطانية . وعندما حاولت الأشانتى

التفاوض مع بريطانيا كانت القوة البريطانية الكشفية تتقدم فى أملاك الكوماسى للمرة الثانية . وفى بداية عام ١٨٩٦ م استسلمت الأشانتى بدون حرب ، ونفى برمبا ومؤيدوه الأساسيون ، وكانت أقانيمها الرئيسية فى حاجة إلى فصل كل منها عن الآخر ، كما كانت فى حاجة أيضاً إلى قبول المعاهدات الخاصة بالاعتراف بالحماية البريطانية عليها ، وقد سيطر القائم بالأعمال البريطانى على كل شئون المستعمرات البريطانية فى غرب أفريقيا .

وفى الأربع سنوات التالية ، ساد بلاد الأشانتى هدوء مشوب بالحذر ، لأن الأشانتى شعرت بأنها لم تهزم بل خدعت ، وأبعد من ذلك فإن قادتها كانوا لا يزالون فى السلطة « Golden Stool » ومع ذلك فلم يكن لاتحادهم أهمية تذكر . وكانت بريطانيا قد بذلت جهداً قليلا فى تفهم الموقف وبخاصة عندما طلبت عام ١٩٠٠ م من الحاكم البريطانى السير فردريك هودجسون « Sir Frederick Hodgson » الموجود فى ساحل الذهب أن يسنولى على السلطة فى بلاد الأشانتى ، وقد دفع ذلك هذه البلاد إلى قيامها بثورة عنيفة ضد البريطانيين ، ولكن بريطانيا تمكنت من إخماد هذه الثورة بعد تسعة شهور من الحرب الشرسة . وبعد ئذ أدرك البريطانيون أنه من المهم بالنسبة لهم فرض السيطرة على بلاد الأشانتى . وفى عام ١٩٠١ م قررت بريطانيا ضم بلاد الأشانتى إلى مستعمرة التاج .

وبعد عام ١٨٩٦ م ، كان فى إمكان بريطانيا مد سيطرتها على المنطقة الواقعة شمال أراضى الأشانتى ، التى كان لها تجارة مع الساحل ، والتى كانت تحت سيطرة تجار الأشانتى . ففى الواقع كان من الضرورى على بريطانيا القيام بهذا العمل حتى تحرم على الفرنسيين التقدم من النيجر(٩٠) ، كما كان عليها

---

(٩٠) كان شغل بريطانيا الشاغل هو التصدى للتوسع الفرنسى فى الغرب الأفريقى ، فأدى بها ذلك إلى الاستيلاء على مملكة الأشانتى حتى توقف الزحف الفرنسى فى منطقة النيجر العليا ، هذا فضلا عن تضييق الخناق حول التوسع الألمانى خارج حدود توجو (المترجم) .

أن تمنع المانيا من التوسع من توجو ، هذا إلى جانب قيامها بوقف تقدم جيوش ساموري . لذا كان على الموظفين البريطانيين في الثمانينيات من القرن التاسع عشر التوغل في الداخل ، شمال بلاد الأشانتي ، حيث كان الكثير من هذه البلاد قد رسمت له الخرائط ، بتشجيع من فيرجوسون « G. E. Ferguson » المساح الأفريقي ، الذي قتل في النهاية بأيدي جنود ساموري ، الذين كانوا يعملون مع الوكلاء البريطانيين ، من أجل عقد معاهدات الحماية مع الرؤساء الشماليين وكان من نتيجة ذلك امتداد الحماية البريطانية في عام ١٨٩٨ م إلى خط عرض ٨ درجة شمال خط الاستواء ، وشملت حدود هذه الحماية كل ساحل الذهب ، بل وامتدت إلى الغرب والشمال من المستعمرة الألمانية توجو ، وقد تم هذا على حسب الإتفاق المبرم مع الفرنسيين . وكانت توجو تقع إلى الشرق من المستعمرة البريطانية . ولم تهتم بريطانيا بالتجمعات الأفريقية المختلفة الأجناس والمختلفة العقائد السياسية . وهكذا ، وعلى سبيل المثال ، فقد وجد البعض من شعب الأيوى « Ewe » يقطن ساحل الذهب ، وتقطن الأغلبية العظمى منه توجو وإلى جانبه توجد دولة الداجومبا « dagomba » التي انقسمت بين توجو وساحل الذهب . وكانت بعض أجزاء من أقاليم الأكان الواقعة في ساحل العاج قد انضمت إلى المستعمرة الفرنسية في ساحل العاج ، وخضعت الأجزاء الباقية من الأكان إلى المستعمرة البريطانية .

توسع النفوذ البريطاني في أنهار الزيت وبلاد اليوروبا

في بداية عام ١٩٠٢ ، تمكنت بريطانيا من ضم بلاد الآشانتي والمقاطعات الشمالية ، الواقعة في ساحل الذهب الى مستعمراتها التي تمتد مسافة ٤٠٠ ميل في الداخل ، وتضم أكثر من ٢ مليون من السكان ، وهي التي تعرف في الوقت الحاضر بنيجيريا . وكانت بريطانيا تعمل بسرعة حتى تحتفظ لتجارها بمنطقة كبيرة في غرب أفريقيا ، بعيداً عن السيطرة الفرنسية والألمانية . وكان التجار البريطانيون أكثر اهتماماً من الحكومة البريطانية بالتوسع في

الأرض الأفريقية ، وكان لهم دور بارز فى قيادة بريطانيا نحو احتلال أرض الهوسا . ولقد قام الموظفون البريطانيون فى أنهار الزيت ولاجوس ببعض الأعمال التى حققت السيطرة البريطانية على الأرض الساحلية ، ولولاهم ماكان حدث هذا على الإطلاق .

وقد تأسست مستعمرة لاجوس عام ١٨٦١ م (٩١) وفى عام ١٨٨٥ م ، فرضت الحماية البريطانية على أنهار الزيت(٩٢) وفى عام ١٨٩٣ فرضت أيضاً على ساحل النيجر . وبعد ذلك وصلت إلى أقصى الشمال حتى البنين ولكن دون تأثير يذكر . وبهذا العمل تمكنت بريطانيا من مد سيطرتها الفعالة على كل هذه المنطقة ، ولكن ، واجهتها بعض المشاكل التى تمثلت فى تجارة الدول الأخرى فى دلتا النيجر ، وكانت كل هذه الدول قلقة لأن كلا منها كان يرغب فى المحافظة على احتكارها التجارى فى هذه المنطقة ، التى تقع فيما وراء كل هذه الدول ، وكان بعض القادة الأفريقيين لهم القدرة على التفكير المستقل ، وكان من هؤلاء القادة الجاجا « Jaja » الذى يحكم بلاد الأوبوبو «Opobo » والإتسيكيرى « Itsekiri » (جيكرى Jekri) والنانا «Nana » . لهذا نجد هؤلاء الحكام يتمسكون بمراكزهم ولم يتخلوا عنها إلا بعد أن أجبرتهم السفن البريطانية البحرية على ذلك ، بل وكانت هذه السفن قد حطمت رغبتهم فى المحافظة على استقلالهم ، ورغم ذلك فقد واجهت بريطانيا صعوبة تمثلت فى كيفية تأكيد سلطتها على الجماعات التى تقطن العديد من قرى الإيبو « Ibo » الواقعة فى المنطقة الداخلية فى أقصى الساحل . ولم تتمكن بريطانيا من إتمام هذا العمل بسرعة إلا بعد أن أرسلت عدداً من الحملات العسكرية ضد هذه القرى ، كان أولها عام ١٩٠٢ م وذلك لتدمير الأرو — تشوكو « Aro Chukwu » . وقبل عام ١٩٠٦ م بدأت الإدارة

---

(٩١) أنظر فصل ٩ من الكتاب .
(٩٢) أنظر نفس الفصل .

البريطانية الفعالة تمارس عملها فى أيبولاند « Iboland » ، ومع ذلك فلم تتمكن هذه الإدارة الفعالة من فرض سيطرة بريطانيا على كل هذه المنطقة ، إلا بعد حوالى عشر سنوات . وكانت البنين قد قاومت السيطرة البريطانية لأنها رفضت فتح بلادها للتجار البريطانيين ، وعلى أثر ذلك أوقفت البنين ممارسة التضحيات البشرية ، بينما قامت بريطانيا بمذبحة فى البنين عندما أرسلت قوة بحرية قوية ضد هذه الدولة . وبذلك تمكنت بريطانيا من الاستيلاء على الكنوز الغنية فى قصرها ، كما ألقت القبض على الأوبا « Oba » وأرسلته إلى المنفى ، ومن قبله أرسل إلى المنفى كل من الحاجا والنانا .

وفى عام ١٨٦١ م ، احتلت بريطانيا جزيرة لاجوس ، ومدت بذلك سيطرتها بسرعة على طول الساحل الشرقى والغربى ، ورغم ذلك فلم تتمكن من ممارسة التجارة فى هذه البلاد ، كما لم تتمكن كذلك من إقامة علاقات بين لاجوس الواقعة فى الساحل وبين الداخل بسبب قيام الحرب المستمرة فى بلاد اليوروبا ، فكان هناك منافسة بين إيبادان وأبيوكوتا(٩٣) ، بسبب رغبة إيبادان فى استخدام قوتها العسكرية لتأسيس طرق للتجارة تربط بين الداخل والساحل ، وكانت الأجبا أيضاً ترغب فى فرض سيطرتها على السكان التابعين لها ، كى تجبى منهم الضرائب التى تفرضها . وحاولت الأبيوكوتا والدول الجنوبية العديدة الأخرى ، المحافظة على دورها كوسيطة فى العمليات التجارية من الساحل وإليه . وبعد عام ١٨٦٤ م لم تعد داهومى الخطر الذى يتهدد بلاد اليوروبا ، ولكن على الرغم من ذلك فقد وجد العديد من عوامل

(*) الأوبا «oba» تعنى بلغة البنين رئيس الوزراء « Prime minister » ، وكذلك الحاجا والنانا . فهذه كلها ألقاباً . (المترجم) .

(٩٣) كان من أهم الأخطار التى مزقت الدول الأفريقية فى غرب أفريقيا تتمثل فى المنافسة القوية بين هذه الدول بعضها البعض ، وقد انتهزت بريطانيا هذا التمزق لصالحها ؛ وذلك عن طريق مساعدة طرف ضد الطرف الآخر حتى تمكن لنفسها فى هذه البلاد وقد نجحت بالفعل فى ذلك ، وبخاصة بعد أن أصبحت هذه الدول الأفريقية فى وضع سىء بحيث لا يسمح لها بمواصلة الكفاح ضد الغزو الأوربى (المترجم) .

المنافسة على السلطة . وفى الوقت نفسه ، حاولت الإبيوكوتا تحقيق أهدافها فى التوسع وذلك بمساعدة الفولانيين المسلمين فى حربهم ضد الأاورين Ilorin ومن ناحية أخرى أرسلت بريطانيا الجنود كى تساعد الأبيوكوتا فى حربها ضد أيكورودو « Ikorodu » ، الواقعة عند نهاية بحيرة لاجوس . وقد عاش فى الأبيوكوتا المبشرون البريطانيون ومسيحيو اليوروباالقادمون من سيراليون . واستطاعت الأجبا القيام بالضغط على الموظفين البريطانيين الذين يتميزون بأفكار مستقلة فى السياسة . وكان هؤلاء البريطانيون يعيشون فىلاجوس وقد حاول الألافين من جانبه فض هذا النزاع الذى حدث فى منطقة غرب أفريقيا ، ولكنه واجه ضغوطاً من جانب البريطانيين الذين كانوا يعملون فى تجارة زيت النخيل فى لاجوس ، وشجعتهم على ذلك الحكومة البريطانية . ولكن بعد عام ١٨٨٦ م تغير الموقف تماماً وبخاصة عندما توقفت التجارة بين لاجوس والداخل بسبب الحروب التى نشبت فى هذه المنطقة التى خيم السكون عليها ، مما أدى إلى انخفاض أسعار زيت النخيل ، وبعض المنتجات الإستوائية الأخرى ، ونتيجة لذلك فقد اعتقد التجار البريطانيون فى أن ازدياد السيطرة البريطانية على اليوروبا هو الذى ينقذ هذا الموقف التجارى المتدهور ، مع أنه حتى ذلك الحين لم تكن السلطات البريطانية راغبة فى التوسع العسكرى فى بلاد اليوروبا ، ولكن إذا لم تقم بريطانيا بعمل أى شىء ، فإن ذلك سيؤدى إلى وجود مخاطر حقيقية ، وبخاصة إذا حاولت فرنسا التدخل فى اليوروبا من ناحية ميناء نوفو المجاور لليوروبا . وفى تلك الأثناء خول الحاكم لاجوس إدارة مستعمرة ساحل الذهب ، كما خول إليه أيضاً حق التفاوض مع الوسطاء البريطانيين من أجل العمل على إستقرار السلام بصفة عامة فى كل أقاليم اليوروبا (باستثناء الأولورين) . وفى عام ١٨٨٨ م قبل الألافين « Alafin » حاكم الأويو أن يعلن وضع جميع أراضى اليوروبا تحت الحماية البريطانية . وفى عام ١٨٩٠ بدأت بريطانيا فى وضع قواتها فى الداخل . وفى عام ١٨٩٢م وقع هجوم من جانب بريطانيا على ألا جيبو أودو « Ijebu-odu » . وفى عام ١٨٩٣ م ، وافقت كل من إيبادان والأبيوكوتا على وضع بلادهما تحت الحماية البريطانية . وفى عام ١٨٩٦ م خضعت جميع أراضى اليوروبا

الواقعة فى جنوب الألورين إلى السلطة الفعلية لحكومة لاجوس . وفى مواجهة ذلك قام حاكم الفولانيين بمنع وصول التجارة البريطانية إلى الداخل .

شركة النيجر الملكية « The Royal Niger Company » :

أصبح الألورين وأقاليم أمراء الفولانيين الآخرين يقعون داخل نطاق شركة النيجر الملكية . ويرجع ذلك إلى ما قام به السير جورج جولدى « Sir George Goldie » ، الذى كان ضابطاً سابقاً بالجيش البريطانى ، والذى كان مسئولا عن إحدى الشركات التجارية البريطانية التى تعمل فى النيجر الأسفل . وفى عام ١٨٧٧ م ، زار جولدى هذا نهر النيجر ، وتوصل إلى ضرورة توحيد الشركات التجارية البريطانية فى شركة واحدة حتى يكون لديها القوة الكافية فى منافسة كل من الفرنسيين والألمان . ولكى يكون لها القدرة على الوقوف أمام الحكام الأفريقيين الذين كانوا يفرضون الرسوم الجمركية على التجارة المارة من خلال المنافذ المختلفة لنهر النيجر . وفى عام ١٨٧٩ م ، تمكن جولدى من توحيد الشركات البريطانية الرئيسية فى شركة واحدة عرفت فى بادىء الأمر بالشركة الأفريقية المتحدة . « United African Company » ؛ ولكن بعد عام ١٨٨٢ م ، أصبحت تعرف بالشركة القومية الأفريقية « National African Company » . وفى هذا الوقت كانت الشركة التجارية الفرنسية ، المعروفة باسم الشركة الفرنسية لأفريقيا الاستوائية « The Companie du francaise de L'Afrique Equatorial » ، وشركة السنغال « The Companie du Sénégal » ، تعملان بنشاط فى تأسيس المراكز التجارية فى النيجر والبنين . وكانت الصفقات التجارية التى تتم بمعرفة هاتين الشركتين ضخمة ، وقد حاولت هاتان الشركتان أن تستخدم المراكز التجارية كقواعد لتوسيع النفوذ السياسى الفرنسى فى هذه المناطق ، ومع ذلك ، فلم تتلق هذه الشركات الفرنسية المساعدة من جانب الحكومة الفرنسية . وفى نهاية الأمر تمكنت الشركة الأفريقية القومية فى الفترة ما بين عامى ١٨٨٤ ، ١٨٨٥ م من شراء هاتين الشركتين الفرنسيتين لأنها

كانت تتمتع بمركز مالى قوى . زيادة على ذلك فإن شركة جولدى كانت فى مركز قوى للغاية بحيث تمكنت من منع الألمان والتجار الأوربيين الآخرين من التوغل فى هذه المناطق ، كما كان فى إمكانها التوسع فى النيجر الأسفل ؛ ورغم ذلك فقد كانت هذه الشركة منزعجة لدرجة كبيرة خشية أن تتقدم فرنسا من السنغال ، وخشية أن تتقدم المانيا من جهة الكاميرون ، فكان من المحتمل أن تضع كل من فرنسا وألمانيا العوائق السياسية فى طريق انتشار التجارة البريطانية فى شمال لوكاجا « Lokoga » لهذا وقعت شركة جولدى معاهدات مع سلاطين سكوتو والجواندو ، ووافق الحكام المحليون بمقتضاها على قيام شعوبهم بالإتجار مع الشركة الأفريقية القومية . ولقد انحسر نشاط هذه الشركة طبقاً لما ورد ببنود مؤتمر برلين الخاصة بأمراء الفولانيين الذين كانوا تحت الحماية البريطانية ومن المعروف أن هذه الحماية البريطانية لم تكن ذات تأثير فعال ، كما لم يكن لبريطانيا الرغبة فى توسيع نفوذها بعيداً فى الداخل . وفى عام ١٨٨١ م ، وما بعده ، بدأ جولدى يلح على الحكومة البريطانية أن تمنح شركته ميثاقاً يخول لها العمل فى غرب أفريقيا كوكيل للحكومة البريطانية فى إدارة العدل ، وحفظ القانون ، وتنظيم المناطق التى تمد الحكومة البريطانية سيطرتها عليها عن طريق المعاهدات المعقودة مع حكامها الأفريقيين .

وكانت فكرة حصول شركة جولدى على ميثاق تمارس من خلاله سلطات الحكومة البريطانية فكرة قديمة جداً يرجع تاريخها إلى اريخ الإمبراطورية البريطانية (على سبيل المثال شركة الهند الشرقية) ولكن هذا النظام فشل إستعماله على نطاق واسع ، لأن الشركات الحائزة على مواثيق ، كانت تحتكر لنفسها التجارة فى المناطق الواقعة تحت سيطرتها ، وكان ذلك يتعارض مع مبدأ التجارة الحرة ، الذى رسخ فى بريطانيا خلال القرن التاسع عشر . وكان المحافظون أكثر رغبة من الأحرار فى جعل الحكومة البريطانية تعترف بالتجار البريطانيين الذين يريدون الإستيلاء على أجزاء من افريقيا وتؤيدهم فى وضع هذه الأجزاء تحت السيادة البريطانية . وفى عام ١٨٨٦ م ، منحت

حكومة المحافظين التى تولت الحكم فى البلاد بعد فترة قصيرة من مؤتمر برلين جولدى الميثاق الذى أراده . وفى السنة نفسها تغير اسم الشركة من شركة أفريقيا الوطنية « National African Company » إلى شركة النيجر الملكية « The Royal Niger Company » .

وقد عهد إلى شركة النيجر الملكية الإشراف على العدل ، والمحافظة على النظام فى المناطق التى تولت الشركة شئونها ، ووقعت المعاهدات بينها وبين الحكام الأفريقيين . فكان عليها إلغاء العبودية مع عدم التدخل فى القوانين والعادات والديانات الخاصة بالشعوب الأفريقية ، وذلك باستثناء ما يتعارض منها مع الإنسانية ، كما كان على الشركة كذلك ، ألا تمارس الإحتكار التجارى وقد كانت التجارة فى النيجر متاحة إلى رعايا جميع الدول دون تمييز ، وذلك طبقاً لما ورد بلائحة موتمر برلين ، وكان على الشركة فرض ضريبة تتمثل فى الرسوم الجمركية التى تفرض على البضائع التجارية ، لتزيد من دخل الحكومة . وفى عام ١٨٨٧ م ، أعلنت الحماية البريطانية فى هذا المناطق التى أبرم حكامها معاهدات مع وكلاء الشركة .

وقد تعهدت الشركة بالعمل على تقدم لوكوجا ، لهذا أقامت مراكزها الإدارية والتجارية فى أسابا « Asaba » الواقعة فى محمية ساحل النيجر . وفى عام ١٨٩١ م ، وجد شريط من الأرض كان تحت الحماية البريطانية يقع بين أسابا والميناء الساحلى للشركة الذى يقع فى أكاسا « Akassa » الواقعة عند مدخل النون « Nnn » ، ثم يصل بعد ذلك إلى دلتا نهر النيجر الذى تحولت إدارته إلى الشركة .

ومارست هذه الشركة الجزء الأكبر من التجارة وخاصة فى الجنوب . ولا يمكننا القول بأنها نقضت تعهداتها فى المحافظة على التجارة الحرة ، أو أنها عارضت محاولات الألمان والفرنسيين الرامية إلى التوغل فى دلتا نهر النيجر أو أنها تدخلت فى تجارة التجار الأفريقيين . وبعد ذلك أصرت هذه الشركة على أن تكون كل تجارة الإقليم تحت سيطرتها ، على شرط أن تمر من خلال

الأكاسا « Akassa » ، وأدى ذلك بالتالى إلى توجيه ضربة عنيفة لدخل ملوك أفريقيا ، وإلى التجار الذين سيطروا على تجارة المنافذ الأخرى لنهر النيجر بالإضافة إلى ذلك فإن هوءلاء التجار الأفريقيين كانوا يعيشون فى مناطق غير خاضعة لسيطرة الشركة ، وكانوا يعيشون فى محمية ساحل النيجر . وقد طالبت الشركة من هوءلاء التجار الأفريقيين أن يدفعوا رسوماً على تجارتهم التى تمر من خلال الأكاسا ، وقد أدى ذلك إلى وقوع الشركة فى عداء مع معظم الأفريقيين الذين يعيشون فى دلتا نهر النيجر . وفى عام ١٨٩٥ م هاجم رجال البراس « Brass » مركز الشركة فى الأكاسا « Akassa» ودمروه .

ورغم ذلك فقد نجحت الشركة فى تحقيق غرضها السياسى الخاص بإبعاد الفرنسيين والألمان بعيداً عن شمال نيجيريا . وكانت إتفاقيات شركة النيجر الملكية مع سكوتو ، ومع الأقاليم الشمالية الأخرى هى الأساس الذى قام عليه الإتفاق الفرنسى — البريطانى ، الذى وقع فى عام ١٨٩٠ م ، والذى وافق الفرنسيون بمقتضاه على أن أمارات الفولانيين تكون قاصرة على الشركة . وتقع هذه الإمارات فى جنوب الخط الفاصل بين ساى الواقعة على النيجر ، وباروا « Barruwa » ، الواقعة على بحيرة تشاد . ومن ناحية أخرى ، رفض الفرنسيون الاقتراح البريطانى ، الخاص بعدم توغل الفرنسيين فى شرق الخط المرسوم فى الجنوب ، إبتداءاً من ساى وحتى البحر . وفى عام ١٨٩٤ م ، بدأ الفرنسيون يتقدمون من داهومى إلى البورجو « Borgu » ، وكان من نتيجة ذلك أن أرسلت الشركة ، فيما بعد الكابتن فردريك لوجارد « Frederick Lugard » (أصبح سيداً فيما بعد) ليوقع معاهدة مع الفرنسيين .

وفى عام ١٨٩٧ م ، دخلت الشركة فى حرب مع الفولانيين فى بلاد النوب والألورين ، حيث كانوا قد أصروا على مهاجمة الإقليم الواقع على شواطىء النيجر التى طلبت الشركة وضعه تحت حمايتها . وبعد غزو هاتين الإمارتين تعرضت الشركة لمواجهة خطيرة مع الفرنسيين ، الذين كانوا

يضغطون من جهة الشمال الشرقى من داهوى من ناحية ، ومن ناحية أخرى تقدموا فى النيجر الأسفل فيما وراء ساى حتى وصلوا إلى بوسا . لذلك قررت الحكومة البريطانية مساعدة الشركة لأنها لا تستطيع وحدها مقاومة القوات العسكرية التابعة للحكومة الفرنسية ، لذلك نجد أن الحكومة البريطانية توافق فى عام ١٨٩٧ م على تزويد الشركة بالأموال والضباط لدعم قوات حدود غرب أفريقيا ، وكلفت لوجارد بإتمام هذه المهمة ، وعلى هذا أصبح فى إمكان الشركة الوقوف ضد الفرنسيين . وفى عام ١٨٩٨ م ، حددت الحدود الغربية والشمالية لنيجيريا طبقاً للإتفاقية التى عقدت بين الحكومة البريطانية والفرنسية ، ففى الغرب قبل الفرنسيون إقامة حد فى منتصف الطريق بين ساى وبوسا . وفى الشمال كان فى إمكان الفرنسيون الوصول إلى بحيرة تشاد ، وبخاصة عن طريق الأطراف الجنوبية للصحراء وكان الجزء الأكبر من الأرض الزراعية الواقع فى مملكة الفولانيين معترفاً به كمقاطعة بريطانية .

وفى عام ١٨٩٩ م ، قررت الحكومة البريطانيـــة ما يأتى : —
(أولا) : أن شركة النيجر الملكية قد حققت أغراضها كوكيل لبريطانيا فى مد النفوذ البريطانى على شمال نيجيريا ، وقبل ذلك كانت الحكومة البريطانية قد تعهدت بدفع المصاريف الخاصة بالدفاع عن منطقة شمال نيجيريا ، وكان من غير المرغوب فيه أن تظل قوة الدفاع عن حدود غرب أفريقيا فى أيدى الشركة .
و(ثانياً) : كانت الإتفاقية البريطانية الفرنسية التى عقدت فى عام ١٨٩٨ م قد منحت فرنسا الحق فى الملاحة فى نهر النيجر بين بوسا والبحر (٩٤) . ففى الوقت الذى لا زال فيه ماضى الشركة عالقاً فى الذهن كان من غير المرغوب به بالنسبة للحكومة البريطانية أن تظل السيطرة على الملاحة البحرية فى المحيط الأطلنطى فى أيدى الشركة ، لهذا ألغى ميثاق عام ١٨٨٦ م ،

---

(٩٤) قام الفرنسيون بنقل البضائع بطريقة عملية فى النيجر الأسفل والأعلى . ولكن فيما بعد حرموا من ممارسة هذا الحق .

الخاص بدفع تعويضات للشركة ، وفى بداية عام ١٩٠٠ م ، استولت الحكومة البريطانية على ممتلكات الشركة الإدارية منها والعسكرية ، ومع ذلك فقد ظلت الشركة تمارس مهامها كشركة تجارية فقط(٩٥) . وعهد إلى السير فردريك لوجارد بالقيام بتأسيس الإدارة البريطانية الخاصة بالحماية على شمال نيجيريا ، وقد نجح لوجارد فى ذلك بعد أن أرسل سلسلة من الحملات العسكرية إلى هذه المنطقة النيجيرية التى استمرت حتى عام ١٩٠٦ م . وفى عام ١٩٠٠ م قامت وزارة المستعمرات البريطانية بتولى شئون وزارة الخارجية البريطانية وبخاصة فى إدارة محمية ساحل النيجر ، التى عرفت باسم محمية جنوب نيجيريا وقبل ذلك الوقت كانت وزارة المستعمرات البريطانية تدير محمية لاجوس ومن بعدها تولت حكومة بريطانيا شئون المقاطعات البريطانية الثلاث فى نيجيريا(٩٦) ..

---

(٩٥) تمثل الآن جزء من شركة أفريقيا المتحدة .

(٩٦) وللاستزادة أنظر الكتب التالية :

- J. D. Fage : Ahistory of Africa. Great Britain, 1978. p. 215.
- Philip Curtin and Others : African History. London, 1978 p. 213.
- J. O. Sagay and an other : Africa : A Modern History (1800–1975). Great Britain, 1978. p. 187.



الفصل الثانى عشر

غرب أفريقيا تحت الحكم الأوربى

امتداد النفوذ الأوربى

توضح الخرائط التى نشرت فى بداية القرن العشرين أن كل غرب أفريقيا كان تحت حماية القوى الأوربية ، باستثناء ليبريا ، فقد كان لفرنسا فى غرب أفريقيا امبراطورية واسعة بلغت مساحتها ١,٨٠٠,٠٠٠ ميل مربع (أى تبلغ مساحتها تسع مرات قدر مساحة فرنسا نفسها) . ويلى امبراطورية فرنسا فى المساحة المقاطعة البريطانية التى بلغت مساحتها حوالى ٤٨٠,٠٠٠ ميل مربع ، ولم تكن المقاطعة البريطانية تشغل مساحة واحدة مثل المقاطعة الفرنسية فى غرب أفريقيا ، بل أنها كانت مقسمة إلى أربعة أقسام بسبب الوجود الفرنسى فى غرب إفريقيا وامتلكت ألمانيا مساحة قدرها ٣٣,٠٠٠ ميل مربع ، تتمثل فى مستعمرة التوجو الواقعة فى الحافة الجنوبية لغرب أفريقيا ، كما تضم جزءاً كبيراً من أفريقيا الإستوائية ، المتمثل فى مستعمرة الكاميرون ، التى تبلغ مساحتها حوالى ٢٠٠,٠٠٠ ميل مربع ، وانحسر النفوذ البرتغالى فى ذلك الوقت فى مستعمرة غينيا التى تبلغ مساحتها ١٤,٠٠٠ ميل مربع .

وفى عام ١٩٠٠ م ، لم يكن النفوذ الأوربى يمثل فى الحقيقة شيئاً يذكر ، سواء أكان ذلك من حيث الإتساع أم الفاعلية وهذا ما ظهر من الخرائط التى رسمت لغرب أفريقيا . وقد اتضح النفوذ الأوربى فى غرب أفريقيا فى المنطقة التى خضعت لهذه القوى ، وقد تأكد ذلك فقط فى العشرين سنة السابقة وقد أتبعت الخطوات التى اتخذت من جانب فرنسا وبريطانيا وألمانيا القوى الأوربية الأخرى المهيمنة بالفعل على المناطق التى كانوا يدعون ملكيتها ،

والتي لم تكن كافية لأطماعهم كما لم يكن لها القدرة على إخضاع سكان هذه المناطق إلى سلطانهم . وتوضح لنا الخرائط التي رسمت عام ١٩٠٠ م مناطق كبيرة من غرب أفريقيا ، كانت خاضعة لحكم الفرنسيين أو البريطانيين أو الألمان ، حيث كان الحكام الأفريقيون غير مدركين لمشاكل وتعقيدات المعاهدات التي وقعوها لحمايتهم .

وكانت المشكلة الأولى أمام فرنسا وبريطانيا وألمانيا – وبخاصة بعد زحفهم على غرب أفريقيا – تكمن في إعتراف أفريقيا بالسيادة الأوربية في كل مكان من هذه المنطقة . وفي الوقت نفسه كان معظم الحكام الأفريقيين في الداخل غير راغبين في الموافقة على مرور أية قوة عسكرية أوربية من خلال بلادهم إلى الأوربيين دون نشوب صراع بين الطرفين ، كما أن الكثير من الحكام الإفريقيين كانوا غير راضين عن وقف تجارة الرقيق التي اعتمدوا عليها في الحصول على الثروة . وبعد عام ١٩٠٠ م ، اضطر الفرنسيون إلى إخضاع بعض شعوب المناطق الاستوائية من غينيا الفرنسية ، ومن ساحل العاج ، وذلك بقيام فرنسا بسلسلة من العمليات الحربية التي استمرت في بعض الأحيان حتى عام ١٩١٥ م ، وفي أثناء ذلك واجه الفرنسيون مقاومة عنيفة من جانب القبائل البدوية القاطنة في شمال الصحراء وفي الشمال الشرقي من النيجر ، واستمرت هذه المواجهة مدة طويلة ، ورغم ذلك فقد بقيت مستعمرة النيجر التي تقع إلى الشمال من المستعمرة البريطانية في نيجيريا ، تحت السيطرة الحربية الفرنسية حتى عام ١٩٢٢ م ، وفي النهاية تولت الإدارة المدنية السلطة في هذه المستعمرة ، وكان ذلك سببه ما قام به لوجارد « Lugard » ، وقوة الحدود الأفريقية التي كانت منهمكة تماماً حتى عام ١٩٠٦ م في غزو وإخضاع البرنو وإمارات الفولاني الواقعة شمال نيجيريا . وفي أواخر عام ١٩١٤ م ، كانت الإدارة الألمانية لا تزال لها تأثير ضئيل في الأقاليم الشمالية من توجو والكاميرون ، وعندئذ تمثلت الصعوبات التي واجهت الحكام الأوربيين الجدد في غرب أفريقيا في كيفية التغلب على إخضاع كل الحكام التقليديين .

وكانت القوى الأوربية المشتركة فى كل من مؤتمرى برلين وبروكسل تدعى أن لها واجباً مزدوجاً « Dual mandate » (أو حماية مزدوجة) كما سميت فيما بعد ، كى يوسعوا حكمهم فى أفريقيا ، ومن ناحية أخرى كى يلغوا تجارة الرقيق ، ويحلوا محلها مزايا الحضارة الأوربية المادية والروحية ومن ناحية أخرى ، كان عليهم أن يجعلوا التجارة والمواد الأفريقية متوفرة لبقية العالم ، بل ويحققوا لبلادهم فوائد مادية ، ولكن على الرغم من ذلك كان من الصعب إلغاء تجارة الرقيق ، كما كان من الصعب أيضاً إمكانية تهيئة الظروف لتنمية التجارة السلمية المنظمة ، وكان من الصعب كذلك إيجاد تقدم مادى ومعنوى دون قيام الأوربيين بوضع ضباط تنفيذيين وقوات بوليسية فى المناطق الشاسعة التى يحدث فيها قلاقل واضطرابات .

الإدارة الفرنسية

فى الفترة ما بين أعوام ١٨٥٤ ، ١٩٤٥

على الرغم من أن الفرنسيين كان لهم نشاط فى ساحل غرب أفريقيا منذ القرن السابع عشر ، إلا أن تجربتهم فى حكم الأفريقيين كانت سيئة وبخاصة قبل فتح فيدهيرب « Faidherbe » للسنغال ، وكانت فرنسا قبل عام ١٨٥٤م تفرض سيطرتها بطريقة فعلية فى غرب أفريقيا على حصن القديس لويس والجورى فقط ، وفى مناطق صغيرة مثل كوميونز « Communes » الذى إستمر فيها النفوذ الأوربى قوياً لمدة طويلة ، ونتيجة لذلك أصبحت شخصية المجتمع الأفريقى مثل شخصية المجتمع الأوربى ، لذلك صدرت فى باريس القوانين الخاصة بالمستعمرات الفرنسية التجارية French trading settlment » ومع ذلك فإنه كان فى إمكان الفرنسيين المواطنين أن يتقبلوا المواطنين السود كمواطنين فرنسيين ، بالإضافة إلى البيض ، ومعنى ذلك أن أصبح سكان المستعمرات الفرنسية خاضعين لقانون فرنسا العادى ، وكان يمكنهم فى هذه الحالة إنتخاب النائب الذى يمثلهم فى الجمعية الوطنية « National Assembly » فى باريس والتى تضع القوانين الفرنسية . وفى فترة لاحقة أصبح المواطنون فى داكار وفسكى يعتبرون مواطنين فرنسيين

ولقد حدث التوسع الأول للإمبراطورية الفرنسية فى غرب أفريقيا ، وبخاصة فى السنغال فى الفترة ما بين أعوام ١٨٥٤ ، ١٨٦٥م فى أثناء عصر الإمبراطورية الثانية التى حكمها نابليون الثالث ، الذى فى عهده حكمت فرنسا حكماً استبدادياً ، ومن المعقول ومنذ البداية كان من الطبيعى أن تحكم المقاطعات الأفريقية أيضاً حكماً استبدادياً من جانب الموظفين الفرنسيين المسئولين عن السلطة الفرنسية فى هذه البلاد . ونتيجة لذلك كان حاكم حصن القديس لويس يمثل الحكومة فى باريس ، ولا يمكن مقارنة سكان هذه المقاطعات بالسكان القدامى الذين قطنوا الساحل ، والذين لم يخضعوا من قبل إلى أية سلطة سياسية أوربية أو إلى أى نفوذ إجتماعى ، ولم يكن المواطنون يحترمون القانون الفرنسى أو يقومون بمسئولياتهم كمواطنين فرنسيين . لهذا سمح لهم أن يبقوا على قوانينهم التقليدية ، وعلى عاداتهم بل يقومون بتنظيم شئونهم الخاصة ، لأن هذه القوانين المحلية التقليدية لم تكن تتعارض مع متطلبات الحكومة الفرنسية . ومن المعروف أن الهدف من فرض القانون الفرنسى على المواطنين الأفريقيين أن ينظم واجباتهم ومسئولياتهم تجاه الحكومة الفرنسية ، ومع ذلك لم يصبحوا مواطنين فرنسيين ، بل كانوا يعاملون كرعايا فرنسيين ، عليهم ما على المواطنين الفرنسيين من واجبات ، ومع ذلك فقد كان هناك إختلاف فى مجموعة الحقوق ، فكان من المفروض وبمرور الوقت أن يزداد النفوذ والتعليم الفرنسى ، والطرق الخاصة بالأعمال التجارية وكذلك قوانين الزواج المسيحية فى المستعمرات الفرنسية .. إلخ . كل هذه الوسائل جعلت الناس فى السنغال يفكرون ويتصرفون بالأساليب الفرنسى ، وفى آخر الأمر ، كان فى إمكانهم أن يتركوا تصرفاتهم التقليدية وأن يلحقوا بسكان المدن الساحلية كمواطنين فرنسيين .

ولقد توسعت الإمبراطورية الفرنسية فى غرب أفريقيا فى الفترة ما بين أعوام ١٨٧٩ ، ١٩٠٠ م ، ففى خلال هذه الفترة وضع دستور للجمهورية الفرنسية ، وأسس هذا الدستور من قبل على مبادىء الإدارة الإستعمارية

القائمة فى السنغال ، وبعد ذلك امتدت هذه المبادىء إلى المستعمرات الفرنسية الجديدة فى غرب أفريقيا ، وانتشر هذا الدستور بسرعة على مساحة كبيرة من الإقليم (حوالى ٣٠ مرة فى الحجم عما كانت عليه السنغال أيام فيدهيرب) ففى البداية كانت فرنسا غير قادرة على إيجاد موظفين إداريين كافين كى يحكموا الشعوب الجديدة المهزومة ، لذا أصبحت الحكومات المحلية مضطرة أن تعمل كوكلاء الفرنسيين ، ومن ناحية أخرى أيد الفرنسيون الرؤساء الذين خضعوا لهم ، وأعدوا رؤساء جدد ليحلوا محل هؤلاء الذين خلعوا أو نفوا . وكان هذا إجراءاً وقتياً « Temporary » فبمجرد أن تمكن الفرنسيون من إنجاز ذلك قاموا بتأسيس إدارات للموظفين الفرنسيين الذين سيعملون فى المستعمرات الفرنسية فى غينيا ، وساحل العاج ، والسودان الغربى وداهومى .

وكانت السلطات الأفريقية الوحيدة التى سمح لها ببعض السلطة هى رؤساء القرى ، ولكن كان هؤلاء الرؤساء تابعين لموظفى الإقليم من الفرنسيين ، وإلى المأمورين الإقليميين ،الذين كانوا مسئولين أمام الحكام الفرنسيين فى المستعمرات المختلفة ، وفى عام ١٨٩٥ م كان الحكام الاستعماريون تابعين لحاكم السنغال ، الذى أصبح بعد ذلك حاكماً عاماً ، ومندوباً وممثلا لرئيس فرنسا فى كل المستعمرات الفرنسية فى غرب أفريقيا . وفى عام ١٩٠٢ م انفصلت وظيفة الحاكم العام عن مركز القيادة فى داكار ، فأقام حاكم السنغال فى حصن القديس لويس ، حيث كان مسئولا عن حكام المستعمرات الأخرى وفى عام ١٩٢٢ م تولت ثلاث حكومات استعمارية جديدة السلطة فى أفريقيا وكان لكل منها حاكمها الذى يعاونه جهاز من الموظفين الفرنسيين ، وكان هؤلاء جميعاً يخضعون لسلطة الحاكم العام فى داكار ، بالإضافة إلى خضوع حكومات فولتا العليا (التى تكونت أساساً من الأقاليم الشرقية للسودان الفرنسى) والنيجر وموريتانيا (المنطقة الساحلية حتى شمال السنغال) .

وهكذا ، فقد تطور نظام الحكومة فى الأقاليم الفرنسية فى غرب أفريقيا ، وكان شبيهاً بالهرم أى يتدرج من القاعدة إلى القمة ، فيوجد وزير المستعمرات فى القمة وهو عضو فى الحكومة الفرنسية ، وهو مسئول أمام الجمعية الوطنية فى باريس ، ويليه فى الأهمية الحاكم العام الذى يشرف على المستعمرات الفرنسية فى غرب أفريقيا ويتخذ من داكار مقراً له ، ويلى الحاكم العام حكام المستعمرات المختلفة ونوابهم ، ويليهم فى الأهمية ضباط الإقليم ، ويليهم كذلك رؤساء القرى الأفارقة ، وقد حكم غرب أفريقيا بواسطة جهاز من الموظفين الفرنسيين المستبدين الذين كانوا يخضعون للحكومة الفرنسية فى باريس ولم يكن للرجل الأفريقى العادى أى رأى فى الطريقة التى يحكم بها فيما عدا الشئون المحلية البحتة لقريته ، شأنهم فى ذلك شأن رؤساء قراهم الذين كانوا يعينون ويخضعون لضباط الإقليم من الفرنسيين .

وفى البداية ، أخذ الفرنسيون على عاتقهم تحويل المواطنين الأفريقيين فى غرب أفريقيا إلى رعايا فرنسيين كما حدث فى السنغال ، وعلى ذلك هيأ الحكام الفرنسيون الفرصة للمواطنين لكى يكون لهم رأى فى طريقة حكمهم ، وعلى هذا الأساس كان فى إمكان الأفريقيين الذين أصبحوا مواطنين فرنسيين أن يعينوا فى وظائف الجهاز الحكومى شأنهم فى ذلك شأن المواطنين الفرنسيين وكان من المحتمل أن يصلوا إلى حكام مستعمرات وبذلك أصبح فى إمكانهم انتخاب نواب يمثلونهم فى الجمعية الفرنسية ، ويساهمون فى صياغة القوانين التى يحكمون بها .

ولم ينجح تماماً مشروع تحويل السكان فى غرب أفريقيا الفرنسية إلى مواطنين فرنسيين ، كى يكون لهم نصيب فى المساعدة فى حكوماتهم المحلية ، ففى المقام الأول ، كان الممثلون فى الجمعية القومية من المستعمرين أقلية . كما لم تكن الجمعية نفسها مهتمة بشكل واضح بشئون المستعمرة ، بل تركت صياغة قوانين المستعمرات على وجه الخصوص إلى وزير المستعمرات ، وبعد ذلك أصبح للحاكم العام وحاكم كل مستعمرة مجالس استشارية حكومية

كان معظم أعضائها معينين ، والكثير منهم كان من الموظفين الفرنسيين ، وانحسرت مهمتهم فى التشاور فقط فى المسائل المالية . ورغم ذلك ، فإنه كان من الصعب على الأفكار الفرنسية أن تؤثر فى سكان المستعمرات الفرنسية فى غرب أفريقيا ، ولذلك فلم تنجح الحضارة الفرنسية فى تحويل كثير من الأفريقيين إلى أساليب الحياة الفرنسية ، وسبب ذلك يرجع إلى أن المستعمرات الفرنسية فى غرب افريقيا كانت تشغل مساحات واسعة ، هذا إلى جانب تمسك سكان هذه المستعمرات بتقاليدهم وعاداتهم الخاصة بينما أصبح الأفريقيون الذين ولدوا فى حصنى القديس[1] لويس والجورى[2] والروفساك Rufisque وداكار مراطنين فرنسيين تلقائياً[3] ، وهكذا ، وبعد عام ١٩١٦ م تبعهم فى ذلك أبناؤهم من بعدهم . وفى الوقت نفسه ، كان فى إمكان الأفريقيين الآخرين أن يصبحوا مواطنين فرنسيين ، بعد خضوعهم للقانون المحلى ، وبعد بلوغهم سن الثمانية عشرة سنة بحيث يلتزمون بعدم تعدد الزوجات وبحيث يتعلمون اللغة الفرنسية ، ويؤدون الخدمة العسكرية . ففى هذه الحالة يكونون من المواطنين الفرنسيين ، وعندئذ يعملون فى وظيفة فرنسية لمدة عشر سنوات على الأقل . وفى عام ١٩٣٧ ، بلغ عدد الأفريقيين الذين يقطنون غرب أفريقيا الفرنسية ١٥,٠٠٠,٠٠٠ نسمة ، كان من بينهم ٨٠,٥٠٠ نسمة من المواطنين الفرنسيين ، وبلغ عدد الذين اكتسبوا الجنسية الفرنسية نتيجة مولدهم فى مستعمرة السنغال ٢٥٠٠ شخص .

وفى حوالى عام ١٩٢٠ م ، أدرك الفرنسيون فشل خطتهم فى تحويل الأفريقيين إلى فرنسيين ، كما فشلوا فى حكم غرب أفريقيا الفرنسى كجزء من فرنسا . وفيما بعد أبقت فرنسا على الأنظمة الأفريقية بل وشجعت الحكم الذاتى المحلى فى الأقاليم المحلية ، وفى المدن الكبيرة ، ومع ذلك كان الموظفون الفرنسيون لا يزالون يديرون شئون المستعمرات الأفريقية ، هؤلاء الموظفون الذين رفضوا التخلى عن استبدادهم وأساليبهم البيروقراطية ، وتبعاً لذلك وجد تغيير طفيف جدير بالذكر ، فى ممارسة الإدارة الاستعمارية الفرنسية ، استمر

هذا التغيير حتى حوادث الحرب العالمية الثانية فى الفترة ما بين ١٩٣٩ ، ١٩٤٥ ، فقد أثرت هذه الحرب على الفرنسيين مما اضطرهم ذلك إلى أن يعيدوا النظر فى سياستهم تجاه رعايا مستعمراتهم فى غرب أفريقيا وفى أى مكان آخر .

الإدارة البريطانية حتى عام ١٩٤٥

المجلس التشريعى « Legislative Council »

قبل حوالى عام ١٨٧٠ م ، كانت التجربة البريطانية فى حكم الأفريقيين أقل شأناً من التجربة الفرنسية . ومن المعروف أن الممتلكات البريطانية الأولى فى غرب أفريقيا كانت توجد فى سيراليون وباتورست « Bathurst » ، وحصون ساحل الذهب ولاجوس ، وهى شبيهة بالمستعمرات الفرنسية الأولى وكان سكان المستعمرات التجارية الصغيرة يتشبهون إلى حد ما بالأساليب الأوربية ، فقد طور ماكاين « Maclean » مشروع تهيئة الطرق البريطانية الخاصة بالعدل والإدارة فى ساحل الذهب فى الفترة ما بين ١٨٣٠ ، ١٨٤٣ م كى تلائم الأفريقيين القاطنين فى المجتمعات التقليدية ، وذلك عن طريق التعاون مع حكامهم الطبيعيين . ولم يتم الكثير من أعمال ماكاين بسبب الأخطاء المتتالية فى السياسة البريطانية ، وعلى أية حال ، فإن المنطقة التى عمل بها ماكاين ، خضعت لفترة من الوقت إلى التأثير المتزايد والفعال من جانب التجار والمبشرين والموظفين الأوربيين . وفى عام ١٨٧٤ م ، أنشئت مستعمرة ساحل الذهب وكانت هناك صعوبة بسيطة تمثلت فى إدارة الضباط البريطانيين لهذه المستعمرة هذا إلى جانب نظام الحكم فى بعض المقاطعات البريطانية الأخرى والتى أنشئت عام ١٨٨٤ م والتى تمثلت فى ساحل الذهب وسيراليون وجامبيا ولاجوس وأنهار الزيت ، وقد وضعت هذه المستعمرات جميعها تحت الحماية البريطانية .

ومنذ البداية ، حدد الفرنسيون الطريقة التى يحكمون بها مستعمراتهم فى غرب أفريقيا ، كما طوروا النظام المركزى فى الإدارة فى كل مستعمرة بصورة عالية ، ولم يهتموا إطلاقاً بالأنظمة المحلية المختلفة للحكومة التى كانت موجودة

من قبل فى هذه المنطقة ، بينما لم يكن لدى بريطانيا تصورات مسبقة للحكم ، وعلى الرغم من ذلك فقد بدأ البريطانيون فى حكم مقاطعاتهم الجديدة عن طريق الحكم المباشر الذى قام به الموظفون البريطانيون ، فأصبح واضحاً منذ البداية أنه يتحتم على كل حكومة استعمارية أن تمنح رعاياها حكماً ذاتياً ، وعلى درجة كبيرة من الأهمية بحيث تصدر معظم القرارات الإدارية والقوانين فى داخل المستعمرة نفسها ، وليس عن طريق وزارة المستعمرات والبرلمان فى لندن . ثم أنه يكون فى الإمكان تغيير نظام الإدارة فى كل مستعمرة ، وذلك باستخدام أنظمة الحكومة التى طورت من قبل ، بمعرفة سكانها الأفريقيين . وأولها ، تمثل فى أهمية وتطوير المجالس التشريعية فى المستعمرات البريطانية ، وثانيها ، تمثل فى تطبيق نظام الحكم غير المباشر فى غرب أفريقيا البريطانى ، بواسطة السير فردريك لوجارد « Frederick Lugard » فى شمال نيجيريا .

وبالإضافة إلى المجالس التنفيذية التى تضم الموظفون الذين يقومون بإسداء النصح للحاكم أثناء قيامه بعمله فى حكم المستعمرة ، كان لكل مستعمرة بريطانية مجلس تشريعى ، وكان هذا المجلس التشريعى يسن القوانين فى المستعمرة وذلك بعد موافقة الحاكم ووزير المستعمرات فى لندن .

وقد أسس المجلس التشريعى فى جامبيا عام ١٨٤٣ م ، وفى ساحل الذهب عام ١٨٥٠ م ، وفى لاجوس عام ١٨٦٢ م . وفى البداية ، كان لمستعمرة التاج فى سيراليون مجلس له هدف مزدوج ، كانت المستعمرة قد ورثته منذ أيام حكم الشركة البريطانية ، وأصبح فى سيراليون منذ عام ١٨٦٣ م مجالس تشريعية وتنفيذية منفصلة .

وكانت الفكرة السائدة فى كل مستعمرة أن يكون لكل منها قوانينها الخاصة كلما أمكن ذلك ، بحيث تدير شئونها الإدارية والمالية الخاصة بها ، وبحيث تساهم فى إنشاء المستعمرات الإنجليزية على غرار المستعمرات الأوربية التى أنشئت فى أمريكا فى القرن السابع عشر ، وكان معظم سكان هذه المستعمرات من المستوطنين البريطانيين الذين أكدوا حقهم كرعايا بريطانيين فى حكم

أنفسهم من خلال جمعياتهم المنتخبة ، وكانت هذه الجمعيات تطالب لنفسها في ذلك الوقت بسلطات وحقوق مشابهة لسلطات البرلمان الإنجليزى ، ولكن تجربة الثورة الأمريكية أقنعت رجال الدولة البريطانيين في القرن التاسع عشر بأهمية الرأى العام فى المستعمرات بحيث يكون للمستعمرات رأى، فى إدارة شئونها(٩٧) .

وكان سكان المستعمرات البريطانية الجديدة فى أفريقيا والذين يمثلون جزءاً كبيراً من الأفريقيين ، غير معتادين على استخدام التشريع الإنجليزى وأساليبه ، ولم يكن لهم منذ البداية حق انتخاب أعضاء المجالس التشريعية ، بل كانت الأغلبية من الأعضاء من الموظفين البريطانيين الذين كانوا فى العادة أعضاء فى المجلس التنفيذى ، ولكن فى المرحلة المبكرة لم يكن سكان المستعمرات يرشحون بمعرفة الحكام البريطانيين الممثلين لسياسة الحكومة البريطانية ، بل كانوا يرشحون فى العادة من المستوطنين البريطانيين القاطنين فى المستعمرات فى غرب أفريقيا وبخاصة من التجار والمبشرين ، ولكن قبل عام ١٨٩٠ م كان بعض الأفريقيين المتعلمين يرشحون للمجالس التشريعية ، مما أدى إلى تطوير المجلس التشريعى فى غرب أفريقيا البريطانى، وبخاصة عندما زود بعدد كبير من الأعضاء الأفريقيين غير الرسميين ، والذين كانوا ينتخبون فى المجالس التشريعية بمعرفة الناخبين الأفريقيين .

وفى الفترة ما بين أعوام ١٩٢٢ ، ١٩٢٥ م حصلت كل من نيجيريا وسيراليون وساحل الذهب على دساتير تخول لكل منها إنتخاب مستشارين

---

(٩٧) لا شك أن الحكومة البريطانية استفادت من أخطائها فى حكم مستعمراتها فى العالم الجديد وبعد نجاح الثورة الأمريكية فهمت الحكومة البريطانية أن الأسلوب الذى اتبعته فى حكم المستعمرات البريطانية فى أمريكا كان أسلوبا خاطئاً ، ولابد من تغييره وبخاصة فى حكم مستعمراتها فى أفريقيا ويعنى ذلك أن تترك حرية التصرف للمستعمرات فى اختيار أعضاء المجالس التشريعية والتنفيذية ، لحكم هذه المستعمرات حتى لا يحدث ما حدث فى العالم الجديد (الثورة الأمريكية) . ومن هنا كانت الموافقة البريطانية على ترك حرية التصرف لسكان المستعمرات الأفريقية (المترجم) .

تشريعيين من الأفارقة فى المدن الساحلية الكبيرة ، مثل لاجوس وأكرا التى كان لها من قبل مجالس مدن ينتخب بعض أعضائها . وفى العادة كان الاختيار يتم بالانتخاب المباشر ، وفى بعض الأحيان كان هذا الانتخاب يتم بمعرفة رؤساء المجالس .

وفضلا عن ذلك فقد حدث تقدم ، وبخاصة عندما ازداد الأعضاء غير الرسميين (٩٨) فى المجالس التشريعية ، عن عدد الأعضاء الرسميين ، وقد ظهر جلياً فى عام ١٩٤٥ م فى ساحل الذهب ونيجريا وجامبيا . وفى عام ١٩٤٨ م حدث ذلك فى سيراليون ، وفى الواقع كان الأعضاء المنتخبون يمثلون الأغلبية فى المجالس التشريعية ، ولكن هذا لا يعنى أن هذه المستعمرات كانت تتمتع بالحكم الذاتى ، مع أنه كان يوجد لها حكومة نوابية « Represented Govt » ولكنها لم تكن حكومة ذات سلطات مطلقة ، وكان التشريع الاستعمارى يختص بسكان المستعمرة ، وفى الوقت نفسه ، لم تكن الحكومة الاستعمارية مسئولة أمام السلطة التشريعية ، بل إنه فى حالة ما يهزم الأعضاء المنتخبون الأعضاء المعينين فى المجلس التشريعى ، فأن ذلك يعنى هزيمة الحكومة البريطانية فى البرلمان بواسطة المعارضة ، لأن الأعضاء المنتخبين لم يكن لهم الحق فى تشكيل حكومة جديدة ، لذلك تولى الحاكم البريطانى والموظفون التابعين له مسئولية الحكومة ، وفى هذه الحالة لم يكن الحاكم مسئولا أمام المجلس التشريعى ولكن يكون مسئولا أمام وزير المستعمرات البريطانى فى لندن . وفيما بعد كان مسئولا عن كل تصرفاته أمام البرلمان (فى لندن) . وبالإضافة إلى ذلك احتفظ الحاكم بحقه فى الاعتراض (فيتو) . وفى الحالات الطارئة كان من الممكن أن يسن تشريعات بحيث تنفذها الإدارة دون موافقة المجلس التشريعى . وكان يحتفظ بسلطاته كى يستعملها فقط فى الظروف الاستثنائية ، وكان من المفروض أن يكون هذا النظام الحكومى موافقاً عليه بالإجماع ، بالإضافة

---

(٩٨) يقصد بالأعضاء غير الرسميين الأعضاء البريطانيين الذين لا يشغلون مراكز حكومية بل كانوا يمارسون مهن خاصة كالتجار ورجال التبشير والأفريقيين والمثقفين (المترجم) .

إلى ذلك فإنه يجب أن يكون هناك تعاون بين الموظفين البريطانيين والممثلين الأفريقيين المنتخبين والذين أصبح تمثيلهم غير ضرورى ، وقد حاول البعض العمل على تحسين هذا التعاون . ولهذا وضعت خطة فى الفترة الأولى من الأربعينيات من القرن العشرين حيث تمثلت فى تعيين أعضاء إفريقيين من غير الموظفين فى المجالس التنفيذية الخاصة بساحل الذهب ونيجيريا وسيراليون ليمثلوا مواطنيهم ، وكان كل من الأعضاء الرسميين وغير الرسميين فى المجالس التشريعية على استعداد لتبادل وجهات النظر فى الظروف العادية ، وكان هذا النظام يتيح للأفارقة قسطاً من المساهمة فى حكم أنفسهم ، وبوجه خاص فقد مكنهم ذلك من ممارسة بعض السلطات على الأرض بحيث تتسع بذلك المنطقة التى تفرض على سكانها الضرائب الخاصة بالحكومة الاستعمارية .

وكما يكون لهم الحق فى الإشراف على الإنفاق الداخلى . ومع ذلك فلم يصل مجلس جامبيا التنفيذى مثلما وصل إليه مجلس سيراليون ، وساحل الذهب ونيجيريا من التطور وبخاصة أن هذه المستعمرة الصغيرة (جامبيا) كان من الصعب عليها الحصول على دخل كاف ينفق من أجل تقدم شعبها فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ، بالإضافة إلى الإنفاق على تكاليف إدارتها المباشرة. ولم يضم مجلس جامبيا التشريعى حتى عام ١٩٤٦ ، أى عضو منتخب لجامبيا ، وبعد ذلك زاد عدد الأعضاء غير الرسميين فى المجلس على عدد الأعضاء الرسميين ، وكانت الأغلبية منهم لا تزال ترشح ولكنها تنتخب أيضاً .

الإدارة البريطانية : الحكم غير المباشر

كانت إدارة ماكلين فى ساحل الذهب تتبع نظام الحكم غير المباشر ، كما كانت أيضاً أنظمة حكم الأفريقيين تمارس بطريق غير مباشر من خلال حكامهم الأصليين الذين أهلوا بمعرفة المديرين البريطانيين فى القرن التاسع عشر فى كل مكان من غرب أفريقيا ، وبخاصة ما حققته إدارة السير فردريك

لوجارد « Sir Frederick Lugard » فى الشمال النيجيرى من نجاح ، فقد اكتسب بذلك شهرته ونفوذه ، كخبير فى الإدارة الاستعمارية ، التى أدت إلى ممارسة أنظمة الحكم غير المباشر فى غرب أفريقيا البريطانية وبخاصة بعد حوالى عام ١٩٢٠ م .

وفى الشمال النيجيرى كان ينقص لوجارد العدد الكافى من المديرين المدربين ، كما كانت تنقصه الأموال الكافية اللازمة للإدارة المباشرة للمقاطعة الكبيرة الآهلة بعدد كبير من السكان ، وكان الموظفون البريطانيون يتولون إدارة هذه المقاطعة التى فتحها لوجارد فى الفترة ما بين ١٩٠٠ ، ١٩٠٦ م . وحتى لو كان لدى لوجارد الرجال الكافين والأموال فمن المشكوك فيه تمكنه من إدارة شمال نيجيريا بطريقة مباشرة ، مع أنه من قبل كان قد ساهم فى الحكم غير المباشر فى شرق أفريقيا وفى أوغندا وكان السير جورج جولدى « Sir George Goldie » أول من جاء إلى نيجيريا فى ظل حكومة لوجارد . وكان قد خطط من قبل من أجل أن تكفل له شركة نيجيريا السيطرة على شمال نيجيريا ، ففى هذه الحالة يتمكن من حكم هذه المنطقة حكماً غير مباشر . وكان لكل أمراء الفولانى أجهزة من الموظفين لتحقيق إدارة العدل وحفظ النظام وجمع الضرائب ، وكان البريطانيون يعترفون بهذه الأجهزة حتى ولو كانوا يعتقدون فى أنها غير كافية أو كانوا يشكون فى تطبيقاتها العملية . لهذا صمم لوجارد على أن يترك الأمراء يحكمون الشعب هم وموظفوهم على أن يكون ذلك تحت إشراف المستوطنين البريطانيين التابعين لبريطانيا . والموجودين فى منطقة النفوذ البريطانى .

ولكن كان البريطانيون يتدخلون فى الحكومات التقليدية كى يقضوا على المساوىء التى تظهر فيها ، وعلى الرغم من إلغاء العبودية ، فقد ظل سكان نيجيريا الشمالية خاضعين إلى القانون الإسلامى(٩٩) ، الذى كان يطبق بمعرفة

---

(٩٩) من فحوى هذه العبارة يتضح رأى الكاتب فى الإسلام حيث اعتبره لون من العبودية ، وفى هذا مغالطة صريحة لأن الإسلام كان فى الواقع عبودية لله وحده ، ومع هذا فإنه جاء ليحرر

محاكم الإمارة . وكان النظام الفولانى المطبق فى جمع الضرائب نظاماً معقداً ، بل كان معرضاً لسوء التطبيق ، لهذا حلت محله ضريبة موحدة على كل قرية . واستمرت الضرائب تفرض بمعرفة الموظفين والأمراء ، بحيث كانت تدفع إلى خزائن الأمراء ، وكانت تدفع منها نسبة محددة تمثل الربع ثم وصلت إلى النصف إلى الإدارة البريطانية المركزية ، بحيث تستخدم فى تمويل الخدمات المخصصة للصحة والزراعة والسكك الحديدية .. إلخ . وكان فى الإمكان تزويد هذه المستعمرات بالخبراء البريطانيين ، أما بقية الدخل فكان يوضع تحت تصرف حكومات الأمراء(١٠٠) .

وتعرضت الشئون المالية إلى ضغط كبير من جانب نظام الحكم غير المباشر فمن المعتقد أن السلطات الأفريقية لم يكن من المتوقع لها أن تتطور دون اكتساب المسئولية الخاصة بجمع الضرائب ، وإنفاق أموال كبيرة من النقود ، فكانوا يدفعون المرتبات بطريقة منتظمة ، وكانوا يعدون الميزانيات السليمة ، وكانوا أيضاً يقدمون حساباتهم للمراجعة ، فإن السلطات الوطنية ، كانت تستخدم دخولها حسبما تشاء ، وذلك وفقاً لتوجيه البريطانيين المستوطنين ونصيحتهم .

وقد حدثت بعض الصعاب فى تطبيق مبدأ الحكم غير المباشر ، فى المناطق

=الإنسان من العبودية والظلم والسخرة الواقعة عليه من أخيه الإنسان ، فهو دين السماحة والمحبة والإخاء والحرية (المترجم) .

(١٠٠) يقصد بحكومات الأمراء ، الحكومات المحلية التى يرأسها أمراء الفولانى ، وقد وافق لوجارد على استمرار هذه الحكومات المحلية تحكم نفسها ، تحت إشراف البريطانيين ، ولكن فيما بعد تدخل البريطانيون فى شئون هذه الإمارات بحجة القضاء على المساوىء التى استشرت فى هذه الحكومات المحلية ، بالتأكيد لم توجد مساوىء فى داخل هذه الحكومات ، ولكن من المعروف أن بريطانيا درجت على أنه فى حالة رغبتها فى فرض سيطرتها وهيمنتها كانت تزرع بأتفه الأمور كى تتدخل فى شئون هذه المستعمرات لتحقيق مآربها فى الاستعمار والاستغلال ، وتاريخها ملىء بهذه التدخلات منذ نادت بالقضاء على تجارة الرقيق التى اتخذتها وسيلة لتحقيق أطماعها فى الغرب الأفريقى (المترجم) .

الوثنية فى الشمال النيجيرى ، تلك المناطق التى لم تهزم كلية بأيدى الفولانيين والتى كانت تحكم جزءاً كبيراً من هذه المقاطعة الكبيرة ، وكان فى إمكان بريطانيا أن تسيطر عليها بسهولة وبطريقة فعالة . وقد تمثلت الصعوبة الرئيسية للوجارد فى كيفية حصوله على الأموال الكافية كى يمكن إدارته المركزية من تطوير وسائل النقل والخدمات الأخرى التى تتطلبها البلاد . وكان هناك حد للضرائب المباشرة التى يمكن أن تفرض دون إحداث أى ضرر على الاقتصاد المحلى .

ومع ذلك واجه لوجارد صعوبات بسبب عدم وجود دخل من الرسوم الجمركية لديه ، فمنذ الاحتلال البريطانى كانت تجارة نيجيريا الشمالية تمر من خلال لاجوس ، أو من خلال محمية نيجيريا الجنوبية ، وقد احتفظت الإدارتان الجنوبيتان بغالبية دخل الجمارك المحصل من مرور البضائع التجارية من أراضيها تجاه الشمال .

وفى عام ١٩٠٦ م ، أقتنع لوجارد بتوحيد الثلاث إدارات البريطانية المنفصلة فى نيجيريا . فلو تم ذلك فأن دخل نيجيريا الشمالية سيزيد من الرخاء الاقتصادى فى الجنوب ، كما سيتمكن فى نفس الوقت من تطوير نظام السكك الحديدية المستخدم فى كل البلاد ، وفى هذه الحالة يمكن تخفيض مصاريف الإدارة عن طريق توحيد الخدمات الفنية المنفصلة ، التابعة لكل من هذه الحكومات الثلاث .

وفى عام ١٩٠٦ م توحدت حكومتا لاجوس ومحمية نيجيريا الجنوبية ، وتكونت منهما مستعمرة نيجيريا الجنوبية ومحميتها ، وكانت الحكومة البريطانية قد رفضت هذا التوحيد فى بداية الأمر ، مع أن لوجارد كان قد دافع عنه . وبعد فترة من الوقت ترك لوجارد نيجيريا وأصبح حاكماً لهونج كونج . وفى عام ١٩١٢ م ، عاد لوجارد ليحكم نيجيريا الشمالية والجنوبية ، كما عهد إليه بالعمل على تمهيد الطريق لدمج إدارتها . وقد تم ذلك عام ١٩١٤ م ،

وبذلك أصبح لوجارد الحاكم(*) العام لكل نيجيريا .

وفى ذلك الوقت كان فى بمكان نيجيريا الشمالية ان تحصل على نصيب مناسب من الدخل المتحصل من الرسوم الجمركية ، كى ينفق فى تطوير السكك الحديدية والخدمات الأخرى اللازمة للمستعمرة كلها ، وعلى الرغم من عدم توحيد الإدارات السياسية فى الشمال والجنوب ، فقد وضعت تحت المسئولية المنفصلة للحاكم العام ، وذلك لأن الحاكم العام « لوجارد » كان قد شرع فى تطبيق مبادىء الحكم غير المباشر فى نيجيريا الجنوبية ، ولكن الظروف فى الجنوب كانت تختلف عنها فى الشمال ، حيث كان لوجارد يمارس تجربته هناك ، فأولا ، وجدت مدن كبيرة ، مثل لاجوس وكالابار وميناء هاركورت « Port Harcourt » ، التى فقد السكان الأفريقيين فيها الروح القبلية وحكموا بواسطة الدساتير البلدية . وثانياً ، فعلى الرغم من أنه توجد فى بلاد اليوروبا أقاليم محددة كان يعترف بحكامها دون أدنى صعوبة للسلطات الوطنية « Native Authorities » لذا فإن الموقف فى جنوب شرق نيجيريا بما فيه من مجتمع يقوم على المساواة ، جعل من المستحيل التمييز بين الحكام التقليديين الذين عملوا بإخلاص ، وبين أى أعضاء من الشعب على درجة من الأهمية . وقد انتهت المحاولة التى قامت بها الحكومة لخلق حكام تقليديين أو شيوخ مفوضين « Warrant chiefs » بنتائج سيئة ، مما أدى فى النهاية إلى الاعتراف الإجبارى بالسلطات المحلية صاحبة العدد الكبير فى المجالس التقليدية .

وفى عام ١٩١٩ م ، تقاعد لوجارد ، وأصبح منذ ذلك الوقت له نفوذ فى تشكيل السياسة الاستعمارية ، فيما وراء ستار المسرح البريطانى ، وأصبح العضو البريطانى فى اللجنة الدائمة للانتداب التابعة لعصبة الأمم . وفى عام ١٩٢٨ أصبح اللورد لوجارد المتحدث البارز فى مباحثات المسائل الاستعمارية فى

(*) كان لقب الحاكم العام يطلق بصفة خاصة على لوجارد حتى عام ١٩٤٥ م ، وكان خلفاؤه فى الوظيفة فى نيجيريا يطلق عليهم لقب الحاكم .

مجالس اللوردات « House of Lords » وكثير من الموظفين الذين خدموا تحت إدارة لوجارد فى نيجيريا ، وصلوا فيما بعد إلى مراكز عليا فى خدمة المستعمرات البريطانية ، ومن ذلك على سبيل المثال ، السير جوردن جوجسبرج « Sir Gordon Guggisberg » (حاكم ساحل الذهب الذى حكم فى الفترة ما بين ١٩١٩ ، ١٩٢٧ م) ، والسير دونالد كاميرون « Donald Cameron » (حاكم تنجانيقا الذى حكم فى الفترة ما بين ١٩٢٦ ، ١٩٣١ م ، كما حكم نيجيريا الفترة ما بين ١٩٣١ ، ١٩٣٥ م) ، والسير ألان بيرنس Sir Alan Burns (الذى تولى الحكم فى ساحل الذهب فى الفترة ما بين عامى ١٩٤١ ، ١٩٤٨ م) والسير هيربرت بالمر Sir Herbert Palmer (الذى تولى حكم جامبيا فى الفترة ما بين عامى ١٩٣٠ ، ١٩٣٣ م) لذلك لم يكن من الغريب أن تطبق آراء لوجارد الخاصة بالإدارة الوطنية على نطاق واسع فى كل مكان من المقاطعات البريطانية فى أفريقيا الاستوائية .

ويمكن رؤية هذه الآراء فى كتاب لوجارد المعنون بـ « الانتداب الثنائى البريطانى فى أفريقيا الاستوائية The Dual Mandate in British Tropical Africa فقد نشر هذا الكتاب عام ١٩٢٢م . وناقش لوجارد فى كتابه هذا فكرة عدم وجود قوة أوربية فى أفريقيا تعمل من أجل الدوافع النفعية البحتة ، وممارسة الدول الأوربية الانتداب الثنائى من جانب واحد ، والذى كانت بريطانيا والقوى الاستعمارية الأخرى قد تعهدت به فى أفريقيا مما جعل هذا الانتداب عرضة للنجاح والفشل ، فالرغبة الأوربية فى استغلال التجارة والموارد الأفريقية كانت قابلة لأن تكون أكثر قوة من الإحساس بالالتزام الخاص بالمساعدة فى تقدم الشعوب الأفريقية(١٠١) وكان تقدم

(١٠١) لم تعمل الدول الأوربية على تقدم الشعوب الأفريقية ونقل الوسائل المادية الحديثة إليها ، كما أشارت بذلك بنود مؤتمر برلين ، بل كان شغلها الشاغل هو كيفية استغلال موارد هذه البلدان الإفريقية إلى أقصى درجة ممكنة وبخاصة بعد أن وقفت هذه الدول الأوربية على ما تحويه القارة الأفريقية من ثروات زراعية ومعدنية (المترجم) .

التجارة والإدارة الأوربية فى آفريقيا عد دمر المجتمع الأفريقى القديم ، كما أن هذا التقدم لم يساعد فى بناء مجتمع جديد وكتب لوجارد يقول أنه فى الإمكان مع هذا التدهور لو فعلت القوة الأوربية مثلما فعل لوجارد فى نيجيريا ، وفى حكم الأفريقيين حكماً غير مباشر ، عن طريق شيوخهم التقليديين ، كى يتمرنوا على ممارسة المسئولية الجديدة فيما بعد . وفى الحقيقة كان الحكم غير المباشر من أفضل الوسائل لتحقيق الانتداب الثنائى .

وقد اتخذت خطوات خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين كان الهدف منها العمل على إدخال الحكم غير المباشر ، فى ساحل الذهب وسيراليون وجامبيا ، بينما ظلت مناطق مستعمرة التاج فى سيراليون وجامبيا تحت الإدارة المباشرة ، وانتقلت الحكومة المحلية فى هذه المحميات إلى أيدى السلطات القبلية التى يشرف عليها الضباط البريطانيون فى المنطقة .

وكان الموقف فى ساحل الذهب أكثر تعقيداً ، ولم تكتسب الإدارة البريطانية المباشرة فى الأشانتى ثقة الناس ، ولكن خلال العشرينيات من القرن العشرين ، كشفت حكومة الكابتن راترى « Captain Rattray » المتخصص فى دراسات علم الإنسان أن هذا الفشل ممكن أن يحدث فى جزء كبير من الأرض ، تفسيره « أن الحياة السياسية للأشانتى لم يكن فى الإمكان فصلها عن تقاليدهم الاجتماعية ، وعن معتقداتهم الدينية ، وقد أدى رفض السلطات البريطانية إلى عدم السماح للشيوخ التقليديين بالمساهمة فى الإدارة ، إلى تدهور خطير فى ظل مجتمع الأشانتى ، وبناء على ذلك فقد اتخذت خطوات لإعادة بناء قوة الرؤساء . وفى عام ١٩٢٤ م ، سمح لرؤساء الدولة بممارسة السلطة التشريعية بشكل محدد .

وفى عام ١٩٢٦ م اعترف برمبه « prempeh » الذى عاد من المنفى ككوماسيهين « as Kumasihene » ، وفى عام ١٩٣٥ م ، وبعد موت برمبه اعترف بوريثه كأسانتهين « as Assantehene » ، وتكون مجلس من رؤساء الدولة « Chairman Ship » عرف باسم مجلس الأشانتى الاتحادى :

وقد اعترف بهذا المجلس الذى كانت له سلطات محددة . وقد مارس شيوخ الداجومبا السلطة التشريعية والحكم غير الشرعى فى كل من المقاطعات الشمالية والممباروسى « Mamparussi » والممالك الصغيرة ، ومع ذلك فقد وجدت مجتمعات بلا قيادة ، وواجهت نفس النوع من المشكلة، مثلما وجد فى نيجيريا الشرقية أو فى المجتمعات الوثنية فى نيجيريا الشمالية ، وواجهت نفس المشكلة أيضاً السلطات الوطنية ، ومجالس الشيوخ الإقليمية ، التى كانت قد تكونت بعد عام ١٩٢٥ م ، فقد ظهرت طبقة مؤثرة من الأفارقة الذين تعلموا فى أوربا والذين طالبوا بتكوين حكومة ديمقراطية على النمط الأوربى ، والذين كانوا يعتبرون أن أية محاولة لزيادة سلطة الرؤساء القدماء خطوة إلى الخلف حيث لم يكن لدى معظم هؤلاء الرؤساء القدامى إلا القليل من التعليم الحديث ، بل وكان البعض منهم أمياً . كما كان ينقص هؤلاء الرؤساء النظام الدقيق فى دفع الضرائب ، وذلك لقلة جملة الدخل الذى كان من الممكن الحصول عليه بمعرفة السلطة الوطنية ، بحيث لم يمكنهم ذلك الدخل من ممارسة الحكم غير المباشر بالطريقة التى وضعها لوجارد .

وقد أدى الحكم غير المباشر (١٠٢) أغراض مفيدة للبريطانيين مكنتهم من مد نفوذهم فى نيجيريا الشمالية ، وساعدتهم بصفة خاصة فى كسب ثقة شعب الأشانتى ، ففى زمن الاحتلال البريطانى أصبحت لكل هذه المقاطعات حكومات أفريقية لها القدرة على تصريف كل الأمور فى كل من نيجيريا الجنوبية، ومستعمرة ساحل الذهب ، ومع ذلك فإن الحكم غير المباشر كانت له جوانب قصور فى نظام الإدارة ، لأنه لم يكن فى الإمكان استخدامه بدون تدقيق فى غرب أفريقيا البريطانية . وفى الأربعينيات من القرن العشرين كان من الواضح أن الحكم غير المباشر لم يكن عالمياً ، بحيث يتخذ كقاعدة

---

(١٠٢) يقصد بالحكم غير المباشر مساهمة الشيوخ والأمراء الأفريقيين فى حكم بلادهم ، وهذا ما طالب به لوجارد فى كتابه المعنون بـ « الانتداب الثنائى البريطانى فى أفريقيا الاستوائية » . (المترجم) .

يقوم على أساسها تقدم المستعمرات الأفريقية ، وكانت الخطة الاستعمارية تتعجل العمليات الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة ، بل أنها كانت تمحو الأساليب الأفريقية التقليدية ، من حيث السلوك ، والقانون ، والحكومة . وقد حدث ذلك فى المناطق التى يبدو فيها أن الحكم غير المباشر كان يمارس بطريقة حسنة (وقد ظلت المناطق التى كانت بها السلطة الأفريقية التقليدية قوية بل وحازمة للغاية ، بحيث ظلت باقية بعد التغلغل الأوربى ، كما كانت هذه المناطق أيضاً فى عزلة تامة بحيث بقيت بعد عمليات التغيير الاقتصادى والاجتماعى دون أى تغيير) ولم يعد من الواضح أن ذلك هو أفضل الوسائل لتحقيق الانتداب الثنائى . وقد تبع توسع الحكم الأوربى فى غرب أفريقيا زيادة فى الإنتاج والتجارة ، وأصبح الأفريقيون بذلك أثرياء ، فاستخدموا ثرواتهم الجديدة بطرق جديدة ، وبخاصة فى مجال البحث عن التعليم الأوربى (١٠٣) ، كما كان فى إمكانهم أيضاً أن يدفعوا أسعارا عالية فى النقل والأعمال العامة ، والتعليم والخدمات الاجتماعية والطبية . وبدأ الموظفون البريطانيون يشاركون القادة الأفريقيين المتعلمين الذين كانوا يرتابون فى مقدرة أنماط الحكومات الأفريقية التقليدية ، حتى عندما خضعت هذه الحكومات الأفريقية للسيطرة الأوربية كان فى إمكانها أن تهيأ لتقوم بهذه الخدمات وتفى بالطلب المتزايد على هذه الخدمات .

الإدارة الألمانية : انتدابات عصبة الأمم

لم يكن لألمانيا وحكومتها وشعبها تجربة فى حكم الشعوب الأفريقية ، وبخاصة عندما أصبح لها مستعمراتها الأفريقية ، كما لم يكن الألمان خبرة فى الإدارة الاستعمارية فى أى جزء من العالم . ففى البداية ركزت السلطة فى

---

(١٠٣) يقول مؤلف الكتاب أن الأفريقيين أصبحوا أثرياء فى ظل الحكم الأوربى ولكننا نقول هذه مغالطة ، فقد تعرض الأفريقيون فى ظل الاستعمار الأوربى إلى الفقر والجهل والتخلف ، فمن غير المعقول أن ينعم الأفريقيون بالرفاهية فى ظروف القهر والاستغلال (المترجم) .

أيدى الموظفين فى كل مستعمرة مع الحد قليلا من ساطة هؤلاء الموظفين ، وعلى وجه العموم لم يهتم هؤلاء الموظفون الألمان كثيراً بالعادات والتقاليد الأفريقية ، وأسسوا إدارة على نمط الحكم الفاشستى ، كان هذا هو نظام الحكومة التى تولى أمرها مديرون غير جادين . وكانت سوء المعاملة أقل فى توجو عن بقية المستعمرات الألمانية الأخرى فى أفريقيا . وكان جنوب توجو قد جرب نفس النوع من التنمية الاقتصادية التلقائية التى حدثت فى جنوب ساحل الذهب ، فازداد دخل حكومة توجو من التجارة بسرعة ، ويرجع ذلك إلى التدخل الألمانى الفعال فى الحياة الأفريقية ، وكان فى الإمكان أن يحدث هذا التدخل فى أى مكان آخر من العالم . وفى عام ١٩٠٧ م ، وصل النقد الألمانى فى البرلمان والصحافة للأسلوب الألمانى الذى اتبع فى تصريف الأمور فى كثير من المقاطعات الأفريقية إلى الذروة ، وأدى ذلك بالتالى إلى تغيير المنظمة الألمانية الخاصة بتصريف الشئون الاستعمارية ، وأضيف برنامج ضخم للإصلاح الاستعمارى ، وأعطى اهتمام أكبر إلى الوسائل التى بها يمكن تنظيم المجتمعات الأفريقية ، حتى تتمكن من حكم نفسها ، وبدأ الألمان أيضاً ينظرون بعين الاعتبار إلى وسائل الإدارة الاستعمارية التى اتبعتها القوى الأوربية الأخرى وبخاصة بريطانيا .

وكان لدى السياسة الاستعمارية الألمانية الجديدة بعض الوقت الذى من خلاله حققت بعض النتائج . وفى عام ١٩١٤ م ، دخلت حكومتا كل من فرنسا وبريطانيا فى حرب مع المانيا . وفى خلال أسابيع قليلة احتلت القوات الاستعمارية لكل من فرنسا وبريطانيا توجو ، وفى عام ١٩١٦ م ، تمكنت هذه القوات من هزيمة القوات الألمانية فى الكاميرون ، وعلى أثر ذلك وضعت المستعمرتان الألمانياتان تحت الإدارة المؤقتة لكل من فرنسا وبريطانيا ، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩١٩ م ، وبعد توقيع معاهدة فرساى Versailles تخلت ألمانيا عن مستعمراتها ، وفى الوقت نفسه أوكل الانتداب على المستعمرات

الألمانية فى أفريقيا إلى عصبة الأمم ، التى وضعته فى أيدى القوى الاستعمارية التى تغلبت على ألمانيا .

وكان انتداب عصبة الأمم يمثل محاولة من جانب مجالس الوصاية ، بفرض وصايته على المناطق النامية فى العالم ، وقد تم ذلك وبطريقة فعالية فى أفريقيا ، وبخاصة بعد عقد مؤتمرى برلين وبروكسل . وقد عهد إلى قوة خاصة « landatory » بإدارة كل المستعمرات الألمانية السابقة إدارة فعالية . وكان من واجب مندوب مجلس الوصاية أن يعمل على زيادة الرفاهية المادية والأخلاقية والتقدم الاجتماعى للسكان فى المقاطعة الموضوعة تحت الوصاية ، وكانت الإدارة فى المستعمرة تخضع لتفتيش عصبة الأمم ، وللجنة الانتداب الدائمة الموجودة فى جنيف . وقد طالب المندوب التابع لعصبة الأمم أن يلغى العبودية والسخرة فى العمل(١٠٤) ، ويحترم حقوق الأرض الوطنية ، كما طلب منه أيضاً أن يسمح لكل أعضاء العصبة بالوصول إلى هذه الأراضى بحرية ، وأن يتساوى جميع سكانها فى الحقوق ، وكان عليه منع قيام الاحتكارات الاقتصادية كما كان عليه تنمية المقاطعة كى تصبح قاعدة عسكرية أو حربية .

وقسمت كل المستعمرات الألمانية السابقة فى توجو والكاميرون إلى قسمين يقع الجزء الأعظم منها فى الشرق ، بحيث وضع تحت الانتداب الفرنسى « Undcr French Mandate » ووضع الجزء الأصغر منها فى الغرب تحت الانتداب البريطـانى « Under British mandate » . وعلى أية حال ، فإن مد السكة الحديد بواسطة الألمان ، قد فتح المنطقة حتى المنطقة الفرنسية ، وقد أقامت فرنسا إدارات منفصلة فى مناطق انتدابها ،

---

(١٠٤) من المعروف أن الأفريقيين تعرضوا فى ظل الاحتلال الأوروبى إلى العبودية والسخرة فى العمل بكافة أنواعه سواء أكان ذلك فى تمهيد الطرق أم فى مد السكة الحديد أم فى المناجم مما دفع عصبة الأمم بالمطالبة بإلغاء هذه الأعمال من جانب الدول الاستعمارية ، ولكن دون جدوى . (المترجم) .

وكانت هذه الإدارات مستقلة عن الحكام العموميين فى غرب أفريقيا الفرنسى وفى أفريقيا الاستوائية الفرنسية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى سمح لبريطانيا أن تدير المناطق التى تخضع لانتدابها فى كل من توجو والكاميرون ، كما لو كانت أجزاء من ساحل الذهب ونيجيريا . وبهذه الطريقة فإن ساحل الذهب ونيجيريا ، اكتسبتا بشكل أساسى حدود جديدة فى الشرق حيث اتحدت مع المناطق القديمة ، واتحدت أيضاً مع الحدود السابقة للمجتمعات الأفريقية المستقلة .

وعندما بدأت الحرب فى الفترة ما بين عام ١٩٣٩ وحتى عام ١٩٤٥ ، أبطل عمل عصبة الأمم ، كما أبطل الانتداب الفرنسى والبريطانى على توجو والكاميرون ، وأصبحتا مقاطعتين تدار بمعرفة وكيلين أحدهما فرنسى والآخر إنجليزى ، من قبل الأمم المتحدة .

التنمية الاقتصادية فى غرب أفريقيا الفرنسى

لقد خطط الفرنسيون فى المقاطعة البريطانية الواقعة فى مصب النيجر لفتح الطريق للتجارة ولموارد السودان الغربى الواردة من جهة الغرب ، مستخدمين فى ذلك نهرى السنغال والنيجر الأعلى ، كوسائل رئيسية للاتصال وخططوا كذلك ليربطوا بين الملاحة النهرية والسكة الحديد ، التى تبدأ من كيز « Kayes » إلى باماكو « Bamako » الواقعة على بعد ٣٢٠ ميلا ، ولكن رغم أن هذه السكة الحديد بدأت فى تاريخ مبكر أى منذ عام ١٨٨٢ م إلا أنها لم تكتمل إلا عام ١٩٠٦ . وقيل أن تنتهى ، أجبر الفرنسيون على العدول عن مشروعهم الأصلى ، وأدركوا فى البداية أن حصن القديس لم يكن يصلح كميناء جيد لاستقبال سفن المحيط الحديثة ، مثلما كان عليه ميناء داكار . وبناء على ذلك ، وفى عام ١٨٨٥ م ، افتتحت السكة الحديد ، لتربط بين حصن القديس لويس وبين داكار الذى تبعد عنه (١٦٥ ميلا) . ويتضح لنا أن ميناء السنغال كان صالحاً للملاحة حتى كيز التى تصلح للملاحة مدة ثلاثة شهور فى السنة ، ولكنها لم تناسب وسائل الاتصال مع السودان ، وتقرر ربط كيز بداكار بواسطة خط حديدى مباشر (يبلغ طوله ٤٠٠ ميل)

وقد بدأ العمل فى هذا الخط ، عام ١٩٠٧ م ، ولكنه لم يكتمل إلا فى عام ١٩٢٤ م(١٠٥) .

وقبل ذلك كان الفرنسيون قد أدركوا أن الاستغلال الاقتصادى للسودان الغربى لم يكن سهلا ولا مربحاً مع أنهم كانوا على علم بذلك . ولكن بعد اكتمال الحكم الاستعمارى فى شمال أفريقيا وفى الصحراء ، وفى غرب أفريقيا اكتملت العمليات الاستغلالية ، وبدأ ذلك مع تنمية طرق تجارة المحيط ، وكانت التجارة عبر الصحراء قليلة الأهمية نسبياً ، وسبب ذلك يرجع إلى قلة عدد المدن الكبيرة أو المناطق كثيفة السكان فى السودان الغربى . ولم تنم شعوبها المواد الغذائية أو البضائع المصنعة على نطاق أكبر من الاستخدام المحلى . وكان السودان (الغربى) منظم تنظيماً رديئاً ، وبخاصة فى مجال تجارة الصادر ، فكانت هذه المناطق تنقصها الأموال الكافية والسكان بحيث تصبح سوقاً جيدة للبضائع الأوربية وقـــد تأثر إنتاج الصادرات فى السودان الغربى بعدة عوامل منها أن السودان لم يكن متصلا حتى عام ١٩٢٤ م بالأراضى الساحلية ، ولا بالعالم الخارجى بنظام نقل فعال ، باستثناء العصر القديم الذى لم يعد له أثر فى ذلك الوقت ، والذى كان يتميز بالتعدين ، وبخاصة فى منطقة بامبوك – بور « Bambuk–Boure » ، وفى هذا الوقت لم يوجد فى القطر أى مناجم يمكن استغلالها ومنها قلة اليد العاملة اللازمة للتنمية الزراعية بالإضافة إلى الفقر النسبى فى التربة . وكان فى الإمكان التغلب على هذه الصعوبات عن طريق مشاريع الرى وميكنة الزراعة ، ولكن تحقيق هذه الوسائل كان يتطلب تكاليف باهظة ، هذا إلى جانب أن رأس المال الفرنسى

---

(١٠٥) اهتمت فرنسا بمد السكة الحديد فى مستعمراتها فى غرب أفريقيا ، وذلك لتحقيق عدة أهداف ، أولها ربط مستعمراتها بعضها البعض ، وثانيها استغلال موارد هذه المستعمرات الفرنسية بطريقة فعالة بحيث تعود بالنفع والفائدة على فرنسا ، وثالثا : المساهمة فى سرعة نقل جنود الاحتلال إلى المناطق المضطربة كى تقضى على أية ثورة أو تمرد (المترجم) .

كان صغيراً ولا يمكن استثماره فيما وراء البحار ، وكان الفرنسيون قد رفضوا استثمار مدخراتهم فى مشاريع باهظة التكاليف فى السودان ، لأنهم عرفوا أنه من المحتمل أن ينقضى وقت طويل قبل أن تعود هذه المشاريع عليهم بأى ربح ، وفى بداية القرن العشرين فكروا فى مشروع طموح لاستغلال مياه نهر النيجر فى رى مناطق كبيرة من الأراضى ، فإنجاز هذا المشروع لم يحقق تقدماً ملحوظاً قبل نهاية الأربعينيات من القرن العشرين .

وكان من المحتم أن يبدأ الفرنسيون فى توجيه اهتمامهم بعيداً عن السودان ، إلى المناطق الساحلية ، المكتظة بالسكان الذين اعتادوا الإتجار مع الأوربيين . وقد برهن الفرنسيون وبسهولة على تنمية إنتاج جوز الهند فى السنغال ، والكاكاو والخشب والبن والموز فى ساحل العاج ، وكذلك الباح فى داهومى والموز فى غينيا الفرنسية ، وعلى الرغم من أن البن والموز زرع على حسب ما يتبع فى المزارع الأوربية ، إلا أن السكان الأفريقيين فى هذه المستعمرات أدركوا على الفور أنه فى إمكانهم تحقيق أرباح من هذه الغلات إذا قاموا بزراعة المحاصيل النقدية الخاصة بالتصدير ، وأصبحت غلة جوز الهند فى السنغال غلة تصديرية مربحة ، لهذا توقف المزارعون الأفريقيون تماماً عن زراعة محاصيل المواد الغذائية اللازمة للإستهلاك المحلى . ومع ذلك ، فقد حققوا من محصولاتهم النقدية مكاسب مادية كافية لكى يشتروا بها المواد الغذائية التى تنتج فى أجزاء أخرى من غرب أفريقيا ، وبخاصة من الأراضى الداخلية فى بلاد السودان الغربى ، بالإضافة إلى شراء البضائع الصناعية من أوروبا . وقد ازداد حجم التجارة التى أدت إلى زيادة الدخل ، الذى مكن الحكومات الإستعمارية من استخدامه فى تحسين وسائل الانتقال ، وقد شيدت الموانى الحديثة ، لتساهم فى نقل التجارة المتطورة من الموانى ، وفى الوقت نفسه مدت السكك الحديدية إلى الداخل . وهكذا ، فقد أصبح من الميسور الحصول على محاصيل للتصدير إلى أسواق العالم ، كما كان فى الامكان أيضاً استيراد المواد الغذائية والصناعية إلى المناطق التى يتركز فيها إنتاج التصدير ، وفى

عام ١٩١٤ م ، تم بناء السكة الحديد من غينيا الفرنسية إلى ميناء كوناكرى ، وبلغ طول هذا الخط ٤١٠ من الأميال إلى الداخل ، حتى وصل إلى نهر تنكيسو « Tinkisso–Rivr » أحد فروع النيجر . وفى عام ١٩٠٣ م مدت من أبيدجان على ساحل العاج وحتى بوبو- ديولاسو Bobo–Dioulasso وبلغ طول هذا الخط ٥٠٠ ميل تقريباً ، وفى عام ١٩٣٦ م شيد خط حديدى فى داهومى ، وبلغ طوله ٣٦٠ ميلا .

وأدى مد السكة الحديد وتوغلها فى الداخل فى اتجاه السودان إلى زيادة ضخمة فى ثروة ورخاء غرب أفريقيا الفرنسية . وفى عام ١٩١٣ م ، بلغ حجم صادرات وواردات غرب أفريقيا الفرنسية حوالى ١١,٦٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى (أى ما يعادل ٥٥,٧٠٠,٠٠٠ دولار) ، وفى عام ١٩٥١ م ، بلغت تقريباً ٢٠٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى (أى ما يعادل ٥٧١,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً) وكان فى إمكان الحكومات الفرنسية الاستعمارية أن تزيد هذا المبلغ عام ١٩١٣ م ، ما قيمته ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى ، (أى ما يعادل ١٠,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً) حتى تتمكن فرنسا من الإنفاق على المقاطعة . وفى عام ١٩٥١ م بلغت قيمة دخل المقاطعة ٧٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى (أى ما يعادل ٢٠٤,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً) وكانت تجارة المقاطعة مستغلة استغلالا كبيراً فى مجال الإنتاج الزراعى (*) ، الذى كان يوجد فى المناطق المجاورة للسواحل المسكونة بأوناس كثيرين ، وكان الدخل يوزع بطريقة غير عادلة . فكان السكان فى الداخل فى حاجة إلى وسائل نقل ، وإلى وسائل أفضل فى مجال التعليم والطب والخدمات الزراعية ... إلخ ، غير أنهم كانوا غير قادرين على المساهمة مالياً فى مقابل حصولهم على هذه الخدمات . وعلاوة على ذلك ، فإن مجموع الدخل الذى حصلت عليه الإدارة

(*) كان جوز الهند يمثل ثلث الغلة التصديرية ، بينما البن يمثل الربع ، والكاكاو حوالى السدس .

(*) انظر الجدول الخاص بذلك ص٣٦٩ وما بعدها.

الفرنسية لم يكن كبيراً ، أى أنه لا يفى بالمتطلبات التى تتضمنها الإدارة فى هذه المقاطعة المسكونة بعدد قليل من الناس . وفى عام ١٩٥١ م بلغ عدد سكان المقاطعة على سبيل المثال ١٧,٠٠٠,٠٠٠ نسمة كانوا يشغلون مساحة من الأرض تبلغ ١,٨٠٠,٠٠٠ ميل مربع ، ولا نندهش كثيراً ، لأن غرب أفريقيا الفرنسى كان يملك أميالا قليلة من السكة الحديد ، كما كانت نسبة التعليم بين أطفاله منخفضة ، أى أنها كانت أقل نسبة عن المقاطعات البريطانية المجاورة .

م التنمية الاقتصادية فى غرب أفريقيا البريطانى

فى أغلب الأحيان كانت التنمية الاقتصادية فى المستعمرات البريطانية فى غرب أفريقيا ، تسير سيراً سريعاً ومتزايداً عما كان عليه الحال فى المقاطعات الفرنسية ، وسبب ذلك يرجع إلى أن بريطانيا كانت تستثمر أموالا طائلة فى مستعمراتها فيما وراء البحار أكثر من الاستثمارات التى تنفقها فرنسا ، ويمكن مقارنة المزايا الاقتصادية الطبيعية المتوفرة فى المستعمرات البريطانية فى غرب أفريقيا بالمزايا المتاحة فى المستعمرات الفرنسية ، فمن المعروف أن المستعمرات البريطانية كانت أحسن حالا من الفرنسية ، لذا فإنها كانت أكثر جذباً إلى التجار والمستثمرين الأوربيين . وكانت بريطانيا قد احتلت الأجزاء المسكونة بالأوربيين القاطنين فى غرب أفريقيا وبخاصة من البريطانيين هؤلاء البريطانيون الذين قاموا بتأسيس التجارة البريطانية فى غرب أفريقيا قبل القرن العشرين ، وكانت المقاطعات البريطانية أصغر فى المساحة ، كما كانت أكثر كثافة سكانية بالمقارنة بالمقاطعات الفرنسية ، وكانوا يمتلكون المعادن والموارد الزراعية ، وقد بدأ سكان هذه المقاطعات البريطانية فى استغلال هذه الموارد الاقتصادية ، وكان هذا الاستغلال سهلا بالنسبة لبريطانيا بسبب توفر رأسمالها الذى استغلته فى تنمية التجارة واستغلال الموارد الاقتصادية فى مستعمراتها فى غرب أفريقيا . وفى الوقت نفسه كانت الدولة الفرنسية أضعف من بريطانيا فى الناحية المالية والتجارية ، فلم يكن لديها المقدرة على تنمية المناطق الواسعة الجدباء ذات الكثافة السكانية القليلة ، وقد قدر دخل

المستعمرات البريطانية فى غرب أفريقيا فى عام ١٩٣٦ بـ ١١٦,٧٣٠,٠٠٠ جنيه استرليني بينما بلغ رأس المال الأوربى ٣٠,٤٢٦,٠٠٠ جنيه استرليني كانت قد استثمرت فى غرب أفريقيا الفرنسية .

وقد تعرقلت التنمية الاقتصادية فى ساحل الذهب فى القرن التاسع عشر ، بسبب حروب الأشانتى ، وبسبب صعوبة إيجاد تجارة تحل محل تجارة العبيد ، كسلعة رئيسية تصلح للتصدير . وفى القرن العشرين ، أصبح ساحل الذهب فى خلال فترة قصيرة من الزمن من أغنى المقاطعات فى غرب أفريقيا ، ففى بداية الأمر كان معظم الصادر من الغلات ذات القيمة الاقتصادية يتمثل فى المطاط الذى كان يحصل عليه من أشجار المطاط البرية ، التى تنمو فى الغابة والتى استغلت استغلالا كبيراً ، وبعد عام ١٩٠٠ م ، انخفض مستوى التجارة بصورة سريعة . ولكن بعد احتلال بريطانيا لبلاد الأشانتى جعل من الممكن تشييد سكة حديد فى الفترة ما بين عامى ١٨٩٨ ، ١٩٠٣ م من سيكوندى « Sekondi » الواقعة على الساحل ، وامتد خلال المناطق الغنية بالذهب ، وبخاصة الواقعة فى الجزء الغربى من مستعمرة كوماسى . وقد ساعد مد هذا الخط الحديدى على استيراد الماكينات التى تمكن الشركات الأوربية من القيام بالتعدين عن الذهب فى أعماق كبيرة ، وهكذا ، فإن مد سكة حديد فى هذه المنطقة قد بعث الحياة فى تجارة الصادر المنهارة فى الذهب (١٠٦) . وفى عام ١٩١٣ م ، كانت صادرات الذهب من ساحل الذهب تقدر بـ ١,٦٥٦,٠٠٠ جنية استرليني (أى ما يعادل ٨,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً) . وكان العالم فى حاجة أيضاً إلى المنجنيز خلال الحرب العالمية الأولى التى وقعت فى الفترة ما بين عامى ١٩١٤ ، ١٩١٨ م ، وكذلك كان العالم فى حاجة إلى

---

(١٠٦) تعتبر السكة الحديد من العوامل الأساسية والتى ساهمت إلى حد كبير فى خدمة اقتصاد مستعمرات البريطانية والفرنسية على حد سواء فى منطقة غرب أفريقيا ، سواء أكان ذلك فى مجال تجارة التصدير أم تجارة الوارد (المترجم) .

البوكسيت (خام الألومنيوم) وذلك أثناء الحرب العالمية الثانية التى وقعت فى الفترة ما بين عامى ١٩٣٩ ، ١٩٤٥ م ، وقد أدى ذلك إلى مجىء الشركات الأوربية إلى ساحل الذهب ، لتقوم بالتعدين عن هذه المعادن وشجعهم فى ذلك ما يحويه ساحل الذهب من كميات الماس ، التى قام الأفريقيون بالتعدين فيها إلى جانب الشركات الأوربية .

ومن المستحيل تنمية مناجم الذهب والمنجنيز والبوكسيت بدون إنشاء شبكة خطوط حديدية ، يمكن بواسطتها نقل الآلات الثقيلة والمؤن « Stores » إلى المناجم ، وذلك فى حالة التنقيب عن المنجنيز والبوكسيت ، كى يتم الحصول على كميات ضخمة من خام هذين المعدنين ، ثم نقل هذا الخام بعيداً إلى الموانى لشحنه ، ويرجع الفضل الكبير إلى السكة الحديد ، التى جعلت فى الإمكان تصدير كميات كبيرة من الكاكاو والأخشاب من ساحل الذهب .

وفى عام ١٩٢٣ م أكمل خط السكة الحديد الذى يبدأ من أكرا وينتهى إلى كوماسى ، ووصل فى عام ١٩٢٧ م إلى وادى الهونى Huni Valley ، ورغم هذا فقد ظلت أجزاء قليلة من الغابة ، لم يكن من السهل وصول السكة الحديد إليها .

وقد بدأت الزراعة التجارية للكاكاو فى الجنوب الشرقى من ساحل الذهب وفى خلال الثمانينيات من القرن التاسع عشر ، كان إقبال العالم على محصول الكاكاو كبيراً ، ومتزايداً ، فقد قام المبشرون وعلماء النبات التابعين للحكومة (البريطانية) بتوزيع بذوره على الفلاحين الأفريقيين فى المزارع الصغيرة ، التى اقتطعت من الغابة . وفى عام ١٨٩١ م ، صدر الكاكاو لأول مرة من ساحل الذهب ، وفى عام ١٩١٠ م ، فاقت قيمة الصادرات من الكاكاو قيمة الصادرات من الذهب وذلك لأول مرة . وفى عام ١٩١٣ م ، شمل الكاكاو نصف قيمة مجموع صادرات المستعمرة ، البالغ قيمتها ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى ، أى مايعادل (٢٤,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً) وبعد ذلك زاد إنتاج الكاكاو

من ساحل الذهب ، ورغم ذلك فإنه فى خلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين عانت أشجار الكاكاو من المرض الذى أصابها ، ومع ذلك فقد ظل الكاكاو يمثل القيمة العظمى لصادرات المستعمرة ، ومن ناحية أخرى كانت المستعمرة تمثل أكبر منتج عالمى لهذا المحصول . وفى عام ١٩٥١ م ، بلغت القيمة المصدرة من الكاكاو من ساحل الذهب ٦٠,٣٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى ، أى ما يعادل (١٦٩,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً) ، وذلك يمثل ثلثى مجموع صادرات المستعمرة البالغ قيمته ٩١,٢٤٩,٠٠٠ جنيه استرلينى أى ما يعادل (٢٥٥,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً) . وبالمقارنة يمكن القول أن قيمة الذهب المصدر من ساحل الذهب فى عام ١٩٥١ م ، بلغت ٨,٥٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى أى ما يعادل (٢٣,٨٠٠,٠٠٠ دولاراً) ، وبلغت قيمة المنجنيز الخام ٧,٢١٧,٠٠٠ جنيه استرلينى ، أى ما يعادل (٢٠,٢٠٠,٠٠٠ دولاراً) وبلغت قيمة الصادر من الماس ٥,٩٧١,٠٠٠ جنيه استرلينى ، أى ما يعادل (١٦,٨٠٠,٠٠٠ دولاراً) وبلغت قيمة الصادر من الخشب ٤,٩٧٦,٠٠٠ جنيه استرلينى ، أى ما يعادل (١٤,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً) .

وأدى ازدهار تجارة الصادر فى ساحل الذهب إلى شراء كميات كبيرة من البضائع الأوربية المصنعة ، هذا إلى جانب استيراد هذه السلع من بلدان أخرى . وفى عام ١٩٥١ م ، كانت وارداتها تقدر بما قيمته ٦٣,٣١٣,٠٠٠ جنيه استرلينى ، أى ما يعادل (١٧٧,٢٧٥,٠٠٠ دولاراً) وكان على حكومتها أن تزيد من دخلها ، وبخاصة من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات والصادرات ، ومن الضرائب التى تفرض على دخول السكان والشركات فى المستعمرة ، وفى عام ١٩٥١ م زاد الدخل عن ٣٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيهاسترلينى اى ما يعادل (٩٥,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً) وقد مكن هذا الدخل حكومة المستعمرة من تطوير التعليم والخدمات الطبية والاجتماعية الأخرى ، وكان عليها أن تنشىء المنشآت العامة ، الممثلة فى السكك الحديدية والطرق ، هذا إلى جانب مد أنابيب المياه وشبكات الكهرباء ، وإنشاء الموانى الحديثة

مثل تاكورادى « Takoradi » والتيما « Tema » ، وقد أنجزت هذه لأعمال الطموحة فى مستعمرة ساحل الذهب ، ولم تحدث هذه الأعمال فى أية مستعمرة أخرى فى غرب أفريقيا . وكان أعظم هذه المشروعات التى كان لها تأثير فعال ، هو إقامة سد على نهر الفولتا لتوليد القوى الكهربائية لتستخدم فى تحويل البوكسيت إلى ألومنيوم ، ولكن لم ينجز هذا المشروع إلا بعد الاستقلال ، وقد ساهمت مقاطعات ساحل الذهب الشمالية بنسبة ضئيلة فى ثرواتها ، مع أنه كان لديها تجارة ضخمة ودخل كبير بالنسبة إلى سكانها ، وبالنسبة لأية مقاطعة أخرى فى غرب أفريقيا .

وكان من المحتمل أيضاً أن تكون نيجيريا على جانب من الثراء ، ولكن وسائل التنمية فيها كانت تسير ببطء ، أى أقل من ساحل الذهب ، وخصوصاً لأن النصف أو أكثر من مجموع سكانها (المعتقد أن عددهم زاد عن ٣٠ مليون فى عام ١٩٥٠ م) عاشوا فى الشمال فى ظروف لم تختلف عن هذه الظروف التى عرقلت التنمية الاقتصادية فى السودان الفرنسى . وفى المرحلة الأولى من تاريخ المستعمرة ، بدأ العمل فى مد خطوط السكة الحديدية لربط نيجيريا الشمالية بالبحر ، وفى عام ١٩٢٦ م ، أصبح هناك خطان للسكة الحديد فى الشمال ، يبدأ أحدهما من لاجوس التى تعتبر الميناء البحرى الرئيسى فى غرب المستعمرة ، ويبدأ الثانى من ميناء هاركورت « Port Harcourt » الذى يعتبر الميناء الرئيسى فى الشرق . وتكلف بناء هذين الخطين نفقات باهظة ، وفى البداية ، لم تقم هذه الخطوط بنقل بضائع كافية تساهم فى تحقيق الربح ، مع أن السكان فى شمال نيجيريا كانوا كثيرى العدد ، وفى بداية الفترة الاستعمارية كان هناك ازدهار اقتصادى أكثر من مناطق السودان الفرنسى ، فقد بدأ الشمال النيجيرى فى إنتاج سلع التصدير متضمنة جلود العجول وبعض الجلود الأخرى والقطن والأهم من ذلك كله جوز الهند . وفى عام ١٩٥٠ م ، قدرت كمية جوز الهند وحدها بسدس صادرات نيجيريا ، وقد زادت كميات جوز الهند ، فأدى ذلك إلى خلق مشكلة أمام السكة الحديد فى نقل هذا

المحصول إلى الموانى . وبالجملة ، فإن الشمال كان ينتج حوالى ربع صادرات نيجيريا من جوز الهند عام ١٩٥٠ م .

ولمدة طويلة من الوقت ، كان الاقتصاد النيجيرى يقوم على تجارة الصادر من زيت النخيل والحبوب الأخرى من الأقاليم الساحلية ، فقد تطورت تجارتها وازدهرت فى القرن التاسع عشر ، وبخاصة بعد اتساع الحكم البريطانى فى نيجيريا الجنوبية . وظل إنتاج زيت النخيل يصدر على وجه الخصوص من جنوب نيجيريا ، وازدادت أهمية الكاكاو فى الجنوب الغربى . وقدرت قيمة هذين المحصولين بأنهما يمثلان الثلث ، والربع من قيمة صادرات نيجيريا فى عام ١٩٥٠ م .

ولم تكن نيجيريا المنتج الهام للتصدير فحسب ، بل كانت تنتج أيضاً الفحم الذى يستخرج من إنيوجو « Enugu » فى غرب أفريقيا ، هذا إلى جانب اعتماد تجارتها ورخائها بصفة أساسية على الصادر من الإنتاج الزراعى فهى بذلك لم تعتمد على محصول واحد ، كما كان الحال فى ساحل الذهب التى كانت تعتمد فى عام ١٩٥١ م على محصول واحد(١٠٧) ، وقد قدرت قيمة الصادرات النيجيرية بنحو ١٢٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى ، أى ما يعادل (٣٥٥,٠٠٠,٠٠٠ دولارا) وقدرت قيمة وارداتها بنحو ٨٣,٢٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى ، أى ما يعادل (٢٣٣,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً) ، وبلغ دخل الحكومة نحو ٥٠,٢٢٧,٠٠٠ جنيه استرلينى ، أى ما يعادل (١٤٠,٦٤٠,٠٠٠ دولاراً) وفى عام ١٩٥١ م ، كانت تجارة نيجيريا أكبر من كل تجارة الفرنسيين فى غرب أفريقيا ، فكان دخل حكومتها أقل قليلا من مجموع دخل الحكومات الفرنسية فى غرب أفريقيا . ومن الواجب أن نتذكر أن سكان نيجيريا كانوا

---

(١٠٧) المقصود بالمحصول الواحد فى ساحل الذهب هو الكاكاو ، فقد لقى هذا المحصول إهتماماً كبيراً من قبل التجار الأوربيين ورجال التبشير ، فقد عمل الجميع على تحسين زراعته فى منطقة ساحل الذهب (المترجم) .

أكثر من كل سكان مستعمرات غرب أفريقيا ، الفرنسية والبريطانية مجتمعتين وعلى الرغم من تقدم الحكومة النيجيرية اقتصادياً واجتماعياً ، فقد كان أمامها طريق طويل لكي تصل إلى مستوى ساحل الذهب .

وإلى جانب هذا فقد أنشئت سكة حديد فى سيراليون تبدأ من فريتون فى داخل المستعمرة التى وضعت تحت الحماية البريطانية فى الفترة ما بين (١٨٩٦ ، ١٩٠٨ م) ، وقد مكنها هذا الخط الحديدى من تطوير تجارة الصادر وبخاصة فى مجال الإنتاج الزراعى ، الممثل فى البذور ، وزيت النخيل وجوز الهند ، الذى قدر إنتاجه فى عام ١٩١٣ م بنحو ١,٣٧٥,٠٠٠ جنيه استرلينى ، أى ما يعادل (٦,٦٠٠,٠٠٠ دولار) فى السنة . ومع ذلك فقد ظلت المستعمرة فقيرة نسبياً فى أثناء الثلاثينيات من القرن العشرين ، وبدأت شركات التعدين الأوربية فى استغلال كميات خام الحديد المتوفر ، وكذلك استغلال الماس . وفى عام ١٩٥١ م ، زادت قيمة صادرات سيراليون إلى ١٠,٠٦٨,٠٠٠ جنيه استرلينى ، أى ما يعادل (٢٨,٢٠٠,٠٠٠ دولار) ، بينما بلغت قيمة وارداتها نحو ٨,٢٠٧,٠٠٠ جنيه استرلينى أى ما يعادل (٢٣,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً) ، وقدرت قيمة المعادن بنحو نصف الصادرات ويبدو أن ثروة سيراليون المعدنية ستحقق الرخاء فى المستقبل ، وجدير بالاهتمام أن الجزء الأكبر من تجارتها كان نتيجة لأنشطة شركات التعدين الأوربية ، مع أن تجارة ساحل الذهب ونيجيريا كانت قائمة بالضرورة على أساس عمل المزارعين الأفريقيين .

وتعد جامبيا أفقر المستعمرات البريطانية فى غرب افريقيا ، فكان اقتصادها يعتمد كلية على إنتاجها من جوز الهند ، الذى يمثل أكثر من تسعة أعشار صادراتها . وفى الحقيقة كان إنتاجها من جوز الهند أكثر من سكانها الذين تمكنوا من إنتاج هذه الكمية بسهولة ، وتفسير ذلك يرجع إلى أن الفلاحين من المقاطعة الفرنسية كانوا يدخلون المستعمرة ، ويمكثون بها عدة شهور قابلة كل سنة ، وذلك لاستغلال جوز الهند ، فزادوا من زراعته لارتفاع

سعره العالمى ، وكان فى مقدور المستعمرة أن تحقق تكاليف الإنفاق الحكومى ، ولكن دخلها كان بسيطاً ، وكان ينفق على مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

تطور ليبريا :

عندما نقارن ليبريا بالمقاطعات الاستعمارية فى غرب أفريقيا ، نجد أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى ليبريا عرقلت بسبب التجربة الصعبة التى اجتازتها حكومتها الزنجية المستقلة لكى تزيد من دخلها عن طريق فرض الأموال . وإلى عهد قريب كانت حكومة الجمهورية فقيرة للغاية وضعيفة ، بحيث لم يكن فى إمكانها مد إدارتها إلى الداخل . فكان الوطنيون رافضون لقبول التوجيه من حكومة الزنوج المهاجرين إلى منروفيا ، وعلى أية حال فلم يمتلكوا تجارة أو ثروة من فرض الضرائب لزيد بها دخل الدولة . لهذا قامت حكومة ليبريا فى الفترة الأولى من الحكم بمحاولات لاقتراض المال من المستثمرين الأوربيين ، وقد جلب هذا المتاعب للحكومة وقد أنفق القليل من هذه الأموال على الحكومة .

وفى حوالى عام ١٩١٢ م ، بدأت الولايات المتحدة (الأمريكية) فى تزويد ليبريا بالمساعدات الفنية والمالية . وفى عام ١٩٢٥ م أجرت شركة فايرستون الأمريكية للمطاط The American Fire Stone Rubber Company من أراضى الغابات الداخلية مساحة تقدر بنحو ١,٠٠٠,٠٠٠ فدان ، لمدة مائة عام ، بعيداً عن منروفيا ، وبدأت فى تطوير زراعة المطاط على نطاق واسع ، وإلى عهد قريب كانت الحياة الاقتصادية فى ليبريا تعتمد كلية على الصادر من المطاط من هذه المزرعة . وفى نهاية عام ١٩٥٠ م ، بلغت نسبة إنتاج المطاط ٩٠٪ من صادرات ليبريا . وكانت شركة فاير استون تقوم بأكبر عمل فى الوطن ، فساهمت فى كثير من مشروعاتها التجارية والمالية . وفى عام ١٩٤٨ م ، بدأت شركات أجنبية أخرى القيام بالتعدين للبحث عن المعادن فى ليبريا ، ورغم ذلك كانت أنشطة شركة فاير ستون المصدر الوحيد

الرئيسي للثروة فى البلاد وللسكان . وفى خلال الفترة ما بين عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٤٨ م ، شيدت الحكومة الأمريكية ميناءاً حديثاً فى منروفيا أعد على وجه الخصوص للأغراض الاستراتيجية ، وكانت تسهيلاتها (الحكومة الأمريكية) ذو قيمة كبيرة النسبة للتنمية الاقتصادية فى ليبريا .

وجلبت القروض والأموال الأمريكية إلى القطر بمعرفة الشركات الأجنبية التى زودت حكومة ليبريا بالأموال الكافية ، كى تضمن السيطرة الإدارية على طول كل المقاطعة ، وكان من نتيجة ذلك أن أصبح فى مقدور سكانها الاشتراك فى الحكومة . وعلى الرغم من ذلك فقد أنفق القليل لتنمية الإنتاج الوطنى المطلوب لكى تصبح البلاد فى حالة من الرفاهية ولكى تزود الحكومة بالدخل الكافى لتقديم الخدمات المختلفة مثل وسائل النقل والتعليم(١٠٨) .

بعض الإحصائيات عن الفترة الاستعمارية

يحوى الجدولان الآتيان بعض المعلومات الهامة التى يمكن بواسطتهما مقارنة التطور المختلف فى مقاطعات غرب أفريقيا خلال الفترة الاستعمارية ، ولكن لسوء الحظ ، لم يكن من السهل دائماً الفصل بين الإحصائيات الخاصة بالمستعمرات الفرنسية الفردية ، وغيرها من مستعمرات اتحاد غرب أفريقيا الفرنسى . ولذلك نجد أن هذه الأرقام خاصة بالمجموعة الأولى . وقد اختيرت الفترة

---

(١٠٨) لا شك أن الدول الأوربية قد ساهمت إلى حد بعيد فى تطوير مستعمراتها فى غرب أفريقيا سواء أكان ذلك فى مجال مد السكة الحديد أم فى مجال الاهتمام بالزراعة ، أم فى مجال الاهتمام بتنشيط حركة التجارة (الصادر والوارد). ومما لا شك فيه أن هذا الاهتمام يرجع فى المقام الأول إلى خدمة هذه الدول الاستعمارية وبخاصة فى مجال فتح أسواق رائجة للفائض من الإنتاج الصناعى الأوربى . ومن هنا كان الاهتمام بضرورة ربط هذه المستعمرات برباط قوى بالدول الاستعمارية نفسها وعلى أية حال فإن هذه الخدمات التى قدمتها الدول الأوربية إلى مستعمراتها فى غرب أفريقيا فى مجال التعليم والخدمات الصحية وإنشاء المدن وإدخال وسائل المواصلات الحديثة عادت بالنفع والخير على الإفريقيين ، فيكفى أن الأوربى نقل إلى أفريقيا خلاصة تجاربه الحضارية على مر العصور ، فبذلك أصبح الأفريقى على أقل تقدير على دراية تكاد تكون شبه تامة بهذه الحضارة (المترجم) .

ما بين ١٩١٢ ، ١٩١٣ م ، للجدول « و » لأنه قبل ذلك التاريخ كان حجم التجارة والدخل قليل الأهمية ، كما أن الإحصائيات كان من الصعب الحصول عليها . ومن الواجب أن نتذكر أن أرقام السكان التى حصلنا عليها كانت بصورة تقديرية ، وكذلك أثبت البحث الحديث (كما ورد فى فصل ٦) ، أن التقديرات كانت بصفة عامة صغيرة جداً ، ربما بلغت حوالى ١٠ ٪ فى المتوسط ويتضح هذا التأثير فى الدقة المطلقة للنسب المعطاة فى أعمدة رقم ٣ ، ٧ ، ٩ ، ١٣ فى الجداول ، ولكن هذه النسب ظلت مفيدة كمقياس للمقارنة بين مقاطعة وأخرى(١٠٩).

---

(١٠٩) للاستزادة أنظر الكتب التالية : —

— د. زاهر رياض : استعمار أفريقيا ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٢٠٨ وما بعدها .

– Tekena. N. Tamuno : Nigeria and Elective Representation **1923–1947**. London, **1966**. p. **41** and ofter on it.

جدول (و) يمثل غرب أفريقيا بين عامى ١٩١٢ ، ١٩١٣

	المنطقة كل ١٠٠٠ ميل ٢	السكان بالألف	السكان فى كل ميل ٢	الواردات بـ ١٠٠٠ جنيه استرليني
جامبيا	٤	١٤٦	٤٠	٦١٩
ساحل الذهب	٨٠	١,٥٠٢	١٩	٣,٥١٠
نيجيريا	٣٣٦	١٧,١٢٤	٥١	٦,٣٢٤
سيراليون	٢٨	١,٥٠٢	٥٣	١,٤٣٨
كل غرب أفريقيا البريطانى	٤٤٨	٢٠,٢٧٤	٤٥	١١,٨٩١
كل غرب أفريقيا الفرنسى	١,٧٩٨	١٠,٧٠٠	٦	٦,٣٣٣
توجو الألمانية	٣٣	١,٠٠٠	٣٠	٥٣٠
ليبيريا	٣٨٢	١,٧٥٠	٤٦	٣٣٤

تابع جدول (و) يمثل غرب أفريقيا بين عامى ١٩١٢ ، ١٩١٣

	الصادرات بـ ١٠٠٠ جنيه استرليني	حجم التجارة بـ ١٠٠٠ جنيه استرليني	نصيب الفرد من التجارة	الدخل بـ ١٠٠٠ جنيه استرليني
جامبيا	٦٥٥	١,٢٧٤	٨	١٢٥
ساحل الذهب	٥,٠١٤	٨,٥٢٤	٥,٦٥	١,٣٠٢
نيجيريا	٦,٧٧٩	١٣,١٠٣	,٧٥	٣,٣٢٧
سيراليون	١,٣٧٦	٢,٨١٤	١,٨٥	٦١٨
كل غرب أفريقيا البريطاني	١٣,٨٢٤	٢٥,٧١٥	١,٣	٥,٣٧٢
كل غرب افريقيا الفرنسي	٥,٢٥٠	١١,٥٨٣	١,١	١,٧٢٣
توجو الألمانية	٤٥٥	٩٨٥	١	١,٥٣٦
ليبيريا	٢٢٤	٥٥٨	,٣	١٠٧

تابع جدول (و) يمثل غرب أفريقيا بين عامى ١٩١٢ ، ١٩١٣م

	الدخل للفرد الواحد	طول أميال السكة الحديد	نسبة أميال السكة الحديد إلى الأميال المربعة للمنطقة	عدد مدارس الأطفال بالألف
جامبيا	,٨٥	لا شئ	—	؟
ساحل الذهب	,٨٥	٢٢٢	١ : ٣٨٠	١٩
نيجيريا	,٢٠	٩١٢	١ : ٣٥٠	٢٢
سيراليون	,٤٠	٢٧١	١ : ١٠٠	؟
كل غرب أفريقيا البريطانى	٢٥ر	١,٤٠٥	١ : ٣٢٠	؟
كل غرب أفريقيا الفرنسى	,١٥	١,٥٤٥	١ : ١١٦٠	١١ ؟
توجو الألمانية	١,٥٠	٢٠٣	١ : ١٦٥	١٥
ليبريا	,٠٥	لا شئ	—	؟

جدول (ز) خاص بغرب أفريقيا فى الفترة ما بين ١٩٥٦ ، ١٩٥٧م

	المنطقة كل ١٠٠٠ ميل ٢	السكان بالألف	السكان فى الميل المربع	الواردات بـ ١٠٠٠ جنيه استرلينى
جامبيا	٤	٢٧٦	٦٩	٣٫٧٢٩
غانا	٩٢	٤٫٦٢٠	٥٠	٨٨٫٨٣٦
نيجيريا	٣٧٣	٣١٫٥٠٠	٨٤	١٥٢٫٥٧٧
سيراليون	٢٨	٢٫٢٦٠	٨٠	٢٣٫٠٩٣
كل غرب أفريقيا البريطانى	٤٩٧	٣٨٫٦٥٦	٣٨	٢٦٨٫٢٣٥
كل غرب أفريقيا الفرنسي ما عدا توجو	١٫٧٩٨	١٨٫٧٣٥	١٠	١١٣٫١٠٢
توجو	٢٠	١٫٠٩١	٥٥	٤٫٥٢٥
ليبيريا	٤٣ ؟	١٠٠٠ ؟	٢٣ ؟	٩٫٥٧١

تابع جدول (ز) خاص بغرب أفريقيا فى الفترة ما بين ١٩٥٦، ١٩٥٧م

	الصادرات بـ ١٠٠٠ج استرلينى	حجم التجارة بـ ١٠٠٠ج استرلينى	نصيب الفرد من التجارة	الدخل بـ ١٠٠٠ج استرلينى
جامبيا	٢٥٥٢	٦ر٢٨١	٢٢ر٧	١ر٤٦١
غانا	٨٦ر٥٩٩	١٧٥ر٤٣٦	٣٨ر٠	٤٥ر١٧٨
نيجيريا	١٣٢ر١٦٩	٢٨٤ر٧٤٦	٩ر٠	٦٢ر٦٢٦
سيراليون	١٣ر١٨٥	٣٦ر٢٧٨	١٦ر٥	٩ر٥٨٦
كل غرب أفريقيا البريطانى	٢٣٤ر٥٠٥	٥٠٢ر٧٤٠	١٣ر٠	١١٨ر٨٥١
كل غرب أفريقيا الفرنسى ماعدا توجو	١٠١ر٧٣٧	٢١٤ر٨٣٩	١١ر٥	١١٢ر٦٤٠
توجـو	٣ر٩٦٠	٨ر٤٨٥	٨ر٤	١ر٤٦٦
ليبيريا	١٥ر٩٠٦	٢٥ر٤٧٧	٢٥ر٤٥ ؟	٥ر٦٤٣

تابع جدول (ز) خاص بغرب أفريقيا فى الفترة ما بين ١٩٥٦ ، ١٩٥٧

	الدخل للفرد الواحد	السكة الحديد بالأميال	نسبة أميال السكة إلى الأميال المربعة	عدد مدارس الأطفال بالألف	نسبة مدارس الأطفال إلى نسبة السكان
جامبيا	٥ر٠	—	—	٦	١ : ٣٦
غانا	٨ر٩	٦١٧	١ : ١٤٨	٥٧١	١ : ٨
نيجيريا	١ر٩٥	١ر٩٠٣	١ : ١٩٦	٢ر٠٢٠	١ : ١٥
سيراليون	١٥ر٤	٣٣٧	١ : ٨٣	٦١	١ : ٣٧
كل غرب أفريقيا البريطانى	١ر٣	٢ر٨٥٧	١ : ١٧٤	٢ر٦٥٨	١ : ١٤
كل غرب أفريقيا الفرنسى ما عدا توجو	٠ر٦	٢ر٣٥٨	١ : ٧٦٥	٢٨٨	١ : ٦٥
توجو	١ر٣٥	٢٩٤	١ : ٧٠	٥٠	١ : ٢٢
ليبيريا	٥ر٦٥	٤٥	١ : ٩٥٥	٥٠	١ : ٢٠ ؟

الفصل الثالث عشر

استعادة الاستقلال

مواقف أوروبا تجاه أفريقيا فى الفترة ما بين ١٨٧٩ ، ١٩١٤ م :

كان التقسيم غرب أفريقيا (وكذلك البقية العظمى من القارة) بين القوى الأوروبية فى نهاية القرن التاسع عشر ، رد فعل ضئيل بالنسبة للصراعات على السلطة فى أوروبا نفسها ، وكان ذلك أيضاً تعبيراً عن الاعتقاد المعاصر الذى وضح أن الأوربيين كانوا أحسن حالا من الشعوب الأخرى ، حيث كان فى إمكانهم حكم العالم وتطوير مصادره ، وفى ذلك الوقت كان غرب أوروبا يفخر بحضارته وبثقته بإنجازاته فى مجال المادة ، كما حققت دول غرب أوروبا فى المائة عام السابقة تقدماً سريعاً ، ولم تكن التجربة الإنسانية فى ذلك الوقت متوازنة ، فأصبح فى إمكان الإنسان المتحضر الهيمنة على مصادر الأرض وتحويلها إلى ثروة ، لم يكن له وجود فى الحياة من قبل . وعلى هذا بدأ الأوربيون يعتقدون فى حتمية تقدم سلطتهم ونتيجة لهذا العمل وهذا التفوق فى الأسلوب تمكنوا من تحقيق الثروة والنظام وتولوا شئونهم بأنفسهم ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى كانت هناك أجزاء من العالم تبدو فقيرة ومتخلفة إذا ما قورنت بدول غرب أوروبا ، وقد أدى هذا بالتالى إلى أن الكثيرين من الأوروبيين كانوا قد اعتقدوا فى أنهم مفتاح التقدم البشرى الذى أنكروه على الآخرين .

وبالنسبة لأفريقيا بوجه عام وغرب أفريقيا بصفة خاصة ، كانت هناك بعض العوامل التى جعلت إحساس الأوروبيين بتفوقهم إحساساً قوياً ، وكان الأوروبيون قد تجاهلوا إنجازات الأفريقيين السابقة ، فعلى سبيل المثال لم يعرف

الأوروبيون شيئاً عن الغنى العظيم لدى شعوب الأيف والبنين (١١٠) ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل اعتقدوا أن هذا الإنجاز لم يكن إنجازاً أفريقيا خالصاً ، بل أنهم أرجعوه إلى حضارة البحر المتوسط القديمة التى قامت على أنقاض الثقافة الأفريقية ، وفى الوقت نفسه كانت معرفة الأوربيين عن الإمبراطوريات الأفريقية العظيمة ضئيلة ، تلك الإمبراطوريات التى تمثلت فى إمبراطورية غانا ومالى والصنغى ، لهذا بدأ الأوربيون فى التوغل داخل القارة الأفريقية بفاعلية ، وفى الجانب الآخر من المنطقة التى توغل فيها الأوربيون وجدت معظم الممالك الأفريقية الأخرى المتمثلة فى البنين وداهومى والأشانتى التى كانت تتصدر هذه الدول الأفريقية من حيث القوة ، وصدت الحملة الأوربية التى أرسلت لمكافحة تجارة الرقيق ، هذا إلى جانب زيادة النفوذ الأوروبى الذى أدى إلى عرقلة التطور الاقتصادى لهذه الدول الأفريقية وقد أدى ذلك إلى وجود ضغوط داخلية خطيرة وصعوبات . واندهش الأوربيون من عادة ممارسة الأفريقيين للتضحيات البشرية ، وتزايد حجم هذه التضحيات ، لأن ذلك جعل من المستحيل زيادة الصادر من العبيد ، لهذا بغض الأوربيون المجتمعات الأفريقية ، لأنها مجتمعات همجية لأنه لم يكن فى إمكانها ممارسة التفكير السياسى والاجتماعى الذى يجعل فى الإمكان تشييد ممالك أفريقية متحضرة .

وعلى أية حال فقد ساهم الأفريقيون مع الأوربيين فى تجارة الرقيق ، (ويعتبر الأوربيون هذه التجارة الآن غير أخلاقية) . كما أن الأفريقيين تأثروا بالأساليب الأوربية ، وعلى هذا فقد أهملت إنجازات الأفريقيين الآخرين .

---

(١١٠) عندما قدم الأوربيون إلى غرب أفريقيا لم يكن لديهم معرفة كاملة عن تاريخ هذه المنطقة . فمن المعروف أن هذه المنطقة كانت ذات حضارة متقدمة اعترف بها الرحالة العرب فى العصور الوسطى ، فكان يوجد النظام السياسى المستقر والرخاء الاقتصادى المتقدم والنظم الاجتماعية المزدهرة ، ولكن على الرغم من ذلك فإن الدول الأوربية لم تعترف بهذا التقدم بل وصل بها الإجحاف إلى إرجاع هذه النهضة الحضارية إلى دول غير افريقية ، ويرجع ذلك أيضاً إلى أنه لم يكن لغرب أفريقيا تاريخاً مكتوباً (المترجم) .

أو أسئ فهمها . واعتقد بعض الرجال من أمثال فيليب كوياك Philip quaque والأسقف كراوذر Bishop Crowther وكذلك فرجسون Fergison.G.I. فى أن هذا شيئاً استثنائياً بل وغريباً ، وتمكن القليل من الأوربيين من مشاهدة أنشطة رجال أفريقيين من أمثال رئيس الجاجا « Jaja » أو موسس حلف الفانتى Fante confederation ، فقد بذل هؤلاء الحكام محاولات على جانب من الأهمية ليتمكنوا من إعادة صياغة المجتمع والفكر الأفريقى لكى يواكب القوى الأجنبية التى غزت القارة الأفريقية من أوربا ، وكانت وجهة النظر الأوربية أنه إما أن يكون الأفريقيون غير قادرين على السير فى طريق التقدم الذى جاءهم من أوربا ، وأما أن لديهم وقت طويل جداً لكى يصلوا إلى المستوى الأوربى ، وعلاوة على ذلك فقد ساد شعور مفاده أن الأفريقيين كانوا قد وصلوا إلى ما وصل إليه الأوربيون ، وفيما بعد أخذ الإحساس على التقدم يزداد زيادة كبيرة لأن هذا التقدم الذى يبغونه لم يكن فقط من أجلهم أو من أجل استعمار الأوربيين لأفريقيا ، ولكنه كان من أجل الأفريقيين والعالم ، وإلا فإن مصادر القارة لن تتطور بطريقة صحيحة بعد .

وكانت الفلسفة التى تقوم عليها هذه الفكرة تنحصر فى أن الأوربيين الذين استعمروا أفريقيا اتجهوا لخلق افتراضين رئيسيين تمثل الأول منهما فى أنهم سيمارسون فى أفريقيا نفس النوع من القانون والنظام الذى اعتقدوا أنهم أسسوه فى أوروبا ، فكانوا قد اعتقدوا بوضوح فى نقص هذه الأنظمة فى القارة الأفريقية ، فمن قبل أسست التجارة والصناعة والتعليم والعلم والفلسفة والعقيدة ، وبالتالى سوف تنتقل تلقائياً إلى أفريقيا ، وثانياً فإنه إذا لم تكن المستعمرات الأفريقية دائمة ، فعلى أقل تقدير ستظل مدة طويلة تتجاوز القرون لا عشرات السنين .

ويمكن رؤية ذلك فى النظرية الفرنسية التى تقول أن الفترة الاستعمارية ستصل حتماً إلى النهاية ، لأن الأفريقيين سيصبحون فرنسيين ، وافترض

البريطانيون نفس الافتراض فسوف تتطور مستعمراتهم بحيث تصبح لها حكومة ذاتية وينضم الجميع إلى الكومنولث . ففى البداية ركز كل من الفرنسيين والبريطانيين على بناء إداراتهم الاستعمارية ودعموا قوتهم ، بحيث أصبحت هذه الإدارات أكثر تدعيماً وأكثر قوة بل وظهرت أنها أكثر استمرارية ، زيادة على ذلك فإن أغلبية الفرنسيين قدموا إلى أفريقيا ليتعرفوا على شعوبها فصادفهم فى الطريق صعوبات جمة من جانب الأفريقيين السود . وساد البريطانيون اعتقاد مفاده أنه لو أن المستعمرات الأفريقية مثل كندا واستراليا ، فإن الأغلبية العظمى من سكانها سيكونون من الأوربيين ، ويمكن أن تستغرق هذه العملية قرن من الزمان أو أكثر ، كى يصلوا إلى الحكم الذاتى لهذا فكر البريطانيون فى إنشاء مستعمرات أفريقية خالصة مثل ساحل الذهب أو نيجيريا ، وبالضرورة سوف يستغرق ذلك وقتاً طويلا .

تغير المواقف تجاه أفريقيا

فى الفترة ما بين ١٩١٨ ، ١٩٤٥ م

لقد برهنت كل هذه الافتراضات على أنها مزيفة ، بل ومن المحتمل أن تكون أكثر ريفاً ، لأنه فى ذلك الوقت كانت الحرب العالمية الأولى قد نشبت فى الفترة ما بين ١٩١٤ ، ١٩١٨ م ، وفقدت أوروبا أثناءها عشرة ملايين من القتلى ، بسبب المعارك الحربية المباشرة ، وزاد هذه المشكلة أن الناس أصبحوا يعيشون فى بؤس ، وأساءوا التصرف فى شئونهم الخاصة ، فكيف يسيطرون على الآخرين . وكان من نتائج هذه الحرب أن الكثير منهم انقاد إلى الشك الخاص بأن التقدم الحقيقى كان قاصراً على الجنس الأوربى . وزاد هذا الشك بدرجة كبيرة عندما حدث الانهيار الاقتصادى الكبير فى الثلاثينيات من القرن العشرين ، وبخاصة عندما لم يكن هناك فى وقت ما عمل إلا لربع السكان العاملين فى بريطانيا .

وبعد ذلك بفترة قصيرة كانت الكوارث قد حلت بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية ، فى الفترة ما بين ١٩٣٩ ، ١٩٤٥ م ، لهذا كان من الصعب

على الدول الأوربية أن يكون لها تأثير يذكر على القارة الأفريقية . ومن قبل وكما وضح لنا أن المستعمرات الألمانية كانت قد هزمت بمعرفة الجنود الأفريقيين الذين كانوا يعملون تحت قيادة البريطانيين والفرنسيين فى خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ، ١٩١٨ م) وإن كانت الممتلكات الألمانية لم تصبح ملكاً للمستعمرين Conquerers بطريقة مباشرة ، بل أصبحت إدارتها خاضعة لسيطرة العالم الممثل فى عصبة الأمم The League of Nations وقد أدى هذا الانهيار الاقتصادى الخطير فى كل من بريطانيا وفرنسا (وبخاصة فى الأخيرة) إلى القلق ومن المحتمل أن تكون الدولتان قلقتين بسبب محاولة كل منهما زيادة حجم تجارتها فيما وراء البحار ، وأيضاً كانتا تهدفان إلى المزيد من فرص العمالة فى بلادهما . ولهذا بدأتا فى التعبير عن ذلك القلق بأن الفرص أصبحت قليلة أمام تجارتهما فى المستعمرات الأفريقية بحيث بلغت نسبتهما أقل من ٣٪ وكانت الفكرة السائدة فى ذلك الوقت تنحصر فى أن فرض الحكم الأوروبى على الأقاليم الأفريقية سوف يؤدى إلى تغيير اجتماعى واقتصادى ، مثلما حدث فى غرب أوروبا .

وكانت الفلسفة التى جاءت بها الحكومة الأوربية فى القرن التاسع عشر ، ضيقة الأفق ، ومن المعتقد أن واجبات هذه الحكومة تضمنت تقريباً حماية القانون الداخلى والنظام ، والدفاع ضد العدوان من الخارج كما تضمنت معظم الأنشطة الأخرى التى تمثلت على وجه الخصوص فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية ، كما كان عليها أيضاً أن تحمى المواطنين بصفة شخصية والجمعيات والنقابات . وفى بداية القرن العشرين كانت معظم المستعمرات الأفريقية (بالمقاييس الأوروبية) فقيرة ومتخلفة ولكن لكى يكون لهذه الحكومات فاعلية كان عليها أن تقوم بالخدمات الضرورية الممثلة فى مد السكك الحديدية والإمداد بالمياه وإنشاء المستشفيات التى كان من المعتاد أن تنشأ فى أوروبا بالمجهودات الذاتية ، وفضلا عن ذلك ، فقد قام الموظفون الأوربيون بتمرين الأفارقة على ممارسة الإدارة ، وبخاصة فى الفترة الأولى للاستعمار ، وعلى

هذا بدأت معظم الإدارات الاستعمارية فى تقديم المساعدة للأفريقيين وبخاصة ما قامت به البعثات التبشيرية المسيحية فى مجال العمل التعليمى وإدارة المدارس.

ولمدة طويلة كانت الحكومات الاستعمارية تحاول إيجاد النقود اللازمة للتنمية من مصادر المستعمرات الخاصة بها . وكان على المستعمرين تمويل المستعمرة مادياً من الدخل المحلى المباشر ، أو من القروض الخارجية بضمان دخلها ، ومن المعروف أن دخل المستعمرات فى السنوات الأولى للاستعمار كان ضئيلا ، لهذا لم تستطع معظم الشعوب الأفريقية القيام بدفع ضرائب كبيرة ، ولهذا فرضت رسوم جمركية Customs-Duties صغيرة ، لأن التجارة كانت ضئيلة ، ولذلك كان الجزء الأكبر من الدخل البسيط لحكومة المستعمرة ينفق على الإدارة ، بل وينفق الجزء اليسير المتبقى فى الاستثمار فى برامج الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التى ستزود المستعمرات بالتسهيلات الحديثة وبالنقد . بل وستزيد من كفاءة شعوبهم . وعلى أية حال ظلت معظم الشعوب الأفريقية فقيرة . وفى الوقت نفسه كانت هناك مقاطعات متخلفة ، ولم يكن فى إمكانها أن تجذب رأس المال الأوربى للاستثمار الخاص ، وقد شجع على ذلك رداءة الإدارة التى أنشئت لحكم هذه المستعمرة فلا تمكنها المساهمة فى زيادة دخل المستعمرة ، وهكذا فقد ظلت الأموال المتاحة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ضئيلة . ولهذا أيضاً ظلت مقدرة الناس على كسب الثروة وتزويد حكومات المستعمرة بدخل أكبر محدود .

بداية سياسة التنمية الاستعمارية(١١١)

لقد أوضح الانهيار الاقتصادى العالمى الذى حدث فى الثلاثينيات من القرن العشرين خطأ سياسة جعل المستعمرات تنفق على تنميتها ، هذا فضلا عن الضرر الذى عاد على مصالحها ، لأن ذلك لم يكن فى صالح القوى الاستعمارية نفسها ، وعلى هذا فقد أصدرت الحكومة البريطانية فى عام ١٩٢٩ م قانون التنمية الاستعمارية ، فأصبح لأول مرة من الممكن للسلطات العامة (الحكومة البريطانية) أن تقرض أو تعطى نقوداً من مواردها للتنمية الاقتصادية فى

---

(١١١) بعد أن استقرت الأمور فى المستعمرات الأوربية فى غرب أفريقيا ، لم يهتم هؤلاء الأوربيون بما قطعوه على أنفسهم من القضاء على تجارة الرقيق والعمل على تنمية هذه المستعمرات إقتصاديا واجتماعياً ، بل نجد أن شاغلهم الشاغل كان ينحصر فى الاهتمام بمصالحهم وبخاصة ما يتعلق منها بالنواحى الاقتصادية ، فقاموا بعمل دراسة على الغلات التى تجود بها هذه المناطق والتى كان من أهمها الكاكاو وجوز الهند وزيت النخيل والمطاط ، وفيما بعد القطن ، وبالفعل بدأت هذه الدول فى استغلال هذه الموارد الاقتصادية على أوسع نطاق ، وذلك باستخدامها السكة الحديد فى تسهيل نقل هذه الموارد من الداخل إلى الساحل ، إذن يمكن القول بأن السكة الحديد لعبت دوراً بارزا فى المساهمة فى نقل هذه الموارد بصورة فعالة ، ويبدو أن إنشاء السكة الحديد قد حقق أهدافاً أخرى منها ربط المستعمرات الأوربية فى أفريقيا مع بعضها ، ومنها كذلك مساهمة هذا النوع من المواصلات فى نقل الجنود على وجه السرعة للقضاء على أى تمرد أو عصيان .

إذن يمكن القول أن جميع الخدمات الاقتصادية التى أدخلت إلى منطقة غرب أفريقيا سواء أكانت هذه الخدمات فى مجال تمهيد الطرق ومد السكة الحديد وإقامة الجسور والاهتمام بالزراعة وحفر الترع ، إلا أنها كانت فى مجملها لخدمة القوى الاستعمارية الأوربية الغربية ، وليس لخدمة المواطن الأفريقى ، وبعد حصول المستعمرات الأوربية فى غرب أفريقيا على استقلالها واجهت هذه البلدان الكثير من المشاكل الاقتصادية والسياسية ، ففى المجال الاقتصادى كان الدخل القومى لهذه الدول المستقلة حديثاً لا يكفيها فكان عليها الاقتراض من أى جهة فى العالم ، ويرجع ذلك بدون أدنى شك إلى النهب الاستعمارى لموارد هذه المنطقة ، ومن الواضح لنا فى الوقت الحاضر أن هذه الدول لا زالت تعانى الكثير من المشاكل المستعصية والممثلة فى انخفاض الدخل القومى وفى التخلف الاقتصادى والاجتماعى الذى أصبح سمة بارزة تميز هذه الشعوب من بين شعوب العالم المتحضر (المترجم) .

مستعمراتها . ومع ذلك فإن هذه المستعمرات واجهت صعوبات مالية قاسية ، وسبب ذلك يرجع إلى أن الأموال التى كانت متاحة للمستعمرات ضئيلة ؛ حيث بلغت قيمتها عام ١٩٣٨ م حوالى ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى ، أى ما يعادل (١٩,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً) أى أن هذه هى جملة المبالغ التى حصلت عليها جميع المستعمرات البريطانية فى كافة أفريقيا .

ولم يحدث اقتحام حقيقى لمشاكل التنمية الأفريقية إلى آن وقعت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ، ١٩٤٥ م) وما تبعها من نقص عالمى فى كثير من السلع الأساسية ، فكانت كل من بريطانيا وفرنسا وحلفائهما فى حاجة إلى كل المواد الخام ، والأطعمة الاستراتيجية ، وقد توقفت طرق الإمدادات التقليدية ، فالبعض منها توقف نتيجة القتال ، وتوقف الآخر نتيجة مصاعب قلة وسائل النقل ، أو نقص فى العملات الأجنبية . وعلى هذا ، فماذا كان فى استطاعة المستعمرات أن تنتج .. (وماذا كان ينبغى عليها أن تفعل من أجل الإنتاج.. ؟) كان عليها أن تقدم برامج تنمية نشطة وسريعة ، وبخاصة عندما أصبحت هذه المستعمرات فى حاجة ملحة للإنتاج . لذلك بدأت فى عام ١٩٢٩ سياسة التنمية البريطانية النشطة ، وخطت إلى الأمام خطوات كبيرة . وفى عام ١٩٤٠ م ، اتفق على أنه بدلا من أن يكون الحد الأقصى السالف ذكره ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى ، يزداد إلى ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى ، أى ما يعادل (٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً) فى السنة ، ففى هذه الحالة يكون فى الإمكان تقديم قرض إلى المستعمرات . وفى عام ١٩٤٥ م ارتفع الإنفاق السنوى المسموح به إلى ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى ، أى ما يعادل (٤٨,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً) وحتى أكثر من ذلك . وفى هذه السنة وضع تخطيط للتنمية الخاصة بالمستعمرات البريطانية الأربع فى غرب أفريقيا . وفى عام ١٩٥٥ م ، بلغت جملة تكاليفها على الأقـل بما قدر بنحو ١٣٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى ، أى ما يعادل (٥٤٨,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً) وكان التخطيط الفرنسى فى فترة ما بعد الحرب مساوياً ، إن لم يكن أكثر

طموحاً من التخطيط البريطانى ، فقد كانت المستعمرات الفرنسية فقيرة ، بل وأقل جاذبية إلى رأس المال الأوروبى . لذلك أنفق عليها خلال نفس الفترة ٢٧٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيهاسترلينى أى ما يعادل (١١٠٨,٠٠٠,٠٠٠ دولارا)

المساهمة الأفريقية فى خطط التنمية الجديدة

لم تأت كل هذه المبالغ الضخمة من جيوب دافعى الضرائب فى بريطانيا وفرنسا ، لأنه كان من نتائج الحرب العظمى أن حدث تحسن ملحوظ فى الموقف المالى لكثير من المستعمرات . فمن قبل كانت هذه المستعمرات متقدمة فى الإنتاج بحيث وجد إنتاجهم طريقه إلى السوق العالمى ، وزاد الطلب زيادة كبيرة على صادراتهم ، فأدركوا أنهم أحسن حالا عما كانوا عليه من قبل ، وانخفضت الأثمان التى تسلموها فى مقابل إنتاجهم الذى ارتفع سعره ارتفاعاً كبيراً ، وفى الواقع كان عليهم أن يدفعوا تكاليف أكثر للصناعات التى يستوردوها فى مقابل صادراتهم ، وفى الحقيقة كان دخل هؤلاء غير كاف أى كان فيه عجز ، ودليلنا على ذلك أنهم لم يستطيعوا الحصول على كل ما يريدون لذلك أدخروا لهم أرصدة كبيرة فى بنوك أوروبا ، لكى تسحب منها حكوماتهم للمساهمة فى تمويل خطط التنمية فى هذه المستعمرات .

ولقد كانت القروض الأوربية الخاصة بغرب أفريقيا ملموسة فى المستعمرات البريطانية الغنية أى أنها كانت قاصرة على مناطق غرب أفريقيا التى أصبحت بريطانية ، وتوغلت فيها التجارة الأوربية بصورة فعالة أكثر من المستعمرات الفرنسية ، لذلك فإن شعوبها قبلت أن تنتج واردات السوق العالمى ، بصورة أكثر اتساعا من جيرانهم فى المقاطعة الفرنسية . وسبب ذلك يرجع إلى السياسة الماهرة للحكومة البريطانية فى مستعمراتها .

ولقد عانى غرب أفريقيا من ضررين أساسيين فى تجارته الخارجية ، يرجع الأول منهما إلى اعتماد منطقة غرب أفريقيا وبصورة كاملة على ظروف الاقتصاد العالمى المتمثلة فى الأسعار التى يحصل عليها سكان غرب أفريقيا ، مقابل صادراتهم ، فقد تسببت موجات الغلاء التى انتابت العالم الغربى ، والانهيار بسبب الحرب فى تقلب الأسعار بصورة كبيرة ، وكان من نتيجة

ذلك أن أصبحت الدخول المتاحة للأفريقيين لشراء البضائع التى يريدونها من الخارج غير ثابتة ، وتمثل الضرر الثانى وهو جزء من الأول فى الانهيار الذى حدث فى الثمانينيات من القرن التاسع عشر نتيجة مساهمة التجار الأفريقيين مع الأوربيين فى تجارة الصادر ، وبخاصة فى الإنتاج الأفريقى وفى السلع الأوربية الواردة ، وقد أدى ذلك إلى اضطرار الأفريقيين إلى أن يتركوا ذلك الميدان ، فقد ثبت أن الأفريقيين لم يكن لديهم احتياطى كاف من رأس المال لكى يواصلوا التجارة أثناء فترات الكساد ، هذا إلى جانب انخفاض أسعار الإنتاج الأفريقى فى الأسواق العالمية ، فكان عليهم إما ترك مجال التجارة كلية ، وإما أن يستثمروا رأس المال فى الأرض أو العقار . ومن ناحية أخرى فإن المواجهة الأوربية حيال هذا الموقف . تمثلت فى جمع مصادر رأس المال ، كما تمثلت فى دمج الأنشطة فى شركات تجارية أكبر . وفى الثلاثينيات من القرن العشرين تم تسويق الإنتاج الأفريقى والأعمال التجارية الخاصة بالسلع المستوردة التى أنفق فى سبيلها الكثير من الأموال ، وأصبحت الشركات الأوربية القوية تحتكر لنفسها الإنتاج الأفريقى"، وكانت هذه الشركات قد وضعت سياساتها وأسعارها فى أوروبا وليس فى أفريقيا .

وفى خلال الفترة ما بين ١٩٣٩ ، ١٩٤٥ م تم شراء الصادرات الرئيسية لغرب أفريقيا البريطانى كلها بواسطة الحكومة البريطانية ، وكانت حكومة بريطانيا هذه تتصرف كوكيل لاتحادهم Allocation وباعت الباقى من الإنتاج الأفريقى للعالم ، وأكدت أن عملياتهم التجارية ستكون متاحة لمجهودها الحربى . وبعد الحرب استمر نظام السيطرة على الاسواق ، بمعرفة اللجان التى كانت مسئولة أمام الحكومات الاستعمارية ، فأدى ذلك إلى مساعدة المنتجين الأفريقيين بصورة كبيرة ، بحيث أصبح اعتمادهم على تجارتهم الأجنبية قليلا . وقد حددت لجان التسويق السعر الذى يناسب كل غلة ، فلو ارتفع السعر العالمى أكثر من السعر المحدد فإن لجنة الدخل الإضافى تعمل من جانبها على تدعيم الأسعار التى تدفع للمزارعين وبخاصة عندما ينخفض السعر العالمى . وعلى هذا فقد بقى الفلاحون بعيداً عن تقلبات أسعار السوق

العالمي . لهذا كان في الإمكان التخطيط للإنتاج الأفريقي مقدماً ، ورغم ذلك فلم يحقق الإنتاج الأفريقي زيادات كبيرة يمكن بها التخلص من مشكلة الأسعار غير المرضية ، كي تغطي تكاليفه وبخاصة في حالة ما تظل الأسعار مرتفعة بالنسبة لإنتاج غرب أفريقيا في فترة ما بعد الحرب . وفي هذه الحالة تصبح لجنة احتياطي التسويق The marketing board reserves أساسية ، حيث يكون في إمكانها قرض مبالغ ضخمة إلى الحكومات الاستعمارية من أجل مشروعات التنمية development schemes التي ستعود بالفائدة على كل المجتمع ، لا على الفلاحين فقط . وعلاوة على ذلك ، فقد مكنت الأسعار المرتفعة لمنتجات غرب أفريقيا الكثير من الحكومات أن تحقق دخولا جديدة وكبيرة عن طريق الرسوم الجمركية المفروضة على الصادرات .

وهكذا ، فقد كانت خطط التنمية فيما بعد الحرب والخاصة بغرب أفريقيا الفرنسي في حاجة إلى أموال كبيرة من فرنسا ، مع أن المستعمرات البريطانية الأفقر والأصغر مساحة كان في مقدورها إيجاد نسبة طيبة من رأس المال من المصادر الخاصة اللازمة لخطط التنمية ، التي أعدت لمدة عشر سنوات إبتداءاً من ١٩٤٦ ، ١٩٥٥ ، فقد خصص جامبيا ٣٥ ٪ أي ما يساوي ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني أي ما يعادل ٨,٠٠٠,٠٠٠ دولار ، كما خصص سيراليون ٤٥ ٪ أي ما يساوي ٥,٢٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني ويعادل هذا المبلغ ما قيمته ٢١,٠٠٠,٠٠٠ دولارا . وبلغت تكاليف خطة نيجيريا ٥٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني أي ما يعادل (٢٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دولارا) وكان قد تم الحصول على مبلغ ٢٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه فقط أي ما يعادل (٩٢,٠٠٠,٠٠٠ دولارا) كان قد أمكن الحصول عليها من بريطانيا . وقد اتبع هذا الموقف في ساحل الذهب ، فكانت خطة تنمية ساحل الذهب أكثر طموحاً من المستعمرات الأخرى فبلغت نسبة انفاق الفرد فيها حوالي ١٥ جنيه استرليني أي ما يعادل (٦٠ دولارا) (وهذا المبلغ أكثر سبع مرات من دخل الفرد في نيجيريا) وبلغت تكاليف الخطة في الأصل ٧٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني أي ما يعادل

(٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار) كى تنفق على مدى عشر سنوات ، وكانت مصادر ساحل الذهب تبلغ ما قيمته ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى ، أى ما يعادل (١٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار) . وظل سعر الكاكا ومرتفعا فى طوال المدة من ١٩٤٦ ، ١٩٥٥ ، وكان من الممكن أن ينفق أكثر من ذلك(*).

تيارات التغيير الجديد فى غرب أفريقيا فى الفترة مابين ١٩٣٩ ، ١٩٤٨ م

كانت نتائج الحرب التى بدأت فى الفترة ما بين ١٩٣٩ ، ١٩٤٥ أن حدث تحسن ملحوظ على الموقف الاقتصادى فى غرب أفريقيا . فقد حدث فى هذه المنطقة تغييرات هامة فى المناخ الاجتماعى والسياسى الذى يحكم الموقف الاستعمارى فى كل من أوربا وأفريقيا ، بحيث اعتقدت كل من فرنسا وبريطانيا أنها حاربت من أجل الحرية ضد الاستبداد ، وأثر ذلك فى تفكيرها بشأن المستعمرات ، لهذا اهتم المستعمرون بالتنمية ليس بسبب إدراكهم بأن المستعمرات السالفة الذكر الفقيرة والمتخلفة لم يكن لها أية قيمة ، ولكن أيضا لأن المستعمرين بدأوا يشعرون بالتزام إيجابى بعمل أفضل تجاه رعايا المستعمرات . وهكذا فإن نسبة جسيمة لخطط التنمية قد وضعت لما بعد الحرب ، بحيث كرّس معظمها فى مشاريع الرفاهية الاجتماعية مثل النهوض بالتعليم والخدمات الصحية ، فضلا عن المساهمة فى مشاريع التنمية الاقتصادية ، فعلى سبيل المثال ، فى خلال فترة الحرب كانت الخطط فى بريطانيا من أجل إيجـــاد الجامعات الأولى التى تأسست فى مستعمراتها فى غرب أفريقيا .

وعندما دخلت الولايات المتحدة ، بكل قواها فى الصراع ضد الاستعمار التقليدى ، وعندما أعلن ميثاق الأطلنطى ، وخرجت إلى الوجود الأمم المتحدة ، أصبح من الواضح بل وبشكل متزايد أن الرأى العام العالمى حث القوى

(*) وهذا يكون اكثر فى حالة التعامل بالاسترلينى ، ففى عام ١٩٤٩ انخفض الاسترلينى من ٤,٠٣ دولار الى ٢,٨٠ دولار .

الاستعمارية بالعمل على التقدم السياسى لشعوب مستعمراتها ، كما أن الحرب قد برهنت بفاعلية على أن المستعمرات لم تستمر على حال فى ظل الظروف العالمية ، وقد تعرضت المستعمرات البريطانية والفرنسية والهولندية فى آسيا لتهديد من جانب اليابان ، وعندما انتهت الحرب ثبت أنه من المستحيل أن تعود المستعمرات الأسيوية إلى موقف ما قبل الحرب ، فعلى الفور استقلت كل من بورما والهند وباكستان وسيلان ، وتبعهم فى آخر الأمر الهند الصينية الفرنسية French Indo china واندونيسيا الهولندية .

وكانت المؤثرات السياسية التى نجمت عن الحرب فى غرب افريقيا غير مباشرة . ومع ذلك فإن الاحتلال الألمانى لفرنسا فى خلال الفترة من ١٩٤٠ ، ١٩٤٤ كان له أهمية عكسية فى أفريقيا الفرنسية ، لأن القادة الفرنسيين انقسموا إلى قسمين يؤيد أحدهما حكومة ڤيشى vichy ويؤيد القسم الآخر حكومة فرنسا الحرة ، التى يمثلها الجنرال دى جول General de Gaulle الذى رغب فى مواصلة الصراع فى غرب أفريقيا(٥) ، ولكن الإدارات الفرنسية فى هذه المنطقة أعلنت ولاءها لفيشى ، مما أفقدهم عطف كثير من الأفريقيين ، وكانت هذه الإدارات فيما مضى غير مألوفة ولا مناسبة للفرنسيين فى غرب أفريقيا ، وفى ذلك الوقت تأثر الموقف الرسمى تجاه الشعوب الملونة . وكانت أفريقيا الاستوائية الفرنسية قد حكمت بواسطة أحد هؤلاء الحكام الملونين الذى يدعى فيلكس أبوى Felix Eboué ، وكان فيلكس هذا زنجيا هنديا ، مال إلى جانب الفرنسيين المتحررين ، وتعاون ديجول مع فيلكس ، لأنه كان فى حاجة إلى استعادة ثقة الأفريقيين ، وقد ساهم فيلكس فى تقدم السياسة الاستعمارية الفرنسية الجديدة بصورة كاملة . وكان على الأمبراطورية الفرنسية أن تصبح اتحادا فرنسيا يضم المستعمرات فيما وراء البحار : وكانت حقوق المواطنة الفرنسية التى تشمل حق التصويت فى الانتخابات والتمثيل فى السلطة التشريعية الفرنسية مكفولة لجميع الأفريقيين ولأول مرة فقد تشكلت المجالس الانتخابية التى كان لها الهيمنة على الشئون المالية ، التى توجد فى أية مستعمرة ، وفى

البداية خطط لهذه السياسة فى مؤتمر البرازافيل الذى عقد عام ١٩٤٤ . وفى هذا الوقت كانت الجيوش الأمريكية والبريطانية قد حررت شمال افريقيا الفرنسى من الألمان ، وحررتا فرنسا نفسها . وكانت هزيمة المانيا النهائية مسألة وقت amatter of time ، وفى عام ١٩٤٥ غير الفرنسيون فى غرب أفريقيا اتجاهاتهم ، وفى عام ١٩٤٦ كان فى مقدور مندوبى غرب أفريقيا المساهمة فى إعداد دستور جديد لفرنسا وللاتحاد الفرنسى الذى تبنى بعض اقتراحات البرازفيل .

وكانت تنظيمات غرب أفريقيا الفرنسية البريطانية أقل نشاطا ، وسبب ذلك يرجع إلى أنها كانت لاتزال تعتقد فى وجود المجالس التشريعية التى تقدم أساسا كافيا وملاءما للتحرك النهائى صوب حكم ذاتى استعمارى . وفى الفترة ما بين عام ١٩٤٦ ، ١٩٤٨ شاركت الأغلبية الأفريقية فى أربعة مجالس تشريعية فى غرب افريقيا . وفى هذا الوقت كان معظم البريطانيين وكثير من الأفريقيين يعتقدون فى أية خطوة ثورية للأمام ، وقد ثبت على الفور أنها غير كافية لتحقيق كل التطلعات السياسية الأفريقية .

قيام الأحزاب السياسية الأفريقية

تمثلت المعارضة الأفريقية للحكم الأوربى ، على سبيل المثال فى ثورة الأشانتى عام ١٩٠٠ ، فقد أخذت الأشانتى على عاتقها المدافعة عن السلطات التقليدية ، ولكنها ضربت بسبب نمو الإدارة الأوربية ، وفيا بعد وفى كل من المقاطعات الفرنسية والبريطانية ، اتجه الحكام الأفريقيون إلى التعامل مع الحكومات الأوربية . وهكذا فإن معظم أعضاء المجالس التشريعية المنتخبين فى غرب أفريقيا البريطانية ، كانوا ممثلين للحكام التقليديين الذين لم يختاروا بطريقة مباشرة عن طريق الشعب . وفى ظل هذه الظروف فإن عدم الرضا الشعبى عن الحكم الأوربى من جانب الأفريقيين بدأ يبحث عن مخارج جديدة . وفى خلال الأربعينيات من القرن العشرين بدأ المسرح السياسى فى غرب افريقيا يتغير نتيجة لظهور الأحزاب

السياسية من النوع المعروف فى أوربا التى بدأت تسعى نحو الحصول على التأييد الشعبى لحملاتها التى تهدف لكسب السيطرة على الجهاز التنفيذى المفروض على أفريقيا من جانب أوربا .

وقد تأثرت المنـــاطق الساحلية من غرب افريقيا تأثرا كبيرا بالنمط السياسى الأوربى ، الذى استمر مدة طويلة فيما مضى وكان من هذه المناطق مستعمرة ساحل الذهب ، و نيجيريا الجنوبية و السنغال ، التى تعرضت فى البداية إلى تزايد النفوذ الأوربى فى التعليم و المسائل الأخرى ، و فى الوقت نفسه اتجه نمو التجارة على الفور نحو زيادة الثروة الشخصية ، و تمزيق التنظيم التقليدى للمجتمع ، و مثال ذلك ما حدث فى ساحل الذهب ، مما أدى إلى وجود حركة اتحاد الفانتى فى الفترة ما بين ١٨٦٨ ، ١٨٧٢ م ، وفى عام ١٨٩٧ تأسست جمعية حماية حقوق المجتمع Aborigines Rights protection Society . وفى بداية عام ١٩١٨ عقد محام من ســـاحل الذهب يدعى كيسلى هيفورد Casely Hayford. J. E. مؤتمرا قوميا فى غرب افريقيا البريطانى ، بهدف الحصول على التغييرات التى لم تبدأ فى الحقيقة إلا فى الجيل التالى ، ففى السنغال كان الحزب السياسى الأول يعرف بالحزب الاشتراكى السنغالى الذى تأسس عام ١٩٢٠ ، بمعرفة لامين جي Lamine Gueye.

وكانت الحركات الأولى عبارة عن جمعيات سياسية أكثر منها أحزاب سياسية بالمعنى الحديث Modern Sense . وكانت هذه الجمعيات السياسية تتكون من عدد قليل من الأفريقيين ، الذين حققوا قدرا من التعليم الجامعى بما فى ذلك دراسة القانون فى أوربا اكثر من غالبية الشعب ، وقد ازداد عدد هؤلاء الأشخاص ، ومع ذلك كان أسلوبهم فى التفكير محدودا إلى حد ما ، ولم يكن لهم مؤيدون على نطاق عريض وعلى هذا فقد واجهوا بعض المصاعب ، لأن الإدارات الإستعمارية ليست المسئولة عن الرأى فى أفريقيا ، ولكن كانت المسئولية تقع على الحكومات فى أوربا ، زد على ذلك أن الإدارات الاستعمارية لم تأخذ فى حسابها بالرأى الأفريقى

بل أنها اعتقدت أنه من الأفضل أن يمثل الحكام الأفريقيون التقليديون فيها ، بدلا من الأخذ بآراء الأقلية القليلة المتعلمة من الأوربيين . وكانت الجمعيات السياسية الأولى لا تزيد عن كونها جمعيات للمناقشة الذهنية فكانت تهدف كثيراً إلى التأثير على الرؤساء الأفريقيين والمديرين الأوربيين فى أفريقيا ، أو السياسيين أو الرأى العام فى أوربا ، وحتى العشرينيات من القرن العشرين على الأقل كانت هذه الجمعيات السياسية الأولى أكثر اهتماماً بحماية الحقوق التقليدية للرؤساء الأفريقيين ، وللشعوب الأفريقية من تعدى الحكومات الأستعمارية على حقوق مواطنيها من الأفريقيين ، ولم يكن هدفها الحصول على السلطة من الحكومات الأفريقية نفسها .

ولقد حدثت تغييرات كبيرة فى أثناء الحرب وبعدها ، فى وجهات نظر الكثير من الأفريقيين ، ولقد وعد السكان الأفارقة بالحرية السياسية التى ورد ذكرها فى ميثاق الأطلنطى ، وفى ميثاق الأمم المتحدة . وباختصار بعد الحرب كان هناك أمثلة فعلية على الاستقلال الذى حصل عليه الكثير من المستعمرات الأسيوية . ففى خلال هذه الفترة خدمت أعداد كبيرة من الجنود الأفريقيين خارج بلادهم ، وقد لوحظ ذلك فى آسيا ، فكانوا كحلفاء للأوربيين من أجل الدفاع عن العالم الحر . فقد حارب البعض منهم بل ومات البعض الآخر فى سبيل تحرير بورما من تحت السيطرة اليابانية ، وكان نتيجة ذلك أن تولد عند البعض منهم شعور بالقوة والإحساس بالحركات القومية التى حدثت فى آسيا . وقد مكث هؤلاء الأفريقيون فى بلادهم ، فتولد لديهم إحساس مفاده أن الأوربيين يمثلون طبقة ارستقراطية اعتادت أن تحكم الأفريقيين وتوجههم إلى العمل ، هذا الإحساس قد تفجر بواسطة أنشطة أعداد من الجنود الأمريكيين والبريطانيين العاديين ، ورجال الجو الذين خدموا فى غرب أفريقيا . وقد ارتبطت الخدمة العسكرية بكل أنواعها بالاتجاهات الإجتماعية الجديدة التى قامت على أساسها خطط التنمية الأفريقية ، كما زادت من فرص الأفريقيين

فى مجالات التعليم النظرى والتكنولوجى . وبالفعل بدأت الخطوة الكبيرة فى مجال التنمية تخطو خطوات واسعة، وقد ازداد شعور عدد من الأفريقيين بأنهم سيجدون فى العالم الجديد فرصهم العريضة فى التعليم والثروة والحرية .

ولكن أعقبت فترة الحرب فى الواقع معاناة خيبة الآمال ، لأن الثروة الجديدة التى تحققت من الأسعار المرتفعة لمنتجات غرب افريقيا لم يكن لها قيمة تذكر بالنسبة للرجل العادى ، فكانت السلع الأستهلاكية التى يريدها الواطن الأفريقى غالية التكاليف ، وقليلة الكمية ، وكان هناك شك من جانب الأفريقيين فى أن المستوردين الأوربيين كانوا يستغلون الموقف لمنفعتهم ، ونتيجة لوجود عجز فى السلع المطلوبة ، كانت خطط التنمية الجديدة بطيئة فى نتائجها . وعلاوة على ذلك فقد قدم من أوربا أعداد من المديرين والمستشارين الفنيين والباحثين والمدرسين ، وكانوا جميعا يتقاضون مرتبات عالية ، واستمر عددهم فى الزيادة ، ومع ذلك فلم تتزايد فرص العمل أمام الأفريقيين الطموحين الذين حصلوا على مستويات علمية جديدة أو مهارات فنية .

وقد وجد جيل جديد من القادة السياسيين من الأفريقيين الذين استطاعوا السيطرة على القلق والاضطراب الشعبى تماماً وهكذا ، وفى عام ١٩٣٥ ، انتهى الدكتور نامدى أزكوى NNamdi Azikiwe من دراساته الجامعية فى الولايات المتحدة ، وعاد ليتولى فى البداية دفة الأمور فى ساحل الذهب التى تميزت بانتشار التعليم ، وفى الوقت نفسه بدأت الصحافة تنتشر فى نيجيريا مسقط رأسه ، ولم يؤثر ذلك فى الأفريقيين المتعلمين تعليما جيداً فقط (وانتشرت الجرائد الأولى على نطاق واسع حتى منذ أول ظهورها فى غرب أفريقيا ، قبل ذلك بقرن من الزمن تقريباً) وقد أثرت فى أى شخص يستطيع قراءة الجرائد فقط ثم يردد ما قرأه على غيره ممن لا يستطيعون القراءة . وفى عام ١٩٤٤م ، قدم أزكوى مع بعض القادة

السياسيين القدامى من أمثال هيربرت ماكولى Herbert Macauly الذى ترأس أول حزب سياسى حديث فى نيجيريا ، ويعرف هذا الحزب باسم المجلس القومى لنيجيريا The Natianal Council of Nigeria and the Cameroons . أو N. C. N. C. (*) . وقد ساعد نفوذ أزكوى فى إرسال شاب أفريقى إلى أمريكا كى يترسم خطاه ، وكان هذا الشاب من ساحل الذهب ويدعى كوامو نيكروما ، وبعد ذلك سافر نيكروما إلى بريطانيا ، وبذلك أصبح نيكروما وأمثاله الآخرون مثار إعجاب الاتحاد الأفريقى ، وقد أدى هذا إلى نمو مشاعر القلق عند كثير من الأمريكيين والقادة الزنوج فى جزر الهند الغربية من أمثال ماركوس جارفى Marcus Garvey وديبوى Dubois ، وفيما بعد جاء جورج بادمور George Padmore ، وقد تعرضت شعوب هؤلاء القادة إلى ضغوط مستمرة من جانب السلطة الأوربية . وقد عبر هؤلاء القادة الأفريقيين عن الشخصية الأفريقية الحقيقية ، ففى عام ١٩٤٥ قام نيكروما بدور بارز فى مؤتمر الاتحاد الأفريقى الخامس الذى عقد فى مانشستر فى انجلترا ، وقد صممت قيادة الحركة التى تولاها الزنوج الأفريقيون على إنهاء حالة الاستعمار فى اقطارهم ، بحيث يقيمون على أنقاض الاستعمار دولا أفريقية جديدة وكبيرة . وفى عام ١٩٤٧ ، استدعى نيكروما من عمله الخاص بتنشيط الحركة ضد الاستعمار البريطانى فى إفريقيا ، كى ينظم المؤتمر القومى الذى عرف باسم اتحاد ساحل الذهب The United Gold Coast Convention (U. G. C. C.) الذى أصبح فيما بعد يعرف بالحزب السياسى الذى تأسس فى ساحل الذهب حديثاً بواسطة القوميين الذين كان من بينهم الدكتور دانكة Danquah .

(*) وفيما بعد سمى بالمجلس القومى لمواطنى نيجيريا .

National Gounicl of Nigcrian citizens.

بداية الحكم الذاتى فى غرب أفريقيا فى الفترة ما بين ١٩٤٨ ، ١٩٦١ م

فى عام ١٩٤٨ كانت معظم التغييرات والاضطرابات التى حدثت فى ساحل الذهب قوية بل وصلت من العنف إلى درجة الغليان ، وتبع ذلك ما قام به سكان ساحل الذهب من مقاطعة منظمة تنظيما جيداً لشركات التجارة الأوربية ، كما تبع ذلك مظاهرة رجال الخدمة السابقين التى أدت إلى أعمال الشغب فى أكرا ، وفى المدن الرئيسية الأخرى . وقد حول اتحاد معاهدة ساحل الذهب الأضطرابات إلى مصلحته ، وتمنى للإدارة البريطانية أن تتحطم كما طالب بحكم ذاتى للمستعمرة وقد جاء فى التحقيق الرسمى فى هذه الاضطرابات (لجنة — واتسون) أن السبب وراءها يرجع إلى غضب الأعداد المتزايدة من الأفريقيين غير الراغبين فى حكم الاستعمار . ولذلك فقد كانت هناك حاجة ماسة إلى دستور جديد ، يعتبر بحق الخطوة الإيجابية تجاه حكم ذاتى متكامل ، وكان الوزراء الأفريقين مسئولين عن انتخابات الجمعية التى ينبغى أن تمنح سلطة كبيرة تهيمن بها على كل الإدارة كى تصبح إدارة أفريقية بأسرع ما يمكن .

وفى عام ١٩٤٩ عينت حكومة ساحل الذهب لجنة أفريقية كان جميع أعضائها من الأفريقيين ، وكانت تحت رئاسة جناب القاضى المدعو كوسى Mr. Justice Coussey كى تضع تفاصيل ذلك الدستور ، وقد أدى ذلك إلى الفصل بين المدارس القديمة والحديثة للوطنيين الأفريقيين. فبينما كان دنكا Danquah والقادة القدماء يشاركون فى أعمال لجنة كوسى Coussey committee ومداولاتها ، كان نيكروما يرسم خطة strike out خاصة به . وقد تمكن نيكروما من ممارسة الحكم بطريقة سليمة ، وتعاون معه الشباب الذين يلوه فى الأهمية ، وأسسوا اتحاد ساحل الذهب U. G. C C الذى كان يطالب بحكم ذاتى ، ولكن أعضاء هذا الاتحاد

رفضوا الحل الوسط الذى قدمه دستور كوسى Coussey Constitution وقد ترك نيكروما وأعوانه اتحاد ساحل الذهب ، وأسسوا حزبا جماهيريا كبيرا عرف باسم convention people, sparty ، الذى تعهد بتحقيق المطالب الشعبية The popular Will ، ويعتبر هذا التصرف من جانبهم تصرفا إيجابيا ومع ذلك فقد تعرض قادة هذا الحزب للنقد واللوم ، بل وللاعتقال ،وكان من نتيجة ذلك أن زادت شعبية رؤساء هذا الحزب . وفى عـام ١٩٥١ الغى هذا الحزب عند اجراء أول إنتخابات فى ظل دستور كرسى Goussey constitution ، وعلى هذا هزم بسهولة اتحاد ساحل الذهب الذى كان ينافس حزب نيكروما على المقاعد فى المجلس الذى تكون بالانتخاب الشعبى المباشر . وقد انتخب السير تشارلس أردين كلارك Sir charles Arden clark حاكما جديدا لساحل الذهب وقد نجح هذا الحاكم فى السيطرة على الموقف ،وأفرج عن نيكروما ورفاقه، وتولوا الوظائف القيادية فى الدولة ، وقد تعاونوا مع الموظفين البريطانيين ووزراء اتحاد حزب الشعب فى وضع تفاصيل الحكم الذاتى الكامل للبلاد، وفى نهاية الأمر حصلت ساحل الذهب على الحكم الذاتى ، وعرفت باسم «غانا الجديدة».

وبعد ذلك كان على ساحل الذهب أن تفرض سيطرتها وتتولى السلطة من بريطانيا . لهذا لم تستطع بريطانيا أن تنكر الإستقلال على المستعمرات البريطانية الأخرى فى غرب أفريقيا ففى العام نفسه حصلت نيجيريا على دستور مساوى لدستور كوسى ، وحصلت سيراليون على الدستور نفسه عام ١٩٥٤ م ، وفى عام ١٩٥٦ حصلت جامبيا أيضا على دستور مماثل . وبعد ذلك واجهت هذه المقاطعات الثلاث صعوبات كان منها أن هذه المقاطعات لم يكن لها تجربة مثل ساحل الذهب ، لأن تجربتها كانت أقل ،وبناء على ذلك فإن تحقيق الحكم الذاتى الكامل كان بطيئا ، لذلك نجد نيجيريا تحصل على استقلالها عام ١٩٦٠ ،وسيراليون عام ١٩٦١ ، بينما تأخر استقلال جامبيا إلى عام ١٩٦٥.

وتمثلت مشكلة جامبيا فى أنها كانت دولة صغيرة جدا بحيث لا يزيد عدد سكانها عن ½ مليون نسمة ، وبلغ دخل حكومتها ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه

استرليني أى ما يعادل (٢,٨٠٠,٠٠٠ دولار) ، وبلغ دخلها من التجارة الخارجية ٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني أى ما يعادل (٢١,٦٠٠,٠٠٠ دولار) فى السنة ، وبسبب الدخل واجهت فى الواقع موقفا صعبا فى العالم الحديث ، وكان العلاج المتاح لهذه المشكلة دخولها فى اتحاد فيدرالى مع السنغال ، التى طوقت جامبيا من جهة الساحل ، وكانت الحدود ملائمة لقيام هذا الاتحاد ، وحصلت على الاستقلال فى عام ١٩٦٠ . وبعد ذلك واجهت عدة مشاكل منها المشكلة المالية والقانونية والسياسية والدستورية ، وبخاصة إذا اتحدت مع المستعمرة الفرنسية السابقة (لا يزال اقتصاد دولة جامبيا مرتبطا بالمستعمرة الفرنسية تقريبا وهذه المشاكل لا يمكن حلها بسرعة أو بسهولة) .

وكانت سيراليون فقيرة وصغيرة المساحة أيضاً بالنسبة للمستويات العالمية ، فقد بلغ عدد سكانها ٢,٥٠٠,٠٠٠ نسمة ، وبلغ دخل حكومتها فى السنة ما يساوى ١٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني ، أى ما يعادل (٣٩,٠٠٠,٠٠٠ دولارا) وبلغ دخلها من التجارة ٤٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني أى ما يعادل ١٢٦,٠٠٠,٠٠٠ دولار) فى السنة . وقد وضعها ذلك فى مكانة مختلفة عن جامبيا . ولكن على الرغم من ذلك فإن سيراليون تعتبر أكثر سكانا وثروة من بعض المقاطعات الأفريقية المستقلة . ولمدة طويلة من الوقت كانت مشكلاتها الأساسية تتمثل فى المشكلة السياسية ، وبسبب ذلك حدثت بين الزنوج الأصليين وبين خلاس فريتون المنحدرين من العبيد المحررين منافسة على السلطة وكان خلاسو فريتون حتى ذلك الوقت يحتكرون السلطة والتعليم ، ورغم ذلك فإن سكانها كانوا أقل تقدما وأكثر عدداً من الشعوب الداخلية وفى نهاية الأمر دخلوا تحت القيادة الحكيمة للسير ملتون مارجى Sir Milton Margai الطبيب المحترم الذى تمكن من التوفيق بين الخلاسيين وحزب الشعب السيراليونى .

وكانت مساحة نيجيريا شاسعة إذا ما قيست بغيرها من أقطار غرب أفريقيا ، ويبدو أن الكثير من مشاكلها كان نتيجة لحجمها الكبير ، ونتيجة لتنوع سكانها العديدين ، ومع ذلك فلم يعرف أحد على وجه التحديد كم يكون عدد سكان نيجيريا . وقد أجريت محاولات للقيام بعمل إحصاء فى الفترة ما بين ١٩٦٢ ، ١٩٦٣م ، ومع ذلك فلم تكن دقيقة ، لأنها تأثرت من جانب السياسيين ، وذلك بسبب توزيع المقاعد فى الجمعية الوطنية الذى يرتبط بعدد السكان ، وكان سكان نيجيريا يعيشون حالة من القلق فى هذا الوقت لأنهم ،كانوا يعتقدون فى كثرة عددهم ،التى تمكنهم من امتلاك بلادهم وبلغ عدد سكانها طبقا للإحصاء الأخير ٥٧,٥ مليون نسمة ، ومن المحتمل أنهم زادوا عشرة ملايين . وحتى ذلك الحين أصبحت نيجيريا من أكبر الدول الأفريقية فى عدد سكانها .

وفى عام ١٩٦٠ م ، حصلت نيجيريا على استقلالها ، وهيمن حكامها على مواردها الاقتصادية (فقد زاد دخلها عن ١٦٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى أى ما يعادل (٤٤٨,٠٠٠,٠٠٠ دولار فى السنة) وقد بلغت قيمة التجارة الخارجية ٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى أى ما يعادل (٩٨٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار فى السنة) . وكان مجموع دخلها أكبر بكثير من دخل أية مقاطعة من مقاطعات غرب إفريقيا ، ورغم الزيادة فى عدد سكانها إلا أنها كانت أفقر من غانا التى أدركت أنها أغنى دولة فى أفريقيا الأستوائية . وقد بلغ عدد سكان غانا ٦,٧٠٠,٠٠٠ نسمه ، وبلغت جملة دخلها من التجارة الخارجية حوالى ٢٢٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى أى ما يعادل (٦٣٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار) فى السنة ، وزودت الحكومة بدخل يزيد على ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى أى ما يعادل (٢٨٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار فى السنة) وبلغ نصيب الفرد من الدخل القومى حوالى ٨٠ جنيه استرلينى أى ما يعادل ٢٢٤ دولارا) وكانت تجارة نيجيريا ودخلها القومى

كبير وكان حجم هذا الدخل يساوى حجم دخل غانا سبع مرات . ورغم ذلك فإن هذا الدخل القومى من المحتمل أن يقل عن ٣٠ جنيه استرليني بالنسبة للفرد النيجيرى أى ما يعادل ٨٤ دولارا للفرد . ومع ذلك فإن نيجيريا لم تكن بلداً فقيرا ، بالنسبة لمستويات المعيشة فى غرب افريقيا . هذا إلى جانب أن الدخل القومى المرتفع فى غانا والسنغال باغ حوالى ٦٣ جنيه استرليني أو ما يعادل ١٧٦ (دولارا للفرد) ، وفى ساحل الذهب بلغت حوالى ٥٧ جنيه استرليني أو ما يعادل (١٦٠ دولارا للفرد) وبمقارنة هذه الأرقام بالنسبة للمقاطعات الأخرى نجد أن نصيب الفرد يبلغ حوالى ٢٥ جنيه استرليني أى ما يعادل (٧٠ دولارا) فى سيراليون وجامبيا وتوجو وحوالى ١٥ جنيه استرليني إلى ٢٠ جنيه استرليني أى ما يعادل ٤٢ دولارا إلى ٥٦ دولارا للفرد فى بقية الأقاليم الأفريقية .

تمتلك نيجيريا إمكانيات غير عادية للتنمية بسبب اتساعها الشاسع وبسبب غناها فى الموارد الطبيعية ، وبسبب كثرة سكانها الذين يعتبرون مستهلكين كافين للسوق النيجيرى . وقد شجع ذلك وبدرجة كبيرة على إنشاء الكثير من الصناعات ، وعلى هذا فقد تقدمت التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدستورية . ولم يكن من السهل بالنسبة للبريطانيين والنيجريين ، إيجاد سياسة متكاملة فى مجال الإدارة بسبب اتساع القطر وتنويع سكانه وكثرتهم ، ومن أجل هذا كانت الحلول الاستعمارية حلولا إقليمية ، تختلف فى درجات التنمية بالنسبة للجنوب والشمال واللذين يقطنهما سكان فقراء ولم يحقق السياسيون النيجيريون نجاحا كبيرا فى مجل الوحدة القومية وكان أزكوى قد لقى تأييدا كبيرا من الوطنيين فى نيجيريا الشرقية . ونتيجة لذلك فأن حزب الأيبو Ibo الذى يضم كثيرا من نيجيريا الغربية ، وبخاصة بلاد اليوربا . وكان هذا كثيرا بالنسبة لحزب الأيبو ، مما أدى باليوروبا إلى تكوين جماعة تعرف باسم Chief Awolo's Action Group ولكن رغم ذالك فلم يكن فى إمكان أحد هذه الأحزاب التقدم كثيرا للأمام فى شمال

نيجيريا ، أو إلى معظم الأماكن المقطونة بالسكان ، وكانت هذه المناطق الثلاث الرئيسية التى تضم القطر أقل تطوراً ، زد على ذلك فإنه وجد تقصير فى المناطق الأخرى وبخاصة فى مجال التعليم ، لذلك خشى الشماليون من سيطرة الجنوبيين المتقدمين بشكل واضح فى مجال السياسة . علاوة على ذلك فأن قوة الأمراء المسلمين ، كانت مصانة بالحكم غير المباشر ، وعلى هذا فقد بقيت قــوة الأمراء المسلمين فى الجنوب قــوية وبعيدة . عن التغييرات الاقتصادية والاجتماعية ، وقد قــدم مجلس الشعب الشمالى ليسيطر على السياسات الشمالية حيث كان السكان يعيشون تحت سيطرة جمعية من الحكام التقليديين ، وكانوا يرغبون فى الاحتفاظ بمصالحهم ووطنهم من التغير السريع (وكان فى إمكانهم أن يخبروا رعاياهم بما ينبغى عليهم عند التصويت) مثل ما يفعل الحزب السياسى القومى .

وفى عام ١٩٥٣ ، انتهت الخلافات الحزبية الإقليمية فى نيجيريا من جانب الحكومة المركزية ذات النفوذ الفعال The N·C·N.C. ومن جانب مجموعة العمل Action Group فقد نافس كل منهما الآخر ، ووعد بتقدم سريع نحو تحقيق حكم ذاتى . فلم يكن فى الإمكان حكم الأغلبية السكانية بمعرفة جمعية نيجيريا ، فقد سقط نصف المقاعد بسبب الشك الذى كان سائداً فى الشمال ، واتجه قادتهم إلى الانسحاب من على مسرح الأحداث القومية وركزوا نشاطهم فى المناطق الخاضعة لهم . وفى عام ١٩٥٤ حاولت نيجيريا التقدم بسرعة نحو الاستقلال حتى تتمكن من تكوين اتحاد بحيث تتمتع كل حكومة إقليمية فيه بحكم ذاتى كامل وفى عام ١٩٥٧ ، اعتبر هذا الحكم فى الحقيقة أول انجاز فى المناطق الواقعة فى الغرب والشرق ، وفى عام ١٩٣٩ حدث الاستقلال فى الشمال .

وفى ذلك الوقت كانت كل منطقة تحكم أقسامها الخاصة بها وكان من الممكن أن تصبح السياسات فى الوسط أكثر تناسقا ، وفى عام ١٩٥٧ ، تمكن

أحد النواب الزعماء من الحزب الشعبى القومى وهو الحاج أبو بكر تافاوا بالوى من تولى مهام منصبه كأول رئيس وزراء للاتحاد . (ومن الجدير بالذكر أن زعيم الحزب الشعبى القومى المدعو سار دونا Sardauna وكان يفضل أن تكون وظيفته فى منطقته مثل كل من أزكوى وأولوو Awolowo.)
وقد استمر الحزبان الجنوبيان فى منافسة كل منهما الآخر ، وكان ذلك بهدف مساندة الشمال ، وكان الجميع يؤيدون الديمقراطية بطريقة مباشرة وعارضوا حزب الشعب الارستقراطى ، وأيضا نادوا بالدفاع عن حدودهم الإقليمية وكان عليهم خلق مناطق جديدة متكاملة ، واعتقدوا أن ذلك سيؤدى إلى نقص سلطة حزب N. p .c ، أو ربما يؤدى إلى ازدياد قوة حزبهم ، ولكن كانت القيادة الأولية فى ذلك الوقت فى يد حزب N p .c. وفى الجنوب شعر قادة الحزب الديمقراطى بإحساس قوى وشديد كان مفاده التعبير عن إدراكهم لحاجتهم فى الحصول على الاستقلال الحقيقى وفى عام ١٩٦٠ م ، أصبح الحاج أبو بكر أول رئيس وزراء لنيجيريا المستقلة. وكانت حكومته ائتلافية من حزب N .p .c و N. c. N. c وعين الدكتور أزكوى ليكون أول حاكم أفريقى .

وكانت المنافسات بين المقاطعات فى نيجيريا لها صداها فى ساحل الذهب ، وبخاصة فى خلال الفترة ما بين ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ . وكان هناك وجود حقيقى ضئيل للاتحاد الفيدرالى ، رغم صغر الدولة . ومن المحتمل أنه كان يوجد هناك رغبة عامة وعميقة من أجل هذا المطلب ، وقد اتحد أكثر السياسيين تجاوباً مع الحكام التقليديين فى الأشانتى فى المقاطعات الشمالية وفى توجو ، لاعتقادهم فى الانتقال الإقليمى كى يعود لهم نفوذهم القديم كى يتمشى مع القوة النامية فى حزب الحكومة المركزية المعروف باسم c p. p. وقد صمم نيكروما على أن ساحل الذهب ينبغى أن يصبح مستقلا كأمة قوية قائمة بذاتها ومرتبطة كرجل واحد لتعمل من أجل الاتحاد الأفريقى ، وتحرير افريقيا من الاستعمار . ولذلك فإنه لم يسمح للنظام القبلى أو للمعارضة المتعصبة أن تعوقه عن تحقيق هدفه وفى عشية

الاستقلال ولتهدأة القلق البريطـانى ، أعطيت تنازلات قليلة جداً للأقاليم وكذلك للرؤساء ، ولكن c .p .p قد حقق مكسبا مناسبا بلغ ٧٠ ٪ من المقاعد فى الجمعية وفى الانتخابات العامة ، أما جماهير الشعب فقد استفادوا من الرفاهية العامة المستمرة فى البلاد ، وكذلك من خطط التنمية التى قامت بها حكومة نيكروما ، ولذلك لم يكن هناك حاجة إلى هذه التنازلات بعد الاستقلال ، وفى ذلك الوقت أصبح ساحل الذهب يعرف باسم غانا . وفى الفترة ما بين ١٩٥٧ ، ١٩٦٠ ، أكمل نيكروما عمله فى توحيد الممتلكات الاستعمارية السابقة فى دولة وطنية واحدة سيطر هو وحزبه عليها . وفى عام ١٩٦٠ ، ظلت غانا داخل الكومنولث البريطانى وأصبحت جمهورية ، وأصبح نيكروما رئيسها .

وقد وضع تحت الإدارة البريطانية ، كل من ساحل الذهب ونيجيريا اللتان تضمنتا مناطق جديدة كانت تابعة للمقاطعة الألمانية السابقة ، التى وضعت تحت وصاية الأمم المتحدة ، « United Nations trusteeship » وبدأت هذه الأقطار تقترب من الاستقلال ، وقررت هيئة الأمم أن السكان فى توجو البريطانية والكاميرون البريطانى ينبغى عليهم أن يقرروا مصيرهم باستفتاء شعبى Referendum وفى عام ١٩٥٦ أجريت الانتخابات فى توجو البريطانية التى أسفرت عن رغبتها فى الانضمام إلى غانا الجديدة ، ولكن الموقف فى الكاميرون البريطانى كان من الصعب تقييمه . وأخيرا اختارت معظم الأجزاء الشمالية الانضمام إلى نيجيريا الشمالية ، واختارت معظم الأجزاء الجنوبية الاتحاد مع جمهورية الكاميرون الجديدة (المقاطعة الفرنسية السابقة الموضوعة تحت الوصاية) . ولكى يحصل سكان توجو المجاورين لغانا على الاستقلال صمموا على التقسيم الفرنسى ، كى يحصلوا على الحكم الذاتى وعلى الاستقلال عن الحماية الفرنسية . وأخيراً ، وفى عام ١٩٦٠ استطاع سلفانوس أوليمبيو Sylvanus Olympio أن يحقق الاستقلال التام لبلاده .

اقتراب غرب أفريقيا الفرنسى من الحكم الذاتى
فى الفترة ما بين ١٩٤٦ ، ١٩٦٠ م

مما لا شك فيه أن التقدم السريع للمقاطعات البريطانية فى الحكم الذاتى ، كان له تأثيره على مجرى الأحداث فى الأجزاء الأخرى من غرب أفريقيا الفرنسى بما فى ذلك توجو . فقد حصلت غانا على استقلالها فى الفترة ما بين ١٩٤٨ ، ١٩٥٧ ، وكانت هذه بداية للثورة فى كل مكان من أفريقيا الزنجية ، وفى نهاية عام ١٩٦١ ، كانت دول غرب أفريقيا قد حصلت على الاستقلال أو على الوعد به ، باستثناء الأراضى الواقعة فى أيدى البرتغاليين أو الأسبان . وكان الوضع القانونى لمستعمرات غرب أفريقيا الفرنسى يختلف عن المقاطعات البريطانية من جهتين . أولهما أن إدارتها الاستعمارية كانت تابعة للحكومة الاتحادية فى داكار والتى خولت سلطات كبيرة ، كما كانت تمثل جزءاً من الاتحاد الفرنسى الذى يضم ممثلين عن المستعمرات الفرنسية من خلال السلطة التشريعية الفرنسية . وثانيهما تعهد فرنسا للأفريقيين الفرنسيين بالتقدم السياسى للمستعمرات ، هذا التقدم السياسى الذى سيكفل العمل من القمة إلى القاعدة . ومن أجل هذا الهدف طور الوطنيون الأفريقيون الجمعيات فى داخل حزب واحد ، أو فى داخل أحزاب سياسية أخرى فى فرنسا نفسها . وفى البداية خاب أمل معظم هذه الأحزاب لأنه فى عام ١٩٤١ ، أقر الدستور من جانب فرنسا والاتحاد الأفريقى وكان هذا أقل فائدة بالنسبة للمستعمرات لأنه كان بخلاف ما كانوا يتوقعونه فى الأصل . وبناء على ذلك ، فقد اتحدوا معا فى اتحاد يتضمن حزباً كبيراً ، هو حزب التجمع الأفريقى الديمقراطى Rassemble ment Démocratique Africain (*) بقيادة فيلكس هوفيو بيونى Felix Houphouét – Boigny ، من ساحل العاج ذلك الحزب الذى ارتبط بالشيوعيين الفرنسيين . وتطلع

(*) المؤتمر الديمقراطى الأفريقى African democratic convention

إلى الطموحات الاستعمارية ، وكانت السنغال هي المستعمرة الوحيدة التي لم يسيطر عليها حزب التجمع الأفريقي الديمقراطي لأنه كان للأفريقيين في المستعمرات تجربة طويلة في التمثيل في البرلمانات الفرنسية وبعد ذلك انضم لاميان جوى Lamine Gueye إلى معسكر الاشتراكيين الفرنسيين ، ومثل جوى وزعيم شاب جديد يدعى ليوبولد سنجور الأفريقيين الذين ولدوا خارج الكوميون ، والذين لم يكن لهم حقوق سياسيه ، لذلك اعتقدوا في أن تكوين جمعية مع الشيوعيين سيكون له أثر خطير . وأخيرا ، تولى سنجور قيادة حزب مستقل هو الحزب السنغالي الديمقراطي Bloc Démocrat-ique Senegalese (*)

ولقد برهن السنغال على مقدرته في الحصول على الحكم الذاتي فقد فقد الشيوعيون بشكل واضح الأرض بسبب السياسة الفرنسية والاضطرابات من جانب المتطرفين في حزب التجمع الديمقراطي الأفريقي Rassemble-ment Democratique Africain وعلى الفور دخل حزب التجمع الديمقراطي في صراع مع الإدارات الاستعمارية الفرنسية ، وأدى ذلك إلى القضاء على هذا الحزب في الفترة ما بين ١٩٤٨ ، ١٩٥٠ وقد أدى ذلك بالتالي إلى ازدياد عدد الأحزاب الأشتراكية المستقلة التي بدأت تظهر بصفة فردية في المستعمرات . وحاول أتباع سنجور التأثير في التحالف ، وذلك بهدف تأسيس حلف أو أثنين على الأكثر ، وقد تأسست جمهوريات في داخل الأتحاد الفرنسي الفيدرالي القوى . ولكن في خلال الفترة ما بين ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، انفصل في ذلك الوقت حزب التجمع الديمقراطي الأفريقي عن الشيوعيين الفرنسيين ، وبدا يستعيد قوته أو أرضه . وفي عام ١٩٥٦ أكد نفوذه في غرب إفريقيا الفرنسي ، ويرجع ذلك إلى زعيمه هو فيوبيونى Houphouét Boigny الذى عين وزيرا في الحكومة الفرنسية في باريس ، وهنا كان في إمكانه أن يجرى الكثير من التغيير الحيوى في السياسة

(*) الحزب الديمقراطي السنغالي Senegaless democratic Bloc

الاستعمارية الفرنسية ، وفي عام عا ١٩٥٦ ساهم أيضا في مسودة الدستور ، وبذلك ، أصبح من الممكن لكل مستعمرة فرنسية منفصلة أن يكون لها دستور . على غرار ما حصلت عليه ساحل الذهب في عام ١٩٥١ . وقد سمح هذا الدستور للوزراء الأفريقيين المسئولين عن المجالس الإقليمية (المجالس المحلية) التي كان أعضاؤها ينتخبون بحرية كاملة ، عما كان عليه الحال من قبل ، وكان لكل مقاطعة اتصالاتها الخاصة المباشرة مع فرنسا ، وكانت سلطة الحاكم العام قد حددت في داكار .

وقد تعرض تطبيق القانون لنقد شديد ، ليس من جانب سنجور ، ومؤيديه فقط ، ولكن أيضا من جانب الحزب الديمقراطي الأفريقي ، بل ومن جانب سيكوتوري Sékoutouré الذي ينحدر من سلالة ساموري Samori التي تقطن غينيا ، وكان سيكوتوري المنظم القوي لحركة اتحاد التجارة الداخلية ، وكان شبيها بنكروما في غانا ، وشعر النقاد أن الهدف النهائي من الأستقلال الكامل لإفريقيا لم يكتمل ما لم تتحد المقاطعات الأفريقية في وحدات قوية تماما ، كي تقاوم الضغوط الأوربية . وأعتقد الكثيرون من الأشخاص بأن المستعمرات الفرنسية كانت صغيرة وفقيرة بالمقارنة بفرنسا ، لأنه كان عليها أن تحصل على حكم ذاتي ، في داخل الاتحاد الفرنسي كدولة منفصلة .

وفي عام ١٩٥٨ ، عاد ديجول إلى السلطة في فرنسا نتيجة فشل كل الحكومات الفرنسية السابقة . وكان قد حارب بعنف ضد الجزائر التي قاومت من أجل الحصول على حريتها من تحت النفوذ الفرنسي ، وقد أدرك ديجول أن نهاية الاستعمار تقترب ، فقد منحت كل المستعمرات الفرنسية الخيار في استفتاء شعبي بين الاستقلال المباشر وبين حكم ذاتي كامل ، أي داخل المجموعة الفرنسية . ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى جعل السيادة الفرنسية ضعيفة ، كما يؤدي كذلك إلى أن تصبح هذه المستعمرات أقل تماسكاً من الوحدة ، وكانت الدول الأعضاء في هذه الجماعة ترتبط فيما بينها بروابط واهية ، فيما عدا ما يتعلق بسياسة الدفاع والشئون الخارجية . وكانت الأغلبية

فى حزب التجمع الأفريقى Rassemblement Democratique Africain تعمل لصالح الجماعة . وكانت المستعمرات الأفريقية قد صوتت من أجل الحصول على الإستقلال . ولكن على الرغم من هذه الخطوة إلا أنه لم يكتمل الإستغلال بعد بإستثناء غينيا ، لأن هوفيو بيونى كان على صلة بفرنسا ، بينما اشترط سيكوتورى لتوليه الحكم فى غينيا أن يحصل على كل الأصوات فيها . وبعد حصول غينيا على الاستغلال انسحب المديرون والفنيون الفرنسيون منها على وجه السرعة .

وقد أدى قرار غينيا بعدم الاشتراك فى هذه المجموعة إلى إضعاف النظام كله فيما يتصل بأفريقيا الفرنسية . وفى عام ١٩٦٩م قررت السنغال والسودان الفرنسى أن يتحدا معا فى اتحاد مع مالى ، وطالب الجميع باستقلال تام فى داخل المجموعة الافريقية ومع ذلك فقد ظلت المقاطعات التابعة لهذا الاتحاد داخل نفوذ هوفيو بيونى ، لذا قرر كل من ساحل العاج وداهومى والنيجر وفولتا العليا طلب الاستقلال التام عن فرنسا قبل التفاوض على الاتحاد معها وفى عــام ١٩٦٠ تصور ديجول أن المجتمع الفرنسى فى أفريقيا قد اختفى تماما .

غرب أفريقيا المستقل

فى نهاية عام ١٩٦١ ، حصلت معظم مقاطعات غرب افريقيا على الاستقلال من تحت السيطرة الأوربية ، وأصبح هناك عدد من الدول الافريقية المستقلة أعضاء فى هيئة الأمم ، باستثناء جامبيا ، التى حصلت على استقلالها عام ١٩٦٥ م ، والمقاطعات الاسبانية والبرتغالية .

وكانت المقاطعات الأسبانية ، التى تأخرت فى حصولها على الاستقلال وتتضمن كل من غينيا الأسبانية ، وتوابعها التى تتمثل فى خليج غينيا ، وجزر فرناندوبو والأنوبون Annobon ، ومساحة تقدر بنحو ١٠٫٠٠٠

ميل مربع فى ريوميونى Rio Muni التى تقع فى الداخل جنوب الكاميرون ، وقد ظلت غينيا الأسبانية تحت الاستعمار الأسبانى حتى عام ١٩٦٨ ، وفى ذلك الوقت ، كان الأسبانيون ينهجون نهج السياسة الأوربية ، فقد منحوا الاستقلال التام لمستعمراتهم فى غرب افريقيا .

ورغم ذلك فإن غينيا البرتغالية لم تحصل على استقلالها ، بل ظلت ترزح تحت نير الاستعمار البرتغالى ، ويعتبر ذلك مفارقة تاريخية . وقد رفضت البرتغال تأييد مطلب مستعمراتها فى تقرير مصيرها ، وتمسكت بالفكرة القائلة أن غينيا وممتلكاتها فيما وراء البحار لم يكونوا مستعمرات بالمرة ، ولكنهم كانوا أقاليم برتغالية ، فيما وراء البحار . لذلك حاول السكان البرتغاليون فى غينيا أن يكونوا مستقلين مثل سكان البرتغال نفسها وفى الواقع وجدت حرية سياسية ضئيلة فى البرتغال وغينيا ، وكان من نتيجة ذلك استمرار سيطرة البرتغال واستغلالها للافريقيين فى غينيا . وكان المخرج الوحيد أمام سكان غينيا القتال من أجل الاستقلال ، وبخاصة عندما رأوا الدول الافريقية مستقلة من حولهم ، وقد حصلوا على الدعم من هذه الدول الأفريقية ، وهكذا ، وفى نهاية الأمر ، تطورت الحرب فى غينيا (كما امتدت فى كل مكان من أفريقيا البرتغالية أى فى أنجولا وموزمبيق) . وفى نهاية الستينيات من القرن العشرين ، كان المجهود الحربى الذى قدم من جانب البرتغاليين بغرض فرض سيطرتهم الفعالة على الأرض الرئيسية فى غينيا ، قاصرا على المدن الكبرى .

ولم يعن تحقيق الاستقلال فى غرب افريقيا انتهاء المشاكل الأخرى التى تنتظر الحل ، فكان على كل قطر أن يحكم شعبه بالطريقة التى يرتضيها لنفسه كى يوسع مناطق نفوذه سياسيا وإداريا فالتركة الادارية التى خلفها المستعمرون والسياسيون السابقون يمكن أن تستخدم فى حكومة نزيهة وعلى درجة من الكفاءة لتحقيق احتياجاتها . وقد واجهت الأقطار الافريقية الحديثة مشاكل سياسية ودستورية عويصة ، لما واجه الحكام الأفريقيون

الحدد فى كل من غانا ونيجيريا نفس المشاكل . (وأصبحت كل هذه الدول فى عام ١٩٦٣ جمهوريات مستقلة) ومن المعروف أن هذه الدول جميعها كانت عرضة لأن تواجه تغييرات دستورية وسياسية فى بداية حياتها .

وقد حدثت أزمة درامية سريعة فى مالى الجديدة ، ففى عام ١٩٦٠ م تقاسم الزعيم السياسى السابق للسودان الفرنسى المدعو موديبوكيتا Modibokcita الحكم مع سنجور حاكم السنغال . وكانت هذه المسألة ثانوية بالنسبة لشخص سياسى وفيلسوف مثل سنجور ، فى الوقت الذى اعتقد فيه موديبوكيتا أن حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية فى حاجة إلى ظروف أفريقية أفضل من التى تقدم بها سنجور . وكان هذا الاختلاف السياسى كبيرا ، لأنه يرجع إلى المواقف المختلفة لكل من البلدين . وكانت المقاطعة الداخلية تمثل السودان الأسبق الذى احتفظ فى الوقت الحاضر باسم مالى . وكانت مالى هذه أفقر وأقل تطورا من السنغال ، وفى الوقت نفسه أسس موديبوكيتا حكومة تتصل بالعالم الخارجى ، فى الوقت الذى كان فيه اقتصاد السنغال مرتبطا باقتصاد فرنسا .

وهناك حادثة درامية أخرى تمثلت فى الاتحاد الذى تم بين غانا وغينيا والذى أعلن عام ١٩٥٨ ، بعد أن تحررت غانا من فرنسا ، وقد امتد هذا الاتحاد عام ١٩٦٠ ليشمل مالى أيضا ، ومع ذلك فلم يمثل هذا الاتحاد الواقع الإفريقى على الاطلاق ، باستثناء أن غانا زودت غينيا بقرض قصير الأجل كى تساعدها فى التغلب على المصاعب المباشرة التى اعقبت الانفصال عن فرنسا . وقد توقف هذا القرض على الفور وأصبح حبرا على ورق . وتم أيضا اتحاد بين كل من مالى والسنغال ، وفى الواقع وجد الكثير من الأزمات الداخلية فى دول غرب أفريقيا خلال الستينيات من القرن العشرين (لم يكن فى الإمكان مشاهدة هذه المآسى) مما أدى إلى انسحاب نيجيريا الشرقية من الاتحاد النيجيرى عام ١٩٦٧م . (وتلى ذلك اشتعال الحرب الأهلية فى نيجيريا) وفى الحقيقة كان غرب أفريقيا فى حاجة إلى كفاح

من أجل حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الهامة ، وكان فى الإمكان حل هذه المشاكل بسهولة بالطرق السياسية والدستورية .

وقد جاءت فترة الحكم الاستعمارى إلى غرب أفريقيا تغييرات كبيرة وسريعة أكثر من أية فترة فى تاريخها . فقد تمكن السكان من الاتصال ببقية العالم . بينما كان هؤلاء فى الماضى بعيدين عن العالم الخارجى فأصبحوا فى الواقع يمثلون جزءا من الحضارة العالمية بالفعل . وهكذا أصبحوا على علم بأنهم أقل ثراء من الناحية المادية عن صناع الحضارة فى أوربا وأمريكا الشمالية ، كما كانوا شغوفين فى محاولتهم تعويض ذلك بأسرع ما يمكن .

وفى الواقع ، كانت الأفكار السائدة تتمثل فى رفضهم للحالة الاستعمارية وللحكم الاستعمارى ، فاعتقدوا أن الخضوع للاستعمار وللسياسة الاستعمارية يعمل على عرقلة تقدمهم .

ولم يؤد الاستقلال السياسى لدول غرب أفريقيا إلى زيادة ثراء هذه المنطقة فكانت شعوبها لا تزال تواجه نفس مشاكل فقر التربة والتخلف ونقص المصادر الطبيعية الممثلة فى المعادن والطاقة ، كما أنها كانت فقيرة فى التسهيلات الخاصة بتحسين مستواهم الصحى والتعليمى والمعيشى ، تلك المستويات التى كانت تتمتع بها شعوب أوربا وأمريكا الشمالية . ومع ذلك فإن الاستقلال جعلهم أحسن حالا ، فهم فى الوقت الحاضر محررون كما أنهم بالتالى يركزون على البرامج الاقتصادية وعلى التحسينات الاجتماعية وعلى الحرية ، وأصبح فى إمكانهم اختيار الأنظمة السياسية التى تبدو أفضل ملاءمة لهم ، وفى ذلك الوقت كان عليهم أن يقرروا لأنفسهم كيف يحصلون من أغنى الدول على المساعدة ورأس المال والمهارات ، المطلوبة لتنفيذ هذه البرامج .

وكان تمسك بعض الدول الأفريقية بهذا الأسلوب ضئيل للغاية ،

وكان من هذه الدول داهومى والنيجر وجمهورية فولتا وجامبيا ، وقد تمكنت هذه الدول بكل جهد من تغطية تكاليف الإنفاق اليومى الخاص بحكوماتها المستقلة ، وكان عدد من المستعمرات الفرنسية السابقة بما فى ذلك السنغال تعتمد بصورة أو بأخرى على المعونات المباشرة أو غير المباشرة من فرنسا .

وقد لاحظ قادة غرب أفريقيا الراديكاليون (المتطرفون) مثل سيكوتورى وموديبوكيتا ونيكروما ، أن اقتصاد دول غرب أفريقيا يعتمد فى المقام الأول على الأسواق الأوربية أو الأمريكية ، كما كانت تجارتهم تعتمد على شركات التجارة الأجنبية ، (كانت هذه الشركات فى الغالب شركات بريطانية وفرنسية) وقد ارتابت هذه الشركات فى الكثير من زعماء أقطار غرب أفريقيا المستقلة الذين كانوا يتحدثون عن الاستعمار الجديد ، وهكذا فإن المسئولين فى هذه الدول المستقلة حديثا أصروا على ضرورة الحاجة إلى التجارة مع أقطار كثيرة كلما أمكن ذلك ، وكان عليهم البحث عن رأس المال والمساعدة الفنية من أى مصدر ، كلما أمكن ذلك سواء كان ذلك من الشيوعيين فى دول أوربا الشرقية والصين ، أم كان من الوكالات العالمية مثل البنك الدولى ، ومن أمريكا بالإضافة إلى دول أوربا الغربية .

وهكذا ، فإن السياسات الأفريقية الحديثة كانت ثابتة على المبدأ ، ولم يكن فى إمكانها حل مشاكلها بطريقة سهلة وسريعة .

ولذلك فقد خلقوا لأنفسهم مشاكل ، فكانت البلاد الشيوعية جادة فى مد نفوذها ومصالحها فى أفريقيا ، مثلما فعلت السلطات الاستعمارية القديمة من قبل ؛ كى تحافظ البلاد الشيوعية على نفوذها فى افريقيا . فلم يكن الشيوعيون ولا رجال الأعمال فى البنك الدولى والولايات المتحدة أنانيين بالفطرة ، بل كانت لديهم الرغبة الخالصة فى قرض الأموال والمساعدة الفنية دون الحصول على مصلحة ، أو دون فرض شروطهم ،

وكان فى إمكان القوى الاستعمارية السابقة أن تزود هذه الدول الأفريقية الحديثة بأموال أكبر على أساس من الرغبة الطيبة وعلى أساس أن هذه البلاد كانت فى الماضى مستعمرات أوربية ، زد على ذلك أن الأوربيين كان لديهم تجربة عملية كبيرة خاصة بالظروف الأفريقية وبحاجة هذه الدول الأفريقية إلى الأموال ، وفى الستينيات من القرن العشرين شرعت كل من غينيا ومالى فى إقامة علاقات أوثق مع فرنسا ، وفى الوقت نفسه عبرت غانا عن مخاوفها لأن الطموح كان زائداً عن الحاجة ، وقد أدت إدارة نيكروما لغانا إلى أنها أصبحت دولة مديونة بعد أن كانت أغنى دولة فى غرب أفريقيا ، وكان هذا هو العامل الرئيسى لطرده بواسطة شعب غانا ، مع أن نيكروما كان من قبل قد قاد هذا الشعب إلى الاستقلال .

واجه غرب أفريقيا الكثير من المشاكل الاقتصادية التى من المحتمل أن يكون من السهل حلها ، إذا كان هناك تعاون أكبر بين الدول المستقلة . فالقليل من هذه الدول على سبيل المثال ، كان من الدول المستهلكة التى لها قوة شرائية كبيرة ، لهذا وجدت الأسواق الكافية التى تمكن من تدعيم وتطوير الصناعات المحلية ، وبخاصة الصناعات الثقيلة . وبناء على ذلك فقد حاولوا تأسيس صناعات جديدة غير اقتصادية سواء أكانت كبيرة أو صغيرة (كما حدث على سبيل المثال فى غانا تحت حكم نيكروما) ، أو كان عليهم أن يبقوا معتمدين على الأجانب فى كثير من السلع المصنعة ، وبخاصة السلع الرأسمالية ، مثل الصلب والآلات . . . الخ . التى يكونون فى حاجة إليها .

ولم يكن التعاون الاقتصادى سهلا وميسوراً (بين دول غرب أفريقيا) مما أدى إلى عدم إتجاه أقطار غرب أفريقيا نحو اقتصاديات كاملة ، بل اتجهت لتنافس كل منها الأخرى فى الأسواق العالمية فى الزراعة البدائية الحديدة ، أو فى الصادرات المعدنية (على سبيل المثال) بذور الزيت أو الكاكاو وخام الحديد . وكانت أنظمتهم فى وسائل الاتصال مستقلة كل منها

عن الأخرى ، وقد وضعت هذه النظم بمعرفة الحكام الاستعماريين بحيث لا ترتبط المقاطعات المختلفة مع بعضها ، ولكن كان الهدف منها المساهمة فى نقل محصول كل مقاطعة بسرعة إلى الساحل للتصدير إلى أقطارهم الخاصة (الأقطار الأوربية) . وفضلا عن ذلك فإن الحركات القومية التى حققت الإستقلال لكل مقاطعة ، أدت إلى إنفصال وسائل التعاون والاتصال فيما بينها ، كما كان عليه الحال قبل الاستقلال .

ومن الأمثلة البارزة على ذلك التحالف الآلى الذى أقامه الفرنسيون فى مستعمراتهم فى غرب افريقيا . وقد دمر هذا الإتحاد بعد الإستقلال ، لأن القادة الوطنيين فى المستعمرات المختلفة ، رأوا أن هذا الإتحاد كان الوسيلة التى بواسطتها يخضعون للسيطرة الفرنسية . مع أن هذا الإتحاد كان الوسيلة التى بواسطتها استطاعت المستعمرات الفرنسية الفقيرة أن تحصل على الأموال الزائدة من المستعمرات الأغنى . وكان هناك جدل فى أنه من الضرورى عدم قيام اتحاد بين هذه المستعمرات المستقلة ، لأن القادة وشعوب المستعمرات الغنية رغبت فى أن تحتفظ بأموالها الزائدة لخطط التنمية الخاصة بها ، ومع ذلك فلم يكن تدمير الإتحاد الفرنسى فى غرب أفريقيا المثال الوحيد على ذلك ، لأن نفس هذه الأسباب جعلت الزعماء الجدد فى المستعمرات البريطانية السابقة يختارون وكالات عامة ، فقد كان لهم على سبيل المثال شركات خطوط طيران متنافسة ، كما كان لهم صلاتهم الخاصة بهم (كل ذلك أدى إلى مشاكل التعارض واختلاف أسعار استبدال العملة) .

وفى نهاية الستينيات من القرن العشرين أصبح من الواضح لشعوب غرب أفريقيا أن حرية الإختيار التى حققوها عن طريق الإستقلال السياسى كانت تتضمن إمكانيات أكثر من الموجودة لدى الدول القومية المتنافسة أو الدول التى تمخض عن استقلالها قيام الإتحادات السياسية مثل اتحاد غانا وغينيا ومالى ، لكى تصد تهديد الإستعمار الجديد . ورغم ذلك فقد

ظلت المشاكل السياسية على حدتها . ولم تكن الصعوبات الداخلية فى اتحاد نيجيريا تمثل حاجزاً أمام برامج التعاون الوثيق من أجل حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التى تحير كل غرب افريقيا . ومع ذلك فقد كان هناك اتجاه لاستبعاد المنادين بالقومية التى حققت الإستقلال . وكان من الممكن أن تتخذ خطوات أوسع نحو تحقيق الهدف العالمى لحياة أفضل لكل شعوب غرب أفريقيا ، عن طريق مساندة المنظمات الأفريقية الدولية مثل اللجنة الإقتصادية Economic Commission for Africa ، ومنظمة الوحدة الأفريقية Theorganization of Afrian unitg .

انتهى بحمد الله

للاستزادة أنظر كتاب : —

— د. بطرس بطرس غالى ، منظمة الوحدة الأفريقية ، القاهرة ، ١٩٦٤ .



REFERENCES

1. Ade Ajayi. J. F. and Ian Espie, : A thousand years of West African history. (1965).
2. Azurara, : The conquests and discovereis of Henry the Navigator.
3. Archibald Dalzel, : The History of Dahomy. (1793).
4. Akinjogbin, I. A. : Dahomey and its neighbours, 1708 - 1818. (1967).
5. Adu. A. Boahen, : Britain, the Sahara and the western Sudan, 1788 - 1861. (1964).
6. Ade Ajayi. J. F. : Christian Missions in Nigeria, 1841-91. without date.
7. Ade Ajayi. J. F. and Robert Smith, : Yoruba warfare in the nineteenth century. (1964).
8. Andrew M. Kamarck, : the economics of African development. (1967).
9. Amamoo, J. G. : The new Ghana. (1958).
10. Awolow's, : autobiography Awo. (1960).
11. Azikiwe's, : collection of speeches in Zik. (1960).
12. Aristide R. Zolberg, : One - party government in the Ivory Coast. (1964).
13. Basil Davidson, : Old Africa Rediscovered. (1959).
14. Bovill E. W. (with Robin Hallett), : The Golden Trade of the Moors (2nd. ed. 1968).
15. Bradbury. R. E., : «Chronological problems in the study of Benin history» F. Hist. Soc. Nig. 1, 4. (1959).
16. Blake. J. W., : European beginnings in West Africa, 1451 - 1578. (1937).
17. Bosman. W., : A new and accurate description of the coast of Guinea. (1701).
18. Bradbury, R. E., : The Kingdom of Benin. (1957).
19. Boxer, C. R., : the Dutch seaborne empire, 1600 - 1800. (1965).
20. Basil Davidson, : Black Mother. (1961).
21. Bowdich, T. E., : A mission from Cape Coast to Ashantee. (1819).
22. Buell, R. L., · Liberia; a century of survival, 1848 - 1947. (1948).

23. Biolbaku, S. O., : The Egba and their neighbours. (1957).
24. Buell, R. L., : The native problem in Africa. (1928).
25. Bourret, F. M., : Ghana, ; the road to independence, 1919 - 1957. (1960).
26. Bauer, P. T., : West African Trade. (1954).
27. Christopher Fyfe, : A short history of Sierra Leone. (1962).
28. Cabot L. Briggs, L.; : Tribes of the Sahara. (1960).
29. Crone, G. R., : The voyages of Cadamosto and other documents. (1937).
— Christopher Lioyd, : The navey and the Slave trade, (1949).
30. Cox - George, N. A., : Finance and development in West Africa the Sierra Leone experience. (1961).
31. Colin Legum, : Africa; a handbook to the continent. (1962).
32. Colin Legum, : Pan - Africanism; a short political guide. (1962).
33. Daryll Forde, : The Ethnographic Survey of Africa.
34. Donald Harden, : the Phoenicians. (1962).
35. Delafosse, M., : Haut - Sénégal - Niger. (1912)
36. De Zurara, G. E., : Chronique de Guinée. (1960).
37. De Marees, P., : Description of Guinea. (1601).
38. Dapper, O., : Description of Africa. (1686).
39. Davies, K. G., : The Royal African Company. (1957).
40. Daaku, D. Y., : Trade and Politics on the Gold Coast, 1600-1720. (1970).
41. David Kimble's : A political history of Ghana, 1850 - 1928. (1963).
42. Douglas Coombs, : The Gold Coast, Britain and the Netherlands, 1850 - 1874. (1963).
43. Dennis Austin, : Politics in Ghana, 1946 - 1960. (1964).
44. Elizabeth Donnan, : Documents illustrative of the slave trade to America. without date.
45. Evelyn C. Martin, : The British west african settlements 1750-1821. without date.
46. Eric Williams, : Capitalism and Slavery. (1944).
47. Fage, J. D., : An atlas of African history. (1959).
48. Fage, J. D., : Ghana, a historical interpretation. (1959).

49. Flint, J. E., : Ghana and Nigeria. (1967).
50. Fagg, W. E. B., : West African Review. (1956).
51. Fage, J. D., : «Ancient Ghana, a review of the evidence», Trans. Hist. Soc. Ghana, III, 2. (1957).
52. Fage, J. D., : «Some thoughts on migration and urban settlement» in Urbanisation and Migration in West Africa, ed. Hilda Kuper. (1965).
53. Fage, J. D., : «Reflections on the early history of the Mossi - Dagomba group of states». Without date.
– Frank willett : Ife in the History of west African art (1967).
54. Frankel, S. H., : Capital investment in African. (1938).
55. Gordon Childe, V., : New Light on the Most Ancient East 4th ed. (1954).
56. Graham, G. S., : Empire of the North Atlantic. (1950).
57. Groves, C. P., : The Planting of Christianity in Africa. (1948 - 58) without date.
58. Gwendolen Carter, : African one - party states. (1962).
59. Harry A. Gailey, : A history of the Gambia. (1964).
60. Hogben, S. J. and Kirk - Greene, A. H. M., : The emirates of Northern Nigeria. (1966).
61. Howard C. and Plumb, J. H., : West African Explorers. (1951).
62. Hilliard, F. H., : A short history of education in British West Africa. (1957).
63. Hollis R. Lynch, Edward W. Blyden, : Pan - Negro Patriot. (1967).
64. Hiskett, M., : «Material relating to the state of learning among the fulani before their jihad», Bulletin of S. O. A. S. XIX, 3. (1957).
65. John Hargreaves's, : Prelude to the partition of West Africa. (1963).
66. Henri Brunschwig, : Mythes et réalités de l'impérialisme colonial français, 1870 - 1914. (1960).
67. Harry R. Rudin, : Germans in the Cameroons. (1938).
68. Hancock, W. K., : A Survey of British Commonwealth affairs, vol. II. (1942).
69. Ivor Wilks, : The northern factor in Ashanti history. (1961).

70. Ivor Wilks, : «The rise of the Akwamu empire, 1650 - 1710». Trans. Hist. Soe. Ghana III 2. (1957).

– Immanuel wallersteins's : The road to in dependence Ghana and Ivorycoast. (1965).

71. Joseph, H. Greenberg, : The Languages of Africa. (1963).

72. John D. Hargreaves, : West Africa; the former french states. (1967).

73. Jean Rouch, : Contribution à l'historie des Songhay. (1961).

74. Jacob U. Egharevba, : A short history of Benin, 3rd ed. (1960).

75. Joseph Dupuis : Journal of a residence in Ashantee. (1824).

76. John R. Willis, : «Jihad Fi Sabil Allah : its doctrinal basis in Islam, and some aspects of its evolution in nineteenth century West Africa», F. Afr. Hist. VII, 3. (1966).

77. Jones, G. I., : the trading states of the Oil Rivers. (1963).

78. John E. Flint, : Sir Georgge Goldie and the mahing of Nigeria.

78. John E. Flint, : Sir Geogge Goldie and the making of Nigeria. (1960).

79. Joan Wheare, : the nigerian legislative council. (1950).

80. John Hatch, : A History of post - war Africa. (1965).

81. James S. Coleman, : Nigeria; background to nationalism. (1956).

82. James Duffy, : Portuguese Africa, (1959).

83. Kon Post's, : The new states of West Africa. (1964).

84. Kwame Nkrumah, : Ghana. (1957).

85. Law, R. C. C., : «The Garamantes and trans - Saharan enterprise in classical times», F. Afr. Hist. VIII, 2. (1967).

86. Levtzion, N., : «The thirteenth and fourteenth centruy kings of Mali», P. Afr. Hist. Iv, 3. (1963).

87. Lloyd, P. C., : «Sacred kingship and government among the Yoruba», Africa XXX. (1960).

88. Lawrence, A. W., : Trade castles and forts of West Africa. (1963).

89. Lord Hailey, : An African Survey 2nd ed. (1957).

90. Lord Lugard's, : The Dual Mandate. (1922).

91. Lloyd, P. C., : Africa in social change. (1967).

92. Léopold Senghor, : On African Socialism. (1964).

93. Morgan, W. B. and Pugh, J. C., : West Africa. (1969).
94. Murdock, G. P., : Africa, its peoples and their oulture history. (1959).
95. Michael Crowder, : The story of Nigeria. (1962).
96. Mathews, A. B., : African Studies, IX. (1950).
— Meyero Witz E. L. R., : Akan traditions of origin. (1952).
97. Marion Johnson's : «The ounce in eighteenth century west African trade», F. Afr. Hist. VII, 2 (1966).
98. Margaret Priestley and Ivor Wilks, : «The Ashanti kings in the nineteenth century», J. Afr. Hist. 1, 1. (1960).
99. Mellor, G. R., : British Imperial Trusteeship, 1783 - 1850. (1951).
100. Metcalfe, G. E., : Great Britain and Ghana. (1965).
101. Maclean, : the Gold Coast. (1962).
102. Marilyn Waldman, : «The Fulani jihad; a reassessment», F. Afr. Hist. VI. 3. (1965).
103. Mary E. Townsend, : The rise and fall of the German colonial empire, 1884 - 1914. (1930).
104. Margery Perham, : Lugard. (1956 - 60) without date.
105. Michael Growdr, : Senegal; a study in French assimilation policy. (1962).
106. Martin Kilson, : Political change in a west African state; a study of the modernization process in Sierra Leone. (1966).
107. Niane, D. T., : Soundiata ou l'épopée Mandingue. (1960).
108. Newbury, C. W., : British policy towards West Africa, 1786 - 1874. (1965).
109. Newbury, C. W., : the Western Slave Coast and its rulers. (1961).
110. Oliver Davies, : West Africa before the Europeans. (1967).
111. Onwuka Dike, K., : Trade and Politics in the Niger Delta 1830 - 85. (1956).
112. Onwuka, K., Dike, : article «John Beecroft, 1899 - 54», in F. Hist Soc. Nig. 1, 1. (1956).
113. Parry, J. H., : The Age of Reconnaisance. (1963).
114. Philip D. curtin, : the atlantic Slave Trade; a sensus. (1969).
115. Philip D. Curtin's, : The Image of Africa. (1964).

116. Prosser Gifford and Wm. Roger Louis (eds.), : Britain and Germany in Africa. (1967).

117. Polly Hill, : The Gold Coast cocoa farmer. (1956).

118. Roland Oliver and Fage, J. D., : A short history of Africa (rd. ed.) (1969).

119. Raymond Mauny's : Tableau géographique de l'Ouest african au moyen age (1961).

120. Robert Smith, : Kingdoms of the Yoruba. (1969).

121. Rattray, R. S., : Ashanti Law and Constitution. (1929).

122. Robin Hallett, : The records of the African Association. (1964).

123. Robinson R. B. and John Gallagher, : Africa and the Victorians. (1961).

– Raymond F. Betts : The Scramble for Africa (1966).

124. Roland Oliver, : Sir Harry Johnston and the scramble for Africa. (1957).

– Roberbs S. H., : The history of French Colonial Policy. 1870 - 1925 (1929).

125. Ronald Segal, : Political Africa. (1961).

126. Ronald H. Chilcote, : Portuguese Africa. (1967).

127. Rene pelissier, : Lest territoires espagnoles d'Afrique. (1963).

128. Seligman, C. G., : Races of Africa. (1966).

129. Shinnie, P. L., : Meroe. (1967).

130. Smith, M. G., : «The beginnings of Hausa society» in The historian in tropical Africa. (1964).

131. Samuel Johnson, : History of the Yorubas. (1921).

132. Sir Francis Fuller, : A Vanished dynasty; Ashanti. (1921).

133. Smith, R. S. S., : «The Alafin in exile», F. Afr. Hist., VI, I. (1965).

134. Sir Harry Johnston, : Liberia. (1906).

135. Staudenraus, P. J., : The American Colonization Movement. (1961).

136. Smith, H. F. C., : «A neglected theme of West African history ; the Islamic revolution of the nineteenth century», in F. Hist. Soc. Nig. 11, 2. (1961).

137. Smith, M. G., : Covernment in Zazzau. (1960).
138. Scott J. Keltie, : The partition of Africa, 2nd ed. (1995).
139. Sybil E. Crowe, : The Berlin West African Conference. (1942).
140. Sir Ahmadu Bello's, : My Life. (1962).
141. Sékou Touré, : Expérience guinéene et unité africaine. Sans date.
142. Thomas Hodgkin, : Nigerian Perspectives. (1960).
143. Trimingham, J. S., : A history of Islam in West Africa. (1962).
144. Thompson, and R. Adloff, : French West Africa. (1958).
145. Thomas Hodgkin's : Nationalism in colonial Africa. (1956).
146. Urvoy, Y., : Historie de l'empire du Bornou. (1949).
147. Vansins, J., Mauny R. and L. V. Thomas (eds.), and (II) W. K. R. Hallam, : «The Bayajida legend in Hausa folklore», in F. Afr. Hist. VII, I. (1966).
148. Ward, W. E. F., : A history of Ghana. (1958).
149. Walter Rodney, : «A reconsideration of the Mane invasions of Sierra Leone», F. Afr. Hist. VIII, 2. (1967).
150. William Fagg, : Nigerian Images. (1963).
— Wynd - Ham. H. A. the atlantic and Slavery. (1935).
151. Walter Rodney, : «African slavery and other forms of social oppression on the Upper Guinea coast in the context of the Atlantic slave trade» in F. Afr. Hist. VII, 3. (1966).
152. Wraith's, R. B., : biography of Guggisberg. (1967).
153. William Tordoff, : Ashanti under the Prempeha, 1888 - 1935. (1965).



الفهرس

فهرس النقاط التى تم التعليق عليها .

وقد استعنت فى التعليق على هذه النقاط بالمصادر العربية والأجنبية كى أعالجها معالجة علمية دقيقة . ويمكن مراجعة هذه المصادر فى الهوامش الخاصة بهذا الكتاب

رقم الإيداع ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٣

مطابع سجل العرب



